

العروة الوثقى

تأليف

الفقيه الأعظم السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي

والتعليقات عليها

الجزء التاسع

(صلاة الاحتياط - أحكام صلاة)

إعداد

بسم الله الرحمن الرحیم

العروة الوثقى والتعليقات عليها

كاتب:

موسسه جهانى سبطين عليهما السلام

نشرت فى الطباعة:

موسسه السبطين (عليه السلام) العالميه

رقمی الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

العروه الوثقى والتعليقات عليها المجلد ۹

اشاره

عنوان قراردادی : عروه الوثقی . شرح

عنوان و نام پدیدآور : العروه الوثقی تالیف آیه الله العظمی السیدمحمدکاظم الطباطبائی الیزدی قدس سره والتعلیقات علیها/ اعداد موسسه السبطین علیهما السلام العالمیه.

مشخصات نشر : قم: موسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه، ۱۴۳۰ق.-= ۱۳۸۸ -

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : دوره : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۵۰-۴ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج.۱ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۲۷-۶ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج.۲ ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۵۴-۲ : ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج.۳ ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۶۲-۷ : ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج.۴ ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۷۱-۹ : ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج.۵ ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۷۱-۹ : ؛ ۸۰۰۰۰ ریال : ج.۶ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۸۲-۵ ؛ ۹۰۰۰۰ ریال : ج.۷ ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۵-۵ : ؛ ج.۸ ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶ : ؛ ج.۱۰ ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۰۷-۹ : ؛ ج.۱۱ ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۱-۶ : ؛ ج.۱۲ ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۴-۷ : ؛ ج.۱۳ ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۶-۱ : ؛ ۲۶۰۰۰۰ ریال: ج.۱۴ ۹۷۸-۶۰۰-۷۰۷۰-۱۸-۵ :

وضعیت فهرست نویسی : فاپا

یادداشت : عربی.

یادداشت : ج.۲-۴ (چاپ اول: ۱۴۳۰ ق.= ۱۳۸۸).

یادداشت : ج.۵ (چاپ اول:۱۴۳۰ ق = ۱۳۸۸).

یادداشت : ج.۶ (چاپ اول: ۱۴۳۱ق= ۱۳۸۹).

یادداشت : ج.۷ (چاپ اول: ۱۴۳۲ ق.= ۱۳۹۰) (فیپا).

یادداشت : ج.۸ و ۹ و ۱۱(چاپ اول: ۱۴۳۵ق. = ۱۳۹۳) (فیپا).

یادداشت : ج.۱۰ (چاپ اول : ۱۴۳۵ق.= ۱۳۹۳).

یادداشت : ج. ۱۲ و ۱۳ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. - ۱۳۹۴) (فیپا).

یادداشت : ج.۱۴ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. = ۱۳۹۵)(فیپا).

مندرجات : ج.۱. الاجتهاد والتقلید - الطهاره (نهایه الماءالمستعمل).- ج.۲. الطهاره (الماءالمشکوک- طرق ثبوت التطهیر).- ج.۳. الطهاره (حکم الاوانی- حکم دائم الحدث).- ج.۶. الصلاه (فضل الصلوات الیومیه - شرائط قبول الصلاه).- ج.۸. واجبات الصلاه و ارکانها - مبطلات الصلاه.- ج.۱۰. الصوم والاعتکاف.- ج.۱۱. (الزکاه - الخمس).-ج.۱۲. کتاب الخمس و کتاب الحج (فضله و ثوابه - شرائط وجوب حجه الاسلام).-ج.۱۳. کتاب الحج(الحج الواجب بالنذر و ... کیفیه الاحرام) و کتاب الاجاره(ارکانها- ما یکفی فی صحه الاجاره)

موضوع : یزدی، محمدکاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقی. شرح

شناسه افزوده : موسسه جهانی سبطین (ع)

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵/ی۴ع۴۰۳۸۳ ۱۳۸۸

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : ۱۱۶۱۴۵۹

ص: ۱

اشاره

(كيفيّه صلاه الاحتياط _ أحكام صلاه المسافر)

إعداد و تحقيق

ص: ٣

العروه الوثقی. شرح.

العروه الوثقی، تألیف آیه اللّه العظمی السید محمد کاظم الطباطبائی الیزدی قدس سره والتعلیقات علیها/ إعداد مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه.

قم: مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه، ۱۴۳۳ ق = ۱۳۹۰ ش

ج ۹.

فهرستنویسی بر اساس اطلاعات فیپا.

عربی.

مندرجات: صلاه الاحتیاط _ أحکام صلاه المسافر

یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷ _ ۱۳۳۸. العروه الوثقی _ نقد و تفسیر.

فقه جعفری _ قرن ۱۴.

۱۸۳ / BP۵. / ی ۴ ع ۴۰۳۸۳

۳۴۲/۲۹۷

کتابخانه ملی ایران

۱۱۶۱۴۵۹

ایران _ قم _ شارع انقلاب _ زقاق ۲۶ _ رقم ۴۷ و۴۹ هاتف ۳۷۷۰۳۳۳۰_۰۲۵ فاکس: ۳۷۷۰۶۲۳۸_۰۲۵ عنوان الموقع: www.sibtayn.com البرید الالکترونی: sibtayn@sibtayn.com

هویه الکتاب

الکتاب:··· العروه الوثقی والتعلیقات علیها/ج۹

تألیف:··· الفقیه الأعظم السید محمّد کاظم الطباطبائی الیزدی قدس سره

إعداد وتحقیق:··· مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه

الناشر:··· مؤسسه السبطين علیهماالسلام العالمیه

الطبعه:··· الأُولی

المطبعه:··· شریعت

التاریخ:··· ۱۴۳۵ ه_. ق / ۱۳۹۲ ه_. ش

الکمیه:··· ۱۵۰۰ نسخه

شابک ج ۹:··· ۰ _ ۰۰ _ ۷۰۷۰ _ ۶۰۰ _ ۹۷۸

شابک دوره:··· ۴ _ ۵۰ _ ۸۷۱۶ _ ۹۶۴ _ ۹۷۸

أصحاب التعليقات لهذا الكتاب

التعليقات على العروه الوثقى الّتى قامت المؤسّسه بجمعها فى هذه الموسوعه القيّمه هى إحدى وأربعون تعليقه، مدرجه حسب تاريخ الوفاه للمتوفّين (قدس سرّهم)، وبالنسبه لمن هم على قيد الحياه (أدام اللّه ظلهم) حسب تاريخ الولاده، مع الإشاره إلى مقدار تعليقه كلٍّ منهم حسب النسخ المعتمده، وهم:

صاحب التعليقهمقدار التعليقه

۱ ـ الشيخ على الجواهرى (وفاته ۱۳۴۰ ه . ق) إلى آخر كتاب الخمس.

۲ ـ السيّد محمّد الفيروزآبادى (وفاته ۱۳۴۵ ه . ق). كامله.

۳ ـ الميرزا محمّد حسين النائينى (وفاته ۱۳۵۵ ه . ق). كامله.

۴ ـ الشيخ عبدالكريم الحائرى (وفاته ۱۳۵۵ ه . ق). إلى آخر الخمس إلّا أنّ له تعليقات على كتاب الإجاره

والمضاربه والنكاح.

۵ ـ الشيخ ضياء الدين العراقى (وفاته ۱۳۶۱ ه . ق). كامله.

۶ ـ السيّد أبو الحسن الإصفهانى (وفاته ۱۳۶۵ ه . ق). كامله.

۷ ـ السيّد آقا حسين القمّى (وفاته ۱۳۶۶ ه . ق). إلى الصلاه. فصل الشكوك.

۸ ـ الشيخ محمّدرضا آل ياسين (وفاته ۱۳۷۰ ه . ق). إلى آخر كتاب الخمس.

۹ ـ السيّد محمّد تقى الخونسارى (وفاته۱۳۷۱ه . ق). إلى الإجاره. (أحكام العرضين).

۱۰ ـ السيّد محمّد الكوه كَمَرى (وفاته ۱۳۷۲ ه . ق). كامله.

۱۱ ـ السيّد صدر الدين الصدر (وفاته ۱۳۷۳ ه . ق). كامله.

۱۲ ـ الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء (وفاته ۱۳۷۳ ه . ق). كامله.

۱۳ ـ السيّد جمال الدين الگلپايگانى (وفاته ۱۳۷۷ ه . ق). كامله.

۱۴ ـ السيّد إبراهيم الحسينى الإصطهباناتى (وفاته ۱۳۷۹ ه. ق). كامله.

۱۵ ـ السيّدحسين الطباطبائى البروجردى (وفاته ۱۳۸۰ ه .ق). كامله.

۱۶ ــ السيّد مهدى الشيرازى (وفاته ۱۳۸۰ ه . ق). إلى كتاب المساقاه.

ص: ۵

صاحب التعليقهمقدار التعليقه

١٧ ـ السيّد عبدالهادى الشيرازى (وفاته ١٣٨٢ ه‍ . ق). كامله.

١٨ ـ السيّد محسن الطباطبائى الحكيم (وفاته ١٣٩٠ ه‍ . ق). آخر كتاب الخمس.

١٩ ـ السيّد محمود الشاهرودى (وفاته ١٣٩٤ ه‍ . ق). آخر كتاب الخمس.

٢٠ ـ السيّد أبو الحسن الحسينى الرفيعى (وفاته ١٣٩٥ ه‍ . ق). آخر كتاب الصوم.

٢١ ـ السيّد محمّد هادى الحسينى الميلانى (وفاته ١٣٩٥ ه‍ . ق). آخر كتاب الاعتكاف.

٢٢ ـ السيّد حسن البجنوردى (وفاته ١٣٩٥ ه‍ . ق). كامله.

٢٣ ـ السيّد أحمد الخونسارى (وفاته ١٤٠٥ ه‍ . ق). آخر كتاب المساقاه.

٢٤ ـ السيّد عبداللّه الشيرازى (وفاته ١٤٠٥ ه‍ . ق). كامله.

٢٥ ـ السيّد كاظم الشريعتمدارى (وفاته ١٤٠٦ ه‍ . ق). كامله.

٢٦ ـ السيّد على الفانى الإصفهانى (وفاته ١٤٠٩ ه‍ . ق). كامله.

٢٧ ـ السيّد روح اللّه الموسوى الخمينى (وفاته ١٤٠٩ ه‍ . ق). كامله.

٢٨ ـ السيّد شهاب الدين المرعشى النجفى (وفاته ١٤١١ ه‍ . ق). كامله.

٢٩ ـ السيّد أبو القاسم الموسوى الخوئى (وفاته ١٤١٣ ه‍ . ق). كامله.

٣٠ ـ الميرزا هاشم الآملى (وفاته ١٤١٣ ه‍ . ق). آخر كتاب الاعتكاف.

٣١ ـ السيّد محمّد رضا الگلپايگانى (وفاته ١٤١٤ ه‍ . ق). كامله.

٣٢ ـ السيّد عبدالأعلى الموسوى السبزوارى (وفاته ١٤١٤ ه‍ . ق). كامله.

٣٣ ـ الشيخ محمّد على الأراكى (وفاته ١٤١٥ ه‍ . ق). آخر كتاب الإجاره.

٣٤ ـ الشيخ محمّد أمين زين الدين (وفاته ١٤١٩ ه‍ . ق). آخر كتاب النكاح.

٣٥ ـ السيّد محمّد الحسينى الشيرازى (وفاته ١٤٢٣ ه‍. ق). كامله.

۳۶ _ السيّد حسن الطباطبائى القمّى (ولادته ۱۳۲۹ه . ق). كامله.

۳۷ _ السيّد تقى الطباطبائى القمّى (ولادته ۱۳۴۱ه . ق). كامله.

۳۸ _ السيّدمحمّدصادق الحسينى الروحانى (ولادته ۱۳۴۵ ه.ق). كامله.

۳۹ _ السيّد محمّد الموسوى مفتى الشيعه (ولادته ۱۳۴۷ه. ق). كامله.

۴۰ _ السيّد على الحسينى السيستانى (ولادته ۱۳۴۹ه. ق). آخر كتاب الاعتكاف.

۴۱ _ الشيخ محمّد الفاضل اللنكرانى (ولادته ۱۳۵۰ه. ق). كامله باستثناء الحج.

ص: ۶

فصل: فى كيفيه صلاه الاحتياط

جمله من أحكام صلاه الاحتياط، مضافاه إلى ما قتدم فى مسائل الصلاه

وجمله من أحكامها، مضافاً إلى ما تقدّم فى المسائل السابقه:

ما يعتبر فى الصلوات من الشرائط يجرى فى صلاه الاحتياط

(مسأله ۱): يعتبر فى صلاه الاحتياط جميع ما يعتبر فى سائر الصلوات من الشرائط، وبعد إحرازها ينوى ويكبّر للإحرام ويقرأ فاتحه الكتاب، ويركع ويسجد سجدتَين ويتشهّد ويسلّم، وإن كانت ركعتين فيتشهّد ويسلّم بعد الركعه الثانيه. وليس فيها أذان ولا إقامه، ولا سوره ولا قنوت، ويجب فيها(۱) الإخفات(۲) فى القراءه(۳) وإن كانت الصلاه جهريّه، حتّى فى البسمله على الأحوط(۴)، وإن كان الأقوى(۵)

ص: ۹

۱- ۱. على الأحوط. (الخمينى، مفتى الشيعه، السيستانى). * لا وجه للزوم الإخفات عدا ما يدور فى الخلد من دعوى الإجماع، وهى غير ثابته، ومن دعوى البدليّه عن الثالثه أو الرابعه ولزوم الإخفات فيهما، وهى كما ترى. (المرعشى).

۲- ۲. هو أحوط، ولا يبعد جواز الجهر بها. (الجواهرى). * على الأحوط. (الحكيم، حسن القمّى). * الأظهر بحسب الأدلّه هو التخيير بين الجهر والإخفات، نعم، الأحوط الإخفات فى غير البسمله، وأمّا فيها فيستحبّ الجهر. (الروحانى).

۳- ۳. على الأحوط. (زين الدين).

۴- ۴. هذا الاحتياط لا يُترك. (النائينى). * لا يُترك. (محمّد تقى الخونسارى، جمال الدين الگلپايگانى، البروجردى، الحكيم، البجنوردى، عبداللّه الشيرازى، الخمينى، محمّد رضا الگلپايگانى، السبزوارى، الأراكى، حسن القمّى، اللنكرانى). * لا ينبغى ترك الاحتياط. (مفتى الشيعه).

۵- ۵. فى الأقوائيّه نظر. (حسين القمّى، المرعشى). * فيه تأمّل. (الإصطهباناتى). * جواز الجهر بالبسمله لا يخلو من الإشكال، فلا ينبغى ترك الاحتياط. (الشاهرودى). * فيه إشكال. (الآملى).

جواز(۱) الجهر(۲) بها(۳)، بل استحبابه.

يراعى فى صلاه الاحتياط جهه الاستقلال و الجزئيه؛ لترددها بين النافله أو الجزء أو بمنزله الجزء

(مسأله ۲): حيث إنّ هذه الصلاه مردّده بين كونها نافله أو جزءاً(۴) أو بمنزله الجزء فيراعى فيها جهه الاستقلال والجزئيّه، فبملاحظه جهه الاستقلال يعتبر فيها النيّه(۵) وتكبيره الإحرام وقراءه الفاتحه دون التسبيحات الأربع، وبلحاظ جهه الجزئيه يجب المبادره إليها بعد الفراغ من الصلاه، وعدم الإتيان بالمنافيات(۶) بينها وبين الصلاه، ولو أتى ببعض المنافيات(۷)

۱- ۱. فيه إشكال. (الإصفهانى). * تقدّم الإشكال فيه. (الكوه كَمَرى).

۲- ۲. غير معلوم. (الرفيعى).

۳- ۳. فيه تأمّل. (الميلانى). * فيه تأمّل وإشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الشريعتمدارى).

۴- ۴. الأظهر أ نّها صلاه مستقلّه، فلا تجب المبادره إليها، ولا يحرم المنافى بينها وبين الصلاه الأصليّه لا وضعاً ولا تكليفاً، إلّا أنّ الاحتياط بالمبادره وترك المنافى لا ينبغى تركه. (الروحانى).

۵- ۵. لا يبعد إجزاؤها بنيّه الصلاه بلا تكبير ولا فاتحه، بل بالتسبيح. (الجواهرى). * إن كان المراد من النيّه الإخطار فلا يجب على كلّ تقدير، وإن كان المراد أعمّ منه فيجب كذلك. (تقى القمّى).

۶- ۶. على الأحوط. (السبزوارى).

۷- ۷. الأحوط حينئذٍ إعاده الصلاه، ولا حاجه معها إلى الإتيان بصلاه الاحتياط على الأظهر. (السيستانى). * بطلت الصلاه، ولزمه الاستئناف دون صلاه الاحتياط. (مفتى الشيعه).

فالأحوط(۱) إتيانها(۲) ثمّ إعاده(۳) الصلاه(۴)، ولو تكلّم سهواً فالأحوط الإتيان(۵) بسجدتَی السهو، والأحوط(۶) ترک(۷)

۱- ۱. تقدّم آنفاً عدم لزومه. (مهدی الشیرازی).

۲- ۲. استحباباً، وإن كان الأقوی كفایه إعاده الصلاه. (الكوه كَمَری). * استحباباً، والأقوی كفایه الإعاده. (المرعشی). * بل الأولی، والأقرب كفایه إعاده الصلاه. (محمّد الشیرازی).

۳- ۳. علی الأحوط. (الجواهری). * والأقوی كفایه الإعاده. (صدر الدین الصدر). * بل هو المتعیَّن. (تقی القمّی).

۴- ۴. وإن كان الأقوی كفایه الإعاده من غیر حاجه إلی الإتمام. (آل یاسین). * تكفی الإعاده. (الحكیم). * الأقوی كفایه إعاده الصلاه بعد الإتیان بالمنافی عمداً. (المیلانی). * بل الأقوی هو إعاده الصلاه فقط. (الفانی). * والأظهر جواز الاكتفاء بإعاده الصلاه. (الخوئی). * تكفی إعاده الصلاه. (زین الدین). * تكفی الإعاده علی الأقوی. (حسن القمّی).

۵- ۵. بل الأظهر. (الفانی).

۶- ۶. لا یُترک حتّی مع اتّحاد السبب. (الشاهرودی). * بل الأقوی، وتُراجع المسأله الخامسه من فصل الجماعه. (زین الدین). * لا یُترک. (السیستانی).

۷- ۷. لا یُترک؛ لعدم ثبوت مشروعیه الجماعه فیه ولو لشبهه كونه ندبیّاً واقعاً، ولقد مرّ الكلام فیه سابقاً. (آقاضیاء). * لا یُترک. (الخمینی). * بل الأقوی. (المرعشی).

الاقتداء(۱) فيها(۲) ولو بصلاه احتياط، خصوصاً مع اختلاف سبب احتياط الإمام والمأموم، وإن كان لا يبعد(۳) جواز(۴) الاقتداء(۵) مع

ص: ۱۲

---

۱ – ۱. جواز الاقتداء مطلقاً لا يخلو من قوّه. (الجواهری). * لا يُترک. (الرفيعی). * بل الأظهر عدم الجواز فی بعض الصور. (الخوئی). * لا يُترک حتّی فی صوره إعاده السبب. (الآملی).

۲– ۲. بل الأظهر ذلک. (الروحانی).

۳ – ۳. بل يبعد ذلک. (حسين القمّی). * تقدّم أنّ الأحوط الترک مطلقاً. (صدر الدين الصدر). * والأحوط الترک فی هذه الصوره أيضاً، كما مرّ فی فصل الجماعه. (الإصطهباناتی). * الأقوی عدم جوازه؛ لمنافاته لجهه استقلالها الّتی حَكَمَ هو بلزوم مراعاتها. (مهدی الشيرازی). * الأحوط الترک حتّی فی هذه الصوره. (عبداللّه الشيرازی). * بل يبعد مطلقاً. (الفانی). * نفی البعد بعيد. (المرعشی). * قد مرّ الإشكال فيه فی المسأله الخامسه من فصل الجماعه. (تقی القمّی). * هذا أيضاً مشكل، فلا يُترک الاحتياط. (محمّد رضا الگلپايگانی).

۴– ۴. فيه بعد. (الكوه كَمَری). * فيه نظر. (حسن القمّی).

۵– ۵. قد مرّ لزوم الاحتياط فی الجماعه. (عبدالهادی الشيرازی). * فيه نظر. (الحكيم). * بقصد احتمال المطلوبيّه ، ومع الإتيان بجميع ما يعتبر فيها. (الميلانی).

اتّحاد(۱) السبب(۲) ، وكون المأموم مقتدياً بذلك الإمام فى أصل الصلاه(۳).

عدم وجوب إعاده الصلاه لو جاء بالمنافى قبل قبل صلاه الاحتياط ثم تبين تماميتها

(مسأله ۳): إذا أتى بالمنافى قبل صلاه الاحتياط ثمّ تبيّن له تماميّه الصلاه لا يجب إعادتها.

لا يجب الإتيان بالاحتياط لو تبين تماميه الصلاه قبلها

(مسأله ۴): إذا تبيّن قبل صلاه الاحتياط تماميّه الصلاه لا يجب الإتيان بالاحتياط.

لو تبين تماميه الصلاه بعد الإتيان بالاحتياط فتحسب نافله، و إن تبين فى الأثناء جاز قطعها

(مسأله ۵): إذا تبيّن بعد الإتيان بصلاه الاحتياط تماميّه الصلاه تُحسب صلاه الاحتياط نافله، وإن تبيّن التماميّه فى أثناء صلاه الاحتياط جاز قطعها(۴)، ويجوز(۵) إتمامها نافله، وإن كانت ركعه واحده ضمّ إليها(۶) ركعه اُخرى(۷).

ص: ۱۳

۱- ۱. فيه إشكال. (الحائرى).

۲- ۲. بل الأحوط عدم الجواز فى هذه الصوره أيضاً، كما مرّ فى الجماعه. (آل ياسين). * الأحوط الترك فى هذه الصوره أيضاً. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * تقدّم فى الجماعه أنّ الأحوط ترك الاقتداء حتّى مع اتّحاد السبب. (البجنوردى). * الأحوط الترك. (الشريعتمدارى).

۳- ۳. والأحوط الترك حتّى فى هذه الصوره، كما تقدّم فى الجماعه. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى).

۴- ۴. بل هو الأحوط إذا كان عليه فريضه اُخرى ولو قضاءً. (آل ياسين).

۵- ۵. رجاءً فيه وفى ما بعده. (تقى القمّى).

۶- ۶. على الأحوط، وإن كان الأقوى جواز إتمامها ركعه. (الخمينى). * فيه إشكال، والأولى الضمّ بقصد الرجاء. (المرعشى). * الأحوط له أن يضمّ الركعه الثانيه إليها برجاء المطلوبيّه. (زين الدين). * رجاءً. (السيستانى).

۷- ۷. بقصد الرجاء. (حسين القمّى). * الظاهر أنّ الضمّ غير مجدٍ بعد أن لم يكن منويّاً، إلاّ أن يأتى به رجاءً. (آل ياسين). * ويجوز إتمامها ركعه. (الروحانى).

إذا تبين بعد إتمام الصلاه و قبل الاحتياط زياده ركعه وجب إعادتها قبل الشروع ها أو فی الأثناء أو بعدها

(مسأله ۶): إذا تبيّن بعد إتمام الصلاه قبل الاحتياط أو بعدها أو فی أثنائها زياده الركعه ـ كما إذا شكّ بين [الثلاث و](كلمه «الثلاث» لا توجد فی ما بأيدينا من نسخه الأصل الخطّيه، والظاهر أ نّها مذكوره فی بعض النُسَخ، وهی ليست من أصل المتن.) الأربع والخمس(۱) فبنی على الأربع ثمّ تبيّن كونها خمساً ـ يجب إعادتها إذا كان ذلك قبل الشروع فی الاحتياط أو فی أثنائها، بل أو بعدها أيضاً.

صلاه الاحتياط جابره للصلاه إذا تبين بعد الاحتياط نقصان الصلاه

(مسأله ۷): إذا تبيّن بعد صلاه الاحتياط نقصان الصلاه فالظاهر عدم وجوب إعادتها، وكون صلاه الاحتياط جابره، مثلًا إذا شكّ بين الثلاث والأربع فبنی على الأربع، ثمّ بعد صلاه الاحتياط تبيّن كونها ثلاثاً صحّت وكانت الركعه عن قيام أو الركعتان من جلوس عوضاً عن الركعه الناقصه.

عدم كفايه صلاه الاحتياط لو تبين بعد صلاه الاحتياط نقص الصلاه أزيد مما كان

(مسأله ۸): لو تبيّن بعد صلاه الاحتياط نقص الصلاه أزيد ممّا كان محتملًا، كما إذا شكّ بين الثلاث والأربع فبنی على الأربع وصلّى صلاه الاحتياط، فتبيّن كونها ركعتين،

صلاه الاحتياط لا تكون جابره للنقص لو تبين الواقع بخلاف كل من طرفی شكه

وأنّ الناقص ركعتان فالظاهر عدم كفايه(۲) صلاه

۱- ۱. الظاهر زياده كلمه الثلاث. (الميلانی). * هذه الكلمه [الثلاث] من سهو القلم، أو من غلط النُسّاخ. (الخوئی).

۲- ۲. وفی الإتيان بركعه متّصله أيضاً هاهنا وفی الفرع التالی وجه لا يُترك مراعاته قبل الإعاده. (حسين القمّی).

الاحتیاط(۱)، بل یجب(۲) علیه(۳) . . . .

۱- ۱. مع تخلّل المنافی، وأمّا مع عدمه: فإن کان المأتیّ به رکعه فی هذا الفرض فیضمّ إلیها رکعه اُخری، ثمّ یسجد سجدتَی السهو لکلٍّ من السلامین الزائدین مرّهً، فالظاهر صحّه صلاته، وإن کان الأحوط الإعاده أیضاً، ولکنّ الظاهر فی الفرع التالی البطلان. (حسن القمّی). * و عدم کفایه تتمیم ما نقص متّصلاً علی الأحوط. (السیستانی).

۲- ۲. مع تخلّل المنافی، وإلاّ یکفیه تدارک النقص، ولیس تخلّل صلاه الاحتیاط فی البین منافیاً علی الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * مقتضی الصناعه ضمّ رکعه اُخری إلی صلاه الاحتیاط، والإتیان بسجدتَی السهو مرّتین، کما أنّ مقتضی الاحتیاط إعاده الصلاه أیضاً. (تقی القمّی). * مع فعل المنافی، وإن لم یفعل المنافی المبطل للصلاه سهواً وعمداً کالاستبدار لزمه التدارک بإتیان رکعتین متّصلتین، وإتیان سجود السهو مرّتین لزیاده السلام فی أصل الصلاه وصلاه الاحتیاط، ثمّ إعاده الصلاه. (مفتی الشیعه). * إن کان التبیّن قبل فعل المنافی یجب تتمیم أصل الصلاه، والأحوط الإعاده. (اللنکرانی).

۳- ۳. الإعاده أحوط، ویحتمل الإتیان بالناقص ولو بإضافه رکعه إلی صلاه الاحتیاط. (الجواهری). * بل لا بأس بإتمام صلاته بإتمام نقصها متّصلاً بها؛ لعدم صلاحیه ما أتی به للمانعیّه، مع عدم صدور قاطع آخر منه، وهکذا الأمر فی الفرع الآتی بضمّ سجدتَی السهو لسلامه فی المقامین، کما لا یخفی وجه الجمیع. (آقاضیاء). * بل الأحوط تتمیم الصلاه قبل تخلّل المنافی، ثمّ الإعاده. (أحمد الخونساری). * علی الأحوط بعد تتمیم النقص متّصلاً. (عبداللّه الشیرازی). * بعد تتمیم النقص متّصلاً علی الأحوط إن کان التبیّن قبل فعل المنافی، وکذا فی الفرع الآتی. (الخمینی). * بعد تتمیم الصلاه متّصلاً إن کان التیقّن قبل إتیان المنافی علی الأحوط.(السبزواری). * إذا تبیّن له ذلک قبل فعل المنافی أتمّ الناقص متّصلاً بصلاه الاحتیاط، وسَجَدَ للسهو مرّتین علی الأحوط فی جمیع ذلک، ثمّ أعاد الصلاه. وإذا تبیّن له ذلک بعد فعل المنافی أعاد الصلاه، وکذا فی الفرض اللاحق. (زین الدین). * لا یبعد کفایه تتمیم الصلاه، کما فی المسأله الآتیه. (محمّد الشیرازی).

إعاده(۱) الصلاه(۲)، وكذا لو تبيّنت الزياده عمّا كان

---

۱ – ۱. بعد الإتيان بركعه متّصله. (محمّد تقی الخونساری، الأراكی). * لا يبعد جريان حكم مَن تذكّر النقص، كما فی المسأله الآتيه. (الحكيم). * الأحوط التتميم بالمتّصل فی صوره عدم الإتيان بالمنافی، والإتمام وسجدتا السهو، ثمّ إعاده أصل الصلاه. (المرعشی). * الأحوط تتميم نقصها متّصلاً بها، ثمّ الإعاده. (الآملی).

۲ – ۲. مع إتيان ركعه متّصله أو ركعتين على الأحوط. (الحائری). * مع تخلّل المنافی، ومع عدمه يُتمّ الناقص، ثمّ يعيد الصلاه بعده احتياطاً، وكذا فيما بعده. (آل ياسين). * بعد تتميم أصل الصلاه إن كان التبيّن قبل الإتيان بالمنافی. (البروجردی). * بعد تتميم الصلاه بركعتين على الأحوط. (عبدالهادی الشيرازی). * بعد تكميل الصلاه الّتی تبيّن حالها إن لم يأتِ بالمنافی. (الرفيعی). * الأقوى عدم وجوبها لو كان قد احتاط بركعه من قيام ولم يتخلّل المنافی فإنّه يضمّ إليها ركعه اُخرى، وأمّا فيما [لو] (أضفناه ليستقيم السياق.) احتاط بركعتين جالساً فإلغاؤهما وتتميم الصلاه بركعتين قائماً وإن كان لا يخلو من قوّه لكن لا يُترك الاحتياط بالإعاده. (الميلانی). * ويحتمل بل الظاهر أنّ عليه إتمام ما نقص إن لم يأتِ بالمنافی ولم يحصل الفصل الطويل. (البجنوردی). * بعد الإتيان بركعه متّصله وتتميم الصلاه مع تخلّل المنافی. (الشريعتمداری). *بعد إكمال أصل الصلاه بإتيان القدرالناقص، وقطع النظرعن صلاه الاحتياط.(الفانی). * إذا كان المأتیّ به ركعه واحده وانكشف بعد الإتيان بها قبل الإتيان بالمنافی النقص بركعتين فالظاهر جواز ضمّ ركعه اُخرى إليها، بلا حاجه إلى إعاده الصلاه، نعم، لابدّ من سجدتَی السهو مرّتين لزياده السلام كذلك. (الخوئی). * بعد تتميم الصلاه بالمتّصله إن كان التبيّن قبل المنافی على الأحوط، وكذا لو تبيّنت الزياده. (محمّد رضا الگلپايگانی).

محتملاً(۱)، کما إذا شکّ بین الاثنتین والأربع فبنی علی الأربع وأتی برکعتین للاحتیاط، فتبیّن کون صلاته ثلاث رکعات.

والحاصل: أنّ صلاه الاحتیاط إنّما تکون جابره للنقص الذی کان أحد طرفَی شکّه، وأمّا إذا تبیّن کون الواقع بخلاف کلٍّ من طرفَی شکّه فلا تکون جابره(۲).

فیما لو تبین قبل الشروع فی صلاه الاحتیاط نقصان صلاته

(مسأله ۹): إذا تبیّن قبل الشروع فی صلاه الاحتیاط نقصان صلاته لا تکفی صلاه الاحتیاط، بل اللازم حینئذٍ إتمام ما نقص(۳)، وسجدتا السهو(۴) للسلام فی غیر محلّه(۵) إذا لم یأتِ بالمنافی، وإلّا فاللازم إعاده

الصلاه، فحکمه حکم من نقص من صلاته رکعه أو رکعتین، علی ما مرّ سابقاً.

۱- ۱. بل یحتاط بإتیان رکعه متّصله، ثمّ الإعاده. (الحائری).

۲- ۲. إلّا أن یضمّ إلیها ما یحصل به التدارک، کما فی المثال المتقدّم. (المیلانی).

۳- ۳. إعاده الصلاه مع ذلک أحوط وأولی. (الکوه کَمَری). * إن علم مقداره، وإن لم یعلمه أتی بالمقدار المعلوم وبصلاه الاحتیاط المناسبه للمقدار المشکوک فیه. (السیستانی).

۴- ۴. علی الأحوط. (زین الدین).

۵- ۵. علی الأحوط، وإن کان الأقوی عدم الوجوب. (آل یاسین). * الأظهر عدم وجوبها، نعم، هو أحوط. (الروحانی). * علی الأحوط. (السیستانی).

الحكم فيما لو تبين نقصان الصلاه فی أثناء صلاه الاحتياط

(مسأله ۱۰): إذا تبيّن نقصان الصلاه(۱) فی أثناء صلاه الاحتياط: فإمّا أن يكون ما بيده من صلاه الاحتياط موافقاً(۲) لِما نقص من الصلاه فی الكمّ والكيف، كما فی الشكّ بين الثلاث والأربع إذا اشتغل بركعهٍ قائماً وتذكّر فی أثنائها كون صلاته ثلاثاً.

وإمّا أن يكون مخالفاً له فی الكمّ والكيف، كما إذا اشتغل فی الفرض المذكور بركعتين جالساً فتذكّر كونها ثلاثاً.

وإمّا أن يكون موافقاً له فی الكيف دون الكمّ، كما فی الشكّ بين الاثنتين والثلاث والأربع إذا تذكّر كون صلاته ثلاثاً فی أثناء الاشتغال بركعتين قائماً.

وإمّا أن يكون بالعكس، كما إذا اشتغل فی الشكّ المفروض بركعتين جالساً بناءً على جواز تقديمهما، وتذكّر كون صلاته ركعتين فيحتمل(۳)

۱- ۱. مقتضى القاعده أ نّه لو كان النقص المعلوم مطابقاً لصلاه الاحتياط كمّاً وكيفاً أتمّ الاحتياط، وفی غير هذا يرجع إلى حكم تذكّر النقص من إتمام أصل الصلاه لو لم يأتِ بالمنافی، والأحوط ما ذكره الماتن قدس سره فی الجميع. (الرفيعی).

۲- ۲. بل لو كان مخالفاً فی الكمّ والكيفِ، كالركعه من قيام أو الركعتين من جلوس؛ للشكّ بين الاثنتين والثلاث إذا اختار الركعتين من جلوس. (صدر الدين الصدر).

۳- ۳. وهو الأوجه؛ للتشكيك فی شمول دليل الجابر(وسائل الشيعه: الباب (۸) من أبواب الخلل الواقع فی الصلاه، ح۳.) صوره الالتفات حال صلاته بنقص المأتیّ، وتوهّم استصحاب الجواز الحاكم باكتفائه مدفوع باستصحاب عدمه بنحو التعليق فی ظرف العلم به قبل دخوله فی الصلاه الّذی هو حاكم على الأوّل؛ لحكومه كلّ أصلٍ تعليقیٍّ على التنجيزیّ منه. (آقاضياء). * قد عرفت أنّ الأقوى الاكتفاء بإتمام صلاه الاحتياط فی الصوره الاُولى مطلقاً، وأمّا الصور الثلاث المتأخّره فالأقوى فيها إلغاء صلاه الاحتياط والرجوع إلى حكم تذكّر النقص، والأحوط إعاده الصلاه فيها، بخلاف ما إذا تذكّر بعد الاحتياط فلا شیء. (صدرالدين الصدر).

إلغاء(۱) صلاه الاحتياط(۲) فی جمیع الصور(۳)، والرجوع إلی حکم(۴)

ص: ۱۹

۱- ۱. هـذا الاحتمـال لاـیخلو من قوّه، إلاّـ أن یکون ما أتی به من صـلاه الاحتیاط موافقاً للنقص ولو بإتمامه. (الجواهری). * بل الأصـحّ التفصـیل بین الموافق فی الکمّ والکیف فیکتفی به، مثل ما لو شکّ بین الاثنتین والأربع فاشـتغل برکعتین من قیام وتذکّر أنّ صـلاته رکعتین، أو بین الثلاـث والأربع فتـذکّر أ نّهـا رکعه وهو فی رکعه الاحتیاط قائماً، وبین ما لو کان مخالفاً فی الکمّ أو الکیف أو فیهما فیعید. (کاشف الغطاء). * هذا الاحتمال أظهر. (الحکیم، الآملی).

۲- ۲. هذا هو الأقوی، فلو کان تبیّن النقص قبل الدخول فی الرکوع أتمّ ما نقص متّصلاً واجتزأ به، ولو کان بعده فالأحوط إعاده الصلاه، وعدم الاکتفاء بالتتمیم. (السیستانی).

۳- ۳. الاکتفاء بصلاه الاحتیاط فی الصورتین الاُولَیین قویّ جدّاً، وفی الصوره الثانیه لو لم یدخل فی رکوع الرکعه الثانیه یتمّم ما نقص ویعیـد الصـلاه، وفی الرابعه لو لم یـدخل فی رکوع الاُولی یحتاط بالتتمیم والإعاده. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * هـذا الاحتمـال أقرب الاحتمالات؛ إذ لا فرق فی شـمول دلیل من تـذکّر النقص بین أن یکون التـذکّر قبل صـلاه الاحتیاط أو فی أثنائهـا، نعم، لو کان بعـد صـلاه الاحتیاط فأدلّه الاحتیاط حاکمه علیه، ومع ذلک الاحتیاط بإعاده الصـلاه بعـد إتمام ما نقص لا ینبغی ترکه. (البجنوردی).

۴- ۴. هذا هو الأوجه، ولا یُترک الاحتیاط بالإعاده بعد تتمیم النقص متّصلاً. (عبدالهادی الشیرازی).

تذكّر نقص الركعه.

ويحتمل الاكتفاء بإتمام صلاه الاحتياط فی جميعها.

ويحتمل وجوب إعاده الصلاه فی الجميع.

ويحتمل التفصيل(۱) بين الصور(۲) المذكوره(۳).

---

۱ - ۱. بإتمام صلاه الاحتياط حيث أمكن الضمّ، وفی صوره عدم الإمكان يُلغی الاحتياط ويُتمّ الناقص، ويعيد الصلاه فی الفرضين. (المرعشی). * بجعل صلاه الاحتياط تتميماً إذا أمكن ذلک وصحّه الصلاه، وإلاّ أبطلها واستأنف الصلاه من جديد. (محمّد الشيرازی). * هذا هو الأقوی، ففی كلّ موردٍ يمكن إتمام الصلاه ولو بضمّ صلاه الاحتياط إليها يضمّ، وإلاّ أعاد الصلاه. (تقی القمّی).

۲ - ۲. بأن يكتفی بالإتمام مع موافقه المأتیّ به للناقص ولو حكماً، ويرجع فيما عداه إلی حكم من تذكّر النقص مطلقاً، ولعلّه لايخلو من وجه، والأحوط إعاده الصلاه مع ذلک، بل لا يُترک. (آل ياسين).

۳ - ۳. لو كان النقص المتبيّن هو الذی شکّ فيه وصلاته الاحتياطيه مطابقه له كمّاً وكيفاً أتمّها، ورجع فيما عدا ذلک إلی حكم تذكّر النقص علی الأقوی. (النائينی، جمال الدين الگلپايگانی). * بالاكتفاء بإتمام صلاه الاحتياط فی الصوره الاُولی، وإلغاء صلاه الاحتياط والرجوع إلی حكم تذكّر النقص فی باقی الصور، ولعلّ هذا هو الأقوی. (الإصفهانی). * هذا هو الأظهر، ففی كلّ موردٍ أمكن فيه إتمام الصلاه ولو بضمّ ما أتی به من صلاه الاحتياط إلی أصل الصلاه أتمّها، فإذا شکّ بين الاثنتين والثلاث والأربع فانكشف كونها ثلاثاً قبل الدخول فی ركوع الركعه الثانيه من صلاه الاحتياط ألغی الزائد و أتمّ ما نقص، وكذلک إذا شکّ بين الثلاث والأربع فانكشف كونها ثلاثاً قبل الدخول فی ركوع الركعه الاُولی من الركعتين عن جلوس فإنّه يلغی ما أتی به، ويأتی قائماً بركعه متّصله، وأمّا ما لا يمكن فيه إتمام الصلاه فالأظهر فيه وجوب الإعاده. (الخوئی). * بإتمام صلاه الاحتياط فيما كان موافقاً فی الكمّ و الكيف، وإلغاء ما يكون مخالفاً فی الكيف ما لم يدخل فی الركوع، وإتمام صلاه الاحتياط بقصد التكليف الواقعی، وضمّ ما نقص منها مع الموافقه فی الكيف، مثل فرض المسأله الثامنه، وإلغاء الزائد ما لم يدخل فی الركوع، والحكم بالبطلان فی غير هذه الفروض، وهذا هو الأقرب، وإن كان الأحوط الإعاده فی جميع الفروض. (حسن القمّی).

والمسأله محلّ إشكال(١)، . . . .

ص: ٢١

---

١ – ١. والأقرب التفصيل بأنّ النقص المتبيّن: إن كان هو الذى جعلت هذه الصلاه جابرةً له شرعاً فالواجب إتمامها، وإن خالفته فى الكمّ والكيف، كالركعتين من جلوس مع تبيّن النقص بركعه، بل وكذا إذا أمكن تتميمها كذلك، كالركعتين من قيام إذا تبيّنت الثلاث قبل أن يركع فى الثانيه منهما، وأمّا فى غير ما ذكر فالواجب قطعها وإتمام أصل الصلاه، ولا يُترك الاحتياط بالإعاده فيهما خصوصاً الثانى. (البروجردى). * وإن كان الأقوى الاكتفاء بما جعله الشارع جبراً ولو كان مخالفاً له فى الكمّ والكيف، فَمَن شكّ بين الثلاث والأربع وبنى على الأربع وشرع فى الركعتين جالساً فتبيّن كون صلاته ثلاث ركعات أتمّهما ويكتفى بهما، لكن لا ينبغى ترك الاحتياط بالإعاده مطلقاً خصوصاً فى صوره المخالفه، وأمّا فى غير ما جعله جبراً كما لو شكّ بين الثلاث والأربع واشتغل بركعتين جالساً فتبيّن كونها ثنتين، فالأحوط قطعها وجبر الصلاه بالركعتين الموصولتين، ثمّ إعاده الصلاه. (الخمينى). * الأظهر عدم جواز جعلها تمام الصلاه الأصليّه، وتعيّن رفع اليد عنها فى جميع الصور، وعليه فإن أتى بالركن أو المنافى العمدى والسهوى بعد الصلاه الأصليّه بطلت، وإلاّ فيأتى بما بقى من صلاته الأصليّه وتصحّ صلاته. (الروحانى). * والأظهر ما استقرَبَهُ سيّدنا العلاّمه الاُستاذ البروجردى قدس سره فى التعليقه على العروه وفى الدرس من التفصيل، بأنّ النقص المتبيّن: إن كان هو الذى جعلت هذه الصلاه جابرةً له شرعاً فالواجب إتمامها، وإن خالفته فى الكمّ والكيف كالركعتين من جلوس مع تبيّن النقص بركعه، بل وكذا إذا أمكن تتميمها كذلك كالركعتين من قيام إذا تبيّنت الثلاث قبل أن يركع فى الثانيه منهما، وأمّا فى غير ما ذكر فالواجب قطعها وإتمام أصل الصلاه، ولا يُترك الاحتياط بالإعاده فيهما خصوصاً الثانى. (اللنكرانى).

فالأحوط(۱) الجمع بين المذكورات(۲) بإتمام ما نقص، ثمّ الإتيان بصلاه

۱- ۱. الأولى ذلک. (المرعشی).

۲ - ۲. الأقرب أن یُتمّ صلاه الاحتیاط علی طبق ما تذکّر من النقص إن أمکن، وإلاّ ألقی الاحتیاط وأتمّ الناقص، وفی کلتا الصورتین یعید الصلاه بعد أن یأتی ببعض المنافیات. (حسین القمّی). * إلاّ الصور الّتی یمکنه أن یجعل ما بیده متمّماً لصلاته، وهو فیما إذا شکّ بین الثلاث والأربع واشتغل فی احتیاطه برکعه من قیام فتبیّن أنّ صلاته کانت ثلاث رکعات، وکذا إذا شکّ بین الاثنتین والثلاث والأربع أو بین الاثنتین والأربع وشرع فی رکعتَی صلاه الاحتیاط، وقبل دخوله فی الثانیه منهما تبیّن أنّ صلاته کانت ثلاث رکعات، أو صوره إلغاء ما بیده، وهو ما إذا شرع فی احتیاطه فی الرکعتین جالساً وتبیّن نقص صلاته قبل الرکوع من الرکعه الاُولی، وأمّا البناء علی المتمّم لصلاته وإلغاء الزائد _ وهو فیما [لو] شکّ بین الاثنتین والثلاث والأربع أو بین الاثنتین والأربع واشتغل برکعتَی الاحتیاط ودخل فی الثانیه منهما وتبیّن قبل الرکوع أنّ صلاته کانت ثلاث رکعات _ فإنّ الأقوی فی هذه الصور هو الاکتفاء بذلک ما لم یلزم زیاده الرکن(اعتمدنا هنا نصّ التعلیقه الوارده فی نسخه المکتبه العلمیه الإسلامیه بطهران؛ لوضوحها، بدل نسخه مطبعه خراسان بمشهد.). (المیلانی). * فی الصوره الاُولی یُتمّ صلاته بما فی یده ویکتفی، وأمّا فی بقیه الصور فیرفع الید عن صلاه الاحتیاط، ویُتمّ صلاته ثمّ یعیدها احتیاطاً. (الفانی). * بل یلغی صلاه الاحتیاط، ویُتمّ ما نقص من صلاته ثمّ یعیدها علی الأحوط. (زین الدین).

الاحتياط(۱)، ثمّ إعاده الصلاه(۲).

نعم، إذا تـذكّر النقص بين صـلاتَى الاحتيـاط فى صوره تعـدّدها مع فرض كون مـا أتى به موافقـاً لمـا نقص فى الكمّ والكيف لا يبعد(۳) الاكتفاء(۴)

ص: ۲۳

۱- ۱. الظاهر كفايه إتمام ما نقص وإعاده الصلاه فى الاحتياط، وصلاه الاحتياط مخصوصه بالشاكّ وهو متيقّن بالفرض. (محمّد رضا الگلپايگانى).

۲- ۲. الاكتفاء بإتمام صلاه الاحتياط فى الشِقِّ الأوّل هو الأقوى. (مهدى الشيرازى).

۳- ۳. بل الأقوى الاكتفاء. (الفانى). * بل لا إشكال فيه. (الخمينى). * بل هو الأقرب. (المرعشى). * وهو الأقوى. (زين الدين). * بل لا مجال لاحتمال خلافه. (اللنكرانى).

۴- ۴. لا إشكال فى جواز الاكتفاء بما أتى به فى هذه الصوره، أى بعد الفراغ من صلاه الاحتياط، كما أنّ الظاهر صحّه الصلاه لو تبيّن النقص فى أثناء الإتيان بالاحتياط الواجب فيما لو كان النقص المبيّن أحد طرفَى الشكّ وكانت صلاه الاحتياط مطابقه له كمّاً وكيفاً، وأمّا فى غير هاتين الصورتين فلا يُترك الاحتياط المذكور فى المتن. والحاصل: أنّ حصول العلم بالنقص لايخلو: إمّا أن يكون قبل الشروع فى صلاه الاحتياط، وإمّا بعدها، وإمّا فى أثنائها. فعلى الأوّل فلا إشكال فى محكوميّته بحكم تذكّر النقص بعد السلام؛ لإطلاق دليل تذكّر النقص لمثله، فلا موجب لقصره بصوره اعتقاد تماميّه الصلاه ثمّ تذكّر النقص بعد السلام، وعلى الثانى لا إشكال فى شمول أدلّه الجبر وعدم المجال لدليل تذكّر النقص، وعلى الثالث فلا محيص من الاحتياط المذكور فى المتن ؛ لعدم إطلاقٍ فى كلٍّ من دليل الجابر ودليل تذكّر النقص، كما هو قضيّه الشكّ فى شمول دليل الجابر ودليل تذكّر النقص لمثله. (الشاهرودى).

به(۱)، کما إذا شکّ بین الاثنتین والثلاث والأربع وبعد الإتیان برکعتین قائماً تبیّن کون صلاته رکعتین.

فی حکم ما لو شک فی إتیان صلاه الاحتیاط بعد العلم بوجوبها علیه

(مسأله ۱۱): لو شکّ فی إتیان صلاه الاحتیاط بعد العلم بوجوبها علیه: فإن کان بعد الوقت لا یلتفت إلیه ویبنی علی الإتیان(۲)، وإن کان جالساً فی مکان الصلاه ولم یأتِ بالمنافی(۳) ولم یدخل فی فعل آخر(۴) بنی علی عدم الإتیان(۵)،

۱- ۱. المعیار صلاحیه ما أتی به لجبر الناقص، وإن کان مخالفاً له فی الکمّ والکیف، فلو شکّ بین الثنتین والثلاث والأربع فبنی علی الأربع وسلّم، ثمّ أتی برکعتین جالساً فتذکّر أ نّه مسلِّم علی الثلاث فالظاهر تدارک الرکعتین جالساً للرکعه الفائته. (الحائری). * لایخلو من شائبه إشکال، والأحوط إعاده الصلاه. (حسین القمّی). * بل لا إشکال فیه أصلاً. (البروجردی). * بل هو الأقوی. (عبدالهادی الشیرازی، المیلانی). * لا إشکال فیه؛ إذ هذه الصوره فی الحقیقه ترجع إلی التذکّر بعد صلاه الاحتیاط. (البجنوردی). * بل الإشکال فیه. (عبداللّه الشیرازی). * الأظهر عدم الاکتفاء به. (الروحانی).

۲- ۲. بل یبادر بالإتیان بها احتیاطاً. (حسین القمّی).

۳- ۳. بانیاً علی الفراغ، وإلّا ففیه تأمّل. (المرعشی).

۴- ۴. ولم یخرج الوقت. (عبدالهادی الشیرازی). * الکلام فیه هو الکلام فی الإتیان بالمنافی، ثمّ هذا کلّه مع عدم خروج الوقت، وإلّا فلا اعتداد بالشکّ. (المرعشی).

۵- ۵. وإن کان بعد الوقت علی الأقوی. (آل یاسین). * علی الأحوط، ثمّ أعاد الصلاه. (مفتی الشیعه).

وإن دخل فی فعل آخر أو أتی بالمنافی أو حصل الفصل الطویل مع بقاء الوقت فللبناء علی الإتیان بها وجه(۱)، والأحوط(۲)

ص: ۲۵

۱- ۱. وجیه فیما لو دخل فی فعل مرتّب علی فعل الاحتیاط شرعاً، کالتعقیب ونحوه دون الفروض الاُخر. (آل یاسین). * وهو الأظهر فیما إذا کان الشکّ بعد الإتیان بالمنافی أو حصول الفصل الطویل، وإلّا لزم البناء علی العدم. (الخوئی). * لکنّه لیس بوجیه، فلا یُترک الاحتیاط بإعاده الصلاه فی صوره الإتیان بالمنافی، والإتیان بصلاه الاحتیاط فی صوره الدخول فی فعل آخر، وإن کان لا ینبغی ترک الاحتیاط بإعاده الصلاه أیضاً فی هذه الصوره. (الشاهرودی). * لایخلو من قوّه، إلّا إذا دخل فی الفعل الآخر ولم یکن أمراً مترتّباً. (المیلانی). * وهو الأوجه فی الصوره المذکوره. (المرعشی). * وهو الأقرب. (محمّد الشیرازی). * وهو موجَّه. (تقی القمّی). * أقربه البناء علی الإتیان بها. (مفتی الشیعه).

۲- ۲. مع تخلّل المنافی مطلقاً لا یُترک الاحتیاط ولو لاحتمال العدم مع معرضیّه وقوع المنافی فی أثناء الصلاه، اللهُمّ إلّا أن یدّعی أنّ الصلاه المزبوره بناءً علی کونها جابره محضه بلا إجراء أحکام الجزئیه علی مثلها لا یوجب المنافی المزبور علی فرض القطع بالعدم إعاده الصلاه فضلاً عن المقام، وحینئذٍ غایه ما فی الباب وجوب إتیان الاحتیاط بعد المنافی؛ لقاعده الاشتغال بعد عدم قاعده اُخری حاکمه من تجاوز أو فراغ؛ لعدم إحراز موضوعهما، نعم، فی بعض النصوص(وسائل الشیعه: الباب (۳) من أبواب الخلل الواقع فی الصلاه، ح۸ و ۱۶.) الحکم بسجدتَی السهو للکلام بین الصلاتین، وذلک یومئ بإجراء حکم الجزئیه علی صلاه الاحتیاط، ولعلّه إلی مثل هذه الجهه نظر مَن التزم بذلک، وإلّا فمجرّد الجابریه لا ینافی الاستقلال، ولکنّ الکلام فی التعدّی عن مورد النصّ إلی غیره، خصوصاً مع اقتضاء الاُصول أیضاً عدم المبطلیه، وحینئذٍ فالمسأله غیر نقیّه من الإشکال، فلا مجال لترک الاحتیاط فی أمثال المقام کلّیّهً. (آقاضیاء).

البناء(۱) على العدم(۲)، والإتيان بها ثمّ إعاده الصلاه(۳).

لو زاد فی صلاه الاحتیاط رکعه أو رکناً ولو سهواً بطلت ووجب إعادتها و إعاده الصلاه

(مسأله ۱۲): لو زاد فیها رکعهً أو رکناً(۴) ولو سهواً بطلت(۵)، ووجب علیه(۶) . . . .

۱- ۱. وهو الأقوی، فإن کان قد فعل المنافی أعاد الصلاه. (الحکیم). * تقدّم فی المسأله الثانیه من هذا الفصل: أنّ وقوع المنافی قبل صلاه الاحتیاط یوجب إعاده الصلاه، وعلی هذا فیکفیه فی الاحتیاط هنا إعاده الصلاه إذا کان أتی بالمنافی، ومنه الفصل الطویل الماحی للصلاه، أمّا إذا دخل فی فعل آخر لا- ینافی الصلاه أو الفصل الذی لا- ینافیها فالأحوط له أن یأتی بصلاه الاحتیاط، ثمّ یعید الصلاه. (زین الدین). * الأظهر ذلک، نعم، لو دخل فی غیر المترتّب الشرعی فشکّ فی الإتیان بها لا یعتنی به. (الروحانی).

۲- ۲. بل هو الأظهر، ولکن لا یُترک إعاده الصلاه بعد صلاه الاحتیاط. (البجنوردی).

۳- ۳. الظاهر کفایه إعاده الصلاه مع تخلّل المنافی، کما یکفی فعل الاحتیاط مع عدمه قطعاً، ولا حاجه إلی الجمع بینهما فی کلا الفرضین. (آل یاسین). * لا یجب ذلک، نعم، هی أحوط. (الروحانی). * والأظهر جواز الاجتزاء بالإعاده وحدها، وکذا الحال فی المسأله التالیه. (السیستانی).

۴- ۴. البطلان بزیاده الرکن سهواً مبنیّ علی الاحتیاط. (السیستانی).

۵- ۵. مرّ الکلام فیه فی فصل واجبات الصلاه. (تقی القمّی).

۶- ۶. لا یبعد کفایه إعاده الصلاه. (صدر الدین الصدر). * الأقوی کفایه إعاده الصلاه فی الفرض. (المرعشی).

إعادتها(۱)، ثمّ إعاده(۲) الصلاه(۳).

فیما لو شک فی فعل من أفعال صلاه الاحتیاط

(مسأله ۱۳): لو شکّ فی فعل من أفعالها: فإن کان فی محلّه أتی به(۴)، وإن دخل فی فعل مرتّب(۵) بعده بنی(۶) علی أ نّه أتی به کأصل الصلاه.

ص: ۲۷

۱- ۱. الظاهر کفایه إعاده الصلاه حینئذٍ، ولا یجب إعادتها. (آل یاسین). * الأظهر جواز الاکتفاء بإعاده أصل الصلاه. (الخوئی). * علی الأحوط، لکنّ جواز الاجتزاء بإعاده الصلاه وحدها هو الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * الأقوی عدم الوجوب وإن کان أحوط، أمّا الصلاه فلا بدّ من إعادتها. (المیلانی). * هذا هو الأحوط. (عبداللّه الشیرازی). * بل یعید الصلاه فقط. (محمّد الشیرازی). * لا یبعد الاکتفاء بإعاده الصلاه وحدها. (اللنکرانی).

۲- ۲. وفی الاکتفاء بإعاده أصل الصلاه وجه قویّ. (تقی القمّی).

۳- ۳. فی وجوب الإعاده نظر، أحوطه ذلک، وأقربه العدم. (الجواهری). * علی الأحوط. (الحائری، البجنوردی، زین الدین). * لا یُترک الاحتیاط بإعاده الصلاه. (الکوه کَمَری). * الاجتزاء بإعاده أصل الصلاه فقط ضعیف، کما قیل. (الرفیعی). * تکفی إعاده الصلاه علی الأقوی. (حسن القمّی). * علی الأحوط، کما تقدّم. (الروحانی).

۴- ۴. وأعاد صلاه الاحتیاط، ثمّ أعاد الصلاه علی الأحوط، إلاّ إذا کان الفعل المشکوک قراءهً أو ذکراً فیأتی به برجاء المطلوبیّه، ویُتمّ احتیاطه، ولا إعاده علیه. (زین الدین).

۵- ۵. أو غیر مرتّب. (الفانی).

۶- ۶. هذا علی إطلاقه مبنیّ علی اعتبار قاعده التجاوز الّتی لا نعترف بها. (تقی القمّی).

إذا شک بأنه هل شک شکاً یوجب صلاه الاحتیاط، أولا؟ بنی علی عدمه

(مسأله ۱۴): لو شکّ(۱) فی أ نّه هل شکّ شکّاً یوجب صلاه الاحتیاط، أم لا؟ بنی(۲) علی عدمه(۳).

ص: ۲۸

۱- ۱. أی بعد الفراغ، وأمّا لو کان ذلک فی الأثناء فیراعی حالته الفعلیّه. (المیلانی).

۲- ۲. إذا کان الشکّ بعد السلام. (تقی القمّی).

۳- ۳. فیه إشکال، والأحوط العمل بوظیفه الشکّ فی الصلاه، ولا یجب مع ذلک الاستئناف؛ فإنّه لو کان فی الواقع شاکّاً فی صلاته عمل بوظیفته، وإلاّ فالحاله الموجوده تکون شکّاً بعد الفراغ. (الحائری). * ینبغی تقییده بما إذا کان ذلک بعد الفراغ، ولعلّه المراد، فتدبّر. (آل یاسین). * والأحوط الإتیان بصلاه الاحتیاط. (الکوه کَمَری). * بل یراعی حاله الحاضر، ویعمل علی حکمه. (البروجردی). * إن کان بعد الفراغ، وإلاّ بنی علی وظیفته الفعلیه. (عبدالهادی الشیرازی). * وحینئذٍ إذا کان فی الأثناء رجع إلی حالته الفعلیه وإن کان بعد الفراغ، وقد أحرز الفراغ البنائیّ بالتسلیم فلا شیء علیه، وإن لم یحرز ذلک فاللازم علیه الاحتیاط بفعل موجب الشکّ الذی احتمله. (الحکیم). * مشکل. (الرفیعی). * إن حصل له هذا الشکّ بعد الفراغ، وإلاّ یرجع إلی حالته الفعلیّه. (البجنوردی). * مشکل، سواء فرض فی الأثناء أو بعد الفراغ، ففی الأثناء لابدّ أن یراعی حاله الفعلی، وبعد الفراغ یشکل جریان قاعده الفراغ؛ لأ نّه لابدّ فی جریانها من إحراز الفراغ البنائیّ، وإذا احتمل کون التسلیم بعنوان الرَکعه البنائیّه فلا تجری قاعده الفراغ. (الشریعتمداری). * ورجع إلی الحال الفعلیّ لو کان الشکّ فی الأثناء، ویرتّب أثر تلک الحاله حینئذٍ، وإن کان الشکّ بعد إحراز الفراغ البنائیّ فلا اعتداد به، وإلاّ فالاحتیاط. (المرعشی). * هذا إن کان الشکّ بعد الفراغ وقد أحرز الفراغ البنائیّ، وإلاّ یلزم الاحتیاط بفعل موجب الشکّ الذی احتمله، کما أ نّه لو کان فی الأثناء رجع إلی حالته الفعلیّه. (الآملی). * بل یأتی بوظیفه الشکّ المحتمل وقوعه، إلاّ إذا کان قاطعاً بتمامیّه الصلاه فعلًا. (محمّد رضا الگلپایگانی). * إن کان بعد الاطمئنان بالفراغ من الصلاه شرعاً، وإلاّ فیأخذ بحالته الفعلیّه ویعمل بوظیفتها. (السبزواری). * إذا کان شکّه فی أثناء الصلاه رجع إلی حالته الموجوده لدیه بالفعل من الشکّ وغیره، وإن کان شکّه بعد التسلیم وقد بنی علی نفسه فارغاً من الصلاه لم یلتفت، وإن لم یحرز الفراغ البنائیّ کان علیه أن یأتی بموجب الشکّ الذی احتمله. (زین الدین). * بل یراعی حاله الفعلیّ ویعمل بوظیفته. (الروحانی). * ویعمل علی حکم حاله الفعلیّ. (اللنکرانی).

الحكم فيما إذا شك فی عدد رکعات صلاه الاحتياط

(مسأله ۱۵): لو شكّ فی عدد رکعاتها فهل يبنی(۱) علی الأکثر(۲) إلاّ أن يكون مبطلاً فيبنی علی الأقلّ، أو يبنی علی الأقلّ مطلقاً؟ وجهان(۳)،

ص: ۲۹

۱- ۱. هذا هو المتعيّن. (تقی القمّی).

۲- ۲. هذا هو الأقوی. (النائينی، جمال الدين الگلپايگانی). * هذا هو الأظهر. (الروحانی).

۳- ۳. أقربهما الأوّل. (الجواهری). * أقواهما الأوّل. (البروجردی، الحكيم، زين الدين، حسن القمّی). *أوجههما البناء علی الأکثر، ومع كونه مبطلًا فالظاهر وجوب إعاده أصل الصلاه، وإن كان الأحوط البناء علی الأقلّ ثمّ الإعاده. (الخمينی). * الأوجه البناء علی الأقلّ؛ للأصل، والمتيقّن من أدلّه البناء علی الأکثر هو أصل الصلاه، لا توابعها. (كاشف الغطاء). * أحوطهما البناء علی الأکثر، ثمّ إعاده الصلاه. (مهدی الشيرازی). * أوجههما الأوّل. (الخوئی، محمّد الشيرازی، السيستانی). * والأوّل أظهر. (الشريعتمداری). * الأظهر هو الأوّل، ولا حاجه فی الاحتياط إلی أزيد من إعاده صلاه الاحتياط. (الفانی). * الأظهر أوّلهما. (المرعشی). * لا يبعد الأوّل، والأحوط البناء عليه، ثمّ إعادتها وإعاده أصل الصلاه. (السبزواری). * والأوجه هو الأوّل، والظاهر فی المورد المستثنی الإعاده. (اللنكرانی).

والأحوط البناء(۱) على أحد الوجهين(۲) ثمّ إعادتها، ثمّ إعاده أصل الصلاه.

لو زاد فی صلاه الاحتیاط فعلاً غیر رکن أو نقص فهل علیه سجدتا سهوٍ أولا؟ وجهان، والأحوط الإتیان بهما

(مسأله ۱۶): لو زاد فیها فعلاً من غیر الأرکان أو نقص(۳) فهل علیه سجدتا السهو، أو لا؟ . . . .

۱- ۱. بل الأحوط البناء على الأکثر ثمّ الإعاده. (الآملی).

۲- ۲. بل الأحوط البناء على الأکثر؛ لعموم «فابنِ على الأکثر»(وسائل الشیعه: الباب(۸) من أبواب الخلل الواقع فی الصلاه، ح۳.) مع الجهل بکونه نافلهً خارجه عن العموم، خصوصاً مع کون المقام من قبیل الدوران بین التعیین والتخییر، فیوءخذ بالمتیقّن، وهنا احتمال آخر من کون الشکّ فیه من الثنائیه المبطله، فیجب تکراره، بل تکرار أصل الصلاه بتوهّم إجراء حکم الجزء علیه من إضرار السلام فی السابقه المحتمله کونه کلامَ آدمیٍّ فی تمام صلاته. (آقاضیاء). * بل یبنی على الوجه الأوّل، ثمّ یعید الصلاه احتیاطاً بعد الإتیان بالمنافی. (آل یاسین). * وإن کان الأقوى هو الوجه الأوّل. (الفانی).

۳- ۳. سهواً. (مفتی الشیعه).

وجهان(۱)، والأحوط(۲) الإتیان(۳) بهما(۴).

إذا شک فی شرط أو جزء من صلاه الاحتیاط بعد السلام لم یلتفت إلیه

(مسأله ۱۷): لو شکّ فی شرطٍ أو جزءٍ منها بعد السلام لم یلتفت(۵).

ص: ۳۱

---

۱ – ۱. الأوجه الأوّل، وکذا الشکّ فی عدد سجدتَی السهو. (الفیروزآبادی). * أقواهما العدم. (البروجردی). * الأقوی عدم وجوبهما فیما لا یجب فی أصل الصلاه، والأحوط الإتیان بهما فیما وجب فی أصلها، وإن کان الأقوی عدم الوجوب مطلقاً. (الخمینی). * أظهرهما العدم. (الخوئی، الروحانی). * لا دلیل ظاهراً علی وجوبها. (الرفیعی). * والأقوی العدم. (الشریعتمداری). * الأظهر ثانیهما، وینبغی الاحتیاط بما فی المتن. (المرعشی). * أوجههما عدم الوجوب. (محمّد الشیرازی). * الأقوی العدم. (مفتی الشیعه). * والأقوی عدم الوجوب. (السیستانی).

۲– ۲. والأقوی عدم وجوبه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * الأقوی هو العدم. (الفانی). * لعلّه الأقوی. (زین الدین). * لا بأس بترکه. (تقی القمّی). * والأقوی عدم الوجوب، خصوصاً فیما لا یجب فی أصل الصلاه. (اللنکرانی).

۳– ۳. والأقوی عدمه. (کاشف الغطاء). * ولکنّه ضعیف. (الکوه کَمَری). * إن کان موجباً لسجدتَی السهو فی أصل الصلاه، علی ما یأتی. (حسن القمّی).

۴– ۴. لکنّ الأقوی عدم وجوبه. (المیلانی). * فی الموارد الخمسه، وعلی الأولی فی غیرها. (عبدالهادی الشیرازی).

۵– ۵. مع احتمال تذکّره حین العمل. (حسین القمّی). * مع احتمال التذکّر حین الاشتغال بالعمل. (المرعشی).

حکم ما لو نسی صلاه الاحتیاط و شرع فی نافله أو قضاء فریضه أو غیرهما

(مسأله ۱۸): إذا نسیها وشرع فی نافله أو قضاء فریضه أو نحو ذلک فتذکّر فی أثنائها قطعها(۱) . . . . .

ص: ۳۲

---

۱ – ۱. بل یدعها ویأتی بصلاه الاحتیاط فی أثنائها، ثمّ یتمّها، وبعد الفراغ یحتاط بإعاده الصلاتین. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی، الآملی). * بل یقحم صلاه الاحتیاط فی الأثناء، ثمّ یبنی علیها من موضع القطع وتصحّ الصلاتان فی وجه، والأحوط الإعاده، وکذا فیما بعد، وإن لم یجز محلّ العدول غیر أنّ الاحتیاط بالإعاده فیه أشدّ. (آل یاسین). * فی جواز قطعها نظر مبنیّ علی [أنّ] کون صلاه الاحتیاط جابر مستقلّ، أم بحکم الجزء. (آقاضیاء). * إن کانت نافله، أمّا إذا کانت فریضه تخیّر بین قطعها وإتمام الاُولی، وبین إتمامها فتبطل الاُولی. (الحکیم). * بل یأتی بالاحتیاط فی أثنائها، ثمّ یتمّها، ثمّ یعید الصلاتَین علی الأحوط، وکذا فی المرتّبتین. (محمّد رضا الگلپایگانی). * متعیّناً؛ حیث تکون الصلاه الّتی هو فیها نافلهً، واحتمال التخییر بین القطع والإتیان بالاحتیاط لإتمام الاُولی وبین العدم حتّی تبطل الاُولی قهراً قویّ، والأحوط إعاده الصلاتین. (المرعشی). * مع المنافاه للفوریّه العرفیّه. (السبزواری). * إذا لم یأتِ بالمنافی ــ کما هو المفروض ــ یقطعها إذا کانت نافله، ویأتی بصلاه الاحتیاط، ویدعها إذا کانت فریضه، ویصلّی الاحتیاط، فتبطل الفریضه الثانیه بذلک، وله أن یُتمّ الفریضه، فتبطل إذا لم تکن مرتّبه علی الاُولی، فتبطل الاُولی وعلیه إعادتها. أمّا إذا کانت مرتّبه علیها فلا بدّ من مراعاه الترتیب فیتمّ صلاه الاحتیاط. (زین الدین). * لابدّ فی المقام من التفصیل بأن نقول: إن کان ما أتی به نافله ولم یدخل فی الرکن یجب قطعها وإتمام المظروف، وإن دخل فی الرکن یجب استئناف الظرف، وأمّا إن کان المظروف فریضه: فإن دخل فی الرکن یتعیّن إتمامه والإتیان بالظرف بعده، وإن لم یدخل فی الرکن فالأحوط رفع الید عن المظروف وإتمام الظرف. (تقی القمّی). * إذا کان تذکّره قبل الدخول فی رکوع الصلاه الثانیه فله قطعها والإتیان بصلاه الاحتیاط، ولا حاجه معه إلی الإعاده، وإن کان تذکّره بعد ذلک فالأحوط إعاده الاُولی مطلقاً، ولا موجب لقطع الثانیه، بل الأحوط ترکها إذا کانت فریضه غیر مترتّبهٍ علی الأولی. (السیستانی).

وأتی بها(۱)، . . . .

ص: ۳۳

۱- ۱. ثمّ بنی علی ما کان فی یده من موضع القطع، ثمّ أعاد الصلاتین علی الأحوط، وکذا فی الفرع التالی بکلا شِقَّیهِ. (حسین القمّی). * إن کانت نافله، وإن کانت فریضه أتمّها وأتی بها ثمّ أعاد الصلاه. (صدر الدین الصدر). * ثمّ بنی علی المقطوعه من موضع القطع إن کانت واجبه، ثمّ أعاد الصلاتین فی فروع المسأله. (مهدی الشیرازی). * وإن کان الأحوط أن یدعها ویأتی بصلاه الاحتیاط فی أثنائها، ثمّ یتمّها، وبعد الفراغ یحتاط بإعاده الصلاتین. (الشاهرودی). * بل یأتی بها فیها بناءً علی صحّه الصلاه فی الصلاه، وکونها علی القاعده، والاحتیاط بالإعاده لا یُترک. (البجنوردی). * الظاهر أنّ التذکّر إذا کان بعد الدخول فی الرکوع فلا حاجه معه إلی القطع، بل یُتمّ ما بیده ویعید أصل الصلاه، وإن کان التذکّر قبله فلا حاجه إلی الإعاده. (الخوئی). * إن کان قبل وجود المنافی ولم یدخل فی رکن الصلاه المأتیّ بها ولم یحصل الفصل الطویل یقطعها ویأتی بها، ولا تجب إعاده الصلاه، وإلاّ ـ تکفی إعاده الصلاه. (حسن القمّی). * بل أتمّها ثمّ أتی بصلاه الاحتیاط بعدها، ولا یلزم الاحتیاط بإعاده الصلاه، نعم، لا ینبغی ترکه. (الروحانی).

ثمّ أعاد الصلاه على الأحوط(۱). وأمّا إذا شرع فی صلاه فریضه مرتّبه على الصلاه التی شکّ فیها ــ کما إذا شرع فی العصر فتذکّر أنّ علیه صلاه الاحتیاط للظهر ــ فإن جاز عن محلّ(۲) العدول(۳) قطعها(۴)، کما إذا دخل فی رکوع الثانیه(۵) مع کون احتیاطه رکعه، أو رکوع الثالثه مع کونها

ص: ۳۴

۱- ۱. وأولى من ذلک أن یکون الإتیان بها فی أثناء ما شرع فیه، فیتمّه بعدها ثمّ یعیدها، وکذا فی الفرع التالی، إلّا إذا لم یتجاوز فیه عن محلّ العدول، فما احتمله من العدول إلیها هو الأقوى. (المیلانی). * الراجح المؤکّد. (الفانی). * لا بأس بترکه. (اللنکرانی).

۲- ۲. والأقوى فی هذا الفرع أیضاً القطع والإتیان بها ویحتاط بإتیان الصلاه، لکنّ الأحوط اختیار ما تقدّم فی الفرع الأوّل. (الشاهرودی).

۳- ۳. لا أثر للتجاوز عن محلّ العدول وعدمه، بل التفصیل المتقدّم فی سابقه جارٍ هاهنا أیضاً، والقول بجواز العدول إلى الظهر فی الفرض الأوّل، و إلى صلاه الاحتیاط فی الفرض الثانی لایخلو من إشکال، بل منع. (السیستانی).

۴- ۴. بل یصنع مثل ما تقدّم فی الصوره السابقه على الأحوط. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * الحکم فیها کما سبق. (الحکیم). * بل یعدل بها إلى الصلاه السابقه. (الخوئی). * بل یحتاط بمثل ما تقدّم فی المسأله السابقه. (الآملی). * بل یعدل بها إلى السابقه الأصلیّه. (تقی القمّی).

۵- ۵. الأظهر صحّه ما بیده إذا کان فی المضیّق، وبطلانها إذا کان فی السعه، فیقطعها ویأتی بصلاه الاحتیاط، من غیر فرقٍ بین تجاوز محلّ العدول وعدمه. (الروحانی).

رکعتین، وإن لم یجز عن محلّ العـدول فیحتمـل العـدول(۱) إلیها(۲) ، لکنّ الأحـوط(۳) القطع(۴) والإتیـان بهـا ، ثمّ إعاده(۵) الصلاه.

---

۱ - ۱. ولا یخلو من قوّه. (الجواهری). * لکنّه ضعیف. (الحکیم). * لا وجه للعـدول، بـل یقطع الصـلاه ویأتی بصـلاه الاحتیاط. (الفانی). * الظاهر أ نّه فی هذه الصوره یعدل إلی الصلاه السابقه وتصحّ. (حسن القمّی).

۲- ۲. هذا الاحتمال هو الأظهر. (الخوئی).

۳- ۳. بـل الأحـوط العـدول ثمّ الإعاده. (النائینی، جمال الـدین الگلپایگانی، الآملی). * فی کون هـذه الطریقه أحوط محلّ نظر؛ لقوه احتمال حرمه قطعها، غایه الأمر یجیء فی البَین احتمال عـدوله علی الجزئیه، أو إتمامه وإتیانها بعـدها علی الاسـتقلال، نعم، فی البین احتمـال القطع والمبـادره بصـلاه الاحتیاط من جهه شـبهه عـدم تشـریع العـدول فی مثله، المعرض کونه نفلاً مع احتمال فوریّه وجوبه. (آقا ضـیاء). * لا یُترک الاحتیاط بالقطع. (الکوه کَمَری). * لا یُترک. (الإصـطهباناتی، المرعشـی). * وأحوط منه هو العدول رجاءً ثمّ الإعاده. (الشاهرودی). * بل الأحوط العدول إلیها ثمّ استئناف الصلاه. (تقی القمّی).

۴- ۴. لا یُترک. (الإصـفهانی، الرفیعی). * بـل الأحوط العـدول رجاءً ثمّ الإعاده. (السبزواری). * بل الأحوط العـدول والإعاده. (اللنکرانی).

۵- ۵. الأقوی تعیّن إعاده الصلاه وکفایتها. (صدر الدین الصدر).

إذا نسی سجده واحده من صلاه الاحتیاط أو تشهداً قضاهما بعدها

(مسأله ۱۹): إذا نسی سجده واحده أو تشهّداً فیها قضاهما بعدها(۱) علی الأحوط(۲).

* * *

ص: ۳۶

۱- ۱. ثمّ استأنَفَها ، ثمّ استأنف أصل الصلاه. (حسین القمّی).

۲- ۲. بل الأقوی؛ لبعد احتمال إضرارها بهما بخیال إجراء حکم الجزئیه علیهما، والأصل البراءه. (آقاضیاء). * بل الأقوی. (آل یاسین، الجواهری). * وإن کان الأقوی عدم الوجوب. (الخمینی). * بل علی الأقوی. (الفانی، زین الدین). * لا یُترک. (المرعشی). * بل الأظهر. (الروحانی). * والأظهر عدم وجوب قضاء التشهّد. (السیستانی).

فصل: فی حکم قضاء الأجزاء المنسیّه

وجوب قضاء الأجزاء المنسیه مع عدم التذکر قبل الرکوع

(مسأله ۱): قد عرفت سابقاً أ نّه إذا ترک سجده واحده ولم یتذکّر بعد الوصول إلی حدّ الرکوع یجب قضاوءهابعد الصلاه(۱)، بل وکذا إذا نسی(۲) السجده(۳) الواحده(۴) من الرکعه الأخیره(۵)

۱- ۱. بل بعد صلاه الاحتیاط إذا وجبت علیه أیضاً. (مفتی الشیعه).

۲- ۲. قد تقدّم حکمه، وکذا حکم نسیان التشهّد الأخیر. (اللنکرانی).

۳- ۳. وفعل المنافی، وکذا فی التشهّد. (صدر الدین الصدر). * والأقرب الإتیان بالمنسیّ وما بعده إلی تمام السلام. (عبدالهادی الشیرازی).

۴- ۴. قد مرّ ما هو الاحتیاط فیها وفی التشهّد الأخیر إذا کان التذکّر بعد السلام وقبل صدور المبطل عمداً وسهواً فی فصل التسلیم والخلل، کما یأتی فی هذا الفصل أیضاً. (الإصطهباناتی). * قد تقدّم حکم نسیان السجده والتشهّد من الرکعه الأخیره. (الروحانی).

۵- ۵. تقدّم فی السهو، وکذا التشهّد. (البروجردی). * تقدّم أنّ الأحوط أن یأتی بها مع ما بعدها، وکذا فی التشهّد الأخیر. (مهدی الشیرازی). * تقدّم فی أحکام الخلل حکم نسیان السجده والتشهّد من هذه الرکعه. (المیلانی). * الأحوط الإتیان بالسجده بقصد ما فی الذمّه، ثمّ إتمام الصلاه وسجدتَی السهو. (الشریعتمداری). * الأحوط إعاده التشهّد والتسلیم رجاءً بعد الإتیان بالمقضیّ، ثمّ سجدتا السهو کذلک فی الأوّل من التشهّدَین علی الأقوی، وفی الثانی منهما علی الأحوط. (المرعشی). * قد مرّ التفصیل فی السهو فی السجده الأخیره والتشهّد الأخیر فی أحکام الخلل. (محمّد رضا الگلپایگانی). * الأحوط فیها وکذا التشهّد منها هو الإتیان بقصد القربه المطلقه، ثمّ الإتیان بالسلام کذلک، ثمّ الإتیان بسجدتَی السهو رجاءً وبقصد التکلیف الفعلیّ، وسیأتی الاحتیاط فی ذلک من الماتن قدس سره فی المسأله (۱۳). (السبزواری). * مرّ حکم نسیان السجده والتشهّد فی الرکعه الأخیره. (حسن القمّی).

ولم يتذكّر إلّا بعد السلام(۱) على الأقوى(۲)، . . . .

ص: ۳۸

---

۱ - ۱. قد مرّ تفصيل المطلب. (عبداللّه الشيرازى). * الاحتياط المذكور فى الحاشيه السابقه جارٍ فيه أيضاً. (الشريعتمدارى). * تقدّم الإشكال فى ذلك، فلا بدّ من الاحتياط المتقدّم فى المسأله الثامنه عشره من فصل الخلل، وكذا فى التشهّد الأخير إذا ذكره بعد السلام. (زين الدين).

۲ - ۲. قد مرّ الكلام فيه وفى الفرع الآتى. (آقاضياء). * الأحوط أن يعيد ما بعدها أيضاً من التشهّد والتسليم بقصد القربه المطلقه، وكذا إذا نسى التشهّد الأخير أعاد السلام. (حسين القمّى). * بل على إشكال، ورعايه الاحتياط فيها وفى التشهّد الأخير بما سيذكره فى المسأله (۱۳) لا ـ يُترك. (آل ياسين). * لا ـ يُترك الاحتياط فى السجده المنسيّه أو التشهّد من الركعه الأخيره قبل المنافى أن يأتى بها بدون نيّه القضاء، ولا الأداء، ثمّ يعيد التشهّد والتسليم، مع سجدتَى السهو لزياده السلام الأوّل، وأمّا مع المنافى فيعيد الصلاه مع ذلك. (كاشف الغطاء). * الأحوط الإتيان بالتشهّد والسلام بعدها، بل لايخلو من قوّه، وكذلك الحال فى نسيان التشهّد. (الشاهرودى). * الأحوط فى صوره عدم إتيان المنافى الإتيان بالسجده بقصد ما فى الذمّه، ثمّ السلام، ثمّ الإتيان بسجدتَى السهو بقصد ما فى الذمّه أيضاً. (أحمد الخونسارى). * الأحوط الإتيان بالتشهّد والسلام بعدها. (محمّد الشيرازى). * مرّ الكلام فيه فى المسأله (۱۶) من فصل السجود. (تقى القمّى). * مرّ الكلام حوله. (مفتى الشيعه). * تقدّم ما هو المختار. (السيستانى).

وكذا(۱) إذا نسی(۲) التشهّد(۳) أو أبعاضها(۴) ولم يتذكّر إلّا بعد الدخول فی

۱- ۱. الأحوط إن لم يكن أقوی الإتيان بالسجده، ثمّ التشهّد، ثمّ التسليم. (الفيروزآبادی). * الظاهر أ نّه من باب التشهّد والسلام فی غير محلّهما. (محمّد تقی الخونساری، الأراكی).

۲- ۲. مرّ الكلام فی نسيان السجده والتشهّد من الركعه الأخيره، وكذا فی نسيان التشهّد الأوّل، وكذا فی وجوب سجدتَی السهو فی نسيان السجده الواحده. (الخوئی).

۳- ۳. الأحوط فی نسيان السجده الواحده من الركعه الأخيره لو تذكّر بعد التسليم وقبل صدور ما ينافی مطلقاً الإتيان بالسجده من دون قصد القضاء والأداء، ثمّ الإتيان بالتشهّد والتسليم احتياطاً، ويسجد سجدتَی السهو بقصد ما فی الذمّه، وسجدتَی السهو لاحتمال وقوع السلام فی غير محلّه احتياطاً، وكذا الحال فی التشهّد الأخير، إلّا أ نّه يكفی هنا إتيان سجدتَی السهو مرّهً بقصد ما فی الذمّه. (الحائری). * علی الأحوط. (الكوه كَمَری، عبدالهادی الشيرازی). * علی الأحوط فيه، وأمّا أبعاضه حتّی الصلاه علی النبیّ وآله فالأقوی عدم وجوب قضائها، وإن كان أحوط. (الخمينی). * وجوب قضاء التشهّد مبنیّ علی الاحتياط. (حسن القمّی). * الأظهر عدم وجوب قضاء التشهّد المنسیّ فضلاً عن أبعاضه، كما مرّ. (السيستانی).

۴- ۴. علی الأحوط، ويأتی بها رجاءً. (صدر الدين الصدر). * علی الأحوط. (تقی القمّی).

الركوع، بل أو التشهّد(۱) الأخير(۲) ولم يتذكّر بعد السلام على الأقوى(۳)، ويجب(۴) مضافاً إلى القضاء سجدتا السهو(۵) أيضاً(۶)؛ لنسيان(۷) كلٍّ(۸) من السجده(۹) والتشهّد(۱۰).

فيما لو نسى بعض أجزاء التشهد أو الصلاه على محمد و آل محمد

(مسأله ۲): يشترط فيهما جميع ما يشترط فى سجود الصلاه وتشهّدها: من الطهاره والاستقبال وستر العوره ونحوها، وكذا الذكر

۱- ۱. الحكم فى المقام كما فى المسأله(۱۸) من فصل الخلل. (تقى القمّى).

۲- ۲. حكمه حكم ما مرّ فى السجده الأخيره آنفاً. (أحمد الخونسارى).

۳- ۳. الأحوط أن يتشهّد ثمّ يسلّم. (الفيروزآبادى).

۴- ۴. الظاهر وقوع السلام فى غير محلّه. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * على الأحوط. (تقى القمّى).

۵- ۵. وجوب سجدتَى السهو لنسيان السجده مبنىّ على الاحتياط. (حسن القمّى).

۶- ۶. قد تقدّم أنّ الأظهر عدم وجوبهما لنسيان السجده. (الروحانى).

۷- ۷. كما فى بعض الصور، وأمّا فى بعضها الآخر فللزياده. (المرعشى). * بل يختلف الحال، فلو بقى محلّ التدارك وتدارك الفائت بعد السلام تكون السجده للزياده، وأمّا لو فات محلّ التدارك تكون للنقيصه. (تقى القمّى).

۸- ۸. هذا فى غير الركعه الأخيره، وأمّا فيها فلا تجب إلّا للسلام؛ لما مرّ. (الشاهرودى).

۹- ۹. على الأحوط. (الحكيم). * تقدّم عدم وجوب سجدتَى السهو فى نسيان السجده الواحده. (السيستانى).

۱۰- ۱۰. فى الفرع الأوّل والثالث، وأمّا فيما عداهما فيحتمل كون وجوبهما لزياده التشهّد والسلام. (حسين القمّى). * فى غير السجده والتشهّد الأخيرين؛ إذ فى الأوّل يجب سجدتا سهو للتشهّد، وسجدتا سهو للسلام، وفى الثانى للسلام. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * وجوب سجدتَى السهو لنسيان السجده مبنىّ على الاحتياط. (البجنوردى). * على الأحوط. (الخمينى).

والشهادتان والصلاه على محمّدٍ وآل محمّد.

ولو نسی بعض أجزاءالتشهّد وجب(١) قضاوءه فقط(٢). نعم، لو نسی الصلاه على آل محمّدٍ فالأحوط(٣) إعاده الصلاه على محمّدٍ بأن يقول: اللهمّ صلِّ على محمّدٍ وآل محمّد، ولا يقتصر على قوله: وآل محمّد، وإن كان هو المنسىّ فقط. ويجب فيهما نيّه البدليّه(۴) عن المنسىّ(۵)، ولا يجوز

---

١ - ١. مرّ عدم الوجوب. (الخمينى). * على الأحوط. (محمّد رضا الگلپايگانى، مفتى الشيعه). * مرّ آنفاً عدم الوجوب. (السيستانى).

٢ - ٢. على الأحوط. (الحائرى، الخوئى، السبزوارى، حسن القمّى). * بل فى ضمن التشهّد كلّه بقصد القربه المطلقه على الأحوط. (حسين القمّى). * والأحوط قضاء تمام التشهّد. (عبدالهادى الشيرازى). * الأحوط أن يقضى التشهّد كلّه. (الميلانى). * الأحوط قضاء التشهّد بأسره. (المرعشى). * الأظهر عدم وجوب القضاء لو نسی بعض التشهّد، أو الصلاه على محمّد وآله. (الروحانى).

٣- ٣. بل الأقوى. (زين الدين).

۴- ۴. يكفى فيهما نيّه السجده والتشهّد الصلاتى. (عبدالهادى الشيرازى). * بل نيّه ما فى الذمّه على الأحوط. (الميلانى). * أى ينوى أنّ ما يأتى به هو ما فاته فى الصلاه. (الفانى). * وإن كان المنسىّ من الركعه الأخيره فيقصد الوظيفه الفعليّه، ويأتى به بنحو ما مرّ. (السبزوارى). * على الأحوط. (محمّد الشيرازى). * فى غير الركعه الأخيره. (الشاهرودى).

۵- ۵. يكفى فيهما نيّه القضاء عنهما. (البجنوردى).

الفصل(۱) بينهما(۲) وبين الصلاه بالمنافى(۳)، كالأجزاء فى الصلاه(۴). أمّا الدعاء والذكر والفعل القليل ونحو ذلك ممّا كان جائزاً فى أثناء الصلاه فالأقوى جوازه(۵)، والأحوط(۶) تركه(۷)، ويجب المبادره(۸) إليها بعد

ص: ۴۲

۱- ۱. فيه نظر، كما مرّ نظيره فى صلاه الاحتياط، وعمده المنشأ فى الجميع الترديد فى إجراء أحكام الجزء عليها، أو أ نّها جابرات مستقلّه بلا جزئيّتها للعمل السابق أصلًا. (آقاضياء). * على الأحوط. (الفانى، الخمينى، محمّد رضا الگلپايگانى، السبزوارى، زين الدين، مفتى الشيعه، السيستانى).

۲- ۲. يعنى تكليفاً، وفيه منع. (الحكيم). * الأظهر جوازه وضعاً وتكليفاً، ولا دليل على وجوب المبادره إليها، ولكنّ الاحتياط بها لا ينبغى تركه. (الروحانى).

۳- ۳. وغيره ممّا ينافى الفوريّه العرفيّه دون غيره، وإن كان منافياً على الأقوى، فتدبّر. (آل ياسين).

۴- ۴. قد مرّ أ نّه لا يشترط فيها ما يشترط فى الصلاه. (الجواهرى).

۵- ۵. مع عدم منافاته للفوريّه العرفيّه، وإلاّ ففيه الإشكال. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * بما لا ينافى الفوريّه العرفيّه. (حسين القمّى). * مع عدم منافاته للفوريّه العرفيّه، ولا تقاس بداخل الصلاه. (عبداللّه الشيرازى). * بشرط صدق الاتصال عرفاً. (الرفيعى). * مع رعايه الفوريّه المتعارفه. (المرعشى). * إذا لم ينافِ الفوريّه العرفيّه. (زين الدين).

۶- ۶. لا يُترك؛ لمنافاته للفوريّه، والقياس على حال الصلاه مع الفارق. (صدر الدين الصدر).

۷- ۷. لا يُترك فيما ينافى الفوريّه. (الحائرى).

۸- ۸. فى وجوب المبادره على المختار من كونها جابره خارجيه نظر؛ لعدم الدليل عليه. (آقاضياء). * على الأحوط. (الخمينى، السيستانى). * العرفيّه. (المرعشى). * لا يُترك، سيّما إذا كان منافياً للفوريّه العرفيّه. (اللنكرانى).

السلام، ولا یجوز تأخیرهما(۱) عن التعقیب ونحوه(۲).

حکم ما لو فصل بین سجدتی السهو والصلاه بالمنافی عمداً أو سهواً

(مسأله ۳): لو فصل بینهما وبین الصلاه بالمنافی عمداً وسهواً کالحدث والاستدبار فالأحوط(۳) استئناف(۴) الصلاه(۵)

۱- ۱. بحیث ینافی الفوریّه العرفیّه. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۲- ۲. بما ینافی الفوریّه العرفیّه. (السبزواری).

۳- ۳. لا یُترک. (البروجردی، المرعشی، الآملی، اللنکرانی). * بل لایخلو من قوّه. (مهدی الشیرازی). * لا یُترک الاحتیاط فی غیر الرکعه الأخیره، وأمّا فیها فالأقوی الاستئناف. (الشاهرودی). * لا ینبغی ترکه. (المیلانی، مفتی الشیعه).

۴- ۴. لا یُترک الاحتیاط. (الفیروز آبادی). * لا یُترک. (الإصفهانی، عبداللّه الشیرازی، محمّد الشیرازی). * هذا الاحتیاط لا یُترک، بل لایخلو من القوّه. (الإصطهباناتی). * لا ینبغی أن یُترک. (الحکیم). * مقتضی الاحتیاط الذی لا یجوز ترکه ما ذکره، لکنّ مقتضی الصناعه أن یفصل بین السجده الأخیره وغیرها بأن یقال: یجب القضاء فی غیر الأخیره، وأمّا فیها فقاعده «لا تعاد» توجب سقوط السجده عن الجزئیّه، ولا دلیل علی وجوب القضاء فی السجده الأخیره. (تقی القمّی).

۵- ۵. بل لایخلو من قوّه. (حسین القمّی). * لا یُترک. (الشریعتمداری). * لا یُترک الاحتیاط فیه وفیما بعده. (حسن القمّی).

بعد إتيانهما، وإن كان الأقوى جواز الاكتفاء(۱) بإتيانهما، وكذا لو تخلّل ما ينافى عمداً لا سهواً إذا كان عمداً، أمّا إذا وقع سهواً فلا بأس.

إذا أتى بما يوجب السهو قبل الإتيان بسجدتى السهو أو فى الأثناء فعله بعدهما

(مسأله ۴): لو أتى بما يوجب سجود السهو قبل الإتيان بهما أو فى أثنائهما فالأحوط(۲) فعله(۳) بعدهما(۴).

لا يجب قضاء ما نسيه من الذكر فى سجدتى السهو، ما عدا وضع الجبهه فى سجود الصلاه

(مسأله ۵): إذا نسى الذكر أو غيره ممّا يجب ما عدا وضع الجبهه(۵)

---

۱ – ۱. فيه إشكال، ولا يُترك الاحتياط باستئناف الصلاه. (البجنوردى). * فيه إشكال، بل منع، وكذا فيما بعده. (الخوئى). * مشكل. (مفتى الشيعه).

۲ – ۲. لا أثر لإتيان ما يوجب سجود السهو فى أثناء الصلاه قبل الإتيان بهما، أو فى أثنائهما فى غير الركعه الأخيره. (الشاهرودى). * الراجح. (الفانى). * مع إعادتهما لو كان الموجب فى أثنائهما. (محمد رضا الگلپايگانى). * بل المتعيَّن. (مفتى الشيعه).

۳– ۳. والأقوى عدم الوجوب. (الخمينى).

۴ – ۴. مع إعادتهما لو كان الموجب فى أثنائهما. (الحائرى، الإصطهباناتى). * لا بأس بترك هذا الاحتياط. (السبزوارى). * وإعاده المقضيّين فى صوره وقوع الموجب فى أثنائهما على الأحوط. (المرعشى). * وإن كان الأظهر عدم وجوبه. (الروحانى).

۵– ۵. بل وما عدا وضع سائر المساجد؛ فإنّ الأحوط قضاء السجده بنسيانها أيضاً. (حسين القمّى). * وما عدا وضع سائر المساجد على الأحوط. (أحمد الخونسارى). * بل وما عدا غيرها من المساجد على الأحوط. (المرعشى).

فی سجود الصلاه لا یجب(۱) قضاوءه(۲).

حکم ما لو نسی بعض أجزاء التشهد القضائی و أمکن تدارکه، أو لم یمکن تدارکه بعد تخلل المنافی

(مسأله ۶): إذا نسی بعض أجزاء التشهّد القضائیّ(۳) وأمکن تـدارکه فعله، وأمّا إذا لم یمکن ، کما إذا تذکّره بعد تخلّل المنافی عمداً وسهواً فالأحوط(۴) إعادته(۵) ثمّ(۶) إعاده الصلاه(۷)، وإن کان الأقوی کفایه إعادته(۸).

لو تعدد نسیان السجده أو التشهد أی بهما واحده بعد واحده، مع عدم اشترا التعیین

(مسأله ۷): لو تعدّد(۹) . . . .

۱- ۱. ولکنّ الأحوط إعاده الصلاه. (تقی القمّی).

۲- ۲. الأحوط قضاوءها فی نسیان الوضع علی ما یصحّ السجود علیه.(الحائری). * علی الأقوی، والأحوط فی تلک الصوره قضاء السجده. (المرعشی).

۳- ۳. قد ظهر الحال فیه ممّا تقدّم. (السیستانی).

۴ - ۴. لا ـ یُترک. (البروجردی، عبداللّه الشیرازی، المرعشی، الآملی، تقی القمّی، اللنکرانی). * بـل لا ـ یخلو من قوّه. (مهـدی الشیرازی). * بل الأقوی إعاده الصلاه إذا کان المنسیّ من التشهّد الأخیر، وفی غیره لا یُترک الاحتیاط. (الشاهرودی).

۵ - ۵. لا ـ یُترک. (الإصفهانی، حسین القمّی). * لا ـ ینبغی أن یُترک. (الحکیم). * هـذا الاحتیـاط لا ـ یُترک. (الإصطهباناتی، الشریعتمداری).

۶- ۶. لا یُترک. (حسن القمّی).

۷- ۷. لا یُترک. (الرفیعی). * إذا کان من التشهّد الأخیر، وتکفی إعادته إذا کان من التشهّد الأوّل. (زین الدین).

۸- ۸. فیه نظر. (المیلانی).

۹- ۹. الأحوط فی صوره تعدّد نسیان التشهّد الإتیان بالتشهّد بقصد ما فی الذمّه، ثمّ السلام، ثمّ الإتیان بالآخر بقصد ما فی الذمّه أیضاً، وکذا لو کانت إحدی السجدتین السجده الأخیره فیأتی بها بقصد ما فی الذمّه، ثمّ یتشهّد ویسلّم، ثمّ یأتی بالاُخری بقصد ما فی الذمّه أیضاً. (الحائری).

نسـيان السـجده أو التشهّد(۱) أتى بهما(۲) واحـده بعـد واحـده، ولا يشترط التعيين(۳) على الأقوى(۴)، وإن كـان الأحوط(۵) ملاحظه الترتيب(۶) معه(۷).

ص: ۴۶

۱- ۱. لا يتصوّر التعدّد فيه؛ بناءً على ما ذكرناه من لزوم الرجوع وتدارك التشهّد إذا كان المنسيّ التشهّد الأخير. (الخوئى).

۲- ۲. يُتمّ ما أفاده فى مفروض كلامه، وقد مرّ التفصيل قريباً فى السجده الواحده من الركعه الأخيره. (تقى القمّى).

۳- ۳. إذا تعدّد نسيان السجده وكانت إحدى السجدات المنسيّه من الركعه الأخيره وذكرها بعد التسليم قدّمها على الأحوط وأتى بما بعدها من تشهّد وتسليم، ثمّ قضى بقيّه السجدات المنسيّه، ثمّ سجد للسهو لكلّ واحده منها ومن التشهّد الزائد ولما فى ذمّته من السجده الأخيره أو التسليم فى غير موضعه، وإذا كان بعد فعل المنافى أعاد الصلاه كما تقدّم، وكذا فى تعدّد نسيان التشهّد. (زين الدين).

۴- ۴. الأظهر لزوم التعيين، وعدم وجوب الترتيب. (الروحانى).

۵- ۵. بل أظهر. (حسين القمّى). * والأقوى تقديم التشهّد الثانى وإتيانه أداءً والتسليم بعده، ثمّ قضاء التشهّد الأوّل إذا كان المنسيّان التشهّدَين، وتقديم السجده الثانيه وإتيانها أداءً ثمّ التشهّد والسلام بعدها، ثمّ قضاء السجده الاُولى إذا كان المنسيّ الثانى فى فرض نسيان السجدتين سجده الركعه الأخيره. (الشاهرودى). * لا وجه له. (الفانى). * الأحوط رعايته، سيّما فى بعض الفروض، كما لو كانا من ركعه واحده. (المرعشى).

۶- ۶. هذا الاحتياط ضعيف. (الكوه كَمَرى). * فى غير الأخيره، وأمّا فيها فقد مرّ ما يتعلّق بها، ثمّ إنّ هذا الاحتياط والذى فى المسألتين اللاحقتين استحبابىّ. (السبزوارى).

۷- ۷. فى غير ما كان السجده والتشهّد من الركعه الأخيره، وإلّا فلا يُترك الاحتياط بالإتيان بالمنسىّ وما بعده إلى تمام الصلاه، كما مرّ، ثمّ الإتيان بما كان من غير الركعه الأخيره، وكذا فى الفرعين الآتيين. (عبدالهادى الشيرازى). * هذا الاحتياط ضعيف، إلّا فى نسيان السجده والتشهّد من ركعه واحده. (الشريعتمدارى).

فیما لو کانعلیه قضاء سجده و قضاء تشهد

(مسأله ٨): لو کان علیه قضاء سجدهٍ وقضاء تشهّدٍ فالأحوط(١) تقدیم(٢) السابق(٣) منهما(۴) فی الفوات علی اللاحق، ولو قدَّم أحدهما بتخیّل أ نّه السابق فظهر کونه لاحقاً فالأحوط الإعاده(۵) علی ما یحصل

ص: ۴٧

١- ١. لا تجب مراعاه هذا الاحتیاط، ولا ما بعده، ولا ما بعدهما. (زین الدین).

٢- ٢. الظاهر عدم وجوب الترتیب. (الجواهری). * الراجح. (الفانی).

٣- ٣. وإن کان لا یجب، وحینئذٍ فلا حاجه إلی ما ذکره من التکرار مع الشکّ فی السابق فی الفوات. (آل یاسین). * الأحوط أن یأتی بالتشهّد بقصد الوظیفه الفعلیّه، سواء کان قضاء التشهّد أم یکون مطلق الذکر. (حسن القمّی).

۴- ۴. لا تُترک مراعاه الاحتیاط المذکور فی نسیان السجده الأخیره والتشهّد الأخیر. (الحائری). * وإن کان الأظهر عدم وجوبه. (الخوئی). * والأظهر عدم وجوبه. (الروحانی). * بل یقدّم قضاء السجده مطلقاً علی الأحوط، ومنه یظهر الحال فی الفرع الآتی. (السیستانی).

۵- ۵. هذا الاحتیاط غیر لازم. (الکوه کَمَری). * الراجح. (الفانی). * الأولی ذلک. (المرعشی). * هذا الاحتیاط وتالیه غیر لزومیّین. (الروحانی).

معه الترتيب(۱)، ولا تجب إعاده الصلاه معه، وإن كان أحوط(۲).

الإتيان بالاحتياط بالتكرار لو كان عليه قضاء سجده و قضاء تشهد وشک فی السابق واللاحق

(مسأله ۹): لو كان عليه قضاوءهما وشكّک فی السابق واللاحق احتاط(۳) بالتكرار(۴)، فيأتی بما قدّمه موءخّراً أيضاً، ولا يجب معه إعاده الصلاه، وإن كان أحوط(۵)، وكذا

ص: ۴۸

۱- ۱. لا تجب مراعاه هذا الاحتياط. (الشريعتمداری).

۲- ۲. هذا الاحتياط ضعيف. (الكوه كَمَری). * لا وجه لهذا الاحتياط. (الفانی). * لا يُترک. (تقی القمّی).

۳- ۳. استحباباً. (الفانی). * لا تجب مراعاه هذا الاحتياط. (زين الدين).

۴- ۴. احتياط غير لازم. (الكوه كَمَری). * لا يجب التكرار، وكذلک فيما لو علم نسيان أحدهما ولم يعلم المعيَّن منهما. (البجنوردی). * عُلِمَ ممّا ذكرنا أنّ مراعاته غير لازمه، فلا يلزم التكرار. (الشريعتمداری). * على الأولى، وينبغی تقديم التشهّد على قضاء السجده ثمّ الإتيان به بعدها أيضاً. (المرعشی). * لا حاجه إليه على ما مرّ، وعلى تقدير وجوب تقديم السابق فالأحوط تقديم التشهّد ثمّ الإتيان به بعد قضاء السجده، ومنه يظهر الحال فيما إذا علم نسيان أحدهما من غير تعيين. (الخوئی). * الأحوط أن يأتی بالتشهّد بالقصد الذی قلنا أولاً، ثمّ يقضی السجده، ثمّ يأتی بالتشهّد ثانياً. (حسن القمّی). * رعايه هذا الاحتياط غير لازمه. (الروحانی).

۵- ۵. لا وجه له، وكذا فی صوره النسيان. (الفانی). * لا يُترک. (تقی القمّی).

الحال(۱) لو علم(۲) نسیان أحدهما(۳) ولم یعلم المعیّن منهما(۴).

حکم ما لو شک فی أنه نسی أحدهما أم لا، أو علم بنسیان أحدهما و شک فی التدارک

(مسأله ۱۰): إذا شکّ فی أ نّه نسـی أحدهما(۵) أم لا لم یلتفت(۶) ولا شـیء علیه، أمّا إذا علم أ نّه نسی أحدهما وشکّ فی أ نّه هل تذکّر قبل الدخول فی الرکوع(۷) أو قبل السلام وتدارکه، أم لا؟ فالأحوط(۸)

۱- ۱. إلّا أ نّه لا تکرار هنا. (مهدی الشیرازی). * لکن لا یلزم هنا التکرار. (الشاهرودی). * لکن مع تقدیم التشهّد من غیر حاجه إلی تکراره. (المیلانی). * یعنی یأتی بهما، وإلّا فلا یلزم التکرار. (عبداللّه الشیرازی). * یأتی بهما من غیر لزوم التکرار. (الخمینی). * صوره النسیان کالشکّ فی الاحتیاط بإتیانهما، والفارق اللزوم وعدمه، ولاحتمال إعاده أصل الصلاه وجهٌ وجیه. (المرعشی). * فی الإتیان بهما، لا فی التکرار. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۲- ۲. لکن لا یلزم هنا الاحتیاط بالتکرار. (البروجردی). * یعنی یأتی بهما معاً احتیاطاً. (الحکیم). * التکرار هنا لازم، والاحتیاط بإعاده الصلاه له وجه قویّ. (الشریعتمداری). * أی یأتی بهما بدون إعاده الصلاه. (محمّد الشیرازی). * مع تقدیم التشهّد بالقصد الذی قلنا علی الأحوط بلا حاجه إلی التکرار. (حسن القمّی).

۳- ۳. فیأتی بهما، ولا یجب حینئذٍ إعاده الصلاه، لکنّها أحوط. (عبدالهادی الشیرازی).

۴- ۴. فیحتاط بالجمع بینهما وجوباً. (زین الدین).

۵- ۵. لا علی التعیین. (مفتی الشیعه).

۶- ۶. یشکل ما أفاده إذا کان الشکّ فی الأثناء، إلّا علی القول بتمامیّه قاعده التجاوز الّتی لم تتمّ عندنا. (تقی القمّی).

۷- ۷. من الرکعه التالیه. (مفتی الشیعه).

۸- ۸. بل الأظهر ذلک. (الخوئی). * بل الأقوی. (الآملی). * لکنّه لا یجب. (محمد رضا الگلپایگانی). * قضاء کلیهما، والإتیان بسجدتَی السهو مرّهً واحده. (مفتی الشیعه). * الأولی. (السیستانی).

القضاء(١).

فيما لو كان عليه صلاه الاحتياط و قضاء السجده أو التشهد

(مسأله ١١): لو كان عليه صلاه الاحتياط وقضاء السجده أو التشهّد فالأحوط(٢) . . . .

ص: ٥٠

---

١ - ١. وعدم وجوبه لايخلو من قوّه. (الجواهری). * بل الأقوی؛ لأصاله عدم تداركه فی محلّه. (آقاضیاء). * وإن كان جريان قاعده الفراغ فی الفرض ونحوه لايخلو من وجه. (آل ياسين). * بل هو الأقوی. (الحكيم). * بل الأظهر. (الفانی). * بل لايخلو من قوّه. (المرعشی). * ولايخلو من قوّه. (زين الدين). * بل الأولی. (محمّد الشيرازی). * لو لم يكن أظهر. (الروحانی).

٢ - ٢. بل لايخلو من قوّه. (صدر الدين الصدر). * لا يُترك. (الإصطهباناتی، عبداللّه الشيرازی، السيستانی). * بل الأظهر ما لم يكونا من الركعه الأخيره، وإلاّ فيراعی الاحتياط. (مهدی الشيرازی). * بل الأقوی. (النائينی، جمال الدين الگلپايگانی، البروجردی، البجنوردی، الخمينی، الآملی، محمد رضا الگلپايگانی). * لا ينبغی تركه. (الفانی). * وهو الأقوی كذلك. (زين الدين). * بل الأقوی ذلك. (تقی القمّی). * بل المتعيَّن. (مفتی الشيعه).

تقدیم(۱) الاحتیاط(۲)، وإن کان فوتهما مقدّماً علی موجبه، لکنّ الأقوی التخییر(۳)، وأمّا مع سجود

۱- ۱. لا یُترک. (الإصفهانی). * بل هو الأقوی. (الحکیم). * بل الأقوی. (الشاهرودی). * لا یُترک فیما [لو] لم یکن المنسیّ من الرکعه الأخیره. (المرعشی).

۲- ۲. بل هو الأقوی مطلقاً. (آل یاسین). * لا یُترک الاحتیاط. (الحائری). * لا یُترک، لکنّه فیما لم یکن نسیانها من الرکعه الأخیره، وإلاّ فیراعی مقتضی الاحتیاط. (حسین القمّی). * إلاّ أن یکونا من الرکعه الأخیره فالأقرب تقدیمهما وتتمیمهما إلی السلام، وکذا فی المسأله (۱۳). (عبدالهادی الشیرازی). * لایخلو من قوّه، بل لعلّه الأقوی. (الرفیعی). * بل الأقوی ذلک. (المیلانی). * بل الأظهر ذلک. (الخوئی). * لا یُترک. (السبزواری). * بل هو الأقوی. (حسن القمّی).

۳- ۳. فیه إشکال. (الکوه کَمَری). * قد عرفت أنّ الأحوط التقدیم، بل لایخلو من قوّه. (المرعشی). * بل الأقوی التخییر، وکذا فیما بعده. (الروحانی). * مشکل. (مفتی الشیعه). * بل الأقوی التقدیم. (اللنکرانی).

السهو(۱) فالأقوی تأخیره(۲) عن قضائهما(۳)، کما یجب تأخیره(۴) عن الاحتیاط أیضاً.

حکم إعاده سجده القضاء لو سها عن الذکر أو بعض ما یعتبر فیها ما عدا وضع الجبهه

(مسأله ۱۲): إذا سها عن الذکر أو بعض ما یعتبر فیها ما عدا وضع الجبهه(۵) فی سجده القضاء فالظاهر عدم وجوب إعادتها، وإن کان أحوط(۶).

فی حکم الإتیان بالسلام فی التشهد القضائی

(مسأله ۱۳): لا یجب الإتیان بالسلام فی التشهّد القضائیّ، وإن کان الأحوط(۷) فی . . . .

۱- ۱. یجب تأخیر سجود السهو عن صلاه الاحتیاط علی الأقوی، وعن الأجزاء المنسیّه علی الأحوط. (زین الدین).

۲- ۲. بالتخییر لایخلو من قوّه. (الجواهری). * فیه نظر، وإن کان أحوط. (الحکیم). * لا قوّه فیه، نعم، هو أحوط. (الآملی).

۳- ۳. تقدّم الکلام فیه فی المسأله (۴) من الفصل. (مفتی الشیعه). * الأقوائیّه ممنوعه، نعم، الأحوط تأخیره عن قضاء السجده. (السیستانی).

۴- ۴. فی وجوب التأخیر نظر؛ للأصل بعد عدم وجهٍ لإجراء أحکام الجزئیّه علیها. (آقاضیاء).

۵- ۵. وما عدا وضع سائر المساجد علی الأحوط. (أحمد الخونساری).

۶- ۶. لا یُترک الاحتیاط. (الحائری). * لا یُترک. (حسین القمّی، المرعشی، تقی القمّی). * کما أنّ الأحوط إتیان سجدتَی السهو لکلّ ما نسی. (عبداللّه الشیرازی).

۷- ۷. هذا الاحتیاط لا یُترک فیه وفیما بعده، مع عدم تخلّل المنافی عمداً وسهواً، أمّا معه فالأحوط إعاده الصلاه أیضاً. (آل یاسین). * قد مرّ أ نّه الأقوی فیه وفیما بعده. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * لا یُترک فیه وفی ما بعده. (صدر الدین الصدر). * لا یُترک فیه وفی ما بعده، مع الإتیان بسجدتَی السهو أیضاً احتیاطاً بقصد ما فی الذمّه، کما مرّ. (الإصطهباناتی). * لا یُترک، کما مرّ. (البروجردی، محمّد رضا الگلپایگانی). * لا یُترک الاحتیاطان، کما تقدّم. (مهدی الشیرازی). * بل الأقوی فیه وفیما بعده. (الشاهرودی). * لا یُترک فیه، وفی نسیان السجده الأخیره. (عبداللّه الشیرازی). * لا یُترک مع الاحتیاط بإتیان سجدتَی السهو رجاءً. (المرعشی). * لا یُترک. (الآملی). * لا یُترک، کما تقدّم مراراً. (السبزواری).

نسیان(۱) التشهّد(۲) الأخیر(۳) إتیانه بقصد القربه، من غیر نیّه الأداء والقضاء، مع الإتیان بالسلام بعده(۴)، کما أنّ

ص: ۵۳

۱- ۱. لا یُترک فیه وفیما بعده. (الإصفهانی، محمّد الشیرازی).

۲- ۲. مراعاه هذا الاحتیاط لا تُترک. (الشریعتمداری).

۳- ۳. لا یُترک هذا الاحتیاط، وکذلک فی نسیان السجده من الرکعه الأخیره. (البجنوردی). * تقدّم لزوم مراعاه هذا الاحتیاط، وکذا ما بعده فی نسیان السجده من الرکعه الأخیره. (زین الدین). * الأظهر الإتیان بالتشهّد بقصد الأداء، والسلام بعده إن کان التذکّر قبل الإتیان بالمنافی العمدی والسهوی، وبقصد القضاء من دون السلام إن کان بعده، وکذا فیما بعده. (الروحانی). * قد تقدّم حکم نسیان التشهّد الأخیر، وکذا السجده من الرکعه الأخیره. (اللنکرانی).

۴- ۴. قد ظهر ممّا تقدّم فی أحکام الخلل أ نّه لابدّ من ذلک، ومن الإتیان بالتشهّد والتسلیم فی الفرع التالی. (المیلانی).

الأحوط(۱) فی نسیان السجده من الرکعه الأخیره أیضاً الإتیان بها بقصد القربه مع الإتیان بالتشهّد والتسلیم؛ لاحتمال(۲) کون السلام(۳) فی غیر محلّه(۴)، ووجوب تدارکهما بعنوان الجزئیّه للصلاه، وحینئذٍ فالأحوط(۵) سجود السهو(۶) أیضاً فی الصورتین لأجل السلام فی غیر محلّه.

عدم الفرق فی وجوب قضاء السجده و کفایته عن إعاده الصلاه بین کونها من الأولتین والأخیرتین

(مسأله ۱۴): لا فرق فی وجوب قضاء السجده وکفایته عن إعاده

ص: ۵۴

۱- ۱. قد مرّ ما هو الأقوی فی هذا الفرع بوجهه. (آقاضیاء). * لا یُترک مع الاحتیاط المذکور قبله. (المرعشی). * لا یُترک. (الآملی).

۲- ۲. هذا الاحتمال مرجوح، ولا بأس بترک الاحتیاط فی الفرعین. (الخمینی). * هذا هو المتعیّن. (تقی القمّی).

۳- ۳. أو مع التشهّد فی صوره نسیان السجده، وهذا الاحتمال لایخلو من وجه، فلا تُترک مراعاته، وعلیه فیسجد سجدتَی السهو لزیاده التشهّد أیضاً فی صوره نقص السجده. (حسین القمّی). * فقط، أو مع التشهّد حیث کان المنسیّ سجده. (المرعشی). * مرّ أنّ هذا هو الأقوی. (حسن القمّی).

۴- ۴. هذا الاحتمال هو المتعیّن، وعلیه فاللازم الإتیان بسجود السهو فی الصورتین. (الخوئی). * هذا الاحتمال وجیه فی نسیان السجود فی الرکعه الأخیره، کما تقدّم، فالأحوط لزوماً الإتیان بسجدتَی السهو للسلام الزائد. (السیستانی).

۵- ۵. لا یُترک. (صدر الدین الصدر، المرعشی). * لا یُترک الاحتیاط. (مفتی الشیعه).

۶- ۶. وإن کان الأقوی کفایه السجده مرّه واحده لوحده الموجب. (الشاهرودی). * یکتفی بالسجود؛ لِمَا فی ذمّته من نقصان الجزء أو التسلیم فی موضعه. (زین الدین). * لا یلزم رعایته. (الروحانی).

الصلاه بين كونها من الركعتين الاُولَتَين والأخيرتين(۱)، لكنّ الأحوط إذا كانت من الاُولَتَين(۲) إعاده الصلاه أيضاً، كما أنّ فى نسيان سائر الأجزاء الواجبه منهما أيضاً الأحوط استحباباً بعد إتمام الصلاه إعادتها، وإن لم يكن ذلك الجزء من الأركان؛ لاحتمال(۳) اختصاص(۴) اغتفار السهو عن ما عدا الأركان بالركعتين الأخيرتين، كما هو مذهب بعض العلماء، وإن كان الأقوى ــ كما عرفت ــ عدم الفرق.

فيما لو اعتقد نسيان السجده أو التشهد مع فوت محل تداركهما و بعد الفراغ انقلب شكاً

(مسأله ۱۵): لو اعتقد نسيان السجده أو التشهّد مع فوت محلّ تداركهما، ثمّ بعد الفراغ(۵) من الصلاه انقلب اعتقاده(۶) شكّاً(۷) فالظاهر عدم وجوب(۸) . . . . . .

ص: ۵۵

۱- ۱. تقدّم ما يتعلّق بالأخيره. (السبزوارى).

۲- ۲. بل الأحوط فى صوره فوت السجده الأخيره وصدور ما ينافى الصلاه مطلقاً إعاده الصلاه بعد العمل بوظيفه فوت السجده؛ لاحتمال كون السلام فى غير محلّه، ووقوع المنافى بين الصلاه. (الحائرى).

۳- ۳. هذا الاحتمال ضعيف غايته. (آل ياسين).

۴- ۴. الاحتمال ضعيف لا يُعبَأُ به. (المرعشى).

۵- ۵. أو قبله ولو فى محلّ التدارك مع دخوله فى الغير. (آل ياسين). * وكذا لو كان الانقلاب فى الأثناء على الأقوى فيهما، وإن كان الأولى العمل بمقتضى الاحتياط. (المرعشى).

۶- ۶. أو قبله ولو فى محلّ التدارك مع دخوله فى الغير. (حسن القمّى).

۷- ۷. وكذلك لو انقلب اعتقاده شكّاً فى أثناء الصلاه بعد فوت محلّ التدارك. (البجنوردى).

۸- ۸. بل الظاهر وجوبه. (البروجردى). * وكذا لو انقلب اعتقاده شكّاً فى أثناء الصلاه. (الحكيم). * فيه تأمّل، فلا يُترك الاحتياط. (الآملى). * لا يُترك الاحتياط بالقضاء. (اللنكرانى).

القضاء(۱).

لو کان علیه قضاء السجده أو التشهد و شک فی إتیانه و عدمه وجب علیه الإتیان مادام فی وقت الصلاه

(مسأله ۱۶): لو کان علیه قضاء أحدهما وشکّ فی إتیانه وعدمه وجب(۲) علیه الإتیان(۳) به مادام فی وقت الصلاه(۴)، بل الأحوط(۵)

---

۱ – ۱. مشکل، فلا یُترک الاحتیاط. (الإصفهانی). * لعلّ الظاهر وجوبه. (حسین القمّی). * لکونه فی هذه الحاله شاکّ بعد الفراغ. (الرفیعی). * وجوبه لایخلو من وجه، وکذا فی الفرع التالی. (المیلانی). * مشکل، فلا یُترک الاحتیاط. (عبداللّه الشیرازی). * مشکل، فلا یُترک فیه الاحتیاط. (الشریعتمداری). * وإن کان أحوط. (السبزواری).
۲ – ۲. هذا فیما لا یتحقّق المبطل، وإلاّ فیفصل بین الرکعه الأخیره وغیرها بأن یلتزم بصحّه الصلاه فی الفرض الأوّل، وسقوط مشکوک فیه عن الجزئیّه، وبقضاء الجزء، وإعاده الصلاه فی الفرض الثانی، بلا فرقٍ بین بقاء الوقت وعدمه. (تقی القمّی).
۳– ۳. هذا فیما إذا أمکن الالتحاق، وإلاّ فلا یجب الإتیان به، بلا فرق بین الوقت وخارجه. (الخوئی).
۴ – ۴. بل وکذا فی خارج الوقت. (الحائری). * ولم یتخلّل المنافی، وإلاّ فیعید الصلاه بعده علی الأحوط، وکذا فی خارج الوقت. (حسین القمّی). * ولم یتخلّل المنافی، وإلاّ فالأحوط إعاده الصلاه فی الوقت وخارجه. (المرعشی).
۵ – ۵. لا یُترک جدّاً؛ للتشکیک فی شمول عموم حائلیه الوقت فی المؤقّتات؛ من جهه التشکیک فی کونها علی الجابریه من المؤقّتات أیضاً. (آقاضیاء). * لا ینبغی ترکه. (الشاهرودی). * لا یُترک. (الخمینی). * لا یُترک فی قضاء السجده. (السیستانی).

استحباباً(۱) ذلک بعد خروج(۲) الوقت أیضاً.

فیما لو شک فی أن القائت منه سجده واحده أو سجدتان من رکعتین بنی علی الاتحاد

(مسأله ۱۷): لو شکّ فی أنّ الفائت منه سجده واحده أو سجدتان من رکعتین بنی علی الاتّحاد(۳).

یکفی سجود السهو فیما لو شک أن الفائت منه سجده أو غیرها من الأجزاء الواجبه التی لا یجب قضاؤها

(مسأله ۱۸): لو شکّ فی أنّ الفائت منه سجده أو غیرها من الأجزاء الواجبه التی لا یجب قضاوءها ولیست رکناً أیضاً لم یجب علیه القضاء، بل یکفیه(۴) سجود السهو(۵).

۱- ۱. بل لزوماً. (آل یاسین). * لا یُترک. (الکوه کَمَری). * بل وجوباً؛ لعدم شمول قاعده الشکّ بعد الوقت المقام. (الآملی). * لا یُترک إذا کان الشکّ فی الوقت ولم یأتِ به فیه. (اللنکرانی).

۲- ۲. لا یُترک هذا الاحتیاط. (البجنوردی). * مع التقیید بما ذکر. (المرعشی).

۳- ۳. إذا لم یرجع إلی العلم الإجمالی بفوات سجدتَین من رکعتین، أو سجده واحده من رکعه اُخری غیرهما، وإلاّ فیبنی علی التعدّد ویأتی بهما بنیّه الترتیب. (حسین القمّی). * بشرط عدم تولّد العلم الإجمالی بفوات سجدتَین من رکعتین، أو فوات سجده واحده من رکعه هی غیرهما، وإلاّ فالوظیفه البناء علی التعدّد مع رعایه الترتیب. (المرعشی).

۴- ۴. بناءً علی وجوبه لکلّ نقیصه. (تقی القمّی). * إن کان طرف الاحتمال ممّا یجب فیه السجود، وإلاّ ـ لا ـ یجب أیضاً. (اللنکرانی).

۵- ۵. احتیاطاً، وإن کان الأقوی عدم وجوبه أیضاً. (الکوه کَمَری). * یأتی بسجده السهو استحباباً. (الفانی). * بل لا یجب سجود السهو إلاّ ـ إذا کان طرف الاحتمال ممّا یجب فیه ذلک. (الخمینی). * علی الأحوط. (الخوئی، السبزواری). * فی إطلاقه نظر. (المرعشی). * احتیاطاً، والأقوی عدم وجوبه أیضاً. (محمّد رضا الگلپایگانی). * علی الأحوط إذا قلنا بوجوب سجده السهو أیضاً لنسیان السجده أو التشهّد، وأمّا علی العدم ــ کما نفینا البعد عنه سابقاً ــ فالجمع بین المنسیّ محتملاً وبین سجود السهو إن لم یکن أقرب فلا ریب أ نّه أحوط. (محمّد الشیرازی). * لزوم السجود مبنیّ علی الاحتیاط. (حسن القمّی). * الأظهر عدم وجوبه أیضاً. (الروحانی). * إذا کان طرف الاحتمال ممّا یجب فیه سجود السهو دون القضاء، کما فی نسیان التشهّد ــ علی العکس من نسیان السجده علی ما هو المختار فیهما ــ وجب الجمع بین السجود والقضاء، وإلاّ لم یجب شیء منهما. (السیستانی).

لو نسی قضاء السجده أو التشهد و تذکر بعد الدخول فی نافله أو فریضه جاز له قطعها والإتیان به

(مسأله ۱۹): لو نسی قضاء السجده أو التشهّد وتذکّر بعد الدخول فی نافلهٍ جاز له(۱) قطعها(۲) والإتیان به، بل هو

۱- ۱. بل وجب. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * احتمال اللزوم قویّ، ویأتی بسجود السهو احتیاطاً، وفی البناء علی موضع القطع وجه، والأحوط إعاده الصلاه. (المرعشی).

۲- ۲. بل وجب القضاء فی أثنائها، وله البناء علی صلاته. (الحکیم). * بل هو المتعیّن فیه وفیما بعده. (الخوئی). * بطلان النافله بإتیان المنسیِّ فی أثنائها غیر معلوم، وأمّا الفریضه فالأحوط إتمامها ثمّ الإتیان به. (محمّد رضا الگلپایگانی). * أو إتیان المنسیِّ فیما بینهما. (السبزواری). * إذا دخل فی النافله وکان الفائت من الرکعه الأخیره وتذکّر قبل الإتیان بالمنافی یأتی بالفائت، وإن کان التذکّر بعد الإتیان بالمنافی یمضی فی النافله ویسقط الفائت عن الجزئیّه بقاعده «لا تعاد» فلا یجب قضاؤه، وأمّا إذا دخل فی الفریضه وکان الفائت من الرکعه الأخیره فالکلام هو الکلام، وإن کان من غیرها: فإن کان التذکّر قبل الإتیان بالمنافی فالکلام هو الکلام أیضاً، وإن کان بعده: فإن کانت الثانیه مترتّبه یجب رفع الید عنها والإتیان بالفائت، وإن لم تکن مترتّبه فالأحوط الإتیان أوّلاً بالفائت ثمّ استئناف الثانیه، والأحوط ــ کما مرّ ــ إعاده الأُولی أیضاً. (تقی القمّی).

الأحوط(۱)، بل وكذا لو دخل(۲) فى فريضه(۳).

۱- ۱. لا يُترك الاحتياط بالقطع فى النافله، وعدم القطع والفريضه(كذا فى الأصل.). (الحائرى). * بل هو المتعيّن، فيأتى به وبما يستتبعه من سجود السهو، والأولى أن يبنى عليها من موضع القطع، والأحوط إعاده الفريضه. (حسين القمّى). * بل لا يخلو من قوّه. (صدر الدين الصدر). * بل الأحوط أن يأتى بالمنسيّ فى أثنائها ثمّ إتمام الفريضه ثمّ إعادتها مع سعه الوقت. (جمال الدين الگلپايگانى). * لا يُترك، وكذا فى الفريضه، ولا سيّما فى المترتّبه. (عبدالهادى الشيرازى). * بل هو الأظهر. (البجنوردى). * لا يُترك، وكذا فى ما يليه، لا سيّما إذا كانت مرتّبه. (الفانى). * لا يُترك الاحتياط فيه وفيما بعده. (مفتى الشيعه).
۲- ۲. إن كانت مترتّبه على الاُولى، وأمّا غيرها ففيه إشكال. (الشاهرودى). * محلّ إشكال، إلّا إذا كانت مترتّبه على الاُولى. (اللنكرانى).
۳- ۳. لا يخلو جواز قطعها من الإشكال. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * فى جواز قطع الفريضه على الجابريه نظر، نعم، على الجزئيه قد يتوهّم أ نّه لا بأس بالعدول إلى سابقه إذا كان فى محلّ مشروعيّه(فى بعض النسخ: (مشروعيّته).)، ولو بأن يرفع اليد عن إتمام السابقه وجعل اللاحقه مكانه، اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ السابقه مهما يمكن إتمامه يحرم قطعه ولو بإيجاد سلام الثانيه فيه، المانع عن وقوعه بعدُ صحيحاً فيبطل هذا السلام؛ لكونه مانعاً عن إتيان الواجب، وبعد ذلك كيف يكون مجال للعدول فى أمثال المقام؟ ومن هذا البيان نستنتج قاعده اُخرى، وهى: أنّ الأصل فى مشروعيه العدول هو كون السابقه غير ممكن الإتمام، كما لا يخفى. (آقا ضياء). * إلّا أ نّه بعد قطعها والإتيان به يبنى عليها من موضع القطع، ثمّ يسجد للسهو، ثمّ يعيد كلتا الفريضتين. (حسين القمّى). * بل الأحوط هنا فعل المنسيّ فى الأثناء والإتمام ثمّ الإعاده، ويحتمل قويّاً عدم الحاجه إلى الإعاده، خصوصاً إذا كان المنسيّ هو التشهّد. (آل ياسين). * لا يخلو من إشكال. (الكوه كَمَرى). * جواز قطع الفريضه خصوصاً الغير المرتّبه عليها، وكذا فيما لو ضاق وقت العصر. (كاشف الغطاء). * إن كانت مترتّبه على الاُولى، وأمّا غيرها ففيه إشكال. (البروجردى). * ثمّ يبنى عليها، ثمّ يسجد للسهو، ثمّ يعيد الصلاتين، كما تقدّم. (مهدى الشيرازى). * بل وجب أيضاً وبطلت الفريضه. (الحكيم). * مشكل. (الرفيعى). * إن كانت مترتّبه، وإلّا ففيه إشكال. (البجنوردى). * وكانت مترتّبه على الاُولى، وأمّا فى غيرها ففيه تأمّل. (أحمد الخونسارى). * فى جواز قطعها إشكال، خصوصاً إذا كان المَسهوُّ التشهّد. (الخمينى). * سيّما فى المترتّبه منها. (المرعشى). * فيه إشكال، خصوصاً إن كانت غير مرتّبه، سيّما إن كان الإتمام غير منافٍ للفوريّه العرفيّه. (السبزوارى). * مرّ عدم وجوب قضاء التشهّد، وأمّا السجده: فإن تذكّرها وهو فى النافله فالأحوط قضاؤها حين التذكّر، ولكن يجوز له البناء على صلاته بعده، وإن تذكّرها وهو فى الفريضه تخيّر بين قطع الصلاه وقضاء السجده وبين تأخير قضائها إلى ما بعد الفراغ من الصلاه. (السيستانى).

فيما لو كان عليه قضاء السجده أو التشهد فى صلاه الظهر و ضاق وقت صلاه العصر

(مسأله ۲۰): لو كان عليه قضاء أحدهما فى صلاه الظهر وضاق

ص: ۶۰

العصر: فإن أدرك(١) منها ركعةً وجب تقديمهما(٢)، وإلّا وجب تقديم العصر، ويقضى الجزء بعدها، ولا يجب عليه(٣) إعاده الصلاه، وإن كان

---

۱ – ۱. تماميّه قاعده «من أدرَكَ» فى غير صلاه الفجر محلّ الإشكال، بل المنع، فمقتضى القاعده الإتيان بالعصر، ثمّ الاحتياط بالجمع بين قضاء الجزء وإعاده الظهر. (تقى القمّى).

۲ – ۲. بل يقدّم العصر عليهما على الأحوط. (الحائرى). * فى وجوب تقديمهما حينئذٍ نظر جدّاً؛ لعين ما ذكرنا من الوجه فى نظائره. (آقاضياء). * فيه إشكال، بل يقدّم العصر. (الكوه كَمَرى). * وجوب تقديم العصر لايخلو من قوّه. (الخمينى). * فيه إشكال، وتقديم العصر لايخلو من وجه. (المرعشى). * بل يقدّم العصر عليهما. (محمّد رضا الگلپايگانى). * بل يقدّم العصر. (الروحانى). * بل يقدّم العصر، وهكذا فيما بعده. (مفتى الشيعه). * بل يقدّم العصر عليهما على الأظهر. (السيستانى). * فيه إشكال، بل وجوب تقديم العصر لايخلو من قوّه. (اللنكرانى).

۳– ۳. ينبغى الاحتياط بها، سيّما لو كان المنسىّ من الركعه الأخيره. (المرعشى).

أحوط(۱)، وكذا الحال لو كان عليه صلاه الاحتياط للظهر وضاق وقت العصر، لكن مع تقديم العصر يحتاط(۲) بإعاده(۳) الظهر أيضاً(۴) بعد الإتيان باحتياطها(۵).

* * *

---

۱ - ۱. لا يُترك. (مهدی الشيرازی، حسين القمّی). * لا يُترك إذا كان الجزء السجده أو التشهّد للركعه الأخيره. (عبدالهادی الشيرازی). * لا يُترك، خصوصاً فيما [لو] كان عليه قضاء السجده. (الميلانی). * لا يُترك الاحتياط. (الخوئی). * لا يُترك فيه وفيما بعده. (حسن القمّی).

۲- ۲. بل يكفی إعاده الصلاه. (تقی القمّی).

۳- ۳. الظاهر وجوبها. (الحكيم).

۴- ۴. الظاهر جواز الاكتفاء بإعادتها. (الخوئی). * لا يجوز ترك هذا الاحتياط. (البجنوردی).

۵- ۵. لاحاجه إلی الإتيان باحتياطها، بل يجوز الاجتزاء بإعادتها فقط. (السيستانی).

فصل: فی موجبات سجود السهو وکیفیّته وأحکامه

الأمور التی توب سجوب السهو:

(مسأله ۱): یجب سجود(۱) السهو لاُمور(۲):

الأول: الکلام سهواً بغیر قرآن و دعاء و ذکر، المتحقق بحرفین أو حرف واحد مفهم فی

الأوّل: الکلام(۳) سهواً(۴) بغیر قرآن ودعاء وذکر، ویتحقّق(۵) بحرفین أو بحرفٍ واحد(۶) مُفهِم(۷) فی أیِّ لغه کان، ولو تکلّم

۱- ۱. اعلم أنّ القدر المتیقّن من وجوب سجدتَی السهو إنّما هو الموارد المنصوصه، وهی السِتّه الاُولی، وأمّا وجوبه لکلّ زیاده أو نقیصه فغیر معلوم، وعلی فرضه فهو فی زیاده الأفعال، کقیام أو قعود أو سجود، أمّا زیاده الأقوال إذا کانت ذِکراً أو دعاءً أو قرآناً فأتی بها فی غیر محلّها سهواً فلا توجب سجدتَی السهو، کما یظهر من بعض الأخبار التی مرّت إلیها الإشاره؛ وعلیه فما ذکره قدس سره من وجوبهما للقنوت فی غیر محلّه، ولمثل قوله: «بحول اللّه»، وما ذکره فی المسأله الثالثه: «أنّ علیه سجود السهو ستّ مرّات، وأ نّه یجب للتکبیر إذا صدقت علیه الزیاده» کلّ ذلک غیر معلوم إن لم یکن معلوم العدم، نعم، لا بأس به احتیاطاً. (کاشف الغطاء).

۲- ۲. علی الأحوط فی جملهٍ منها. (آل یاسین).

۳- ۳. علی الأحوط. (السیستانی).

۴- ۴. علی الأحوط. (صدر الدین الصدر).

۵- ۵. مرّ الکلام فیما یتحقّق به فی المبطلات. (السیستانی).

۶- ۶. وقد مرّ التفصیل فی المبطلات. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۷- ۷. بل غیر مفهِمٍ أیضاً علی الأحوط. (الفیروزآبادی). * فی اعتبار القید نظر، قد مرّ وجهه فی مبطلیّه الکلام. (آقاضیاء). * بل مطلقاً علی الأحوط. (الخوئی). * أو غیر مفهِمٍ علی الأحوط. (حسن القمّی). * بل الأحوط مطلقاً. (تقی القمّی).

جاهلًا(۱) بکونه کلاماً بل بتخیّل أ نّه قرآن أو ذکر أو دعاء لم یوجب(۲) سجده(۳) السهو(۴)؛ لأ نّه لیس . . . .

ص: ۶۴

---

۱ - ۱. مع کون جهله بالموضوع لا ـ بالحکم ـ کما هو المفروض ـ لا ـ إشکال فی صحّه صلاته، کما فی بعض الحواشی. (الرفیعی). * لو فرض جهله من باب الشبهه الحکمیّه فصحّه الصلاه مشکله، وإلاّ ـ فوجوب سجود السهو لا ـ یخلو من قوّه. (الشریعتمداری).

۲ - ۲. والأحوط الإتیان بسجدتَی السهو إن کان ذلک من جهه السهو. (الحائری). * صحّه الصلاه معه محلّ إشکال، ولو قیل بصحّتها معه لکان إیجابه لسجدتَی السهو قوّیاً. (البروجردی). * صحّه الصلاه معه محلّ إشکال، بل الظاهر بطلان الصلاه، کما أ نّه علی تقدیر عدم صدق العمد یوجب سجده السهو. (الشاهرودی). * یوجب علی الأحوط. (الخمینی). * الأحوط فیه الإتیان بسجدتَی السهو ثمّ إعاده الصلاه. (محمّد رضا الگلپایگانی). * الحکم بصحّه صلاته مشکل، وعلی تقدیر عدم صدق العمد فالحکم بسقوط سجود السهو عنه مشکل أیضاً؛ ولهذا فلا بدّ له من سجود السهو، ثمّ إعاده الصلاه. (زین الدین). * الأحوط السجود فیه وفی سِبقِ اللسان. (محمّد الشیرازی).

۳ - ۳. بطلان الصلاه فی صوره الجهل وکون الشبهه حکمیّهً لایخلو من وجه، وعلی الصحّه فالأحوط الإتیان بسجدتَی السهو فی الفرض المذکور. (المرعشی).

۴ - ۴. الأحوط الإتیان بسجدتَی السهو. (الإصطهباناتی). * بل لا یُترک الاحتیاط بإتیانها. (عبدالهادی الشیرازی). * لا یُترک الاحتیاط بإتیانها ثمّ الإعاده. (البجنوردی). * فی صحّه الصلاه معه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط بسجدتَی السهو وإعاده الصلاه. (عبداللّه الشیرازی). * ینبغی الاحتیاط بإتیان سجدتَی السهو. (الفانی). * فیه إشکال، بل منع. (الخوئی). * فیه تأمّل. (الآملی). * بل یوجب علی الأحوط، بل فی صحّه الصلاه معه إشکال. (حسن القمّی). * فیه إشکال، والمیزان فی وجوبها صدق عنوان السهو. (تقی القمّی). * الظاهر وجوبها فی کلّ تکلّم لا عن عمد. (الروحانی).

بسهو(۱)، ولو تکلّم عامداً بزعم أ نّه خارج عن الصلاه یکون موجباً(۲)؛ لأ نّه باعتبار السهو عن کونه فی الصلاه یعدّ سهواً، وأمّا سبق(۳) اللسان(۴) فلا یعدّ(۵) سهواً(۶)، . . . .

ص: ۶۵

---

۱ - ۱. لکنّ صحّه الصلاه معه مشکله. (مهدی الشیرازی). * لکنّ الأقوی لحوق حکمه. (المیلانی). * لکنّ صحّه الصلاه مع الجهل مشکل، ومع الصحّه فعدم وجوب السجده أشکل، وطریق الاحتیاط الجمع بینهما وبین إعاده الصلاه. (السبزواری). * ولأجله یشکل صحّه الصلاه معه، وعلی تقدیرها یکون موجباً لسجود السهو. (اللنکرانی).

۲- ۲. علی الأحوط فیه. (زین الدین).

۳- ۳. والأحوط السجود له. (المرعشی).

۴- ۴. إذا کان بغیر القرآن والذکر والدعاء فالأحوط أ نّه یوجب السجده. (حسن القمّی).

۵- ۵. الأحوط السجود له، وإن کان عدم الوجوب لایخلو من قوّه.(الخمینی).

۶- ۶. محلّ تأمّل. (البروجردی). * لکنّه بحکمه علی الأحوط إن لم یکن أظهر. (المیلانی). * فیه تأمّل، ولا یُترک الاحتیاط. (عبداللّه الشیرازی). * فی عدم العدّ إشکال، فالأحوط السجود له. (المرعشی). * نعم، إلّا أنّ الظاهر وجوب سجده السهو معه. (الخوئی). * ولکن لا یُترک الاحتیاط فی سجود السهو له. (زین الدین). * لایخلو من تأمّل. (السیستانی). * والأحوط السجود معه. (اللنکرانی).

وأمّا الحرف الخارج(۱) من التَنَحْنُح والتَأَوُّه والأنين(۲) الذی عَمْدُهُ لا یضرّ(۳) فسهوه أیضاً لا یوجب السجود.

الثانی: السلام فی غیر محله سهواً، سواء کان بقصد الخروج بتخیل إتمام الصلاه، أم لا بقصده

الثانی: السلام(۴) فی غیر(۵) موقعه(۶) ساهیاً(۷)، سواء کان بقصد

ص: ۶۶

۱- ۱. ما یخرج من التَنَحْنُحِ والتَأَوُّه والأَنِینِ لایُعدّ حرفاً، بل هو مجرّد صوت. (الخوئی).

۲- ۲. لا یُترک الاحتیاط فیه. (الحائری). * لا یُترک الاحتیاط فی سجود السهو للتأوُّه والأنینِ إذا تولّد منهما حرفان سهواً، أمّا الحرف الواحد فلا شیء فیه. (زین الدین).

۳- ۳. فی عدم إضرار عمده إشکال مبنیّ علی النظر السابق. (آقاضیاء). * تقدّم الإشکال فی الحرف الواحد. (الحکیم). * فی عدم إضرار عمده إشکال. (الآملی). * تقدّم الإشکال فی التأوُّه والأنین. (السیستانی).

۴- ۴. علی الأحوط. (الخمینی). * احتیاطاً. (تقی القمّی).

۵ - ۵. علی الأحوط. (صدر الدین الصدر). * فی إثبات الخصوصیّه للسلام غموض، من غیر فرق بین زیادته ونقیصته. (الشاهرودی).

۶- ۶. لا یُترک الاحتیاط فیه. (زین الدین).

۷- ۷. الظاهر عدم وجوبها للسلام الواقع فی غیر محلّه، لا من حیث إنّه سلام، ولا من حیث إنّه زیاده سهویّه، وبه یظهر الحال فی بقیّه المسأله. (الروحانی). * علی الأحوط. (السیستانی).

الخروج ـــ كما إذا سلّم بتخيّل تماميّه صلاته ـــ أم لا بقصده، والمدار على إحدى الصيغتين الأخيرتين، وأمّا «السلام عليك أيّها النبيّ...» إلى آخره فلاـ يوجب شيئاً؛ من حيث إ نّه(۱) سلام، نعم، يوجبه(۲) من حيث(۳) إ نّه(۴) زياده(۵) سهويّه(۶)، كما أنّ بعض إحدى الصيغتين كذلك، وإن كان يمكن

۱- ۱. إن لم يناقش فيها. (المرعشى).

۲- ۲. بل لا يوجبه على الأقوى. (الخمينى). * على الأحوط. (جمال الدين الگلپايگانى، أحمد الخونسارى، عبداللّه الشيرازى). * على الأـحوط، والأـظهر عـدم الوجـوب. (الخوئى). * لاـ يوجبه على الأـقوى، كمـا سيأتى، وكـذا بقيّه فروض المسأله، نعم، هو أحوط. (زين الـدين). * الأقرب عـدم الوجوب، نعم، إ نّه أحوط استحباباً. (مفتى الشيعه). * بل لا يوجبه من هـذه الحيثيّه أيضـاً على الأظهر. (السيستانى). * محلّ إشكال. (اللنكرانى).

۳- ۳. على الأحوط. (النائينى، البروجردى، البجنوردى).

۴- ۴. وجوب سجدتَى السهو لكـلّ زيـاده محلّ تأمّل. (الآملى). * لا دليل على وجوب السجده المطلق الزياده، نعم، يجب من حيث كونه كلاماً آدميّاً، ومنه يظهر الحال فى الفرع الآتى. (تقى القمّى).

۵- ۵. الأقوى خلافه. (الميلانى). * من هذه الجهه أيضاً لا يوجبه إلّا استحباباً، وكذا فى ما يليه. (الفانى). * على الأحوط الأولى فيه وفيما بعـده. (السبزوارى). * الأقوى عدم الوجوب لمطلق الزياده والنقصان، نعم، هو أحوط. (حسن القمّى). * تقدّم أ نّه ليس بزياده لا عمداً ولا سهواً. (الحكيم). * على الأحوط والأولى فيه وفى بعض إحدى الصيغتين. (عبدالهادى الشيرازى).

۶- ۶. بناءً على إيجابها له، ويأتى الإشكال فيه. (الإصفهانى). * على الأحوط. (الإصطهباناتى). * بناءً على وجوبه يشكل زيادته. (الشريعتمدارى). * بنـاءً على وجوبه لكـلّ زيـاده ونقيصه، وهو احتيـاط. (محمّـد الشيرازى). * بناءً على وجوبه لـذلك. (الكوه كَمَرى).

دعوی إیجاب لفظ السلام للصدق(۱)، بل قیل(۲): إنّ حرفین منه موجب(۳)، لکنّه مشکل(۴) إلّا من حیث الزیاده(۵).

الثالث: نسیان السجده الواحده لو فات محل تدارکها و لم یتذکر إلا بعد الرکوع أو السلام

الثالث: نسیان السجده(۶) الواحده(۷) إذا فات محلّ تدارکها، کما إذا لم

ص: ۶۸

۱- ۱. هذا التعلیل ضعیف، والأقوی عدم الإیجاب. (الخمینی). * التعلیل علیل. (المرعشی، اللنکرانی).

۲- ۲. لا یبعد ذلک؛ لأ نّه کلام بغیر ذکر ودعاء وقرآن. (الخوئی).

۳- ۳. لا یُترک الاحتیاط فیه من حیث الکلام. (السیستانی).

۴- ۴. وهو المتعیّن. (جمال الدین الگلپایگانی).

۵- ۵. فی صدق الزیاده علی إتیان بعض الأجزاء بمجرّد البناء علی إیجاد تمامه نظر جدّاً؛ لِما تقدّم من انصراف أدلّه الزیاده عن مثله، فلا بأس باستئنافه عمداً أیضاً قبل إتمامه. (آقاضیاء). * علی الأحوط. (الحکیم، الآملی). * بل من حیث الکلام سهواً. (المیلانی). * یأتی الإشکال فیه. (الخمینی).

۶- ۶. علی الأحوط. (الآملی، حسن القمّی).

۷- ۷. علی الأحوط. (الحکیم، البجنوردی، الخوئی، زین الدین). * وجوب سجود السهو لأجله محلّ تأمّل، لکنّ الاحتیاط به لا یُترک. (المیلانی). * قد مرّ ما یتعلّق بنسیانها ونسیان التشهّد من الرکعه الأخیره. (السبزواری). * الظاهر عدم وجوبها لنسیان السجده. (الروحانی). * علی الأحوط الأولی. (السیستانی).

يتذكّر إلّا بعد الركوع أو بعد السلام(۱)، وأمّا نسيان الذكر فيها أو بعض واجباتها الُاخر ما عدا وضع الجبهه(۲) فلا يوجب إلّا من حيث وجوبه(۳)

ص: ۶۹

۱- ۱. قد مرّ أنّ الظاهر أ نّه من باب زياده التشهّد والسلام، لا من باب نقيصه السجده. (محمّد تقی الخونساری، الأراكی). * قد تقدّم الكلام فيه. (عبدالهادی الشيرازی). * لكن إذا كانت من الركعه الأخيره وأتی بها ثمّ أعاد التشهّد والتسليم علی ما مرّ سابقاً فسجوده للسهو يكون بقصد ما فی الذمّه. (الميلانی). * قد مرّ أنّ الاحتياط فی مثله الإتيان بالسجده بقصد ما فی الذمّه، وإتمام الصلاه وسجدتَی السهو. (الشريعتمداری). * لايخلو من شوب الإشكال، والأحوط الإتيان بها رجاءً والإتمام ثمّ سجدتا السهو. (المرعشی). * مرّ الكلام فيه فی نسيان السجده الأخيره. (الخوئی). * قد مرّ الكلام فی نسيان السجده الأخيره والتشهّد الأخير، فراجع. (محمّد رضا الگلپايگانی). * إذا نَسِيَ السجده الأخيره من الفريضه حتّی سلّم فالأحوط له أن يأتی بالسجده بقصد ما فی ذمّته، ثمّ التشهّد والتسليم، ويسجد للسهو؛ لِما فی ذمّته من نقصان السجده أو التسليم فی غير موضعه، وقد تقدّم تفصيله فی المسأله الثامنه عشره من فصل: الخلل الواقع فی الصلاه، فليراجع. (زين الدين). * مرّ حكم نسيان السجده من الركعه الأخيره. (حسن القمّی). * تقدّم الكلام فی نسيان السجده الأخيره. (السيستانی). * قد تقدّم حكم هذه الصوره. (اللنكرانی).

۲- ۲. لا يُترك الاحتياط فی نسيان الوضع علی ما يصحّ السجود عليه. (الحائری).

۳- ۳. بل استحبابه. (الفانی). * هذا مبنیّ علی وجوبها لكلّ نقيصه. (تقی القمّی).

لكلّ نقيصه(۱).

الرابع: إذا نسی التشهد وفات محل تدارکه

الرابع: نسیان التشهّد(۲) مع فوت محلّ تدارکه، والظاهر(۳) أن(۴) نسیان(۵) بعض(۶) أجزائه أیضاً کذلک(۷)، کما أ نّه موجب للقضاء أیضاً، کما مرّ.

الخامس: فی الشک بین الأربع والخمس بعد إکمال السجدتین، کما مر فی شکوک الصلاه

الخامس: الشکّ بین الأربع والخمس بعد إکمال السجدتین، کما مرّ

ص: ۷۰

۱- ۱. الظاهر عدم الوجوب لذلک. (زین الدین).

۲- ۲. ما اُفید تمام فی التشهّد الأوّل دون الأخیر؛ لعدم تصوّر فوته فی صلاه صحیحه، کما مرّت الإشاره إلی وجهه فی نظائره. (آقاضیاء). * قد تقدّم الکلام فی التشهّد الأخیر، وکذا السجده من الرکعه الأخیره. (الشاهرودی). * علی الأحوط. (الخمینی).

۳- ۳. فی الاستظهار إشکال. (المرعشی).

۴- ۴. فیه تأمّل. (الآملی). * بل الظاهر خلافه. (الخمینی).

۵- ۵. بل غیر ظاهر. (الحکیم).

۶- ۶. إیجاب بعض أجزائه للسجده وکذا وجوب قضائه مبنیّ علی الاحتیاط، کما مرّ. (حسن القمّی). * علی الأحوط. (البجنوردی).

۷- ۷. علی الأحوط فیه، وفی إیجابه القضاء. (الخوئی). * الظاهر عدم وجوب سجود السهو لذلک وإن کان أحوط، أمّا القضاء فقد تقدّم وجوبه. (زین الدین). * علی الأحوط. (محمّد الشیرازی). * الأظهر عدم الوجوب، کما أ نّه لا یوجب القضاء. (الروحانی). * الأحوط القضاء دون سجود السهو. (مفتی الشیعه). * فیه إشکال، بل منع، وقد مرّ عدم إیجابه القضاء. (السیستانی).

سابقاً.

السادس: للقیام فی موضع القعود أو العکس، بل لکل زیاده و نقیصه لم تذکر فی محل التدارک

السادس: للقیام(۱) فی(۲) موضع(۳) القعود(۴)، أو العکس(۵)، بل

ص: ۷۱

۱- ۱. علی الأحوط اللازم فیهما. (الفانی). * علی الأحوط، وإن کان عدم الوجوب لایخلو من قوّه. (الخمینی). * علی الأحوط فی الموارد الأربعه المذکوره فی هذا القسم، وإن کان الأقوی عدم الوجوب فی الأخیرین. (السبزواری). * الأظهر عدم الوجوب لذلک ولکلّ زیاده ونقیصه، نعم، هو أحوط. (الروحانی). * علی الأحوط الأولی فیه وفیما بعده. (السیستانی). * محلّ إشکال، بل لایخلو عدم الوجوب من قوّه. (اللنکرانی).

۲- ۲. علی الأحوط فیه وفی عکسه. (صدر الدین الصدر). * علی الأحوط. (الشاهرودی، مفتی الشیعه).

۳- ۳. علی الأحوط، وإن کان عدم الوجوب فیهما أرجح. (الکوه کَمَری). * کالقیام إلی الخامسه والقعود حال القراءه، لا مطلقاً. (مهدی الشیرازی).

۴ - ۴. وجوب سجود السهو لِما ذکر غیر معلوم، بل یظهر من الأخبار الکثیره المتفرّقه عدم وجوبه لکلّ زیاده ونقیصه. (الفیروزآبادی). * علی الأحوط فیه وفی عکسه. (الحکیم، الآملی، محمّد رضا الگلپایگانی).

۵- ۵. علی الأحوط فیهما وفی کلّ زیاده ونقیصه، والأقوی عدم الوجوب. (الإصفهانی). * علی الأحوط فیهما. (البروجردی، حسن القمّی). * علی الأحوط فیهما، خصوصاً فی الأوّل إذا کان فی موضع التشهّد الأخیر. (المیلانی). * علی الأحوط، والأظهر عدم الوجوب لکلّ زیاده ونقیصه، ورعایه الاحتیاط أولی. (الخوئی). * علی الأحوط فیهما وفی کلّ زیاده ونقیصه. (عبداللّه الشیرازی، تقی القمّی). * إذا تلبّس مع ذلک بقراءه أو تسبیح أو نحوهما لا مطلقاً، وتجب سجدتا السهو للعلم الإجمالی بأنّه إمّا زاد أو نقص فی صلاته، وکانت الزیاده والنقیصه غیر مبطلتین. (زین الدین).

لکلّ[(۱)] زیاده[(۲)] ونقیصه[(۳)] لم یذکرها فی محلّ التدارک، وأمّا النقیصه مع

ص: ۷۲

۱- ۱. علی الأحوط، وإن کان الأقوی العدم فی بعض الموارد. (صدر الدین الصدر). * علی الأحوط، وإن کان عدمه لایخلو من وجه. (البروجردی).

۲- ۲. وجوبه فی جمیع ما ذکر علی الأحوط. (الجواهری). * فیما عدا الخمسه الاُولی، وزیاده القیام هو الأحوط. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * علی الأحوط. (محمّد تقی الخونساری، الشاهرودی، الرفیعی، الأراکی). * والأقوی عدم الوجوب له، والاحتیاط مطلوب. (الخمینی). * علی الأحوط فیهما. (الآملی). * علی الأحوط، ومنه یعلم أ نّه احتیاط بالنسبه لِما سَبقَ، ویأتی فی الفروع المشابهه. (محمّد الشیرازی). * الأقوی عدم الوجوب لکلّ زیاده ونقیصه مع جمیع المتفرّعات الّتی ذکرت فی هذه المسأله وما بعدها، نعم، هو أحوط. (حسن القمّی). * علی الأحوط الاستحبابی فیه وفیما بعده. (مفتی الشیعه).

۳ - ۳. علی الأحوط فیهما. (الحکیم). * علی الأحوط. (الحائری، الإصطهباناتی، مهدی الشیرازی، البجنوردی، أحمد الخونساری، المرعشی). * الأقوی استحباب السجود لکلّ زیاده ونقیصه. (الکوه کَمَری). * من الموارد الخمسه، وعلی الأولی فی غیرها. (عبدالهادی الشیرازی). * الأقوی عدم الوجوب لذلک، وإن کان أحوط، لا سیّما للنقیصه. (المیلانی). * علی الأحوط فیما عدا الستّه، وإن کان الأظهر الاستحباب. (الشریعتمداری). * علی الأحوط الراجح. (الفانی). * علی الأحوط، لکنّ الأقوی الاستحباب. (محمّد رضا الگلپایگانی). * الظاهر عدم وجوب السجود لکلّ زیاده ونقیصه، نعم، یستحبّ، ولا تصدق الزیاده علی المستحبّات. (زین الدین). * علی الأحوط فیهما، وإن کان العدم لایخلو من قوّه. (اللنکرانی).

التدارک فلا توجب، والزیاده أعمّ من أن تکون من الأجزاء الواجبه أو المستحبّه(۱)، کما(۲) إذا قنت فی الرکعه الاُولی مثلاً أو فی غیر محلّه من الثانیه، ومثل قوله: «بحول اللّه» فی غیر محلّه، لا مثل التکبیر أو التسبیح إلّا إذا صدق علیه الزیاده، کما إذا کبّر بقصد تکبیر الرکوع فی غیر محلّه فإنّ الظاهر صدق الزیاده علیه، کما أنّ قوله: «سمع اللّه لمن حمده» کذلک.

والحاصل: أنّ المدار علی صدق الزیاده، وأمّا نقیصه المستحبّات فلا توجب، حتّی مثل القنوت، وإن کان الأحوط(۳) عدم(۴) الترک فی مثله إذا کان من عادته(۵) الإتیان به دائماً، والأحوط(۶) عدم(۷) ترکه(۸) فی

۱- ۱. فیه إشکال. (الآملی).

۲- ۲. فیه منع. (الحکیم).

۳- ۳. لا وجه له. (الفانی).

۴- ۴. لکنّ الأقوی عدم وجوبه. (الشاهرودی).

۵- ۵. وعازماً علی الإتیان، ثمّ طرأه النسیان فالملاک العزم، لا الاعتیاد. (المرعشی).

۶- ۶. لا بأس بترکه فی المستحبّات؛ لاحتمال نقصه الغیر الموجب لشیء. (آقا ضیاء). * استحباباً. (الفانی). * هذا فیما یکون الشکّ بدویّاً،وأمّا مع العلم الإجمالی فالأظهر وجوبه. (تقی القمّی).

۷- ۷. وإن کان الأظهر عدم الوجوب. (الحکیم).

۸- ۸. لکنّ الأقوی عدم وجوبه. (الشاهرودی). * یجوز ترک هذا الاحتیاط. (البجنوردی). * لا بأس بترکه. (الخمینی، مفتی الشیعه، اللنکرانی). * وإن کان الأظهر جوازه. (الخوئی). * لا بأس به فیهما. (الآملی). * والأقوی فیه الاستحباب. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بل الأولی. (محمّد الشیرازی).

الشکّ(۱) فی الزیاده أو النقیصه(۲).

وجوب تکرار سجود السهو بتکرر الموجب، من نوع واحد کان أو من أنواع، والکلام الواحد موجب واحد

(مسأله ۲): یجب تکرّره بتکرّر الموجب(۳)، سواء کان من نوع واحد، أو أنواع، والکلام الواحد موجب واحد(۴) وإن طال، نعم، إن تذکّر ثمّ عاد تکرّر، والصیغ الثلاث للسلام موجب واحد، وإن کان الأحوط(۵)

۱- ۱. لاـ یلزم مراعاته، إلاّـ إذا علم بأحدهما إجمالاً. (حسین القمّی). * لکنّ الأقوی عدم وجوبه ما لم یکن الشکّ طرفاً للعلم الإجمالی، وإلاّـ فیجری علیه حکمه. (المیلانی). * إن کان من العلم الإجمالی بینهما، لا من مجرّد الشکّ. (السبزواری). * وإن کان الأقوی جواز ترکه. (الروحانی).

۲- ۲. لکن لا یجب علی الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * وعدمهما بأن لا یکون المورد من موارد العلم الإجمالی بینهما. (المرعشی). * تقدّم وجوب السجود للعلم الإجمالی بأنّه: إمّا زاد، أو نقص فی صلاته، وکانت الزیاده والنقیصه غیر مبطلتین. (زین الدین). * الأقوی عدم وجوبه؛ للشکّ فی إحداهما، ولاـ فیهما معاً ما لم یکن مقروناً بالعلم الإجمالی بوقوع إحداهما مع کون الصلاه محکومه بالصحّه، فإنّه لا یُترک الاحتیاط بالإتیان به فی هذه الصوره. (السیستانی).

۳- ۳. الأظهر الاکتفاء بالإتیان به مرّه واحده وإن تکرّر الموجب. (الروحانی).

۴- ۴. مع عدم تعدّد السهو علی الأحوط. (المرعشی).

۵- ۵. لاـ یُترک. (محمدتقی الخونساری، الأراکی). * لا یُترک الاحتیاط بإتیانها مرّهً بنیّه ما فی الذمّه، أعمّ من أن تکون لهما مجموعاً أو للواحده، ومرّتین للصیغتین لکلّ صیغه مرّه. (المرعشی).

التعدّد(۱)، ونقصان التسبیحات الأربع موجب واحد، بل وکذلک زیادتها،

وإن أتی بها ثلاث(۲) مرّات(۳).

فیما لو سها عن سجده واحده من الرکعه الأولی مثلًا وقام وقرأ وقنت وکبر للرکوع فتذکر قبل الرکوع

(مسأله ۳): إذا سها عن سجده واحده من الرکعه الاُولی مثلاً وقام وقرأ الحمد والسوره وقنت وکبر للرکوع، فتذکّر قبل أن یدخل فی الرکوع

ص: ۷۵

۱- ۱. لا یُترک. (حسین القمّی). * بأن یسجد سجدتَی السهو مرّهً بقصد الأعمّ من أن یکون للمجموع أو للواحده، ثمّ مرّتین للصیغتین الأخیرتین. (الإصطهباناتی). * إذا نوی بواحد منها ما فی الذمّه، وإلاّ لم یکن أحوط. (الحکیم). * فیعمل بمقتضی تعدّد الموجب بعد العمل بمقتضی وحدته، أو یسجد السهو مرّه بقصد ما فی الذمّه، أعمّ من أن یکون لواحدٍ معیّنٍ من الصیغ أو لجمیعها، ثمّ مرّتین للأخیرین. (المیلانی). * بأن یأتی بهما أوّلاً بقصد الأعمّ من المجموع أو الأوّل، ثمّ مرّتین للأخیرتین. (عبداللّه الشیرازی). * فیما إذا نوی بواحد منها ما فی الذمّه. (الآملی). * بل المتعیّن علی مختاره أن یأتی بسجدتین: مرّهً للاُولی من حیث إنّها زیاده جزء من التشهّد، ومرّه للأخیرتین من حیث السلام الواقع فی غیر المحلّ. (محمّد رضا الگلپایگانی). * إنّما یکون أحوط إذا قصد بواحده ما فی ذمّته من المجموع أو إحدی الصیغ، وبالمرّتین للصیغتین الباقیتین. (زین الدین). * بأن یسجدهما تارهً بقصد الأعمّ من المجموع أو المرّه، واُخری مرّتین للأخیرتین. (اللنکرانی).

۲- ۲. فیه إشکال. (تقی القمّی).

۳- ۳. وکلّ ذلک مع وحده السهو. (زین الدین).

وجب العود للتدارک، وعلیه سجود السهو(۱) ستّ مرّات(۲): مرّهً لقوله: «بحول اللّه»، ومرّهً للقیام، ومرّهً للحمد، ومرّهً للسوره(۳)، ومرّهً للقنوت،

۱- ۱. عدم الوجوب فی هذه الزیاده الّتی تتحقّق من الرجوع للتدارک، وإن قلنا بوجوبهما لکلّ زیادهٍ ونقیصه لایخلو من القوّه، نعم، لا بأس بالإتیان بهما لها رجاءً. (عبداللّه الشیرازی). * مرّ عدم الوجوب. (اللنکرانی).

۲- ۲. وجوباً لزیاده القیام، واحتیاطاً للبقیّه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * مع رعایه ما سنذکره فی المسأله التالیه. (حسین القمّی). * بل مرّه واحده، وقد عرفت أنّ المستحبّات لا- توجب شیئاً لا- فی حال الانفراد ولا فی حال الانضمام. (الحکیم). * الأقوی عدم وجوبه إلّا مرّه واحده؛ للقیام فی موضع القعود بناءً علی وجوبه لأجله، وکذا فی الفرع التالی، نعم، الأحوط ما ذکره. (المیلانی). * أمّا السجده للقیام فبالاحتیاط اللازم، وفی غیره استحباباً. (الفانی). * مرّ عدم الوجوب. (الخمینی). * بناءً علی کون الملاک تعدّد الأسباب، لا تعدّد السهو، کما یُتراءی من بعض الأصحاب. (المرعشی). * علی الأحوط فیه وفیما بعده، کما مرّ. (الخوئی). * بل مرّه واحده للقیام، والأحوط له أن ینوی بها ما فی ذمّته، وکذا فی الفرض الثانی من المسأله. (زین الدین). * بل مرّه واحده، وکذا ما بعده، وکذا کلّ نظیر لهما. (محمّد الشیرازی). * قد مرّ الحکم فیه وفیما بعده. (حسن القمّی). * لا یجب ولو مرّه واحده، کما مرّ. (الروحانی). * علی الأحوط الأولی فیه وفیما بعده. (السیستانی).

۳- ۳. ولا یبعد کفایه مرّهٍ واحدهٍ لهما. (آل یاسین).

ومرّةً لتكبير الركوع، وهكذا يتكرّر خمس مرّات(۱) لو ترك التشهّد وقام وأتى بالتسبيحات، والاستغفار بعدها، وكبر للركوع فتذكّر.

لا يجب فی سجود السهو تعيين السبب ولو مع التعدد، ولا الترتيب فی أسبابه

(مسأله ۴): لا يجب فيه تعيين السبب ولو مع التعدّد(۲)، كما أ نّه لا يجب(۳) الترتيب(۴) فيه بترتيب أسبابه على الأقوى، أمّا بينه وبين الأجزاء المنسيّه والركعات الاحتياطيّه فهو موءخّر(۵) عنها(۶)، كما مرّ(۷).

حكم ما لو سجد سجود السهو للكلام فبان أن الموجب غيره

(مسأله ۵): لو سجد للكلام فبان أنّ الموجب غيره: فإن كان على وجه التقييد(۸) وجبت . . . . . .

۱- ۱. بل مرّه واحده. (الحكيم).

۲- ۲. الأحوط التعيين مع التعدّد والاختلاف فی الموجب، وإن كان الأقوى عدم وجوبه. (زين الدين).

۳- ۳. الأحوط قصد امتثال الأوامر الواقعيّه المسبّبه عن الأسباب المترتّبه فی الخارج على حسب ترتّبها ولو إجمالاً. (المرعشی).

۴- ۴. الأحوط فی صوره تعدّد الأسباب أن يقصد فی المرّه الاُولى امتثال الأمر الفعلی للسبب الواقعی الأوّل، وفی الثانيه للسبب الثانی، وهكذا. (حسين القمّی).

۵- ۵. فی وجوب التأخير نظر؛ لعدم الدليل بعد التشكيك فی إجراء حكم الجزئيّه على البقيّه. (آقاضياء).

۶- ۶. يجب تأخير سجود السهو عن صلاه الاحتياط على الأقوى، وعن الأجزاء المنسيّه على الأحوط، كما تقدّم. (زين الدين).

۷- ۷. أمّا عن الركعات الاحتياطيه فهو، وأمّا عن الأجزاء المنسيّه فلا يبعد جواز تقديمه عليها، كما مرّ. (الجواهری). * وقد مرّ أنّ الأظهر التخيير. (الروحانی).

۸- ۸. بأن يكون ماله إلى امتثال ما لا ـ ثبوت له، وإنّما كان قد تخيّله. (الميلانی). * بل لا تجب الإعاده، وإن كان على وجه التقييد إذا فرض حصول قصد القربه معه. (الشريعتمداری).

الإعاده(۱)، وإن کان من باب الاشتباه فی التطبیق أجزأ(۲).

وجوب الإتیان والمبادره بسجود السهو فوراً، فإن أخر عمداً عصی ولم یسقط

(مسأله ۶): یجب الإتیان به فوراً(۳)، فإن أخّر(۴) عمداً عصی(۵) ولم یسقط(۶)، بل وجبت(۷) . . . . . .

ص: ۷۸

۱- ۱. لا یبعد الإجزاء مطلقاً. (الجواهری). * بل لا یبعد الاکتفاء به. (عبدالهادی الشیرازی). * بل لا تجب، ولا فرق بین التقیید والتوصیف من حیث الصحّه. (الفانی). * لایخلو من الإشکال، وتقدّم الکلام فی موارد التقیید فی الحواشی السابقه. (المرعشی). * الظاهر أ نّها لا تجب، ولا أثر للتقیید هنا. (الخوئی). * إن رجع إلی عدم الأمر وعدم قصد القربه فیما هو المکلّف به فعلاً، وإلاّ فلاـ تجب الإعاده. (السبزواری). * الظاهر عدم وجوب الإعاده مطلقاً. (حسن القمّی). * الأظهر عدم وجوبها. (الروحانی). * الظاهر عدم وجوبهما، کما مرّ فی نظائر المقام. (السیستانی).

۲- ۲. إذا رجع إلی نیّه الأمر الفعلی. (حسین القمّی). * إن کان القصد الأصلی امتثال الأمر الفعلی الواقعی. (المرعشی). * وکذا یُجزئ لو شکّ فی أ نّه کان علی وجه التقیید أم لا. (محمّد الشیرازی).

۳- ۳. فی الفوریّه نظر جدّاً؛ لعدم الدلیل مع قیام الأصل علیه. (آقاضیاء). * علی الأحوط. (الحکیم، الآملی، زین الدین). * فوراً عرفیّاً علی الأحوط. (محمّد الشیرازی). * وهکذا عدم الفصل بینه وبین الصلاه بالمنافی. (مفتی الشیعه).

۴- ۴. أو فَعَلَ المنافی. (مفتی الشیعه).

۵- ۵. لایخلو من إشکال. (المرعشی).

۶- ۶. علی الأحوط. (السیستانی).

۷- ۷. علی الأحوط. (تقی القمّی).

المبادره(۱) إليه(۲)، وهكذا، ولو نسيه أتی به(۳) إذا تذكّر وإن مضت أيّام، ولا يجب إعاده الصلاه، بل لو تركه أصلًا لم تبطل علی الأقوی(۴).

فی كيفيه سجود السهو و صيغته

(مسأله ۷): كيفيّته: أن ينوی ويضع جبهته علی الأرض أو غيرها ممّا يصحّ السجود عليه(۵)، ويقول(۶): «بسم اللّه(۷) وباللّه(۸)، وصلّی اللّه علی محمّدٍ وآله(۹)»، أو يقول(۱۰): «بسم اللّه وباللّه، اللهُمَّ صلِّ علی محمّدٍ وآل

۱- ۱. علی الأحوط. (حسن القمّی).

۲- ۲. فيه نظر، نعم، هو أحوط. (الميلانی). * علی الأحوط. (الخوئی، الروحانی).

۳- ۳. وهو المستظهَر من التعبير بالإرغام فی النصوص. (المرعشی).

۴- ۴. وإن كان الأحوط الإعاده. (زين الدين).

۵- ۵. علی الأحوط. (مفتی الشيعه، السيستانی).

۶- ۶. مخيّراً بين هذه الأذكار. (صدر الدين الصدر). * لا يبعد عدم وجوب الذكر فيه، وإن كان الأحوط الإتيان بإحدی الصيغ الثلاث، ولا سيّما الأخيره. (السيستانی).

۷- ۷. والظاهر عدم إجزاء الصوره الاُولی، والأولی الاقتصار علی الأخيره، وإضافه الواو إلی السلام. (الحكيم). * الأحوط تعيين الأخير. (حسن القمّی). * الأحوط اختيار الأخيره، وعلی فرض الإتيان بغيرها لابدّ من الجمع بين الاُولَيين، مع الإتيان بـ«آل محمدٍ» تارةً مع الظاهر، واُخری مع الضمير. (الروحانی).

۸- ۸. الأحوط الاقتصار علی الصيغه الأخيره. (الخوئی).

۹- ۹. أو آل محمّد صلی الله عليه و آله . (صدر الدين الصدر). * فی الروايه: وآل محمدٍ صلی الله عليه و آله . (السيستانی).

۱۰- ۱۰. الأحوط اختيار الذكر الأخير. (صدر الدين الصدر). * الذكر الأخير أوفق بالاحتياط. (الشاهرودی). * الأحوط الصيغه الأخيره. (المرعشی). * يتخيّر بين الصيغتين الأخيرتين، فإذا اختار الاُولی منهما فعليه أن يجمع بين ما ذكره فی المتن وهو: «اللهمّ صلِّ علی محمّدٍ وآلِ محمّدٍ»، وبين ما فی الفقيه والتهذيب وهو: «وصلّی اللّه علی محمّدٍ وآل محمّدٍ»، وإذا اختار الصيغه الثانيه فعليه أن يأتی بها بدون الواو مرّه كما فی المتن، فيقول: «السلام عليك أيُّها النبیّ ورحمه اللّه وبركاته»، ومع الواو مرّةً اُخری فيقول كما فی التهذيب: «والسلام عليك أيُّها النبیّ ورحمه اللّه وبركاته». (زين الدين). * وهذا أوفق بالاحتياط. (اللنكرانی).

محمّد»، أو يقول(۱): «بسم اللّه وباللّه، السلام(۲) عليك(۳) أيّها(۴) النبيُّ ورحمةُ اللّه ِوبركـاتُهُ »(۵)، ثمّ يرفع رأسه ويسجد مرّه أُخرى، ويقول ما ذكر،

۱- ۱. هذا هو الأحوط. (النائينى). * الأحوط هذا مع وصل الجملتين بإسـقاط همزه السـلام، أو الجمع بين الصلاتين بقصد القربه المطلقه. (عبداللّه الشيرازى). * الأحوط اختياره. (تقى القمّى).

۲- ۲. الأحوط اختيار هذا الذكر. (حسين القمّى).

۳- ۳. اختيار هذا الذكر أوفق بالاحتياط. (البروجردى). * هذا هو الأحوط. (الإصـطهباناتى). * اختيار هذا الذكر أحوط. (مهدى الشـيرازى). * والأحوط اختيار هـذا الذكر وإتيانه مرّةً بدون ذكر الواو قبل «السـلام عليك»، وأُخرى معه. (أحمد الخونسارى). * الأحوط اختيار ذلك. (محمّد رضا الگلپايگانى). * وهو الأحوط، بل لا يُترك. (السبزوارى).

۴- ۴. هذا هو الأحوط، والأحوط تكرار لفظ «السلام» بلا واو، ومع الواو. (جمال الدين الگلپايگانى).

۵- ۵. هذا هو الأحوط. (آل ياسين).

ویتشهّد(۱) ویسلّم(۲)، ویکفی فی تسلیمه(۳) «السلام علیکم»(۴).

التخییر فی إتیان تشهد سجود السهو بالتسهد المتعارف، أو الخفیف

وأمّا التشهّد فمخیّر(۵) بین التشهّد(۶) المتعارف(۷) والتشهّد الخفیف(۸)، وهو قوله: «أشهد أن لا إله إلّا اللّه، أشهد أنَّ محمّداً رسول اللّه، اللهُمّ صلِّ علی محمّدٍ وآل محمّد». والأحوط(۹) الاقتصار(۱۰) علی

۱- ۱. عدم وجوب التشهّد والتسلیم بل والذکر لایخلو من قوّه، وإن کان الأحوط الإتیان بالذکر، بل المخصوص. (الجواهری).

۲- ۲. علی الأحوط لزوماً. (الروحانی).

۳- ۳. الأحوط ضمّ «وَرَحْمَهُ اللّه وَبَرَکاتُهُ». (المرعشی).

۴- ۴. الأحوط الاکتفاء به مع ضمّ «وَرَحْمَهُ اللّه ِ وَبَرکاتُهُ». (حسین القمّی). * والأولی إضافه: «وَرَحْمَهُ اللّه ِ وَبَرکاتُهُ». (مفتی الشیعه).

۵- ۵. الأقوی وجوب التشهّد المتعارف فیه وفی تشهّد الصلاه. (الخمینی).

۶- ۶. بل یتعیّن التشهّد المتعارف هنا وفی الصلاه. (مهدی الشیرازی).

۷- ۷. لا یُترک هاهنا أیضاً، والاحتیاط التامّ الجمع رجاءً. (حسین القمّی). * الأحوط الاقتصار علیه. (الکوه کَمَری).

۸- ۸. بل الأحوط التشهّد المتعارف. (الحائری). * الأحوط بل الأقوی أن یأتی بالتشهّد المتعارف، وهو قوله: «أشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللّه، وَحْدَهُ لا شَریکَ لَه، وَأشْهَدُ أنَّ مُحَمّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُه، اللهُمّ صَلِّ عَلی مُحَمّدٍ وَآلِ مُحَمّد»، ووصفه بالخفیف فی النصوص بلحاظ خلوّه من الزیادات المندوبه الّتی یستحبّ أن یؤتی بها فی تشهّد الصلاه، ومن ذلک یظهر أنّ هذا المتعارف هو المتعیّن فی الصلاه. (زین الدین).

۹- ۹. بل الأحوط الجمع، وإن کان الأقوی هو التخییر. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * لا یُترک. (تقی القمّی).

۱۰- ۱۰. بل الأحوط لو لم یکن الأقوی التشهّد المتعارف. (الإصفهانی). * بل الأحوط هو التشهّد المتعارف، لکن مع الإتیان بما زاد علی أصل الشهادتین والصلاه بقصد القربه المطلقه. (الإصطهباناتی). * بل الأحوط التشهّد المتعارف. (أحمد الخونساری، مفتی الشیعه). * بل الأحوط لو لم یکن الأقوی التشهّد بالمتعارف، الخالی عن الزیادات المذکوره فی کتب الآداب هنا وفی تشهّد الصلاه. (المرعشی). * بل الأقوی التشهّد المتعارف. (الآملی). * بل الأحوط الذی لا ینبغی ترکه هو التشهّد والسلام المتعارفَین فی الصلاه. (محمّد الشیرازی). * بل الأحوط لو لم یکن أقوی التشهّد المتعارف، وکذلک فی تشهّد الصلاه، کما مرّ. (حسن القمّی). * الأحوط بل الأظهر الإتیان بالتشهّد المتعارف، کما هو الحال فی تشهّد الصلاه. (الروحانی). * بل الأحوط هو التشهّد المتعارف، کما فی تشهّد الصلاه. (اللنکرانی).

الخفيف(۱)، کما أنَّ فی تشهّد الصلاه أیضاً مخیّر بین القسمین(۲)، لکنّ

ص: ۸۲

---

۱ - ۱. بـل الأحوط الإتیـان بالتشـهّد المتعـارف، کمـا کان هو الحال فی أصل الصـلاه. (الخوئی). * بل هو خلاف الاحتیاط فی المقـامین. (محمّـد رضـا الگلپایگـانی). * بل علی المتعارف. (المیلانی). * لکلٍّ من المتعارف والخفیف وجه لمراعاه الاحتیاط، وإن کان الأولی إتیان المتعارف بقصـد القربه المطلقه، والأقوی کفایه الخفیف ولو بإسـقاط لفظه «أشـهد» و«عبده»، وإبدال لفظ الجلاله بالضـمیر بأن یقول: وأنّ محمّداً رسوله. (عبداللّه الشـیرازی). * بل الأحوط اختیار المتعارف. (السبزواری). * بل هو علی خلاف الاحتیاط، وإنّما الاحتیاط فی الاقتصار علی التشهّد المتعارف دون الطویل. (السیستانی).

۲- ۲. قد مرّ فی التشهّد لزوم الإتیان به علی النحو المتعارف علی الأحوط. (الفانی).

الأحوط(۱) هناک(۲) التشـهّد المتعارف، کما مرّ(۳) سابقاً، ولا یجب التکبیر(۴) للسجود، وإن کان أحوط(۵)، کما أنّ الأحوط(۶) مراعاه(۷) جمیع

ص: ۸۳

۱- ۱. لا یُترک. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی، مفتی الشیعه).

۲- ۲. لا یُترک، کما مرّ. (الحائری). * لا یُترک الاحتیاط، کما تقدّم. (الکوه کَمَری). * تقدّم أ نّه لا یُترک. (الإصطهباناتی). * لا یُترک هناک ولا هنا. (البروجردی). * لا یُترک أیضاً هنا. (الحکیم). * بل لایخلو من قوّه. (المیلانی).

۳- ۳. وقد مرّ أ نّه المتعیّن هناک. (آل یاسین).

۴- ۴. بل لا دلیل علی استحبابه أیضاً، فالمتعیّن علی فرض الإتیان به برجاء المطلوبیّه. (الروحانی).

۵- ۵. لا أری له فی غیر الإمام وجهاً، وفیه لا ینبغی ترکه قبله وبعده. (آل یاسین). * الأولی إتیانه رجاءً. (الکوه کَمَری). * لم نظفر له علی دلیل. (الفانی).

۶- ۶. بل لایخلو من قوّه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * استحباباً. (الکوه کَمَری). * لا یُترک. (البجنوردی، المرعشی، الآملی). * لا یُترک هذا الاحتیاط، بل لایخلو من قوّه، بالإضافه إلی ما یجب فی السجود، والمنع عن المنافیات فیه وفی ما قبله. (زین الدین).

۷- ۷. بل لایخلو من قوّه. (البروجردی). * بل الأقوی ذلک فی بعضها. (المیلانی). * لا یُترک. (أحمد الخونساری، محمد رضا الگلپایگانی، السبزواری). * عدم وجوب شیء ممّا یتوقّف مسمّی السجود علیه لایخلو من قوّه، نعم، لا یُترک الاحتیاط فی ترک السجود علی المأکول والملبوس، کما أنّ عدم وجوب الذکر سیّما المخصوص منه لایخلو من قوّه، وإن کان أحوط. (الخمینی). * بل الأولی. (محمد الشیرازی).

ما يعتبر(۱) فی سجود الصلاه(۲) فیه: من الطهاره من الحدث والخبث، والستر، والاستقبال، وغیرها من الشرائط والموانع التی للصلاه، کالکلام والضحک فی الأثناء وغیرهما، فضلاً عمّا یجب فی خصوص(۳) السجود من الطمأنینه، ووضع سائر المساجد، ووضع الجبهه علی ما یصحّ السجود علیه، والانتصاب مطمئّناً بینهما، وإن کان فی وجوب ما عدا ما یتوقّف علیه اسم السجود وتعدّده(۴) نظر(۵).

ص: ۸۴

۱- ۱. لا یُترک. (الشریعتمداری).

۲- ۲. بل الأظهر ذلک فی اعتبار وضع سائر المساجد، وفی وضع الجبهه علی ما یصحّ السجود علیه. (الخوئی).

۳- ۳. استحباباً. (الفانی). * بل الأظهر ذلک فی اعتبار وضع المساجد، ووضع الجبهه علی ما یصحّ السجود علیه، وعدم علوّ الجبهه عن الموضع بأزید من لَبِنَه. (الروحانی). * مرّ الکلام فیه. (السیستانی).

۴- ۴. أقربه العدم. (الجواهری). * وکون المسجد غیر المأکول والملبوس. (مهدی الشیرازی).

۵- ۵. فیما عدا وضع الجبهه علی ما یسجد علیه؛ فإنّه لا یبعد وجوبه. (آل یاسین). * وجوب وضع سائر المساجد، وعدم جواز کون موضع الجبهه مأکولاً ـ وملبوساً لایخلو من قوّه، واللّه العالم. (الإصفهانی). * وإن کان الأقوی اعتبار وضع المساجد السبعه فیه، وکونه علی ما یصحّ السجود علیه، والمنع من المنافی فیه وفیما قبله. (الحکیم). * بل منع، نعم، لا یُترک الاحتیاط بوضع الجبهه علی ما یصحّ السجود علیه، کما مرّ. (السیستانی).

عدم وجوب سجود السهو لو شک فی تحقق موجبه، و عکسه فی الزیاده و النقیصه

(مسأله ٨): لو شکّ فی تحقّق موجبه وعدمه لم یجب علیه، نعم، لو شکّ فی الزیاده(١) أو النقیصه فالأحوط(٢) إتیانه(٣)، کما مرّ(۴).

فیما لو شک فی إتیان سجود السهو بعد العلم بوجوبه

(مسأله ٩): لو شکّ فی إتیانه بعد العلم بوجوبه وجب وإن طالت المدّه، نعم، لا یبعد(۵) . . . . . .

ص: ٨۵

١- ١. مع العلم بصدور أحدهما فی الواجبات تجب السجدتان، وفی المستحبّات لا تجب، کما أشرنا إلیه آنفاً، ومع عدم العلم فیرجع إلی الشکّ فی الموجب، کما لا یخفی. (آقا ضیاء).

٢- ٢. استحباباً، وکذا فیما مرّ. (عبدالهادی الشیرازی). * والأقوی فیه الاستحباب، کما مرّ.(محمّد رضا الگلپایگانی). * لا بأس بترکه، کما مرّ. (اللنکرانی).

٣- ٣. والأقوی عدم الوجوب. (الحکیم). * لا یجب سجود السهو للشکّ فی الزیاده أو النقیصه، وإنّما یجب للعلم الإجمالی بأنّه إمّا زاد فی صلاته، أو نقص، وکانت الزیاده والنقیصه غیر مبطلتین، کما تقدّم. (زین الدین). * لا یجب. (حسن القمّی).

۴- ۴. وقد مرّ أنّ الأقوی عدم وجوبه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی، المیلانی). * استحباباً. (الفانی). * وقد مرّ. (الخمینی). * لا بأس بترکه، کما مرّ. (الخوئی). * ومرّ تفصیله. (السبزواری). * قد مرّ أ نّه لا بأس بترکه. (الروحانی). * ومرّ الکلام فیه. (السیستانی).

۵- ۵. بل بعید. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بل یبعد. (تقی القمّی). * بل هو بعید، نعم، إذا کان الشکّ بعد فوات المبادره فوجوب الإتیان به مبنیّ علی الاحتیاط. (السیستانی).

البناء(۱) علی إتیانه بعد خروج وقت الصلاه، وإن کان الأحوط(۲) عدم ترکه(۳) خارج(۴) الوقت(۵) أیضاً.

عدم وجوب سجود السهو فیما لو اعتقد وجوب الموجب و بعد السلام شک فیه

(مسأله ۱۰): لو اعتقد وجود الموجب ثمّ بعد السلام شکّ فیه لم یجب علیه.

البناء علی الأقل فیما لو علم بوجود الموجب و شک فی الأقل و الأکثر

(مسأله ۱۱): لو علم بوجود الموجب وشکّ فی الأقلّ والأکثر بنی علی الأقلّ(۶).

۱- ۱. فیه بُعد. (حسین القمّی). * إلحاقُهُ بالصلاه غیر ظاهر، فلا یُترک الاحتیاط. (الشریعتمداری). * بل هو بعید. (الخوئی).

۲- ۲. بـل الأـقوی. (الحـائری). * لاـ یُترک الاحتیـاط جـدّاً؛ للشـکّ فی کونه من الموءقّتـات؛ کی یشـمله عموم حیلوله الوقت. (آقاضـیاء). * لا یُترک. (محمّـد تقی الخونساری، مهـدی الشـیرازی، الشاهرودی، الرفیعی، المیلانی، أحمد الخونساری، عبداللّه الشـیرازی، الفـانی، الآـملی، السـبزواری، الأـراکی، اللنکرانی). * لاـ یُترک، بـل الأـقرب وجوب إتیـانه. (الخمینی). * لاـ یُترک، واحتمال الإلحاق بالصلاه بعید. (المرعشی).

۳- ۳. الأظهر ذلک. (الروحانی).

۴- ۴. لا یُترک. (عبد الهادی الشیرازی).

۵- ۵. لا یُترک، بل لایخلو من قوّه. (آل یاسین). * لا یُترک هذا الاحتیاط. (زین الدین).

۶- ۶. إلاّـ إذا رجع إلی الأکثر من رکعهٍ مثلًا والأقلّ من رکعهٍ أُخری. (حسـین القمّی). * لو لم یکن طَرفَا العلمِ الشکّ فی الأکثر من رکعهٍ والأقلّ من أُخری. (المرعشی).

فیما لو علم نسیان جزء و شک بعد السلام بأنه تذکر قبل فوت محله و تدارکه أم لا

(مسأله ۱۲): لو علم نسیان جزءٍ وشکّ بعد السلام فی أ نّه هل تذکّر قبل فوت محلّه وتدارکه، أم لا؟ فالأحوط(۱) إتیانه(۲).

لو شک فی فعل من أفعاله فی محله أتی به، و إن تجاوز لم یلتفت

(مسأله ۱۳): إذا شکّ فی فعلٍ من أفعاله: فإن کان فی محلّه أتی به، وإن تجاوز لم یلتفت(۳).

فیما لو شک فی أنه سجد سجدتین أو واحده

(مسأله ۱۴): إذا شکّ فی أ نّه سجد سجدتین أو واحده بنی علی

ص: ۸۷

۱- ۱. والأقوی عدم الوجوب. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بل الأظهر عدم وجوبه؛ لقاعده الفراغ الجاریه بلا مانع. (تقی القمّی). * الأولی. (السیستانی).

۲- ۲. بل الأقوی عدمه. (الجواهری). * وإن کان جریان قاعده الفراغ لایخلو من وجه، کما مرّ فی نظیره.(آل یاسین). * إن کان ممّا یُقضی بعد الصلاه، وکذا الأحوط إتیان السجود بعده. (الرفیعی). * فیما یجب فیه السجود، بل لایخلو من وجه. (الخمینی). * حیثما کان المنسیّ ممّا کان نسیانه موجباً للسجود. (المرعشی). * ولا یبعد عدم اللزوم. (محمّد الشیرازی). * لو لم یکن أظهر. (الروحانی).

۳- ۳. لایخلو من إشکال، وکذا ما بعده. (البروجردی). * فیه تأمّل. (حسین القمّی). * فیه تأمّل، فلا یُترک الاحتیاط. (صدر الدین الصدر). * محلّ الإشکال، وکذا بعده، فلا یُترک الاحتیاط. (عبداللّه الشیرازی). * فیه إشکال. (الشریعتمداری، المرعشی، تقی القمّی). * إجراء حکم الشکّ بعد المحلّ فیه لایخلو من إشکال، فالأحوط تحصیل الیقین بالبراءه، نعم، لا إشکال فی الحکم بالصحّه إذا شکّ فیها بعد الفراغ منه. (محمّد رضا الگلپایگانی). * ولا شبهه فی ذلک إذا کان شکّه بعد الفراغ من العمل، أمّا قبل الفراغ فلا یُترک الاحتیاط بالإتیان به بقصد القربه المطلقه. (زین الدین).

الأقلّ(۱)، إلاّ إذا دخل(۲) فی التشهّد(۳)، وکذا إذا شکّ(۴) فی أ نّه سجد سجدتین أو ثلاث سجدات، وأمّا إن علم بأ نّه زاد سجده وجب(۵) علیه(۶) الإعاده(۷)، کما أ نّه إذا علم نقص واحده

۱- ۱. بل علی الأکثر. (الجواهری).

۲- ۲. فیه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط، کما تقدّم فی نظیره. (زین الدین).

۳- ۳. لایخلو من تأمّل. (حسین القمّی). * فیه إشکال. (تقی القمّی).

۴- ۴. أی فی مجرّد البناء علی الأقلّ من دون استثناء. (اللنکرانی).

۵- ۵. فی الوجوب إشکال. (تقی القمّی).

۶- ۶. لا تجب علی الأقوی. (الجواهری). * والأحوط کون إعادته بعد التشهّد والتسلیم له، وکذا الأحوط فیما یلیه. (المرعشی).

۷- ۷. یعنی إعاده سجدتَی السهو. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * یعنی إذا اتّفق ذلک فی سجدتَی السهو، والأحوط أن تکون الإعاده بعد التشهّد والسلام فی صوره الزیاده، وبعدهما عقیب السجده الناقصه فی صوره النقیصه. (الحائری). * علی الأحوط، وفی العدم قوّه. (آل یاسین). * علی الأحوط. (البروجردی، عبداللّه الشیرازی، الشریعتمداری، السبزواری، حسن القمّی، الروحانی، مفتی الشیعه). * فیه منع. (الحکیم). * یعنی إعاده سجود السهو. (الرفیعی). * علی الأحوط الأولی. (الخوئی). * یعنی إعاده السجدتین. (محمدرضا الگلپایگانی). * یعنی إعاده سجدتَی السهو، وفیه نظر، بل منع، ولکنّه أحوط، وکذا فیما بعده. (زین الدین).

أعاد(۱)، ولو نسی ذکر السجود وتذکّر بعد الرفع لا یبعد عدم وجوب الإعاده(۲)، وإن کان أحوط(۳).

* * *

۱- ۱. علی الأحوط. (الجواهری). * مع تخلّل المنافی ولو من جهه طول الفصل المُخِلّ بالموالاه، وإلّا جاء بالثانیه فقط، وإعاده التشهّد. (آل یاسین). * لا یُترک. (الخوئی). * إذا فاتت الموالاه. (تقی القمّی). * إذا لم یمکنه التدارک، کما لو فعل المنافی، وإلّا تدارک. (مفتی الشیعه). * إن لم یکن التدارک لِتَخَلُّلِ الفَصل الطَویل، وإلّا لزمه ذلک. (السیستانی).

۲- ۲. بل لا یبعد وجوبها. (حسین القمّی). * بل هو بعید. (الروحانی).

۳- ۳. لا یُترک. (الحائری، محمّد تقی الخونساری، عبداللّه الشیرازی، الشریعتمداری، الفانی، الخوئی، محمّد رضا الگلپایگانی). * بل لایخلو من قوّه. (الحکیم). * لا ینبغی ترکه. (المرعشی، مفتی الشیعه). * لا یُترک، بل لایخلو من قوّه. (زین الدین).

فصل: فی الشکوک الّتی لا اعتبار بها ولا یُلتفت إلیها

المواضع التی لا یعتنی بالشک فیها

وهی فی مواضع:

الأول: الشک بعد تجاوز المحل

الأوّل: الشکّ بعد تجاوز المحلّ، وقد مرّ(۱) تفصیله.

الثانی: الشک بعد الوقت، سواء فی الشروط أو الأفعال أو الرکعات أو أصل الإتیان

الثانی: الشکّ بعد الوقت، سواء کان فی الشروط أو الأفعال أو الرکعات أو فی أصل الإتیان، وقد مرّ الکلام فیه أیضاً.

الثالث: الشک بعد السلام

الثالث: الشکّ بعد السلام الواجب، وهو إحدی الصیغتین(۲) الأخیرتین(۳)، سواء کان فی الشرائط أو الأفعال أو الرکعات فی الرباعیّه أو غیرها، بشرط أن یکون أحد طرفَی الشکّ الصحّه، فلو شکّ فی أ نّه صلّی ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً بنی علی أ نّه صلّی أربعاً، وأمّا لو شکّ بین الاثنتین والخمس أو الثلاث والخمس بطلت(۴)؛ لأنّها: إمّا ناقصه(۵) رکعه، أو زائده(۶)، نعم، لو شکّ فی المغرب بین الثلاث والخمس، أو فی الصبح بین

۱- ۱. مرّ الکلام حول الفرع فی المسأله العاشره من فصل الشکّ. (تقی القمّی)

۲- ۲. فی صوره الاکتفاء بها. (حسین القمی). * فی المکتفی بإحداهما، أمّا مَن عادته الجمع بینهما فیحتاط ما لم یأتِ بالثانیه. (مهدی الشیرازی).

۳- ۳. تقدّم أنّ الأحوط عدم ترک الصیغه الثانیه وإن أتی بالاُولی. (السیستانی)

۴- ۴. بل تصحّ مع الإتیان بالناقص، ولا تجب الإعاده علی الأقوی. (الجواهری).

۵- ۵. الأحوط فی الصورتین البناء علی الأقلّ، وإتمام الصلاه ثمّ الإعاده. (حسین القمّی).

۶- ۶. الظاهر أ نّه لا أثر لهذا العلم الإجمالی بمجرّده، والبطلان إنّما هو من جهه کون الشکّ المزبور من الشکوک الغیر منصوصه، کما أشرنا إلیه آنفاً. (آل یاسین). * بل للعلم الإجمالی إمّا بالزیاده أو لأنّ الشکّ من الشکوک غیر المنصوصه، والحکم فیها البطلان. (زین الدین).

الاثنتين والخمس يبنی علی الثلاث فی الاُولی، والاثنتين فی الثانيه، ولو شكّ بعد السلام فی الرباعيّه(۱) بين الاثنتين والثلاث بنی علی الثلاث(۲)، ولا تسقط عنه صلاه الاحتياط؛ لأ نّه بَعدُ فی الأثناء؛ حيث إنّ السلام وقع فی غير محلّه، فلا يتوهّم أ نّه(۳) يبنی علی الثلاث ويأتی بالرابعه من غير أن يأتی بصلاه الاحتياط؛ لأ نّه مقتضی عدم الاعتبار بالشكّ بعد السلام.

الرابع: شک کثیر الشک وإن لم یصل حد الوسواس

الرابع: شكّ كثير الشكّ وإن لم يصل إلی حدّ الوسواس، سواء كان فی الركعات أو الأفعال أو الشرائط، فيبنی علی وقوع ما شكّ فيه وإن كان فی محلّه، إلّا إذا كان مفسداً(۴) فيبنی علی عدم وقوعه، فلو شكّ بين الثلاث والأربع يبنی علی الأربع، ولو شكّ بين الأربع والخمس يبنی علی الأربع أيضاً(۵)، وإن شكّ أ نّه ركع أم لا يبنی علی أ نّه ركع، وإن شكّ أ نّه ركع ركوعين أم واحداً بنی علی عدم الزياده(۶)، ولو شكّ أ نّه صلّی ركعه أو

۱- ۱. قبل فعل المنافی. (صدر الدين الصدر).

۲- ۲. يعنی: وأتی بالرابعه متّصلهً، وبصلاه الاحتياط بعد السلام منها، ثمّ بسجود السهو للسلام الأوّل الواقع فی غير موضعه. (زين الدين).

۳- ۳. بل هذا هو الأقوی. (الجواهری).

۴- ۴. أو موجباً لكلفهٍ زائده، كسجود السهو. (السيستانی).

۵- ۵. إذا كان شكّه بعد الدخول فی الركوع، وإلّا فيبنی علی الخمس ويهدم القيام، ويتشهّد ويسلّم ولا شیء عليه. (السيستانی).

۶- ۶. لا يختصّ البناء علی ذلک بكثير الشكّ. (الخوئی). * أی فيما يشتمل علی ركوعٍ واحدٍ فی كلّ ركعه، لا مثل صلاه الآيات. (السيستانی).

رکعتین بنی علی الرکعتین، ولو شکّ فی الصبح أ نّه صلّی رکعتین أو ثلاثاً بنی علی أ نّه صلّی رکعتین، وهکذا. ولو کان کثره شکّه فی فعل خاصّ(۱) یختصّ الحکم به، فلو شکّ اتّفاقاً فی غیر ذلک الفعل یعمل عمل الشکّ، وکذا لو کان کثیر الشکٍّ بین الواحده والاثنتین لم یلتفت فی هذا الشکّ،

ویبنی علی الاثنتین، وإذا اتّفق أ نّه شکَّ بین الاثنتین والثلاث أو بین الثلاث والأربع وجب علیه عمل الشکّ من البناء والإتیان بصلاه الاحتیاط، ولو کان کثیر الشکٍّ بعد تجاوز المحلّ ممّا لا حکم له دون غیره، فلو اتّفق أ نّه شکّ فی المحلٍّ وجب علیه الاعتناء، ولو کان کثره شکّه فی صلاه خاصّه أو الصلاه فی مکان خاصّ(۲) ونحو ذلک اختصّ الحکم به ولا یتعدّی إلی غیره.

۱- ۱. بحیث کانت الکثره من خواصّه وسماته، وإلاّ کما إذا تحقّق مسمّی الکثره فی فعلٍ معیَّنٍ کالرکوع، ثمّ شکّ فی فعلٍ آخر أیضاً کالسجود، فالظاهر عدم الاعتناء به أیضاً، وهکذا الحال فی سائر الأمثله المذکوره فی المتن. (السیستانی)
۲- ۲. لو کانت خصوصیّه المکان أو الزمان هی السبب فی کثره شکّه فالأحوط فی سعه الوقت أن یختار غیرها. (المیلانی). * إجراء حکم کثیر الشکّ علیه محلّ تأمّل، والأحوط ترک الصلاه فی ذلک المکان مع التمکّن. (محمّد رضا الگلپایگانی). * یشکل ذلک مع التمکّن عرفاً من ترک الصلاه فی ذلک المکان وسهوله ذلک علیه. (السبزواری). * إجراء حکم کثیر الشکّ علیه فی هذا الفرض موضع تأمّل، والأحوط له ترک الصلاه فی ذلک المکان الذی یکثر علیه فیه الشکّ. (زین الدین).

االرجوع إلى العرف فى كثره الشك

(مسأله ١): المرجع فى كثره الشكّ العرف(١)، ولا يبعد تحقّقه(٢) إذا(٣) شكّ(۴) فى صلاه واحده(۵) ثلاث(۶) . . .

ص: ٩٣

---

١ - ١. الضابط فى صِدقِها: كون المُصلّى على حالٍ لا تمضى عليه ثلاث صلوات إلاّ ويشكّ فى واحده منها. (الروحانى). * ويكفى فى صدقها عرفاً عروض الشكّ له أزيد ممّا يتعارف عروضه للمشاركين معه فى وجود ما يقتضى اغتشاش الحواسّ وعدمه، ولا يعتبر الاستدامه بحدٍّ يعدّ كثره الشكّ عادهً له، نعم، يعتبر المعرضيه لذلك، ومنه يظهر النظر فيما أفاده الماتن قدس سره . (السيستانى).

٢ - ٢. ومع عدم إحراز صدق الكثره عرفاً فى هاتين الصورتين لا يُترك مقتضى الاحتياط. (حسين القمى). * أى صار ما ذكره من الأمرين منشأً لِإنْ يعتاد الشكّ بحيث لا تمضى عليه ثلاث صلوات خاليه عنه. (الميلانى). * الظاهر أنّ المدار فى الكثره على أن تحصل له حاله لا تمضى عليه ثلاث صلوات متواليه خاليه عن الشكّ، فمعها لا يعتنى بالشكّ، وإن زالت عنه تلك الحاله بأن صلّى ثلاث صلواتٍ خاليهً عن الشكّ يزول عنه حكم كثير الشكّ. (محمّد رضا الگلپايگانى). * المرجع _ كما ذكره _ هو العرف، فلا يفيد ذلك مع عدم الصدق عرفاً. (حسن القمى).

٣- ٣. الأوّل لا يتحقّق به صدق الكثره. (الحكيم).

۴ - ۴. بل هو بعيد، نعم، يتحقّق ذلك بكون المصلّى على حاله لا تمضى عليه ثلاث صلوات إلاّ ويشكّ فى واحده منها. (الخوئى).

۵- ۵. فيه إشكال. (السبزوارى).

۶- ۶. فى تحقّق كثره الشكّ بذلك نظر، والمدار أن تكون له عند أهل العرف حاله ثانويه غير متعارفه هى كثره الشكّ، وإذا كان المكلّف ممّن لا تسلم له ثلاث فرائض من الشكّ فى واحده منها فهو من كثير الشكّ شرعاً. (زين الدين).

مرّات(۱)، أو فی کلٍّ(۲) من(۳) الصلوات الثلاث(۴) مرّه واحده ، ویعتبر فی صدقها أن لا یکون(۵) ذلک من جهه عروض عارض من خوف أو غضب أو همّ أو نحو ذلک ممّا یوجب اغتشاش الحواسّ.

لو شک فی حصول حاله کثره الشک أم لا بنی علی العدم

(مسأله ۲): لو شکّ(۶) فی أ نّه حصل له حاله کثره الشکّ أم لا بنی علی عدمه(۷)، کما أ نّه لو کان کثیر الشکّ وشکّ فی زوال هذه الحاله بنی علی بقائها(۸).

۱- ۱. الظاهر أن یکون المدار فی تحقّق الکثره علی أن لا تمضی علیه ثلاث صلوات متوالیه خالیه عن الشکّ فیها، فإذا استمرّ علیه ذلک قدر ما یکشف عرفاً عن کونه حاله ثانویه له لا یعتنی بشکّه، ولو زالت عنه تلک الحاله وصلّی ثلاث صلوات خالیه عن الشکّ فیها خرج عن کونه کثیر الشکّ، وتترتّب علیه أحکامه. (النائینی، جمال الدین گلپایگانی).

۲- ۲. المعیار صیروره کثره الشکّ من حالاته النفسانیّه فی نظر العرف. (المرعشی).

۳- ۳. بحیث یکون ذلک حالاً من أحواله، ولا یکفی حصول ذلک مرّهً أو مرّات. (الحکیم).

۴- ۴. المتوالیه. (صدر الدین الصدر).

۵- ۵. بل المعتبر صدق کونها حاله ثانویه له عرفاً، من غیر فرق بین أسباب عروضها. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۶- ۶. أی بنحو الشبهه الموضوعیه. (اللنکرانی).

۷- ۷. هذا إذا کان الشکّ من جهه الاُمور الخارجیه، لا الشبهه المفهومیه، وأمّا فیها فیعمل عمل الشکّ. (الخمینی). * حیث کان ولم یکن منشأ الشکّ التحیّر والشکّ فی المفهوم، وإلاّ فیعمل بوظیفه الشاکّ. (المرعشی).

۸- ۸. هذا إذا کان الشکّ فی الخارج، وأمّا إذا کان الشکّ فی معنی الکثیر فیرجع إلی حکم الشکّ. (الحائری). * فی الشبهه المصداقیه، وأمّا فی المفهومیه فیرجع إلی أحکام الشکّ. (محمّد رضا الگلپایگانی). * هذا کلّه فی الشبهه الموضوعیّه، وأمّا المفهومیّه فلا بدّ فیها من العمل بوظیفه الشکّ. (السبزواری). * هذا إذا کان شکّه فی کلا الفرضین بنحو الشبهه الموضوعیه، وأمّا إذا کان بنحو الشبهه المفهومیه فیجب علیه إجراء أحکام الشکّ؛ لعدم إحراز کون الاعتناء به إطاعهً للشیطان. (زین الدین). * إذا لم یکن الشکّ من جهه الشبهه المفهومیه. (السیستانی).

الحكم فيما لو لم يلتفت إلی شکه و ظهر بعد ذلک خلاف ما بنی علیه

(مسأله ٣): إذا لم یلتفت إلی شـکّه وظهر بعـد ذلك خلاف ما بنی علیه، وأنّ مع الشكّ فی الفعل الذی بنی علی وقوعه لم یکن واقعاً، أو إنّما بنی علی عدم وقوعه کان واقعاً یعمل بمقتضی ما ظهر، فإن کان تارکاً لرکنٍ بطلت صلاته(١)، وإن کان تارکاً لغیر رکنٍ مع فوت محلٍّ تدارکه وجب علیه القضاء(٢) فیما فیه القضاء، وسـجدتا السهو فیما فیه ذلك، وإن بنیعلی عدم الزیاده فبان أ نّه زاد یعمل بمقتضاه من البطلان أو غیره من سجود السهو.

عدم جواز الاعتناء بالشک، و عدم جواز الرجوع إلی المشکوک لو کان رکناً

(مسأله ۴): لا یجوز(٣) له الاعتنـاء بشـكّه، فلو شـكّ فی أ نّه رکع أوْ لاـ لاـ یجوز له أن یرکع، وإلاّ بطلت الصـلاه(۴)، نعم، فی الشكِّ فی القراءه أو

ص: ٩۵

١- ١. مع فوت محلّ تدارُکِهِ، وإلاّ تدارَکَهُ وصحّت قطعاً. (آل یاسین).

٢- ٢. علی الأحوط فیه وفیما بعده ممّا کانت النقیصه والزیاده غیر مستنده إلی السهو، کما مرّ فی نظائره. (آل یاسین).

٣- ٣. تکلیفاً ووضعاً، فلو أتی به فقد فعل محرّماً وبطلت صلاته. (الفانی).

۴- ۴. بل الصحّه لا تخلو من قوّه، والإعاده أحوط. (الجواهری). * علی الأحوط. (السیستانی).

الذکر إذا اعتنی بشکّه وأتی بالمشکوک فیه بقصد القربه لا بأس به(۱) ما لم یکن(۲) إلی حدّ(۳) الوسواس(۴).

لو شک فی اختصاص کثره شکه بمورد معین أو مطلقاً اقتصر علی ذلک المورد

(مسأله ۵): إذا شکّ فی أنّ کثره شکّه مختصّ بالمورد المعیّن الفلانی أو مطلقاً اقتصر علی ذلک المورد.

کثیر الشک و غیره لا یجب علیه ضبط عدد الرکعات بالحصی أو السبحه ولو کان أفضل

(مسأله ۶): لا یجب علی کثیر الشکّ وغیره ضبط الصلاه بالحصی أو السبحه أو الخاتم أو نحو ذلک، وإن کان(۵) أحوط(۶) فیمن کثر شکّه.

ص: ۹۶

۱- ۱. بل الأحوط عدم الاعتناء مطلقاً. (الحائری). * فیه تأمّل إذا لم یکن من عادته الإتیان بذلک ولو فی بعض الأوقات. (الکُوه کَمَری). * إن کان الإتیان بقصد القربه من جهه مراعاه الواقع رجاءً واعتناءً بشکّه فالأحوط ترکه، بل عدم الجواز لایخلو من وجه. (الخمینی). * لا ـ یُترک الاحتیاط بترکه. (أحمد الخونساری). * إن کان لرفع الشکّ فلا ـ یُترک الاحتیاط بالترک. (عبدالهادی الشیرازی). * بل الأحوط عدم الاعتناء مطلقاً. (محمّد رضا الگلپایگانی). * فیه إشکال إذا کانت له عاده الإتیان به وکان الإتیان للاعتناء بالشکّ ورفعه. (المرعشی).

۲- ۲. یمکن أن یقال: إ نّه لا ـ فرق بین الوصول إلی حدّ الوسواس وعدمه، ولکنّ الاحتیاط لا ـ یُترک فی کلا الموردین. (تقی القمّی).

۳- ۳. بل إذا لم یکن داعیه علی ذلک هو الاعتناء بشکّه. (الفانی).

۴- ۴. بل مطلقاً. (السیستانی).

۵- ۵. لو لم یتمکّن من الضبط ولم یکن حرجاً علیه هذا الاحتیاط لا یُترک. (جمال الدین الگلپایگانی).

۶- ۶. لا ـ یُترک، مع العلم بأ نّه یطرأ علیه الشکّ فی صلاته هذه، بل الأظهر وجوبه مع العلم الإجمالی بوقوعه فی خلاف الواقع. (حسین القمّی). * لا وجه لهذا الاحتیاط. (الفانی). * خصوصاً فی صوره العلم بطروء الشکّ له فی الصلاه، ووقوعه فی خلاف الواقع غالباً. (المرعشی). * لا یُترک مع التمکّن وعدم الحرج. (محمّد رضا الگلپایگانی).

الخامس: الشک البدوی الزائل بعد التروی

الخامس: الشكّ البدوی الزائل(۱) بعد التروّی(۲)، سواء تبدّل باليقين بأحد الطرفين أو بالظنّ المعتبر أو بشكّ آخر.

السادس: شک کل من الإمام والمأموم مع حفظ الآخر

السادس: شكّ كلٍّ من الإمام والمأموم مع حفظ الآخر(۳)، فإنّه يرجع الشاكّ منهما إلى الحافظ، لكن فی خصوص الركعات(۴)، لا(۵) فی الأفعال(۶) حتّى فی عدد السجدتين، ولا يشترط فی البناء على

۱- ۱. وكذلك كلّ شكٍّ زائل. (الحكيم).

۲- ۲. بل كلّ شكٍّ زائل. (السيستانی).

۳- ۳. الشاكّ منهما يرجع إلى الظانّ، والظانّ منهما لا يرجع إلى المتيقّن على الأظهر. (الخوئی).

۴- ۴. ولايخلو عدم الاختصاص من وجه. (حسين القمّی). * بل مطلقاً على الأظهر. (السيستانی).

۵- ۵. بل فی الأفعال أيضاً. (تقی القمّی).

۶- ۶. رجوع الشاكّ منهما إلى الحافظ حتّى فی الأفعال مطلقاً لايخلو من قوّه. (الجواهری). * وأمّا فی الأفعال فلا يُترك الاحتياط على ما يأتی فی الظنّ فيها فی المتن. (الحائری). * رجوع الشاكّ منهما إلى الآخر فيما إذا كان شكّه متعلّقاً بفعل الجميع لايخلو من وجه، لكنّ الأقوى خلافه ما لم يحصل الظنّ، نعم، الأحوط تدارك المشكوك بقصد القربه إذا لم تكن زيادته مبطله، كالتشهّد ونحوه، وفيما يوجب زيادته البطلان الإتمام مع التدارك، أو بدونه ثمّ الإعاده. (الكوه كَمَری). * رجوع الشاكّ منهما إلى الحافظ فی الأفعال غير بعيد، ولا سيّما فيما تجب فيه المتابعه، كالركوع والسجود وما يتحمّله الإمام كالقراءه، لا فی الأعمال التی ينفرد كلّ منهما عن الآخر، كالتشهّد والأذكار والتسبيح. (كاشف الغطاء). * محلّ تردّد. (البروجردی). * لا يبعد إلحاقها بالركعات، [و] الأحوط الإعاده. (عبدالهادی الشيرازی). * بل وفيها أيضاً، لكن لا يُترك الاحتياط حينئذٍ بإعاده الصلاه. (الميلانی). * الرجوع فيهما لايخلو من وجه، بل قوّه، ولكنّ الأحوط مراعاه الاحتياط بأن يأتی به لو كان بقصد القربه ذكراً لا يوجب زياده(كذا فی الأصل، والظاهر (زيادته).) البطلان، ويعيد الصلاه بعد إتمامها فيما يوجب. (عبداللّه الشيرازی). * بل فی الأفعال أيضاً. (الفانی). * رجوعه فيها أيضاً لايخلو من وجه. (الخمينی). * عدم الاختصاص لايخلو من قوّه، فلا يُترك الاحتياط. (المرعشی). * الظاهر عدم الفرق بينها وبين الركعات. (الخوئی). * بل الرجوع فيها أيضاً لايخلو من وجه إن كان الشكّ فی فعلهما معاً، لكنّ الاحتياط لا يُترك. (محمّد رضا الگلپايگانی). * إلاّ مع حصول الظنّ، كما هو الغالب. (السبزواری). * بل حتّى فی الأفعال على الأقرب إذا كان الشكّ فی فعل كليهما، كما إذا شكّ الإمام أو المأموم فی أنّنا هل ركعنا أم لا؟ وأمّا إذا كان الشكّ فی فعل نفسه خاصّهً، كما إذا شكّ المأموم أنّی هل ركعت مع الإمام أم لا؟ فالظاهر أ نّه يجب عليه العمل بموجب شكّه، فيأتی بالواجب إذا كان فی محلّه، ويمضی فی صلاته إذا كان بعد التجاوز عنه. (زين الدين). * لا يبعد الرجوع فيها أيضاً. (محمّد الشيرازی). * بل فی الأفعال أيضاً يرجع الشاكّ منهما إلى المتيقّن، وأمّا الرجوع إلى الظانّ فی الأفعال محلّ إشكال. (حسن القمّی). * محلّ تردّد، بل الرجوع لايخلو من قوّه. (اللنكرانی).

حفظ الآخر حصول الظنّ للشاكّ، فيرجع وإن كان باقياً على شكّه

ص: ٩٨

على الأقوى، ولا فرق فى المأموم بين كونه رجلًا أو امرأةً، عادلاً أو فاسقاً، واحداً(۱) أو متعدّداً(۲)، والظانّ منهما(۳) أيضاً(۴) يرجع(۵) إلى

۱- ۱. ولكن بشرط إحراز ذلك من فعله أو قوله. (الروحانى)

۲- ۲. بل الظانّ يعمل بظنّه، والشاكّ يرجع إلى الظانّ على الأقوى. (جمال الدين الگلپايگانى).

۳- ۳. الحكم مختصّ بالشكّ، فالظانّ لا يرجع. (الفيروزآبادى). * بل الظانّ يعمل بظنّه، والشاكّ يرجع إلى الظانّ على الأقوى. (النائينى). * فى رجوع الظانّ بالمتيقّن نظر؛ لصدق الحفظ بعد حجّيه ظنّه فى حقّه. (آقا ضياء). * بل الظانّ يعمل بظنّه، والشاكّ يرجع إلى الظانّ. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل يعمل بظنّه مع بقائه. (الكوه كَمَرى) * بل يعمل بظنّه. (صدر الدين الصدر). * فى رجوع الظانّ إلى المتيقّن كرجوع الشاكّ إلى الظانّ تردّد. (الشاهرودى). * يعمل بظنّه. (البجنوردى). * فيه إشكال. (الآملى). * الأقوى عدم رجوعه إليه، بل يعمل على ظنّه. (حسن القمّى). * الأظهر أنّ الظانّ منهما لا يرجع إلى المتيقّن، والشاكّ يرجع إلى الظانّ. (الروحانى).

۴- ۴. بل الظانّ يعمل بظنّه على الأظهر. (الإصطهباناتى).

۵- ۵. بل يعمل بمقتضى ظنّه. (مهدى الشيرازى). * الظاهر أ نّه لا وجه له. (تقى القمّى). * الأقوى عدم الرجوع إليه. (عبداللّه الشيرازى).

المتيقّن(۱)، والشاكّ(۲) لا يرجع(۳) إلی . . . . .

۱- ۱. بل الشاكّ منهما يرجع إلی الظانّ، والظانّ لا يرجع إلی القاطع. (الحائری). * فيه إشكال. (حسين القمّی، المرعشی). * بناءً علی حجّيه الظنّ فی أفعال الصلاه _ كما هو الأصحّ _ لا يرجع الظانّ إلی المتيقّن، نعم، الشاكّ يرجع إلی الظانّ، كما يرجع إلی المتيقّن. (كاشف الغطاء). * عدم الرجوع لا يخلو من قوّه. (البروجردی). * الأقوی عدم رجوعه إليه. (الحكيم). * مشكل. (الرفيعی). * الأقوی أ نّه لا يرجع إليه. (الميلانی). * لا يخلو من إشكال. (أحمد الخونساری). * الأقوی عدم الرجوع. (الشريعتمداری). * بل يعمل الظانّ بظنّه. (الخمينی). * بل الظانّ يعمل بظنّه، والشاكّ يرجع إليه. (محمد رضا الگلپايگانی). * فی رجوع الظانّ من الإمام والمأموم إلی المتيقّن إشكال، فلا يُترك الاحتياط بأن يعيد الصلاه بعد أن يُتمّها علی وفق ظنّه، وكذا رجوع الشاكّ إلی الظانّ، فلا يُترك الاحتياط بأن يُتمّ الشاكّ صلاته علی وفق ظنّ صاحبه، ثمّ يعيدها إذا كان مقتضی شكّه الإعاده، كما إذا كان شكّه فی الاُولَتين، وكذلك إذا كان فی الأخيرتين وكان ظنّ صاحبه للأقلّ، كما إذا شكّ بين الثلاث والأربع وكان الإمام ظانّاً بأ نّها ثلاث فلا بدّ من إعاده المأموم بعد الإتمام علی وفق ظنّ الإمام، وإذا كان فی الأخيرتين وكان ظنّ صاحبه للأكثر أتمّ صلاته وفق صاحبه، ثمّ جبرها بصلاه الاحتياط وصحّت صلاته، أمّا الظنّ فی الأفعال فهو فی حكم الشكّ فيرجع الظانّ فيها إلی المتيقّن. (زين الدين). * بل يرجع. (تقی القمّی).

۲- ۲. فيه إشكال أيضاً. (الآملی).

۳- ۳. والظاهر رجوعه إليه، لكن لا يُترك مقتضی الاحتياط. (حسين القمّی). * بل يرجع علی الأقوی. (صدر الدين الصدر). * لا يبعد رجوعه إلی الظانّ مطلقاً، ولكنّ الأحوط فيما إذا لم يحصل له الظنّ إعاده الصلاه بعد إتمامها، أو جبرها بصلاه الاحتياط إن أمكن بأن كان شكّه فی الأخيرتين وكان البناء علی الأكثر موافقاً مع مظنون المرجوع إليه. (الإصطهباناتی). * رجوعه إليه لا يخلو من قوّه. (البروجردی). * الأقرب رجوعه إلی الظانّ. (مهدی الشيرازی). * الأحوط الرجوع وجبرها بصلاه الاحتياط فيما إذا لم يحصل له الظنّ، مثل ما إذا كان الشكّ راجعاً إلی الأخيرتين وكان ظنّه موافقاً مع البناء علی الأكثر، وإلاّ قَصَدَ الانفراد والعمل بوظيفه الشكّ، أو إعاده الصلاه بعد إتمامها معه. (عبداللّه الشيرازی). * فيه إشكال. (المرعشی). * الرجوع لا يخلو من قوّه. (اللنكرانی).

الظانّ(۱) إذا لم یحصل له . . . .

ص: ۱۰۱

۱- ۱. بل یرجع إلی الضابط وإن کان ضبطه بالظنّ. (الفیروزآبادی). * لا یبعد الرجوع إلیه. (الإصفهانی). * بل یرجع فی وجه، ولا یرجع الظانّ منهما إلی المتیقّن، بل یعمل علی ظنّه علی الأقوی. (آل یاسین). * الأقوی رجوعه إلیه. (الحکیم، حسن القمّی). * إن کان حصول الظنّ له علی النحو المتعارف لا نظیر القطّاع فلا یبعد رجوع الشاکّ إلیه. (الرفیعی). * رجوعه إلیه لا یخلو من قوّه، لکن لا یُترک الاحتیاط بالإعاده. (المیلانی). * بل الظاهر أ نّه یرجع إلیه. (البجنوردی). * الأقوی الرجوع. (الشریعتمداری). * الأقوی هو الرجوع إلیه. (الخمینی). * الأقرب جواز رجوعه إلیه. (السبزواری). * لا یبعد الرجوع أیضاً. (محمّد الشیرازی).

الظنّ(۱).

عدم وجوب الإمام إلى المأمومين إذا كان شاكاً و هم مختلفين، إلا بعد حصول الظن بإحدى الفرقتين

(مسأله ۷): إذا كـان الإمـام شاكّاً والمأمومون مختلِفينَ فى الاعتقاد لم يرجع إليهم، إلّا إذا حصل له الظنّ من الرجوع إلى إحـدى الفِرقتين.

حكم ما لو كان الإمام شاكاً والمأمومون مختلفين بعضهم شاكاً والآخر متيقناً

(مسأله ۸): إذا كان الإمام شاكّاً والمأمومون مختلِفينَ، بأن يكون بعضـهم شاكّاً وبعضـهم متيقّناً رجع الإمام إلى المتيقّن(۲) منهم، ورجع الشاكّ(۳). . . . . .

۱- ۱. بل يعمل الظانّ بظنّه، والشاكّ يرجع إلى الظانّ على الأظهر. (السيستانى).

۲- ۲. لا يخلو من شائبه إشكال. (حسين القمّى). * الأقوى عدم رجوعه إلى المتيقّن منهم، وعدم رجوع الشاكّ منهم إليه. (عبداللّه الشيرازى).

۳- ۳. بل يعمل الشاكّ بمقتضى شكّه إن لم يحصل الظنّ للإمام. (الحائرى). * فيه تأمّل. (صدر الدين الصدر). * إن كان الإمام ظانّاً أو متيقّناً، وإلاّ عمل كلٌّ منهما بوظيفه شكّه. (كاشف الغطاء). * بل يعمل بشكّه على الأقوى، أو بظنّه إن حصل له. (الخمينى). * الرجوع إليه فى صوره عدم حصول الظنّ له محلّ إشكال، والأحوط الانفراد والعمل بوظيفه الشكّ ثمّ الإعاده. (المرعشى). * رجوع الشاكّ من المأمومين فى هذه الحاله إلى الإمام مشكل، فالأحوط له الانفراد، نعم، إذا حصل له الظنّ عمل به اعتماداً على ظنّ نفسه، لا على ظنّ غيره، وإذا هو لم ينفرد فى الصوره المتقدّمه فلابدّ من أن يعمل على وفق شكّه بعد الإتمام، فيعيد الصلاه إذا كان مقتضى شكّه الإعاده، أو كان عمل الإمام لا يطابق البناء على الأكثر، ويأتى بصلاه الاحتياط إذا كان عمله مطابقاً لذلك، كما إذا كان شاكّاً بين الثلاث والأربع وكان عمل الإمام بعد رجوعه إلى المتيقّنين على الأربع فيتمّ معه ويصلّى الاحتياط. (زين الدين). * فيما إذا حصل له الظنّ، وبدونه يكون الرجوع محلّ إشكال. (اللنكرانى).

منهم(۱) إلى الإمام(۲)، لكنّ الأحوط(۳) . . . . .

ص: ۱۰۳

۱- ۱. فیه نظر لولا حصول الظنّ منه لهم؛ لعدم إطلاقٍ فی دلیل حجّیه قطع المأموم للإمام حتّی بالنسبه إلی رجوع الغیر إلیه. (آقا ضیاء). * فیه إشكال، بل یعمل بوظیفه شكّه، ثمّ یعید علی الأحوط، إلّا إذا كان ما بنی علیه الإمام موافقاً لوظیفه الشاكّ فإنّه یُتمّ معه ویأتی بوظیفته، ولا حاجه إلی الإعاده حینئذٍ. (آل یاسین). * فیه منع، ولا یُترک الاحتیاط. (الكوه كَمَری). * محلّ إشكال. (البروجردی). * إذا حصل للإمام الظنّ ولو برجوعه إلی المتیقّن، وإلاّ عمل كلّ منهم علی شاكلته. (مهدی الشیرازی). * فیه نظر، والأحوط قصد الانفراد. (الحكیم، الآملی).

۲- ۲. فیه إشكال، والاحتیاط لا یُترک. (عبدالهادی الشیرازی). * لا یخلو من إشكال. (الشریعتمداری). * فیه إشكال إذا لم یحصل الظنّ للإمام. (الخوئی). * إن حصل الظنّ للإمام، وإلاّ عمل بشكّه. (السیستانی).

۳- ۳. لا یُترک الاحتیاط فیما لم یحصل الظنّ للإمام. (الفیروزآبادی). * وقد یتحقّق الاحتیاط بمتابعه الإمام وإتیان المشكوک بعد السلام، كما إذا كان شاكّاً بین الثلاث والأربع والإمام بنی علی الأربع بمقتضی الرجوع إلی بعض المأمومین، فحینئذٍ لو أتمّ المأموم الشاكّ صلاته مع الإمام ثمّ أتی بالركعه قائماً أو ركعتین جالساً صحّت صلاته. (الحائری). * بل الأولی قصد انفرادهم وعمل كلّ بما یقتضیه شكّه وظنّه؛ تحصیلاً للجزم بالفراغ بعد التشكیک فی المرجعیه السابقه. (آقا ضیاء). * لا یُترک هذا الاحتیاط فیما إذا لم یحصل الظنّ للإمام. (الإصفهانی). * لا یُترک الاحتیاط بالإعاده، إلاّ فیما إذا تمكّن من الجبر بصلاه الاحتیاط، كما إذا كان شاكّاً بین الثلاث والأربع وكان الإمام المرجوع إلیه بانیاً علی الأربع أیضاً بمقتضی رجوعه إلی المتیقّن من المأمومین، فإنّ مقتضی الاحتیاط حینئذٍ أن یُتمّ المأموم الشاكّ صلاته مع الإمام، ثمّ یأتی بوظیفه الشاكّ بین الثلاث والأربع من صلاه الاحتیاط، ولا یحتاج إلی الإعاده. (الإصطهباناتی). * هذا الاحتیاط لا یُترک وإن حصل للإمام، وما ذكره فی المتن منافٍ لِما أفاده فی الفرع السابق من عدم رجوع الشاكّ إلی الظانّ. نعم، لو تبدّل شكّ المأموم بالظنّ یعمل بظنّ نفسه، لا بظنّ غیره. (الشاهرودی). * لا یجوز ترک هذا الاحتیاط إلاّ إذا حصل الظنّ للإمام. (البجنوردی). * هذا الاحتیاط لا یُترک. (الفانی). * لا یُترک. (تقی القمّی).

إعادتهم(۱) الصلاه(۲) إذا لم یحصل لهم الظنّ وإن حصل(۳) للإمام(۴).

۱- ۱. لا یُترک، ما یقتضیه الاحتیاط فی موارده. (حسین القمّی). * أو یقصدون الانفراد. (الرفیعی). * لا یُترک ذلک الاحتیاط فی الشکوک المبطله وفی الشکوک الصحیحه بعد إتیان ما هو وظیفتهم بحسب الشکّ. (أحمد الخونساری). * لا یُترک هذا الاحتیاط إذا لم یحصل الظنّ للإمام. (حسن القمّی).

۲- ۲. لا ـ یُترک، إلاّ ـ إذا کان البناء علی الأکثر یوافق الرجوع إلی الإمام، فحینئذٍ یکتفی بصلاه الاحتیاط. (المیلانی). * لا بأس بترکه. (الروحانی).

۳- ۳. الاحتیاط ضعیف فی هذه الصوره. (النائینی). * بل الشاکّ یرجع إلیه فی الفرض، کما مرّ. (محمدرضا الگلپایگانی).

۴- ۴. الاحتیاط بالإعاده مع حصول الظنّ للإمام ضعیف. (صدر الدین الصدر). * بناءً علی ما اختاره قدس سره فی المسأله السابقه من عدم رجوع الشاکّ إلی الظانّ. (السبزواری).

الحكم فيما لو كان كل من الإمام والمأمومين شاكاً اتحاداً أو اختلاف أو فی القدر المشترک

(مسأله ۹): إذا كان كلٌّ من الإمام والمأمومين شاكّاً(كذا فی الأصل، والظاهر (شُكّاكاً) أو (شاكّين).): فإن كان شكّهم متّحداً، كما إذا شكّ الجميع بين الثلاث والأربع عمل كلّ منهم عمل ذلك الشكّ، وإن اختلف شكّه مع شكّهم: فإن لم يكن بين الشكّين قدر مشترك، كما إذا شكّ الإمام بين الاثنتين والثلاث والمأمومون بين الأربع والخمس يعمل كلٌّ منهما على شاكلته، وإن كان بينهما قدر مشترك(۱) _ كما إذا شكّ أحدهما بين الاثنتين والثلاث والآخر بين الثلاث والأربع _ يحتمل(۲) رجوعهما(۳)

ص: ۱۰۵

۱- ۱. الظاهر عدم صدق الحفظ فی مورد. (أحمد الخونساری). * لا يُترك الاحتياط فی جميع فروض المسأله. (الشريعتمداری).

۲- ۲. بل الأقرب عمل كلّ بمقتضی شكّه، وكذا ما بعده. (عبدالهادی الشيرازی). * هذا الاحتياط ضعيف، ومقتضی القاعده أن يعمل كلٌّ منهما على طِبق وظيفته، ولكنّ الاحتياط بالإعاده لا يُترك، وبما ذكرنا يظهر الحال بالنسبه إلى الفرع الآتی. (تقی القمّی).

۳- ۳. الرجوع إليه محلّ تأمّل، أقربه العدم، فيعمل كلّ منهما على شكّه. (الجواهری). * فيه بُعدٌ، فليعمل كلٌّ بمقتضی شكّه، والأحوط إعاده الصلاه فی الصوره الثانيه، وتكفی صلاه الاحتياط فی الاُولی. (الكوه كَمَری). * وهو الأقرب. (مهدی الشيرازی). * و هو قريب، وكذا فيما بعده. (الحكيم). * ما أفاده قدس سره وجهاً له وإن كان وجيهاً لولا انصراف الأدلّه على مثله فالاحتياط بإعاده الصلاه لا يُترك. (الشاهرودی). * الأقوى عدم الرجوع إليه. (عبداللّه الشيرازی). * الرجوع لا يخلو من قوّه. (المرعشی). * بل هو الأظهر. (الروحانی). * هذا الاحتمال وجيه فيه وفيما بعده. (السيستانی).

إلى(۱) ذلک القدر المشترک؛ لأنّ کلّاً منهما نافٍ للطرف الآخر من شکّ الآخر(۲)، لکنّ الأحوط(۳) إعاده(۴)

۱- ۱. وهو الأقرب. (حسن القمّی).

۲- ۲. الوجه المذکور قویّ، ولکنّ انصراف الأدلّه عنه قریب جداً؛ ولذلک فلا یُترک الاحتیاط فی جمیع فروض المسأله، إلّا إذا حصل الظنّ فیعمل المکلّف بموجب ظنّه. (زین الدین).

۳- ۳. لولا قصدهم الانفراد وعملهم بمقتضی شکّهم. (آقا ضیاء). * لا یُترک هذا الاحتیاط مع عدم حصول الظنّ بالقدر المشترک، ولکنّ الاحتیاط بالإعاده فی المثال مختصّ بمن کان شاکّاً بین الثلاث والأربع، وأمّا الشاکّ بین الاثنتین والثلاث بعد إکمال السجدتین ــ الّذی حکمه الأخذ بالثلاث مطلقاً، سواء کان تکلیفه الأخذ بالقدر المشترک، أو کان تکلیفه العمل بقواعد الشکّ ــ فالاحتیاط بالنسبه إلیه بعد البناء علی الثلاث، الّذی هو القدر المشترک، وإتمام الصلاه هو الإتیان بما هو وظیفه الشاکّ بینهما، لا الإعاده، کما مرّ نظیره فی المسأله السابقه. (الإصطهباناتی). * لا یُترک إلاّ إذا حصل له الظنّ بالقدر المشترک. (البجنوردی). * لا یُترک. (الآملی). *بل الأحوط الإعاده فی الشاکّ بین الثلاث والأربع، حیث إ نّه یبنی علی الأقلّ، وأمّا الشاکّ الآخر الذی یبنی علی الأکثر فمقتضی الاحتیاط فیه الإتیان بصلاه الاحتیاط. (اللنکرانی).

۴- ۴. الاحتیاط مختصّ فی المثال بالشاکّ بین الثلاث والأربع دون الشاکّ بین الاثنتین والثلاث بعد الإتیان بصلاه الاحتیاط. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * هذا الاحتیاط لا یُترک إذا لم یحصل الظنّ بالقدر المشترک، وکان حکم الشکّ مخالفاً للرجوع إلیه، کالشاکّ منهما بین الثلاث والأربع فی المثال، وأمّا لو کان موافقاً له کالشاکّ منهما بین الاثنتین والثلاث فیکفی فی الاحتیاط العمل بوظیفه الشاکّ، ولا یحتاج إلی إعاده الصلاه. (الإصفهانی). * لا بأس بترکه. (الفانی).

الصلاه(۱) بعـد إتمامها(۲)، وإذا اختلف شـكّ الإمـام مع المـأمومين وكـان المـأمومون أيضـاً مختلِفينَ فى الشكّ، لكن كان بين شكّ الإمام وبعض المأمومين قدر مشترك(۳) يحتمل رجوعهما(۴) إلى ذلك القدر المشترك، ثمّ رجوع(۵) البعض(۶)

۱- ۱. الأولى. (الفيروزآبادى). * الإعاده تختصّ فى المثال بمن كان شاكّاً بين الثلاث والأربع، وأمّا الشاكّ بين الاثنتين والثلاث إذا كـان بعـد السـجدتين فحكمه الأخـذ بالثلاث مطلقاً، سواء كان تكليفه الأخـذ بالقـدر المشترك أم كان تكليفه العمل بقواعد الشكّ، نعم، يحتاط بالركعه بعد الصـلاه قائماً. (الحائرى). * طريق الاحتياط مختلف فى هذا الفرع وفى الفرع التالى، ولا ينحصر فى الإعـاده بعـد الإتمـام. (حسـين القمّى). * لا بأس بتركه؛ لقوّه الاحتمال المزبور. (الخوئى). * لمن كان رجوعه مخالفاً لوظيفه شكّه، وإلّا فيكفيه العمل بها بعد الرجوع والإتمام. (محمّد رضا الگلپايگانى).

۲- ۲. أو قصد الانفراد من المأمومين والعمل بموجب شكّهم. (الرفيعى).

۳- ۳. الأظهر عدم رجوعهما إليه، ولا رجوع البعض الآخر إلى الإمام. (عبداللّه الشيرازى).

۴- ۴. لا يخلو من وجهٍ قوىّ، لكنّ الاحتياط لا يُترك. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * عرفت أ نّه بعيد. (الكوه كَمَرى). * هذا الاحتمال وجيه فيه وفيما بعده. (السيستانى).

۵- ۵. فيه إشكال. (المرعشى).

۶- ۶. فيه نظر، كمـا عرفت. (الحكيم). * فيه إشـكال، كما عرفت أيضاً. (الآملى). * مشـكل، فلا يُترك الاحتياط. (محمّـد رضـا الگلپايگانى). * تقدّم أ نّه لا يُترك الاحتياط. (حسن القمّى).

الآخر(۱) إلى الإمام(۲)، لكنّ الأحوط(۳) مع ذلك(۴) إعاده الصـلاه أيضاً، بل الأحوط(۵) فی جمیع صور أصـل المسأله إعاده الصلاه، إلّا إذا حصل الظنّ من رجوع أحدهما إلى الآخر.

ص: ۱۰۸

۱- ۱. تقدّم الإشكال فی الرجوع إلی الإمام فی نحو المقام. (آل یاسین).

۲ - ۲. تقـدّم حكـم المسـأله فی سابقتهـا. (الجـواهری). * مرّ أنّ الأقوی عـدم الرجـوع، بـل یعمـل البعض بشـكّه علی الأقوی. (الخمینی). * مرّ الإشكال فیه آنفاً. (الخوئی). * تقدّم منعه. (السیستانی).

۳- ۳. هذا الاحتیاط لا یُترک. (جمال الدین الگلپایگانی). * الأقوی كفایه الاحتیاط للشاکّ حیث كان العمل به ممكناً فی حقّه، كما اذا كان شكّه بین الثلاث والأربع بعد الإكمال مثلًا، وهكذا، والأولی إعاده أصل الصلاه. (المرعشی).

۴- ۴. لا ـ بـأس بتركه، والاحتیاط هنا أن ینوی البعض الآخر الانفراد ویعمل بوظیفه شـكّه. (الفانی). * لا یُترک مع عـدم حصول الظنّ وعـدم قصـد الانفراد، ولكنّه مختصّ بمَن كـان رجوعه مخالفـاً لوظیفه شـكّه، وإلّا فیجری العمل بها بعـد الرجوع والإتمام. (السبزواری).

۵- ۵. لا یُترک هـذا الاحتیاط. (صـدر الـدین الصـدر). * هـذا الاحتیاط لا یُترک أیضاً. (الشاهرودی). * وقـد عرفت عـدم لزوم الاحتیاط فی جمیع الصور، إلّا فی الأخیر بالنسبه إلی البعض المتفرّد بالشکّ، فتأمّل. (الفانی).

السابع: الشک فی رکعات النافله، رکعه کانت أو رکعتین أو رباعیه

السـابع: الشکّ فی رکعات النافله(۱)، سواء کانت رکعهً کصـلاه الوتر(۲) أو رکعتین کسائر النوافل، أو رباعیّه کصـلاه الأعرابیّ، فیتخیّر(۳) عنـد الشـکّ بین البناء علی الأقلّ(۴) أو الأـکثر، إلاّ أن یکون الأکثر مفسـداً فیبنی علی الأقلّ، والأفضـل(۵) البناء علی الأقلّ(۶) مطلقاً، ولو عرض وصف النفل للفریضه(۷) کالمعاده

ص: ۱۰۹

۱- ۱. بشرط أن لا تعرضها صفه الوجوب بنذر ونحوه، وإلاّ بطلت الصلاه علی الأظهر. (الخوئی).

۲- ۲. الأظهر أن یعیـدها إذا شکّ فیها. (المیلانی). * الأحوط فیها الإعاده. (محمّد رضا الگلپایگانی، حسن القمّی، تقی القمّی). * فی خصوص صـلاه الوَتر البطلاـن بالشکّ، لو لم یکن أقوی لا ریب فی أ نّه أحوط. (الروحانی). * الأحوط إعادتها إذا شـکّ فیها. (السیستانی).

۳- ۳. الأـحوط البنـاء علی الأقـلّ، وکـذا فی النـافله المنـذوره. (الحـائری). * فی المسـأله مجـال للتأمّـل، وإن وجّهنـا فی کتـاب صلاتنا(راجع شـرح تبصـره المتعلّمین للآقا ضیاء: ۲/۲۴۰.) وجهاً له وفاقاً للمشـهور ولکنّ النفس بعـدُ فی دَغدَغهٍ(الکلمه فارسـیه، أی: فی اضطراب وتردّد وتأمّل.) منه، فلابدّ من تجدید النظر. (آقا ضیاء).

۴- ۴. وهو أحوط. (مهدی الشیرازی).

۵- ۵. بل هذا هو الأحوط. (آل یاسین).

۶- ۶. غیر معلوم، بل یحتمل کون الأحوط البناء علی الأکثر. (عبداللّه الشیرازی).

۷- ۷. المـدار علی النفـل والفرض الفعلیّین، سواء کانـا أصـلیّین أم طارئین، بشـرط کونهما طارئین علی الصـلاه بعنوانها، لا علی عنوانٍ متّحدٍ معها وجوداً، کالنافله المنذوره حیث إنّها واجبه لا بعنوان أ نّها صـلاه، بل بما أ نّها منذوره، ومن حیث الصلاتیه نافله فلا یجوز الاقتداء فیها. (الروحانی).

والإعاده(۱) للاحتياط الاستحبابی والتبرّع بالقضاء عن الغير لم يلحقها حكم النفل(۲)، ولو عرض وصف(۳) الوجوب(۴) للنافله لم يلحقها حكم(۵) الفريضه(۶)، بل المدار على الأصل(۷)، وأمّا الشكّ فی أفعال النافله فحكمه حكم الشكّ فی أفعال الفريضه(۸)، فإن كان فی المحلّ أُتِيَ به، وإن كان بعد الدخول فی الغير لم يلتفت، ونقصان الركن مبطل لها(۹) كالفريضه، بخلاف زيادته(۱۰) فإنّها لا توجب

۱- ۱. فی التمثيل بالأمثله المذكوره نظر. (الحكيم).

۲- ۲. على إشكالٍ أحوطه البطلان إذا كانت ثنائيّه. (آل ياسين). * لو كانت المنذوره ركعتين ففی بطلانها بالشكّ وجه قویّ، فالأحوط إعادتها بعد البناء. (عبداللّه الشيرازی). * ولا يلحق صلاه الصبیّ ولا صلاه الطواف والعيد المستحبّتين على الأقرب. (زين الدين).

۳- ۳. لو شكّ فی المنذوره وكانت ركعتين فالأظهر البطلان. (جمال الدين الگلپايگانی).

۴- ۴. لو شكّ فی المنذوره وكانت ركعتين فالأظهر البطلان. (النائينی).

۵- ۵. لا يُترك الاحتياط بالإلحاق فی البطلان مطلقاً. (عبدالهادی الشيرازی).

۶- ۶. الأحوط الإعاده بعد العمل بما هو حكم الفريضه. (الإصطهباناتی).

۷- ۷. لا يخلو من شائبه إشكال. (حسين القمّی). * فيه نظر، لاسيّما إذا وجبت بالنذر وأخَوَيه. (الميلانی). * فيه إشكال قویّ. (حسن القمّی).

۸- ۸. محلّ الإشكال والتأمّل. (عبداللّه الشيرازی).

۹- ۹. على الأحوط. (الخمينی، عبداللّه الشيرازی).

۱۰- ۱۰. فی زيادته يُتمّ النافله ثمّ يعيدها، كما فی الخبر. (الفيروزآبادی). * وإن كان الأحوط فی هذه الصوره إتمامها ثمّ استئنافها. (الإصطهباناتی). * أی غير العمديه. (الروحانی).

البطلان(۱) على الأقوى(۲)، وعلى هذا فلو نسى فعلاً من أفعالها تداركه وإن دخل(۳) فى ركن بعده، سواء كان المنسىّ ركناً أم غيره.

عدم وجوب قضاء السجده المنسيه فى النافله، ولا التشهد، ولا سجود السهو لموجباته فيها

(مسأله ۱۰): لا يجب(۴) قضاء(۵) السجده(۶) المنسيّه(۷)

۱- ۱. فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط، وكذا فيما بعده إذا دخل فى ركن. (زين الدين).

۲- ۲. الأقوائيّه محلّ نظر. (حسين القمّى). * لا يخلو من إشكال. (الحكيم). * لكن ينبغى إعادتها بعد إتمامها. (الميلانى). * فيه إشكال. (الخوئى، حسن القمّى). * فيه تأمّل. (الآملى). * فى الأقوائيه إشكال إن لم يكن الأقوى خلافها. (تقى القمّى).

۳- ۳. إلّا إذا دخل فى ركنٍ فيرجع، ثمّ يُتمّ، ثمّ يستأنف العمل إن أراد الأثر المخصوص. (الفيروزآبادى).

۴- ۴. فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (تقى القمّى).

۵- ۵. فى تصوير نسيان السجده والتشهّد فى النافله على وجهٍ يوجب القضاء لا التدارك نظر جدّاً، وكذا فى سائر أجزائها؛ من جهه الجزم بمقتضى النصّ(وسائل الشيعه: الباب (۸) من أبواب التشهّد، ح۱.) بوجوب تداركها ولو دخل فى الركن اللاحق، وحينئذٍ لا يُتصوّر لها الفوت إلّا فى فرض التذكّر بعد صدور المنافى ولو سهوياً، ومن المعلوم أ نّه موجب لبطلان الصلاه، فلا يبقى مجال للتدارك حينئذٍ، كما لا يخفى. (آقا ضياء). * فيه تأمّل، وكذا ما بعده. (الحكيم). * بل لم يشرع. (محمّد رضا الگلپايگانى).

۶- ۶. الأولى أن يقضيها بداعى احتمال المطلوبيّه. (الميلانى).

۷- ۷. إن استمرّ النسيان إلى آخر الصلاه، وعليه يتصوّر الفرع، لا كما قيل. (الرفيعى). * ولو أراد القضاء يأتى به رجاءً لا بقصد الأمر. (السبزوارى). * الأحوط القضاء برجاء المطلوبيه، وكذا فى الإتيان بسجود السهو، ولا يُترك الاحتياط بإتيانه. (الروحانى).

والتشهّد(۱) المنسيّ فی النافله، کما لا یجب سجود السهو لموجباته فیها.

فیما لو شک فی النافله بین الاثنتین والثلاث فبنی علی الاثنتین ثم تبین کونها ثلاثاً

(مسأله ۱۱): إذا شکّ فی النـافله بین الاـثنتین والثلاـث فبنی علی الاـثنتین ثمّ تبیّن کونهـا ثلاثاً بطلت(۲)، واسـتُحبّ إعادتها، بل تجب(۳) إذا کانت واجبه بالعرض(۴).

لو شک فی أصل فعل الصلاه بنی علی العدم، إلا إذا کانت موقته و خرج وقتها

(مسأله ۱۲): إذا شکّ فی أصل فعلها بنی علی العدم، إلّا إذا کانت موقّته وخرج وقتها(۵).

فی حکم الظن فی رکعات النافله

(مسأله ۱۳): الظاهر أنّ الظنّ(۶) فی رکعات النافله حکمه حکم

۱- ۱. لا یُترک الاحتیاط بقضائهما وبسجود السهو لموجباته فی النافله. (زین الدین).

۲- ۲. علی الأحوط. (الجواهری، الروحانی، السیستانی). * قد مرّ عدم مبطلیّه الزیاده الرکنیّه فیها. (الشاهرودی). * علی الأحوط، وقد مرّ آنفاً بطلان الواجب بالعرض بالشکّ. (الخوئی). * إن لم یکن من زیاده الرکن سـهواً. (السبزواری). * علی الأحوط، وقد مرّ الإشکال فی النافله الواجبه بالعرض. (حسن القمّی).

۳- ۳. علی الأحوط. (الحائری، محمّد رضا الگلپایگانی).

۴- ۴. قد مرّ الإشکال فی النافله الواجبه بالعرض. (حسن القمّی).

۵- ۵. وکان من عادته الإتیان بها فی الوقت. (الفانی). * فیه تأمّل. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۶ - ۶. لا ـ یخلـو من النظر، فالأ ـحوط العمـل بـالظنّ مـا لم یوجب البطلاـن. (الکُوه کَمَری). * فیه إشـکال، فلا ـ یُترک الاحتیـاط المذکور. (السبزواری).

الشكّ(۱) فی التخییر بین البناء علی الأقلّ أو الأکثر، وإن کان الأحوط(۲) العمل بالظنّ(۳) ما لم یکن موجباً للبطلان.

الحکم فی نسیان کیفیه النوافل التی لها کیفیه خاصه أو سوره خاصه أو دعاء خاص کالغفیله و غیرها

(مسأله ۱۴): النوافل التی لها کیفیّه خاصّه أو سوره مخصوصه أو دعاء مخصوص، کصلاه الغفیله وصلاه لیله الدفن وصلاه لیله عید الفطر إذا اشتغل بها ونسی تلک الکیفیّه: فإن أمکن الرجوع والتدارک رجع وتدارک وإن استلزم زیاده

---

۱ - ۱. لا ـ یبعد جواز البناء علی الأقلّ، نعم، فی النذر یعیدها بعد البناء علی الأقلّ، وإتمامها لو خالف الظنّ. (الحائری). * محلّ تأمّل، فالأحوط العمل بالظنّ، بل لا یخلو من رجحان. (الخمینی). * فیه تأمّل. (المرعشی). * بل الظاهر أنّ حکمه حکم الظنّ فی رکعات الفریضه. (الروحانی).

۲ - ۲. لا ـ یُترک. (النائینی، صدرالدین الصدر، البروجردی، المرعشی، حسن القمّی، تقی القمّی، السیستانی، اللنکرانی). * بل الأقرب. (مهدی الشیرازی). * بل لا یخلو من قوّه. (الحکیم، الآملی). * إن لم یکن الأقوی. (المیلانی). * فی کونه أحوط تأمّل. (الفانی). * لا یُترک، وفی الواجب بالعرض یحتاط بالإعاده بعد العمل بالظنّ. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۳ - ۳. لا ـ یُترک، بل لا ـ یخلو من وجه. (آل یاسین). * بل الأقرب. (عبدالهادی الشیرازی). * هذا الاحتیاط لا ـ یُترک. (الشریعتمداری). * بل هو الأظهر. (الخوئی). * لا یُترک، بل لا یخلو من قوه. (زین الدین).

الركن(۱)؛ لما عرفت(۲) من اغتفارها فی النوافل، وإن لم یمکن أعادها(۳)؛ لأنّ الصلاه وإن صحّت(۴) إلاّ أنها لا تکون(۵) تلک الصلاه المخصوصه، وإن نسی بعض التسبیحات فی صلاه جعفر قضاه(۶) متی تذکّر(۷).

ص: ۱۱۴

---

۱ - ۱. یُتمّ ثمّ یستأنف علی الأحوط. (الفیروزآبادی). * وقد عرفت أنّ الأحوط الإتمام ثمّ الإعاده. (الإصطهباناتی). * تقدّم الإشکال فیه. (زین الدین).

۲- ۲. وقد عرفت الإشکال فیه. (حسن القمّی). * وقد عرفت ما فیه. (تقی القمّی).

۳- ۳. الحکم بالصحّه فیما لم یکن ناویاً لأصل الصلاه، وکان المقام من باب وحده المطلوب محلّ إشکال. (المرعشی).

۴- ۴. فی إطلاقه نظر. (الحکیم، الآملی). * إن لم یکن القصد لها حین النیّه من باب التقیید فقط. (السبزواری). * إذا لم یقصدها علی نحو التقیید، وإلاّ لم تصحّ. (زین الدین).

۵- ۵. بل تکون بمقتضی قاعده «لا تعاد». (تقی القمّی).

۶- ۶. فی إطلاقه علی وجهٍ یشمل صوره التذکّر بعد المنافی سهویاً نظر جدّاً، کما أشرنا إلیه آنفاً. (آقا ضیاء). * الحکم بصحّه القضاء فی صوره التذکّر بعد إتمام الصلاه مشکل. (المرعشی).

۷- ۷. حال الصلاه منضمّاً إلی وظیفته حال التذکّر. (مهدی الشیرازی). * إذا کان فی أثناء الصلاه، وإلاّ ففیه إشکال. (الحکیم، الآملی). * لکن فی حاله اُخری من صلاته، وأمّا بعدها فیقضیه رجاءً. (المیلانی). * إذا تذکّر بعد الصلاه یأتی به رجاءً علی الأحوط. (الخمینی). * فیه إشکال، ولا بأس بالإتیان به رجاءً. (الخوئی). * فی أثناء الصلاه، أمّا بعدها فلا دلیل علیه، والأحوط الإتیان به رجاءً. (زین الدین). * إذا کان فی أثناء الصلاه. (تقی القمّی). * برجاء المطلوبیه. (السیستانی).

إن كل ما ذكر من أحكام السهو والشک و الظن يجرى فی جميع الصلوات الواجبه أداء وقضاء

(مسأله ۱۵): ما ذُكر من أحكام السهو والشكّ والظنّ يجرى فی جميع الصلوات الواجبه(۱) أداءً وقضاءً، من الآيات والجمعه والعيدين وصلاه الطواف، فيجب فيها سجده السهو لموجباتها ، وقضاء السجده المنسيّه والتشهّد المنسيّ(۲)، وتبطل بنقصان الركن وزيادته(۳)، لا بغير الركن، والشكّ فی ركعاتها موجب للبطلان؛ لأنّها ثنائيّه.

فی الفرق بين الظن المتعلق بالكرعات والظن المتعلق بالأفعال والمتعلق بالشروط

(مسأله ۱۶): قد عرفت سابقاً أنّ الظنّ المتعلّق بالركعات فی حكم اليقين، من غير فرقٍ(۴) بين الركعتين الأُولَتَين(۵) والأخيرتين(۶)، ومن غير فرق بين أن يكون موجباً للصحّه أو البطلان(۷)، كما إذا ظنّ الخمس فی

۱- ۱. على ما مرّ. (الخوئی).

۲- ۲. مرّ عدم وجوب قضاء التشهّد. (السيستانی).

۳- ۳. تقدّم أنّ البطلان بزيادته مبنيّ على الاحتياط. (السيستانی).

۴- ۴. فيه إشكال، ولا يُترك الاحتياط. (تقی القمّی).

۵- ۵. قد مرّ الإشكال فيه. (الإصفهانی، أحمد الخونساری، الآملی). * قد عرفت الإشكال فيه. (عبداللّه الشيرازی). * قد مرّ الإشكال فيهما. (تقی القمّی).

۶- ۶. كون الظنّ كاليقين فی غير الأخيرتين من الرباعيّه محلّ إشكال، فلا يُترك العمل بما هو مقتضى الاحتياط. (الإصطهباناتی). * كون الأخيرتين كذلک محلّ التأمّل، فليعمل فيهما بمقتضى الاحتياط. (الرفيعی).

۷- ۷. فی اعتبار ما يوجب البطلان نظر؛ لأنّ مثل هذه القواعد إنّما بسياقها مزيّف لتصحيح الصلاه، لا لإبطالها. (آقا ضياء). * استفاده اعتبار الظنّ بموجب البطلان من الأدلّه محلّ نظر، بل منع. (الشاهرودی). * تقدّم الإشكال فی الظنّ الموجب للبطلان؛ لقرب دعوى انصراف الأدلّه عنه، فلا يُترک الاحتياط معه بالإتيان بعمل الشكّ ثمّ الإعاده، كما مرّ فی المسأله الخامسه من فصل الشكّ فی الركعات. (زين الدين).

الشکّ بین الأربع والخمس أو الثلاث والخمس، وأمّا الظنّ المتعلّق بالأفعال ففی کونه کالشکّ أو کالیقین(۱) إشکال(۲)، فاللازم مراعاه

ص: ۱۱۶

۱- ۱. الظاهر أنّ الظنّ فی الأفعال کالظنّ فی الرکعات، ولکنّ الاحتیاط لا ینبغی ترکه. (اللنکرانی).

۲- ۲. الأقرب أ نّه کالشکّ. (الجواهری). * الأظهر أ نّه کالیقین. (الفیروزآبادی). * أقواه أ نّه بحکم الیقین فیها أیضاً مطلقاً. (النائینی). * والأقوی أ نّها کالرکعات، والظنّ فیها بحکم الیقین علی الأصحّ. (صدر الدین الصدر). * الأقوی أ نّه کالیقین مطلقاً، نعم، فی مثل ظنّ عدم الإتیان بعد التجاوز تتعارض الأمارتان، فلا یُترک الاحتیاط بالإعاده فی الأرکان، وقضاء الفعل المظنون عدم الإتیان به فی غیرها کالسجده والتشهّد. (کاشف الغطاء). * الظاهر أنّ الظنّ فی الأفعال کالظنّ فی الرکعات مطلقاً، والاحتیاط لا ینبغی ترکه. (عبدالهادی الشیرازی). * إلحاقه بالیقین وإن کان له وجه لکنّه لا یُترک الاحتیاط بالاعتناء بالظنّ، وإتمام العمل ثمّ الإعاده. (الشاهرودی). * الأقوی أ نّه بحکم الیقین. (البجنوردی). * إلحاقه بالظنّ فی الرکعات لا یخلو من وجهٍ وجیه. (المرعشی). * والأظهر أ نّه کالشکّ. (الخوئی). * الظاهر أنّ الظنّ فی الأفعال کالظنّ فی الرکعات. (محمّد رضا الگلپایگانی). * لا یبعد الثانی، خصوصاً إن کان اطمئنانیّاً فی الجمله. (السبزواری). * الأقوی أ نّه بحکم الشکّ، فإذا تردّد فی فعل من أفعال الصلاه وهو فی المحلّ أتی به وإن کان ظانّاً فعله، وإذا کان بعد التجاوز عنه مضی فی صلاته وإن کان ظانّاً عدمه، إلاّ إذا کان الظنّ اطمئنانیاً فیعمل وفق ظنّه، ثمّ یعید الصلاه إذا کان عمله مخالفاً لقاعده الشکّ فی المحلّ أو التجاوز. (زین الدین). * بل لا إشکال فی عدم اعتباره. (تقی القمّی). * الأقرب أ نّه بحکم الشکّ. (السیستانی).

الاحتياط(۱)، وتظهر الثمره فيما إذا ظنّ بالإتيان وهو فى المحلّ، أو ظنّ بعدم الإتيان بعد الدخول فى الغير.

وأمّا الظنّ بعدم الإتيان وهو فى المحلّ، أو الظنّ بالإتيان بعد الدخول فى الغير فلا يتفاوت الحال فى كونه كالشكّ أو كاليقين؛ إذ على التقديرين يجب الإتيان به فى الأوّل ، ويجب المضىّ فى الثانى، وحينئذٍ فنقول: إن كان المشكوك قراءةً أو ذكراً أو دعاءً يتحقّق الاحتياط بإتيانه بقصد القربه، وإن كان من الأفعال فالاحتياط فيه(۲) أن يعمل بالظنّ(۳) ثمّ يعيد الصلاه،

۱- ۱. الأقرب الإلحاق بالشكّ، إلاّ فى الزياده المبطله فالأولى أن يحتاط فيها. (الفانى). * ينبغى مراعاه هذا الاحتياط مهما أمكن. (الكوه كَمَرى).

۲- ۲. بل بأن يأتى بقصد ما فى الذمّه لا بقصد الجزئيه على إشكال فى السجده؛ لشبهه كونها بنفسها زياده فى المكتوبه وإن كانت ضعيفه. (آقا ضياء).

۳- ۳. ربّما يمكن مجىء ما سبق فى الأفعال، فيأتى بالركوع بقصد التعظيم للّه تعالى على تقدير الحاجه إليه، وبلا قصده على تقدير عدمها، وكذا فى السجود، ولكنّه لا يخلو من إشكال. (الحكيم). * لا يُترك هذا النحو من الاحتياط، وهكذا فى الأولّيين. (عبداللّه الشيرازى). * رجاءً. (السبزوارى).

مثلاً ـ إذا شکّ فی أ نّه سجد سجده واحده أو اثنتین وهو جالس لم یدخل فی التشهّد أو القیام وظنّ الاثنتین یبنی علی ذلک، ویُتمّ الصلاه ثمّ یحتاط بإعادتها، وکذا إذا دخل فی القیام أو التشهّد وظنّ أ نّها واحده یرجع ویأتی باُخری، ویُتمّ الصلاه ثمّ یعیدها، وهکذا فی سائر الأفعال، وله أن لا یعمل(۱) بالظنّ(۲)، بل یجری علیه حکم الشکّ(۳)، ویُتمّ الصلاه ثمّ یعیدها.

وأمّا الظنّ المتعلّق بالشروط وتحقّقها فلا یکون معتبراً إلاّ فی القبله والوقت فی الجمله، نعم، لا یبعد اعتبار شهاده العدلین فیها، وکذا فی الأفعال والرکعات، وإن کانت الکلّیه لا تخلو من إشکال(۴).

۱- ۱. بل یتعیّن علیه الاحتیاط بما ذکره أوّلاً. (آل یاسین). * الأحوط هو الوجه الأوّل. (الخمینی). * بل المتعیّن فی الاحتیاط هو الوجه الأوّل. (الآملی). * مقتضی ما ذکرنا من الاعتبار لزوم العمل بالظنّ، وعدم جواز ترکه. (اللنکرانی).

۲- ۲. ینبغی مراعاه هذا الاحتیاط مهما أمکن. (الکوه کَمَری). * بل المتعیّن فی الاحتیاط هو الوجه الأوّل، ولا ینبغی ترکه فیها، بل ولا ـ فی الرکعات فی غیر الأخیرتین من الرباعیه. (البروجردی). * لکنّ ما ذکره أوّلاً هو الأولی. (المیلانی). * الاحتیاط فی اختیار الوجه الأوّل رجاءً. (السبزواری).

۳- ۳. مع رعایه التروّی. (المرعشی).

۴- ۴. أقربه ثبوتها. (الجواهری). * بل الأقوی اعتبارها مطلقاً؛ لذیل روایه مسعده(وسائل الشیعه: الباب (۴) من أبواب ما یُکتسب به، ح۴.). (آقا ضیاء). * بل لا إشکال فیها. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * أقواه أ نّه بحکم الیقین فیها أیضاً مطلقاً. (جمال الدین الگلپایگانی). * لکنّها أقوی. (الحکیم). * أقواهما اعتبارها مطلقاً. (الشاهرودی). * بل لا تخلو من وجه قوی. (المیلانی). * الأقوی عدم الإشکال، وأ نّها حجّه مطلقاً. (البجنوردی). * لا إشکال فیها. (عبداللّه الشیرازی، السبزواری). * الظاهر عموم حجّیه البیّنه. (الشریعتمداری). * بل لا ـ تخلو من قرب. (الخمینی). * الظاهر عدم الإشکال فی الرجوع إلیها بعد عموم دلیل حجّیّتها. (المرعشی). * الإشکال ضعیف جدّاً، بل لا یبعد ثبوتها بشهاده عدل، بل ثقه واحد. (الخوئی). * ولکنّ الأقوی ثبوتها. (زین الدین). * والأظهر اعتبار البیّنه مطلقاً. (محمّد الشیرازی). * الظاهر أ نّه لا وجه للإشکال؛ فإنّ قولَ ثقهٍ واحدٍ معتبرٌ فی الموضوعات فکیف بإخبار العدل أو العدلین؟ (تقی القمّی). * لا ـ إشکال فیها، بل تعتبرشهاده العدل الواحد فیها کما فی سائرالموارد.(الروحانی). * ولکنّه ضعیف. (السیستانی). * بل الظاهر أ نّها لا إشکال فیها. (اللنکرانی).

جواز تأخير التروی إلی وقت العمل بالشک إذا حدث الشک بین الثلاث والأربع قبل السجدتین أو بینهما

(مسأله ۱۷): إذا حدث الشکّ بین الثلاث والأربع قبل السجدتین أو بینهما أو فی السجده الثانیه یجوز(۱) له(۲) تأخیر

ص: ۱۱۹

۱- ۱. فیه إشکال. (المرعشی).

۲- ۲. لاـ ینبغی المضیّ علی الشکّ قبل التروّی. (البروجردی). * هو الأقوی، وإن کان الأحوط عدم المضیّ مع الشکّ. (الشاهرودی). * فیه إشکال. (أحمد الخونساری). * مع عدم استقرار الشکّ عرفاً. (السبزواری).

التروّی(۱) إلی وقت العمل بالشکّ، وهو ما بعد الرفع من السجده الثانیه.

فی وجوب تعلم ما یعم به البلوی من أحکام الشک والسهو، والقول ببطلان صلاه من لا یعرفها

(مسأله ۱۸): یجب(۲) تعلّم(۳) ما یَعُمّ به البلوی من أحکام الشکّ والسهو، بل قد یقال ببطلان صلاه مَن لا یعرفها، لکنّ الظاهر عدم الوجوب إذا کان مطمئنّاً بعدم عروضها له، کما أنّ بطلان الصلاه إنّما یکون إذا کان متزلزلاً(۴) بحیث لا یمکنه قصد القربه، أو اتّفق له الشکّ أو السهو ولم یعمل بمقتضی ما ورد من حکمه، وأمّا لو بنی علی أحد المحتَمَلَین أو المحتملات من حکمه وطابق الواقع مع فرض حصول قصد القربه منه صحّ(۵)، مثلاً إذا شکّ فی فعل شیءٍ وهو فی محلّه ولم یعلم حکمه، لکن بنی علی عدم الإتیان فأتی به أو بعد التجاوز وبنی(۶) علی الإتیان ومضی صحّ عمله إذا کان بانیاً(۷) علی أن

۱- ۱. فیکون ما یأتی به قبله بقصد ما هو علیه فی نفس الأمر. (المیلانی). * لا یخلو من تأمّل وإشکال. (الشریعتمداری). * ما لم یستقرّ الشکّ، وإلاّ فتأخیر الوظیفه مشکل. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۲- ۲. تقدّم الکلام فیه وفیما بعده فی المسأله (۲۸) و(۴۹) من التقلید. (السیستانی).

۳- ۳. مرّ أ نّه لا یجب. (الجواهری).

۴- ۴. المدار فی صحّه العمل علی تأتّی قصد القربه منه، وإن کان متزلزلاً حین العمل إذا استبان أ نّه مطابق للواقع أو لقول مَن یقلّده. (زین الدین).

۵- ۵. بل یصحّ وإن لم یکن بانیاً. (الجواهری).

۶- ۶. هذا مبنیّ علی تمامیّه قاعده التجاوز علی الإطلاق. (تقی القمّی).

۷- ۷. ما لم یحتمل الإبطال المحرّم، وکذا فی سائر الأمثله. (الحائری). * فی اعتبار القید نظر؛ لعدم موضوعیه فیه بعد موافقه عمله علی وفق وظیفته الظاهریّه وإن لم یعلم بها. (آقا ضیاء). * أو لم یکن بانیاً. (الحکیم). * لا وجه له إلاّ بلحاظ عدم تحقّق الاحتیاط بدونه، وهو أیضاً غیر متوقّف علیه. (الشاهرودی). * لا تتوقّف الصحّه علی هذا البناء، ولا جواز البناء فی الفرع الآتی علی البناء علی السوءال، نعم، یجب علیه تعلّم الحکم لیعمل علی طبقه. (الخمینی). * التقیید به فی هذه الموارد غیر متّجه. (المرعشی). * لا یعتبر ذلک فی صحّه العمل، وکذا فی ما بعده، ووجوب الإعاده علی تقدیر المخالفه إنّما هو لبقاء التکلیف علیه. (زین الدین). * هذا القید مقتضی التدیّن، ولکنّ الصحّه لیست مقیّدةً به. (محمّد الشیرازی). * لزوم کونه بانیاً فیه وفیما بعده فی الصحّه محلّ منع. (حسن القمّی). * لا دخل للبناء المذکور فی صحّه عمله وفساده. (تقی القمّی).

يسأل(۱) بعـد الفراغ عن حكمه، والإعـاده إذا خـالف، كما أنّ مَن كان عارفاً بحكمه ونسـى فى الأثناء، أو اتّفق له شكّ أو سـهو نادر الوقوع يجوز له أن يبنى(۲) على أحد المحتملات فى نظره بانياً على السوءال، والإعاده مع المخالفه لفتوى مجتهده.

* * *

۱- ۱. أى يتعلّم ولو بالمراجعه إلى الأدلّه إذا كان مجتهداً، وكذا فى الفرع الآتى. (اللنكرانى).

۲- ۲. بل هو المتعيّن احتياطاً. (آل ياسين).

ختام: فيه مسائل متفرّقه

الاولی: حكم ما لو شک فی أن ما بيده ظهر أو عصر

الأُولی: إذا شكّ فی أنّ ما بيده ظهر أو عصر(١): فإن كان قد صلّی الظهر بطل(٢) ما بيده(٣)، وإن كان لم يصلِّها أو شكّ فی أ نّه صلاّها أو لا

١- ١. سواء لم يكن فی نيّته فعلاً واحده منهما ولو ارتكازاً كما هو الغالب، أم كان ذلك، وإنّما يشكّ بلحاظ نيّته حين الشروع فی صلاته. (الميلانی).

٢- ٢. لعدم إحراز وجه العمل وعنوانه، وهناک وجوه اُخر كالصحّه مطلقاً أو التفصيل بين العلم بالتفاته حين الشروع فيما بيده إلی إتيان الظهر وبين عدمه، والتفصيل بين الجهل بالحال وبين الغفله ولزوم إتمام ما بيده احتياطاً، ثمّ الإعاده، ولزوم العدول إلی العصر وإتمامها عصراً؛ بناءً علی جواز العدول من السابقه إلی اللاحقه وغيرها، وأظهر تلک الوجوه وأسدّها ما فی المتن؛ إذ لا مسرح للتجاوز؛ لعدم العنوان، ولاـ لقاعده الخطأ فی التطبيق، نعم، لو كان فی نظره مشتغلاً بالعصر وشکّ فی كونها منويّه من الأوّل أو لاـ فالظاهر الصحّه. (المرعشی). * إلّا إذا كان من باب الخطأ فی التطبيق فلا تبعد الصحّه حينئذٍ، وكذا فی المغرب والعشاء. (عبدالهادی الشيرازی). * الظاهر أ نّه لا مانع من الحكم بالصحّه بقاعده الفراغ الجاريه فی الأجزاء السابقه؛ فإنّ مقتضی تلک القاعده الإتيان بها بعنوان العصر، لكنّ الاحتياط بالإعاده لا يُترک. (تقی القمّی).

٣- ٣. بل يعدل إلی العصر ويصحّ ما بيده. (الجواهری). * إلّا أن يعلم من حاله أ نّه حال دخوله فی الصلاه كان عازماً لأداء ما فی الذمّه، فيصحّ مابيده مطلقاً وإن قصده ظهراً فی نفس الأمر؛ لأ نّه من باب الخطأ فی التطبيق.(الحائری). * لا يبعد جريان قاعده التجاوز فی النيّه، مع أ نّه لو كان نيّه الظهر من باب الخطأ فی التطبيق كما هو الغالب فلا يضرّ. (محمّد تقی الخونساری، الأراكی). * لاـ يبطل، بل تكون عصراً بقاعده التجاوز، وأصاله الصحّه، وحديث «لا يعيد الصلاه»(الوسائل: الباب (٩) من أبواب الخلل الواقع فی الصلاه، ح٣.). (كاشف الغطاء). * بناءً علی عدم رجوع الشكّ فی المنویّ فی هذه الصوره إلی الشكّ فی صحّه النيّه، وإلاّـ فلاـ وجه له مع القول بجريان القاعده مطلقاً، سواء كان فی أصل الوجود أم فی صحّه الموجود، ومن هنا يظهر الحال فی المسأله الثانيه. (الشاهرودی). * الحكم بالإتمام عصراً لايخلو من قوّه، لاسيّما إذا كان حال قيامه ملتفتاً إلی أ نّه صلّی الظهر، وإنّما احتمل الذهول عنه حين الشروع، أمّا لو كان يری نفسه فعلاً فی صلاه العصر فقد تقدّم فی [المسأله] التاسعه عشره من فصل النيّه: أ نّه يبنی علی كونه ناوياً لها من الأوّل، نعم، الأحوط الإعاده بعد الإتمام. (الميلانی). * الأحوط الإتمام ثمّ الإعاده. (البجنوردی، أحمد الخونساری). * لا تثبت نيّه العصر بقاعده التجاوز فيها؛ فإنّها إنّما تجری فی العمل المحرَز عنوانه دون ما لم يُحرَز، نعم، لو فرض أنّ نيّه الظهر لو كان فهو من باب الخطأ فی التطبيق صحّ علی كلّ حال. (الشريعتمداری). * إلاّ إذا رأی نفسه فعلاً فی صلاه العصر وشکّ فی نيّته لها من الأوّل، وبذلک يظهر الحال فی المسأله الثانيه. (الخوئی، حسن القمّی). * بل صحّ؛ لجريان قاعده التجاوز فی الأجزاء السابقه، نعم، لو شكّ فی الجزء الذی هو مشغول به أ نّه نوی به العصر أو الظهر يجب إعادته خاصّهً. (الروحانی). * الظاهر أنّ قصد المصلّين نوعاً هو التكليف الفعلی الواقعی، وقصد الظهر إن تحقّق يكون من الخطأ فی التطبيق، وحينئذٍ فيصحّ عصراً، وقد تقدّم ما يتعلّق بهذه المسأله فی المسأله (١٩) و(٢٠) من فصل النيه. (السبزواری). * إلاّـ إذا علم أ نّه

حين الشروع فى الصلاه قصد امتثال الأمر الفعلى المتوجّه إليه، وأنّ قصد الظهر على تقديره من باب الخطأ فى التطبيق، فتصحّ عصراً، وكذا فى المسأله الثانيه. (زين الدين).

عدل(۱) به(۲) إليها(۳).

۱- ۱. فی الوقت المشترک، وکذا فی المسأله الثانیه. (صدر الدین الصدر).

۲- ۲. هـذا فی الوقت المشترک أو المختصّ بالظهر أو المختصّ بالعصـر، مع إمکان إتمام الظهر وإدراک رکعه من العصـر، وإلّا فلا عدول، بل یتمّها عصـراً ویقضـی الظهر، والأحوط قضاء العصر بعدها. (المرعشی). * إن کان فی الوقت المشترک، وفی غیره صور کثیره، تختلف أحکامها. (اللنکرانی).

۳- ۳. فی الوقت المشترک، وإلاّـ بطلت علی الأـقوی، وکـذا الحـال فی المسأله الآتیه، بل لا وجه للعـدول فیما لو اتّفق ذلک فی الوقت المختصّ بالأـخیره، کمـا لاـ یخفی. (آل یاسـین). * إلّا إذا کان فی وقت العصـر المختصّ فیجعلها عصـراً ویقضـی الظهر، ومثله الکلاـم فی المسـأله الثـانیه المغرب والعشاء، نعم، لو دخل فی رکوع الرابعه وکان فی الوقت المشترک أمکن القول بجعلها عشاءً ویصـلّی المغرب بعدها، وأمّا لو کان فی الوقت المختصّ تعیّن جعلها عشاءً ویقضـی المغرب بعدها. (کاشف الغطاء). * إذا لم یصـلِّ العصـر وکـان فی الوقت المشترک، وأمّا فی الوقت المختصّ بالعصـر فکـذلک إذا کان الوقت واسـعاً لإتیان بقیّه الظهر وإدراک رکعه من العصـر، ومع عـدم السِـعه: فإن کان الوقت واسـعاً لإدراک رکعه من العصـر ترک ما فی یـده وصـلّی العصـر، ویقضی الظهر، وإلّا فالأحوط إتمامه عصراً وقضاء الظهر والعصر خارج الوقت، وإن کان جواز رفع الید عنه لا یخلو من وجه، ولا یخفی أنّ فی المسـأله صوراً کثیره ربّمـا تبلغ سـتّاً وثلاـثین صوره، وممّـا ذکرنـا فی المسـأله الاُولی یظهر الحال فی المسأله الثانیه أیضاً. (الخمینی). * کما تقدّم منا فی المسأله التاسعه عشره من فصل النیه، ومثله المسأله اللاحقه. (زین الدین). * إذا لم یکن فی الوقت المختصّ بالعصـر، وکذلک فی المسأله الآتیه. (حسن القمّی). * إذا کان فی وقتٍ تجب علیه الظهر، وإلّا فیستأنف العصر، کما مرّ فی [المسأله (۱۹)] من النیّه، ومنه یظهر الحال فی المسأله التالیه. (السیستانی).

الثانیه: فیما لو شک فی أن ما بیده مغرب أو عشاء مع علمه بإتیانها أو بعدم الإتیان بها

الثانیه: إذا شکّ(۱) فی أنّ ما بیده مغرب أو عشاء فمع علمه بإتیان المغرب بطل(۲)، ومع علمه بعدم الإتیان بها أو الشکّ فیه عدل بنیّته إلیها إن لم یدخل فی رکوع الرابعه، وإلاّ بطل أیضاً(۳).

الثالثه: حکم ما لو علم بعد الصلاه أو فی أثنائها أنه ترک سجدتین من رکعتین

الثالثه: إذا علم بعد الصلاه أو فی أثنائها(۴) أ نّه ترک سجدتَین من

۱- ۱. الکلام فی هذه هو الکلام فی سابقتها، غایه الأمر تقیّد العدول هنا بعدم الدخول فی الرکوع الرابع. (المرعشی).

۲- ۲. بل یعدل إلی العشاء وتصحّ. (الجواهری). * إلاّ فی الصوره المتقدّمه التی أشرنا إلیها. (الحائری). * الکلام فیه ما مرّ فی الفرع المتقدّم. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * الکلام فیه نظیر ما تقدّم. (المیلانی). * الأحوط الإتمام ثمّ الإعاده. (أحمد الخونساری). * ما مرّ فی المسأله الاُولی یجری فی الثانیه. (الشریعتمداری). * یجری فیها ما مرّ فی الاُولی. (السبزواری). * ما قلنا فی المسأله السابقه یجری هنا أیضاً. (تقی القمّی). * حکم هذه المسأله فی هذه الصوره حکم سابقتها فیها. (الروحانی).

۳- ۳. یمکن القول بالصحّه وإتمامه عشاءً، لکنّ الأحوط إعادتها بعد أن یصلّی المغرب. (المیلانی).

۴- ۴. مع التجاوز عن محلّ تدارکهما، وإلاّ أتی بصاحبه المحلّ وقضی الاُخری فی الفرعین، کما أ نّه مع تخلّل المنافی یُعید الصلاه أیضاً. (مهدی الشیرازی). * إذا علم أو احتمل أنّ فوت إحدی السجدتَین من الرکعه الأخیره، وکان تذکّره فی الأثناء قبل فوت محلّ تدارکها یجب علیه تدارکها وقضاء الاُخری، وکذلک فی غیر الأخیره إذا لم یَفُتْ محلّ تدارکها. (البجنوردی). * یعنی إذا یمکن التدارک فی المحلّ، وکذا ما یلیه. (الفانی).

رکعَتین سواء کانتا من الاُولتین أم الأخیرتین(۱) صحّت،

ص: ۱۲۶

۱- ۱. أو الثانیه والثالثه. (الفیروزآبادی). * مع عدم تخلّل المنافی السهویّ یأتی بهما مع سجدتَی السهو للزیادات، ومع تخلّله یعید الصلاه؛ لِما مرّ وجهه بلا احتیاج إلی الإعاده. (آقا ضیاء). * مع عدم المنافی علیه أداء سجده وإتمام الصلاه وقضاء اُخری وسجدتا السهو مرّتین؛ لزیاده التشهّد والسلام، ومرّه ثالثه لنسیان السجده، ومع المنافی علیه قضاؤهما وسجدتا السهو مرّتین ثمّ الإعاده. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * إذا لم یحتمل کون إحداهما من الرکعه الأخیره، وإلاّ فعلیه مع عدم حصول المنافی الإتیان بسجدهٍ رجاءً واُخری قضاءً، سواء کان ذلک قبل السلام أم بعده. (صدر الدین الصدر). * لا یُترک الاحتیاط بالإتیان بسجده واحده لو کان فی أثناء الصلاه، ویُتمِّم الصلاه ثمّ قضاءهما بعدها، وکذا الکلام لو کان بعد الصلاه قبل عروض المنافی. (أحمد الخونساری). * یجب العود وإتیان سجده إذا کان فی أثنائها راجعاً إلی ما بیده من الرکعه ولم یدخل فی الرکوع، ویجب حینئذٍ بعد الصلاه قضاء سجده واحده، وکذا إذا کان قبل السلام الواجب فی الرکعه الأخیره، بل الأحوط العود وإتیانها قبل المنافی سهواً بقصد الأعمّ من القضاء والأداء، وإتیان التشهّد والسلام بقصد القربه ثمّ قضاء سجده واحده، ویقصد فی إحدی سجدتَی السهو أعمّ من نقصها أو زیاده السلام، وبعد المنافی یقضیها بقصد القربه. (عبداللّه الشیرازی). * إن کانت سجده الرکعه الأخیره أحد طرفَی الشکّ ولم یأتِ بالمنافی لزمه الإتیان بسجده بقصد ما فی الذمّه، ثمّ إتمام الصلاه وقضاء سجده اُخری. (الشریعتمداری). * إذا کان المنسیّ سجدتین منهما وعلم المصلّی بذلک قبل الفراغ أو بعده قبل الإتیان بالمنافی وجب علیه تدارک إحداهما وقضاء الاُخری. (الخوئی). * إن تذکّر بعد السلام قبل المنافی أ نّه ترک سجده من الرکعه الأخیره وسجده من غیرها فالأحوط الإتیان بسجده من دون قصد الأداء والقضاء، ثمّ الإتیان بالتشهّد والتسلیم مع قضاء سجده واحده وسجدتَی السهو مرّه لنسیان سجده واحده، واُخری لِما فی ذمّته من نسیان السجده أو السلام الواقع فی غیر المحلّ. (محمّد رضا الگلپایگانی). * قد تقدّم ما یتعلّق بالأخیره غیر مرّه، ومفروض هذه المسأله إنّما هو فیما إذا فات المحلّ، وأمّا مع بقائه فیأتی بما بقی محلّه ویقضی سجده بعد الصلاه. (السبزواری). * الأظهر أ نّه مع عدم الإتیان بما ینافی الصلاه مطلق وجوده إذا حصل العلم بعد الصلاه، وعدم الدخول فی الرکن إذا حصل فی أثنائها یجب تلافی السجده الفائته من الرکعه الأخیره، وإعاده ما بعدها من الأجزاء، وقضاء سجدهٍ اُخری بعد الصلاه. (الروحانی). * فیما إذا لم تکن وظیفته العود إلی السجده الأخیره من الرکعه الأخیره، وإلاّ فاللازم ذلک، وقضاء سجده واحده، والإتیان بسجدتَی السهو للسجده المنسیّه ولِما زاد فی صوره العَود. (اللنکرانی).

وعليه(۱) قضاؤهما(۲) . . . .

ص: ۱۲۷

۱- ۱. فيما إذا كانت الفائته من الركعات السابقه وعلم بهما بعد أن تجاوز عن محلّهما السهوىّ، وأمّا إذا لم يكن كذلك كما إذا كانت إحداهما من الركعه الأخيره والاُخرى من السابقه وقبل السلام يأتى بالسجده المنسيّه من الركعه الأخيره، ويقضى السجده المنسيّه من الركعات السابقه، بل الظاهر عدم الفرق بين قبل السلام وبعد السلام قبل فعل المنافى، وكذا الحال إذا علم بترك السجدتين فى الأثناء وقبل تجاوز المحلّ السهوىّ لإحداهما. (الشاهرودى).

۲- ۲. راجع حكم قضاء الأجزاء المنسيّه، المسأله (۷). (عبدالهادى الشيرازى). * إلّا إذا كان فى الأثناء وقد بقى المحلّ لتدارك إحداهما فإنّه يأتى بها ويقضى الاُخرى، ولو كان بعد الصلاه وكانت إحداهما من الركعه الأخيره احتاط بما تقدّم فى أحكام الخلل وبإعاده الصلاه مطلقاً. (الميلانى). * الإطلاق محلّ تأمّل، فالأظهر أ نّه مع بقاء محلّ السجده الفائته علماً أو احتمالاً من الركعه الأخيره لزوم الاحتياط بإتيانها بقصد ما فى الذمّه بلا قصد عنوان الأداء أو القضاء، ثمّ إتمام الصلاه، ثمّ قضاء السجده الاُخرى الفائته محلّها، ثمّ سجدتا السهو، ولكن حيث لم يتخلّل المنافى بين السجده التداركيه وأصل الصلاه. ومن مطاوى ما ذكرنا يظهر حكم ما لو علم بتركهما من ركعتين فى أثناء الصلاه. (المرعشى). * هذا يُتمّ مع صدور المنافى، وأمّا مع عدم صدور المنافى واحتمال كون السجده من الأخيره يضمّ سجده وتتمّ صلاته، ويقضى سجده اُخرى. (الآملى). * قضاء السجده يختصّ بصوره عدم إمكان التدارك، وإلاّ ـ فلا ـ موضوع له. (تقى القمّى). * إن تجاوز محلّهما، وإلاّ فلو بقى محلّ إحداهما ولو ذِكريّاً أتى بصاحبه المحلّ وقضى الاُخرى، وهكذا لو لم يدرِ أ نّهما من أىّ الركعات، إلاّ أ نّه إذا احتمل كون إحداهما من الركعه الأخيره وحدث العلم الإجمالى قبل مضىّ محلّ تداركها فعليه تداركها وقضاء سجدتَين بعد الصلاه، والأظهر عدم وجوب سجدتَى السهو فى جميع الصور. (السيستانى).

وسجدتا السهو(۱) مرّتين(۲)، وكذا إن لم . . . . . .

ص: ۱۲۸

۱- ۱. على الأحوط فى سجدتَى السهو، وإن كان ترك السجده من الركعه الأخيره فقد تقدّم حكمه. (حسن القمّى).

۲- ۲. على الأحوط، ويقصد ما فى الذمّه فى إحداهما. (الميلانى). * على الأحوط، كما مرّ، وقد تقدّم حكم نقصان السجده من الركعه الأخيره. (الخوئى). * وهذا إذا تذكّر السجدتين بعد فوات محلّ التدارك للجزء المنسىّ، أو بعد فعل المنافى إذا كان تذكّره بعد الصلاه، أمّا إذا تذكّر فى الأثناء وقبل فوات محلّ التدارك للسجده الثانيه فعليه أن يرجع إلى السجده فيتداركها ويُتمّ صلاته، ثمّ يقضى السجده الاُولى، ويسجد للسهو لنقصان السجده، ويسجد للسهو لِما زاد إذا كان ممّا يوجب السجود. وإذا كانت إحدى السجدتين من الركعه الأخيره وتذكّرها بعد التسليم رجع فأتى بالسجده بقصد ما فى الذمّه، وأتى بعدها بالتشهّد والتسليم برجاء المطلوبيه، ثمّ قضى السجده الاُولى وسجد للسهو لنقصانها، وسجد للسهو مرّةً ثانيه بقصد ما فى الذمّه، وإذا فعل بعد التسليم الأوّل ما ينافى الصلاه عمداً وسهواً أعاد الصلاه على الأحوط استحباباً، وكذلك الحكم إذا لم يدرِ أنّ السجده الثانيه من الركعه الأخيره أو ممّا قبلها. (زين الدين). * على الأحوط. (تقى القمّى). * الأظهر عدم وجوبهما، وإن كان الأحوط ذلك. (الروحانى).

يدرِ(۱) أ نّهما(۲) من أيّ الركعات(۳) بعد العلم بأنّهما من ركعتين.

ص: ۱۲۹

۱- ۱. مع صدور المنافى المزبور يقضى السجدتين وسجدات السهو للنقيصه، ومع عدمه يضمّ إليهما سجده اُخرى بعنوان الجزئيّه إذا شكّ وهو فى محلّها مع الإتيان ببقيّه الصلاه. (آقا ضياء).

۲- ۲. الاحتياط المذكور فى الحاشيه السابقه جارٍ فى هذه الصوره. (عبداللّه الشيرازى).

۳- ۳. الظاهر وجوب الاحتياط بإتيان السجده الأخيره والتشهّد والسلام وقضاء السجدتين لو كان قبل السلام، بل وكذلك إذا كان بعد السلام وقبل فعل المنافى، وإلاّ يقضى السجدتين فقط، والأحوط إعاده الصلاه أيضاً؛ لاحتمال عدم كون السلام مخرجاً؛ لعدم جريان القاعده فى السجده الأخيره من الركعه الأخيره. (الشاهرودى). * مع عدم إمكان التدارك لو كان فى الأثناء. (الميلانى). * إذا علم إجمالاً نقصان سجدتين من ركعتين واحتمل أن تكون إحداهما من الركعه التى لم يفت محلّ تداركها فيها وجب عليه تداركها، وقضاء سجدتين اُخريين بعد الصلاه على الأظهر، نعم، إذا كان الشكّ بعد الفراغ وقبل الإتيان بالمنافى رجع وتدارك إحداهما، ثمّ يقضى سجده اُخرى. (الخوئى). * فإن كان بعد السلام يحتاط بإتيان سجدهٍ بقصد القربه المطلقه، ثمّ يعيد التشهّد والسلام، ثمّ يقضى سجده واحده مع سجدتَى السهو مرّتين: إحداهما للسجده المقضيّه، والاُخرى مردّده بين كونها للسجده أو للسلام الواقع فى غير المحلّ. (السبزوارى). * فى هذا الفرض إذا كان المحلّ الذكرىّ للسجده الأخيره باقياً يجب التلافى والقضاء؛ قضاءً للعلم الإجمالى، وإن كان المحلّ الشكّىّ باقياً أيضاً يجب التلافى خاصّه. (الروحانى).

الرابعه: الحكم فيما إذا كان فى الركعه الرابعه مثلا و شك فى أن شـكه السابق بين الأثنتين والثلاث كان قبل إكمال السجدتين أو بعدهما

الرابعه: إذا كان فى الركعه الرابعه مثلاً وشكّ فى أنّ شكّه السابق بين الاثنتين والثلاث كان قبل إكمال السجدتين أو بعدهما(۱) بنى على الثانى(۲)، كما أ نّه كذلك إذا شكّ بعد

ص: ۱۳۰

---

۱ – ۱. قد مرّ الإشكال فى ذلك، وأنّ الأحوط البناء وعمل الشكّ ثمّ إعاده الصلاه، نعم، بالنسبه إلى بعد الصلاه تجرى قاعده الفراغ. (عبداللّه الشيرازى).

۲ – ۲. فيه إشكال، والأحوط العمل بحكم الشكّ ثمّ الإعاده فى كلا الفرضين. نعم، لو كان عالماً بحكم الشكّ واحتمل كون البناء على الثلاث قبل إكمال السجدتين ناشئاً عن السهو يمكن القول بعدم الاعتبار. (الحائرى). * قد مرّ الإشكال فى ذلك، وأنّ الأحوط البناء وعمل الشكّ ثمّ إعاده الصلاه. (الإصفهانى). * أى بنى على أ نّه لم يكن قبل الإكمال، وهو كافٍ فى ترتيب آثار الصحّه فى وجه قوىّ، والظاهر أ نّه يكفى فى ذلك أن يجد نفسه بعد الإكمال شاكّاً بين الاثنتين والثلاث ويشكّ فى مبدأ حدوثه وإن لم يدخل فى الرابعه البنائيه. (آل ياسين). * فيه تأمّل، والأحوط العمل بحكم الشكّ ثمّ إعاده الصلاه. (الإصطهباناتى). * لا يخلو من شبهه. (الحكيم). * لتحقّق الشكّ وجداناً بعد إحراز الاُولتين، وكفايه نفى وجود الشكّ قبل تماميّه الركعه الثانيه بالأصل بعد معلوميّه عدم اعتبار العنوان الانتزاعى، وهو كون الشكّ بعد الإكمال فى اعتباره، كمعلوميه عدم اعتبار عنوانٍ قبل الإكمال فى موجبيّته للفساد على ما هو المختار من عدم موجبيته إلّا لعدم التمكّن من الإتمام لأجل فقد الشرط، وعدم جواز المضىّ على الشكّ، وعلى هذا فالأقوى ما أفاده قدس سره ؛ حيث إ نّه بعد الحكم بصحّه ما أتى به ينحلّ العلم الإجمالى المتصوّر فى المورد، فلا وجه لِما علّقه بعض عليه بقوله: قد مرّ الإشكال فى ذلك، وإن الأحوط البناء وعمل الشكّ ثمّ إعاده الصلاه، ولكن فى النفس شىء. (الشاهرودى). * فيه تأمّل، والأحوط إعاده الصلاه. (الرفيعى). * أى على مقتضى شكّه بالفعل، ولا يعتدّ باحتمال كونه قبل الإكمال. (الميلانى). * والأحوط البناء وعمل الشكّ ثمّ إعاده الصلاه، وكذا الكلام إذا شكّ بعد السلام وقبل إتيان صلاه الاحتياط. (أحمد الخونسارى). * يشكل ذلك؛ فإنّ استصحاب عدم وقوع الشكّ إلى إكمال السجدتين لا يثبت وقوعه بعد الإكمال، ولا مسرح لقاعده التجاوز فى المقام. (الشريعتمدارى). * فيه إشكال، فالأحوط الجمع بين الوظيفتين من البناء وعمل الشكّ وإعاده الصلاه. (الخمينى). * وذلك لا لقاعده التجاوز، بل لاستصحاب عدم الشكّ إلى إكمالهما فيتحقّق موضوع الأثر؛ إذ هو مترتّب على عدم وقوع الشكّ قبل إكمالهما، لا على وقوعه بعدهما كى يكون الأصل مثبتاً، والأحوط الأولى الجمع بين البناء والعمل بوظيفه الشكّ ثمّ الإعاده. (المرعشى). * قد مرّ الإشكال فيه، ولا يُترك الاحتياط بالبناء وعمل الشكّ ثمّ إعاده الصلاه. (الآملى). * قد مرّ أنّ الأحوط إعاده الصلاه بعد العمل بالشكّ، وكذا بعد السلام. (محمّد رضا الگلپايگانى). * تقدّم ما يتعلّق بها فى المسأله (۱۰) من فصل الشكّ فى الركعات. (السبزوارى). * تقدّم فى المسأله العاشره من فصل الشكّ فى الركعات أنّ ما أفاده له وجه وجيه، ولكنّ الاحتياط لا يُترك بالإتيان بعمل الشكّ ثمّ الإعاده، وكذا إذا كان ذلك بعد الفراغ. (زين الدين). * والأحوط العمل بمقتضى العلم الإجمالى، وهو الإتيان بصلاه الاحتياط وإعاده الصلاه. (اللنكرانى).

الصلاه(۱).

الخامسه: إذا شک فی أن الرکعه التی بیده آخر الظهر، أو أنه أتمها و هذه أول العصر جعلها آخر الظهر

الخامسه: إذا شکّ فی أنّ الرکعه التی بیده آخر الظهر، أو أ نّه أتمّها وهذه أوّل العصر جعلها آخر الظهر(۲).

ص: ۱۳۲

۱- ۱. فإنّه یبنی علی صحّتها، خصوصاً إذا کان ذلک بعد الفراغ من صلاه الاحتیاط. (المیلانی). * إذا أحرز استمرار شکّه إلی ما بعد إکمال السجدتَین، وأمّا إذا علم أ نّه حدث وبنی علی الأکثر ثمّ غفل ومضی فی صلاته، أو شکّ فی ذلک فالحکم بالصحّه فی غایه الإشکال، بل الظاهر هو العدم. (الروحانی).

۲- ۲. أی یأتی بها بقصده رجاءً، هذا من باب القطع بصحّه الظهر بفعله، إلاّ من باب تعیّن رکعه الظهر من باب الأفضل فإنّه معیّن. (الفیروزآبادی). * أمّا مثل هذا لو کان فی المغرب فالحکم البطلان؛ لأنّ المغرب لا یدخلها الشکّ. (کاشف الغطاء). * أی بحسب العمل وإن لم یثبت عنوان کونها من الفریضه، فلا یرتّب علیها أثرها. (المیلانی). * هذا فی الوقت المشترک، وأمّا فی الوقت المختصّ بالعصر فالأقوی هو البناء علی إتیان الظهر، ورفع الید عمّا فی یده وإتیان العصر إن وسع الوقت لإدراک رکعه، ومع عدم السِّعه لذلک فالأحوط إتمامه عصراً وقضاوءه خارج الوقت، وإن کان جواز رفع الید عنه لا یخلو من وجه. (الخمینی). * وأتمّها ثمّ أتی بالعصر، کما أنّ له أن یجعلها أوّل العصر رجاءً، أو یُتِمّها ثمّ یُعید الظهرین، هذا فی الوقت المشترک أو المختصّ مع إدراک رکعه من العصر، وأمّا فیه مع العدم فالأوجه إتمام ما بیده عصراً ثمّ القضاء فی خارج الوقت. (المرعشی). * وإذا وقع مثل هذا فی العشاء فشکّ فی أنّ ما بیده ثالثه المغرب أو اُولی العشاء فالحکم البطلان؛ لأنّ المغرب لا یدخلها الشکّ. (زین الدین). * إذا لم یتوقّف إدراک رکعه من العصر فی الوقت علی قطعها، وإلاّ قطعها وبنی علی أ نّه أتمّ الظهر فیأتی بالعصر. (السیستانی).

السادسه: فیما إذا شک فی العشاء بین الثلاث والأربع و تذکر أنه سها عن المغرب

السادسه: إذا شکّ فی العشاء بین الثلاث والأربع وتذکّر أ نّه سها عن المغرب بطلت(۱) صلاته(۲)، وإن کان

ص: ۱۳۳

۱- ۱. إن کان فی الوقت المختصّ بالمغرب، أو کان الشکّ قبل الرکوع، فأمّا لو کان بعد الرکوع ففی(کذا فی الأصل، والظاهر مراده: وفی.) الوقت المشترک فالأقوی الصحّه وإتمامها عشاءً، ثمّ یأتی بالمغرب. (صدر الدین الصدر). * لا تبطل، بل یُتِمّها عشاءً بالبناء علی الأربع، ویأتی بعدها بالمغرب؛ لأنّ الترتیب شرط ذکری، والعدول قد فات محلّه. (کاشف الغطاء). * فی البطلان نظر، بل لا یبعد الصحّه، ولکنّ الاحتیاط لا ینبغی ترکه. (جمال الدین الگلپایگانی). * فی صحّتها قوّه. (الرفیعی). * لعدم الترتّب، وعدم إمکان العلاج ولو بالعدول. (المرعشی).

۲- ۲. إن کان سلّم علی الثلاث نقص من صلاته، وإن لم یسلّم زاد فی صلاته، والصلاه باطله، إلّا أن یقال: إ نّه علی الأوّل السلام وما بعده زائد سهویّ فیتدارک برکعه اُخری وسجده السهو، أو بهذه الرکعه بالعدول وسجدته، وعلی الثانی سها عن بعض صلاته وأتی بفعل سهویٍّ لا بقصد الظهر، فلا زیاده فی الظهر، فالصلاه ناقصه تتدارک، ولا یخفی أنّ فی الأوّل البطلان أظهر؛ لصدق الخروج ولزوم النقص، وفی الثانی ما خرج عن صلاته، وفی صدق لزوم الزیاده تأمّل؛ من حیث إنّ الزائد لیس بعنوان الظهر، بل أتی به بعنوان آخر، فالزائد الرکنیّ المبطل غیر واقع، ولکنّ موجب السهو تحقّق بما أتی به، ولا یخفی أ نّه کان الماتن قدس سره ذکر سجدتَی السهو أیضاً علی مبناه. (الفیروزآبادی). * فی البطلان نظر، بل لا یبعد الصحّه، ولکنّ الاحتیاط لا ینبغی ترکه. (النائینی). * صحّتها لا تخلو من قوّه إن کان عروض الشکّ بعد الدخول فی الرکوع، وأمّا قبله فإشکال، فلا یُترک الاحتیاط فیه. (البروجردی). * لا تخلو الصحّه من وجه. (الحکیم). * هذا بناءً علی استفاده شرطیّه الترتیب لکلّ جزءٍ جزء، وأمّا بناءً علی استفاده تقدّم مجموع صلاه المتقدّم علی المجموع فالأقوی الصحّه، من غیر فرق فی ذلک بین کون عروض الشکّ قبل الدخول فی الرکوع أو بعد الدخول فیه، کما أ نّه لا یفرق فی ذلک بین کون الشکّ بین الثلاث والأربع وبین کونه بین الاثنتین والثلاث بعد الإکمال أصلاً؛ حیث إ نّه لا یمکن العدول، یعنی أ نّه یوجب بطلان ما بیده، فعدوله لغو، وحینئذٍ فالأمر یدور بین البطلان کما أفاده قدس سره فی المتن، أو الصحّه کما نفی البعد عنه فی الحاشیه؛ بانیاً علی أنّ الظاهر من اعتبار الترتیب هو اعتبار المجموع علی المجموع الّذی لازمه الصحّه وسقوط الترتیب، فیتمّ العشاء ویأتی بصلاه الاحتیاط، ثمّ یأتی بالمغرب، ولکنّ الأحوط إعاده العشاء بعد المغرب؛ لاحتمال اشتراط الترتیب بالنسبه إلی کلّ جزء، لا المجموع علی المجموع، کما هو کذلک فی غیره من الشرائط الاُخر، کالاستقبال والطهاره والستر وغیر ذلک من الشرائط، فیکون حاله کحال الجهل بنجاسه البدن أو اللباس لو علم بها فی الأثناء، وأحوط منه حینئذٍ قطعها وإتیان المغرب فی الأثناء، ثمّ الإتیان بما بقی من العشاء والإتیان بصلاه الاحتیاط ثمّ إعاده العشاء، هذا هو الاحتیاط التامّ، حتّی علی القول بجواز قطع الصلاه ورفع الید عنها اختیاراً؛ لاحتمال انقلاب التکلیف من الاحتمال إلی الانفصال. (الشاهرودی). * الحکم بصحّتها لاسیّما بعد الدخول فی الرکوع لا یخلو من قوّه، لکنّ الاحتیاط بما ذکره لا یُترک. (المیلانی). * لایبعد الصحّه، وإن کان الأولی مراعاه الاحتیاط المذکورفی المتن. (البجنوردی). * لفوات الترتیب اللازم مراعاته عند التذکّر، ولا یمکن العدول بها إلی المغرب؛ للشکّ المبطل لها. (الشریعتمداری). * لاعتبار الترتیب بین المغرب والعشاء، والمفروض عدم إحراز الدخول فی الرابعه حتّی یقال بعدم شمول أدلّه الترتیب للمورد بعد کون مساقها اعتبار الترتیب بین المجموع والمجموع؛ وذلک لاحتمال کون ما بیده الثالثه، وشمول أدلّه

العـدول المحقّق لحفـظ الترتيب بين الصـلاتين، ولاـ يمكن العـدول؛ لاحتمـال كون مـا بيـده الرابعه، فلاـ مصـحّح فى البين، وأمّا استصـحاب عـدم الرابعه فهو محكوم بأدلّه البناء على الأكثر . ولكن يمكن أن يقال: بأنّ الشكّ بين الثلاث والأربع فى الرباعيّات مطلقـاً محكوم بحكم الشـارع بالبنـاء على الأربع، والمفروض أ نّه قصـد العشاء وهى من الرباعيات، وليس لسان أدلّه الترتيب بين الصـلاتين تفيـد(كـذا فى الأصـل ويحتمـل (تقييـد).) الأـمر باللاـحقه بإتيـان السـابقه، فليس فى البين إلاّ أدلّه الترتيب المفروض اختصاصـها بالتـذكّر، وليس المورد بعـد حكم الشـارع بالبنـاء على الأـربع من موارد العـدول كى يمكن الاحتفـاظ على الترتيب ببركته، فالأـظهر الصـحّه وإن كـان الأـحوط الإتمام ثمّ إعاده الصـلاتين. (الفانى). * الجزم بالبطلان مشـكل، فلا يُترك الاحتياط المـذكور. (السبزوارى). * للصـحّه وجه قوىّ فيتمّهـا عشـاءً ويـأتى بالاحتياط، ثم يأتى بالمغرب، ولكنّ الأحوط إعاده العشاء بعد ذلك. (زين الدين). * فيه إشـكال. (حسن القمّى). * بل تصحّ على الأظهر. (السيسـتانى). * يمكن القول بالصحّه فيما إذا تجاوز محلّ العدول على فرض كونه أربعاً، كما فيما إذا كان الشكّ بعد الدخول فى الركوع. (اللنكرانى).

الأحوط(۱) إتمامها عِشاءً(۲)، والإتيان بالاحتياط، ثمّ إعادتها بعد الإتيان بالمغرب.

السابعه: الحكم فیما لو تذکر فی أثناء العصر أنه ترک من الظهر رکعه

السابعه: إذا تذکّر فی أثناء العصر أ نّه ترک من الظهر رکعةً قطعها(۳)

ص: ۱۳۶

---

۱ - ۱. لا ـ یُترک الاحتیاط. (الحائری). * لا یُترک. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی، عبداللّه الشیرازی). * خصوصاً إذا کان الشکّ بعد الدخول فی الرکوع الرابع. (المرعشی). * وأسهل منه ولعلّه أحوط أن یعدل إلی المغرب، ثمّ یأتی بالمغرب والعشاء جمیعاً. (محمّد الشیرازی).

۲ - ۲. إنّما یتّجه هذا الاحتیاط ویتأکّد جدّاً حیث یکون الشکّ المذکور بعد الرکوع دون ما إذا کان قبله. (آل یاسین). * لا یُترک، ولا سیّما إذا کان الشکّ بعد الرکوع. (عبدالهادی الشیرازی).

۳ - ۳. بل یقحم الرکعه الناقصه فی أثنائها، ثمّ یتمّها وتصحّ الصلاتان فی وجه، وکذا الحال فی العشاءین، والاحتیاط سبیل النجاه. (آل یاسین). * رجاءً برکعه الظهر وما یترتّب علیها فی أثنائها، ثمّ یُتِمّ العصر من حیث قطعها، ثمّ یُعید الصلاتین علی الأحوط، وهکذا الکلام فی العشاءین. (صدرالدین الصدر). * إذا شرع فی العصر قبل فعل المنافی، وإلّا عدل إلی الظهر وأتمّها ظهراً ثمّ أتی بالعصر. (مهدی الشیرازی). * القطع لمکان عدم الأمر بالمقطوع، والإتمام للتحرّز عن إبطال العمل، والإعاده لعدم الإتیان بالعصر والظهر؛ لعدم الیقین بفراغ الذمّه بهذا الظهر المتخلّل بینه أجزاء العصر، وفیه تأمّل. (المرعشی).

وأتمّ الظهر(۱)، ثمّ أعاد(۲) الصلاتين(۳)، . . . . .

۱- ۱. أی إذا لم یتخلّل المنافی بین الصلاتین، وإلاّ کان علیه أن یعدل إلی الظهر. (المیلانی). * ثمّ أتمّ العصر من موضع القطع، ثمّ أعاد الصلاتین، وأمّا احتمال العدول إلی رکعه فقط فبعید، نعم، لو أتمّ ما بیده بقصد ما فی الذمّه ثمّ أتی بأربع رکعات بقصد ما فی الذمّه فله وجه. (السبزواری). * إذا کان أتی بما ینافی الصلاه عمداً وسهواً قبل دخوله فی العصر بطلت ظهره، فعلیه أن یعدل بما فی یده إلیها ویتمّها ظهراً ویأتی بعدها بالعصر، وإن لم یأتِ بالمنافی قطع العصر وأتمّ الظهر، ثمّ أتی بالعصر، والأحوط إعاده الصلاتین، وکذا فی المغرب والعشاء، أمّا احتمال العدول فهو ضعیف، والروایه الوارده به مهجوره. (زین الدین).

۲- ۲. علی الأحوط، والأقوی إتمام الظهر والإتیان بالعصر. (اللنکرانی).

۳- ۳. بعد إتمام العصر من محلّ القطع، ویحتمل قویّاً وجوب إتمام العصر ثمّ الإتیان بما بقی من الظهر، وأمّا احتمال العدول فضعیف غایته. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * بل یُتِمّها ظهراً، فإن کان قد سلّم فقد انکشف أنّ سلامه قد وقع فی غیر محلّه، فیسجد له سجدتَی السهو، وإلاّ فیکون ما أوقعه من العصر متمّماً، وتکبیره الإحرام لا تقدح؛ فإنّها کذکر وقع سهواً، وقصد العصر أیضاً غیر قادح ولا ـ مغیّر للواقع؛ فإنّه فی الواقع بعدُ مشغول فی الظهر، ولیس هو من باب العدول، وعلی فرضه فهو من العدول الصحیح؛ لأ نّه من اللاحق إلی السابق. وبالجمله: فالقواعد تقتضی صحّتها ظهراً، ولکن بشرطین: أن لا یکون قد وقع المنافی عمداً وسهواً کالحدث بینهما، وأن یکون ما أتی به من العصر مطابقاً لِما نقص من الظهر بحیث یکون متمّماً لها، أمّا لو زاد فلا ـ بدّ من إعاده الظهر بعد إتمام العصر، ولا حاجه لإعاده الصلاتین، هذا، مضافاً إلی أ نّ مقتضی القواعد قد وردت به مکاتبه الحمیری عن الحجّه أرواحنا فداه. (کاشف الغطاء). * بعد أن یُتمّ العصر من حیث قطعها. (المیلانی). * علی الأرجح. (الفانی). * بعد إتمام العصر من محلّ القطع، هذا إذا شرع فی العصر قبل فعل المنافی، أمّا إذا کان بعده فیعدل إلی الظهر ویتمّها ظهراً، ثمّ یأتی بالعصر. (حسن القمّی).

ویحتمل(۱) العدول(۲) إلی . . . .

ص: ۱۳۸

۱- ۱. یشکل الأخذ بهذا الاحتمال. (الفانی). * هذا هو الأظهر، لکن بأن یعدل بما فی یده إلی الظهر فإنّها تبطل بدخوله فی الرکوع، فلا مناصَ عن العدول إلیها، وبما ذکرنا یظهر الحال فی الفرع الثانی. (تقی القمّی). * هذا الاحتمال ضعیف. (اللنکرانی).

۲- ۲. وهو بعید جدّاً؛ لعدم مساعده دلیله(وسائل الشیعه: الباب (۱۲) من أبواب الخلل الواقع فی الصلاه ، ح۱ .) لمثله، کما عرفت من عدم صحّته فی مورد یمکن إتمام الصلاه السابقه. (آقا ضیاء). * لا یخلو من وجه، والأحوط إعاده الصلاه بعد ذلک. (الکوه کَمَری). * لکنّه ضعیف. (الإصطهباناتی، الحکیم). * هذا ضعیف، وإن وردت به روایه شاذّه. (البروجردی). * هذا الاحتمال ضعیف وإن وردت به روایه شاذّه؛ لأ نّه علی خلاف الأصل، ولا یمکن الخروج عنه إلاّ بالدلیل، والنصّ المعتبر لا یشمله، وعلی هذا لا محیص عن الاحتیاط، وهو أیضاً لا یحصل إلاّ بالقطع والإتیان بنقیصه الظهر، ثمّ الإتیان بما بقی من العصر، ثمّ إعاده الصلاتین، ولا یکتفی بإتمام العصر، ثمّ الإتیان بنقیصه الظهر وإن کان احتماله قویّاً إلاّ أ نّه لا ینفع بعد عدم ظهور معتدٍّ به لدلیل الترتیب، بل لا ظهور له فی المجموع علی المجموع، بل ظاهره شرطیّه تقدّم مجموع الصلاه فی صحّه الصلاه المتأخّره، فیکون نظیر اشتراط الطهاره وغیرها من الشرائط، کما مرّت الإشاره إلیه آنفاً، وأمّا الإتیان بما بقی من الظهر لأ نّه سلّم علی النقص قبل حصول المنافی، کما هو المفروض من عدم صدور شیء إلاّ الشروع فی العصر، وهو أیضاً لا یکون من الزیاده فی الظهر، ولا مخلاًّ بالموالاه المعتبره فی الرکعات، وأمّا إتمام ما بقی من العصر بعد نقیصه الظهر لأنّ المفروض عدم وقوع شیءٍ إلاّ إتیان رکعه من الصلاه السابقه علیها التی یحتمل قویّاً دخلها فی صحّه ما بقی من العصر، وهی أیضاً لا تکون زیادهً فیها، ولا مخلًّا بالموالاه المعتبره بین الرکعات. وأمّا إعاده الصلاتین: أمّا الظهر فلاحتمال الإخلال بالموالاه؛ لاحتمال اعتبار الموالاه العرفیّه ولو لم یصل الفصل إلی حدٍّ یوجب محو الصوره الصلاتیّه، والاقتصار فی مسأله مَن سلّم علی النقص علی خصوص ما لم یتخلّل إلاّ السلام شیء آخر من المنافیات. وأمّا العصر إمّا لاحتمال فقد الشرط بالنسبه إلی بعض أجزائها لو أتمّها، وإمّا من جهه احتمال الزیاده وعدم کون الصلاه فی الصلاه علی طبق القاعده، أو فوت الموالاه العرفیّه. هذا کلّه بناءً علی حرمه قطع الصلاه حتّی فی مثل هذه الموارد، وأمّا علی القول بالجواز ــ وهو الأقوی ــ فله رفع الید عمّا بیده، ویعید الصلاتین من أوّل الأمر. (الشاهرودی). * فی مدرک هذا الحکم ضعف غیر منجبر. (الرفیعی). * کما لا یخلو من قوّه، خصوصاً إذا کان قبل القیام إلی الرکعه الثانیه. (المیلانی). * لکنّه احتمال ضعیف. (البجنوردی). * لکنّه بعید. (أحمد الخونساری). * ولا یخلو من ضعف، وهناک وجوهٌ اُخر، کإتمام ما بیده عصراً، ثمّ بعد الفراغ یُتمّ الظهر فی الوقت المشترک أو المختصّ مع السعه، کما مرّ؛ وذلک بناءً علی جواز إدخال الصلاه فی الصلاه، أو إلغاء الظهر الناقصه والعدول بما بیده إلی الظهر وإتمامها ثمّ الإتیان بالعصر، وغیرهما ممّا قیل أو یمکن أن یقال وجلّها لا یخلو من الإشکال، وبعضها عن شوبه، فلا یُترک الاحتیاط بإعاده الصلاتین. (المرعشی). * لا وجه له یُعتمد علیه. (الآملی). * لکنّه ضعیف، وإن کان احتمالاً فی المرسله المجمله أو الظاهره فی خلافه. (محمد رضا الگلپایگانی).

الظهر(۱) بجعل ما بیده رابعهً لها إذا لم یدخل فی رکوع الثانیه، ثمّ إعاده الصلاتین(۲)، وکذا إذا تذکّر فی أثناء العشاء أ نّه ترک من المغرب رکعه.

الثامنه: فیما لو صلی صلاتین ثم علم نقصان رکعه أو رکعتین من إحداهما من غیر تعیین

الثامنه: إذا صلّی صلاتَین ثمّ علم نقصان رکعه أو رکعتین(۳) من

ص: ۱۴۰

۱- ۱. هذا الاحتمال بعید جدّاً. (الحائری). * لکنّه بعید. (الإصفهانی). * ویحتمل العدول بها إلی الظهر بإلغاء ما صلّی من الظهر الناقصه، وإتمام ما صلّی من العصر ظهراً؛ بناءً علی بطلانها بتکبیره الإحرام وغیرها من الأرکان قبل إکمالها، وهذا الاحتمال أقرب الوجوه، ولاـ یُترک الاحتیاط بإعاده الصلاتین. (الشریعتمداری). * هـذا هوالظاهر، بل لو دخل فی رکوع الرکعه الثانیه فبما أنّ الظهر المأتیّ بها لا یمکن تصحیحها یعدل بما فی یده إلیها، فیتمّها ثمّ یأتی بالعصر بعدها، ولا حاجه إلی إعاده الصلاتین فی کلا الفرضین، وکذا الحال فی العشاءین. (الخوئی).

۲- ۲. الأقوی عدم وجوب الإعاده مطلقاً، قَطَعَ أو عَدَلَ. (الجواهری). * لا وجهَ لإعاده الصلاتَین، بل یکفی إعاده العصر، نعم، ما ذکره مقتضی الاحتیاط. (عبداللّه الشیرازی). * إن کان تذکّره قبل الدخول فی الرکوع فلا موجب لإعاده الظهر بعد إتمامها، بل یُعید العصر فقط، وإن کان تذکّره بعد ذلک فلاـ موجب لإتمام الظهر، وإن کان هو أحوط، بل له قطعها والاکتفاء بإعاده الصلاتَین، وأمّا احتمال العدول الآتی فی المتن فضعیف مطلقاً، ومنه یظهر الحال فی العشاءَین. (السیستانی).

۳- ۳. للمسأله صورتان: الاُولی: أن یکون وقت إحدی الصلاتَین باقیاً، ووقت الاُخری ماضیاً، وفی هذه الصوره یصحّ ما خرج وقتها، وتجب إعاده الاُخری، الثانیه: أن یکون الوقتان باقیین أو ماضیَین، وفی هذه الصوره له أن یضمّ إلی الثانیه ما یحتمل النقص، ویُعید الاُولی، وله أن یأتی بالمنافی ثمّ إعاده صلاه واحده بقصد ما فی الذمّه فی المتجانسیَن، وإعاده الصلاتین فی المختلفَتین. هذا إذا کان قبل الإتیان بالمنافی بعد الثانیه، وأمّا إذا کان العلم حاصلاً بعده فالحکم ما ذکره رحمه الله . (الروحانی).

إحداهما من غير تعيين: فإن كان قبل الإتيان بالمنافى(١) ضمّ(٢) إلى(٣) الثانيه(۴) ما يحتمل من . . . . .

۱- ۱. إذا لم يقع منه أحد المبطلات بين الصلاتين ولا بعدهما أتى بما يحتمل نقصه من الركعه أو الركعتين بقصد إتمام الصلاه الناقصه المردّده بين الاُولى والثانيه، وكفاه ذلك، ثم سجد للسهو، والأحوط إعاده الاُولى بعد ذلك، وإن أتى بالمنافى بين الصلاتين ولم يأتِ به بعدهما أتمّ الصلاه الثانيه بما يحتمل نقصه منها، وسجد للسهو للسلام، ثمّ أعاد الصلاه الاُولى، وإن أتى بالمنافى بعد كلّ واحدهٍ من الصلاتين أو بعد الصلاه الثانيه وحدها أعاد الصلاتين معاً إذا كانتا مختلفتَين فى العدد، وأعاد صلاهً واحدهً بقصد ما فى الذمّه إذا كانتا متّفقتين. (زين الدين).

۲- ۲. حيث وقع المنافى بينهما لا ـ بعدهما، وكان الضمّ فى الوقت المشترك أو المختصّ مع القيد المذكور مراراً، ولا مسرح لاحتمال العدول إلى الاُولى ولو فى المترتّبتين. (المرعشى).

۳- ۳. رجاءً، ثمّ الإتيان بصلاهٍ اُخرى بقصد ما فى الذمّه. (تقى القمى).

۴- ۴. الأقوى بناءً على صحّه الصلاه فى الصلاه كفايه الإتيان بركعه بقصد ما فى الذمّه، وإن كان الأحوط إعاده الاُولى أيضاً، هذا إذا لم يتخلّل المنافى بعد الاُولى كما فى الثانيه كما هو ظاهر المتن، وإلّا تجب إعاده الاُولى بعدم ضمّ الركعه إلى الثانيه. (الشاهرودى). * بقصد القربه المطلقه، مع عدم إتيان المنافى بعد الاُولى والثانيه. (السبزوارى). * على الأحوط، والأحوط أيضاً إتيانها بقصد ما فى الذمّه. (حسن القمّى).

النقص(۱)، ثمّ أعاد(۲) الاُولی(۳) . . . .

ص: ۱۴۲

۱- ۱. بقصد ما فی الذمّه، وتصحّ الصلاتان فی وجه قویّ، مع عدم صدور المنافی بین الصلاتین وبعدهما، ولا حاجه حینئذٍ إلی الإعاده، نعم، لابدّ من سجود السهو للسلام الواقع فی غیر محلّه فی إحداهما. (آل یاسین). * الأحوط فیما لم یتخلّل المنافی بین الصلاتین أن یأتی به بقصد ما فی الذمّه، وحینئذٍ لا یبعد الاجتزاء به عن إعاده الاُولی. (المیلانی). * علی الأحوط، ولا یبعد جواز الإتیان بالمنافی، ثمّ إعاده صلاه واحده بقصد ما فی الذمّه فی المتجانستَین، وإعاده الصلاتین فی المختلفتین. (الخوئی). * ویجوز له ترک الضمّ والإتیان بالمنافی ثمّ إعاده صلاه واحده بقصد ما فی الذمّه فی المتّحدتَین عدداً، وإعادتهما معاً فی المختلفتین، نعم، إذا ضاق الوقت عن إعاده المختلفتَین ولکن اتّسع للضمّ وإعاده الاُولی تعیَّنَ ذلک. (السیستانی).

۲- ۲. بل یکفیه الإتیان برکعه بقصد ما فی الذمّه؛ للاجتزاء بها علی أیّ تقدیر فی تحصیل الفراغ بعد الجزم بعدم إضرار الصلاه الثانیه فی الاُولی إذا کان سهویاً، لا- من جهه سلامه، ولا- من جهه الإخلال بموالاته بین أفعالها، ولا- یکون أیضاً ماحیاً لصورتها، کما لا یخفی، وقد اعترف المصنّف بذلک فی بعض الفروع الآتیه، فراجع. (آقا ضیاء).

۳- ۳. الظاهر أ نّه یجزی إتیان الناقص بقصد ما فی الذمّه من دون إعاده، کما أ نّه تجزی الإعاده بقصد ما فی الذمّه من دون ضمٍّ مع اتّحاد العدد. (الجواهری). * لو لم یتخلّل ما ینافی الصلاه عمداً وسهواً بعد الاُولی ولا الثانیه أتی بالبعض المعلوم نقصه بقصد ما فی الذمّه، ثمّ یسجد سجدتَی السهو لزیاده التسلیم، وتصحّ الصلاتان بلا حاجه إلی إعادهٍ أصلاً، ویختصّ ما ذکره فی الفرض الأوّل بما إذا تخلّل المنافی بعد الاُولی، وما فی الفرض الثانی بما إذا تخلّل بعد الثانیه. (النائینی). * علّق الأخ المرحوم _ أعلی اللّه مقامه _ علیها بما نصّه: فیه إشکال؛ فإنّ النقص إن کان من الاُولی بطلتا معاً، أمّا الثانیه فلعدم انعقاد إحرامها؛ لأ نّه بَعدُ فی إحرام الاُولی، وأمّا الاُولی فلوقوع الزیاده المبطله فیها، وإن کان من الثانیه صحّت الاُولی، ووجب أن یضمّ للثانیه ما نقص، فیجب من باب المقدّمه العلمیّه العمل بکلا الأمرین، فیضمّ للثانیه ما نقص ثمّ یعیدهما معاً، هذا إذا ذکر قبل المنافی، وأمّا بعده فیمکن أن یقال بإعاده الثانیه فقط دون الاُولی؛ للعلم التفصیلی ببطلان الثانیه، سواء کان النقص فیها أم فی سابقتها، فتبقی الاُولی مشکوکه، فتجری فیها قاعده الفراغ، سواء اتّفقتا فی العدد أم اختلفتا فیه. انتهی. وأقول: إنّ وقوع إحرام الثانیه فی إحرام الاُولی لا یقتضی بطلان الثانیه، بل یقتضی بطلان الاُولی بوجه. وبالجمله: فإنّ إحرام الثانیه: إمّا أن یکون قد وقع صحیحاً فتصحّ، وإمّا أن یکون وقع باطلاً- فیکون ذکراً وقع أثناء الاُولی فلا- یوجب بطلانها، فإن کانت الثانیه صالحه لإکمال الاُولی کما لو أتی من الاُولی برکعتین ومن الثانیه کذلک فیجعل الجمیع الاُولی ویأتی بالثانیه. وبالجمله: فما ذکره فی المتن هو الأصحّ، نعم، فی فرض الإتیان بالمنافی یکفی إعاده الثانیه فقط کما ذکره الأخ قدس سره . (کاشف الغطاء). * هذا إذا وقع منه المنافی بین الصلاتین، أمّا إذا لم یقع اکتفی بفعل ما یحتمل النقص بقصد الصلاه الناقصه المردّده بینهما. (الحکیم). * إذا لم یتخلّل المنافی بعد کلٍّ من الصلاتین أتی برکعه بقصد ما هو الواجب علیه، ولا یلزم حینئذٍ إعاده الاُولی. (الرفیعی). * لا یحتاج إلی إعاده الاُولی فی الفرض _ أی فی صوره عدم الإتیان بالمنافی _ لا بعد الاُولی، ولا بعد الثانیه، بل یأتی بما یحتمل النقص بقصد ما فی الذمّه، سواء کان من الاُولی أم من الثانیه، بناءً علی صحّه الصلاه فی الصلاه، وأمّا لو وقع المنافی بعد الاُولی دون الثانیه فیُعید الاُولی بعد ضمّ ما احتمل نقصه إلی الثانیه، ولو وقع المنافی بعد الثانیه أو وقع بعدهما فیُعید الصلاتین لو کانتا مختلفتین من حیث العدد، وإلاّ یأتی بواحده بقصد ما فی الذمّه. (البجنوردی). * مع الإتیان بالمنافی بعد الاُولی، وعدم الإتیان به بعد الثانیه، ومع عدم الإتیان به

بعدهما لا يبعد جواز الاكتفاء بركعه متّصله بقصد ما فى الذمّه، لكن لا ينبغى ترك الاحتياط بالإعاده. هذا لو كان فى الوقت المشترك، وأمّا لو كان فى الوقت المختصّ بالعصر فالظاهر جواز الاكتفاء بركعه متّصله بقصد الثانيه، وعدم وجوب إعاده الاُولى. (الخمينى). * لو لم يتخلّل ما ينافى الصلاه عمداً وسهواً بعد الاُولى والثانيه أتى بالمعلوم، فقصد بقصد ما فى الذمّه، ثمّ يسجد سجدتَى السهو لزياده التسليم، وتصحّ الصلاتان بلا حاجه إلى إعاده الصلاه أصلًا، ويختصّ ما ذكره فى الفرض الأوّل بما إذا تخلّل المنافى بعد الاُولى فقط، وما فى الفرض الثانى بما إذا تخلّل بعد الثانيه. (الآملى).

فقط(۱) بعـد الإتيان(۲) بسـجدتَى السـهو لأجل السـلام(۳) احتياطاً(۴)، وإن كـان بعـد الإتيـان بالمنـافى: فـإن اختلفتا فى العـدد أعادهما، وإلاّ أتى بصلاه واحده(۵) بقصد ما فى الذمّه.

۱- ۱. مع تخلّل المنافى بين الاُولى والثانيه، وعلى الأحوط فى غيره، ثمّ إنّ الضمّ أو الإعاده إنّما هو لتصـحيح أصل الصـلاه، وأمّا إحراز الترتيب فلا بدّ فيه من إعاده الثانيه أيضاً بناءً على وجوبه حتّى فى مثل المقام. (السبزوارى).

۲- ۲. الأقوى أنّ الحكم فى الفرض الأوّل هو الحكم فى هذا الفرض. (صدر الدين الصدر). * بعدهما. (المرعشى).

۳- ۳. أى السلام فى الصلاه الثانيه الواقع سهواً فى الأثناء على احتمال. (الفيروزآبادى).

۴- ۴. مقتضى الصناعه عدم وجوب الاحتياط المذكور، لكن مع ذلك لا يُترك. (تقى القمّى). * غير لازم. (السيستانى).

۵- ۵. بعـد أن يحتاط فى متّفِقى العـدد بجعل الثانيه هى الاُولى على ما تقدّم فى محلّه. (الميلانى). * بعد جعل الثانيه هى الاُولى فى المرتبتين على الأحوط. (حسن القمى).

التاسعه: حكم ما لو شک بین الاثنتین والثلاث ثم شک فی أن الرکعه التی بیده آخر صلاته أو اولی صلاه الاحتیاط

التاسعه: إذا شکّ بین الاثنتین والثلاث أو غیره من الشکوک الصحیحه(۱) ثمّ شکّ فی أنّ الرکعه التی بیده آخر صلاته أو اُولی صلاه الاحتیاط(۲) جعلها(۳) آخر(۴) صلاته(۵) وأتمّ، ثمّ أعاد

ص: ۱۴۵

۱- ۱. کما لو شکّ بینهما فی الرباعیّه بعد إکمال السجدتین. (المرعشی).

۲- ۲. لا موجب لهذا الاحتیاط مطلقاً، وإن لم تکن صلاه احتیاطه رکعتین. (السیستانی).

۳- ۳. بل أتمّها علی ما هی علیه واقعاً، ثمّ جاء بصلاه الاحتیاط، ولا حاجه إلی الإعاده. (صدر الدین الصدر).

۴- ۴. بل یأتی بها بقصد ما فی الذمّه، ثمّ یأتی بصلاه الاحتیاط، ولا تجب إعاده الصلاه. هذا إذا کانت صلاه الاحتیاط المحتمله رکعهً واحده، وأمّا إذا کانت رکعتین ــ کالشکّ بین الاثنتین والأربع ــ فالأحوط مع ذلک إعاده الصلاه. (الخمینی).

۵- ۵. یُتمّها بقصد ما فی الذمّه إذا کانت صلاه الاحتیاط رکعه، ولا یحتاج إلی إعاده الصلاه. نعم، إذا کانت صلاه الاحتیاط رکعتین یعمل بما فی المتن. (الکوه کَمَری). * لکن فیما تکون موافقه لصلاه الاحتیاط کمّاً وکیفاً نوی بها ما فی الذمّه، وحینئذٍ لا یحتاج إلی إعاده الصلاه بعد أن یصلّی الاحتیاط. (المیلانی). * یتمّها بقصد ما فی الذمّه إذا کانت صلاه الاحتیاط رکعه، ولا یحتاج إلی ما ذکر. (عبداللّه الشیرازی). * لا ـ یجب علیه إعاده الصلاه فی الفرض؛ إذ لو کانت هی صلاه الاحتیاط فی الواقع صحّت ولا یضرّها نیّه آخر الصلاه، وإن کان الأولی أن ینوی بها ما فی الذمّه، نعم، ما فی المتن من وجوب الإعاده إنّما یُتمّ إذا کانت صلاه الاحتیاط رکعتین. (الشریعتمداری). * الأحوط أن یأتی بها بقصد ما فی الذمّه، ولا احتیاج إلی إعاده الصلاه، لکنّ ذلک حیث تکون صلاه الاحتیاط رکعه، وما أفاده فی المتن یتوجّه علی تقدیر کونها رکعتین. (المرعشی). * إذا کانت صلاه الاحتیاط التی وجبت علیه رکعهً واحدهً کفاه أن یُتمّ الرکعه التی بیده بقصد ما هی علیه واقعاً، وبعد التسلیم یأتی برکعه الاحتیاط بقصد الرجاء، ولا إعاده علیه، وإذا کانت رکعتین ــ کما إذا فرض الشکّ بین الاثنتین والأربع ــ أتی بالرکعه التی بیده بقصد إتمام الصلاه، وبعد التسلیم یأتی برکعتَی الاحتیاط، ثمّ یُعید الصلاه علی الأحوط استحباباً. (زین الدین). * إذا کانت صلاه الاحتیاط رکعتین، وأمّا إذا کانت صلاه الاحتیاط رکعه فیتمّها بقصد ما فی الذمّه، ولا حاجه إلی الإعاده. (اللنکرانی).

الصلاه(۱) احتیاطاً(۲) بعد الإتیان بصلاه الاحتیاط.

ص: ۱۴۶

۱- ۱. یأتی بالرکعه بقصد ما فی الذمّه إن کانت تدارکاً للشکّ المتدارک برکعه واحده، وإلّا یأتی بها رجاءً لیتمّ الصلاه، وفی الحقیقه الإتیان رجاءً بالنسبه إلی التشهّد وبقصد القربه المطلقه بالنسبه إلی السوره، وبقصد ما فی الذمّه بالنسبه إلی الرکوع والسجود؛ لأنّ إجراء أصل عدم تحقّق الرابعه لا یعیّن أ نّها آخر الظهر، وکذا وجوب إتمام الظهر اللهُمّ إلّا أن یقال: الأصل بقاء الأمر بإتیان الرابعه، فالمأتیّ به آخر الصلاه باعتبار التنزیل. (الفیروزآبادی). * إذا کانت صلاه احتیاطه رکعهً من قیام لم یلزم الإعاده، کما تقدّم. (مهدی الشیرازی). * الظاهر عدم الحاجه إلیها. (الحکیم). * فیما ینافی صلاه الاحتیاط إتمام الصلاه، وإلّا یکفی فی الفرض إتمام الرکعه بقصد ما فی الذمّه، ثمّ الإتیان بصلاه الاحتیاط رجاءً من دون حاجه إلی إعاده الصلاه. (محمّد رضا الگلپایگانی). * إعاده الصلاه احتیاطاً إنّما تکون فیما [لو] کانت صلاه الاحتیاط أکثر من رکعه، کالشکّ بین الاثنتین والأربع ونحوه، لا مطلقاً. (محمّد الشیرازی). * إذا کانت صلاه احتیاطه رکعهً من قیام فیُتمّها بقصد ما فی الذمّه، ثمّ یأتی بصلاه الاحتیاط بلا حاجه إلی إعاده الصلاه. (حسن القمی).

۲- ۲. هذا مع تعدّد رکعات الاحتیاط، وإلّا کفی إتمام ما بیده بقصد ما فی الذمّه، والإتیان برکعه الاحتیاط احتیاطاً من غیر حاجه إلی الإعاده. (آل یاسین). * استحباباً إن لم یطابق ما بیده لما احتمل نقصه، وإلّا اجتزأ بإتیان صلاه الاحتیاط، ولا وجه للإعاده. (عبدالهادی الشیرازی). * راجحاً. (الفانی). * هذا الاحتیاط ضعیف جدّاً. (الخوئی). * مع مخالفه صلاه الاحتیاط لأصل الصلاه کمّاً وکیفاً، ومع عدمها فیأتی بالرکعه بقصد ما فی الذمّه، ویُتمّ الصلاه ثمّ یأتی بالاحتیاط، ولا یحتاج حینئذٍ إلی إعاده أصل الصلاه. (السبزواری). * غیر لزومی. (الروحانی).

العاشره فیما لو شک بأن الرکعه التی بیده رابعه المغرب، أو أنه سلم علی الثلاث و هذه اولی العشاء

العاشره: إذا شکّ فی أنّ الرکعه[1] التی بیده رابعه المغرب، أو أ نّه سلّم علی الثلاث وهذه اُولی العشاء: فإن کان بعد الرکوع بطلت[2] ووجب علیه

ص: ۱۴۷

۱- ۱. ویجری هذا فی الظهرین أیضاً إذا علم أ نّه فی الخامسه ولا یعلم أ نّها اُولی العصر، أو أ نّها زیاده فی الظهر، ووجه البطلان فیهما لو کان بعد الرکوع واضح، أمّا الاُولی فلنقص التشهّد والتسلیم أو التسلیم فقط وقد دخل فی الغیر، ولا تجری قاعده الفراغ، ولا التجاوز، کما هو واضح، مضافاً إلی أ نّه فی العشاءین یکون شکّاً فی المغرب، وهو مبطل لها. وأمّا الثانیه فلعدم إحراز التلبّس بها، والأصل عدمه، وأصل الصحّه فی هذه الرکعه لا یحرز کونها عصراً إلّا علی الأصل المثبت. (کاشف الغطاء).

۲- ۲. وللزوم الإتمام ثمّ الإتیان بالفرضین عملاً- بمقتضی العلم الإجمالی: إمّا بوجوب الإتمام لو کان ما بیده عشاءً، أو الإتیان بالصلاتین إن کان مغرباً وجه؛ فعلیه لم یحرز جواز رفع الید عمّا بیده. (المرعشی). * الحکم بصحّه المغرب حینئذٍ ووجوب استئناف العشاء لا یخلو من وجه قوی. (الخوئی). * بناءً علی البطلان بزیاده الرکن سهواً، کما هو الأحوط. (السیستانی). * یمکن أن یقال: إ نّه بعد الدخول فی الرکوع لا یمکن الإتیان بالأجزاء الباقیه، فتصحّ المغرب بقاعده «لا تعاد». (تقی القمّی).

إعاده المغرب(۱)، وإن كان قبله يجعلها من المغرب ويجلس ويتشهّد ويسلّم، ثمّ يسجد سجدتَى السهو(۲) لكلّ زيادهٍ(۳) من(۴) قوله «بحول اللّه» وللقيام وللتسبيحات احتياطاً، وإن كان فی وجوبها إشكال(۵)؛ من حيث

ص: ۱۴۸

۱- ۱. مراعاه الاحتياط إتمام ما بيده باحتمال كونه عشاءً ثمّ إعاده الصلاتين، وإن كان الحكم بصحّه المغرب لا يخلو من وجه. (الحائری). * لا ـ يخلو عدم وجوبها من وجه، لكنّها أحوط، كما أ نّه يمكن القول بجعل ما بيده أوّل العشاء، فالأحوط أن يتمّه كذلك ثمّ يستأنفها، نعم، لو أبطله بشیء من القواطع كان له ذلك. (الميلانی). * أی فی الظاهر، ويأتی بها احتياطاً؛ إذ يحتمل أ نّه أتی به صحيحاً. (عبداللّه الشيرازی). * الأظهر صحّه المغرب، وصحّه ما بيده عشاءً، فيتمّه كذلك ولا شیء عليه. (الروحانی).

۲- ۲. علی الأحوط مرّه واحده لكلّ هذه الزيادات. (محمّد الشيرازی). * الأظهر عدم وجوبهما. (الروحانی).

۳- ۳. لو لم يكن المعيار وحده السهو وتعدّده، بل كان الملاک تعدّد المتعلّق. (المرعشی). * بل سجود واحد للسهو الواحد، كما تقدّم، ويجری الفرض المذكور فی الظهرين أيضاً، فإذا شكّ فی أنّ ما بيده خامسه الظهر أو اُولی العصر جری فيها الحكم المذكور من دون فرق. (زين الدين).

۴- ۴. تقدّم أنّ السهو الواحد له سجود واحد، وأنّ المستحبّات لا سجود لها. (الحكيم).

۵- ۵. أقواه عدم الوجوب. (آل ياسين، حسن القمّی). * بل محكومه بعدم الوجوب، وإن قلنا بوجوبها لكلّ زياده ونقيصه علی ما تقدّم تفصيله. (الشاهرودی).

عدم(۱) علمه بحصول الزیاده فی المغرب(۲).

الحادیه عشره: حکم ما لو شک و هو جالس بعد السجدتین بین الاثنتین و الثلاث و علم بعدم إتیان التشهد

الحادیه عشره:(۳) إذا شکّ وهو جالس بعد السجدتین بین الاثنتین والثلاث وعلم بعدم إتیان التشهّد فی هذه الصلاه فلا إشکال فی أ نّه یجب علیه أن یبنی علی الثلاث، لکن هل علیه أن یتشهّد، أم لا؟ وجهان(۴)، لا یبعد(۵) عدم(۶) الوجوب(۷)،

۱- ۱. کیف لا یعلم، والحال أنّ مقتضی الاستصحاب بقاؤه فیها. (تقی القمّی).

۲ - ۲. مضافاً إلی عدم وجوب سجدتَی السهو لکلّ زیاده ونقیصه. (الفانی). * فمقتضی الأصل عدم الوجوب حینئذٍ. (السبزواری). * مضافاً إلی عدم وجوبها لمثل تلک الزیادات، کما تقدّم. (السیستانی).

۳- ۳. الأقوی وجوب التشهّد وقضاؤه معاً فی الفرع ولاحقه؛ قضاءً لحقّ العلم الاجمالی بوجوب أحد الأمرین، ولا یجدی کون الشکّ بعد التجاوز فی سقوط التشهّد بعد العلم بعدم إتیانه. (الرفیعی).

۴- ۴. أقواهما الأوّل؛ للعلم بوجوب إتیانه حینئذٍ أو قضائه بعد الصلاه، وکذا فی الفرع التالی، فیجلس ویتشهّد ویُتمّ الصلاه؛ إذ لا تجاوز مع العلم بالترک. (مهدی الشیرازی).

۵- ۵. الأحوط إتیان التشهّد بقصد القربه المطلقه وقضاوءه بعد الصلاه. (أحمد الخونساری). * وهو الأقرب، بل المتعیّن منهما. (المرعشی).

۶- ۶. لا یُترک الاحتیاط بإعاده الصلاه، وکذا فی الفرع الآتی. (الکوه کَمَری). * بل هو الأقوی، فلا یجب علیه إلّا قضاؤه بعد الفراغ؛ لأ نّه مقتضی البناء علی الأکثر. (الشاهرودی).

۷- ۷. بل الأقوی وجوب الإتیان فی الأثناء؛ لاستصحاب عدم الإتیان بالثالثه الموجب لفوات محلّ تدارکه، ولا تنافیه أدلّه البناء علی الأکثر؛ إذ لیس الغرض منها إلّا سلامه الصلاه من الزیاده، فهو بناء علی الأقلّ، غایته أ نّه یأتی بالرکعه أو الرکعتین مفصوله، والاستصحاب المزبور کافٍ فی إثبات بقاء محلّه، مع أنّ عدم العلم ببقاء المحلّ لا یقضی بالاکتفاء بقضائه، بل مقتضاه الجمع بینه وبین الإتیان به فی الأثناء، وقوله قدس سره : «بل هو محکوم بالعدم» لا مستند له ظاهراً إلّا أدلّه البناء علی الأکثر، وهو راجع إلی الأوّل وقد عرفت الجواب عنه. ونظیر المسأله: ما إذا شکّ بین الثلاث والأربع وعلم بترک سجده واحده من الثالثه، فإن کانت وجب الإتیان بها، وإلّا وجب قضاوءها، فالواجب علی ما ذکرنا الإتیان بها فی الأثناء، ولا یقدح بذلک البناء علی الأربع ثمّ قضاوءها احتیاطاً، بل وکذا لو علم بترک سجدتین من الثالثه الموجب التردّد بین البطلان والصحّه، والحقّ عدم البطلان والإتیان بهما فی الأثناء. أمّا قوله قدس سره فی آخر هذه المسأله: «لأنّ الشکّ بعد تجاوز محلّه» فهو من الغرابه بمکان؛ فإنّ المقام حسب الفرض مقام علم بترک التشهّد، فاللازم أن یهدم ویجلس فیعود بین الاثنتین والثلاث ویأتی بالتشهّد؛ لأ نّه قد صار فی محلّه، ویبنی علی الثلاث ویأتی بالرابعه ثمّ برکعه الاحتیاط وسجدتَی السهو للقیام الزائد، ولا منافاه بین البناء علی الثلاث وبقاء محلّ التشهّد، کما عرفت. (کاشف الغطاء). * هذا هو الأقوی؛ لقاعده البناء علی الأکثر وفوت محلّ التدارک معها، وینحلّ العلم الإجمالی بوجوب الأداء أو القضاء بها؛ لأنّ مفادها وجوب القضاء. (البجنوردی). * بل هو الأقوی؛ لأدلّه البناء علی الأکثر، وکذا فی الفرع اللاحق، أمّا تعلیله فی الفرع الأخیر بالشکّ بعد التجاوز فهو من سهو القلم، وعلی أیّ حالٍ فعلیه قضاء التشهّد بعد

الصلاه وسجود السهو له فى كلا الفرضين. (زين الدين). * بل هذا هو الأظهر. (الروحانى).

بل وجوب(۱) قضائه(۲) بعد . . . .

ص: ۱۵۰

۱- ۱. هذا هو المتعيّن. (جمال الدين الگلپايگانى).

۲- ۲. الأقوى الجمع بين إتيان التشـهّد فى الصـلاه وقضائه بعـدها؛ للعلم الإجمالى، والبناء على الأكثر، والإتيان بصـلاه الاحتياط. (عبداللّه الشيرازى). * طريق الاحتياط الإتيان به رجاءً ثمّ القضاء، وكذا فيما يأتى. (السبزوارى).

الفراغ:(۱) إمّا لأ نّه مقتضـی البناء(۲) علی الثلاث(۳)، وإمّا لأ نّه(۴) لا یعلم(۵) بقاء محلّ التشهّد(۶)؛ مـن حیث إنّ محلّه الرکعه الثانیه، وکونه فیها مشکوکاً، بل محکوماً بالعدم(۷)، وأمّا لو شکّ وهو قائم بین الثلاث والأربع

---

۱ - ۱. بـل لاـ یجب قضـاؤه أیضـاً ولو علی القول بوجوب قضـاء التشـهّد المنسـیّ؛ لـدوران الأـمر بین کونه منسیّاً وکونه متروکاً بترخیص من الشارع، ومنه یظهر عدم وجوب سجدتَی السهو أیضاً. (السیستانی).

۲ - ۲. وهو الوجه دون مـا بعـده، وکـذا الحـال فی الفرض الثـانی من غیر تفـاوت بینهما، وقوله فیه: «لأنّ ...» إلی آخره کما تری ینبغی أن یکـون من سـهو القلم. (آل یاسـین). * وهـو الـوجه، وکـذا فی الفرع الثـانی بلاـ تفـاوت بینهمـا؛ إذ لاـ تجـاوز مع العلم بالترک. (حسن القمّی).

۳ - ۳. هـذا هو الوجه، لاـ الوجه الآتی؛ فإنّه ضـعیف، وکـذا الحال فی الفرع الآتی؛ فإنّ الوجه فیه هو الوجه فی الأوّل، لا ما ذکره لضـعفه. (الخمینی). * هـذا الوجه هو الصـحیح، وهو المرجع فی الفرض الآـتی أیضـاً. (الخوئی). * هـذا هو الأقوی فی الفرعین، والاسـتناد بقاعـده التجـاوز لاـ وجه له بعـد العلم بعـدم الإتیان، والجمع بین التشـهّد رجاءً وقضائه موافق للاحتیاط. (محمّـد رضـا الگلپایگانی).

۴- ۴. الظاهر أنّ الوجه المذکور هو المتعیّن فی کلتا الصورتین. (تقی القمّی).

۵- ۵. هذا کافٍ فی رفع الید عن مقتضی العلم الإجمالی بوجوب التشهّد أو قضائه. (الحکیم).

۶- ۶. فی هـذا التعلیـل نظر، وکـان الأولی أن یکتفی بما علّل به أوّلاً. (المیلانی). * هـذا الوجه ضـعیف، وکـذا التعلیل الآتی فی الفرع اللاحق. (السیستانی).

۷- ۷. لاـ حـاله سـابقه لهـذا الأصـل. (الفانی). * إن أغمض عن المناقشه فی کون المورد من موارد « لا تَنقُضْ »، ولا یخلو منها. (المرعشی).

مع علمه بعدم الإتيان بالتشهّد فی الثانیه فحکمه المضیّ(۱) والقضاء(۲) بعد السلام(۳)؛ لأنّ الشکّ(۴) . . . .

ص: ۱۵۲

۱- ۱. الأقوی فیه وفی سابقه الجمع بین إتیان التشهّد وقضائه؛ للعلم الإجمالی بوجوب أحدهما، وتعلیله بالمضیّ والقضاء بکون الشکّ بعد تجاوز محلّه فی غیر محلّه. (الإصفهانی). * ولاحتمال الهدم ورجوع الشکّ إلی الاثنتین والثلاث وجه ضعیف؛ وعلیه فالأحوط إعاده الصلاه بعد الإتمام. (المرعشی). * لا یخفی أنّ الصورتین من وادٍ واحد، والعلم الإجمالی بوجوب أحدهما ما تقدّم من عدم العلم ببقاء محلّ التشهّد، فیجب القضاء فقط. (الآملی).

۲- ۲. لا یبعد لزوم الاحتیاط بالإتیان بالتشهّد فی کلا المقامین وقضائه بعد الصلاه أیضاً؛ للعلم الإجمالی بأحد الأمرین، لکن فی المقام الثانی إذا هدم القیام وجلس بالتشهّد یرجع شکّه إلی الاثنتین والثلاث، والأحوط فی الثانی إعاده الصلاه أیضاً. (الإصطهباناتی).

۳- ۳. وجوب الأداء بالهدم وعدم وجوب القضاء لا یخلوان من قوّه، والأحوط قضاوءه، وکذا الحکم فی سابقه. (الجواهری). * لا فرق بین الفرع المذکور وما ذکر أوّلاً، والأقوی فیهما المضیّ والقضاء بعد السلام. (الحائری).

۴- ۴. فی التعلیل تأمّل، بل حیث إنّ التشهّد لیس مشکوک الإتیان، وتجاوز المحلّ لتدارک متیقّن العدم باعتبار البناء التعبّدی، وإلاّ أمکن الجلوس، فیرجع الشکّ إلی الشکّ بین الاثنتین والثلاث، وفی هذه الصوره التجاوز باعتبار لزوم البناء علی الثلاث، وإلاّ التجاوز من المحلّ المتیقّن غیر معلوم، بل یحتمل أن یکون فی محلّه، وأن تکون الرکعه الفارغ عنها ـ أی عن سجدتَیها ـ ثانیه، وظاهر العباره أنّ تجاوز المحلّ محقّق بما هو من دون لحاظ البناء التعبّدی. (الفیروزآبادی). * بل لأنّ المنسیّ قد فات محلّ تدارکه. (صدر الدین الصدر). * بل لعدم المحلّ لتدارکهما؛ لاستلزام الهدم رجوع الشکّ إلی الاثنتین والثلاث فی حال الجلوس، وهو محلّ الأمر بالبناء علی الأکثر. (عبداللّه الشیرازی).

بعد(۱) تجاوز(۲) محلّه(۳).

الثانیه عشره: الحکم فیما لو شک فی أنه بعد الرکوع من الثالثه أو قبل الرکوع من الرابعه بنی علی الثانی

الثانیه عشره: إذا شکّ(۴) فی أ نّه بعد الرکوع من الثالثه أو قبل الرکوع

ص: ۱۵۳

۱- ۱. لا شکّ فی ترک التشهّد، فاللازم التعلیل بما سبق؛ لأنّ المسألتین من باب واحد. (الحکیم). * قد تقدّم أ نّه بمقتضی البناء علی الأکثر، لا بمقتضی تجاوز المحلّ؛ لأنّ التجاوز عن المحلّ مشکوک، کما فی الفرض الأوّل. (الشاهرودی). * بل لعدم المحلّ للتدارک بعد البناء علی الأکثر، ولا مسرح لقاعده التجاوز مع العلم بالعدم. (المرعشی). * بل لأنّ الحکم بالبناء علی الأکثر یرفع محلّ التدارک، وقاعده التجاوز غیر جاریه بعد کون الترک معلوماً. (اللنکرانی).

۲- ۲. بل لأ نّه لا محلّ لتدارک ما علم ترکه بعد الحکم بالبناء علی الأکثر، کما فی الصوره السابقه، ولا مجری لقاعده التجاوز بعد فرض العلم بترکه. (البروجردی).

۳- ۳. بل لمضیّ محلّ التدارک؛ لمکان البناء علی الأکثر. (عبدالهادی الشیرازی). * لا یستقیم هذا التعلیل إلّا بالتأویل. (المیلانی). * لا یخفی ضعف هذا التعلیل؛ لوضوح عدم جریان قاعده التجاوز فیما إذا علم بعدم الإتیان بالجزء، والتعلیل الصحیح أ نّه مقتضی البناء علی الأکثر. (الشریعتمداری). * التعلیل فی غیر المحلّ، والحقّ أن یعلّل بما تقدّم من قوله: «لأ نّه مقتضی البناء . . .» إلی آخره. (السبزواری). * بل لِما ذکره أولاً فی الفرض السابق، ولا مجری لقاعده التجاوز فی المشکوک فیه الإجمالی فی خصوص المقام، وهو الإتیان بوظائف الرکعه التی قام عنها لمحفوظیه صوره العمل. (الروحانی).

۴- ۴. الظاهر بطلان صلاته؛ إذ الرکعه الاحتیاطیّه غیر جابره قطعاً، وکذا فی الفرع الأخیر. (صدر الدین الصدر). * الظاهر بطلان الصلاه فی الفرعین؛ لأنّ عمل الشکّ طریقُ احتیاطٍ تصحّ معه الصلاه علی کلّ تقدیر، کما فی بعض أخباره، ولا تصحّ الصلاه هنا علی تقدیر النقصان؛ لزیاده الرکوع، فلا موقع لصلاه الاحتیاط علی التقدیرین. (مهدی الشیرازی). * فَیَؤُول أمره إلی الشکّ بین الثلاث والأربع، مع العلم بأ نّه علی تقدیر کونها ثلاثاً قد رکع، وعلی تقدیر الأربع لم یرکع، فیبنی علی الثانی؛ لأصاله عدم الإتیان به، وأصاله بقاء المحلّ، فلو لم یأتِ به حصل العلم بالبطلان: إمّا لنقصان الرکعه، أو نقصان الرکوع، ولکن حیث یستلزم ما فی المتن عدم المحلّ للجابر ــ أی صلاه الاحتیاط ــ فالأحوط إعاده الصلاه. (المرعشی).

من الرابعه بنی(۱) علی(۲) الثانی(۳)؛ لأ نّه شاکّ بین الثلاث والأربع، ویجب

ص: ۱۵۴

۱- ۱. بـل یحکم بالبطلان؛ لأ نّه: إن کـان فی الرابعه فلا تحتاج صـلاته إلی الجابر، وإن کان فی الثالثه فصـلاته باطله؛ من جهه زیاده الرکوع، فلا أثر لصلاه الاحتیاط قطعاً، ومعه لا مجال للإتیان بها. (تقی القمّی).

۲- ۲. علی الأقوی عدمه، وإجراء حکم البطلان علیها؛ لعدم جریان قاعده البناء علی الأکثر فی صرف وجوب الإتیان برکوعه؛ إذ هی إنّما تجری فی ظرف عـدم نقصٍ فی صـلاته من غیر جهه الرکعه، وفی المقام علی فرض کونه أقلّ قـد زاد فیها رکوعاً مبطلاً لصلاته، فیدخل مثل هذا الشکّ فی الشکوک غیر المنصوصه غیر الجاری فیها أصل مصحّح لصلاته، کما أسلفناه. (آقا ضیاء).

۳- ۳. لا یُترک الاحتیاط بالإعاده فی هذه المسأله والمسأله الآتیه التی هی عکس هذه الصوره. (الحائری). * تصحیح الصلاه فی هـذه الصوره مشـکل جدّاً؛ للعلم ببطلان الصـلاه علی تقدیر النقصان من جهه زیاده الرکن، فلا تجبر بصـلاه الاحتیاط، والأحوط البناء علی الأربع وإتمام الصـلاه من دون صـلاه الاحتیاط بعـد الإتیان بالرکوع ثمّ إعاده الصـلاه. (الإصـفهانی). * مشـکل جـدّاً؛ ضروره أ نّه یعلم حینئذٍ بعدم کونه مأموراً بفعل الاحتیاط علی کلٍّ من التقدیرین، کما یظهر بالتأمّل. (آل یاسـین). * الأحوط فیه وفی عکسه البناء علی الأکثر، وإتمام الصـلاه بدون صـلاه الاحتیاط، ثمّ الإعاده. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * والأحوط الإعـاده بعـد الإتمام؛ لزیاده الرکوع علی تقـدیر نقصان الصـلاه. (الإصـطهباناتی). * الأظهر بطلان الصـلاه. (الحکیم، الآملی). * الأقوی بطلان الصـلاه واستئنافها؛ لعـدم التمکّن من إتمامها صـحیحهً، والأحوط إتمامها بغیر صـلاه الاحتیاط واستئنافها من رأس. (الشاهرودی). * والأولی إتیان الرکوع وإعاده الصلاه. (الرفیعی). * فیه نظر؛ حیث إ نّه لا تشمله قاعده البناء علی الأکثر، والأوجه أن یبنی علی الأـوّل، وإن کـانت الإعاده بعـد الإتمام أحوط، بل لا یُترک. (المیلانی). * الظاهر بطلان الصـلاه؛ لأنّها علی تقـدیر النقص لاـ تُجبَر بصـلاه الاحتیـاط؛ للعلم بزیـاده الرکوع فلا تشـملها أدلّه البناء علی الأکثر. (البجنوردی). * مشـکل جـدّاً. (أحمد الخونسـاری). * مجیء دلیل البناء علی الأربع هنا بعیـد جـدّاً، ولا یحتاج إلی صـلاه الاحتیاط قطعاً؛ لأنّها: إمّا باطله لزیاده الرکن، وإمّا صحیحه تامّه، والأقوی جواز رفع الید عنها وإعادتها، وإن کان الأحوط البناء علی الأربع مع إتیان الرکوع بلا صلاه الاحتیاط وإعاده الصـلاه. (عبداللّه الشیرازی). * یشکل ذلک؛ فإنّه یعلم بزیاده الرکن وبطلان الصلاه علی تقدیر النقصان، فلا تُجبر بصلاه الاحتیـاط، ولاـ یُترک الاحتیاط بالإعاده. (الشـریعتمداری). * بل تبطل؛ لأ نّه بزیاده الرکوع یعلم بعـدم جعل صـلاه الاحتیاط فی حقّه؛ لأـ نّه علی تقـدیرالاحتیاج إلیهـا تقع الصـلاه بـاطله من جهه زیـاده الرکوع، وکـذا فی عکس المسأله؛ لأ نّه مع عـدم الإتیان بالرکوع یعلم بعـدم جعل صـلاه الاحتیاط فی حقّه؛ لأ نّه علی تقدیرالاحتیاج إلیها تقع الصـلاه باطله؛ من جهه نقص الرکوع، ومع الإتیان بالرکوع تقع الصـلاه باطله؛ لما ذکر فی المتن. (الفانی). * الظاهر هو بطلان الصـلاه فی هـذه الصوره دون عکسـها، فیبنی علی الأـربع ویأتی بالرکوع، ثمّ یأتی بوظیفه الشاکّ، لکنّ الأحوط إعاده الصـلاه أیضاً. (الخمینی). * بل یحکم ببطلان الصـلاه؛ للقطع بعـدم کون صـلاه الاحتیـاط جـابرهً علی تقـدیر النقص. (الخوئی). * مشـکل؛ للعلم بلَغویّه صـلاه الاحتیاط بملاحظه العلم بزیـاده الرکوع علی تقـدیر النقصـان، فالأـقوی وجوب الإعـاده بعـد إتمـام ما بیـده، بانیاً علی الأربع قبل الرکوع أو الثلاث بعـده. (محمّد رضا الگلپایگانی). * لا یُترک الاحتیاط بإتیان الرکوع ثمّ إعاده الصـلاه فی المقام، وبالبناء علی الأربع وإتمام الصـلاه ثمّ الإعـاده فیمـا یـأتی. (السبزواری). * الظـاهر البطلاـن. (زین الـدین). * بـل الأـظهر البطلان؛ لأ نّه یعلم بعـدم کونه مأموراً بصـلاه الاحتیـاط؛ لأـ نّه علی تقـدیر النقصـان زاد فیهـا رکوعاً، وکـذلک فی الفرض الثانی یعلم علی تقـدیر النقصان نَقَصَ منها الرکوع

أيضاً، وإن ركع مع البناء على الأربع يعلم بفساد صلاته. (حسن القمّی). * بل تبطل الصلاه، ولا يمكن تصحيحها بوجه. (الروحانی). * بل يُعيد صلاته، والتعليل المذكور عليل. (السيستانی).

عليه الركوع؛ لأنّه شاكّ فيه مع بقاء محلّه، وأيضاً هو مقتضى البناء على

الأربع فی هذه الصوره، وأمّا لو انعکس بأن کان شاکّاً فی أ نّه قبل الرکوع من الثالثه، أو بعده من الرابعه فیحتمل(۱) وجوب(۲)

ص: ۱۵۶

۱- ۱. هنـاک محتملاـت اُخر: کالبناء علی الأقلّ، والإتیان بالرکوع، وغیره، وکلّها مخـدوشه، فلا یُترک الاحتیاط بإعاده الصـلاه. (المرعشی).

۲- ۲. فی المسـأله وجوه، أقربهـا البناء علی الأربع والإتیان بالرکوع، والأولی الاحتیاط بإعاده الصـلاه بعـد صـلاه الاحتیاط أیضاً. (البروجردی). * بـل یبنی علی الأربع المقیّـد بکونه بعـد الرکوع؛ لأنّه أحـد طرفَی شـکّه، فیسـجد ویتشـهّد ویسـلّم ویأتی بصـلاه الاحتیاط، ولکن مع ذلک لا ینبغی ترک الاحتیاط بإعاده الصلاه أیضاً بعد ذلک. (الشاهرودی). * لکنّه حینئذٍ یعلم بلَغویّه صلاه الاحتیاط؛ للعلم بترک الرکوع علی تقدیر نقصان الصلاه، فیعمل بما مرّ فی الحاشیه السابقه. (محمّد رضا الگلپایگانی).

البناء(۱) على الأربع(۲) بعد الركوع، فلا يركع(۳)، بل يسجد ويُتمّ؛ وذلك

ص: ۱۵۷

---

۱ – ۱. لا يَبعُد ذلك، والاحتياط بالإعاده لا يُترك. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى، الآملى). * لا يبعد ذلك، ولا يُترك الاحتياط بالإعاده بعد ذلك؛ للعلم بنقصان الركوع على تقدير نقصان الصلاه الغير منجبر ذلك بصلاه الاحتياط. (الإصطهباناتى).
* الظاهر البناء على الأربع والإتيان بالركوع وصلاه الاحتياط، والأولى الإعاده بعدهما، والأظهر بطلان الصلاه. (اللنكرانى).
۲ – ۲. والأحوط فى الفرضين إعاده الصلاه بعد إتمامها بقصد ما فى الذمّه. (عبدالهادى الشيرازى). * بل البناء على الثلاث والمضىّ عليه فى صلاته؛ حيث إنّه كسابقه لا تشمله قاعده البناء على الأكثر، والأحوط الإعاده. (الميلانى).
۳– ۳. والأظهر أيضاً بطلان الصلاه فى هذا الفرض؛ للعلم بعدم جبر صلاه الاحتياط على تقدير النقص؛ للقطع بنقصان الركن ــ أى الركوع ــ وعدم فائدته على تقدير التمام، فلا تشملها أدلّه البناء على الأكثر؛ لأنّها لا تنفكّ عن لزوم صلاه الاحتياط. (البجنوردى). * بل لأنّ مورد قاعده البناء على الأكثر أن تكون الصلاه صحيحه على كلا الاحتمالين لولا احتمال النقص، وهذا غير متحقّق فى المقام، سواء ركع فى ركعته تلك لقاعده الشكّ فى المحلّ، أم لم يركع، فإنّه إن ركع علم ببطلان صلاته إذا كانت هى الرابعه؛ لزياده الركوع، وإن لم يركع علم ببطلانها إذا كانت ركعته هى الثالثه؛ لنقصان الركوع. (زين الدين).

لأنّ مقتضی البناء علی الأکثر البناء علیه من حیث إ نّه أحد طرفَی شکّه، وطرف الشکّ الأربع بعد الرکوع، لکن لا یبعد بطلان(۱) صلاته(۲)؛ لأ نّه

۱- ۱. بل لا یبعد الصحّه لو أتی بالرکوع ثمّ أتی بوظیفه الشاکّ بین الثلاث والأربع، والعلم الإجمالی بأ نّه: إمّا زاد رکوعاً، أو نقص رکعهً لا أثر له، والأحوط إتمام الصلاه بالنحو المزبور ثمّ الإعاده. (الإصفهانی). * بل هو الأقرب. (الکوه کَمَری). * وهو الأظهر، لکن لا لِما ذکر فی المتن. (محمّد الشیرازی). * بل البطلان مقطوع به، لا لِما أفاده الماتن رحمه الله ؛ إذ بمقتضی حکم الشارع یکون المصلّی بعد الرکوع من الرابعه، بل للقطع بعدم جابریه صلاه الاحتیاط؛ لأ نّه یعلم بأنّ صلاته: إمّا تامّه فلا تحتاج إلی الجبران، وإمّا فاسده فلا یمکن جبرانها، فلا مناصَ عن الالتزام بالبطلان؛ لقاعده الاشتغال علی المشهور، وللاستصحاب علی المسلک المنصور. (تقی القمّی).

۲- ۲. بل هو الأقرب؛ لأنّ قاعده البناء علی الأکثر إنّما تجری حیث تکون الصلاه مفروضه الصحّه لولا احتمال النقص، ولیس المقام من هذا القبیل، کما یظهر بالتأمّل. (آل یاسین). * بل لا یبعد الصحّه لو أتی بالرکوع ثمّ أتی بوظیفه الشاکّ بین الثلاث والأربع، والعلم الإجمالی بأ نّه: إمّا زاد رکوعاً، أو نقص رکعهً لا أثر له، بل یمکن القول بانحلال العلم الإجمالی بعد الأمر بتدارک النقصان، فیُجری أصاله عدم الزیاده، والأحوط إتمام الصلاه بالنحو المزبور ثمّ الإعاده. (عبداللّه الشیرازی). * بل هو الأقوی. (الشریعتمداری). * بل هو المتعیّن؛ لأ نّه إن لم یرکع فی الرکعه التی شکّ فیها بمقتضی البناء علی الأربع فلا یحتمل جبر صلاه الاحتیاط للنقص المحتمل، وإن رکع من جهه کون الشکّ فی المحلّ فلا تُحتمل صحّه الصلاه فی نفسها، والجبر بصلاه الاحتیاط إنّما هو فی مورد الاحتمال المزبور. (الخوئی). * بل هو المتعیَّن؛ إذ مع عدم الرکوع یقطع بعدم جابریه صلاه الاحتیاط علی تقدیر النقص؛ لبطلان الصلاه بنقص الرکوع، ومع الرکوع لا یحتمل صحّه الصلاه فی نفسها؛ إذ علی تقدیر التمامیه تکون باطله بزیاده الرکوع. (الروحانی).

شـاکّ فی الرکوع من هـذه الرکعه ومحلّه بـاقٍ، فیجب علیه أن یرکع(۱)، ومعه یُعلَم إجمالاً(۲) أ نّه إمّـا زاد رکوعاً(۳) أو نقص رکعه، فلا یمکن إتمام الصلاه(۴) مع البناء علی الأربع والإتیان بالرکوع مع هذا العلم الإجمالی.

الثالثه عشره: فیما لو کان قائماً و هو فی الرکعه الثانیه، و علم أنه أتی برکوعین ولم یعلم أیهما

الثـالثه عشـره: إذا کـان قائمـاً وهـو فی الرکعه الثـانیه من الصـلاه، وعلم أ نّه أتی فی هـذه الصـلاه برکوعین، ولاـ یـدری أ نّه أتی بکلیهما فی الرکعه الاُولی حتّی تکون الصلاه باطله، أو أتی فیها بواحد وأتی بالآخر فی هذه الرکعه فالظاهر(۵)

---

۱ – ۱. لاـ یجب علیه، ولاـ یکون محلّه باقیاً؛ للقطع بعـدم الرکوع، فالأـحوط إتمـام الصـلاه بلاـ رکوع وإعاده الصـلاه. (عبـداللّه الشیرازی).

۲– ۲. لا أثر لهذا العلم؛ لأنّ احتمال نقصان الرکعه لا أثر له فی الشکّ فی الرکعات. (الرفیعی).

۳– ۳. احتمـال زیـاده الرکوع مـدفوع بالأصل، ونقصان الرکعه لا یقـدح؛ لأ نّه مجبور برکعه الاحتیاط، فیبنی علی الأربع، ویرکع ویُتمّ صلاته، ویأتی برکعه الاحتیاط، ولا منافاه بین البناء علی الأربع وبین لزوم الرکوع؛ لما عرفت من أنّ حقیقه البناء علی الأکثر هو البناء علی الأقلّ، غایته أنّ الرکعه مفصوله لا غیر، فتدبّره جیّداً. (کاشف الغطاء).

۴– ۴. الأقرب إمکانه، والأحوط الإعاده. (الجواهری).

۵– ۵. یمکن الحکم بمضیّه فی صـلاته رجاءً، ولا یرکع؛ لأنّ الحکم الوارد فی الخبر بالرکوع مع الشکّ لا یشمل المقام، ومناط حکم العقل أیضاً لا یجری، وصـحّه الأجزاء السابقه مستصـحبه، ویجری استصحاب الأمر بالإتمام لإتیان الأجزاء اللاحقه، فیحتاط بالإتمام ثمّ الإعاده. (الفیروزآبادی). * بل الظاهر إتمام صـلاته بلا رکوع فی هـذه الرکعه، ثمّ الإعاده. (صـدر الـدین الصدر). * لصـحّتها وإتمامها بلا رکوع فی هـذه الرکعه وجه قویّ بعد فساد توهّم لزوم إتیانه معطّلاً ببقاء المحلّ؛ إذ کیف الحکم بالبقاء مع دوران الأمر بین إتیانه فی هـذه الرکعه وبطلان الصـلاه؟ ولکنّ الأحوط إعاده الصـلاه بعـد إتمام الاُولی. (المرعشـی). * الأحوط إتمام صلاته من غیر رکوع جدید، ثمّ إعادتها. (زین الدین).

بطلان(۱) الصلاه(۲)؛ . . . .

ص: ۱۶۰

۱- ۱. الأحوط إتمام الصلاه بدون الركوع، ثمّ الإعاده. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * فیه تأمّل، والتعلیل بما ذکر فی المتن علیل، والاحتیاط لا یُترک. (الآملی). * بل الظاهر صحّه الصلاه؛ إذ بجریان قاعده الفراغ فی الرکوع الثانی یثبت وقوعه فی الرکعه الثانیه، فلا وجه للبطلان. (تقی القمّی).

۲- ۲. فی بطلان العمل تأمّل، والأحوط إتمامه من دون الرکوع فی الرکعه التی بیده،ثمّ الإعاده. (الحائری). * فیه تأمّل، فالأحوط إتمام الصلاه بلا رکوع فی هذه الرکعه، ثمّ إعادتها. (الإصطهباناتی). * الأحوط إتمامها بغیر رکوع فی هذه الرکعه، ثمّ إعادتها. (عبدالهادی الشیرازی). * له أن یرفع الید عمّا بیده، ویأتی بالصلاه مستقلّه بقصد الامتثال تفصیلًا، وأن یأتی بالسجود بلا رکوع، ویُتمّ صلاته رجاءً، ویأتی بالصلاه بعد ذلک رجاءً؛ بناءً علی جواز الامتثال إجمالاً مع التمکّن منه تفصیلًا، کما هو المختار، من غیر فرق بین ما ذکر وبین احتمال کونهما فی الاُولی، أو أحدهما فی الاُولی والآخر فی الثانیه، أو کونهما فی الثانیه. (الشاهرودی). * وإن کانت صحّتها لا تخلو من وجه، وأمّا بقاء محلّ الرکوع فی هذه الرکعه فلا معنی له؛ للعلم بعدمه. (المیلانی). * فی البطلان تأمّل، والأحوط الإتمام بلا رکوع، ثمّ الإعاده. (محمّد رضا الگلپایگانی). * الأحوط الإتمام بلا رکوع، ثمّ إعاده الصلاه. (السبزواری). * بل الظاهر صحّتها، والحکم بإتیان الأجزاء إلی ما بعد الرکوع من الرکعه الثانیه، فیأتی بسائر الأجزاء إلی آخر الصلاه ولا شیء علیه. (الروحانی). * بل لا یبعد صحّتها، وإن کان الاحتیاط ممّا لا ینبغی ترکه. (السیستانی). * فیه تأمّل؛ من جهه احتمال جریان قاعده التجاوز بالإضافه إلی الرکوع الثانی، نظراً إلی عدم بقاء محلّه؛ للعلم بعدم الأمر بالرکوع: إمّا لوقوعه فی محلّه، وإمّا لبطلان الصلاه، ومع ذلک لا یُترک الاحتیاط بالإتمام من دون رکوع ثمّ الإعاده. (اللنکرانی).

لأ نّه شاکّ(۱) فی رکوع هذه الرکعه ومحلّه باقٍ(۲) فیجب علیه(۳) أن

۱- ۱. بل لعـدم مصـحّح لهذه الصـلاه؛ لأنّ قاعده الفراغ لو قلنا بکونها غیر قاعده التجاوز، وقلنا بجریانها فی الأجزاء لا تجری فی المقـام؛ إذ مضافاً إلی عـدم جریـان الاُـصول فی أطراف العلم الإجمـالی لعـدم الشـکّ فی إتیانه بالرکوعین، وتمحّض شـکّه فی کونهما من رکعه أو رکعتین لا یکون المحلّ شرطاً للصحّه حتّی تجری القاعده فی الرکوع الثانی وتثبت صحّته من حیث المحلّ، بـل المحـلّ ظرف للأـمر به، وقاعـده الفراغ غیر متکفّله لإثبـات ذلـک، فالشکّ إنّما هو فی کون الرکوع مأموراً به أم لا، وقاعـده الفراغ تُثبت تمـامیّه المـأمور به من حیث الصـحّه، لاـ کون المعلوم تحقّقه متعلّقـاً للأمر، وما فی المتن من أنّ محلّه باقٍ مخـدوش بعدم إحراز ذلک بعد العلم بعدم الأمر بالرکوع فی هذه الرکعه، إمّا لإتیانه، وإمّا لبطلان الصلاه من رأس. (الفانی).

۲- ۲. کیف یکون باقیاً مع العلم بعدم الأمر بالرکوع: إمّا للإتیان به، وإمّا لبطلان الصـلاه؟ وعلیه فلا یبعد الحکم بصـحّه الصـلاه؛ لجریان قاعده الفراغ فی الرکوع الثانی الذی شکّ فی صـحّته وفساده من جهه الشکّ فی ترتّبه علی السجدتین فی الرکعه الاُولی وعدمه. (الخوئی).

۳- ۳. بل الأقوی عـدم وجوبه؛ للجزم تفصـیلاً بعـدم وقوعه علی صـفه الجزئیه، فیبقی فی البین احتمال عـدم وجوب بقیه الأفعال مسـتنده إلی بطلاـن صـلاته وأصـاله الصـحّه بالنسـبه الی الأفعـال، بل وأصاله عـدم الرکوع الزائـد فی السابقه تجـدی فی الحکم بوجوب الإتیان بالبقیه، فیکتفی بمثله فی رفع اشتغاله بصلاته. (آقا ضیاء).

یرکع(۱)، مع أ نّه إذا رکع یعلم بزیاده رکوعٍ فی صلاته(۲)، ولا ـ یجوز له أن لا ـ یرکع مع بقاء محلّه، فلا ـ یمکنه تصحیح الصلاه(۳).

الرابعه عشره: الحکم فیما لو علم بعد الفراغ أنه ترک سجدتین و لم یدر أنهما من رکعه أو رکعتین

الرابعه عشره: إذا علم بعد الفراغ(۴) من الصلاه أ نّه ترک سجدتین، ولکن لم یدرِ أ نّهما من رکعه واحده أو رکعتین(۵)

ص: ۱۶۲

۱- ۱. بل یعلم بعدم وجوبه؛ لأ ـ نّه: إمّا بطلت صلاته، وإمّا أتی به فی هذه الرکعه، فالأحوط إتمام الصلاه بلا رکوع ثمّ یعید. (حسن القمّی).

۲- ۲. القواعد الثلاث التی وضعها الشارع لخصوص الصلاه أو مطلقاً ــ وهی قاعده الفراغ وقاعده التجاوز وقاعده الشکّ فی المحلّ ــ إنّما وضعها لتصحیح الصلاه، لا لإفسادها، ففی الموارد التی تستلزم الفساد یسقط اعتبارها، ویرجع إلی الاُصول العامه والقواعد الاُخری، والمرجع هنا إلی أصاله عدم رکوعٍ ثانٍ فی الاُولی، وأصاله تأخّر الحادث وأصاله الصحّه، وکلّها یصحّح الصلاه، فیتمّ صلاته بلا رکوع جدید، وإذا احتاط بإعاده الصلاه فهو حسن. (کاشف الغطاء).

۳- ۳. بل التصحیح أصحّ، فیسجد ویمضی. (الجواهری).

۴- ۴. وبعد صدور المنافی، وإلّا إذا کانت الرکعه الأخیره إحدی الرکعات المحتمل فوات السجده أو السجدتین منها، فالأقوی الإتیان بهما وإتمام الصلاه، ولا شیء علیه. (صدر الدین الصدر). * الأقوی وجوب قضاء السجدتین مع سجدتَی السهو مرّتین؛ إذ لا علم له باشتغال ذمّته بأزید من هذا، وإن کان الأحوط وجوب الإعاده. (الرفیعی).

۵- ۵. فکانت أطراف العلم ثلاثه، وعلی التقادیر: إمّا أن یحصل العلم قبل صدور المنافی، أو بعده، وللقول بالصحّه وجه فی بعض الصور، ککون المحتمل الفوات من الأخیره مع عدم کون السلام مفرغاً، فیأتی بالسجدتین ویُتمّ الصلاه ویسجد للسهو، ولکنّ الأحوط إعاده الصلاه أیضاً. (المرعشی). * ولم تکن الأخیره طرف العلم الإجمالی. (السبزواری).

وجب علیه(۱) الإعاده(۲)، ولکنّ . . . . . .

ص: ۱۶۳

۱- ۱. إلاّـ إذ کـان المحـلّ الشـکّیّ لبعض الأطراف باقیاً فإنّه تجری فی الطرف الآخر قاعـده الفراغ والتجاوز بـدون معارض، فلا حـاجه إلی الإعـاده، ومن هـذا القبیـل: مـا إذا اتّفق هـذا الشکّ فی الصـلاه الثنائیّه بعـد الفراغ، ومنه ما إذا اتّفق فی غیر الثنائیّه فی الرکعه الثالثه حال القیام. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * لا یُترک الاحتیاط فی کلا الفرضین من المسأله. (زین الدین).

۲- ۲. الأقوی الاکتفاء بقضاء السـجدتین وسـجدتَی السهو لکلٍّ منهما بلا إعاده الصلاه، وهکذا فی الفرع الآتی، مع عدم حدوث العلم فی محلّه الشکّی، وإلاّ فیجب الإتیان بالمشکوک فی محلّه ولا شیء علیه، کلّ ذلک من جهه عدم معارضه قاعده الفراغ أو التجاوز فی السابقه مع اللاحقه، فیرجع فی الطرف المعارض لمجری الفراغ أو التجاوز إلی استصحاب العدم، أو قاعده الاشتغال، کما لا یخفی. ولقد فصّـلنا الکلام فیه فیما کتبناه فی خلل الصلاه، فراجع(شرح تبصره المتعلّمین للآقاضیاء: ۲/۲۲۹.). (آقا ضیاء). * الأـقرب الحکم بالصـحّه مطلقـاً، فـإن علم بعـد المنافی اکتفی بقضاء السـجده مرّتین وسـجود السـهو کـذلک، والإعاده أحوط وأولی، وإن علم قبله فکـذلک، إلاّـ إذا احتمـل النقص من الرکعه الأـخیره فیأتی بالسـجدتین ومـا بعـدهما بقصـد مـا فی الـذمّه. (عبدالهادی الشـیرازی). * لا یبعد الاکتفاء بقضاء سجدتین. (الحکیم). * للمسأله صور عدیده، والأوجه وجوب قضاء السجدتین دون الإعـاده، إلاّـ إذا کـان بعـد الإتیـان بالمنـافی وکـانت الرکعه الأـخیره طرفـاً للشـبهه. (المیلانی). * الظاهر هو الاکتفاء بقضاء السـجدتین إذا لم یمکن تـدارکهما أو إحـداهما، وأمّـا إذا کـان محـلّ تـدارکهما باقیاً فیأتی بهما ولا شـیء علیه، وإذا کان محلّ تـدارک إحـداهما باقیـاً دون الاُـخری فیـأتی بهـا ویقضـی الاُخری، ویأتی بسـجدتَی السـهو، ولکنّ الأحوط إعاده الصـلاه أیضاً. (البجنوردی). * کأنّ وجهه تعارض القواعد الجاریه المقتضیه لعدم فوت سجدتین من رکعه ولا من رکعتین، وقد یعبّر عن الأوّل بقاعـده الفراغ، وعن الثـانی بالتجـاوز، والرجوع إلی أصـاله عـدم تحقّق السـجدتین من الرکعه الموجبه للبطلان، ویمکن أن یقال بجریان قاعده الفراغ القاضیه بالصـحّه وعدم فوت السـجدتین من رکعه، ولا یعارضـها قاعده التجاوز الدالّه علی عدم فوتهما من رکعتین؛ لأنّها معلومه البطلان؛ إذ الصـلاه إن کانت فاسـده فلا تجری فی الفاسده، وإن کانت صـحیحه فلا یتصوّر إلاّ وأن تفوت من الرکعـتین، فالقاعـده لاـ مسـرح لهـا، سواء کـانت الصـلاه صـحیحه أم فاسـده، نعم، لاـ یجری مـا ذکرنـا فیمـا لو حصـل العلم المفروض قبـل إتیـان المنـافی وکـانت الرکعه الأـخیره من أطراف العلم، کمـا یظهر بالتأمّل، ویجب فیها إتیان السـجدتین وإتمام الصـلاه وإعادتهـا، ولاـ یُترک الاحتیـاط بالإعـاده فی الصوره الاُـولی أیضـاً. (الشـریعتمداری). * للاشـتغال واصـطکاک القواعد المقرّره، وقد عرفت أنّ إطلاق وجوب الإعاده بالنسبه إلی تمام الصور منظور فیه. (المرعشـی). * لا یبعد الحکم بصـحّه الصـلاه مطلقاً، فمع فوات المحلّ الشـکّیّ والسـهویّ یجب علیه قضاء السـجده مرّتین، ومع بقاء المحلّ الشـکّی یجب الإتیان بالمشـکوک فیه، فینحلّ العلم الإجمـالی، ومع بقـاء المحلّ السـهویّ کان الحال کـذلک، ویظهر وجهه بالتأمّل. (الخوئی). * لا یبعـد الاکتفاء بقضاء السـجدتین مع عـدم حدوث شـکّه فی محلّ الشکّ، وإلاّ فیجب إتیان المشـکوک فی محلّه. (الآملی). * بل الظاهر جریان قاعده الفراغ ووجوب قضاء السجده مرّتین فی الفرضین، نعم، لو کان فی الأثناء وبقی محلّ التدارک تدارک ما احتمل کونه من تلـک الرکعه، وقضـی مـا فات محلّ تـدارکهما. (حسن القمّی). * بل صـحّت صـلاته، کان حصول العلم بعـد الفراغ أو کان فی الأثناء، ویجب علیه قضاء السـجدَتین بعـد الصـلاه، هذا إذا حصل العلم بعد عدم إمکان التدارک علی کلّ تقدیر، کما لو حصـل بعـد صـیرورته محـدثاً، وأمّا إن کان قبل مضـیّ محلّ التدارک: فإن کان قبل تجاوز المحلّ الشـکّی، کما لو حصل العلم المزبور

قبل التشـهّد مع كون الركعه الأخيره طرف العلم فيأتى بهما ويُتمّ صـلاته ولا شـىء عليه، وكذا إذا كان بعد مُضِيِّهِ مع كون طرف العلم ركعتين، وإن كـان بعـد مضـيِّه وكـان طرف العلم أكثر فيجب الجمع بين الإتيـان بهما فى المحلّ وبما بعـدهما من الأجزاء، وبين قضائهمـا بعـد الصـلاه. (الروحـانى). * الأـظهر الصـحّه مطلقاً، فإن علم بعـد المنافى اكتفى بقضاء السـجدَتين، وإن علم قبله فكـذلك، إلاّ ـ إذا احتمـل النقص من الركعه الأخيره، فإن كان سـجده تـداركها وقضـى الاُخرى بعـد ذلك، وإن كان سـجدتَين تداركهما ولا شىء عليه. (السيستانى). * والظاهر عدم الوجوب، ولا ينبغى ترك الاحتياط المزبور. (اللنكرانى).

الأحوط(۱) . . . .

ص: ۱۶۵

۱- ۱. لا مانع من إجراء الأصل بالنسبه إلی الشکّ فی المبطل؛ فإنّه بالنسبه إلیه بدویّ وإن لم تجرِ القاعده الحاکمه، لکنّ أصل عدم المبطل جارٍ وغیر محکوم، فالاحتیاط لا ـ یُترک، وکذا لا ـ یُترک مع الشکّ فی الأثناء؛ لِما مرّ فی الحاشیه السابقه. (الفیروزآبادی). * لا ـ یُترک الاحتیاط. (الحائری). * هذا الاحتیاط لا یُترک. (آل یاسین). * لا یُترک، لکن فی صوره احتمال کونهما من الأخیره مع عدم المنافی یأتی بالسجدتین بدون قصد القضاء والأداء، وبالتشهّد والتسلیم، ثمّ یُعید. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * إن لم یکن أقوی فلا یُترک. (الکوه کَمَری). * لا یُترک. (الإصطهباناتی). * لا یُترک فیه وفیما بعده. (تقی القمّی).

قضاء السجده(۱) . . . .

ص: ۱۶۶

---

۱ – ۱. وجهه احتمال جریان القاعده بالنسبه إلی السجده الثانیه من الرکعه السابقه، وعدم معارضتها مع جریانها بالنسبه إلی السجده الثانیه من الرکعه اللاحقه؛ للعلم باشتغال الذمّه بها ، إمّا لفواتها بناءً علی فوت کلّ سجده من کلّ رکعه ، أو فوتهما معاً من اللاحقه، وإمّا لعدم الأمر بها بناءً علی فوت السجدتین معاً من السابقه ، فتجری القاعده فی الاُولی من السابقه بلا معارض، وفی الثانیه منهما مع الاُولی من اللاحقه ، وتسقط بالمعارضه، والنتیجه وجوب قضاء السجده مرّتین، ولکنّ هذا الوجه ضعیف؛ لأ نّه لا تجری الاُصول فی أطراف العلم الإجمالی المنجّز ، وعلی فرض جریانها لا یکون العلم التفصیلی المتولّد من العلم الإجمالی محلّلاً له ؛ لأ نّه یلزم من انحلاله انحلال العلم التفصیلی أیضاً فی مرحله التنجیز؛ لأنّ مفاد القاعده کان تقییداً للواقع، أو لرتبه الامتثال، أو الأخذ بالأذکریّه ینافی ترتّب الحکم الفعلی علی أحد تقدیرَی العلم الإجمالی ومجرّد کونه فی متن الواقع ذا حکم لا یفید مادام المؤمّن الشرعی موجوداً علی اختلاف المسالک فی لسانه ، وعلی هذا یکون ضمّ هذا التقدیر إلی التقدیر الثانی ضمّاً لغیر المقتضی إلی مشکوک الاقتضاء، وحینئذٍ یکون التقدیر الثانی مورداً لجریان القاعده؛ إذ هو حسب فرض جریان الاُصول فی أطراف العلم الإجمالی یکون بحکم الشکّ البدوی، وما تری من استنکار الوجدان لذلک، وأ نّه لا معنی لطرح العلم التفصیلی کاشف عن عدم إمکان رفع الید عن العلم الإجمالی المنجّز الحاصل أوّلاً، ثمّ إنّ مقتضی العلم التفصیلی باشتغال الذمّه بالسجده الثانیه حفظ الحکم المعلوم بالإجمال المختلف بالنسخ، فیجب الإعاده والقضاء، وتوهّم أنّ القدر المتیقّن قضاء السجده فقط مخدوش، بأنّ العلم الإجمالی بأحد الحُکمَین وإن کانا متداخِلَین غیر العلم التفصیلی بالأقلّ والشکّ البدوی فی الأکثر، هذا کلّه، مضافاً إلی أنّ التحقیق فی کلّیّه موارد الدوران بین البطلان والعلاج بأیّ نحو کان عدم تشکیل العلم الإجمالی بالإعاده أو القضاء أو أمرٍ آخر معادلٍ للإعاده؛ وذلک لأنّ جریان قاعده الاشتغال إنّما هو فی مورد الشکّ فی الفردیّه، وهذا الشکّ تمام الموضوع لأصاله البراءه بالنسبه إلی وجوب علاج الفرد من حیث القضاء أو سجده السهو أو حرمه الابطال، ومن هنا ظهر أ نّه لو کان وجه الاحتیاط الدوران بین البطلان والعلاج یکون ضعیفاً؛ بأنّ أصاله الإشتغال بأصل الصلاه مع أصاله البراءه من القضاء جاریتان فی عرض واحد لشکّ واحد متعلّق بفردیّه هذا الفرد فی عالم الامتثال للمأمور به، نعم، إذا احتمل فوتهما من الرکعه الأخیره فالأحسن الإتیان بهما ثمّ التشهّد والسلام، وبعد الصلاه یقضی السجدتَین مع سجود السهو مرّتین. (الفانی).

مرّتين(۱)، وكذا سجود(۲) السهو(۳) مرّتين أوّلاً ثمّ الإعاده، وكذا يجب الإعاده(۴) . . . .

ص: ۱۶۷

---

۱ - ۱. لكنّ الأوجه فيما كانت الركعه الأخيره طرفاً للشبهه ولم يكن قد تخلّل المنافى أن يسجد مرّتين بقصد ما فى الذمّه، ثمّ يتشهّد ويسلّم. (الميلانى).

۲ - ۲. فى الإطلاق حتّى بالنسبه إلى صوره بقاء محلّ بعض الأطراف المشكوكه كما لو كان من الركعه التى بيده نظرٌ. (المرعشى).

۳- ۳. على الأحوط _ كما مرّ غير مرّه _ . (محمّد الشيرازى).

۴- ۴. إلّا إذا كان طرف العلم الإجمالى السجدتين من الركعه الّتى بيده ولم يتجاوز المحلّ فإنّه يأتى بهما ولا شىء عليه، إلّا أنّ الأحوط قضاء سجده واحده بعد الصلاه والإتيان بسجدتَى السهو. (الإصطهباناتى). * بل يقضى السجدتين إن فات محلّهما الذكرى، وإلّا فيرجع ويأتى بهما، والأحوط مع ذلك إعاده الصلاه. (عبدالهادى الشيرازى). * بل لا تجب، وإنّما عليه أن يقضى السجدتَين على الأوجه، نعم، لو أمكن التدارك فى الأثناء كان عليه ذلك. (الميلانى). * الأقوى الفرق بين أن يكون فى المحلّ الشكّى، أو الذكرى، أو بعد الذكرى، ففى الأوّل يأتى بالسجدتين ويُتمّ الصلاه ولا يحتاج إلى الإعاده، وفى الثانى يجب عليه العود ويأتى بالسجدتين وإتمام الصلاه ويسجد سجدتَى السهو لكلّ زياده على الأحوط، وإن كان الأحوط مع ذلك قضاء سجده واحده وسجدتَى السهو لو كان طَرفَا العلم الركعتين المعيّنتين الاُولَيين، وقضاء السجدتين مع سجدتَى السهو مرّتين لو كانا غيرهما وإعاده الصلاه، وفى الثالث فالأقوى والأحوط ما فى المتن. (عبداللّه الشيرازى). * بل لو علم قبل الدخول فى الركن جرى عليه نظير التفصيل المتقدّم فى الفرض الثانى، وإن كان بعد الدخول فى الركن فالأحوط العمل بما تقدّم وإعاده الصلاه، نعم، إذا كان ذلك بعد فصل ركعهٍ لم يبعد الاجتزاء بقضاء السجدَتين. (السيستانى).

إذا(۱) كان ذلک فی أثناء(۲) الصلاه(۳)، . . . . .

۱- ۱. الأظهر عدم وجوب الإعاده، بل یقضی السجدتَین بعد الإتمام، خصوصاً إذا وقع الشکّ بعد الفراغ. (الجواهری).

۲- ۲. ولم تکن الرکعه التی بیده طرفاً للعلم، وإلاّ جاء ما ذکرناه فی الحاشیه السابقه. (صدر الدین الصدر).

۳- ۳. إلاّ إذا کان طرف العلم الإجمالی السجدتین من الرکعه التی بیده ولم یتجاوز المحلّ فإنّه یأتی بهما ولا شیء علیه. (الحائری). * فی هذا الفرع صورتان: الاُولی: عروض الشکّ بعد الفراغ، ومقتضی العلم الإجمالی وجوب الإعاده؛ رعایهً لاحتمال فوتهما من رکعه واحده فتکون باطله، أو من رکعتین فیجب قضاؤهما، ویحتمل الاکتفاء بالقضاء وعدم الإعاده لأصاله الصحّه، ولا یعید الصلاه ونحو ذلک. الثانیه: عروضه بالأثناء، وحینئذٍ: فإمّا أن یکون طرف الشکّ فواتهما من الرکعه الأخیره کأن یعلم حال الجلوس فوات سجدتَین لا یدری أ نّهما سجدتا هذه الرکعه أو واحده منها والثانیه من الاُولی، ولا إشکال أ نّه یأتی بالسجدتین؛ لأ نّه شکّ فی المحلّ ولا شیء علیه من قضاء سجود ولا إعاده. وإمّا أن یعلم حال الجلوس أ نّهما معاً من هذه الرکعه أو من السابقه أو من کلّ رکعه واحده، فیراعی العلم الإجمالی فیعید أو یقضی، واحتمال عدم الإعاده والاکتفاء بقضائهما یأتی هنا أیضاً، والاحتیاط لا ینبغی ترکه. (کاشف الغطاء). * لو کان الشکّ فی الأثناء فی محلّ السجده تَدارَکَ ما احتمل کونه من تلک الرکعه وقضی البقیّه، ولا یلزم معه الإعاده. (مهدی الشیرازی). * الحکم کما سبق إذا کان بعد الدخول فی الرکن بحیث لا یمکن التدارک، أمّا إذا کان قبل الدخول فی الرکن تدارک السجدتَین وأتمّ الصلاه إذا کان یحتمل أ نّهما من الرکعه التی بیده، وإن علم أ نّهما إمّا من السابقه أو إحداهما منها والاُخری من التی بیده رجع وتدارک سجده واحده وقضی اُخری بعد إتمام الصلاه. (الحکیم). * إلاّ إذا کان المحلّ الشکّیّ لبعض الأطراف باقیاً، مثل ما إذا حصل العلم حال الجلوس وکانت السجدتان من هذه الرکعه من الأطراف فیأتی بالسجدتَین، وتجری قاعده التجاوز فی الرکعات الاُخر بدون معارض فلا تجب الإعاده. (الشریعتمداری). * إذا کان بعد فوات محلّ التدارک فحینئذٍ یجوز له قطع الصلاه ثمّ استئنافها؛ لما عرفت من الشکّ فی فردیّه هذا الفرد للمأمور به. (الفانی). * الأقوی مع احتمال ترکهما من الرکعه التی بیده وبقاء المحلّ الشکّیّ الإتیان بهما ولا شیء علیه. (الخمینی). * إذا کان محلّ المشکوک باقیاً، کما لوکان فی حال الجلوس واحتمل أن یکون عدم الإتیان بالسجده أو السجدتَین من هذه الرکعه أتی بها ولا إعاده. (محمّد الشیرازی).

والأحوط(۱)، إتمام(۲) الصلاه وقضاء کلٍّ منهما، وسجود السهو مرّتین ثمّ الإعاده.

الخامسه عشره: فیما لو علم أنه بعد ما دخل فی السجده الثانیه مثلاً أنه: إما ترک القراءه أو الرکوع أو غیرهما

الخامسه عشره: إن علم بعد ما دخل فی السجده الثانیه مثلاً أ نّه: إمّا

۱- ۱. لا یُترک. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی، اللنکرانی).

۲- ۲. لا یُترک. (الکوه کَمَری).

ترک القراءه(۱)، أو الرکوع، أو أ نّه: إمّا ترک سجدةً من الرکعه السابقه، أو رکوع هذه الرکعه وجب(۲) علیه(۳)

ص: ۱۷۰

۱- ۱. لا شیء علیه فی هذه الصوره بناءً علی عدم وجوب سجدتَی السهو لکلّ نقیصه. (الکوه کَمَری).

۲- ۲. مقتضی الصناعه ما أفاده، لا لمعارضه قاعده التجاوز الجاریه فی أحد الطرفین مع الجاریه فی الطرف الآخر؛ إذ القاعده جاریه فی الرکوع بالنصّ الخاصّ، ولا دلیل علی صحّتها علی نحو الإطلاق، بل للإشکال فی جریان قاعده «لا تعاد أثناء الصلاه»؛ لنقصان الجزء، لکن لا یُترک الاحتیاط الذی أشار إلیه الماتن رحمه الله . (تقی القمّی).

۳- ۳. الأقوی صحّه الصلاه فی الفرض الأوّل، ولزوم العمل علی طبق العلم الإجمالی فی الفرض الثانی. (الشاهرودی). * لا یبعد صحّه صلاته فی الفرض الأوّل، سواء حصل الشکّ بعد المحلّ الشکّیّ أم بعد الفراغ، لکن لا ینبغی ترک الاحتیاط بالإتمام والإعاده، کما أ نّه لا ینبغی ترکه بالجمع بین الوظیفتین فی الفرع الثانی، وکذا إذا کان بعد الفراغ. (الخمینی). * فیه تأمّل، والأوجه الصحّه فی الصوره الاُولی، سواء کان الشکّ بعد الفراغ أم فی الأثناء؛ وذلک لعدم تنجّز العلم؛ نظراً إلی عدم وجوب قضاء القراءه، فیبقی احتمال ترک الرکوع وجریان التجاوز فیه بلا مزاحم، ولکن لا ینبغی ترک الاحتیاط بما فی المتن، وأمّا فی الصوره الثانیه فیمکن القول بالصحّه أیضاً؛ نظراً إلی عدم جریان التجاوز فی السجده علی تقدیرَی صحّه الصلاه وبطلانها، فیبقی جریانه فی الطرف الآخر _ وهو الرکوع _ بلا مزاحم، ولکنّ الاحتیاط بما فی المتن لا یُترک، سواء کان الشکّ فی الأثناء أم بعد الفراغ، نعم، لو کان المحتمل ترک السجده من الأخیره فالأحوط _ حیث لم یتخلّل المبطل _ الإتیان بالسجده رجاءً من دون قصد الأداء والقضاء، ثمّ الإتیان بالتشهّد والتسلیم، ثمّ سجده السهو، ثمّ إعاده الصلاه. (المرعشی). * لا یُترک الاحتیاط فی کلا الفرضین من المسأله. (زین الدین).

الإعاده(۱)، . . . .

ص: ۱۷۱

۱- ۱. بل لا إعاده علیه. (صدر الدین الصدر). * والأصحّ: أمّا فی الفرض الأوّل فالإتمام فقط؛ لجریان قاعده التجاوز بالنسبه إلی الرکوع، ولا تعارض بجریانها فی القراءه؛ لأ نّه ممّا لا أثر له، ضروره أ نّه لو علم بعد الدخول فی الرکوع أو السجده ترک القراءه فلا شیء علیه فکیف مع الشکّ؟ وأمّا فی الفرض الثانی فالقاعده ساقطه بالتعارض؛ لکونها ذات أثر فی الطرفین، فلازم العلم الإجمالی أن یتمّها ویقضی السجده مع سجدتَی السهو، ثمّ یعیدها رأساً، أمّا لو کان بعد الفراغ فتجری القاعده بالنسبه إلی ترک الرکوع الموجب للبطلان دون القراءه والسجده؛ لعدم تأثیر ترکهما فساداً، راجع حواشینا علی السفینه. (کاشف الغطاء). * لا یبعد صحّه الصلاه فی الفرض الأوّل، وإن کان الاحتیاط المزبور فی المتن لا ینبغی ترکه، ولکنّ الاحتیاط المزبور فی الفرض الثانی لازم. (الإصطهباناتی). * الأقوی صحّه الصلاه فی الفرض الأوّل، ولزوم الاحتیاط المذکور فی الفرض الثانی، ولا ینبغی ترکه فی الأوّل أیضاً. (البروجردی). * علی الأحوط فی الفرض الأوّل، فلا یُترک الاحتیاط المذکور فیه. (مهدی الشیرازی). * بل الصحّه قویّه، وإن کان الأحوط الإعاده خصوصاً فی الفرض الثانی. (عبدالهادی الشیرازی). * الظاهر أ نّه یکفی إتمام الصلاه مع سجود السهو احتیاطاً فی الفرض الأوّل، أو مع قضاء سجده، وسجود السهو فی الفرض الثانی. (الحکیم). * الظاهر عدم وجوبها، من غیر فرق بین کونه فی الأثناء أو بعد الفراغ. (المیلانی). * الظاهر عدم لزوم الإعاده فی کلا الفرضین، وإن کان مراعاه الاحتیاط بالإتمام والإعاده خصوصاً فی الفرض الثانی هو الأولی. (البجنوردی). * الأقوی عدم وجوب الإعاده، والاکتفاء بما فی الاحتیاط. (عبداللّه الشیرازی). * لا یجب قضاء القراءه، ولا تجب سجدتا السهو فیها، فالعلم الإجمالی بین ترک القراءه أو الرکوع غیر منجّز، فتجری قاعده التجاوز فی الرکوع من غیر معارض، فلا تجب الإعاده، بل یمکن القول بذلک فی الصوره الثانیه أیضاً؛ لما ذکرنا سابقاً من عدم جریان قاعده التجاوز فی مثل السجده، سواء کانت الصلاه باطله أم صحیحه، فتجری القاعده فی الرکوع بلا معارض، فتصحّ الصلاه، ویقضی السجده، ولکن لا یُترک الاحتیاط بالإعاده فی الفرض الثانی، ویجری جمیع ما ذکرنا لو کان ذلک بعد الفراغ أیضاً، نعم، إذا احتمل ترک السجده من الرکعه الأخیره فالأحوط إتیان السجده وإتمام الصلاه ثمّ الإعاده. (الشریعتمداری). * التحقیق صحّه الصلاه فی الفرض الأوّل؛ لعدم وجوب سجدتَی السهو لکلّ زیاده ونقیصه، فلا تجری القاعده بالنسبه إلی القراءه؛ لعدم الاحتیاج إلیها، ویکون جریانها بالنسبه إلی الرکوع بلا معارض، وأمّا الفرض الثانی فیجوز له رفع الید عنها فی الأثناء ثمّ الإعاده. (الفانی). * لا یبعد عدم وجوبها واختصاص الشکّ فی الرکوع بجریان قاعده التجاوز فیه، فیحکم بعدم الإتیان بالقراءه أو بالسجده من الرکعه السابقه، وبه یظهر الحال فیما إذا کان الشکّ بعد الفراغ. (الخوئی). * الظاهر صحّه صلاته ووجوب إتمامها؛ فإنّ قاعده التجاوز لا تجری بالنسبه إلی السجده والقراءه؛ فإنّه لا یحتمل وجودهما صحیحاً، فإجراؤها بالنسبه إلی الرکوع بلا معارض، فیجب فی الفرض الثانی قضاء السجده والإتیان بسجدتَی السهو احتیاطاً. (حسن القمّی). * الأقوی صحّه الصلاه، والحکم بعدم إتیان القراءه أو السجده من الرکعه السابقه وترتیب أثر ذلک، وکذا لو کان بعد الفراغ من الصلاه. (الروحانی). * الظاهر عدم وجوبها، بل یکتفی بقضاء السجده فی الفرض الثانی، وأمّا فی الفرض الأوّل فلا شیء علیه، وهکذا الحال لو کان الشکّ بعد الفراغ. (السیستانی). * الظاهر صحّه الصلاه فی الفرض الأوّل ولا شیء علیه، ولزوم الاحتیاط المذکور فی الفرض الثانی. (اللنکرانی).

لكنّ الأحوط(۱) هنا(۲) أيضاً(۳) إتمام الصلاه(۴)، وسجدتا السهو فی الفرض الأوّل، وقضاء السجده(۵) مع سجدتی السهو فی الفرض الثانی، ثمّ

ص: ۱۷۳

۱- ۱. لا یُترک الاحتیاط. (الفیروزآبادی). * لا یُترک الاحتیاط فی الفروع الثلاثه. (الحائری). * بل الأقوی الاکتفاء بذلک بلا إعاده؛ وذلک لعین ما تقدّم من الوجه فی سابقه بملاحظه الجزم بعدم إتیان القراءه أو السجده علی صفه الجزئیه، فیبقی احتمال عدم وجوب البقیّه مستنداً بفساد صلاته، فأصاله الصحّه فی عمله توجب البقیّه، وتجری القاعده فی طرف احتمال فوت الرکن بلا معارض، إلّا إذا کان المحلّ الذکریّ باقیاً مع فوت محلّه الشکّی؛ فإنّه تتعارض القاعدتان، فیجب إتیان الرکن وقضاء غیر الرکن إن کان له قضاء، وإلّا فلا یجب إلّا سجدتَی السهو، نعم، مع بقاء محلّ الرکن شکّیاً أیضاً یجب تدارکه بلا وجوب شیء آخر؛ لجریان التجاوز فی الغیر الرکنیّ بلا معارض، ولکنّ هذه الکلّیّه فی ذکرک فی کلّ ما یرد علیک من أمثال هذه الفروع. (آقا ضیاء). * لا یُترک فیه وفیما بعده. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * لا یُترک الاحتیاط فی الفرض الثانی. (الکوه کَمَری). * لا ینبغی ترکه. (المیلانی).

۲- ۲. الأقوی الاکتفاء بما ذکر هنا فی الفرض الأوّل وفی الفرض الثانی دون لزوم الإعاده فی الفرضین. (السبزواری).

۳- ۳. هذا الاحتیاط لا یُترک. (آل یاسین). * لا یَبعُد کفایه الإتمام فی الفرض الأوّل، والاحتیاط أولی فیه، ویجب علیه الإعاده فی الثانی. (جمال الدین الگلپایگانی). * بل هو الأقوی. (الرفیعی).

۴- ۴. لا یبعد کفایه الإتمام فی الفرض الأوّل، والاحتیاط فیه أولی، ویجب فی الفرض الثانی. (النائینی).

۵- ۵. لا یُترک الاحتیاط بذلک فی الفرض الثانی، کما هو مقتضی العلم الإجمالی، وأمّا فی الفرض الأوّل فالأقوی صحّه الصلاه وعدم وجوب شیء علیه. (محمّد رضا الگلپایگانی).

الإعاده[1]، ولو كان ذلك بعد الفراغ[2] من الصلاه فكذلك[3].

السادسه عشره: حكم ما لو علم قبل أن يدتخل فى الركوع أنه إما ترک سجدتين من السابقه أو القراءه

السادسه عشره[4]: لو علم قبل أن يـدخل فى الركوع أ نّه: إمّا ترک سـجدتين من الركعه السابقه، أو ترک القراءه وجب عليه[5] العود[6]

۱- ۱. الأظهر عدم وجوب الإعاده فى الفرضين، ووجوب قضاء السجده فى الثانى، وكذا بعد الفراغ. (الجواهرى).

۲- ۲. إذا احتمـل ترک السـجده من الركعه الأخيره ولم يأتِ بالمبطل عمـداً وسـهواً فالأحوط أن يأتى بها بقصـد القربه من غير تعيين الأدائيّه أو القضائيّه، ثمّ يأتى بما يترتّب عليه من التشهّد والتسليم، ثمّ بسجدتَى السهو، ثمّ إعاده الصلاه. (الإصطهباناتى).

۳- ۳. ممّا ذكرنا فى الفرع السابق يُعلَم أنّ جريان قاعده «لا تعاد» فى المقام بلا مانع؛ حيث إنّ المفروض الفراغ من الصلاه. (تقى القمّى).

۴- ۴. وهو المتعيّن؛ فإنّ الشكّ فى القراءه شکّ فى المحلّ، أمّا قبل القنوت فواضـح، وأمّا فى القنوت فلِما ذكره فى المتن؛ ولأنّ القنوت واقع فى غير محلّه على كلّ تقـدير، فلا يكون الدخول فيه دخولاً فى الغير، والشکّ فى السـجدتَين شکّ بعد الدخول فى الغير وهو القيام. (زين الدين).

۵- ۵. الاكتفاء بالإتيان بالقراءه من غير لزوم الإعاده لا يخلو من قوّه. (الإصفهانى).

۶- ۶. بـل يكتفى بإتيـان القراءه بلاـ إعـاده؛ لأنّ الشـکّ فيها قبل التجاوز وفى السـجدتين بعـده؛ لحصول التجاوز عنهما بالقيام. (مهـدى الشـيرازى). * الأقوى هو الاكتفاء بالإتيان بالقراءه من غير لزوم الإعاده. (أحمد الخونسارى). * الاكتفاء بالإتيان بالقراءه مـن غير لزوم الإعـاده هـو الأقوى ؛ لانحلـال العلـم الإجمـالى بجريـان دليـل الشـکّ لاـ فى المحـلّ ، فتجرى قاعـده التجـاوز فى السـجدتين. (عبـداللّه الشـيرازى). * إن لم يـدخل فى القنوت يأتى بالقراءه، ومع الـدخول فيه يجوز له رفع اليـد عن هذه الصـلاه واستئنافها. (الفانى). * الأقوى الاكتفاء بإتيان القراءه مع بقاء المحلّ الشـكّى، وكـذا فى الفرع الآتى أخيراً المشابه لـذلک، ولزوم العود لتداركهما فيما إذا ورد فى الغير ولم يبقَ المحلّ الشـكّى، وما ذكره من الوجه لانحلال العلم الإجمالى ضـعيف. (الخمينى). * أمّـا العود فلبقـاء المحـلّ الـذكرىّ للتـدارک، وأمّا الإعاده فلاحتمال بقاء الاشـتغال باحتمال زياده السـجدتين، هـذا، ولكن فى التعليـل والمعلّـل له نظر، ومـا أفـاده إحـدى المحتملاـت، وهنـاک وجوه اُخَر ، منهـا: وجوب العود لتـدارک السـجدتين والقراءه والإتمام وسـجدتا السـهو وإعاده الصـلاه ، ومنها: وجوب العود لتـداركهما والقراءه وعـدم وجوب الإعاده ، ومنها: ما أفاده بقوله: «ويحتمـل»، وهـو أظهر الوجوه؛ لكون الشـکّ فى القراءه شـكّاً فى المحـلّ، والشـکّ فى السـجدتين شـكّاً بعـد التجـاوز ، ومنهـا: التفاصيل المحتمله فى المقام التى طوينا الكشح عن ذكرها. (المرعشى). * بل يقرأ ويكتفى بذلک. (محمّد الشيرازى).

لتدراكهما(۱)، والإتمام ثمّ الإعاده(۲)، . . . . . .

ص: ۱۷۵

۱- ۱. بل لتدارک القراءه فقط والإتمام حتّی بعد القنوت، وإن کان الأحوط الإعاده. (عبدالهادی الشیرازی).

۲- ۲. یجوز ترک الإعاده. (الکوه کَمَری). * الأقوی کفایه العود لتدارکهما وإتمام الصلاه بلا احتیاج إلی الإعاده وإن کان هو الأحوط. (الشاهرودی). * الأقوی عدم وجوب الإعاده؛ لأنّ الشکّ فی القراءه شکّ فی المحلّ، والشکّ فی السجدتین بعد التجاوز بالقیام، فیأتی بالقراءه ویُجری قاعده التجاوز بالنسبه إلی السجدتین. (حسن القمّی). * مقتضی الصناعه تعیُّنها؛ لعدم جریان قاعده «لا تعاد» فی الأثناء، لکنّ الاحتیاط الذی أشار إلیه لا یُترک، وما ذکرناه فی الفرع المذکور جارٍ فی جمیع الفروع المذکوره فی هذه المسأله. (تقی القمّی).

ويحتمل(۱) الاكتفاء(۲) بالإتيان . . . .

ص: ۱۷۶

---

۱ - ۱. هـذا الاحتمـال متّجه. (الجواهری). * ضـعيف غـايته. (النـائينی، جمال الـدين الگلپايگانی). * بل هو الأقوی: إمّا لأنّ الأمر بـالقراءه لم يُمتَثَل قطعـاً فلاـ تجری فيها قاعـده التجاوز، أو لأنّ القنوت واقع فی غير محلّه علی كلّ تقـدير، فلا يتحقّق به التجاوز علی أظهر الـوجهين، فتجب، بخلاـف السـجود فـإنّه من الشـكّ بعـد القيـام فلاـ يلتفت إليه، وفی المتن مـا لاـ يخفی من القصور والاضـطراب، فتدبّر. (آل ياسـين). * هذا هو الأقوی ولو كان قبل القنوت. (محمّد تقی الخونساری، الأراكی). * الأقوی ذلك ما لم يركع، كما هو الفرض. (صـدر الـدين الصدر). * لا فرق بين هذا الفرض وما بعده؛ فإنّ هذا القيام محكوم باللغويّه شـرعاً، فلا يكون الدخول فيه دخولاً فی الغير بالنسبه إلی كلٍّ من التشـهّد والسـجود؛ وعليه فالأحوط أن يتدارك السجود والتشهّد، ويسجد للسـهو للقيـام إذا تلبّس معه بقراءه أو تسبيـح، ثمّ يعيـد الصـلاه، من غير فرقٍ بين أن يكـون المشـكوك ترك سـجدهٍ واحـدهٍ أو سجدتين. (زين الدين).

۲ - ۲. بل هو الأقوی؛ لعين ما ذكرنا من الكلّيه. (آقاضـياء). * فيه منع. (الكوه كَمَری). * هذا هو المتعيّن قبل القنوت أو بعده، بل لا وجه للحكم الأوّل، ضـروره جريان قاعـده التجاوز بالنسـبه إلی السـجدتين، وقاعده الشكّ فی المحلّ بالنسبه إلی القراءه، وإن شئت قلت: القراءه تجب قطعاً: إمّا لتركها، أو ترك السـجدتين، فينحلّ العلم الإجمالی، مضافاً إلی الدخول فی الغير بالنسبه إليهما وهو القيام فضـلًا عن القنوت، وليس كـذلك لو علم أ نّه ترك السـجدتين أو التشـهّد أو سـجده واحـده حال القيام؛ فإنّه يجلس ويأتی بهما ويسـجد سـجدتَی السهو، ولا وجه للاحتياط بإعاده الصلاه إلّا استحباباً. (كاشف الغطاء). * هذا الاحتمال فی الفرض الأـوّل وهو قبل القنوت أولی وأقرب، بل لا يخلو من قوّه؛ لكون الشكّ فی القراءه قبل تجاوز المحلّ، مضافاً إلی جريان الـدعوی المزبوره فيه أيضاً، ولكنّها غير مسـموعه؛ لعـدم كون مثل هذا العلم التفصـيلیّ ــ بوجوب القراءه المردّد بين وجوبها لأجل تركها أو وجوبهـا بعـد تـدارك السـجدتين لأجـل حصول الـترتيب علی فرض ترك السـجدتين، الراجع فی الحقيقه إلی العلم بوجوب القراءه أو وجوب السـجدتين ــ مجـدياً فی الانحلاـل، كمـا لاـ يخفی، مع كون الشـكّ فی الفرض الثـانی بعـد تجاوز المحلّ فی كلتيهمـا، فالاحتيـاط الّـذی ذكره فی الفرض الأـوّل لاـ يجوز تركـه فی الفرض الثـانی، كمـا لاـ ينبغی تركـه فی الفرض الأـوّل. (الإصـطهباناتی). * هو الأـقوی. (الحكيم). * بـل يقوّی ذلـك، وأمّـا تفسير الغير هاهنـا بـالقنوت فليس فی محلّه؛ فإنّه هو القيام. (الميلانی). * هـذا هو المتعيّن؛ لأنّ الشكّ فی القراءه شكّ فی المحلّ، ولا فرق بين أن يكون هذا الشكّ بعد الإتيان بالقنوت أو قبله، والشـكّ فی السـجدتين شـكّ بعـد تجـاوز المحـلّ؛ لأ نّه بعـد القيام. (البجنوردی). * وهو الأظهر بعـد انحلال العلم؛ لكون الشـكّ فی القراءه شـكّاً فی المحـلّ بعـد عـدم صـدق الغير بالنسـبه إلی القنوت، بخلاف الشكّ فی السـجدتين؛ لكونه شـكّاً بعد التجـاوز عن المحلّ بعـد التلبّس بالقيام. (المرعشـی). * هـذا هو المتعيّن؛ لمضـیّ محلّ الشكّ فی السـجده بالقيام وبقاء محلّه فی القراءه إن كـان قبـل القنـوت بلاـ إشـكال، وإن كـان بعـده فللعلم بلغـويّه القنـوت. (محمّـد رضـا الگلپايگـانی). * وهـو الأـقوی. (السبزواری). * وهو المتعيّن مطلقاً، وإن لم يدخل فی القنوت. (السيستانی).

بالقراءه(۱) . . . .

ص: ۱۷۷

---

۱ - ۱. وعـدم لزوم الإعاده لا يخلو من قوّه. (الرفيعی). * هـذا الاحتمال قویّ جـدّاً حتّی فی صوره الشکّ بعـد القنوت؛ فإنّ القیام محلّ بالنسبه إلی القراءه فتجب، وغیرمحلٍّ بالنسبه إلی السـجدتین فتجری قاعـده التجاوز، وأمّا القنوت فی المثال فلیس غیراً فی باب التجاوز؛ إذ الغیر لا یشمل ما یجب رفع الید عنه. والعجب من الماتن رحمه الله حیث حصر احتمال الاکتفاء بإتیان القراءه فی الفرض الثانی؛ لأنّ القنوت غیرٌ بالنسبه إلی السـجدتین، والحال أنّ الغیر القیام وهو حاصل فی کلا الفرضین، ولیس القنوت غیراً؛ لِما ذکرنا. (الشریعتمداری). * هذا الاحتمال هو الأظهر، لا لأنّ الشکّ فی السجدتین بعد الدخول فی القنوت شکّ بعد التجاوز؛ فـإنّ القنوت المـأتیّ به خـارج عن أجزاء الصـلاه یقینـاً، فلاـ یتحقّق به التجـاوز عن المحـلّ، بـل لأـنّ الشکّ فی القراءه شکّ فی المحلّ، والشکّ فی السـجدتین بعـد القیام شکّ بعـد التجاوز، فینحلّ العلم الإجمالی لا محاله. (الخوئی). * هـذا هو الأظهر، من غیر فرق بین کونه قبل القنوت أو بعده. (الروحانی).

والإتمام من غير لزوم الإعاده إذا كان(۱) ذلک(۲) بعد(۳) الإتیان(۴)

ص: ۱۷۸

۱- ۱. قد مرّ أ نّه لا أثر لتقدّم الشکّ علی القنوت وتأخّره عنه بعد عدم کونه من مصادیق الغیر، وإنّما المعیار هو صدق الغیر علی القیام، کما تومئ إلیه صحیحه ابن جابر(وسائل الشیعه: الباب (۱۳) من أبواب الرکوع، ح۴). (المرعشی). * ومحلّ الإشکال إنّما هی هـذه الصوره، والظـاهر فیهـا وجوب العود لتـدارکهما، وأمّـا غیر هـذه الصوره فـالحکم فیه لزوم القراءه؛ لبقاء محلّه الشـکّی، وجریان قاعده التجاوز بالإضافه إلی السجدتین. (اللنکرانی).

۲- ۲. بل یجب العود لتدارکهما فی هذه الصوره بلا إعاده؛ لتعارض قاعده التجاوز بالنسـبه إلیهما، فیرجع إلی أصاله عدم الإتیان بالسجدتین، وما ذکره من الوجه لیس بتمام، وکذا فی الفرع التالی. (مهدی الشیرازی).

۳- ۳. الإشـکال فی هـذه المسأله إنّما هو فی هذا المورد، وأمّا قبل القنوت فلا إشـکال فی وجوب القراءه فقط؛ إذ الشکّ عرض فیها قبل التجاوز، بخلاف السجدتین فإنّه تجاوز بالقیام عن محلّهما. (البروجردی).

۴- ۴. الظاهر أ نّه لا فرق بین کونه فی القنوت وعـدمه؛ لأ نّه یکفی فی تحقّق الغیر بالنسـبه إلی السـجدتین القیام، وإن دلّ الدلیل علی أنّ الصعود إلی القیام قبل تحقّقه لا یکفی فی تحقّق الغیر بالنسبه إلی السجده ولزوم العود إلیها. (الفیروزآبادی).

بالقنوت(۱)؛ بدعوی(۲) أنّ وجوب القراءه علیه معلوم؛ لأ ـ نّه: إمّ ـا ترکها، أو ترک السـجدتین، فعلی التقـدیرین(۳) یجب الإتیان بها(۴)، ویکون الشکّ بالنسبه إلی السجدتین بعد الدخول فی الغیر الذی(۵) هو القنوت(۶)، وکذا

---

۱ - ۱. بل هو الظاهر فی کلا الفرعین؛ لما اُشیر إلیه فی المتن فی الثانی، مضافاً إلی کون الشکّ فی القراءه قبل تجاوز المحلّ فی الفرض الأ ـوّل. (الحائری). * وجوب العود لتـدارکهما فی هـذه الصوره من غیر لزوم الإعاده لا یخلو من قوّه، والعلم الإجمالی لا ینحلّ بالتفصیل المذکور. (عبداللّه الشیرازی).

۲ - ۲. لا ـ حـاجه إلی هـذه الـدعوی بعـد کون الشـکّ قبـل التجـاوز عن المحـلّ، ولو فرض أنّ القنوت یوجب فوت المحـلّ جاء بسجدتین، ثمّ قام وقرأ وأتمّ صلاته. (صدر الدین الصدر).

۳ - ۳. فیه إشـکال؛ لأ ـنّ الأ ـمر فی الأقـلّ والأ ـکثر الارتبـاطیّین دائر بین المتبـاینَین: إمّ ـا القراءه المنفرده، وإمّ ـا المقیّ ـده بالمسـبوق بالسجدتین، فلا یصیر أحد الطرفین معلوماً مفصّلاً، والذی ذکره فیما لم یکن الأقلّ والأکثر ارتباطیّین. (الفیروزآبادی).

۴ - ۴. ولو اُضـیف إلی هذا العِلم العِلمُ بوجود أحدهما أیضاً فیحتاط بإتیانهما وسـجدتَی السهو، ثمّ الإعاده. (الحائری). * لا یبعد جواز الاکتفاء بالتشهّد مع عدم وجوب الإعاده. (الخمینی).

۵ - ۵. الـدخول فی الغیر مع العلم الإجمـالی لا ـ یوجب عـدم الإتیان، وکون الشـیء مشـکوک الإتیان بـدواً غیر کونه طرف العلم بالترک بالعلم الإجمالی، المانع من إجراء القاعده بالنسبه إلیه. (الفیروزآبادی).

۶ - ۶. بـل هو القیـام، کمـا مرّ. (البروجردی). * الأولی تبـدیله بالقیام. (الحکیم). * بل هو القیام. (عبـداللّه الشـیرازی، الروحانی، اللنکرانی). * بل القیام. (السبزواری). * هذا من سـهو القلم، وصـحیحه هو القیام، کما تشـهد له الفقره التالیه الموجوده فی بعض النسخ. (السیستانی).

الحال(۱) لو علم(۲) بعد القیام(۳) إلی . . . . . .

ص: ۱۸۰

۱- ۱. حاله کما قبله. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * یجب العود، ولا تجب إعاده الصلاه، نعم، هو أحوط. (الکوه کَمَری). * بناءً علی ما ذکره، وقد عرفت ما هو الأقوی. (صدر الدین الصدر). * فیه إشکال، کما أنّ احتمال الاکتفاء بالرجوع وتدارک المشکوک من دون إعاده الصلاه لا یخلو من الإشکال، بل النظر أیضاً. (المرعشی). * الظاهر صحّتها أیضاً، والتجاوز لا یتحقّق بالقیام المعلوم الزیاده، فیجب العود، فیأتی بالسجدتین علی تقدیر، والسجده الواحده علی تقدیر آخر، ثمّ یأتی بالتشهّد، ویُتِمّ الصلاه ویسجد سجده السهو للقیام الزائد احتیاطاً، والأولی إعاده الصلاه، وظهر حکم ما کان ذلک قبل القیام. (حسن القمّی).

۲- ۲. بل الأقوی فی هذه الصوره الإتیان بالسجدتین أیضاً؛ للجزم بأنّ قیامه وقع فی غیر محلّه، فیعود محلّ السجده بعوده إلی التشهّد. (آقا ضیاء). * قد تبیّن أنّ مقتضی القاعده هو الإتیان بهما، وأنّ الإعاده من الأحوط الذی لا ینبغی أن یُترک. (الشاهرودی). * حکمها یظهر من الحاشیه السابقه. (عبداللّه الشیرازی).

۳- ۳. لا یبعد الاکتفاء بتدارک السجدتین برجاء السجود المحتاج إلیه، وکذا التشهّد بقصد القربه المطلقه، کما ذکرنا سابقاً، فإن لم یُتمّ تعیّنت الإعاده. (الحکیم). * یظهر الحال فیه ممّا ذکرنا؛ إذ القیام فی الفرض لیس غیراً فی باب قاعده التجاوز، فحاله مثل ما لو شکّ قبل القیام، ویجب الإتیان بالسجده والسجدتین والتشهّد لبقاء محلّهما، ولا مورد للاحتیاط بالإعاده إلّا فی فرض العلم بترک السجدتین أو التشهّد دون ما لو علم بترک سجده واحده أو التشهّد. (الشریعتمداری). * لیس الحال کما ذکره؛ فإنّه مع العلم بترک السجـدتین أو التشهّد أو العلم بترک سجده واحده أو التشهّد حال القیام یعلم بزیاده القیام، وأ نّه خارج من أجزاء الصلاه، فلا یتحقّق به التجاوز عن المحلّ، وبما أنّ التشهّد المأمور به لم یوءتَ به فلا بدّ من الرجوع والإتیان بالسجده المشکوک فیها، ثمّ التشهّد والإتیان بسجدتَی السهو. للقیام الزائد علی القول به(فی بعض النسخ زیاده (نعم، علی القول بوجوب سجدتی السهو فی کلّ زیاده ونقیصه لا یمکن الحکم بصحّه الصلاه فیما إذا دار الأمر بین ترک التشهّد وترک السجدتین؛ فإنّه بعد التدارک یُعلم إجمالاً بوجوب الإعاده أو بوجوب سجدتَی السهو).)، وبما ذکرناه یظهر الحال فیما إذا کان العلم المزبور قبل الدخول فی القیام. (الخوئی). * لا یبعد الاکتفاء بتدارک السجدتین برجاء السجده المحتاج إلیها، وکذا التشهّد بقصد القربه المطلقه، فإن لم یُتمّ تعیّنت الإعاده. (الآملی). * فیأتی بما احتمل ترکه بقصد القربه المطلقه، وتصحّ صلاته علی الأقوی. (السبزواری). * الأقوی فی هذا الفرض لزوم العود والإتیان بالسجده، ثمّ التشهّد، والإتیان بعد الصلاه بسجدتَی السهو للقیام الزائد علی القول بوجوبهما له، ثمّ لو بنینا علی وجوب سجده السهو لکلّ زیاده ونقیصه تجب السجده أیضاً لزیاده خصوص التشهّد فی الفرع الأوّل، ولزیاده أحد الأمرین من السجده والتشهّد فی الفرع الثانی، وبما ذکرناه یظهر الحال فیما إذا حصل العلم المزبور قبل الدخول فی القیام. (الروحانی). * بل حکمه حکم الصوره الآتیه، ولا حاجه إلی الإعاده فیهما. (السیستانی).

الثالثه(۱) أ نّه: إمّا ترک السجدتين(۲)، أو ترک سجده واحده، أو

ص: ۱۸۱

۱- ۱. وکذا فی ما يليه؛ لأنّ الاحتياط هنا مستلزم للعلم بالزياده. (الفانی).

۲ - ۲. لابـدّ فی الصورتين من هـدم القيـام والإتيان بالسـجدتين أو السـجده الواحـده ثمّ التشـهّد، لکن فی الصوره الاُولی يحتاط بإعاده الصلاه مع سجود السهو لزياده القيام، وفی الصوره الثانيه يکتفی بسجود السهو لزيادته. (الميلانی).

التشهّد(۱)، وأمّا لو کان قبل القیام(۲) فیتعیّن الإتیان(۳) بهما(۴) مع الاحتیاط(۵) بالإعاده(۶).

السابعه عشره: فیما إذا علم بعد القیام إلی الثالثه أنه ترک التشهد و شک فی ترکه السجده أم لا

السابعه عشره: إذا علم بعد القیام إلی الثالثه أ نّه ترک التشهّد وشکّ فی أ نّه ترک السجده أیضاً، أم لا، یحتمل(۷) . . . .

ص: ۱۸۲

۱- ۱. الاحتمال ضعیف، فلابدّ من الإتیان بالسجده وبالتشهّد، ولا تجب الإعاده. (زین الدین).

۲- ۲. لا فرق بین التذکّر قبل القیام أو بعده؛ للعلم بلغویّه القیام فی الفرض، فیعود ویأتی بهما من غیر لزوم إعاده الصلاه. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۳- ۳. مع سجدتَی السهو بعد إتمام الصلاه لزیاده التشهّد، کما فی الفرض الأوّل، ورجاءً کما فی الفرض الثانی؛ لمکان العلم بزیاده أحد المحتملَین. (المرعشی).

۴- ۴. بل یتعیّن الإتیان بالتشهّد، والإعاده أولی. (عبدالهادی الشیرازی).

۵- ۵. استحباباً. (عبداللّه الشیرازی، الکوه کَمَری).

۶- ۶. حکم الشکّ فی حال القیام حکمه فی حال الجلوس، والاحتیاط بالإعاده غیر لازم. (الجواهری). * وسجود السهو قبلها إذا کان طرف العلم السجدتین معاً، وإلاّ لم یجب ما عدا التدارک علی الأقوی، وکذا لو علم بذلک بعد القیام، غیر أ نّه یجب فیه أن یسجد للسهو للقیام الزائد أیضاً. (آل یاسین). * یجوز ترک هذا الاحتیاط، وإن کان مراعاته هو الأولی، ولا فرق فی هذا الحکم بین أن یکون الشکّ المفروض قبل القیام أو بعده؛ لعدم الاعتبار بهذا القیام الّذی یعلم بعدم کونه جزءاً من الصلاه. (البجنوردی). * لکنّه غیر لازم. (اللنکرانی).

۷- ۷. والاحتمال الآخر: أ نّه یجلس لإتیان التشهّد، فإذا جلس یصدق أ نّه شاکّ فی السجده ولم یتجاوز، فیأتی بها أوّلاً ثمّ یأتی بالتشهّد. (الفیروزآبادی). * الأقوی عدم الاکتفاء بالتشهّد، ووجوب الإتیان بالسجده أیضاً لعین ما مرّ فی سابقه. (آقا ضیاء). * بل یرجع ویأتی بالسجده، ثمّ بالتشهّد ولا شیء علیه، نعم، یحتاط بسجده السهو للقیام فی غیر محلّه. (الفانی). * هذا هو الأقوی، لا لِما ذکره من الدخول فی الغیر، بل لِما استظهرنا من الأدلّه من عدم لزوم الدخول فی الغیر، بل اللازم هو التجاوز عن المحلّ ولو لم یدخل فی الغیر المترتّب علیه. (الخمینی). * فیه إشکال، والأقوی الإتیان بهما، إلاّ أن یجعل الشرط فی جریان التجاوز التجاوز عن المحلّ، لا الدخول فی الغیر؛ فعلیه لا إشکال فی الاکتفاء بالتشهّد کما فی المتن، ولا یجوز الإتیان بالسجده لدوران أمرها بین الإتیان بها وتجاوز محلّها، ثمّ إنّ ما أفاده فی المسأله (۵۹) والمسأله (۴۵) وما هنا فی صدق الغیر ربّما یُتراءی عدم التلائم بینها. (المرعشی). * هذا الاحتمال ضعیف، فیأتی بهما من دون إعادهٍ علی الأقوی. (محمّد رضا الگلپایگانی).

أن(١) يقال(٢): . . . .

ص: ١٨٣

١- ١. الأقوى لزوم الإتيان بهما وإتمام الصلاه بلا احتياج إلى الإعاده. (الشاهرودی).

٢- ٢. هذا الاحتمال ضعيف، فيلزم الإتيان بهما على الأقوى. (البروجردی). * هذا الاحتمال ضعيف، ولابدّ من تدارک السجده والتشهّد معاً، الاُولى برجاء السجود المحتاج إليه، والثانی بنيّه القربه المطلقه، فإن لم يُتمّ تعيّنت الإعاده. (الحكيم). * الأقوى الإتيان بهما. (أحمد الخونساری). * لكنّه ضعيف، فلا بدّ من تدارک السجده والتشهّد معاً. (الآملی). * بل يرجع ويأتی بالسجده والتشهّد بقصد القربه المطلقه، وتصحّ صلاته على الأقوى. (السبزواری). * هذا الاحتمال ضعيف جدّاً؛ إذ القيام المعلوم زيادته وعدم كونه من أجزاء الصلاه لوقوعه قبل التشهّد لا يكون الدخول فيه محقّقاً لعنوان التجاوز، فالأظهر لزوم الإتيان بالسجده أيضاً، وتصحّ صلاته حينئذٍ. (الروحانی).

يكفى(۱) الإتيان(۲) بالتشهّد(۳)؛ لأنّ الشكّ بالنسبه إلى السجده بعد الدخول(۴) فى الغير الذى هو القيام فلا اعتناء به، والأحوط(۵) الإعاده(۶)

۱- ۱. بل لا يكفى، ولابدّ من الإتيان بهما، ولا تجب الإعاده على الأقوى، والقيام معلوم الزياده فلا يتحقّق به التجاوز، نعم، يجب له سجود السهو على الأحوط. (آل ياسين).

۲- ۲. بل يأتى بهما، ولا يحتاج إلى الإعاده. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * وهو الأوجه. (عبدالهادى الشيرازى). * غير معلوم، بل الأقوى الإتيان بهما على الترتيب. (الرفيعى). * ضعف هذا الاحتمال يظهر ممّا تقدّم، والأظهر لزوم الإتيان بالتشهّد والسجده بلا حاجه إلى إعاده الصلاه. (الخوئى). * بل يجب الإتيان بهما، ولا تجب الإعاده، والقيام المعلوم الزياده لا يحصل به التجاوز، نعم، يجب له السجده للسهو على الأحوط. (حسن القمّى).

۳- ۳. بل يجب الإتيان بهما، ولا يلزم الإعاده. (مهدى الشيرازى). * مبنى الاحتمال كما ذكره قدس سره احتساب الغير الملغىّ بحكم الغير، واختلف كلام الماتن رحمه الله فى ذلك، ففى المسأله التاسعه والخمسين من هذه المسائل استظهره واستوجه خلافه فى الخامسه والأربعين منها، والأقوى ــ كما تقدّم ــ عدم دخول الغير الملغىّ شرعاً فى الغير الّذى هو معتبر فى قاعده التجاوز، فيجب الإتيان بالسجده والتشهّد معاً، ولا مورد للاحتياط بإعاده الصلاه إلاّ فى صوره الشكّ فى السجدتين والإتيان بهما. (الشريعتمدارى). * بل به وبالسجده. (محمّد الشيرازى). * بل اللازم الإتيان بهما. (اللنكرانى).

۴- ۴. ولكن إذا جلس لأجل التشهّد جاء بالسجده أيضاً. (صدر الدين الصدر).

۵- ۵. لا بأس بتركه. (المرعشى).

۶- ۶. لا يُترك. (الإصفهانى). * يأتى بهما وجوباً، وإعاده الصلاه احتياطاً مستحسَن. (الكوه كَمَرى). * الأقوى الاكتفاء بالإتيان بكليهما، وإن كان الأحوط ما ذكر فى المتن. (عبداللّه الشيرازى). * مقتضى الصناعه تعيُّنها، كما تقدّم، ولكنّ الاحتياط المذكور لا يُترك. (تقى القمّى).

بعد الإتمام(۱)، سواء(۲) أتی(۳) بهما(۴) أم بالتشهّد فقط.

الثامنه عشره: الحکم فیما لو علم إجمالاً أنه أتی بأحد الأمرین من السجده و التشهد من غیر تعیین و شک فی الآخر

الثامنه عشره: إذا علم إجمالاً أ نّه أتی بأحد الأمرین من السجده والتشهّد من غیر تعیین، وشکّ فی الآخر: فإن کان بعد الدخول فی القیام لم یعتنِ(۵) بشکّه، وإن کان قبله(۶) یجب(۷)

۱- ۱. والأظهر کفایه الإتیان بهما، وإتمام الصلاه من غیر إعاده. (السیستانی).

۲- ۲. لا یبعد وجوب الإتیان بهما، وعدم وجوب الإعاده. (الجواهری).

۳- ۳. یقوی لزوم الإتیان بهما، وعدم وجوب الإعاده وإن کان أحوط. (النائینی).

۴- ۴. یقوی لزوم الإتیان بهما، وعدم وجوب الإعاده وإن کان أحوط. (جمال الدین الگلپایگانی). * بل یأتی بهما ویحتاط بما ذکر. (الإصطهباناتی). * بل مع الإتیان بهما. (المیلانی). * یجب الإتیان بهما؛ لعدم الاعتبار بذلک القیام الّذی یقطع بعدم وقوعه فی محلّه، ولا یحتاج إلی الإعاده، وإن کانت هی الأولی. (البجنوردی).

۵- ۵. بل یعتنی به فیه وفی ما بعده، بأن یحتاط فی کلا الموردین، وبما ذکرناه فی المقام وفیما تقدّم یظهر الحال فی جملهٍ من الفروع الآتیه. (تقی القمّی).

۶- ۶. یجوز فی هذه الصوره استئناف الصلاه فقط، وإن کان الأحوط الرجوع والإتیان بهما وإتمام الصلاه ثمّ إعادتها. (الفانی).

۷- ۷. بل الأقوی الاکتفاء بالتشهّد؛ لأ نّه یعلم إجمالاً بوجود السجده واقعاً، أو بکونها مشکوکه بعد دخوله فی التشهّد، فیکون محکوماً بوجوده ظاهراً، فلا مقتضی لإیجاد السجده، فتبقی قاعده الشکّ فی المحلّ نافیهً بالنسبه إلی التشهّد فقط، فیأتی به فقط. (آقا ضیاء).

علیه(۱) الإتیان بهما(۲)؛ لأ نّه شاکّ فی کلٍّ منهما مع بقاء

ص: ۱۸۶

---

۱ - ۱. بقصد القربه المطلقه. (أحمد الخونساری). * لا یبعد جواز الاکتفاء بالتشهّد من غیر لزوم الإعاده. (الخمینی). * الأقوی بناءً علی صدق التجاوز الاکتفاء بإتیان التشهّد فقط؛ لأنّ السجده: إمّا مأتیّ بها، أو متجاوز محلّها، فلا مساغ لإتیانها، فلو أتی بها والحال هذه وجبت إعاده الصلاه. (المرعشی).

۲ - ۲. بل یجب الإتیان بالتشهّد فقط؛ للعلم بأنّ السجده: إمّا محقّقه، وإمّا یکون الشکّ بالنسبه إلیها بعد تجاوز المحلّ. (الحائری). * ویحتمل هنا کفایه التشهّد، لکنّه مشکل. (آل یاسین). * مشکل، بل الظاهر أ نّه لا یجب علیه إلّا الإتیان بالتشهّد فقط؛ للعلم بأنّ السجده: إمّا أتی بها، وإمّا أن یکون الشکّ فیها بعد تجاوز المحلّ، وعلی هذا لو أتی بهما یجب علیه إعاده الصلاه؛ للعلم بزیاده السجده علی فرض تحقّقها، أو الإتیان بها بعد تجاوز المحلّ. (الإصطهباناتی). * بل یجب علیه الإتیان بالتشهّد خاصّه. (عبدالهادی الشیرازی). * بل الإتیان بالتشهّد دون السجده؛ فإنّها محرزه ولو بالتعبّد. (المیلانی). * الأقوی هو الاکتفاء بالتشهّد، ولا یَترک الإعاده لو أتی بهما. (البجنوردی). * یمکن أن یقال بعدم وجوب الإتیان بالسجده؛ لأ نّه إن أتی بالسجده فهو وإن أتی بالتشهّد فشکّه بعد تجاوز المحلّ، بل هو الظاهر. (الشریعتمداری). * بل یجب علیه الإتیان بالتشهّد فقط؛ لأنّ السجده: إمّا قد أتی بها، أو أنّ الشکّ فیها بعد تجاوز المحلّ. (الخوئی). * بقصد القربه، وللاکتفاء بإتیان التشهّد فقط وجه قوی. (السبزواری). * بل یجب الإتیان بالتشهّد فقط. (حسن القمّی). * بل بخصوص التشهّد؛ لأنّ السجده: إمّا أتی بها وجداناً، أو تعبّداً لقاعده التجاوز. (الروحانی). * بل لا یجب الإتیان إلّا بالتشهّد. (السیستانی).

المحلّ(۱)، ولا تجب(۲) الإعاده(۳) بعد الإتمام(۴) وإن كان أحوط(۵).

التاسعه عشره: فیما لو علم أنه: إما ترک السجده من الرکعه السابقه، أو التشهد من هذه الرکعه

التاسعه عشره: إذا علم أ نّه: إمّا ترک السجده من الرکعه السابقه، أو التشهّد من هذه الرکعه: فإن کان جالساً ولم یدخل فی القیام أتی بالتشهّد وأتمّ الصلاه ولیس علیه(۶) شیء، وإن کان حال

ص: ۱۸۷

۱- ۱. إحراز بقاء المحلّ بالنسبه إلی التشهّد صحیح دون السجده، فالأقوی الاکتفاء بالتشهّد. (الرفیعی).

۲- ۲. الأقوی وجوبها فی الفرض، سیّما فیما لو کان أحد الطرفین سجدتَین. (المرعشی).

۳- ۳. فیه إشکال؛ لأ نّه بإتیانهما یعلم أنّ إتیان السجده: إمّا زیاده علی فرض تحقّقها سابقاً، وإمّا إتیان بعد التجاوز علی فرض عدمها، فلا یُترک الاحتیاط بالإعاده. (الفیروزآبادی). * بل إذا کان طرف الشبهه سجدتین یجب الإعاده بعد إتیانهما وسجدتَی السهو. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * من دون فرقٍ بین ما إذا کان طرف الشبهه سجده واحده، أو کان سجدتَین. (اللنکرانی).

۴- ۴. بل یجب الإعاده لو أتی بهما؛ لما ذُکر فی الحاشیه السابقه. (الحائری). * إذا جاء بالسجود برجاء السجود المحتاج إلیه وبالتشهّد بنیّه القربه المطلقه، وإلاّ تعیّنت الإعاده؛ للعلم بالزیاده العمدیّه؛ للعلم بها إجمالاً قبل وقوعها. (الحکیم). * إلاّ إذا کان طرف الشبهه سجدتین. (الشریعتمداری).

۵- ۵. لا ینبغی ترکه. (المیلانی). * لا یُترک. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۶- ۶. لبقاء محلّ أحد طرفَی العلم وکون طرفه الآخر مورداً للتجاوز، ولکن ینبغی له قضاء السجده بعد الصلاه مع سجده السهو؛ لاحتمال الفوت من الرکعه السابقه، والإتیان بسجده السهو مرّهً اُخری لاحتمال زیاده التشهّد. (المرعشی).

النهوض(۱) إلى القيام(۲) أو بعد الدخول فيه مضى(۳) وأتَمّ(۴)

ص: ۱۸۸

---

۱ - ۱. الأقوى لحوقه بحال الجلوس، كما تقدّم. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * الأقوى إلحاقه بالصوره الاُولى. (الإصفهانی، حسن القمّی). * بل بعد الدخول فی القیام. (صدر الدین الصدر). * فیه إشکال، بل لا یبعد إلحاقه بحال الجلوس. (الإصطهباناتی). * تقدّم النظر فی إلحاقه بالقیام. (مهدی الشیرازی). * یرجع ویتشهّد؛ لأ نّه لم یخرج عن المحلّ إلّا بالدخول فی القیام، وقد التزم قدس سره فی الفرع العشرین بوجوب العود، حیث قال: «أو قبل النهوض إلى القیام، أو فی أثناء النهوض قبل الدخول فیه». (الشاهرودی). * هذا مبنیّ على شمول الغیر لمقدّمات الأفعال، وهو ممنوع، فالأقوى إلحاقه بالصوره الاُولى. (الرفیعی). * الأقوى عدم صدق التجاوز بالنهوض. (البجنوردی). * الأقوى إلحاق النهوض بالجلوس. (عبداللّه الشیرازی). * حال النهوض کالجلوس على الأقوى. (الشریعتمداری). * الأقوى إلحاقه بالجلوس. (المرعشی). * الظاهر أ نّه یلحق بحال الجلوس، کما مرّ. (الخوئی). * الظاهر أنّ حال النهوض کحال الجلوس. (الآملی). * حال النهوض ملحق بما قبله، کما مرّ ویأتی منه قدس سره فی المسأله اللاحقه أیضاً، والأحوط أن یکون الرجوع حینئذٍ بقصد القربه المطلقه. (السبزواری). * الأظهر إلحاق حال النهوض بحال الجلوس، لا بحال القیام. (الروحانی).

۲- ۲. مرّ حکم مساواه حال النهوض لحال الجلوس. (الجواهری). * حال النهوض إلى القیام کحال الجلوس على الأقوى، کما مرّ. (البروجردی).

۳- ۳. الأقوى الاحتمال الثانی، ولکن لا تجب الإعاده. (عبداللّه الشیرازی).

۴- ۴. لا وجه للمضیّ قبل الدخول فی القیام، بل حکمه ما تقدّم. (الشاهرودی). * لا وجه له، بل یرجع ویتشهّد ویقضی السجده، والأحوط سجود السهو مرّتین؛ للقیام الزائد، ولنسیان السجده. (الخوئی).

الصلاه(۱)، وأتی بقضاء کلٍّ منهما مع سجدتَی(۲) السهو، والأحوط إعاده الصلاه أیضاً، ویحتمل(۳) وجوب(۴) . . . .

۱- ۱. لا وجه لما ذکر أوّلاً، بل المتعیّن ما ذکره ثانیاً من العود؛ لتدارک التشهّد وإتمام الصلاه وقضاء السجده فقط. (الحائری).

۲- ۲. لقضاء السجده، وکذا یلزمه سجدتا السهو ثانیهً لزیاده القیام، وکذا فی الوجه الآتی. (المرعشی).

۳- ۳. هذا هو الأقوی، ولا یحتاج إلی الإعاده. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * وهذا هو الأقوی. (الخمینی). * هذا هو المتعیّن، ولا تجب الإعاده إذا أتی بالتشهّد رجاءً. (محمّد رضا الگلپایگانی). * هذا هو المتعیّن، ولا تجب الإعاده، والأحوط بعد الإتمام وقضاء السجده الإتیان بسجدتَی السهو، مرّهً لنسیان السجده، ومرّهً للقیام الزائد. (حسن القمّی). * وهو الأقوی، ولکن لا یجب سجود السهو، کما مرّ. (السیستانی). * هذا هو الأقوی، ولا تجب علیه الإعاده. (اللنکرانی).

۴- ۴. لو کان بعد القیام تعیّن ذلک، بل لم یظهر وجه للمضیّ فی صلاته. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * هذا هو المتعیّن، ولا تجب إعاده الصلاه. (الکوه کمری). * وهو الأقوی. (الحکیم). * بل هو المتعیّن ولا إعاده معه. (مهدی الشیرازی). * هذا هو الأقوی إذا کان بعد القیام. (الشاهرودی). * وهذا هو الأقوی. (أحمد الخونساری). * وهو المتعیّن بعد فرض تعارض التجاوز فی السجده معه فی التشهّد وتساقطهما، وکون المرجع أصاله العدم فی الطرفین بناءً علی جریانها فی طرفیه؛ حیث لا یکون الإجراء مخالفاً له، فاللازم علیه الإتیان بالتشهّد وإتمام الصلاه ثمّ قضاء السجده المنسیّه، ثمّ سجدتا السهو مرّتین، کما مرّ. (المرعشی) * وهو الأقوی. (الآملی).

العود(١) لتدارک . . . .

ص: ١٩٠

---

١ - ١. هذا الاحتمال لا يخلو من قوّه. (الجواهری). * بلحاظ العلم الإجمالی ولزوم رعایته بقدر الإمکان وتدارک الفائته المعلومه له محلّ بالنسبه إلی التشهّد دون السجده؛ لأنّه دخل فی الرکن وهو الرکوع من هذه الرکعه. (الفیروزآبادی). * وهو الأقوی؛ للجزم بوقوع القیام فی غیر محلّه. (آقا ضیاء). * هذا الاحتمال قویّ جدّاً. (الإصفهانی). * بل هو المتعیّن، ولا وجه للمضیّ، وإذا جاء بالتشهّد بقصد القربه المطلقه فلا وجه للاحتیاط بالإعاده. (آل یاسین). * هذا هو الأقوی. (صدر الدین الصدر، الإصطهباناتی). * وهو الأقوی. (السبزواری). * بل هو الأقوی، وما حکم به من المضیّ وإتمام الصلاه یمکن توجیهه، لکنّه فی غایه الضعف. (المیلانی). * هذا الاحتمال هو الأقوی. (البجنوردی). * هذا هو المتعیّن، ولا حاجه إلی الاحتیاط بإعاده الصلاه؛ لأنّ التشهّد طرف علمه الإجمالی، وهو لم یدخل بعد فی الرکن، فیجب علیه التدارک. (الفانی). * وهو قویّ جدّاً. (الآملی). * وهو المتعیّن، والأحوط أن یسجد للسهو مرّتین للقیام الزائد، ولِقضاء السجده، وإذا أتی بالتشهّد برجاء المطلوبیه فلا إعاده علیه. (زین الدین). * هذا هو الأظهر. (محمّد الشیرازی). * هذا هو المتعیّن، ولا تجب بعد ذلک إعاده الصلاه، وأمّا سجده السهو فتجب للقیام الزائد، أو لنسیان السجده علی القول بوجوبها لهما. (الروحانی).

التشهّد(۱) والإتمام وقضاء السجده فقط مع سجود السهو، وعليه أيضاً الأحوط الإعاده أيضاً(۲).

العشرون: حكم ما لو علم أنه ترک سجده إما من الرکعه السابقه، أو من هذه الرکعه

العشرون: إذا علم أ نّه ترک سجدةً(۳) إمّـا من الرکعه السابقه أو من هذه الرکعه: فإن کان قبل الدخول فی التشهّد، أو قبل النهوض(۴) إلی القیام، أو فی أثناء النهوض(۵) قبل الدخول فیه وجب علیه العود إلیها؛ لبقاء المحلّ، ولا شیء علیه؛ لأ نّه بالنسبه إلی الرکعه السابقه شکّ بعد تجاوز المحلّ. وإن کان بعد الدخول فی التشهّد أو فی القیام مضی(۶) وأتمّ

۱- ۱. قد ظهر وجه قوّته ممّا ذکرنا، بل هو الأقوی. (الرفیعی). * هذا هو الأقوی؛ لتعارض قاعدتَی التجاوز فی السجده والتشهّد وتساقطهما، والرجوع إلی أصاله عدم الإتیان فی کلٍّ منهما، ولازمه العود لتدارک التشهّد وقضاء السجده وسجود السهو بعد الصلاه، ولا یحتاج إلی الإعاده. (الشریعتمداری). * وهو المتعیّن، وإعاده الصلاه بعد ذلک أولی. (عبدالهادی الشیرازی).

۲- ۲. الإعاده غیر لازمه فی الموضعَین. (الجواهری).

۳- ۳. هذه المسأله وما تقدّمها من وادٍ واحد. (الخوئی). * ما ذکرناه فی المسأله المتقدّمه جارٍ فی هذه المسأله بتمامه. (الروحانی).

۴- ۴. الأقوی إلحاق حال النهوض هنا أیضاً بحال الجلوس، کما فیما تقدّم. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی).

۵- ۵. لصحیح البصری(وسائل الشیعه: الباب (۱۵) من أبواب السجود، ح۶.)، وهو الفارق بین المسأله وسابقتها. (الفانی). * الأقوی إلحاقه بالجلوس. (المرعشی). * قد مرّ أنّ حکمه حکم القیام علی الأظهر. (السیستانی).

۶- ۶. ضعیف، والأقوی الاحتمال الثانی، ولا تجب الإعاده. (عبداللّه الشیرازی).

الصلاه(۱)، وأتی بقضاء السجده وسجدتَی السهو، ویحتمل(۲) وجوب(۳) العود(۴) لتدارک . . . .

ص: ۱۹۲

۱- ۱. هذا أیضاً کالسابق، لا وجه لِما ذکره أوّلاً، بل یتعیّن الثانی. (الحائری).

۲- ۲. هـذا هو الأقوی، کالفرع السابق. (محمّـد تقی الخونساری، الأراکی). * هـذا هو الأقوی. (الشاهرودی). * هذا هو المتعیّن، کالمسأله السابقه. (الفانی). * وهو الأقوی، کما مرّ. (الخمینی). * وهو الأقوی. (المرعشی). * وهو الأقوی، ولکن لا یجب سجود السهو، کما مرّ. (السیستانی).

۳- ۳. هذا الاحتمال هو المتعیّـن هنا أیضاً، ولم یظهر وجه للمضـیّ، والاحتیاط بالإعاده ضعیف فی الصورتین. (النائینی، جمال الـدین الگلپایگـانی). * هـذا الاحتمـال قویّ جـدّاً. (الإصـفهانی). * بـل هو المتعیّن، ولاـ إعاده معه. (مهـدی الشـیرازی). * وهو الأقوی. (الحکیم).

۴- ۴. ولاـ یخلو من قوّه، والإعـاده غیر لازمه. (الجواهری). * وجهه کما مرّ. (الفیروزآبادی). * وهو الأقوی؛ لعین ما تقـدّم. (آقا ضیـاء). * بل هو المتعیّن، ولا وجه للمضـیّ أیضاً. (آل یاسـین). * هـذا هو المتعیّن، کما عرفت، ولا تجب إعاده الصـلاه. (الکوه کَمَری). * بل هو الأقوی، کما فیما تقدّم. (الإصـطهباناتی). * هذا هو المتعیّن، ولا تجب الإعاده، کما فی سابقتها. (البروجردی). * وهو الأقوی، کما تقـدّم فی نظیره. (المیلانی). * هذا الاحتمال هو الأقوی، کما تقدّم فی المسأله السابقه. (البجنوردی). * وهو الأـقوی. (أحمـد الخونسـاری، السبزواری). * وهـذا هو الأـقوی، کمـا فی سـابقه؛ لعین مـا ذکرنـا هناک، ولا یحتاج إلی الإعاده. (الشـریعتمداری). * وهو قویّ جدّاً. (الآملی). * هذا هو المتعیَّن، کما فی المسأله السابقه، ویسـجد للسهو مرّتین: لقضاء السجده، ولزیـاده التشـهّد أو القیام، والأحوط اسـتحباباً الإعاده. (زین الـدین). * وهـذا أقرب. (محمّـد الشـیرازی). * هـذا هو المتعیّن، ولا تجب الإعاده. (حسن القمّی). * هذا أیضاً هو الأقوی، ولا تجب الإعاده، کما فی المسأله السابقه. (اللنکرانی).

السجده(۱) من هذه الرکعه والإتمام، وقضاء السجده مع سجود السهو(۲)، والأحوط(۳) علی التقدیرین إعاده الصلاه أیضاً.

الحادیه والعشرون: الحکم فیما إذا علم أنه إما ترک جزءاً مستحبیاً کالقنوت أو جزءاً واجباً

الحادیه والعشرون: إذا علم أ نّه إمّا ترک(۴) جزءاً مستحبّیّاً کالقنوت(۵) مثلاً(۶) أو جزءاً واجباً(۷)، سواء کـان رکناً أم غیره من الأجزاء التی لها

۱- ۱. وهو الأوجه، والإعاده أولی. (عبدالهادی الشیرازی). * هذا هو الأقوی. (الرفیعی).

۲- ۲. للسجده والتشهّد والقیام، کما مرّ. (المرعشی).

۳- ۳. لا یُترک. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۴- ۴. أی بعد الفراغ، أو بعد تجاوز المحلّ. (المیلانی).

۵- ۵. التمثیل بالقنوت أو الأذان والإقامه من المندوبات الّتی وردت الأدلّه بقضائها مورد نظر. (المرعشی). * فی التمثیل بالقنوت ما لا یخفی؛ فإنّ لترکه أثراً عملیاً، وهو قضاؤه بعد الرکوع أو بعد الانصراف، وهو کافٍ فی المنع من إجراء الاُصول فی أطراف العلم الإجمالی، وکذا الأذان والإقامه. (زین الدین).

۶- ۶. إذا تجاوز عن محلّ قضائه. (الحکیم).

۷- ۷. مع تجاوز محلّه، وکذا فی الفرع الآتی. (الخمینی). * مع التجاوز عن محلّه. (المرعشی، محمدرضا الگلپایگانی).

قضاء كالسجده والتشهّد(۱)، أو من الأجزاء التی یجب سجود السهو لأجل نقصانها صحّت(۲) صلاته(۳) ولا شیء علیه(۴)، وکذا لو علم أ نّه إمّا ترک

ص: ۱۹۴

۱- ۱. مرّ عدم وجوب قضائه. (السیستانی).

۲- ۲. الصحّه محلّ الإشکال؛ لعدم تمامیه قاعده التجاوز، فلا یُترک الاحتیاط. (تقی القمّی).

۳- ۳. إذا کان بعد تجاوز محلّ الجزء الواجب، أو بعد الفراغ من العمل. (عبداللّه الشیرازی). * فی صورتَی التجاوز عن المحلّ، أو بعد الفراغ من الصلاه. (المرعشی). * إذا کان ذلک بعد التجاوز عن محلّ ذلک الواجب، أو بعد الفراغ. (زین الدین).

۴- ۴. إذا کان قد تجاوز محلّ الواجب المشکوک، وإلّا أتی به. (کاشف الغطاء). * إن کانت الشبهه عرضت بعد الفراغ، أو بعد التجاوز عن محلّ الجزء الواجب. (البروجردی). * إذا کان بعد التجاوز عن محلّ ذلک الواجب. (مهدی الشیرازی). * إذا عرضت له هذه الحاله بعد تجاوز محلّ الواجب، أو بعد الفراغ، وإلاّ یأتی بالجزء الواجب، وکذا الحال فی الفرع الثانی. (الشاهرودی). * إذا لم یکن لترک المستحبّ أثر أصلًا، وإلّا ففیه إشکال. (المیلانی). * هذا فیما إذا لم یمکن تدارک الجزء الواجب، وإلّا یجب الإتیان به. (البجنوردی). * إذا کان بعد التجاوز عن محلّ الجزء الواجب. (أحمد الخونساری). * لو کان بعد التجاوز أو الفراغ. (الشریعتمداری). * إذا کان العلم بعد التجاوز عن محلّ الجزء الواجب. (الآملی). * إن لم یکن لترک الجزء المستحبیّ أثر تمّ ما ذکره، لکن لا بملاک کون أحد الطرفین جزءاً مستحبّیاً، بل بملاک کونه ممّا لا أثر لفوته، وإن کان له أثر کما لو علم بفوت سجده واحده أو ترک القنوت بعد الرکوع لابدّ من ترتیبِ کِلا أثرَی طرفَی العلم الإجمالی، ففی المثال یقنت بعد الرکوع ویقضی السجده بعد الصلاه. (الروحانی).

الجهر أو الإخفات(۱) فی موضعهما أو بعض الأفعال الواجبه المذکوره _ لعدم الأثر لترک الجهر والإخفات(۲) _ فیکون الشکّ بالنسبه إلی الطرف الآخر بحکم الشکّ البدویّ(۳).

الثانیه والعشرون: لا إشکال فی بطلان الفریضه إذا علم إجمالاً أنه إما زاد أو نقص رکناً، بعکس النافله

الثانیه والعشرون: لا إشکال فی بطلان(۴) الفریضه(۵) إذا علم إجمالاً ـ أ نّه إمّا زاد فیها رکناً أو نقص(۶) رکناً(۷)، وأمّا فی النافله فلا تکون باطله؛ لأنّ زیاده الرکن(۸) فیها

۱- ۱. هذا إذا کان الشکّ بعد الفراغ، أو بعد التجاوز عن محلّ ذلک الفعل، وأمّا إذا کان فی الأثناء ویشکّ مثلاً فی أ نّه ترک الجهر فی اُولَیی المغرب أو التشهّد مثلاً وکان جالساً بعد الثانیه فیجب إتیان التشهّد، وهو واضح. (الرفیعی).

۲- ۲. هذا التعلیل غیر جارٍ فی القنوت الذی ذکره؛ فإنّ له أثراً، وهو ممّا یقضی بعد الرکوع أو بعد الانصراف فتجری فیه القاعده، کالأذان والإقامه، وعدم لزوم الترخیص فی المعصیه لا یکفی لرفع تعارض القاعدتین؛ لأنّ جعل الحکم علی خلاف العلم ولو کان إجمالیّاً لا یجوز. (الشریعتمداری).

۳- ۳. مع التجاوز عن محلّ الجزء الواجب. (السبزواری).

۴- ۴. ما أفاده تامّ فی غیر التکبیره، وأمّا فیها فالحکم مبنیّ علی الاحتیاط. (تقی القمّی).

۵- ۵. یعنی بعد فوت محلّ التدارک. (الرفیعی). * بناءً علی البطلان بزیاده الرکن سهواً، کما هو الأحوط. (السیستانی).

۶- ۶. مع تجاوز المحلّ. (المرعشی).

۷- ۷. أی وکان قد تجاوز عن محلّه. (المیلانی).

۸- ۸. فیه تأمّل. (الفیروزآبادی). * قد تقدّم الإشکال فیها. (الإصطهباناتی). * هذا علی أحد المبنَیین، وعلی تقدیر المبنی الآخر تلزم الإعاده. (الحکیم).

مغتفره(۱)، والنقصان مشكوك(۲)، نعم، لو علم أ نّه إمّـا نقص فيها(۳) ركوعاً أو سـجدتين بطلت(۴)، ولو علم إجمالاً ـ أ نّه إمّا نقص فيها(۵) ركوعاً مثلاً أو سجده واحده أو ركوعاً أو تشـهّداً أو نحو ذلك ممّا ليس بركن لم يحكم بإعادتها؛ لأنّ نقصان ما عدا الركن فيها لا أثر له من بطلانٍ(۶) أو قضاءٍ أو سجود سهو(۷)، فيكون احتمال نقص الركن كالشكّ البدويّ.

الثالثه والعشرون: فيما لو تذكر و هو فی السجده أو بعدها من الركعه الثانيه تركه سجده من الاولی و تركه ركوع هذه

الثالثه والعشرون: إذا تذكّر وهو فی السجده أو بعدها من الركعه

ص: ۱۹۶

---

۱ – ۱. اغتفارها وكـذا ما سـيذكره من عـدم البطلان بنقصان ما عـدا الركن لا يخلو من نظر. (الميلانی). * تقدّم الإشـكال فيه فی السابع من فصل الشكوك التی لا اعتبار بها، وأ نّه لا يُترك الاحتياط فيه. (زين الدين). * مرّ الإشكال فيه. (حسن القمّی).

۲ – ۲. ولكن إذا تجـاوزه مضـی فی نـافلته، وإلاّ ـ أتی به، كمـا فی الفريضه، ومثله مـا لو علم أ نّه نقص واجبـاً أو ركنـاً. (كاشـف الغطـاء). * لا ـ يترتّب علی احتماله أثر من حيث المشـكوكيه. (المرعشـی). * هـذا إنّما يُتمّ إذا كان العلم حاصـلاً بعـد الفراغ من الصـلاه، وأمّـا إذا كـان فی الأثنـاء فجريـان قاعـده التجـاوز موارد الإشـكال، كمـا أنّ جريان قاعـده « لا تعاد » كـذلك، نعم، فی خصوص الركوع تجری قاعده التجاوز، وبما ذكرنا يظهر الحال فی جملهٍ من الفروع الآتيه. (تقی القمّی).

۳– ۳. أی فی النافله. (الفيروزآبادی).

۴– ۴. علی الأحوط. (الخمينی).

۵– ۵. أی فی النافله. (الفيروزآبادی).

۶– ۶. هذا مبنیّ علی ما سبق منه، وعلی المبنی الآخر يتبدّل الحكم. (الحكيم).

۷– ۷. تقدّم فی المسأله العاشره من فصل الشـكوك التی لا اعتبار بها: أنّ الاحتياط لا يُترك فی قضاء الأجزاء المنسيّه، وسـجود السهو لموجباتهما فی النافله. (زين الدين).

الثـانيه مثلاً ـ أ نّه ترک سـجده من الرکعه الاُولی وترک أيضاً رکوعَ هـذه الرکعه جعل السـجده التی أتی بها للرکعه الاُولی، وقام وقرأ وقنت وأتمّ صـلاته(۱)، وکـذا لـو علـم أ نّه ترک(۲) سـجدتين من الاُـولی وهو فی السـجده الثانيه(۳) من الثـانيه فيجعلهما للاُولی(۴) ويقوم إلی الرکعه الثانيه، وإن تذکّر بين السجدتين سجد اُخری بقصد الرکعه(۵) الاُولی ويُتمّ، وهکذا بالنسبه سائر

۱- ۱. وأمّا سـجود السـهو لأجل ما حصل من زياده القيام وغيره فهو علی ما تقـدّم فی محلّه. (الميلانی). * ولا إعاده، نعم، يلزمه سجود السـهو لزيـاده القيـام قطعاً، ولاحتمال زياده القراءه احتياطاً. (المرعشـی). * وسـجد للسـهو للقيام الزائـد فی موضع القعود. (زين الدين).

۲- ۲. يعنی مع العلم بترک رکوع هذه الرکعه أيضاً. (الإصطهباناتی).

۳- ۳. وترک أيضاً رکوع هذه الرکعه. (الفيروزآبادی).

۴- ۴. ومثله ما لو تذکّر بعد أن رکع للاّحقه نسـيان رکوع السابقه وسجدتَيها فإنّه يکون الرکوع الذی أتی به متعيّناً للسابقه ويأتی بالسـجدتَين، بل لو تذکّر ذلک بعد أن أتی بالرکوع والسـجدتين أو سجده واحده للاّحقه فيکون ما أتی به من الرکوع والسجود محسوبـاً للسـابقه، بـل وکـذا لو تـذکّر فی هـذه الفروض نسـيان الرکوع وسـجده واحـده من السابقه بناءً علی ما هو الحقّ، خلافاً للمشـهور من أ نّه لا تبطل إلاّ إذا سـجد السـجدتين معاً، لا سـجده واحده، نعم، لو ذکر ذلک بعد رکوع اللاحقه وسجدتَيها يلزم من الاحتساب المذکور زياده سـجده، لکنّها لا تبطل الصـلاه مع عدم العمد، والسرّ فی جميع ذلک: أنّ قصد الاُولی أو الثانيه فی الرکعات وأبعاضها لا يغيّر الواقع عمّا هو عليه، والمخالفه فيه لا تقدح فی الصحّه، فلو أتی بالرکعه بعنوان أ نّها اُولی وهی ثانيه أو بـالعکس لم يکن له أثر ولاـ ضـرر، ثمّ إنّ الحکم المـذکور جـارٍ فی کـثيرٍ من الفروض المـذکوره، حتّی مع الـدخول فی أفعـال الرکعه الثالثه أو أقوالها ما لم يرکع رکوعها. (کاشف الغطاء).

۵- ۵. فی الاحتياج إلی هذا القصد نظر جدّاً؛ لعدم قصديّتها. (آقا ضياء).

الركعات إذا تذكّر بعد الدخول فى السجده من الركعه التاليه أ نّه ترك السجده من السابقه وركوع هذه الركعه، ولكنّ الأحوط(۱) فى جميع هذه الصور(۲) إعاده الصلاه(۳) بعد الإتمام.

الرابعه والعشرون: حكم ما إذا صلى الظهر والعصر و علم بعد السلام نقصان إحدى الصلاتين

الرابعه والعشرون(۴): إذا صلّى(۵) الظهر(۶) والعصر(۷) وعلم بعد

۱- ۱. وهو غير لازم. (الجواهرى). * لا يُترك الاحتياط. (الفيروزآبادى). * استحباباً. (الكوه كَمَرى، محمّد رضا الگلپايگانى). * لا يُترك. (البروجردى، عبداللّه الشيرازى، الآملى). * لا يُترك، خصوصاً فى غير الصوره الاُولى وما يشابهها. (اللنكرانى).

۲- ۲. لا يُترك. (الرفيعى). * لا يلزم مراعاه هذا الاحتياط. (الروحانى).

۳- ۳. لا تجب مراعاه هذا الاحتياط. (زين الدين).

۴- ۴. لا يخفى أنّ هذه المسأله وما بعدها ــ وهى الخامسه والعشرون ــ كالتكرار للمسأله الثامنه. (الإصطهباناتى). * هذه المسأله وكذا المسأله الآتيه تكرار للمسأله الثامنه. (اللنكرانى).

۵- ۵. مع فرض حصول العلم بعد السلام لا فرق بين الصورتين على الأقوى، فيأتى برباعيّه بقصد ما فى الذمّه. (صدر الدين الصدر).

۶- ۶. هذه المسأله وما يتلوها تكرار للمسأله الثامنه، فراجع. (السبزوارى). * يعلم حال هذا الفرع والّذى بعده من المسأله الثامنه. (المرعشى).

۷- ۷. هذه المسأله والتى بعدها ذكرهما قدس سره فى المسأله الثامنه، ولم يُعلم وجه تكرارهما، وقد تقدّم الإشكال فيما ذكره، وكان يليق أن يذكر بدلهما: مسائل اُخر: منها: ما لو علم ببطلان إحدى الصلاتين اللتين صلاّهما فإنّه يجب إعادتهما إذا اختلفتا فى العدد، وإعاده واحده عمّا فى الذمّه مع الاختلاف. ومنها: ما لو علم أ نّه لم يصلِّ إحدى الصلاتين، والحكم ما سبق مع تساويهما فى بقاء الوقت أو خروجه، وإن اختلفتا فيه أتى بصاحبه الوقت وجرت قاعده الحائل فى الاُخرى. ومنها: ما لو علم بأنّ واحده من صلاته الخمس وقعت بلا طهاره، فالواجب عليه أن يتطهّر ويعيدها، فأعادها بلا طهاره ولم يصدر منه حدث بين الأخيره والمعاده، فالأقوى أ نّه يتطهّر ويُعيد الأخيره فقط، ووجهه بعد التأمّل ظاهر. ومنها: ما لو وجب عليه تكرار الصلاه لاشتباه القبله أو الساتر أو التردّد بين القصر والإتمام أو غير ذلك، فأتى بالواجب، ثمّ علم بفساد واحده منها أو أزيد ممّا يفضل عن الواجب الواقعى بسبب الإخلال بركن أو شرط، فالأقوى عدم وجوب الإعاده؛ لأنّ العلم مردّد بين ما له أثر وبين ما ليس له أثر؛ فإنّ الفساد إن كان فى الصلاه الواقعيه وجب إعادتها، وإن كان فى غيرها فلا أثر له. ولك أن تقول: إ نّه قد وقعت منه صلاه إلى القبله ويشكّ بعد الفراغ أ نّها فاسده فتجرى القاعده. (كاشف الغطاء). * حكم هذه المسأله والمسأله التى بعدها تقدّم فى المسأله الثامنه بعنوانٍ أعمّ. (الروحانى).

السلام(۱) نقصان(۲) إحدی(۳) الصلاتین(۴) رکعه(۵): فإن کان بعد الإتیان

۱- ۱. قد مرّ الکلام فی هذه المسأله والتی بعدها فی المسأله الثامنه، فراجع. (آل یاسین).

۲- ۲. تقدّم ذلک وکذلک الّذی بعده فی المسأله الثامنه، فلتراجع الحاشیه. (جمال الدین الگلپایگانی). * قد تقدّم الکلام فی هذه المسأله والمسأله الخامسه والعشرین فی المسأله الثامنه، فراجع. (الشاهرودی). * حکم هذه المسأله وما بعدها تقدّم فی المسأله الثامنه. (الخوئی).

۳- ۳. تقدّم ذلک وکذلک الذی بعده فی المسأله الثامنه، فلتراجع الحاشیه. (النائینی).

۴- ۴. حکم هذه المسأله والمسأله التی بعدها تقدّم فی المسأله الثامنه. (البجنوردی).

۵- ۵. هذه المسأله وما بعدها تکرار للثامنه. (محمّد رضا الگلپایگانی). * هذه المسأله وما بعدها تکرار للمسأله الثامنه المتقدمه، وقد سبق منّا التعلیق علیها، فلتراجع. (زین الدین). * تقدّم الکلام فی هذه المسأله وما بعدها فی المسأله الثامنه. (السیستانی).

بالمنافى عمداً و سهواً أتى بصلاه واحده بقصد ما فى الذمّه، وإن كان قبل ذلك قام فأضاف إلى الثانيه(۱) ركعهً، ثمّ سجد للسهو عن السلام فى غير المحلّ، ثمّ أعاد(۲) الاُولى(۳)، بل الأحوط(۴) أن لا ينوى(۵) الاُولى(۶)، بل

---

۱ - ۱. يجزى إضافه ركعه بقصد إتمام الصلاه الناقصه المردّده، ولا حاجه إلى إعاده الصلاه. (الحكيم). * مرّ الكلام فيها فى المسأله الثامنه، وكذا الكلام فى المسأله الآتيه. (الخمينى).

۲ - ۲. وجوب الإعاده مبنىّ على الاحتياط؛ إذ مقتضى قاعده الفراغ صحّه الاُولى، وأمّا الثانيه فمقتضى الاستصحاب بقاؤه فيها، فيلزم الإتيان بركعه لإتمامها، ولا مجال لأن يقال: إنّ مجرّد الشكّ فى الركعات يوجب البطلان؛ إذ لا دليلَ معتبرٌ عليه، كما أ نّه لا مجال لإجراء قاعده البناء على الأكثر؛ فإنّه مقطوع الفساد؛ إذ النقصان: إن كان فى الاُولى فالثانيه تامّه، وإن كان فى الثانيه فيلزم الإتيان بركعهٍ متّصله، فاحتمال الإتيان بالمنفصله مقطوع العدم، وممّا ذكرنا يظهر الحال بالنسبه إلى المسأله السادسه والعشرين ونظائرها. (تقى القمّى).

۳- ۳. مرّ الحكم فيها. (الجواهرى). * إن كان قد تخلّل المنافى بين الصلاتين، وإلّا فلو أتى بتلك الركعه على ما هى عليها فى نفس الأمر أمكن القول بعدم الحاجه إلى الإعاده. (الميلانى).

۴ - ۴. هو الأقوى، كما تقدّم نظيره، وكذلك الأمر فى الفرع الآتى. (آقا ضياء). * لا يُترك فيه وفى الفرع الآتى. (أحمد الخونسارى). * لا يُترك ذلك بعد أن يجعل الثانيه ظهراً فى نيّته. (مهدى الشيرازى). * ولعلّه الأقوى. (الرفيعى).

۵- ۵. لا يُترك. (محمّد الشيرازى).

۶- ۶. المذكور فى المتن. (الفانى).

يصلّى أربع ركعات(۱) بقصد ما فى الذمّه؛ لاحتمال كون الثانيه(۲) على فرض كونها تامّةً محسوبةً ظهراً.

الخامسه والعشرون: الحكم فيما لو صلى المغرب والعشاء ثم علم بعد سلام العشاء نقصه ركعه من إحداهما

الخامسه والعشرون: إذا صلّى(۳) المغرب والعشاء ثمّ علم بعد السلام من العشاء أ نّه نقص من إحدى الصلاتين ركعةً(۴): فإن كان بعد الإتيان بالمنافى عمداً وسهواً وجب عليه إعادتهما، وإن كان قبل ذلك قام فأضاف إلى العشاء(۵) ركعه، ثمّ يسجد سجدتَى السهو، ثمّ يُعيد المغرب(۶).

السادسه والعشرون: فيما إذا صلى الظهرين و قبل السلام للعصر علم إجمالاً أنه: إما ترك ركعه من الظهر و ما بيده رابعه العصر، أو أن ظهره تامه و هذه ثالثه العصر

السادسه والعشرون: إذا صلّى الظهرين(۷) وقبل أن يسلّم للعصر علم

۱- ۱. لا يُترك الاحتياط بذلك بعد أن يجعل الثانيه ظهراً فى نيّته، بل الأحوط فى الركعه الّتى أضاف إلى الثانيه أن يقصد ما فى الذمّه فى هذه المسأله والمسأله التاليه. (حسن القمّى).

۲- ۲. هذا الاحتمال ضعيف، كما عرفت. (الحكيم).

۳- ۳. يعرف الحكم من الحاشيه السابقه، غير أ نّه فى الفرض المذكور يُعيدهما. (صدر الدين الصدر).

۴- ۴. ينبغى إتيانها بقصد ما فى الذمّه. (المرعشى).

۵- ۵. يكفى إضافه ركعه إلى الناقصه المردّده، ولا حاجه إلى إعاده الصلاه. (الحكيم).

۶- ۶. مرّ الحكم فيها. (الجواهرى). * لو كان قد تخلّل المنافى بين الصلاتين، وإلاّ فكما ذكرناه فى المسأله المتقدّمه. (الميلانى).

۷- ۷. فى المسأله وجوه: منها: إجراء الفراغ فى الظهر؛ نظراً إلى كونه أصلاً أو أمارةً غير مثبته لجميع اللوازم، وإعاده العصر فقط؛ نظراً إلى عدم إجراء البناء على الأكثر فى العصر؛ إذ هى: إمّا ناقصه، أو واجبه العدول . ومنها: لرعايه الترتيب، والبناء جارٍ فيما أمكن صحّته، فتجب إعاده العصر فقط . ومنها: إعمال القاعدتين وجبر نقص العصر بصلاه الاحتياط . ومنها: احتمال ضمّ ركعه موصوله إلى ما بيده بقصد ما فى الذمّه؛ بناءً على عدم البطلان فى صوره اقتحام الصلاه فى صلاه اُخرى نسياناً . ومنها: إعاده الصلاتين؛ بناءً على إمكان جريان القاعدتين، وعدم ترجيح فى البين، كما اختاره فى المتن، ولكنّه فى الوقت المشترك، وأمّا فى المختصّ بالعصر فيأتى بركعه العصر ثمّ يقضيهما . ومنها: الإتيان بركعه موصوله بقصد إتمام الظهر ثمّ إعاده العصر؛ بناءً على عدم إبطال ما وقع بين ركعات الظهر نسياناً . ومنها: رعايه البناء فى العصر، ثمّ وجوب إعاده الصلاتين، والمختار إجراء الفراغ فى الظهر؛ لمكان تقدّم المصحّح فى المترتّب عليه على المصحّح فى المترتّب وتكميل ما بيده عصراً، ثمّ الاحتياط بإعاده الصلاتين. (المرعشى).

إجمالاً ـ أ نّه: إمّـا ترک رکعهً من الظهر والتی بیـده رابعه العصـر، أو أنّ ظهره تامّه وهـذه الرکعه ثالثه العصـر، فبالنسـبه إلی الظهر شکّ بعـد الفراغ، ومقتضـی القاعده البناء علی کونها تامّه(۱)، وبالنسبه إلی العصر(۲) شکّ بین الثلاث والأربع، ومقتضـی البناء علی الأکثر(۳) الحکم بأنّ ما بیده رابعتها والإتیان

ص: ۲۰۲

۱- ۱. الظاهر صـحّه صـلاه الظهر ووجوب إعاده العصـر، وإذا عـدل بما بیـده إلی الظهر رجاءً وسـلّم علیها بدون إلحاق رکعه ثمّ أعاد العصر فقد وافق الاحتیاط، ومثله الحکم فی العشاءین. (زین الدین).

۲- ۲. القاعده تقتضی صحّه الظهر وبطلان ما بیده؛ لأنّ أدلّه الشکوک المنصوصه لا تشملها، فیعید العصر فقط، وکذلک الحکم فی العشاءین. (حسن القمّی).

۳- ۳. أدلّه البناء علی الأکثر قاصره عن شمول مثل المقام؛ حیث إنّ موضوعها هو الشکّ الساذج بین الأقلّ والأکثر فی الرکعات، أمّـا هنا فالشکّ ناشٍ عن علمٍ إجمالیٍّ بین نقص هـذه والاُخری، فلیس شـکّاً مسـتقلاًّ فی نقص هـذه أو تمامها الّـذی هو موضوع أدلّه البناء، وعلی ذلک فلا تدافع بین القاعدتین؛ لأنّ قاعده البناء علی الأکثر لا تجری فی الثانیه رأساً، بل مقتضی قاعده الاشتغال فیها هو الإتیان برکعه متّصـله، وتجری قاعده الفراغ بالنسـبه إلی الاُولی، والأحوط أن یسلّم علی ما بیده، ثمّ یصلّی أربعاً بقصد ما فی الذمّه. (الفانی). * قاعده البناء علی الأکثر لا تشـمل المقام؛ للعلم بعدم صـحّه إتمام الصـلاه عصراً؛ فإنّها: إمّا ناقصه رکعه، أو یجب العـدول بهـا إلی الظهر، ویعتبر فی جریـان القاعـده احتمال صـحّه الصـلاه فی نفسـها، وعلیه فتجری قاعـده الفراغ فی الظهر وتجب إعـاده العصـر، وأمّـا احتمـال ثبوت النقص فی العصـر بجریـان قاعـده الفراغ فی الظهر فهو ضـعیف جـدّاً حتّی علی القول بکونها أماره، وبما ذکرناه یظهر الحال فیما إذا علم النقص فی العشاءین. (الخوئی).

بصلاه الاحتیاط بعد إتمامها، إلاّ أ نّه لا یمکن[1] إعمال[2]

۱- ۱. الحقّ ما أفاده سیّدنا الاُستاذ البروجردی قدس سره فی التعلیقه، من أنّ الحکم بتمامیّه الظهر ظاهراً لا یستلزم الحکم بنقص العصر، وأنّ ما بیده ثالثتها، ولیس الواجب عند الشکّ فی الثلاث والأربع هو الالتزام بعدم النقص وأ نّها أربع، بل إتمامها علیما بیده کائناً ما کان مع جبر النقص المحتمل فیها بصلاه الاحتیاط، فلا تدافع بین القاعدتین، ولا بینهما وبین العلم الإجمالی، والعمل بهما متعیّن. (اللنکرانی).

۲- ۲. هذا علی تقدیر کون الحکم بتمامیّه الظهر بقاعده الفراغ مستلزماً للحکم بنقص العصر، والبناء علی أنّ ما بیده ثالثه العصر تعبّداً، وکذلک یکون مفاد أدلّه البناء علی الأکثر هو البناء، والالتزام علی أنّ ما بیده فی فرض الشکّ بین الثلاث والأربع هو الأربع، والالتزام بعدم النقص، وإلاّ فلا تدافع بین القاعدتین أصلًا، کما هو کذلک جزماً، فلا یتحقّق العلم الإجمالی بکذب مفاد أحد الأصلین، وعلی فرض التنافی فیما أنّ جریان قاعده البناء علی الأکثر فی العصر فرع جریان قاعده الفراغ فی الظهر فلا یمکن أن تکون معارضاً لها، وإن لم تکن أماره فعلیّه أن یأتی برکعه متّصله، ولا یحتاج إلی صلاه الاحتیاط، ولا إعاده الصلاه أصلًا. (الشاهرودی). * لا مانع من إعمالهما؛ فإنّ إعمال قاعده الفراغ لا یثبت کون العصر ناقصاً، ومع بقاء الشکّ یجبر نقصه إن کان بصلاه الاحتیاط، فمع احتمال تمامیه الظهر ونقص العصر یکون المورد مجری القاعدتین، ویحتمل الاکتفاء برکعه متّصله بقصد ما فی الذمّه؛ للعلم بنقصان رکعهٍ إمّا من الظهر أو من العصر، فیأتی برکعه متّصله لجبر الناقص بعد ما قوّینا من عدم إبطال إقحام صلاهٍ فی صلاهٍ نسیاناً، وکون الترتیب للماهیتین، لا لأجزائهما. (الخمینی). * الظاهر أ نّه لا مانع من إعمالهما بعد ما کان النقص المحتمل فی العصر مجبوراً بصلاه الاحتیاط. (الآملی).

القاعدتَين(۱) . . . .

ص: ۲۰۴

---

۱ – ۱. لمّا كان تـدارك النقص المحتمل متمِّماً لقاعـده البناء على الأكثر، وليس هو بنفسه تمام مؤدّى تلك القاعـده فلا يلزم من إعمال القاعـدتين محـذور كى لا يمكن إعمالها، ولا أثر لهـذا العلم الإجمالى أصـلًا، ولكنّ إعاده الصـلاتين بعد عمل الاحتياط أحوط. (النـائينى، جمـال الـدين الگلپايگانى). * الظاهر أ نّه لا مانع من إعمالهما بعـدما كان النقص المحتمل فى العصـر مجبوراً بصـلاه الاحتيـاط. (الإصـفهانى). * الظـاهر أ نّه لاـ مانع منه بعـد أن كان البناء على الأربع مسـتتبعاً لفعل الاحتياط بعنوان التتميم، الّذى مرجعه فى الحقيقه إلى البناء على الأقلّ بنحوٍ خاصّ، وإن كان الأحوط إعاده الصـلاتين، لا سيّما العصـر بعد الإتيان بركعه الاحتياط، بل لا يُترك. (آل ياسين). * بل لا مانع من إعمالهما بعد تدارك نقص العصر بصلاه الاحتياط، ولا وجه لإضافه ركعه اُخرى متّصلهٍ بالعصـر. (صـدر الـدين الصـدر). * بـل إمكـانه غير خفىٍّ بعـد لحـاظ تـدارك النقصان لو كان فى العصـر بصـلاه الاحتيـاط، والأحوط إعاده الصـلاتين بعـد عمل الشكّ بين الثلاث والأربع بالنسـبه إلى العصـر، والكلام فى العشاءين كالظهرين. (الإصـطهباناتى). * لاـ تـدافع بين مفادهمـا؛ فـإنّ الحكم بتماميّه الظهر لا ينافى الأخـذ باحتمال تماميّه العصـر مع تـدارك نقصـه المحتمـل بصـلاه الاحتياط، ومجرّد عـدم اجتماع مقتضـيهما واقعاً مثله غير عزيز فى موارد القواعـد العمليّه، فالمتعيّن إعمالهما بلا لزوم إعاده للصـلاه، وكـذا فى العشاءين. (مهدى الشـيرازى). * لا مانع منه؛ لأنّ النقص المحتمل فى صـلاه العصـر منجبر بصـلاه الاحتياط، وهل تشـريعها إلّا لهـذا الجبر وإتيان صـلاه الاحتياط من تتمّه الحكم بالبناء على الأكثر؟ وتوهّم التـدافع من القاعـدتين إنّما نشأ من جعل البناء على الأكثر ملحوظاً بدون ضمّ صـلاه الاحتياط. (الرفيعى). * يمكن أن يقال: إنّه لا مانع من إعمالهما بعد ما كان النقص المحتمل فى العصـر مجبوراً بصلاه الاحتياط، ولكن لمّا كان مورد دليل البناء على الأكثر احتمال النقص واحتمال التـامّ الصـحيح المفروض انتفـاؤه فى المقـام مـن جهـه بطلاـنه ببطلاـن الظهر فالأـحوط مـا فى المتن، أو ركعه الاحتيـاط وإعـاده الصـلاتين، ولاـ يبعـد الاكتفـاء بإعـاده الثـانيه؛ لعـدم المـانع من جريـان قاعـده الفراغ بالنسـبه إلى الاُولى على ما ذكرنا. (عبـداللّه الشيرازى). * بل لا مانع من إعمالهما؛ لأنّ جريان قاعده الفراغ فى الظهر لا يُثبِت نقصان العصر ليتعذّر البناء على الأكثر فيها، كما لا قصور لـدليل البناء على الأكثر فى نفسه عن الشـمول لها بعد احتمال تماميّتها واقعاً، ومجرّد فقد الترتيب على هذا التقدير لا أثر له بعـد عـدم وجوب العـدول إلى الظهر؛ لجريان قاعـده الفراغ فيها، فالعلم الإجمالى بفقدان الترتيب أو النقصان غير مؤثّر أصـلًا، ومنه يظهر الحال فيما إذا علم النقص فى العشاءَين. (السيستانى).

معاً(۱)؛ لأنّ . . . .

ص: ۲۰۵

۱- ۱. إنّ حديث «لا يعيد الصلاه فقيه يحتال فيها فيدبّرها»(وسائل الشيعه: الباب ۲۹ من أبواب الخلل الواقع فی الصلاه، ح۱، وفيه : «ما أعاد الصلاه فقيه قَطُّ يحتال لها ويدبّرها حتی لا يعيد»، وفی الفقيه: ۱/۲۴۱ ح۹۹۳، هكذا: «أنّ الفقيه لا يعيد الصلاه».) حديث شريف، وهو أصل يتفرّع عليه فروع كثيره نظير ما نحن فيه، فإنّ من الممكن أن يحتال لصحّتها بأن يعدل بما فی يده إلی الظهر، ويأتی بعدها بركعه الاحتياط، ويأتی بعدها بصلاه العصر، ثمّ إن كانت الظهر الاُولی صحيحهً فالثانيه مستدركه لا تضرّ، وإلّا كانت الأخيره هی المسقطه للتكليف، علی أنّ الحقّ أ نّه لا تزاحم بين القاعدتين، ويجب إعمالهما معاً، فإنّ قاعده البناء علی الأكثر ـ كما عرفت غير مرّه ـ هی بناء علی الأقلّ، غايته أنّ الركعه مفصوله، فبقاعده الفراغ تصحّ الظهر، وبالبناء علی الأكثر تصحّ العصر، ولا تعارض حتّی تلتمس الترجيح، وليس الفصل حكماً ظاهريّاً حتّی يقع مراعیً، بل هو حكم واقعیّ ثانویّ للشاكّ؛ ولذا لو انكشف نقصان الصلاه لا تجب الإعاده. (كاشف الغطاء). * فيه أ نّه لا مانع من إعمال القاعده الاُولی بالنسبه إلی الظهر؛ للعلم إجمالاً بعدم جريان قاعده البناء علی الأكثر فی العصر؛ لأنّ الظهر إن كانت أربعاً فالعصر ثلاث، وإن كانت ثلاثاً فهی باطله يجب العدول بالعصر إليها، فالبناء علی الأربع والتسليم بعنوان العصر غير مطابق للواقع قطعاً، فإذا لم تجرِ قاعده البناء علی الأكثر فی العصر فلا مانع من جريان قاعده الفراغ فی الظهر. (الشريعتمداری). * إجراء القاعده بالنسبه إلی العصر مشكل، بل ممنوع؛ للقطع بفساده علی تقدير البناء علی الأربع: إمّا لنقصان الركعه، وإمّا لفقدان الترتيب، فإجراء القاعده بالنسبه إلی الظهر لا مانع منه، فيعيد العصر فقط، نعم، لو عدل إلی الظهر رجاءً وأتمّه علی الأربع يقطع بظهر صحيح، وكذلك الحال فی العشاءين، نعم، محلّ العدول فيهما قبل الركوع الرابع. (محمّد رضا الگلپايگانی). * لا محذور فی إعمالهما من هذه الجهه، ولو سلّم عدم جريانها فی اللاّحقه فلا مانع من إجرائها فی السابقه، فيعيد اللاّحقه فقط بعد العمل بوظيفه الاحتياط. (السبزواری). * إذا جعل الشارع أحد أطراف العلم الإجمالی بدلاً عن الواقع لا يكون ذلك العلم منجّزاً ، ولا يمنع من جريان الأصل فی الطرف الآخر ، والمقام كذلك؛ إذ قاعده البناء علی الأكثر فی الحقيقه تعبّد بالبناء علی الأقلّ؛ لتضمّنها لزوم تدارك النقص المحتمل، فالأظهر صحّه الصلاتين، فيتمّ صلاته ويأتی بركعه الاحتياط ولا شیء عليه، وكذا الحال فی العشاءين. (الروحانی).

الظهر(۱): إن كانت . . . .

ص: ۲۰۶

---

۱ - ۱. الحكم بتمـاميّه الظهر ظـاهراً لاـ يسـتلزم الحكم بنقص العصـر، وأنّ ما بيـده ثالثتها، وليس الواجب عنـد الشكّ فى الثلاث والأربع هو الالتزام بعـدم النقص وأ نّها أربع، بل إتمامها على ما بيده كائناً ما كان مع جبر النقص المحتمل فيها بصـلاه الاحتياط، فلا تدافع بين القاعدتين، ولا بينهما وبين العلم الإجمالى، والعمل بهما متعيّن. (البروجردى).

تامّةً(۱) فلا یکون ما بیده رابعه، وإن کان ما بیده رابعه فلا تکون الظهر تامّه(۲)، فیجب إعاده(۳) الصلاتَین(۴)؛ لعدم الترجیح فی إعمال إحدی

۱- ۱. لا أثر لهذا التعلیل بالإضافه إلی التعبّد، فإعمال القاعدتین لا مانع منه؛ بناءً علی کون الترتیب بین الصلاتین شرطاً ذکریّاً، فإنّه لا موضوع له، فیتعبّد بتمامیّه الظهر ویتمّم النقص المحتمل فی العصر بصلاه الاحتیاط، فیحکم بصحّه الصلاتین، وأمّا بناءً علی ما هو الأوجه من أنّ الترتیب شرط واقعی وإن کان نسیانه إلی تمام الصلاه لا یوجب الإعاده، وأنّ جواز العدول ینوط بالتذکّر بعد النسیان، فقاعده البناء علی الأکثر لا مسرح لها فی العصر؛ لعدم إمکان کونها بما هی عصر أربعاً، ولا یجوز أن یعدل بها إلی الظهر؛ لعدم موضوعه، فیحکم بصحّه الظهر دون العصر. (المیلانی).

۲- ۲. مع أ نّه لا وجه لصلاه الاحتیاط حینئذٍ أیضاً. (الفیروزآبادی).

۳- ۳. القاعده تقتضی بطلان ما بیده وصحّه الظهر، فیعید العصر لا غیر. (الحکیم).

۴- ۴. ویمکن إجراء قاعده الشکّ بعد الفراغ بالنسبه إلی الظهر لسلامتها عن المعارضه؛ فإنّ موضوع وجوب البناء علی الأربع هو احتمال کون الرکعه التی بیده رابعه مع شرائطها الواقعیه، وفیما نحن فیه لو کان ما بیده رابعه العصر یعلم کونها فاقده للترتیب؛ فإنّ الظهر علی هذا باطل بنقص الرکعه، وحینئذٍ یجب إعاده العصر فقط، والأحوط إتمامها قبل الإعاده. (الحائری). * الأقوی ضمّ رکعه متّصله بما فی یده من الصلاه بلا إعاده لهما، وهکذا فی الفرع الآتی، والنکته فیهما: عدم جریان قواعد الشاکّ فی الصلاه الثانیه؛ للجزم بعدم إتیان الرکعه الرابعه علی وفق أمرها، فیبقی حینئذٍ احتمال عدم وجوبها المستند إلی فسادها، فیجری حینئذٍ أصاله الصحّه فی إتمامها بإتیان الرابعه، کما لا یخفی. (آقا ضیاء). * لو سلّم فی هذه الرکعه بقصد الظهر عدولاً یکفیه رباعیّه واحده بقصد العصر. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * والأحوط إتمام الصلاه بقصد ما فی الذمّه، والإتیان بصلاه الاحتیاط، ثمّ بأربع رکعات بقصد ما فی الذمّه. (عبدالهادی الشیرازی). * یکفی إعاده صلاه العصر فقط، بل یکفی ضمّ رکعه متّصله إلی صلاه العصر من دون إعاده أصلاً، وإن کانت الإعاده أحوط. (البجنوردی).

القاعدتين. نعم، الأحوط(۱) الإتيان(۲) برکعه(۳) أُخری(۴) للعصر(۵) ثمّ

ص: ۲۰۸

۱- ۱. بل الأحوط إعمال قاعده الشکّ فی العصر، ثمّ إعاده الصلاتین. (الآملی). * بل الأحوط هو إعاده الصلاتین بعد صلاه الاحتیاط. (أحمد الخونساری). * بل الأحوط هو التسلیم علی اللاحقه برجاء العدول إلی السابقه، ثمّ العمل بوظیفه الاحتیاط رجاءً، ثمّ إعاده الثانیه فقط. (السبزواری).

۲- ۲. بل الأحوط إعمال قاعده الشکّ فی العصر، ثمّ إعاده الصلاتین. (الإصفهانی). * بل الأحوط هو إعاده الصلاتین بعد صلاه الاحتیاط. (البروجردی). * لو سلّم علی العصر برجاء العدول إلی الظهر ثمّ أعاد العصر کان موافقاً للاحتیاط. (الحکیم). * بل یعمل بقاعده الشکّ فی العصر ویأتی بصلاه الاحتیاط. (محمّد الشیرازی).

۳- ۳. بقصد ما فی الذمّه، عملاً بمقتضی العلم بنقصان إحداهما، فإن کان الناقص العصر فقد تمّ بالموصوله، وإن کان الظهر فکذلک؛ بناءً علی عدم قدح الاقتحام فی حال النسیان والجهل، ولکنّ الإشکال فی المبنیّ والمبنیّ علیه ، وإعاده العصر فقط هو الأقرب، کما مرّ. (المرعشی) * یکفی فی الاحتیاط العدول بها إلی الظهر رجاءً، وإتماها برکعه متّصله، ثمّ إعاده العصر خاصّه. (السیستانی).

۴- ۴. عدم جواز الإتیان بالرکعه المتّصله مع الشکّ الوجدانی ظاهر، فضلاً عن کونه هو الأحوط. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * منفصله لا متّصله. (الکوه کَمَری).

۵- ۵. بل الأحوط العدول رجاءً إلی الظهر والتسلیم بدون إلحاق رکعه، ثمّ الإتیان بصلاه العصر. (الشریعتمداری).

إعاده الصلاتين(١)؛ لاحتمال(٢) كون قاعده الفراغ(٣) من باب الأمارات(۴)، وكذا الحال(۵) فى العشاءين(۶) إذا علم أ نّه: إمّا صلّى

ص: ٢٠٩

١- ١. الأظهر عدم وجوب إعادتهما بعد الإتيان بصلاه الاحتياط. (الجواهرى).

٢- ٢. التعليل عليل؛ لأنّ الكلام بعدُ فى التقديم، فإنّه إن قدّمت قاعده الفراغ تصير أماره، لكن لا وجه لتقديمها، ثمّ ملاحظه الأماريه وترتيب أثرها وإن علّل الاحتياط بأ نّه يأتى بها رجاءً ليحصل العلم بصحّه إحدى الصلاتين، وهو أيضاً مشكل؛ لأ نّه إن أتمّها أيضاً يحصل العلم المذكور. (الفيروزآبادى).

٣- ٣. بل لاحتمال أ نّه إذا لم يمكن إجراء قاعده البناء على الأكثر جرت أصاله الأقلّ وعدم الإتيان بالزائد، وأمّا احتمال أماريّه القاعده والأخذ بلوازمها فلا مساغ له. (الميلانى).

۴- ۴. نعم، ولكن لا ـ كليّه فى أنّ لازم كلّ أماره حجّه مطلقاً، بل هى تابعه لمقدار دليل اعتبار الأماره، وهو فى المقام أول الدعوى. (السبزوارى). * فتدلّ بالملازمه على كون العصر ثلاثاً، لكن لا يخفى أنّ كلّ أماره ليس حجّةً فى إثبات اللوازم، بل هو تابع لدليل اعتبار تلك الأماره، وليس فى أدلّه قاعده الفراغ ما يدلّ على ذلك، وفى الأمارات ما صرّح بعضهم بعدم إثباتها لِلّوازم، كظواهر الألفاظ، وقاعده اليد، وأصاله الصحّه فى المعاملات بناءً على أ نّها من الأمارات. (الشريعتمدارى). * قد عرفت أنّ صرف كونه أماره غير كافٍ فى إثبات جميع اللوازم. (المرعشى).

۵- ۵. والكلام فيها الكلام فى الظهرَين. (صدر الدين الصدر). * وتأتى فيه الوجوه المحتمله فى الصوره الاُولى، والمختار منها فيها هو المختار فيها. (المرعشى).

۶- ۶. قد مضى فى الحاشيه السابقه ما يُفهَم منه حكم الفرع المذكور. (الحائرى). * الحكم فيها كما سبق له الاجتزاء باستئناف العشاء والبناء على صحّه المغرب، وإن سَلَّمَ عليها برجاء العدول إلى المغرب ثمّ استأنفها فقد أخذ بالاحتياط. (الحكيم).

المغرب ركعتين وما بيده رابعه العشاء، أو صلّاها ثلاث ركعات وما بيده ثالثه العشاء.

السابعه والعشرون: فيما لو علم أنه صلى الظهرين ثمان ركعات، ولكن لم يدر أنه صلى كلاً منهما أربع ركعات، أو نقص من إحداهما ركعظ وزاد فی الأخرى

السابعه والعشرون: لو علم أ نّه صلّى الظهرين ثمانِ ركعات، ولكن لم يدرِ أ نّه صلّى كلاًّ منهما أربع ركعات، أو نقص من إحداهما ركعه وزاد في الاُخرى، بنى على أ نّه صلّى كلاًّ منهما أربع ركعات عملاً بقاعده(۱) عدم اعتبار الشكّ بعد السلام، وكذا إذا علم أ نّه صلّى العشاءين سبع ركعات، وشكّ بعد السلام في أ نّه صلّى المغرب ثلاثاً والعشاء أربعاً، أو نقص من إحداهما وزاد في الاُخرى فيبنى على صحّتهما.

الثامنه والعشـرون: حكم ما إذا علم أنه صلى الظهرين ثمان ركعات، و قبل سلام العصر شک فی أنه هل صلى الظهر أربعاً و ما بيده رابعه العصر، أو نقص من الظهر ركعه فسلم على الثلاث و ما بيده خامسه العصر؟

الثامنه والعشرون: إذا علم أ نّه صلّى الظهرين ثمانِ ركعات، وقبل السلام من العصر شكّ في أ نّه هل صلّى الظهر أربع ركعات فالتي بيده رابعه العصر، أو أ نّه نقص من الظهر ركعه فسلّم على الثلاث وهذه التي بيده خامسه العصر؟ فبالنسبه إلى الظهر شكّ بعد السلام، وبالنسبه إلى العصر شكّ بين الأربع والخمس، فيحكم بصحّه الصلاتين؛ إذ لا مانع من إجراء القاعدتين، فبالنسبه إلى الظهر يُجرى قاعده الفراغ والشكّ بعد السلام، فيبنى على أ نّه سلّم على أربع، وبالنسبه إلى العصر يُجرى(۲) حكم الشكّ بين(۳) الأربع والخمس، فيبنى على

۱- ۱. ولا معارض لها بالنسبه إلى الصلاتين. (المرعشی).

۲- ۲. يحتمل قويّاً بطلان العصر، فيجب إعادتها. (الرفيعی).

۳- ۳. الأقوى إجراء حكم البطلان على الثانيه فقط؛ من جهه الجزم بعدم جريان قاعده البناء على الأربع فيها؛ لأنّ التعبّد بالأربع إنّما يجيء في مورد الشكّ في ظرف صحّه العمل، وفي المقام على فرض الصحّه لا يشكّ في كون ما بيده رابعه، بل هو جازم به، فيُعلم حينئذٍ إجمالاً بخللٍ في التعبّد في هذه الصوره: إمّا لعدم الأثر، أو لعدم الشكّ في ظرف الفراغ عن الأثر، بل في مثل هذه الصوره لا يجري الاستصحاب أيضاً، ولو قلنا بجريانه في الركعات لعين المحذور السابق فضلاً عمّا لو لم نقل به، كما هو التحقيق، وحينئذٍ لا مصحّح للصلاه الثانيه، نعم، تجرى قاعده الفراغ في الاُولى بلا معارض، كما لايخفى. (آقا ضياء).

الأربع(۱) إذا کان بعـد إکمال السـجدتین(۲)، فیتشـهّد ویسـلّم ثمّ یسـجد سـجدتَی السهو، وکذا الحال فی العشاءین إذا علم قبل السلام من العشاء أ نّه صلّی سبع رکعات وشکّ فی أ نّه سلّم من المغرب علی ثلاث فالتی بیده رابعه العشاء، أو سلّم علی الاثنتین فالتی بیده خامسه العشاء فإنّه یحکم بصحّه الصلاتین(۳) وإجراء القاعدتین.

التاســعه والعشــرون فیما لو انعکس الفرض السابق بأن شک فی أنه صلی الظهر دربعاً و ما بیده رابعه العصر، أو صلاها خمساً و ما بیده ثالثه العصر

التاسعه والعشرون: لو انعکس الفرض السابق بأن شکّ ــ بعد العلم بأ نّه صلّی الظهرین ثمانِ رکعات قبل السلام من العصر ــ فی أ نّه صـلّی الظهر أربعاً فالتی بیـده رابعه العصـر، أو صـلّاها خمساً فالتی بیـده ثالثه العصـر، فبالنسـبه إلی الظهر شکٌّ بعـد السـلام، وبالنسبه إلی العصر(۴) شکٌّ بین

۱- ۱. الأحوط البناء وإعاده صلاه العصر. (الآملی).

۲- ۲. وکـذا علی مبناه من عـدم اختصاص حکم البناء علی الأربع بما بعد إکمال السـجدتین لو شکّ فی حال القیام، فإنّه یهدمه ویبنی علی الأربع، ویتشـهّد ویسـلّم، ثمّ یحتـاط برکعه قائمـاً أو رکعتین جالسـاً، فقصـر الحکم علی مـا بعـد الإکمـال محـلّ نظر. (المرعشی).

۳- ۳. ولا اعتداد باحتمال زیاده رکعه فی العشاء بعد أمر الشارع بالبناء علی الأربع وإلغاء احتمال الخامس. (المرعشی).

۴- ۴. القاعـده تقتضـی صـحّه الظهر وبطلان ما بیده؛ لعدم شـمول أدلّه الشـکوک لها، فیعید الثانیه فقط، وکذلک فی العشاءین. (حسن القمّی).

الثلاث والأربع، ولا وجه(۱) . . . .

ص: ۲۱۲

۱- ۱. فیه منع ظاهر؛ إذ الملازمه المذکوره وإن کانت قطعیّه بالفرض والظهر محکومهً أیضاً بکونها أربع رکعات بقاعده الفراغ لکن حیث إنّها لا تُثبِت کون العصر أیضاً کذلک فلا یخرج الشکّ بین الثلاث والأربع فی صلاه العصر حینئذٍ عن وجوب صلاه الاحتیاط فیه، لکنّ إعادتهما بعد عمل الاحتیاط أحوط. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * بل له وجه وجیه لإعاده الصلاتین، ولا یجوز العدول بعد الحکم بصحّه صلاه الظهر والعصر مع العلاج، وکذا الحال فی العشاءین، والأحوط إعاده العصر والعشاء بعد العمل بالشکّ. (الخمینی). * بل له وجه، وهو: أ نّه بعد ما لم تکن الصحّه الظاهریّه للظهر مستلزمه لتمامیّه العصر فی الظاهر، وکان الاحتیاط وإعمال حکم الشکّ مترتّباً علی احتمال النقص لا النقص الواقعی فلا مانع من إجراء قاعده البناء فی العصر، ولکنّ الأقرب الحکم بصحّه الظهر وإعاده العصر فقط؛ وذلک لعدم بقاء مورد الجبر للعصر بصلاه الاحتیاط، سواء کانت تامّه أم ناقصه، وعدم إمکان ضمّ رکعه موصوله؛ لاستلزامه العلم بإتیان الظهرین تسع رکعات، فإذا لم یمکن العمل بقاعده البناء ولا ضمّ الموصوله فقاعده الفراغ فی الظهر لا مانع من جریانها، ولابدّ من إعاده العصر فقط، والأحوط إتمام العصر بالتسلیم وإعادتها، کما أنّ الأولی منه العدول بها إلی الظهر کما فی المتن، ثمّ إعاده العصر. (المرعشی). * تقدّم أ نّه لا مانع منه، ثمّ لو منع من إجراء القاعدتین فیمکن إعاده الثانیه فقط. (الآملی). * بل لا مانع منه، کما یظهر ممّا تقدّم آنفاً، وکذا الحال فی العشاءین. (السیستانی). * قد ظهر ممّا ذکر فی الحاشیه السابقه أنّ الوجه هو إعمال القاعده المزبوره؛ لأنّ البناء علی أ نّه صلّی الظهر أربعاً بحکم قاعده الشکّ بعد الفراغ لا یستلزم کونها کذلک واقعاً؛ وعلیه فالموضوع لقاعده الشکّ بین الثلاث والأربع متحقّق، کما أنّ الموضوع لصلاه الاحتیاط _ وهو مجرّد احتمال النقص _ باقٍ بحاله. (اللنکرانی).

لإعمال(۱) قاعده(۲) الشکّ(۳) بین الثلاث والأربع فی العصر؛

۱- ۱. لا- مانع منه، کما مرّ نظیره آنفاً. (الإصفهانی). * بل لا یبعد إعمالها، والتعلیل المزبور ممنوع؛ فإنّ کون العصر أربعاً واقعاً إن صلّی الظهر أربعاً کذلک مع فرض عدم إثبات قاعده الفراغ الجاریه فی الظهر کون العصر أربعاً وکونها ثلاثاً واقعاً علی فرض کون الظهر خمساً لا یوجب ارتفاع الشکّ بین الثلاث والأربع الموجود وجداناً بالنسبه إلی العصر؛ حتّی لا یکون محلّ لصلاه الاحتیاط، أو مجال للبناء علی الأربع؛ فإنّها علی فرض تمامیه العصر واقعاً تقع نافله، وعلی فرض نقصانها تکون جابره، والأحوط بعد عمل الشکّ بین الثلاث والأربع إعاده الصلاتین أیضاً. (الإصطهباناتی). * تقدّم آنفاً تعیّنه. (مهدی الشیرازی). * بل له وجه قوی؛ حیث إنّ محکومیّه الظهر بأ نّها أربع رکعات بقاعده الفراغ لا تُثبِت أنّ العصر أیضاً کذلک، فلا یخرج الشکّ بین الثلاث والأربع فی العصر عن موضوع وجوب صلاه الاحتیاط، هذا مع أنّا نحتمل جبر صلاه الاحتیاط لنقص العصر، وکون الظهر خمسَ رکعات علی تقدیر نقص العصر لا- تضرّ بصحّه العصر؛ لأنّ الترتیب ساقط فی الفرض، وعلی فرض عدم النقص فهی نافله. (الشاهرودی). * لا محذور فیه، کما تقدّم آنفاً فی الفرع (۲۶). (السبزواری).

۲- ۲. بل الوجه هو العمل بها؛ لأنّ استلزام صحّه الظهر لکون العصر أربعاً بحسب الواقع لا- یوجب استلزامها له فی الحکم الظاهری، مع أنّ الموضوع لصلاه الاحتیاط هو احتمال النقص، لا النقص، وهو متحقّق بالوجدان. (البروجردی).

۳- ۳. بل لا محیص عنه؛ لأ نّه شاکّ وجداناً بین الثلاث والأربع، والملازمه المذکوره غیر مانعه عن التعبّد بالقاعده، نعم، بناءً علی لزوم الترتیب بین الصلاتین بحسب الواقع لا- یمکنه إعمال هذه القاعده؛ للعلم بأ نّه لا- محلّ لصلاه الاحتیاط: إمّا لتمامیّه صلاه العصر، أو بطلانها لأجل اختلال الترتیب، وعدم إمکان العدول إلی الظهر؛ حیث إ نّه ینافی التعبّد بصحّتها بمقتضی قاعده الشکّ بعد السلام، فیبنی علی صحّتها ویعید العصر. (المیلانی). * إذا لم یکن وجه لإعمال قاعده الشکّ بین الثلاث والأربع فی العصر علی التقدیرین فلا مانع من إعمال قاعده الشکّ بعد السلام بالنسبه إلی الظهر، فالنتیجه الّتی استنتجها المصنّف من هذا الدلیل عجیب، وعلی عکس ما ینبغی. (الشریعتمداری). * بما ذکرناه فی المسأله السادسه والعشرین یظهر أنّ الأقوی فی هذه المسأله صحّه الصلاتین، فیتمّ صلاته ویأتی برکعه الاحتیاط، ولا حاجه إلی إعاده الصلاتین. (الروحانی).

لأ نّه(۱): إن صلّی الظهر أربعاً(۲) فعصره أیضاً أربعٌ فلا محلّ لصلاه الاحتیاط(۳)، وإن صلّی الظهر خمساً فلا

ص: ۲۱۴

۱- ۱. لا وجه لإعمال القاعده؛ للعلم بأ نّه لا موقع لِصلاه الاحتیاط: إمّا لأنّ الصلاه تامّه قطعاً، وإمّا لوجوب العدول بها إلی الظهر وإتمامها برکعه متّصله إذا کانت الظهر خمساً. (زین الدین).

۲- ۲. لاـ یخفی ما فی هذا التعلیل، والصحیح هو التعلیل بأنّ العلم بعدم الحاجه إلی صلاه الاحتیاط لجبر النقص المحتمل فی العصر مانع عن شمول القاعده لها؛ لأنّها إن کانت تامّه لم تحتج إلی صلاه الاحتیاط، وإن کانت ناقصه وجب العدول بها إلی الظهر، وعلی کلّ حالٍ لا یُجبَر نقصها المحتمل بصلاه الاحتیاط؛ وعلیه فلا مانع من جریان قاعده الفراغ فی الظهر، فتجب إعاده العصر خاصّه، وبذلک یظهر الحال فی العشاءین. (الخوئی).

۳- ۳. ولاـ یخفی أنّ مع البناء علی الأربع لا محذور؛ فإنّ صلاه الاحتیاط إن وقعت غیر محتاج إلیها تقع نفلًا ولا تضرّ بصحّه الصلاه، فمقتضی القاعده إعمال القاعدتین أیضاً. (الفیروزآبادی). * محلّها احتمال النقص، لا النقص الواقع، کما هو مدلول موثّقه عمّار. (الرفیعی).

وجه[(۱)] للبناء على الأربع فى العصر وصلاه الاحتياط[(۲)]، فمقتضى القاعده[(۳)] إعاده الصلاتين[(۴)]. نعم، لو . . . . .

۱- ۱. الوجه هو الشكّ فيها بين الثلاث والأربع، ولا وجه لنفى صلاه الاحتياط، واحتمال كون الظهر خمساً لا يمنع من صحّه العصر بعد صلاه الاحتياط. (صدر الدين الصدر).

۲- ۲. للعلم بِلَغويّه صلاه الاحتياط من جهه تماميّه العصر أو فساده؛ لفقد الترتيب. (محمّد رضا الگلپايگانى).

۳- ۳. بل يعمل بقاعده الشكّ فى العصر، ويأتى بصلاه الاحتياط. (محمّد الشيرازى). * بعد ما عرفت من جريان الفراغ فى الظهر بلا معارض وعدم جريان قاعده البناء فى العصر لا ملزم لإعاده الصلاتين معاً، فاستنتاجه قدس سره إعادتهما ممّا لا مورد له، نعم، هذا التفريع كان متوجّهاً لو كانت القاعدتان متعارضتين. (المرعشى). * بل مقتضى ما ذكرنا إعاده العصر فقط؛ لعدم المانع من إجراء القاعده فى الظهر، وكذا الحال فى العشاءين. (محمّد رضا الگلپايگانى).

۴- ۴. بل مقتضى القاعده الاكتفاء بإعاده العصر، والأحوط إتمامها قبل الإعاده، وكذا الحال فى العشاءين. (الحائرى). * بل تجب إعاده الثانيه فقط إن كان الشكّ قبل سلامها؛ لعين ما ذكرناه فى سابقه، وكذا الحال فى العشاءين حرفاً بحرف، وهكذا الأمر فى الفرع الثلاثين لوحده المناط فى الجميع، وهكذا الأمر فى الفرع الواحد والثلاثين. (آقا ضياء). * بل الأحوط التسليم بنيّه العصر، ثمّ إعاده العصر، وكذا الحال فى العشاءين. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل الأصحّ صحّه الاُولى بقاعده الفراغ، والثانيه بقاعده البناء على الأكثر، فَيُتِمّ ويحتاط بركعه فلا يعيد شيئاً منهما، وأمّا قوله طاب ثراه: «ولا وجه لإعمال قاعده الشكّ...» إلى آخره ففيه: أوّلاً: أنّ هذا إن تمّ فإنّما يوجب فساد العصر، ولا يمنع من إجراء قاعده الفراغ فى الظهر، فلا وجه للحكم بإعادتهما، وثانياً: أ نّه على تقدير كون العصر أربعاً لماذا لا يكون محلّ للاحتياط، مع أنّ أصل تشريعه على أن يكون مع عدم الحاجه إليه واقعاً نافله؟ وثالثاً: على تقدير كون الظهر خمساً لماذا لا يمكنه إتمام العصر مع أنّ شرطيّته ليست واقعيّه، بل ذكريّه عمديه؟ وأمّا ما ذكره من العدول إلى العصر فالقدر المعلوم من صحّته، أمّا إذا علم أنّ ذمّته مشغوله بالسابق ولو ظاهراً واللاحق محكوم بصحّته كذلك، أمّا مع الشكّ فيهما فلا مجال للعدول، ويزيد فى العشاءين أ نّه مع الشكّ فى العشاء بين الثلاث والأربع كيف يعدل بها إلى المغرب، والشكّ يبطلها مطلقاً؟ فلا يُتمّ ما ذكره من حصول مغرب صحيحه. (كاشف الغطاء). * يكفى إعاده الثانيه. (الحكيم). * بل تجب إعاده صلاه العصر فقط. (أحمد الخونسارى). * يكفى إعاده العصر، وكذلك الحكم فى الفرع الثانى. (البجنوردى). * بل يجب إعاده الثانيه فقط، كما مرّ نظيره، وطريق الاحتياط فى مثله فى المسأله السادسه. (عبداللّه الشيرازى). * لا وجه لإعاده صلاه الظهر حتّى على مبنى الماتن أيضاً؛ لأنّ قاعده الفراغ جاريه فى الظهر بلا معارض. (الفانى). * أىّ قاعده تقتضى إعادتهما معاً؟ بل مقتضاها صحّتهما مع العمل بوظيفه الاحتياط فى اللاحقه، وعلى فرض التسليم فالأحوط إعاده اللاحقه فقط بعد العمل بوظيفه الاحتياط. (السبزوارى). * بل يُعيد العصر خاصّهً. (زين الدين).

عدل(۱) . . . .

۱- ۱. لا إذن له فی العـدول شـرعاً. (الفیروزآبادی). * لا موجب للعدول، وسواء عدل رعایهً لاحتمال کون الظهر فی نفس الأمر خمساً، أو لم یعـدل تعویلاًـ علی قاعـده الفراغ فیه، ففی التی بیـده یلزمه عمـل الشـکّ بین الثلاـث والأربع لا محاله دون الرکعه المتّصـله؛ للقطع بعدم جواز الإتیان بها مع الشکّ الوجدانیّ فی رکعاتها بین الثلاث والأربع. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * بل ویضـیف إلیها رکعه متّصـله، ثمّ یأتی برباعیّه بقصـد ما فی الذمّه. (صدر الدین الصدر). * مشـکل جدّاً مع کونه فعلاً شاکّاً بین الثلاث والأربع. (الإصـطهباناتی). * لا وجه للعدول. (الشاهرودی). * وله أن یسلّم علی ما بیده، ثمّ یأتی بأربع رکعات بقصد ما فی الـذمّه. (الفانی). * عـدولاً تقـدیریّاً رجائیّاً، بأن یکون قصد العدول علی فرض کون السابقه باطله. (السبزواری). * بل یعید العصر خاصّه. (زین الدین). * رجاءً، ولا مُلزِم للعدول، کما مرّ. (السیستانی).

بالعصر(۱) إلی(۲) الظهر(۳) وأتی برکعه(۴) أُخری وأتمّها یحصل له العلم بتحقّق ظهرٍ صحیحهٍ مردّدهٍ بین الأُولی إن کان فی الواقع سلّم فیها علی الأربع، وبین الثانیه المعدول بها إلیها إن کان سلّم فیها علی الخمس، وکذا الحال فی العشاءین(۵) إذا شکّ بعد العلم بأ نّه صلّی سبع رکعات قبل السلام من العشاء فی أ نّه سلّم المغرب علی الثلاث حتّی یکون ما بیده رابعه

ص: ۲۱۷

۱- ۱. عدولاً تقدیریّاً بأن یکون من قصده کونها ظهراً علی تقدیر إیقاعها خَمساً. (الإصفهانی، عبداللّه الشیرازی).

۲- ۲. عدولاً رجائیّاً، ویأتی بالعصر بعد ذلک، فیکون قد عمل بالاحتیاط. (الحکیم).

۳- ۳. لا یُترک الاحتیاط بذلک، وکذا فی المغرب والعشاء. (عبدالهادی الشیرازی). * یعنی یعدل بها إلی الظهر برجاء أن تکون ظهره التی أتی بها خمساً، ویُتمّها برکعه موصوله فیوافق الاحتیاط، ولکنّه غیر لازم المراعاه. (زین الدین).

۴- ۴. لا وجه للرکعه المتّصله. (الشاهرودی).

۵- ۵. قد عرفت أ نّه یجب علیه إعاده العشاء فقط، وإذا أراد الاحتیاط عدل علی نحو ما سبق. (الحکیم).

العشـاء، أو على الأـربع حتّى يكون مـا بيـده ثالثتها(۱)، وهنـا أيضاً إذا عـدل(۲) إلى المغرب(۳) وأتمّهـا يحصـل له العلم بتحقّق مغربٍ(۴) صحيحه(۵) إمّـا الاُـولى، أو الثانيه المعـدول إليها، وكونه شاكّاً بين الثلاث والأربع، مع أنّ الشكّ فی المغرب مبطل لا يضرّ بالعدول(۶)؛ لأنّ فی هذه(۷)

ص: ۲۱۸

۱- ۱. فعليه أن يُعيد العشاء خاصّهً. (زين الدين).

۲- ۲. العـدول فی المقـام مبطِل لما بيـده لا محاله، واغتفار الشكّ فی ركعات المغرب والصـبح ممّا يقطع بعـدمه على كلّ حال. (النائينی، جمال الدين الگلپايگانی). * لا موجب للعدول. (الشاهرودی).

۳- ۳. لا إذن له فی العدول. (الفيروزآبادی).

۴- ۴. كيف يعقـل حصول العلم بتحقّق مغربٍ صـحيحهٍ من ضمّ مـا يقطع بفسـاده إلى مـا فرضه مشـكوك الصـحّه؟ وهـل يعقل خروج الشكّ فی ركعات المغرب عن كونه مبطلاً لها بذلك؟ (النائينی، جمال الدين الگلپايگانی).

۵- ۵. فيه إشـكال، ولابدّ من إعاده الصـلاتين هنا وإن عدل على الأحوط. (آل ياسين). * لا يحصل العلم بالمغرب الصحيحه؛ لأ نّه بالعدول يلزم فسادها. (الشاهرودی).

۶- ۶. بل العدول موجب لبطلان هذه الصلاه جزماً؛ لصيروره الشكّ شكّاً فی ركعات المغرب المبطل لها مطلقاً، ومع فرض فساد المعـدول بهـا جزمـاً مع احتمال فساد الاُولى لا يبقى مجال للعلم بتحقّق مغربٍ صـحيحهٍ مردّده بينهما، وتوجيهه بأنّ العـدول على تقـدير خاصّ ـ وهو إيقاع المغرب أربعاً ولا شكّ فی أ نّه على ذاك التقدير ـ لا شكَّ غير وجيه؛ فإنّه لا يوجب ارتفاع الشـكّ الموجود فعلاً وجـداناً.(الإصـطهباناتی). * الأولى أن يعلّل بأ نّه: لَمّا كان العـدول على تقـدير خاصٍّ ولا شكّ فی أ نّه على ذلك التقـدير لا شكّ. (عبداللّه الشـيرازی). * لأ نّه كان تقديريّاً، وعلى فرض كون السابقه أربعاً باطلاً، ومع هذا الفرض يكون ما بيده ثلاثاً قطعاً فلا شكّ حينئذٍ فيه. (السبزواری).

۷- ۷. الأولى أن يعلّل بأ نّه: لَمّا كان العدول على تقدير خاصٍّ ولا شكّ فی أ نّه على ذلك التقدير لا شكّ. (الإصفهانی).

الصوره(۱) یحصل العلم(۲) بصحّتها مردّده بین هذه والأُولی، فلا یکتفی بهذه(۳) فقط حتّی یقال: إنّ الشکّ فی رکعاتها یضرّ بصحّتها.

الثلاثون: حکم ما إذا علم أنه صلی الظهرین تسع رکعات و لم یدر أنه زاد رکعه فی الظهر أو فی العصر

الثلاثون: إذا علم أ نّه صلّی الظهرین تسع رکعات ولا یدری أ نّه زاد رکعه فی الظهر أو فی العصر: فإن کان بعد السلام من العصر وجب علیه إتیان صلاه أربع رکعات بقصد ما فی الذمّه(۴)، وإن کان قبل السلام(۵)

۱- ۱. التعلیل بظاهره علیل، والأولی أن یُعلَّل: بأنّ العدول بها إلی المغرب إنّما یصحّ علی تقدیر کون السابقه أربعاً باطلًا، وعلی هذا الفرض فما بیده ثلاث قطعاً، فلا شکّ فی المغرب علی فرض کونه مغرباً واقعاً، والشکّ المبطل للمغرب هو الشکّ فیه بعد الفراغ عن کونه مغرباً. (الشریعتمداری). * ینبغی أن یکون مراده أنّ الشکّ فی المغرب وإن کان مبطلًا لکنّه یختصّ بما إذا کان الشکّ حاصلًا علی تقدیر کونها مغرباً، ولیس الشکّ هنا کذلک؛ فإنّها علی هذا التقدیر لا شکّ فی رکعاتها. (الحکیم). * التعلیل علیل، ولا یکفی العدول فی المقام. (الکوه کَمَری). * الأوفی أن یجاب: بأنّ الشکّ المبطل فی الثلاثیّه والثنائیّه هو الشکّ فی رکعاتهما بعد الفراغ عن کونهما هما، وفیما نحن فیه لو عدل کان بنحو التقدیر والرجاء، ولا شکّ فی رکعات المغرب وأ نّها ثلاثه. (المرعشی).

۲- ۲. لا یحصل العلم بصحّتها مطلقاً، بل یقال: إ نّه علی تقدیر العدول هذه الصلاه باطله؛ لوقوع الشکّ فی رکعاتها، وعدم الاکتفاء بهذه فقط لا یصحّحها حتّی یحصل العلم بحصول المغرب الصحیح. (الفیروزآبادی).

۳- ۳. بل لا شکّ فیها إذا کانت مغرباً، فإنّ الأمر فی ما بیده یدور بین کونها مغرباً تامّه، أو رباعیه. (زین الدین).

۴- ۴. بل یقصد العصر بناءً علی جواز العدول من العصر إلی الظهر بعد السلام، کما اختاره، وقد تقدّم المختار عندنا. (الروحانی).

۵- ۵. وجب علیه إعاده العصر فقط؛ لعدم طریقٍ إلی إصلاحه. (البجنوردی).

فبالنسبه إلی الظهر یکون من الشکّ بعد السلام، وبالنسبه إلی العصر(۱) من الشکّ بین الأربع والخمس(۲)، ولا یمکن إعمال الحکمین(۳)، لکن لو

۱- ۱. الأحوط إعمال القاعده وإعاده العصر فقط. (الآملی). * هذه نظیر ما تقدّم، فالأقوی صحّه الاُولی وبطلان الثانیه فیعیدها. (حسن القمّی).

۲- ۲. حکم الشکّ بین الأربع والخمس لا یشمل المقام؛ للعلم بعدم صحّه إتمام الصلاه عصراً، فإنّها: إمّا باطله بزیاده رکعه فیها، أو یجب العدول بها إلی الظهر؛ وعلیه فتجری قاعده الفراغ فی الظهر، وتجب إعاده العصر خاصّه. (الخوئی).

۳- ۳. الظاهر جریان القاعده الاُولی دون الثانیه، کما مرّ نظیره فی الفروع السابقه. کما أ نّه لو أراد الاحتیال فلا فرق بین ما بعد الإکمال وما قبله، ولا حاجه إلی سجود السهو. (الحائری). * بل لا مانع من قاعده الفراغ فی الاُولی وإعاده الثانیه، وإن کان الأحوط إتمام ما بیده ثمّ الإعاده، ولو أراد الاحتیال عدل إلی الظهر، سواء کان قبل السجدتین أم بعدهما من غیر حاجه إلی سجده السهو. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * فیسلّم ویأتی برباعیّه رجاءً. (صدر الدین الصدر). * لمنافاتهما للعلم بزیاده رکعه، فإعمالهما طرح له، وإعمال أحدهما دون الآخر ترجیح بلا مرجّح، وکما یجری هذا فی القاعدتین: الفراغ والبناء علی الأربع فی الشکّ بینهما وبین الخمس کذلک یجری فی الأصلین، أعنی استصحاب عدم الزیاده، أمّا العدول إلی الظهر فقد عرفت ما فیه سابقاً، فلا محیص من إعاده الصلاتین فی الصوره الثانیه وواحده فی الاُولی. (کاشف الغطاء). * وعلیه یتعیّن البناء علی صحّه الاُولی وبطلان الثانیه، وعلیه إعادتها. (الحکیم). * لو بنی علی صحّه الاُولی وبطلان الثانیه فله وجه قویّ. (الرفیعی). * بل إعمال خصوص حکم الشکّ بین الأربع والخمس بناءً علی کون الترتیب بین الصلاتین شرطاً فی نفس الأمر؛ للعلم ببطلان العصر حینئذٍ: إمّا لفقد الشرط، أو لزیاده الرکعه. (المیلانی). * لا مانع من جریان قاعده الفراغ بالنسبه إلی الظهر، وعلیه إعاده العصر فقط. (أحمد الخونساری). * تقدّم فی مثله أنّ الأظهر سقوط الثانیه وجریان قاعده الفراغ فی الاُولی بدون معارض؛ للعلم الحاصل فی الصلاه الثانیه: إمّا بزیاده الرکعه، أو فقد الترتیب، فلا یشرع إتمامها عصراً. (الشریعتمداری). * مطلقاً علی مبناه من صحّه الشکّ بین الأربع والخمس فی حال القیام وغیره، فیهدم لو کان فی حال القیام، فیرجع شکّه إلی ما بین الثلاث والأربع، فیبنی علی الأربع ویعدل إلی الظهر، وعلیه إتمام الصلاه، ثمّ الاحتیاط، ثمّ إعاده العصر، ولکنّ المختار جریان الفراغ فی الظهر بلا معارض، وأمّا العصر حیث یدور أمرها بین محذورَین: زیاده رکعه أو فقدان الترتیب فتلزم إعادتها. (المرعشی). * بل لا مجری للقاعده الثانیه؛ للقطع ببطلان العصر لو أتمّها: إمّا لزیاده الرکعه، وإمّا لفوات الترتیب، فلا مانع من إجراء القاعده فی الظهر، نعم، لو عدل إلی الظهر وأتمّها یقطع بظهر صحیح ولو کان الشکّ قبل الإکمال، ولا تجب سجدتا السهو أصلًا؛ للعلم بالظهر الصحیح، نعم، لو عرض الشکّ قبل الرکوع یصیر کالفرع السابق، حیث إ نّه مکلّف حینئذٍ بالجلوس. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بل یتعیّن جریان قاعده الفراغ بالنسبه إلی الظهر، ولا تعارضها قاعده الشکّ؛ إذ یُعلَم تفصیلاً بعدم إمکان إعمالها بالنسبه إلی العصر: إمّا لبطلانها بالزیاده، وإمّا لاشتراط الترتیب، وبما ذکرنا یظهر أنّ ما استدرکه فی ذیل کلامه لا یمکن مساعدته. (تقی القمّی). * فتصحّ الاُولی، ویُعید اللاحقه فقط. (السبزواری). * بل یحکم بصحه الاُولی، ووجوب إعاده الثانیه. (زین الدین). * إذا کان ذلک بعد الدخول فی السجده الثانیه، وأمّا قبله فلا مانع من إجراء قاعده الفراغ فی الاُولی، فتجب إعاده الثانیه فقط. (السیستانی).

كان بعد(١) . . . .

ص: ٢٢١

١- ١. بل يجوز العدول قبل إكمال السجدتين أيضاً، ولا حاجه إلى سجده السهو. (محمّد الشيرازى).

إكمال(۱) السجدتین(۲) عدل إلی الظهر(۳)، وأتمّ الصلاه وسجد

۱- ۱. بـل له العـدول فی جمیع الأـحوال، ولاـ یلزم سـجده السـهو؛ لعـدم احتمـال زیاده الرکعه فی الظهر الواقعیّه منهما. (مهـدی الشیـرازی). * وأمّـا قبلـه فالظـاهر الحکم بصـحّه الاُولی وبطلاـن الثـانیه، لکنّ الأـحوط العـدول، وأمّـا سـجده السـهو فلاـ تجب. (الخمینی). * التقیید به محلّ نظر. (المرعشی).

۲- ۲. لاـ وجه للتخصـیص بکونه بعـد الإکمـال، بـل یجوز العـدول فی جمیع الأـحوال، کما أ نّه لا وجه للإتیان بسـجده السـهو. (الإصـفهانی). * وإن کـان قبله صـحّت الظهر وبطلت العصـر علی الأـقوی، ولـو عـدل هنـا أیضـاً رجـاءً یحصـل له الیقین بصـلاه صحیحه، کما لو کان بعـد الإکمال، غیر أ نّه لا حاجه إلیه بعـد أن کانت ظهره محکومه بالصـحّه ظاهراً إلی قاعده الفراغ، کما لا حـاجه إلی سـجود السـهو فی الصورتین، بـل لاـ وجه له، کما یظهر بالتأمّل. (آل یاسـین). * أو قبل ذلک. (الحکیم). * حیث إنّ العدول تقدیریّ لا فرق بین کونه قبل الإکمال أو بعده، کما أ نّه لا وجه لسـجدتَی السـهو علی فرض العدول. (السبزواری). * أو قبله. (الفانی).

۳- ۳. إنّما الکلام فی الإذن فی العـدول. (الفیروزآبادی). * لا مورد للعـدول، کما عرفت. (صـدر الـدین الصدر). * هذا لو کان الشکّ من الشـکوک الصحیحه، وأمّا إذا کان الشکّ المزبور قبل إکمال السجدتین أو فی الرکوع فتجری قاعده الفراغ فی الظهر بلا معارض؛ لعـدم جریان القاعـده فی ما بیده من الصـلاه فی هذا الفرض. (الشاهرودی). * هذا هو الأحوط، ولکنّ الأقوی جواز قطعهـا وإعـاده العصـر فقط، وکـذا الحال لو کان شـکّه فی حال القیام، کما أنّ له العـدول أیضاً فی هـذه الصوره، ولا تجب علیه سجـده السـهو أبـداً. (عبداللّه الشیـرازی). * أو یسـلّم علی ما بیده، ثمّ یأتی بأربع رکعات بقصد ما فی الذمّه، ولا موجب لسـجده السهو. (الفانی).

للسهو(۱) یحصل له الیقین بظهر صحیحه(۲): إمّا الأُولی، أو الثانیه.

الحادیه والثلاثون: فیما إذا علم أنه صلی العشاءین ثمان رکعات و لم یدر أنه زاد الرکعه الزائده فی المغرب أو فی العشاء

الحادیه والثلاثون: إذا علم أ نّه صلّی العشاءین(۳) ثمانِ رکعات ولا یدری أ نّه زاد الرکعه الزائده فی المغرب أو فی العشاء وجب(۴) إعادتهما(۵)، سواء کان الشکّ بعد

۱- ۱. یمکن أن یقال بعدم الحاجه إلی سجود السهو؛ لأنّ زیاده الرکعه غیر محتمله فی صلاه الظهر الواقعیه منهما. (البروجردی). * فی وجوبه نظر. (الحکیم). * فی لزومها نظرٌ بعد عدم احتمال زیاده الرکعه فی الظهر. (المرعشی). * لا موجب لسجود السهو فی المقام. (السیستانی). * الظاهر عدم وجوب سجده السهو. (اللنکرانی).

۲- ۲. إذا عدل بصلاته إلی الظهر رجاءً، وأتمّها ترتّبت له هذه النتیجه، وإن کان قبل إکمال السجدتین. (زین الدین). * بل یحصل الیقین بإتیان ظهر صحیحه وإن لم یسجد للسهو؛ للعلم بعدم الزیاده فی الظهر الواقعیّه. (الروحانی).

۳- ۳. الأقوی الاکتفاء بإعاده العشاء. (الرفیعی).

۴- ۴. ما أفاده غیر تامٍّ إذا کان الشکّ قبل السلام؛ إذ لا مانع من جریان قاعده الفراغ فی المغرب، وأمّا العِشاء فلا مناصَ عن إعادتها، کما تقدّم نظیره. (تقی القمی).

۵- ۵. إن کان الشکّ قبل السلام فلا تبعد کفایه إعاده العشاء خاصّه، وما ذکر أحوط. (عبدالهادی الشیرازی). * بل إعاده خصوص العشاء علی ما ذکرناه فی المسأله المتقدّمه. (المیلانی). * هذه المسأله وسابقتهاعلی ملاکٍ واحد. (الخوئی). * إذا کان بعد السلام من العشاء، أمّا إذا کان قبله صحّت المغرب وعلیه إعاده العشاء، کما تقدّم فی الظهرین. (زین الدین).

السلام(۱) من العشاء(۲) أم قبله(۳).

۱- ۱. لتصادم قاعده الفراغ فی کلٍّ منهما معها فی الآخر، فأثر العلم باقٍ یلزم رفعه بإعادتهما. (المرعشی).

۲- ۲. إن کان قبل السلام من العشاء یکفی إعاده العشاء فقط. (حسن القمّی).

۳- ۳. الأقوی فیما إذا کان قبل السلام وجوب إعاده العشاء فقط، والأحوط إتمامها قبل الإعاده، کما مرّ نظیره. (الحائری). * بعد إکمال السجدتین، وإلّا بنی علی صحّه المغرب وبطلان العشاء، کما مرّ فی الظهرین. (آل یاسین). * لو کان الشکّ قبل السلام یکفی إعاده العشاء، وإن کان الأحوط إتمام ما بیده ثمّ الإعاده. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * فی هذه الصوره یکفی إعاده العشاء لا غیر. (الحکیم). * الأقوی إعاده العِشاء فی هذه الصوره فقط. (أحمد الخونساری). * لا یجب إعاده الصلاتین لو کان الشکّ قبله، بل یکفی إعاده الثانیه. (عبداللّه الشیرازی). * یعلم ممّا ذکرنا أ نّه تجری قاعده الفراغ فی المغرب بدون معارض؛ لِما تقدّم. (الشریعتمداری). * بعد إکمال السجدتین، وأمّا قبله فالظاهر الحکم ببطلان الثانیه وصحّه الاُولی. (الخمینی). * فلِاصطکاک قاعده الفراغ فی المغرب مع قاعده الشکّ بین الأربع والخمس، ولا إمکان للعدول، فتتساقط القاعدتان، فیبقی أثر العلم، هذا، ولکنّ الأظهر جریان الفراغ فی المغرب، ولزوم إعاده العشاء فقط؛ لدوران أمرها بین زیاده الرکعه وفقدان الترتیب، ولا مسرح للعدول. (المرعشی). * الأقوی فیه کفایه إعاده العشاء فقط؛ للعلم بعدم جواز إتمامها عشاءً: إمّا لزیاده الرکعه، وإمّا لفوات الترتیب، فتسلم القاعده فی المغرب. (محمّد رضا الگلپایگانی). * یکفی إعاده العشاء حینئذٍ فقط. (السبزواری). * یجری فیه التفصیل المتقدّم آنفاً. (السیستانی). * إذا کان بعد إکمال السجدتین؛ لأنّ الشکّ بین الأربع والخمس فی هذا الحال صحیح، وأمّا قبله فالظاهر بطلان ما بیده وصحّه الاُولی. (اللنکرانی).

الثانیه والثلاثون: الحکم فما لو أتی بالمغرب ثم نسی الإتیان بها باعتقاد عدم الإتیان، أو شک فیه فأتی بها ثانیاً و تذکر قبل السلام إتیانه بها، ولکن علم بزیاده رکعه إما فی الاولی أو لاثانیه

الثانیه والثلاثون: لو أتی بالمغرب ثمّ نسی الإتیان بها بأن اعتقد عدم الإتیان، أو شکّ فیه فأتی بها ثانیاً وتذکّر قبل السلام أ نّه کان آتیاً بها ولکن علم(۱) بزیاده رکعه إمّا فی الاُولی أو الثانیه(۲) له(۳) أن یُتمّ(۴)

۱- ۱. الظاهر أ نّه لا أثر لهذا العلم الإجمالی، والاُولی محکومه بقاعده الفراغ بالصحّه، والثانیه زائده لا جدوی فیها، ولا یجوز إتمامها مع الشکّ فی رکعاتها، مغرباً کانت أو صبحاً ولو برجاء المطلوبیّه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * لا یبعد الحکم بصحّه الاُولی؛ لقاعده الفراغ، وعدم أثرٍ لمثل هذا العلم الإجمالی. (الإصطهباناتی).

۲- ۲. وله أن یرفع الید عن الثانیه ویکتفی بالاُولی، وإن کان الأحوط إتمامها. (عبداللّه الشیرازی).

۳- ۳. کما أنّ له رفع الید عن الثانیه والاکتفاء بالاُولی؛ لقاعده الفراغ، وبذلک یظهر الحال فی الفرع الثانی. (تقی القمّی).

۴- ۴. بل لیس له؛ لأنّ الاُولی محکومه بالصحّه، والثانیه لا موقع علیها، وکذلک الکلام فی الصبح. (صدر الدین الصدر). * وإن لم تجب. (أحمد الخونساری). * لکنّه لیس بواجب، ویجوز الاکتفاء بالاُولی، وکذا الحال فی الصبح. (الخمینی). * وله أن یترکها؛ لعدم الحاجه إلیها بعد جریان الفراغ فی الاُولی سلیماً عن المعارض، والثانیه بمنزله الزائد، فلا أثر لهذا العلم، وهکذا الأمر فی صلاه الصبح. (المرعشی) * وله أن یکتفی بالاُولی ویرفع الید عن الثانیه. (محمد رضا الگلپایگانی).

الثانيه(۱) . . . .

۱- ۱. وإن لم يجب من جهه جريان قاعده الفراغ فى الاُولى دون الثانيه؛ لعدم أثرٍ عمليٍّ لأصله، كما لا يخفى. (آقاضياء). * وله أن يرفع اليد عن الثانيه ويكتفى بالاُولى، وإن كان الأحوط إتمامها. (الإصفهانى، الآملى). * رجاءً، وله أن يكتفى بالاُولى، ويرفع اليد عن الثانيه فى كلا الفرعين. (آل ياسين). * وإن كان له الاكتفاء بالاُولى. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * ولكنّه ليس بواجب؛ لأنّ صلاته الاُولى محكومه بالصحّه؛ لقاعده الفراغ، ولا أثر للعلم الإجمالى المذكور أصلًا. (البروجردى). * وله أن يكتفى بالاُولى؛ لقاعده الفراغ. (مهدى الشيرازى). * وله أن يبطلها ويبنى على صحّه الاُولى. (الحكيم). * الظاهر صحّه الاُولى؛ لجريان القاعده فيها بلا معارض؛ لأنّ الثانيه زائده فلا حاجه إلى إتمامها حتّى يتوجّه إليه الإشكال. (الشاهرودى). * لكن لا يجب، وإن كان أحوط. (الرفيعى). * لا بأس به رجاءً، والأقوى هو الحكم بصحّه الاُولى، فله أن يرفع اليد عن الثانيه. (الميلانى). * بل يكتفى بالاُولى، ويرفع اليد عن الثانيه؛ للقطع ببطلانها لأجل الشكّ فيها. (البجنوردى). * وله أن يرفع اليد عنها؛ لجريان قاعده الفراغ فى الاُولى الموجبه لِلَغويّه الثانيه، فلا أثر للعلم الإجمالى المفروض. (الشريعتمدارى). * وله أن يرفع اليد عنها؛ لأنّ الاُولى صحيحه بإجراء قاعده الفراغ فيها. (الفانى). * كما أنّ له أن يكتفى بالاُولى فقط ويرفع اليد عن الثانيه. (السبزوارى). * وله أن يبطل الثانيه ويبنى على صحّه الاُولى. (حسن القمى). * وله أن يقطعها ويكتفى بالاُولى؛ لجريان قاعده الفراغ فيها بلا معارض. (الروحانى). * وله أن يكتفى بالاُولى، وكذا الحال فى الصبح. (السيستانى) * ولكنّه ليس بواجب، ولا أثر للعلم الإجمالى المذكور. (اللنكرانى).

ويكتفى بها(۱)؛ لحصول العلم بالإتيـان بهـا إمّا أوّلاً، أو ثانياً(۲)، ولاـ يضـرّه كونه شاكّاً فى الثانيه بين الثلاث والأربع(۳)، مع أنّ الشـكّ فى ركعـات المغرب موجب للبطلان؛ لما عرفت(۴) سابقاً(۵) مـن أنّ ذلـك إذا لم يكن هنـاك طرف آخر يحصـل معه اليقين بالإتيان صحيحاً،و كذا الحال إذا أتى

ص: ۲۲۷

---

۱ - ۱. بـل يكتفى بالاُولى؛ لأنّ الشـكّ فيها بعـد الفراغ، بل لا فائـده فيها؛ لأنّ المضـىّ فيها مع الشكّ مبطل لها، فلا يحصل من ضمّها إلى الاُولى مغرب صحيحه. (كاشف الغطاء). * وله أن يرفع اليد عنها، ويبنى على صحّه الاُولى بقاعده الفراغ. (الخوئى).

۲ - ۲. وله أن يكتفى بالاُولى؛ لقاعده الفراغ، ويرفع اليد عن الثانيه. (زين الدين).

۳ - ۳. بل ليس شاكّاً فى ركعات المغرب، بل هو شاكّ فى أ نّها مغرب تامّه الركعات، أو هى لغو. (زين الدين).

۴ - ۴. وعرفت ما فيه. (النائينى، جمال الـدين الگلپايگانى). * قد عرفت أ نّه عليل، وكذا فى الصـبح. (الكوه كَمَرى). * وعرفت أ نّه لا شكّ فى ركعات المغرب المحرز المغربيّه. (المرعشى).

۵ - ۵. قـد عرفـت مـا فيـه. (الفيروزآبـادى). * كمـا عرفت مـا فيه. (الإصـطهباناتى). * قـد عرفت مـا ينبغى أن يكـون المراد منه. (الحكيم). * وقـد عرفت مـا فيه، وأنّ التعليـل الصـحيح: أ نّه لاـ شكّ فى المغرب بعـد الفراغ عن كونه مغرباً، بل الشكّ فى أ نّها مغرب أو لغو، وبعبارهٍ اُخرى: يعلم بكونها ثلاثاً على تقدير كونه مغرباً. (الشريعتمدارى).

بالصبح ثمّ نسی وأتی بها ثانیاً وعلم بالزیاده إمّا فی الاُولی، أو الثانیه.

الثالثه والثلاثون: إذا شک فی الرکوع و هو قائم وجب علیه الإتیان به، فلو نسی حتی دخل فی السجود فهل یجری علیه حکم الشک بعد تجاوز المحل، أولاً؟

الثالثه والثلاثون: إذا شکّ فی الرکوع وهو قائم وجب علیه الإتیان به، فلو نسی(۱) حتّی دخل فی السجود فهل یجری علیه حکم الشکّ بعد تجاوز المحلّ، أو لا؟ الظاهر عدم الجریان(۲)؛ لأنّ الشکّ السابق باقٍ(۳) وکان قبل تجاوز(۴) المحلّ، وهکذا لو شکّ فی السجود قبل أن یدخل فی التشهّد ثمّ دخل فیه نسیاناً، وهکذا.

الرابعه والثلاثون: فیما لو علم نسیان شیء قبل فوات محل المنسی وجب علیه التدارک، فنسی حتی دخل فی رکن بعده، ثم انقلب علمه بالنسیان شکاً

الرابعه والثلاثون: لو علم نسیان شیءٍ قبل فوات محلّ المنسي(۵)،

ص: ۲۲۸

۱- ۱. شکّه، لا مشکوکه، مع توجّهه إلی الشکّ. (المرعشی).

۲- ۲. فیعود ویأتی بالرکوع ما لم یدخل فی السجده الثانیه علی الأقوی. (صدر الدین الصدر). * لکنّه لا لمجرّد بقاء الشکّ السابق، بل لمحکومیّه المشکوک بوجوب الإتیان مع عدم تبدّل الشکّ؛ وعلیه لا یبقی مجال لاحتمال آخر بلحاظ کون الشکّ فعلاً بعد التجاوز، وإن کان بلحاظ حدوثه قبل التجاوز، کما لا یخفی. (الشاهرودی).

۳- ۳. فیه تأمّل. (الفیروزآبادی). * فیه صورتان: الاُولی: أن یحتمل أ نّه أتی به عند الشکّ، وهنا تجری قاعده التجاوز، الثانیه: أن یعلم أ نّه بعد ذلک الشکّ، وهنا لا شکّ فی عدم الجریان ووجوب إعاده الصلاه. (کاشف الغطاء). * إذا نسی المشکوک فیه فدخل فی السجود، ثمّ شکّ کیف یکون هذا الشکّ بقاءً للشکّ الأول؟ فالصحیح أن یعلّل بالقطع بعدم الإتیان بالجزء التعبّدیِّ الثابت وجوبه بقاعدتَی الاشتغال والاعتناء. (الروحانی).

۴- ۴. بشرط عدم دخوله فی السجده الثانیه، وإلّا لا وجه لصحّه الصلاه؛ حیث إ نّه لم یأتِ بالرکوع بمقتضی الأصل وقد فات محلّ تدارکه. (المرعشی).

۵- ۵. أی محلّ تدارکه بالعود إلیه بعد الدخول فی غیره. (المیلانی).

ووجب علیه التدارک فنسی حتّی دخل(۱) فی رکنٍ بعده(۲)، ثمّ

ص: ۲۲۹

۱- ۱. لا وجه للتقیید بعد کون الشرط فی إجراء قاعده التجاوز هو الدخول فی الغیر أیّاً ما کان. (المرعشی).

۲- ۲. بل حتّی لو دخل فی فعلٍ یترتّب علی المنسیّ یتحقّق به موضوع قاعده التجاوز؛ إذ لا ـ فرق فیها بین الرکن وغیره، بل والواجب وغیره، نعم، فی غیر الرکن یأتی الاحتیاط بالتدارک ثمّ الإتمام والإعاده، والوجه فی جریانها: أنّ العلم قد زال، وهذا الشکّ حدث بعد التجاوز اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ هذا الإدراک هو من بقایا ذلک العلم الذی کان قبل التجاوز، وإنّما زالت مرتبه الجزم فقط، ولا أقلّ من انصراف القاعده عن مثله، فاللازم حینئذٍ التفصیل بین کون ذلک العلم الحاصل قبل فوات المنسیّ قد حصل قبل فوات محلّ الشکّ أیضاً أو بعده، فتجری فی الثانی دون الأوّل، هذا کلّه حیث لا یحتمل الإتیان به حین العلم، وإلّا فلا شکّ فی جریان القاعده مطلقاً فی الرکن وغیره، انقلب علمه شکّاً أو بقی علی حاله. ثمّ إنّ الحکم بالصحّه إنّما هو فیما إذا علم بعد تجاوز محلّ ذلک الشیء، أمّا لو علم بالنسیان قبل ذلک ـ کما لو علم بنسیان التشهّد أو السجده حال الجلوس مثلاً وغفل عن الإتیان حتّی دخل فی الرکن ثمّ شکّ ـ یشکل جریان قاعده التجاوز؛ لعدم کونه حین العمل أذکر، فإن کان فعلاً تدارکه، وإن کان رکناً أعاد. (کاشف الغطاء). * لم یعلم وجه التقیید بالدخول فی الرکن؛ فإنّ المدار فی قاعده التجاوز الدخول فی الغیر، کان رکناً أم لم یکن. (الشریعتمداری). * لا یعتبر فی جریان القاعده الدخول فی الرکن، بل تجری فیما إذا کان قد تجاوز المحلّ الشکّیّ وتبدّل نسیانه شکّاً. (الخوئی). * إن کان الحکم بالصحّه لأجل قاعده التجاوز فالمدار علی الدخول فی مطلق الغیر، سواء کان رکناً، أم لا ـ (السبزواری). * بل حتّی دخل فی غیره، سواء کان رکناً، أم غیر رکن، والمرجع حینئذٍ قاعده التجاوز إذا حصل له العلم بالنسیان بعد التجاوز عن محلّ الشیء المشکوک، أمّا إذا کان العلم بالنسیان حاصلاً له قبل ذلک ففی جریان القاعده إشکال. (زین الدین).

انقلب علمه بالنسیان شکّاً یمکن(۱) إجراء(۲) قاعده(۳)

ص: ۲۳۰

۱- ۱. إذا عرض العلم بالنسیان بعد المحلّ الشکّی، وأمّا إذا کان فی المحلّ فإجراوءها محلّ إشکال وتأمّل، وإن کان لا یخلو من قرب. (الخمینی). * الجزم بالإمکان یتوقّف علی القول بتمامیه قاعده التجاوز التی تکون مورد النقاش، نعم، فی خصوص الشکّ فی الرکوع بعد ما سجد تجری القاعده للنصّ الخاصّ. (تقی القمّی). * بل هو الأقوی. (السیستانی).

۲- ۲. بل لا یخلو من وجه. (الکوه کَمَری، محمّـد رضا الگلپایگانی). * بل یتعیّن، ولا تلزم الإعاده. (مهدی الشیرازی). * بل هو الأظهر. (عبداللّه الشیرازی). * لإطلاق دلیل التجاوز؛ ولِما تقرّر عندهم من أ نّه إذا تبدّل العلم بشیء فی الصلاه إلی الشکّ أو العکس کان الحکم للحاله المتأخّره، لکنّ ذلک حیث یکون عروض العلم بالنسیان بعد التجاوز عن محلّ المشکوک، وإلّا فجریان الفراغ فیه مشکل. (المرعشی). * إذا کان العلم بالنسیان حاصلاً بعد تجاوز محلّ المشکوک، أمّا إذا کان حاصلاً فی المحلّ فالظاهر عدم جریان القاعده حینئذٍ. (الآملی). * لا إشکال فی إجرائها. (حسن القمّی). * محلّ إشکال. (اللنکرانی).

۳- ۳. بل هو المتعیّن، والاحتیاط ضعیف. (النائینی). * لا ـ إشکال فی إجرائها. (الإصفهانی). * فیه إشکال، ولابدّ من رعایه الاحتیاط الآتی. (آل یاسین). * لا بأس بذلک إذا کان العلم بالنسیان حاصلاً بعد تجاوز محلّ المشکوک، أمّا إذا کان حاصلاً له فی المحلّ فالظاهر عدم جریان القاعده حینئذٍ. (الحکیم). * بل هو المتعیّن؛ لأنّ العبره بالشکّ الفعلی، ولا أثر للاعتقاد الزائل أصلاً، کما أ نّه لا مجال للإشکال؛ لعدم کونه حین العمل أذکر، نعم، مع عدم انقلاب العلم بالشکّ یحکم ببطلان الصلاه لو کان المنسیّ رکناً؛ لعدم إمکان التدارک إلّا بزیاده الرکن، أو بوجوب الإتمام، وقضاء المنسیّ مع سجده السهو لو لم یکن من الأرکان وکان ما یجب فیه القضاء، أو خصوص سجده السهو لو لم یکن کذلک أیضاً. (الشاهرودی).

الشكّ(۱) بعد(۲) تجاوز المحلّ(۳)، والحكم بالصحّه(۴) إن كان ذلک الشیء

ص: ۲۳۱

---

۱ - ۱. فیه إشكال، ولابدّ من رعایه الاحتیاط الآتی. (آل یاسین). * بل هو المتعیّن، والاحتیاط ضعیف. (جمال الدین الگلپایگانی). * بل هو الأقرب. (عبدالهادی الشیرازی). * بل الأقوی ذلک. (المیلانی). * بل هو المتعیّن، ولا وجه للاحتیاط بالإعاده؛ لأنّ العبره بالحاله الفعلیّه، لا العلم الزائل، نعم، لو كان حصول ذلک العلم قبل تجاوز المحلّ فله وجه وجیه. (البجنوردی). * هذا هو المتعیّن فیما إذا حصل العلم بالنسیان بعد مضیّ المحلّ الشكّی، والاحتیاط بإعاده الصلاه حینئذٍ غیر لزومی، وأمّا لو حصل به قبل مضیّه فلا تجری القاعده؛ لعدم كونه حین العمل أذكر، وعلیه : فإن كان ركناً بطلت الصلاه، وإلّا فیجب قضاؤه وسجدتا السهو فیما یجب فیه ذلک ، ولا یجب الإتمام حینئذٍ. (الروحانی).

۲ - ۲. إن كان عروض العلم بالنسیان قبل التجاوز عن محلّ الشكّ بحیث لو كان العارض شكّاً لكان التدارک واجباً، فإجراء قاعده التجاوز حینئذٍ فی غایه الإشكال، بل لا یبعد العدم. (البروجردی).

۳ - ۳. إن كان عروض العلم بعد تجاوز محلّ ذلک الشیء ثمّ انقلب شكّاً فالظاهر عدم الإشكال فی جریان القاعده. (السبزواری).

۴ - ۴. إذا كان علمه بالنسیان بعد تجاوز محلّ ذلک الشیء، وأمّا لو علم بالنسیان قبل ذلک _ كما لو علم بنسیان التشهّد أو السجده فی حال الجلوس مثلًا وغفل عن الإتیان حتّی دخل فی ركنٍ آخر ثمّ شكّ _ فیشكل إجراء قاعده الشكّ بعد المحلّ؛ لعدم كونه حین العمل أذكر. (الحائری). * هذا إذا كان العلم بالنسیان بعد تجاوز محلّ ذلک الشیء، وأمّا لو كان قبل ذلک _ كما لو علم بنسیان التشهّد أو السجده فی حال الجلوس مثلًا فنسی التدارک حتّی دخل فی ركن بعده _ فیشكل إجراؤها؛ لعدم كونه حین العمل أذكر. (الإصطهباناتی). * إذا كان العلم بالنسیان بعد تجاوز محلّ ذلک الشیء، وإلّا ففی جریان قاعده التجاوز تأمّل وإشكال. (الشریعتمداری).

ركناً، والحكم بعدم وجوب القضاء وسجدتَى السهو فيما يجب فيه ذلك، لكنّ الأحوط مع الإتمام(۱) إعاده الصلاه إذا كان ركناً، والقضاء وسجدتا السهو فى مثل السجده والتشهّد، وسجدتا السهو فيما يجب فى تركه السجود.

الخامسه والثلاثون: حكم ما لو اعتقد نقصان السجده أو التشهد، أو ترک ما یوجب سجود السهو فی أثناء الصلاه، ثم تبدل اعتقاده بالشک أو بعد الصلاه قبل الإتيان

الخامسه والثلاثون: إذا اعتقد نقصان السجده(۲) أو التشهّد(۳) ممّا له يجب قضاوءه(۴)، أو ترک ما يوجب سجود السهو فى أثناء الصلاه ثمّ تبدّل اعتقاده بالشکّ فى الأثناء(۵) أو بعد الصلاه قبل الإتيان به سقط

ص: ۲۳۲

۱- ۱. هذا الاحتياط ضعيف جدّاً. (الخوئى).

۲- ۲. حكم هذه المسأله حكم سابقتها. (الروحانى).

۳- ۳. لا يختصّ هذا بما يوجب القضاء أو سجدتَى السهو، بل يجرى فى كلّ الأفعال بل والأقوال، فكلّ عملٍ أو قولٍ اعتقد عدم فعله ثمّ تبدّل اعتقاده بالشكّ: فإن كان فى المحلّ أتى به، وإن تجاوزه مضى. والحاصل: المدار على الحاله الفعليّه من شكٍّ أو ظنٍّ أو يقينٍ بزيادهٍ أو نقصانٍ فى ركعهٍ أو أبعاضها. (كاشف الغطاء).

۴- ۴. تقدّم عدم وجوب قضاء التشهّد. (السيستانى).

۵- ۵. جريان القاعده فى الأثناء مبنىّ على المسلك المشهور، لا المسلك المنصور. (تقى القمّى).

وجوبه(۱)، وکذا إذا اعتقد بعد السلام نقصان رکعه أو غیرها ثمّ زال اعتقاده.

السادسه والثلاثون: فیما لو تیقن بعد السلام و قبل إتیان المنافی عمداً أو سهواً نقصان الصلاه و شک بأن الناقص رکعه أو رکعتان

السادسه والثلاثون: إذا تیقّن بعد السلام قبل إتیان المنافی عمداً أو سهواً نقصان الصلاه، وشکّ فی أنّ الناقص رکعه أو رکعتان فالظاهر(۲) أ نّه یجری علیه حکم الشکّ بین الاثنتین والثلاث، فیبنی علی الأکثر ویأتی بالقدر المتیقّن نقصانه وهو رکعه اُخری(۳)، ویأتی بصلاه احتیاطه(۴)، وکذا إذا تیقّن نقصان رکعه وبعد الشروع فیها شکّ فی رکعه اُخری، وعلی هذا فإن کان مثل ذلک فی صلاه المغرب والصبح(۵) یحکم ببطلانهما(۶)،

ص: ۲۳۳

---

۱ - ۱. علی إشکالٍ أحوطه الإتیان به. (آل یاسین). * لِما مرّ من أنّ الاعتبار بالحاله المتأخّره فی تبدّل الشکّ والیقین. (المرعشی).

۲- ۲. إن لم نحکم بالبطلان ــ کما هو مبناه ــ من صدق الخروج ونقص الرکن. (الفیروزآبادی).

۳- ۳. موصوله، ویتشهّد ویسلّم، ثمّ یأتی بالاحتیاط، ثمّ یسجد للسهو فی زیاده التشهّد والتسلیم. (المرعشی).

۴- ۴. وسجدتَی السهو للسلام، وقوله: «ویحتمل» لا وجه له. (مهدی الشیرازی). * ثمّ یسجد للسهو لأجل السلام فی غیر موقعه. (المیلانی). * وبسجدتَی السهو للسلام الزائد علی الأحوط. (السیستانی).

۵- ۵. لایتصوّر هذا فی الصبح. (الشاهرودی). * لا یتأتّی الفرض فی الصبح، ولا یمکن أن یسلّم فی صلاه الصبح، ثمّ یعلم بنقصان رکعه ویشکّ فی رکعه اُخری، کما لا یخفی. (الشریعتمداری). * عدّ الصبح من أمثله المقام کما تری . (المرعشی). * وإن بَعُدَ الفرض فیه. (السبزواری).

۶- ۶. البطلان قویّ، والاحتمال ضعیف. (الآملی).

ويحتمل(۱) جريان(۲) حكم الشكّ(۳) بعد . . . . .

ص: ۲۳۴

۱- ۱. ولا يخلو من قوّه. (الجواهری). * لا وجه له بعد معلوميّه كون السلام واقعاً على نقص، كما هو المفروض. (آل ياسين). * وإن كان ضعيفاً. (محمّد تقی الخونساری، الأراكی). * احتمالاً ضعيفاً لا يُعوّل عليه. (صدر الدين الصدر). * لا مجال لهذا الاحتمال بعد علمه بوقوع السلام فی غير محلّه. (الفانی). * لكن لا وجه له. (الخمينی). * الاحتمال ضعيف جدّاً لا يعرج إليه بعد عدم كون السلام مخرجاً ووقوعه فی غير محلّه، فيكون ملغىً، ولا يندرج فی مصاديق الغير، وسيأتی أنّ المعيار هو الدخول فی الغير الّذی يكون مصداقاً للغير عند الشارع، ولا يكون ملغىً عنده، فالمختار ما أفاده أوّلاً. (المرعشی). * بعيد، بل لا وجه له. (محمّد رضا الگلپايگانی). * الاحتمال ضعيف جدّاً، فإذا وقع مثل ذلك فی المغرب بطلت، أمّا الصبح فلا يتمّ فيها الفرض. (زين الدين). * لكنّه ضعيف جدّاً. (حسن القمّی). * هذا الاحتمال ضعيف. (السيستانی). * وإن كان ضعيفاً. (اللنكرانی).

۲- ۲. وهذا الاحتمال ضعيف جدّاً، كما أشرنا إلی وجهه كراراً فی نظائره، فالأقوی فيه ما أفاده أوّلاً، فتدبّر. (آقا ضياء). * فيه إشكال. (الكوه كَمَری). * هذا الاحتمال ضعيف، وعليه تكون باطله لو كان فی المغرب والصبح. (الشاهرودی). * هذا الاحتمال ضعيف. (البروجردی، الحكيم، محمّد الشيرازی). * لكنّه ضعيف. (أحمد الخونساری).

۳- ۳. ولكنّه ضعيف. (الإصفهانی، عبداللّه الشيرازی، السبزواری). * هذا الاحتمال بعيد؛ فإنّ الركعه بعد العلم بنقصانها تكون جزءاً واقعيّاً من الصلاه، ولازمه أنّ السلام وقع فی غير محلّه، وليس هو المحلّل، وإذا شكّ فی ركعه اُخری وهو فی أثناء فعل الناقصه فهو شكّ قبل السلام، اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ المدار على اعتقاد كونه محلّلاً وقت الإتيان به، وهو محلّ نظر. ثمّ إنّ جريان مثل هذا الفرض فی صلاه الصبح أو المغرب غير متصوّر. (كاشف الغطاء). * لكنّه بعيد. (الإصطهباناتی). * لا وجه لهذا الاحتمال. (عبدالهادی الشيرازی). * وفيه بُعد. (الرفيعی). * لا مجال لهذا الاحتمال. (الميلانی). * هذا الاحتمال ضعيف، بل باطل جزماً. (الخوئی). * للمسأله صور: الاُولی: أن يقطع بعدم الإتيان بالسلام ثانياً، أو يشكّ فی ذلك حتّی على تقدير الإتيان بالركعه، والأظهر فی هذه الصوره إجراء حكم الشكّ فی الركعات. الثانيه: أن يقطع بالإتيان به على كلّ تقدير، والأوجه فی هذه الصوره إجراء حكم الشكّ بعد السلام بلحاظ السلام الثانی. الثالثه: أن يقطع بالإتيان على تقدير الإتيان بالركعه، وعدمه على تقدير العدم، والأظهر فی هذه الصوره لزوم الإتيان بها متّصلةً؛ لأصاله العدم. (الروحانی).

السلام[(۱)] بالنسبه إلی الرکعه المشکوکه، فیأتی برکعه واحده من دون الإتیان بصلاه الاحتیاط، وعلیه فلا- تبطل[(۲)] الصبح والمغرب أیضاً بمثل ذلک، ویکون کمن علم نقصان رکعه فقط.

السابعه ولاثلاثون: الحکم فیما لو تیقن بعد السلام قبل إتیان المنافی نقصان رکعه، ثم شک أنه أتی بها أولا

السابعه و الثلاثون: لو تیقّن بعد السلام قبل إتیان المنافی نقصان

ص: ۲۳۵

۱- ۱. هذا الاحتمال ضعیف جدّاً؛ فإنّه لا اعتداد بالسلام الّذی وقع فی غیر محلّه قطعاً، ولا یکون الشکّ المفروض شکّاً بعد الفراغ. (الشریعتمداری).

۲- ۲. البطلان أقوی، والاحتمال ضعیف. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * الأظهر هو البطلان، والاحتمال ضعیف لا وجه له. (البجنوردی).

رکعه، ثمّ شکّ فی أ نّه أتی بها أم لا ـ ففی وجوب الإتیان بها(۱) لأصاله عدمه أو جریان حکم الشکّ فی الرکعات علیه وجهان(۲)، والأوجه الثانی(۳)، وأمّا احتمال جریان حکم الشکّ بعد . . . .

ص: ۲۳۶

۱- ۱. إن لم نحکم بالبطلان بتقریب ما مرّ. (الفیروزآبادی). * موصوله. (المرعشی).

۲- ۲. إذا جاء برکعه متّصله رجاءً یقطع بصحّه صلاته؛ لأنّها: إمّا أربعه، وإمّا ثلاثه قد أکملها إذا کان شکّه قبل فعل المنافی. (صدر الدین الصدر). * لا یُترک الاحتیاط بإتیان رکعه متّصله. (عبدالهادی الشیرازی). * إذا کان شاکّاً فی الإتیان بالرکعه وفی التسلیم بعدها علی تقدیر الإتیان بها کان علیه أن یأتی بالرکعه موصوله، کما هو الاحتمال الأوّل فی المتن، وإذا کان شاکّاً فی الإتیان بها وقاطعاً بعدم التسلیم بعدها جری علیه حکم الشکّ فی الرکعات، کما هو الاحتمال الثانی، وإذا شکّ فی الرکعه وقطع بالتسلیم الثانی فالأظهر عدم الالتفات. (زین الدین).

۳- ۳. بل الأوجه الأوّل. (الجواهری). * هذا إذا کان الشکّ قبل السلام قطعاً، وأمّا لو کان شاکّاً فی إتیان الرکعه بتمامها أو عدم إتیانها فیکفی إتیان رکعه موصوله؛ لأ نّه لو کان آتیاً بالرکعه مع السلام فلا تکون هذه زیاده فی صلاته، ولو لم یکن آتیاً بها تکون آخر صلاته. (الحائری). * بل الأقوی هو الأوّل؛ لقاعده الاشتغال فی فرض جزمه بسلام احتمل إتیانه؛ لجریان ما ذکرنا من العلم الإجمالی بأحد الخَلَلَین فی دلیل التعبّد فی مثله، کما لا یخفی علی المتأمّل. (آقا ضیاء). * بل الأوّل، فیأتی برکعه متّصله رجاءً، ومعه یقطع بسلامه صلاته من غیر لزوم محذور أصلاً، ولا تجری قاعده البناء علی الأکثر فی نحو الفرض؛ ممّا لا یلزم من البناء علی العدم احتمال الوقوع فی محذور الزیاده، فتدبّر. (آل یاسین). * بل إن کان قاطعاً بوجود السلام علی تقدیر إتیان الرکعه فالأوّل، وإلاّ فالثانی. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * بل الأوّل. (الکوه کَمَری). * ظاهر دلیل البناء علی الأکثر أنّ مورده هو الشکّ الحادث فی الصلاه، لا بعدها، والمقام مشکوک فی أ نّه من أیّهما. (صدر الدین الصدر). * بل الأوّل، فیأتی برکعه موصوله، فإن کانت الصلاه ناقصه وقعت متمّمه، وإلاّ لم تقدح فی صحّه الصلاه، ولیس الغرض من البناء علی الأکثر إلاّ المحافظه علی عدم الزیاده فی الصلاه وقد حصل. (کاشف الغطاء). * فیه تأمّل، بل الأوجه هو الأوّل. (جمال الدین الگلپایگانی). * بل الأوجه الأوّل؛ لأنّ المفروض کون المشکوک إتیانه هی الرکعه مع السلام التی وجب الإتیان بها للعلم بنقصانها، ففی هذا الفرض یجزی الإتیان بها موصوله، فإنّه علی تقدیر الإتیان بها مع السلام لا یکون المأتیّ بها ثانیاً موصوله من الزیاده فی الصلاه، وعلی تقدیر عدم الإتیان بها تکون هذه الموصوله متمّمه للصلاه، نعم، لو فرض الشکّ فی إتیانها وعدمه، لکن مع القطع بعدم التسلیم بعدها بعد علی تقدیر الإتیان بها فالأوجه هو الثانی. (الإصطهباناتی). * إذا کان عالماً بأ نّه لم یسلّم السلام الثانی، وإن علم أ نّه قد سلّم فالأوجه عدم الالتفات إلی الشکّ، وإن احتمل التسلیم مع الرکعه المحتمله فالأوجه الأوّل. (الحکیم). * وفیه نظر. (الرفیعی). * بل الأوّل فی مفروض المسأله؛ فإنّ ظاهرها کونه شاکّاً فی إتیان الرکعه وإتمام الصلاه بها بالتسلیم علیها، نعم، یتوجّه الثانی لو کان علی تقدیر الإتیان بها لم یسلّم علیها فإنّه حینئذٍ شاکّ فی رکعات الصلاه وهو فی أثنائها. (المیلانی). * والأوجه هو الأوّل، ولا مورد لجریان حکم الشکّ فی الرکعات والبناء علی الأکثر. (البجنوردی). * بل الأوّل فی صوره القطع بإتیانها تماماً علی تقدیر الإتیان. (عبداللّه الشیرازی). * البناء علی هذا الوجه یحقّق کونه شکّاً بعد السلام، وعلیه یکون مجریً لقاعده الفراغ، فیلزم تدافع القاعدتین، فینکشف عدم جریان قاعده البناء علی الأکثر لمثل المورد، إذن فالوجه هو الأوّل تحکیماً للعلم بالاشتغال الیقینی. (الفانی). * هذا فیما إذا لم یعلم بوقوع السلام علی تقدیر الإتیان بالرکعه الناقصه، وأمّا مع العلم بوقوعه

على تقديره فلا يخلو الوجه الأوّل من وجه وجيه. (الخوئى). * بل الأوجه الأوّل فى صوره العلم بتحقّق التسليم، وكون الشكّ فى إتيان الصلاه التامّه مع السلام اللازم وعدمه، فحينئذٍ الإتيان بركعه موصوله رجاءً يوجب براءه الذمّه جزماً، ولا تكون من الزياده فى الصلاه على كلّ حال، سواء كان المتمَّم ـ بالفتح ـ تامّاً أم ناقصاً، مضافاً إلى أنّ ظاهر أدلّه البناء أنّ مورده الشكّ الحاصل فى الأثناء، لا بعد الصلاه، والشكّ فيما نحن فيه ممّا لم يعلم اندراجه فى أيّهما، نعم، ما استوجهه قدس سره فى المتن موجّه فى صوره القطع بعد التسليم. (المرعشى). * لا يخلو من تأمّل. (الآملى). * إن كان الشكّ قبل السلام، وإن كان المشكوك هو الركعه مع السلام يأتى بها موصوله، فيقطع ببراءه الذمّه. (محمّد رضا الگلپايگانى). * فيه إشكال، بل يقوى الأوّل. (السبزوارى). * إن علم أ نّه سلّم السلام الثانى فالأوجه إجراء حكم الشكّ بعد السلام، وإن علم أ نّه لم يسلّمه فالأوجه الثانى، وإن لم يعلم أ نّه سلّم لكن علم أ نّه على تقدير الإتيان بالركعه الناقصه سلّم معها فالأوجه الأوّل، بل لا إشكال فيه؛ لأ نّه علم: إمّا بعدم إتيانها فالواجب عليه إتيانها، وإمّا بإتيانها مع السلام فخرج من الصلاه فلا تضرّ زياده الركعه، وإن لم يعلم بإتيان السلام على كلا التقديرين فالأوجه الثانى أيضاً. (حسن القمّى). * إذا لم يعلم أ نّه سلَّم عليها على تقدير الإتيان بها، أو علم بعدمه، وإلاّ أتى بركعهٍ موصوله، فيقطع بصحّه صلاته؛ لأنّها: إمّا كانت أربع ركعاتٍ فلا تضرّها إضافه ركعهٍ بعد السلام، وإمّا كانت ثلاثاً فقد أكملها بهذه الركعه، وأمّا قاعده البناء على الأكثر فإنّما تجرى فى الشكّ الحادث قبل الفراغ، وكون الشكّ فى المقام كذلك مشكوك فيه ولا يمكن إثباته بالأصل. (السيستانى).

السلام(۱) علیه فلا وجه(۲) له؛ لأنّ الشکّ بعد السلام لا یُعتنی به إذا تعلّق بما فی الصلاه وبما قبل السلام، وهذا متعلّق بما وجب بعد السلام(۳).

الثامنه و الثلاثون: فیما إذا علم أن ما بیده رابعه، لکن لا یدری أنها واقعیه أو بنائیه

الثامنه والثلاثون: إذا علم أنّ ما بیده رابعه ویأتی به بهذا العنوان، لکن لا یدری أ نّها رابعه واقعیّه أو رابعه بنائیّه، وأ نّه شکّ سابقاً بین الاثنتین والثلاث فبنی علی الثلاث فتکون هذه رابعه بعد البناء علی الثلاث، فهل یجب علیه صلاه الاحتیاط لأ نّه وإن کان عالماً بأ نّها رابعه فی الظاهر إلاّ أ نّه شاکّ من حیث الواقع فعلاً بین الثلاث والأربع، أو لا یجب لأصاله عدم شکٍّ سابق، والمفروض أ نّه عالم بأ نّها رابعته فعلاً؟ وجهان، والأوجه الأوّل(۴).

ص: ۲۳۹

۱- ۱. لکنّ السلام الّذی لم یجزم بکونه سلاماً موظّفاً شرعیّاً بحکم العدم. (السبزواری).

۲- ۲. بل هو الأوجه. (تقی القمی).

۳- ۳. بل السلام المقطوع کونه بین الصلاه کالعدم. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۴- ۴. مع اختیار الرکعه عن قیام علی الأحوط. (الحائری). * ولکن یأتی برکعه الاحتیاط قائماً علی الأحوط. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * بل یُتمّ الصلاه، ثمّ یأتی بوظیفه الشاکّ بین الاثنتین والثلاث. (الکوه کَمَری). * فإنّ المدار علی الشکّ الفعلی وأصاله عدم شکّ سابق لا یجدی فی رفعه؛ إذ لیس من الآثار الشرعیّه؛ لعدم الشکّ السابق کون صلاته أربعاً، بل ولا من اللوازم العقلیّه، فلا یجدی حتّی علی القول بالأصل المثبت، کما أنّ إحراز الأربع المردّده بین الواقعیّه و البنائیّه لا ینفع بعد أن کانت الأربع البنائیّه راجعهً إلی الثلاث، کما تقدّم مراراً من أنّ البناء علی الأکثر هو بناء علی الأقلّ. (کاشف الغطاء). * الأوجه والأحوط الثانی؛ نظراً إلی کونه شاکّاً فعلاً بین الثلاث والأربع. (جمال الدین الگلپایگانی). * بل الثانی فی غایه الضعف. (البروجردی). * لأ نّه شاکّ بین الثلاث والأربع فعلاً. (الشاهرودی). * لکونه شاکّاً فعلًا بین الثلاث والأربع فی أصل صلاته. (الرفیعی). * ربّما أمکن التأمّل فیه، لکنّه فی غیر محلّه. (المیلانی). * بل الثانی؛ نظراً إلی عدم صدق الشکّ فی الرکعات حینئذٍ، والأصل لا أصل له؛ لکونه مثبتاً، نعم، لا ریب فی کون الأوّل أحوط. (المرعشی). * المدار علی حالته بالفعل من الشکّ وعدمه وتردّده بأ نّه شاکّ سابقاً بین الاثنتین والثلاث یعنی أ نّه شاکّ بالفعل بین الثلاث والأربع فیلزمه حکمه. (زین الدین). * لکن لا یبعد الثانی، وإن کان الاحتیاط بالإتمام وسجدتَی السهو والإعاده سبیل النجاه. (محمّد الشیرازی). * لو أتمّ ما بیده وأتی بما یجب علی الشاکّ بین الاثنتین والثلاث، لا الشاکّ بین الثلاث والأربع بناءً علی اختلاف حکمهما یقطع بفراغ الذمّه. (الروحانی).

التاســعه و الثلاثون: إذا تيقن بعد القيام إلى الركعه التاليه أنه ترک سجده أو سجدتين أو تشهداً، ثم شک أنه هل رجع و تدارک ثم قام، أو هو القيام الأول؟

التاسعه و الثلاثون: إذا تيقّن بعد القيام إلى الركعه التاليه أ نّه ترک سجده أو سجدتين أو تشهّداً، ثمّ شکّ في أ نّه هل رجع وتدارک ثمّ قام أو هذا القيام هو القيام الأوّل؟ فالظاهر(۱) وجوب العود(۲) إلى

ص: ۲۴۰

۱- ۱. الأمر كما أفاده، لكن لا يُترک الاحتياط بالإعاده؛ لاحتمال عدم جريان قاعده «لا تعاد في الأثناء». (تقي القمّي).

۲- ۲. في وجوبه نظر؛ لحدوث الشکّ في قيام يصلح للجزئيّه، وشأن قاعده التجاوز جريانها في مثله، ومجرّد العلم بوجود قيام باطل في البين محتمل الانطباق عليغيره غير مضرّ بالمقام، كما لا يخفى، ولكنّ الأحوط مع ذلک العود والإتيان بالمشكوک بقصد ما في الذمّه، لا بقصد الجزئيّه، والوجه فيه واضح. (آقا ضياء). * فإنّ اليقين بالترک حيث حصل حال القيام وجب هدمه وتدارک المنسيِّ، فإذا شکّ أنّ القيام الذي هو فيه هو الأوّل، أو أ نّه قيام آخر أتى به بعد هدم الأوّل وتدارک المنسي فهو شاکٌ في التجاوز، نعم، لو أحرز كونه قياماً آخر أتى به بعد هدم القيام الأوّل وشکّ في تدارک المنسيِّ جرت قاعده التجاوز، وكذا لو حصل له اليقين بالترک حال الجلوس أو الشکّ في الإتيان فكان حكمه التدارک؛ لكونه شكّاً في المحلّ، ثمّ شکّ حال القيام إلى الثانيه في التدارک. وبالجمله: فإنّ هذه الفروض ليست من موارد الشکّ وإجراء قاعده التجاوز، بل من موارد اليقين بالترک، واستصحاب عدم الإتيان، وعدم إحراز المُبرِئ للذمّه المسقط للاستصحاب، فتدبّر. (كاشف الغطاء). * فيه محلّ التأمّل. (الرفيعي). * الظاهر وجوب إتمام الصلاه ثمّ الإعاده بعده. (أحمد الخونساري). * للتدارک، ثمّ سجده السهو بعد الإتمام لزياده القيام. (المرعشي). * إلّا إذا وجد نفسه في حالٍ اُخرى غير الحاله التي كان عليها حين تيقّن الترک، كأن تيقّن الترک وهو قائم لم يقرأ، ثمّ شکّ في التدارک وهو مشغول بالقراءه، فإنّه لا مانع من جريان قاعده التجاوز في هذه الصوره. (السيستاني).

التـدارك؛لأصاله عدم الإتيان بها بعد تحقّق الوجوب(۱)، واحتمال جريان حكم الشكَ بعـد تجاوز المحلّ ـ لأنّ المفروض أ نّه فِعلاً شاكّ وتجاوز عن

ص: ۲۴۱

---

۱ – ۱. هـذا الأصل محكوم فی باب الصـلاه: إمّا بقاعـده التجاوز، أو بقاعده الشكّ فی المحلّ، فالأولی أن يسـتدلّ له بأنّ للفائت المنسـیّ محلّين: الأوّل: ما جعل له أوّلاً، الثانی: ما جعل له باعتبار عروض النسـيان وتـذكّره، وهو بالنسـبه إلی الأوّل معلوم العدم، وبالنسبه إلی الثانی وهو بعد القيام لم يحرز التجاوز عنه. (الروحانی).

محلّ الشكّ ــ لا وجه له؛ لأنّ الشكّ(١) إنّما(٢) حدث(٣) بعد تعلّق الوجوب، مع كونه فی المحلِّ بالنسبه إلی النسیان، ولم یتحقّق التجاوز بالنسبه إلی هذا الواجب.

الأربعون: فیما إذا شک بین الثلاث و الأربع مثلاً فبنی علی الأربع، ثم أتی برکعه أخری سهواً

الأربعون: إذا شکّ بین الثلاث والأربع مثلاً فبنی علی الأربع، ثمّ أتی برکعه اُخری سهواً فهل تبطل صلاته من جهه زیاده الرکعه(۴)، أو یجری علیه حکم الشکّ بین الأربع والخمس؟(۵) وجهان،

ص: ۲۴۲

۱- ۱. بل لأنّ الشکّ إنّما هو فی الرجوع إلی المحلّ للتدارک، وهذا لیس موضوعاً لقاعده التجاوز. (الفانی). * بل لأنّ المورد من الشبهات المصداقیّه للتجاوز، فلا مَسرَحَ لِما أفاده. (المرعشی). * بل لأنّ الشکّ فی أ نّه متجاوز عن محلّ المشکوک أم لا؛ فإنّ القیام إذا کان لغواً لا یکون الدخول فیه تجاوزاً. (زین الدین).

۲- ۲. بل لأ نّه شاکّ فی التجاوز وعدمه؛ فإنّ القیام الأوّل لم یتحقّق به التجاوز، والقیام الثانی مشکوک فلم یحرز التجاوز. (حسن القمّی).

۳- ۳. بل لأنّ الشکّ فی التجاوز وعدمه، لا فی الشیء مع إحراز التجاوز عنه. (الحکیم). * هذا التعلیل لا یخلو من مسامحه. (المیلانی).

۴- ۴. علی الأربع البنائیّ بدون أمر الشارع به، ووقوعه کذلک یوجب البطلان، وحکم الشکّ بین الأربع والخمس مورده الشکّ الحادث بینهما، لا الآئِل إلیهما، نعم، الأحوط الأولی الإتمام ثمّ سجدتا السهو، ثمّ الإعاده. (المرعشی).

۵- ۵. أدلّه الشکّ بین الأربع والخمس مختصّه بالشکّ الحادث بین الأربع والخمس، ولا تشمل المقام، فالأوجه البطلان؛ لأنّ لازم أمر الشارع بالبناء علی الأکثر وقوع الرکعه الاُخری بلا أمر، وهو مفسد للعباده. (الشریعتمداری). * لا یجری علیه حکم الشکّ بین الأربع والخمس؛ لأنّ المفروض أنّ الحکم بالبناء علی الأربع إنّما هو لرعایه احتمال الزیاده، ومع الإتیان بالزیاده یعلم بعدم الرعایه، فلیس لهذه الصلاه مصحّح عِلاجیّ، ومن هنا ظهر أنّ البطلان لیس من جهه استفاده التعبّد بالأربع من البناء علی الأکثر. (الفانی).

والأوجه(۱) الأوّل(۲).

ص: ۲۴۳

۱- ۱. بل الأوجه الثانی. (الجواهری).

۲- ۲. وإن کـان الأحوط سـجدتَی السـهو قبل الإعاده. (الکوه کَمَری). * بل الثانی؛ فإنّ البطلان إن کان للزیاده الواقعیه فهی غیر معلومه، والأصل عـدمها، وإن کان للزیاده من حیث الحکم الظاهری ــ وهو البناء علی الأربع ــ فقـد عرفت أنّ حقیقته البناء علی الثلاث، نعم، لو کان البناء علی الأکثر یرجع إلی عـدم الاعتناء باحتمال النقصان، کقاعـدتَی الفراغ والتجاوز کان له وجه، ولکن لیس الأمر کـذلک کمـا سیأتی، وإن کـان لمخـالفه الوظیفه من حیث وجوب الإتیان بها مفصولهً ففیه: أنّ ذلک إنّما یقـدح مع العمـد، ومرجعه إلی أنّ الإتیـان بهـا محتملاً زیادتها حال الإتیان مبطل، أمّا لو أتی بها غیر محتملٍ زیادتها فلا بطلان، وإلّا لبطلت فی الشکّ بین الأربع والخمس؛ إذ لا فرق بینها وبین ما نحن فیه، وهما سواء فی عدم الالتفات إلی احتمال الزیاده، وسـبق الشکّ فیما نحن فیه لیس بفارق، ومن ذلک یعلم الحکم فیما لو التفت حال القیام قبل الرکوع، واللازم هـدمه والبناء علی الأربع، ویأتی برکعه الاحتیاط، وإن کان بعد الرکوع وقبل الدخول فی السـجده الثانیه بطل، وإنّما یصحّ إذا کان بعد إکمال الرکعه، ویجب فیه سجود السـهو إذا کـان قبـل السـلام، وأمّـا بعـده فهو من الشـکّ بعـد الفراغ لاـ یجب فیه، ولعـلّ القائـل بالبطلاـن لا یُفرِّق بینهما. (کـاشف الغطـاء). * والأحوط الإتمام والإتیان بسـجدتَی السـهو، ثمّ إعاده الصـلاه. (الإصـطهباناتی). * محلّ إشـکال، والأحوط الإتیـان بعمـل الشـکّ بین الأربع والخمس ثمّ الإعـاده. (البروجردی). * بناءً علی إحراز الأربع من التعبّـد بالبناء علی الأکثر کما قیـل، نعم، علی القول بعـدم محرزیّه الأربع تعبّـداً فالظاهر جریان حکم الشکّ بین الأربع والخمس؛ لکونه قبل الفراغ، والخروج من الصـلاه، کما هو المفروض، فعلی هـذا فالمتّجه علی هـذا المبنی الحکم بالصـحّه ووجوب سـجده السـهو، لا الحکم بالبطلان کمـا هو قضیّه الوجه الأوّل، ومن هنا یظهر الحال فی الفرع اللاحق أیضاً؛ حیث إنّ الحکم ببطلان الصـلاه لأجل زیاده الرکن ــ کمـا أفاده بعض ــ إنّما یتمّ علی القول بإحراز تحقّق الرکن ببرکه جریان قاعـده التجاوز، وإلّا لا وجه للحکم بالبطلان، بل یتعیّن الحکم بالصـحّه، وعـدم ترجیـح المتن أحـد الوجهین علی الآخر، مع ترجیحه فی هذا الفرع بعد عدم الفرق بین الفرعین من هذه الجهه أصـلاً لم یظهر لنا وجهه، إلّا بالالتزام بعدم مطلوبیّه رکعه متّصـله وانقلاب الرکعه المتّصله بالمنفصله فی حقّ الشاکّ وبقاء الشکّ الأوّل؛ لعـدم موجبیّته الرکعه السـهویّه؛ لانقلابه بالشکّ بین الأربع والخمس، فیتعیّن الحکم بالبطلان فی الفرع الأوّل دون الثانی. (الشاهرودی). * لکنّ الأحوط إتمام الصـلاه مع سـجدتَی السـهو ثمّ الإعاده. (الرفیعی). * ربّما أمکن توجیه الثانی لو کان قد غفل عن شـکّه وأتی بالرکعه الاُخری بعنوان أ نّها رابعه رکعاته، والأولی بل الأحوط أن یُتمّ الصلاه ویسجد للسهو ثمّ یعیدها. (المیلانی). * الأحوط الإتمام والإتیان بسـجدتَی السـهو والإعاده. (عبداللّه الشـیرازی). * ینبغی الاحتیاط بالإتیان بسجدتَی السهو ثمّ الإعـاده، وقـد أوجب رحمه الله الاحتیاط فی المسأله اللاحقه، مع أ نّها نظیر المقام. (السبزواری). * إلّا فی فرضَـین: الأوّل: أن یکون التـذکّر قبـل السـلام بعـد إکمال السـجدتین، وتعلّق النسـیان بالشکّ لا بإتیان التشـهّد والسـلام، فإنّ الأظهر حینئـذٍ الصـحّه وإجراء حکم الشـکّ بین الأربع والخمس. الثـانی: أن یکون التـذکّر فی حـال القیام قبل الـدخول فی الرکوع، فإنّه حینئـذٍ یهـدم قیـامه، فیرجع شـکّه إلی الشـکّ الأوّل فیجری حکمه. (الروحـانی). * والأحـوط الأوّل، مع الإتیان بسـجدتَی السـهو قبل الإعاده. (اللنکرانی).

الحادیه والأربعون: إذا شک فی رکن بعد تجاوز المحل ثم أتی به نسیاناً، فهل تبطل صلاته؟

الحادیه والأربعون: إذا شکّ فی رکن بعد تجاوز المحلّ ثمّ

ص: ۲۴۴

أتی به نسیاناً، فهل تبطل صلاته من جهه الزیاده الظاهریّه، أو لا من جهه عدم العلم بها بحسب الواقع؟ وجهان(۱)، والأحوط(۲)

ص: ۲۴۵

---

۱ - ۱. * والصحّه لاـ تخلو من قوّه. (الجواهری). * أقواهما الأوّل. (النائینی، صدر الدین الصدر، عبدالهادی الشیرازی، جمال الدین الگلپایگانی، البروجردی، مهدی الشیرازی، أحمد الخونساری، السبزواری، حسن القمّی). * أوجههما الأوّل. (آل یاسین، الحکیم، الخمینی، محمد الشیرازی). * لا یخلو أوّلهما من وجهٍ وجیه. (الکوه کَمَری). * مبتّیان علی أنّ المستفاد من أدلّه قاعده التجاوز هو البناء علی الإتیان بالمشکوک من حیث جمیع الآثار، أو خصوص عدم وجوب العود إلیه فیکون مفادها رخصه لا عزیمه، وعلیه فلاـ بطلان، وعلی الأوّل تبطل، والمسأله مشکله، والاحتیاط لا یُترک، وکذا فی المسأله الآتیه. (کاشف الغطاء). * أوجههما البطلان، وإن کان الاحتیاط لا ینبغی ترکه. (المیلانی). * الأقوی هو البطلان. (البجنوردی). * الأقوی البطلان؛ لعدم وجود مصحّح لهذه الصلاه. (الفانی). * أوجههما البطلان؛ لعدم الأمر بإتیان المشکوک. (المرعشی). * أظهرهما البطلان. (الخوئی). * والأوّل أقواهما. (الآملی). * الأوجه الأوّل. (محمّد رضا الگلپایگانی). * أقواهما البطلان. (زین الدین). * أقواهما الأوّل؛ بناءً علی البطلان بزیاده الرکن سهواً، ولکن قد مرّ أ نّه مبنیّ علی الاحتیاط، فالأحوط إعاده الصلاه، ولا حاجه معها إلی الإتمام علی الأظهر. (السیستانی). * أوجههما الأوّل. (اللنکرانی).

۲ - ۲. بل الأقوی إعادتها فقط؛ لکونه بحکم البناء علی الأکثر محکوماً بالزیاده، وتوهّم أنّ مفاد قاعده التجاوز من باب الرخصه المحضه لا العزیمه منظور فیه، کما لا یخفی علی مَن لاحظ سَوق أمثال هذه القواعد المضروبه للشکّ فی باب الصلاه أو الأعمّ منها. (آقا ضیاء). * الأولی الإتمام لمحذور الإبطال، وسجود السهو لزیاده ما به التجاوز، والإعاده للاشتغال، ثمّ توقّفه قدس سره هنا فی البطلان وجزمه به فی السابقه محلّ نظر. (المرعشی).

الإتمام والإعاده(۱).

الثانیه والأربعون: فیما إذا کان فی التشهد فذکر أنه نسی الرکوع، و مع ذلک شک فی السجدتین أیضاً

الثانیه والأربعون: إذا کان فی التشـهّد فذکر أ نّه نسی الرکوع ومع ذلک شکّ فی السجدتین أیضاً ففی بطلان الصلاه من حیث إ نّه بمقتضی قاعده التجاوز(۲) محکوم بأ نّه أتی بالسجدتین فلا محلّ لتدارک الرکوع(۳)، أو

۱- ۱. بل الأوجه البطلان؛ لما تقدّم فی المسأله السابقه، وتفکیک المصنّف بینهما لا وجه له. (الشریعتمداری). * الأوجه الأوّل، والاحتیاط بالإتمام غیر لزومی. (الروحانی).

۲- ۲. جریانها فی نظائر المقام ممّا یجب رفع الید عن الغیر الّذی دخل فیه مشکل، بل ممنوع. (السبزواری).

۳- ۳. قد سبق منّا قریباً أنّ القواعد الثلاث المبارکات إنّما وضعها الشارع الحکیم لتصحیح الصـلاه فقط، أمّا لو اسـتلزم جریانها بطلان الصـلاه فلا عبره بهـا، وبناءً علی هـذا الأساس فاللازم أن یأتی بالرکوع؛ لأنّ محلّ تـدارکه باقٍ حیث لم یثبت دخوله فی الرکن الـذی بعـده وهو السـجود؛ لعـدم جریان القاعده، بل وعلی فرض جریانها فهی لا تثبت جمیع آثار وجودها، وإنّما تقتضـی عدم لزوم الإتیان بالمشـکوک فقط، فعلی الأوّل یلزمه أن یقوم ویرکع ویأتی بالسجدتین، ویتشهّد ویسجد سجدتَی السهو للزیاده ولا شـیء علیه، وعلی الثانی یقوم فیرکع ولا یأتی بالسـجدتین؛ لأنّ القاعده تقضـی بعدم الإتیان بهما، ثمّ یتشـهّد ویسـجد للسهو، ودعوی: أ نّه حینئذٍ یعلم بالفساد: إمّا من جهه نقصان السـجدتین، وإمّا من جهه فوت الترتیب وتأخّر الرکوع عن السجود مدفوعه: بـأنّ الإخلال بالترتیب إنّما یقـدح إذا وقع عمـداً، ولیس هو من المبطلات مطلقاً کالحـدث، وهنا ثلاثه احتمالات اُخری: البطلان مطلقاً؛ لجریان قاعده التجاوز وترتیب جمیع الآثار علیها. والتفصـیل بین سبق الشکّ فتجری القاعده، ولازمه البطلان، وسبق تذکّر النسیان فلا تجری، ویحکم بالصـحّه والقیام للرکوع والسجدتین، ووجهه: أ نّه مع سبق الشکّ لا مانع من جریان القاعده، فیحکم بالبطلان، بخلاف العکس، وفیه ما لا یخفی، فهذه وجوه أربعه، والخامس: الجمع بین إتمام الصلاه علی أحد النحوین من الإتیان بـالرکوع أو هو مع السـجود وبین إعـاده الصـلاه؛ إحرازاً للـبراءه الیقینیّه، وأصـحّها عنـدنا هو الأوّل، وأحوطهـا الأـخیر. (کاشـف الغطاء).

عدمه(۱): إمّا لعدم شمول(۲) قاعده التجاوز فی موردٍ یلزم(۳) من إجرائها

۱- ۱. للعلم بعد امتثال أمر السجدتین: إمّا لعدم الإتیان بهما علی طبق أمرهما، أو لترکهما فلا مجال للتعبّد بوجودهما، أو للعلم بإلغاء التشهّد فلا یتحقّق معه التجاوز، وحینئذٍ یرجع إلی أصاله عدم الإتیان. (الآملی).

۲- ۲. بل لعدم صدق الدخول فی الغیر علی ما وقع فی غیر محلّه، ولیس بجزء، بل یلزم رفع الید عنه، أو لبقاء الأمر بالنسبه إلی السجدتین علی أیّ حالٍ: إمّا لبطلان الکلّ وهما فیهما، وإمّا لعدم إتیانهما فلا مسرح للتجاوز. (المرعشی). * بل للعلم بعدم إتیان السجدتین صحیحاً: إمّا لترکهما رأساً، وإمّا لفقد شرطهما، وهو لزوم کونهما بعد الرکوع، وقاعده التجاوز لا تجری لإثبات الفاسد، مضافاً إلی أنّ التشهّد معلوم الزیاده ولا یتحقّق التجاوز به، فیبنی علی عدم الإتیان بالسجدتین، ویعود ویتدارک الرکوع أوّلاً، ثمّ السجدتین والتشهّد ویُتمّ الصلاه وصحّت. (حسن القمّی).

۳- ۳. أو للعلم بعدم امتثال أمر السجدتین: إمّا لعدم الإتیان بهما صحیحتین، أو لترکهما فلا مجال للتعبّد بوجودهما، أو للعلم بإلغاء التشهّد فلا یتحقّق معه التجاوز الّذی هو شرط فی قاعده التجاوز، وحینئذٍ یرجع إلی أصاله عدم الإتیان بالسجدتین. (الحکیم). * بل لا موضوع للقاعده؛ للعلم بأنّ تشهّده لیس بمأمور به، ولو جرت القاعده لاقتضت إثبات الجزء؛ فإنّ لسانها لسان إثبات الموضوع، فعلیه العود للتدارک، ولا حاجه إلی الإعاده. (الفانی).

بطلان الصلاه، وإمّا لعدم(۱) إحراز الدخول فى ركن آخر، ومجرّد الحكم بالمضىّ لا يثبت الإتيان وجهان، والأوجه(۲) الثانى(۳)،

ص: ۲۴۸

۱- ۱. إذ تشريعها لتصحيح الصلاه هذا، ولكنّ التعليل ضعيف كتعليله الثانى. (المرعشى).

۲- ۲. بل هو الأقوى والمتعيّن، فعليه الرجوع إلى الركوع، ثمّ إتيان ما يترتّب عليه وإتمام العمل. (المرعشى).

۳- ۳. بل هو المتعيّن، واحتمال الفرق ضعيف. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * يعنى عدم البطلان. (الحائرى). * بل هو المتعيّن مطلقاً، ولا يجب عليه على الأقوى غير التدارك، وسجود السهو لزياده التشهّد احتياطاً. (آل ياسين). * وهو عدم بطلان الصلاه، ولزوم العود لتدارك المنسىّ وهو الركوع؛ لبقاء محلّه السهوىّ: إمّا لعدم جريان قاعده التجاوز فى السجدتين المشكوكتين فى مثل هذا المورد الّذى يلزم منه بطلان الصلاه لأجل اللغويّه، وإمّا لأجل عدم اقتضائها الخروج عن محلّ السهوىّ الركوع؛ بناءً على ما تقدّم عن بعضٍ من أنّ مفاد القاعده ليس إلاّ مجرّد المضىِّ فى الصلاه والرخصه، لا الحكم بتحقّق المشكوك حتّى تكون محرزاً ومثبتاً بتحقّق المشكوك؛ ولذا قلنا فى الفرعين السابقين بالصحّه؛ لعدم زياده الركعه فى الأوّل، وعدم زياده الركوع فى الثانى؛ لعدم لزوم الزياده فى الواقع فى كلا الفرعين، ولكنّ الأحوط فى الأوّل من الفرعين الإتيان بعمل الشكّ بين الأربع والخمس ثمّ الإعاده، كما أنّ الأحوط فى ثانيهما هو الإتمام ثمّ الإعاده، وإن كان الأقوى جواز رفع اليد واستئناف الصلاه؛ لعدم دليلٍ على حرمه قطع العمل فى مثل هذه الموارد. (الشاهرودى). * وحيث إنّه لا معنى لجريان قاعده التجاوز فى التعبّد بإتيان السجدتين فيبنى على عدم الإتيان بهما، ويتدارك الركوع، ثمّ يأتى بهما ويمضى فى صلاته من غير حاجه إلى الإعاده، وأمّا ما يذكره من الاحتمال فلا وجه له. (الميلانى). * لا لما ذكره رحمه الله لضعفهما، بل لأنّ الغير فى باب قاعده التجاوز لا يشمل ما لم يقع فى محلّه، ويجب رفع اليد عنه، كالتشهّد فى مفروض المسأله فلا يمكن إثبات السجدتين بقاعده التجاوز. (الشريعتمدارى). * لا لما ذكر؛ بل لأنّ التشهّد لم يقع جزءاً من الصلاه قطعاً، فلا يتحقّق معه الدخول فى الغير، على أنّ السجدتين المشكوك فيهما فى مفروض المسأله لم يوءمَر بهما قطعاً، فلا معنى لجريان قاعده التجاوز بالإضافه إليهما، فيجرى فيهما أصاله العدم، فلا بدّ من الرجوع وتدارك الركوع وإتمام الصلاه بلا حاجه إلى إعادتها، من غير فرقٍ بين تقدّم الشكّ على تذكّر النسيان وتأخّره عنه. (الخوئى). * فيرجع ويأتى بالمنسىّ وبما هو مرتّب عليه. (السبزوارى). * لأنّ التشهّد لغو، فلا يتحقّق معه الدخول فى الغير، فلا تجرى قاعده التجاوز فى السجدتين، وعليه أن يأتى بالركوع وما بعده ويُتمّ صلاته، ولا حاجه إلى الإعاده، نعم، لا يُترك الاحتياط بسجود السهو للقعود فى موضع القيام. (زين الدين). * لا لما ذكره، بل لأنّ قاعده التجاوز فى المقام تقتضى عدم الإتيان بالسجدتين، لا الإتيان بهما، كما هو الشأن فى جميع موارد الشكّ فى وجوب المبطل. (الروحانى).

ويحتمل(۱) الفرق(۲) بين سبق تذكّر . . . .

۱- ۱. لكنّه غير موجَّه. (تقی القمّی، محمـد رضا الگلپايگانی). * هذا الاحتمال ضـعيف، والاحتياط الآتی بالإعاده لا بأس بتركه. (السيستانی). * احتمالاً فی غايه الضعف. (اللنكرانی).

۲- ۲. هذا فی غايه الضعف. (البروجردی). * لكنّه ضعيف. (الحكيم، السبزواری). * هذا الاحتمال ضعيف. (الشاهرودی، محمّد الشيرازی). * ولكنّه ضعيف. (الخمينی، الآملی). * لا فرق بينهما. (حسن القمی). * وهو فی غايه الضعف. (الروحانی).

النسيان(۱) وبين سبق(۲) الشكّ فی السجدتين، والأحوط(۳) العَود(۴) إلی التدارک(۵)، ثمّ الإتيان بالسجدتين وإتمام الصلاه ثمّ الإعاده(۶)، بل لا يُترک هذا الاحتياط(۷).

الثالثه والأربعون: حکم ما إذا شک بين الثلاث والأربع مثلًا و علم أنه ترک رکناً أو ما يوجب القضاء أو السهو

الثالثه والأربعون: إذا شکّ(۸) بين الثلاث . . . .

ص: ۲۵۰

۱- ۱. فيحکم بالبطلان. (الفيروزآبادی).

۲- ۲. فيعود للرکوع. (الفيروزآبادی). * بالبطلان فی الشقّ الأوّل، والصحّه فی الثانی، ولکنّ الفرق ضعيف فی الغايه؛ لِما مرّ غير مرّهٍ أنّ الحکم والأثر مترتّب علی المتأخّر من الحالتين اليقين والشکّ. (المرعشی).

۳- ۳. لا يُترک. (الرفيعی).

۴- ۴. لايُترک الاحتياط بالجمع؛ للتشکيک فی الوجوه السابقه، کما لا يخفی. (آقا ضياء).

۵ – ۵. يجب العود إلی التدارک ثمّ الإتيان بالسجدتين وإتمام الصلاه، ولا يحتاج إلی الإعاده وإن کانت هی الأولی. (البجنوردی).

۶- ۶. الظاهر عدم وجوبها. (الجواهری). * علی الأحوط الأولی. (المرعشی).

۷- ۷. لا بأس بترک الإعاده. (النائينی).

۸- ۸. اُصول الصور فی المسأله أربعه؛ لأنّ النقص المعلوم: إمّا علی تقدير النقص، أو التمام، وعلی کلا التقديرين لا يخلو من أن يکون الفائت رکناً، أو غير رکن. أمّا الصوره الاُولی وهی ما إذا کان الفائت رکناً علی فرض الثلاث فتصحيح الصلاه بالبناء علی الأربع وعمل الشکّ مشکل؛ لعدم مطلوبيّه صلاه الاحتياط علی کلّ تقدير، أمّا علی تقدير تماميّه الصلاه فواضح، وعلی تقدير النقص فأوضح؛ لبطلان الصلاه لأجل ترک الرکن، وعدم صلاحيّه صلاه الاحتياط لجبر النقيصه، وأمّا الثانيه فلا إشکال فی تصحيح الصلاه بعمل الشکّ، وأمّا الثالثه وهی فوت غير الرکن علی تقدير الأربعه فهی کالصوره الثانيه علی تقدير النقص، إنّما الکلام فی الصوره الرابعه، وهی العلم بفوت الرکن علی تقدير التمام؛ لمکان العلم الإجمالی بنقصان الرکعه الموجب للإتيان برکعه متّصله، أو ترک الرکن الموجب لبطلان الصلاه والإعاده، فلا يتمکّن من البناء علی الأربع وعمل الشکّ، ولکن لمّا کان مثل هذا العلم الإجمالی ممّا لا أثر له مع الشکّ الفعلی المحکوم بالبناء وتدارک النقص المحتمل بصلاه الاحتياط لا يصلح للتأثير علی کلّ تقدير، فهذه الصوره أولی بالصحّه من الاُولی. (الشاهرودی).

والأربع(۱) مثلاً(۲) وعلم أ نّه علی فرض الثلاث ترک رکناً(۳)، أو ما

ص: ۲۵۱

۱- ۱. لا أثر لهذا العلم الإجمالی؛ إذ علی الأربع لا حکم له إلّا وجوب صلاه الاحتیاط، وهو لیس أثر العلم الإجمالی، بل هو أثر البناء علی الأربع، وترک الرکن علی تقدیر الثلاث مشکوک بالشکّ البدوی؛ إذ بعد إلغاء العلم فلیس احتمال ترکه من أطراف العلم، فلا وجه للحکم ببطلان الصلاه. (الرفیعی).

۲- ۲. ظهر ممّا تقدّم أنّ جریان قاعده البناء علی الأکثر تتوقّف علی أمرین: احتمال صحّه الصلاه فی نفسها، واحتمال جبر النقص المحتمل بصلاه الاحتیاط؛ وعلیه فإذا علم الشاکّ بترک الرکن علی تقدیر الثلاث أو بترکه علی تقدیر الأربع بطلت صلاته، ولا تجری القاعده فی شیءٍ من الفرضَین. (الخوئی).

۳- ۳. الظاهر بطلان الصلاه فی فرض ترک الرکن؛ لِما مرّ فی المسأله الثانیه عشره، ولزوم إتیان القضاء وسجود السهو فی الفرضین التالیین، وکذا فی الفرع التالی؛ لأنّ عمل الشکّ إنّما هو لتدارک نقص الرکعه فیلزم تدارک نقص الأجزاء علی قاعدته. (مهدی الشیرازی). * فی مثل هذا الفرض یعلم بعدم جعل صلاه الاحتیاط فی حقّه، فتجب علیه الإعاده. (الفانی). * لو علم بترک الرکن علی تقدیر الثلاث فالحکم بصحّه الصلاه مشکل. (محمّد رضا الگلپایگانی).

یوجب القضاء، أو ما یوجب سجود السهو لا إشکال(۱) فی

۱- ۱. فیه إشکال واضح علی فرض العلم؛ لأ نّه علی فرض الثلاث ترک رکناً؛ فإنّ صلاته علی هذا الفرض مردّده بین کونها تامّه غیر محتاجه إلی الرکعه المفصوله، وبین کونها باطله لا ـ یتدارک بها، فکیف تشمله أدلّه البناء علی الأکثر والاحتیاط بالرکعه المفصوله؟ (الحائری). * بل لا إشکال فی خلافه ووجوب إعادته؛ لعدم جریان قاعده البناء علی الأکثر: إمّا لنفسه، أو للمعارضه مع قاعده التجاوز، فتدخل الرکعه المشکوکه فیما لا ـ نصّ فیه، فیشکل إتمامه، کما عرفت الوجه فی کلّیه الشکوک غیر المنصوصه، کما لا یخفی. (آقا ضیاء). * تصحیح هذه الصلاه فی الصوره الاُولی ــ وهی ما إذا احتمل ترک رکنٍ علی فرض الثلاث ــ فی غایه الإشکال؛ للعلم ببطلان صلاته علی تقدیر النقصان، فلا یجبر بصلاه الاحتیاط، کما مرّ نظیره فی المسأله الثانیه عشره. (الإصفهانی). * فی صوره العلم بترک الرکن فیه إشکال؛ للعلم ببطلان الصلاه، أو عدم الاحتیاج إلی صلاه الاحتیاط. (الکوه کَمَری). * إذا دار الأمر بین تمامیّه الصلاه وترک رکن فالصلاه باطله. (أحمد الخونساری). * الظاهر هو بطلان صلاته فی الصوره الاُولی، وهی ما علم ترک رکن علی فرض الثلاث. (الخمینی). * فیه نظر؛ للعلم ببطلان الصلاه علی تقدیر، والاحتیاط لا ـ یصحّحها، وعدم الحاجه إلیها علی تقدیر آخر، والملازمه الشرعیّه بین البناء علی الأکثر ولزوم الاحتیاط جلیّه، فکیف یمکن التفکیک بینهما؟ ولا یجدی ضمّ الرکعه الموصوله؛ لدوران أمرها بین الضمّ إلی صلاه باطله علی تقدیرٍ، وإیجاد زیاده عمدیّه مبطله علی آخر، فإذن الأقوی إعاده الصلاه. (المرعشی). * لابدّ من التفصیل بین الرکن وغیره، ففی الأوّل یحکم ببطلان الصلاه؛ للعلم بعدم قابلیّه الجبران بصلاه الاحتیاط، وأمّا فی الثانی فعلی مسلک المشهور تجری قاعده التجاوز، وعلی القول المنصور یجری استصحاب عدم الإتیان، ویترتّب علیه أثره، بل لا تجری القاعده حتّی علی المسلک المشهور؛ للعلم بأ نّه: إمّا ترک التشهّد فیجب القضاء، وإمّا أن یکون آتیاً بالرابعه فلا مجال للرکعه المنفصله، فلا یمکن الجمع بین إجراء القاعده والإتیان بالرکعه المنفصله. (تقی القمّی).

البناء(۱) على الأربع(۲)، وعدم وجوب شيءٍ . . . .

ص: ۲۵۳

---

۱ - ۱. الأقوى الإعاده ولغويه صلاه الاحتياط. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * فيما إذا علم أ نّه على تقدير الثلاث ترك ركناً لا فائده فى هذا البناء، ولا تجرى قاعده البناء على الأكثر؛ لأنّ صلاه الاحتياط لا يُجبَر بها النقص على تقدير كونها ثلاثاً؛ للقطع ببطلانها على هذا التقدير. (البجنوردى). * هذا فى الفرضين الأخيرين، أمّا فى ترك الركن فالمتعيّن البطلان. (الآملى). * إن علم بترك الركن على فرض الثلاث بطلت الصلاه؛ لأ نّه على تقدير النقصان لا يجبر بصلاه الاحتياط، وكذلك إن علم بترك الركن على فرض الأربع؛ لأنّ البناء على الأكثر إنّما يجرى مع فرض صحّه الصلاه لو لا احتمال النقص. (حسن القمّى). * فى خصوص صوره العلم بترك الركن تكون الصلاه باطله؛ لأ نّه يعلم بترك الركن، أو عدم الحاجه إلى صلاه الاحتياط، فلا يشمله دليلها. (اللنكرانى).

۲ - ۲. فى إطلاقه بالنسبه إلى ترك الركن إشكال جدّاً، بل لا يبعد بطلان الصلاه فى هذه الصوره؛ لأ نّه على فرض النقصان لا يمكن جبره بصلاه الاحتياط؛ لأجل العلم بترك الركن على هذا الفرض، فلا يشملها دليل حكم الشكّ بين الثلاث والأربع. (الإصطهباناتى). * فى إطلاقه نظر، والأقوى أن يحكم بالبطلان على فرض ترك الركن؛ للعلم بعدم إمكان أن تكون صلاه الاحتياط مأموراً بها: إمّا لبطلان الفريضه، أو لعدم الحاجه إليها، فلا معنى للبناء على الأربع. (الميلانى). * بل لا يجرى فى صوره العلم بترك الركن؛ للعلم ببطلان الصلاه، أو عدم الاحتياج إلى صلاه الاحتياط، فيجوز قطعها وإعاده الصلاه، وإن كان الأحوط إتمامها وإعادتها. (عبداللّه الشيرازى). * فى فرض ترك الركن على تقدير الثلاث إشكال؛ للعلم بعدم حاجةٍ إلى صلاه الاحتياط على أيّ تقدير؛ لأنّها: إمّا أربعه، أو ثلاثه باطله. (الشريعتمدارى). * الظاهر بطلان الصلاه إذا علم ترك ركن على فرض الثلاث، أمّا فى الفرض الآخر فلا شيء عليه، كما فى المتن. (زين الدين). * هذا يتمّ لو علم أ نّه على فرض الثلاث ترك ما يوجب القضاء أو سجده السهو، وأمّا إن علم أ نّه على فرض الثلاث ترك ركناً فلا يتمّ، بل الأوجه حينئذٍ بطلان الصلاه، ولا مجرى لقاعده البناء؛ للعلم بأنّ صلاه الاحتياط ليست متمّمةً: إمّا لتماميّتها، أو لبطلانها. (الروحانى).

علیه(۱)، وهو واضح(۲). وکذا(۳) إذا علم(۴) أ نّه علی فرض الأربع ترک ما

۱- ۱. لو علم أ نّه علی فرض الثلاث أو الأربع ترک رکناً فالأحوط الإعاده بعد عمل الاحتیاط. (عبدالهادی الشیرازی). * فیما إذا کان طرف العلم ما یوجب سجده السهو أو القضاء، وأمّا إذا کان طرفه ترک الرکن وما یوجب بطلان الصلاه فلا یُترک الاحتیاط بالإتمام والإعاده. (السبزواری).

۲- ۲. بل غیر واضحٍ فی فرض ترک الرکن؛ للعلم الإجمالی ببطلان الصلاه، أو عدم الحاجه إلی صلاه الاحتیاط. (السیستانی).

۳- ۳. الأمر دائر فی المقام بین وجوب الإتیان برکعه متّصله إن کان ما بیده الثالثه وقضاء ما فات، مثلًا: إن کان ما بیده الرابعه فلا مجال للعمل بقاعده البناء علی الأکثر؛ إذ القواعد الظاهریّه لا توجب انتفاء العلم الوجدانی، فمقتضی الاحتیاط أن یأتی برکعه متّصله، ویأتی بقضاء السجده مثلًا وإعاده الصلاه، وقد تقدّم منّا أنّ مجرّد الشکّ فی الرکعات لا یوجب البطلان إلّا فی الجمله. (تقی القمّی).

۴- ۴. بل فی هذه الصوره أیضاً تجب الإعاده لصلاته؛ لعین ما ذکرناه فی سابقه. (آقا ضیاء). * لا یبعد البطلان فیه. (الحکیم). * لا یبعد البطلان. (الآملی). * الظاهر البطلان فی هذا الفرض أیضاً. (زین الدین).

یوجب القضاء، أو ما یوجب سجود السهو؛ لعدم إحراز(۱) ذلک بمجرّد التعبّد بالبناء علی الأربع، وأمّا إذا علم أ نّه علی فرض الأربع ترک رکناً أو غیره ممّا یوجب بطلان الصلاه فالأقوی بطلان(۲) صلاته(۳)، لا لاستلزام البناء علی الأربع ذلک؛ لأ نّه لا یثبت ذلک، بل للعلم(۴) الإجمالی(۵)

۱- ۱. بل لرعایه الشارع احتمال نقص الرکعه، فتکون قاعده البناء حافظهً لأصاله الاشتغال بالرکعه، ومعه لا مجال للتعارض بین قاعده البناء وقاعده التجاوز أو أصاله البراءه. (الفانی).

۲- ۲. بل الأقوی الصحّه والبناء علی الأربع. (الجواهری). * بل الأقوی صحّتها، فیعمل عمل الشکّ، وإن کان الأحوط إعاده الصلاه بعد ذلک. (الإصفهانی). * فیه نظر، والتعلیل مخدوش. (محمّد الشیرازی).

۳- ۳. بل الأقوی صحّتها؛ لأنّ احتمال النقص فی الرکعه مجبور بصلاه الاحتیاط، کما أسلفناه وأَشَدْنَا إلی مفاد موثّقه عمّار فی المسأله التاسعه والعشرین. (الرفیعی). * بل الأقوی الصحّه. (أحمد الخونساری).

۴- ۴. بل لعدم شمول أدلّه البناء لهذا الفرض. (الخمینی).

۵- ۵. یمکن أن یقال بِحَلِّ العلم الإجمالی مع جریان قاعده شرعیّه بلا معارض، وهاهنا یجری البناء علی الأربع والاحتیاط، فالشکّ فی البطلان من جهه ترک الرکن بدویّ. (الفیروزآبادی). * الظاهر أ نّه لا أثر لهذا العلم، لکنّ الإعاده بعد عمل الاحتیاط لا یُترک. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * بل لأنّ قاعده البناء إنّما تجری حیث تکون الصلاه مفروضه الصحّه لولا احتمال النقص، کما أشرنا إلیه سابقاً، ولولا ذلک لم یکن للعلم الإجمالی أثر، کما یظهر بالتأمّل. (آل یاسین). * هذا العلم لا أثر له، أمّا نقصان الرکعه فمتدارک برکعه الاحتیاط عند الشکّ، وأمّا ترک الرکن فمشکوک وجداناً، فإن أمکن تدارکه فهو، وإلّا جرت قاعده التجاوز، اللهمّ إلّا أن یقال: إنّ أدلّه البناء علی الأکثر لا تشمل مثل المقام من موارد العلم الإجمالی. (کاشف الغطاء). * لا تأثیر لهذا العلم فی إحراز بطلان الصلاه؛ إذ [أنّ] نقص الرکعه المجبور بصلاه الاحتیاط عند الشکّ غیر مبطلٍ واقعاً، وترک الرکن مشکوک بالوجدان ومحکوم بالعدم. (البروجردی). * الموجب للعلم ببطلان السلام وعدم الأمر به: إمّا لأ نّه علی ثلاث، أو فی صلاه باطله. (الحکیم). * لا أثر لهذا التعلیل؛ فإنّ نقصان الرکعه یُتدارک تعبّداً بصلاه الاحتیاط، وکان الأولی أن یعلّل بأنّ دلیل القاعده لا یشمل البناء علی الأربع التی تکون علی تقدیرها باطله. (المیلانی). * بل لأنّه لا معنی للبناء علی الأربع مع القطع بأنّها علی هذا التقدیر باطله، وإلّا فهذا العلم الإجمالی لا أثر له؛ إذ علی تقدیر نقصان الرکعه یجبر بصلاه الاحتیاط. نعم، یعلم ببطلان السلام وعدم الأمر به: إمّا لکونه فی الثالثه، أو لوقوعه فی الصلاه الباطله. (البجنوردی). * إنّ مثل هذا العلم الإجمالی ممّا لا أثر له وإن لم یکن مانعاً، إلّا أنّ دلیل البناء لا یجری فی نفسه مثل الصوره السابقه. (عبداللّه الشیرازی). * فیه تأمّل؛ إذ یمکن أن یُصار إلی کون النقص المحتمل الّذی هو أحد طرفَی الشبهه منجبراً بالاحتیاط، وطرفها الآخر محکوماً بالعدم؛ لمکان جریان الأصل، فالأقرب التعلیل بالمناقشه فی شمول أدلّه البناء لهذه الصوره. (المرعشی). * الموجب للعلم ببطلان الصلاه وعدم الأمر بها: إمّا لأنّه علی ثلاث، أو فی صلاه باطله. (الآملی). * یمکن المناقشه فی تنجّزه، ولکن لا یُترک الاحتیاط. (السبزواری). * بل العلم بأنّ تشهّده وتسلیمه لا أمر بهما: إمّا لنقص صلاته إذا کانت ثلاثاً، وإمّا لبطلانها إذا کانت أربعاً، فلا تشمله أدلّه البناء علی الأکثر. (زین الدین). * بل لعدم شمول دلیل البناء لهذا الفرض. (اللنکرانی).

بنقصان الركعه(۱)، أو ترک الرکن(۲)، مثلاً فلا یمکن البناء علی الأربع(۳) حینئذٍ.

الرابعه والأربعون: حکم ما إذا تذکر بعد القیام أنه ترک سجده من الرکعه التی قام عنها

الرابعه والأربعون: إذا تذکّر بعد القیام أ نّه ترک سجده من الرکعه التی قام عنها، فإن أتی بالجلوس بین السجدتین ثمّ نسی السجده الثانیه یجوز له الانحناء إلی السجود من غیر جلوس، وإن لم یجلس أصلاً(۴) وجب علیه الجلوس ثمّ السجود، وإن جلس بقصد الاستراحه والجلوس بعد

---

۱ - ۱. هذا الوجه فاسد، فالصحیح أن یستدلّ له بأن یعتبر فی جریان قاعده البناء تمامیّه الصلاه علی تقدیر الأربع، فمع العلم ببطلانها علی ذلک التقدیر کما فی المقام لا ـ مورد للرجوع إلی تلک القاعده، فیکون الشکّ من الشکوک غیر المنصوصه. (الروحانی).

۲- ۲. فیعلم تفصیلاً بعدم الأمر بالتشهّد والتسلیم فی هذه الرکعه: إمّا لکونها الثالثه، أو لبطلان الصلاه بنقصان الرکن؛ وعلیه فلا بدّ من إعاده الصلاه؛ لتعذّر تصحیحها. (السیستانی).

۳ - ۳. بل یمکن؛ لعدم الأثر لمثل هذا العلم الإجمالی، إلاّ أ نّه لا ـ یُترک الاحتیاط بإعاده الصلاه بعد عمل الشکّ. (الإصطهباناتی).

۴- ۴. وکذا لو شکّ فی إتیانه، ووجهه ظاهر. (آقا ضیاء). * أو شکّ فیه. (مهدی الشیرازی).

السـجدتين ففى كفـايته عن الجلوس بينهمـا وعـدمها وجهـان، الأـوجه الأـوّل(۱)، ولاـ يضـرّ نيّه الخلاـف(۲)، لكنّ الأـحوط(۳) الثانى(۴)، فيجلس ثمّ يسجد.

الخامسه والأربعون: فيما لو علم بعد القيام أو الدخول فى التشهد نسيان إحدى السجدتين و شك فى الأخرى

الخامسه والأربعون: إذا علم بعد القيام أو الدخول فى التشهّد نسيان إحدى السجدتين وشكّ فى الاُخرى فهل يجب عليه إتيانهما ـ لأ نّه إذا رجع(۵) إلى تدارك المعلوم(۶) يعود(۷) محلّ المشكوك(۸) أيضاً ـ أو يجرى

---

۱ – ۱. بـل الثـانى. (صـدر الـدين الصـدر، الحكيم). * لا يخلو من تأمّل. (الميلانى). * إذا لم يكن بنحو التقييـد، ولكن حيث إنّ جلسه الاستراحه من المندوبات فالتنوّع والتقيّد قهرىّ فاللازم عليه الجلوس. (المرعشى).

۲ – ۲. إذا كـان لأجـل الخطـأ فى التطبيق. (الإصـطهباناتى). * إذا كـان من بـاب الخطـأ فى التطبيق، وإلاّـ ففيه إشـكال. (عبـداللّه الشيرازى).

۳– ۳. بل المتعيّن الثانى. (زين الدين).

۴– ۴. لا يُترك. (الآملى، حسن القمّى).

۵– ۵. بل لأنّ القيام الواقع لغواً لا يتحقّق معه التجاوز الّذى هو شرط جريان القاعده. (الحكيم).

۶– ۶. بل لبقاء المحلّ وهو فى القيام؛ لعدم كونه من أجزاء الصلاه قطعاً. (الروحانى).

۷– ۷. فيه: أ نّه لاـ تـأثير لعمل المكلّف فى قلب الشكّ عن صورته الأوّليّه، بل التعليل الصـحيح أن يقال: لا عبرهَ بالقيام والتشـهّد الواجب إلغاؤهما فى باب قاعده التجاوز، كما تقدّم. (الشريعتمدارى).

۸– ۸. الظـاهر عـدم تحقّق التجـاوز عن محلّ المشـكوك بالـدخول فى ما علم زيادته، كما فى الفرض ونحوه، ولعلّه المراد. (آل ياسـين). * بـل القيـام والتشـهّد فى الفرض كالعـدم، فالشكّ فى السـجده شكّ فى المحلّ. (محمّـد رضا الگلپايگانى). * التعليل ببقاء محلّ المشـكوك أولى؛ لأنّ ما وجب رفع اليد عنه بحكم العدم. (السبزوارى). * بل لِما تقدّم من عدم تحقّق التجاوز بالقيام أو التشهّد المعلوم الزياده، فالأقوى الأوّل بلا حاجه إلى الاحتياط. (حسن القمّى).

بالنسبه إلى المشکوک حکم الشکّ بعد تجاوز المحلّ؟(۱) وجهان، أوجههما الأوّل(۲)، والأحوط(۳) إعاده الصلاه(۴) أیضاً(۵).

السادسه والأربعون: الحکم فیما إذا شک بین الثلاث والأربع مثلاً و بعد السلام قبل صلاه الاحتیاط علم أنها کانت أربعا، ثم عاد شکه

السادسه والأربعون: إذا شکّ بین الثلاث والأربع مثلاً، وبعد

ص: ۲۵۹

۱- ۱. لا مجال لجریان قاعده التجاوز؛ لِلَغویّه القیام والتشهّد المفروضین الّذین یتحقّق بهما التجاوز، فیأتی بالمشکوک ولا یحتاج إلی إعاده الصلاه. (البجنوردی).

۲- ۲. بل الثانی أوجه. (الجواهری). * بل الثانی، وإن کان الأحوط إعاده الصلاه. (عبدالهادی الشیرازی). * بل الأوجه الثانی. (الخمینی). * لعدم جریان التجاوز؛ إذ المراد بالغیر: المعیار فی تلک القاعده هو الغیر الشرعی الّذی لم یُلْغِهِ الشارع، والقیام والتشهّد فیما نحن فیه ممّا حکم بإلغائهما فلیسا مصداقین للغیر، فلا مسرح لجریان التجاوز، فیجب تدارک السجده ولا ملزم للإعاده. (المرعشی). * لا لِما ذکر؛ بل لأنّ التشهّد أو القیام وقع فی غیر محلّه، فالشکّ فی إتیان السجده الاُولی شکّ فی محلّه، فیجب علیه الإتیان بها أیضاً، ولا حاجه معه إلی إعاده الصلاه. (الخوئی).

۳- ۳. لا بأس بترکه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * لا تجب إعاده الصلاه. (زین الدین). * لا یُترک. (تقی القمّی).

۴- ۴. لا یُترک. (الحائری، المیلانی).

۵- ۵. لا حاجه إلیها. (الفانی).

السلام قبل الشروع فی صلاه الاحتیاط علم أ نّها کانت أربعاً، ثمّ عاد شکّه فهل یجب علیه صلاه الاحتیاط لعود الموجب(۱) وهو الشکّ، أو لا لسقوط التکلیف عنه حین العلم والشکّ بعده شکّ بعد الفراغ؟(۲) وجهان(۳)، والأحوط(۴) . . . . . .

ص: ۲۶۰

۱- ۱. لیس التعلیل علی ما ینبغی، وإن کان الحکم بوجوب صلاه الاحتیاط هو الأوجه. (المیلانی).

۲- ۲. الشکّ بعد الفراغ یختصّ بالشکّ الّذی لم یسبق بمثله حین العمل، فلا ینطبق علی المقام، وحینئذٍ لا یبعد الاجتزاء بالرکعه المتّصله احتیاطاً، وإن کان لا یخلو من إشکال. (الحکیم).

۳- ۳. الأحوط الإتیان بصلاه الاحتیاط ثمّ الإعاده؛ للشکّ فی شمول کِلتا القاعدتین _ أی قاعده الفراغ وقاعده البناء علی الأکثر _ للمقام، وبعد البناء علی عدم جریان استصحاب العدم والإتیان برکعه متّصله، وعدم کون الشکّ العائد عین الزائل. (البجنوردی). * فی المسأله وجوه، أقربها الإتیان برکعه متّصله، وأحوطها إتیان التکبیره بقصد القربه المطلقه، والقراءه بقصد الرجاء والقربه. (الخمینی). * بل وجوه: منها: ضمّ رکعه موصوله رجاءً وإتمام الصلاه ثمّ الإعاده، وغیره ممّا یحتمل فی المقام، وقد عرفت ما هو الأظهر. (المرعشی). * إذا کان بعد السلام قد أتی بما ینافی الصلاه عمداً وسهواً أعادها، وإن لم یأتِ به أتی بالرکعه موصولهً، وسجد للسهو للسلام ثم أعاد الصلاه. (زین الدین). * بل وجوه، والأظهر لزوم الإتیان برکعه متّصله. (الروحانی).

۴- ۴. بل الأحوط إتیان رکعه مع التکبیره بقصد القربه المطلقه والاحتیاط، لا بقصد الافتتاح وقراءه الحمد. (الحائری). * بل الأقوی إن کان عود شکّه مستنداً إلی مقتضیه السابق، وإلاّ فالأقوی عدم وجوبه، ووجهه ظاهر لِمَن تأمّل. (آقا ضیاء). * بل الأقوی. (البروجردی، محمّد رضا الگلپایگانی). * بل الأقوی؛ لظهور اختصاص أدلّه الفراغ بموردٍ لا یکون هناک شکّ حین الفراغ، ولا تشمل ما نحن فیه. (المرعشی). * إن لم یکن أظهر. (تقی القمّی).

الأوّل(۱).

ص: ۲۶۱

---

۱ - ۱. بـل لا ـ يخلو من قوّه. (الجواهری). * بـل لا ـ يخلو من قوّه؛ لأ ـ نّه لم يكن حين الفعـل أذكر. (الفيروزآبادی). * بل الأقوی. (الإصـفهانی، صـدر الـدين الصـدر، حسـن القمّی). * بـل لا ـ يخلـو مـن القـوّه، مضافاً إلی أ نّـه لـم يكـن حيـن العمـل أذكر. (الإصـطهباناتی). * والأقوی التفصـيل بين عود الشكّ بسـببه الأوّل فالأوّل، أو تجدّده بسـبب آخر فالثانی. (مهدی الشـيرازی). * وإن كان الأقوی هو الثانی؛ لصدق الشكّ بعد السـلام وجداناً، وعدم العبره بالشكّ الزائل، وليس الشكّ الطارئ بعد السـلام من الشكّ قبل السـلام، فلا مجال لأن يقال: إنّ الشكّ العائـد بعـد الزوال كأن لم يزل، كما أ نّه لا مجال لإنكار شـمول أدلّه الشـكّ بعد السـلام لمثل هذا الشكّ إلّا بدعوی الانصـراف، وهی أيضاً ممنوعه؛ فعليه لا مجال لِما قيل بأنّ الأقوی هو الأوّل، ولا لِما قيل بـأنّ الاحتيـاط لا يُترك، نعم، الاحتياط حسن، ولا للتفصـيل بين كون الشكّ الطارئ مسـتنداً إلی مقتضـيه السابق أو مسـتنداً إلی غيره. والعجب ممّن علّق علی قوله: « فی السـجود » هـذه المسأله يحتاج إلی تأمّل، وكذا ما أفاده فی التاسـعه والأربعين، وإن كان الأولی أن يعلّل بأ نّه بعـد العود إلی السوره يكون الشكّ الفعلی بالنسـبه إلی الحمد هو الشكّ قبل التجاوز، والمدار علی الشـكّ الفعلی، لا ـ يَـدوَ عروض الشـكّ، ولا ـ مجـال لأ ـن يقال بأنّ الشكّ الفعلی وإن كان بعـد تجاوز المحلّ بالنسـبه إلی الحمـد إلّا أنّ الشـكّ الأ ـوّل كـان فی الواقع قبـل تجـاوز المحلّ. (الشاهرودی). * بل الأقوی ذلك إن كان الشكّ اللاحق عين السابق بحسـب المقتضـی له، مع عـدم كونه حين العمـل أذكر بـالعرض، فيشـكل جريان قاعـده الفراغ. (الرفيعی). * مع الإتيان بصـلاه الاحتياط قائمـاً. (الميلانی). * بل الأقوی فيما إذا كان الشكّ الثانی بمقتضـی الشكّ الأوّل وبمنشـئه، وأمّا إذا كان بمنشأٍ آخر فالأقوی أ نّه شكّ بعد الفراغ. (عبداللّه الشـيرازی). * بل هو الأقوی. (الشـريعتمداری). * بل الأوجه ذلك؛ فإنّه لا مؤمّن للاشتغال بالنسبه إلی الركعه المفصوله بعـد انقلاب العلم شـكّاً، وكون العلم طريقاً محضاً، وأمّا الشكّ الثانی فليس من الشكّ بعـد الفراغ بالنسـبه إلی الركعه المفصوله. (الفانی). * بل هوالأظهر؛ لشـمول الإطلاقات له، مع عـدم جريان قاعده الفراغ فی مثله.(الخوئی). * بل الأقوی إن كان عود شكّه مستنداً إلی مقتضيه السابق. (الآملی). * بل الأقوی إن كان الشكّ مستنداً إلی ما هو السابق عرفاً. (السبزواری). * الأقرب الثانی. (محمّد الشيرازی). * بل الأظهر. (السيستانی).

السابعه والأربعون: فيما لو دخل فی سجود الركعه ثانيه و شک فی ركوع هذه الركعه والسجدتين من الأولى

السابعه والأربعون: إذا دخل فی السجود(۱) من الركعه الثانيه فشکّ فی ركوع هذه الركعه وفی السجدتين من الاُولى ففی البناء على إتيانها من حيث إ نّه شكّ بعد تجاوز(۲) المحلّ أو الحكم بالبطلان(۳) لأوّله إلى الشکّ بين الواحده والاثنتين وجهان، الأوجه(۴) الأوّل(۵)، وعلى هذا فلو

ص: ۲۶۲

۱- ۱. هذه المسأله تحتاج إلى التأمّل. (الإصفهانی). * الأحوط إعاده الصلاه. (الرفيعی).

۲- ۲. بالنسبه إلى كِلا المشكوكَين. (المرعشی).

۳- ۳. إذ فی صوره عدم الإتيان بسجدتَی هذه وركوع السابقه احتُسِبا بركعه، وفی صوره الإتيان ركعتين. (المرعشی).

۴- ۴. والأحوط الأولى إعاده الصلاه. (المرعشی).

۵- ۵. إلاّـ أنّ الأحوط إعاده الصلاه بعد إتمامها. (الإصطهباناتی). * إن قلنا بصدق الركعه بتحقّق الركوع، وإلاّـ يؤول إليه. (عبداللّه الشيرازی). * مشكل، فالأحوط الإتمام ثمّ الإعاده. (محمّد رضا الگلپايگانی). * بل الثانی. (تقی القمّی).

فرض(۱) الشکّ بین الاثنتین والثلاث بعد إکمال السجدتین مع الشکّ فی رکوع الرکعه التی بیده وفی السجدتین من السابقه لا یرجع إلی الشکّ بین الواحده والاثنتین حتّی تبطل الصلاه، بل هو من الشکّ بین الاثنتین والثلاث بعد الإکمال، نعم، لو علم بترکهما(۲) مع الشکّ المذکور(۳) یرجع إلی الشکّ بین الواحده والاثنتین؛ لأ نّه عالم حینئذٍ باحتساب رکعتیه برکعه.

الثامنه والأربعون: عدم جریان حکم کثیر الشک فی صوره العلم الإجمالی

الثامنه والأربعون: لا یجری(۴) حکم کثیر الشکّ(۵) فی صوره العلم

ص: ۲۶۳

۱- ۱. الأحوط فی هذا الفرض بعد إتمام الصلاه وعمل الشکّ إعاده الصلاه أیضاً. (الإصطهباناتی).

۲- ۲. أی علم فی صوره الشکّ بین الاثنتین والثلاث بترک طرفَی الشکّ، وهما الرکوع والسجدتان.(المرعشی). * الظاهر أنّ ضمیر التثنیه یرجع إلی الرکوع والسجدتین، والمراد من الشکّ المذکور هو الشکّ بین الاثنتین والثلاث. (اللنکرانی).

۳- ۳. یعنی ترک الرکوع والسجدتین مع الشکّ بین الاثنتین والثلاث بعد إکمال السجدتین، فلا یَرِد علیه ما ذکره بعض الأجلّه من أنّ شکّه حینئذٍ یرجع إلی الشکّ فی زیاده رکوع فی الرکعه الاُولی، لا إلی ما ذکره فی المتن حتّی یکون موجباً للبطلان، ولعلّ منشأه تخیّل کون مرجع ضمیر التثنیه هو خصوص السجدتین، وکون المراد من الشکّ المزبور هو الشکّ فی الرکوع. (الإصطهباناتی). * لا یرجع إذا کان صدق الرکعه بتحقّق القراءه والسجدتین ولا یعلم الاحتساب المذکور. (عبداللّه الشیرازی).

۴- ۴. إذ کثیر الشکّ لا یعتنی بشکّه، وأمّا بالنسبه إلی علمه کغیره. (المرعشی).

۵- ۵. لا یبعد الجریان، خصوصاً ما کان من قبیل الوسوسه. (محمّد الشیرازی).

الإجمالی، فلو علم ترک أحد الشیئین إجمالاً من غیر تعیین یجب علیه مراعاته وإن کان شاکّاً بالنسبه إلی کلٍّ منهما، کما لو علم حال القیام أ نّه إمّا ترک التشهّد أو السجده، أو علم إجمالاً أ نّه إمّا ترک الرکوع أو القراءه(۱) وهکذا، أو علم بعد الدخول فی الرکوع أ نّه إمّا ترک سجده واحده أو تشهّداً فیعمل فی کلّ واحدٍ من هذه الفروض حکم العلم الإجمالی المتعلّق به، کما فی غیر کثیر الشکّ(۲).

التاسعه والأربعون: حکم ما لو اعتقد أنه قرأ السوره مثلاً و شک فی قراءه الحمد، فبنی علی القراءه لتجاوز المحل، ثم فی القنوت تذکر أنه لم یقرأ السوره

التاسعه والأربعون: لو اعتقد أ نّه قرأ السوره مثلاً(۳) وشکّ فی قراءه الحمد، فبنی(۴) علی أ نّه قرأها لتجاوز محلّه، ثمّ بعد الدخول فی القنوت

ص: ۲۶۴

---

۱ - ۱. بناءً علی وجوب سجده السهو لکلّ نقیصه. (المرعشی) * هذا بناءً علی ما قوّیناه من أنّ ترک القراءه لا یوجب سجده السهو، فلا أثر للعلم المزبور کما هو واضح، بل لو کان ترکها موجباً لها فالظاهر أنّ الأمر کذلک؛ لأنّ قاعده إلغاء حکم کثیر الشکّ لا تجری بالإضافه إلی الشکّ فی ترک القراءه؛ لأنّ جریانها یختصّ بما إذا کانت صحّه الصلاه محرزه من غیر هذه الجهه، وهی فی المقام غیر محرزه، فإذن تجری القاعده المزبوره بالإضافه إلی الشکّ فی ترک الرکوع بلا مانع، کما تجری أصاله عدم الإتیان بالقراءه. (الخوئی). * مع کون ترک القراءه ولو بالعلم الإجمالی موجباً لسجده السهو، وإلّا فلا أثر لمثل هذا العلم الإجمالی. (السبزواری). * یجری حکم کثیر الشکّ بالنسبه إلی الرکوع؛ لعدم لزوم سجده السهو لترک القراءه فلا أثر له. (حسن القمی). * هذا بناءً علی وجوب سجده السهو لکلّ زیاده ونقیصه، وإلّا فلا أثر لهذا العلم الإجمالی. (الروحانی).

۲- ۲. وقد مضی حکمه فی موطنه. (الحائری).

۳- ۳. والأحوط قراءه الحمد بقصد القربه رجاءً. (الرفیعی).

۴- ۴. بناءً علی تمامیّه القاعده. (تقی القمّی).

تذکّر أ نّه لم یقرأ السوره فالظاهر وجوب قراءه الحمد أیضاً؛ لأنّ شکّه(۱) الفعلی(۲) وإن کان بعد تجاوز المحلّ(۳) بالنسبه إلی الحمد إلّا أ نّه هو الشکّ الأوّل الذی کان فی الواقع قبل تجاوز(۴) المحلّ، وحکمه الاعتناء به والعود إلی الإتیان بما شکّ فیه.

الخمسون: فیما لو علم أنه: إما ترک سجده، أو زاد رکوعاً

الخمسون: إذا علم أ نّه إمّا ترک سجده أو زاد رکوعاً فالأحوط(۵)

ص: ۲۶۵

۱- ۱. ولِما قد مرّ غیر مرّه وسیأتی مراراً أنّ الغیر المعتبر فی جریان التجاوز هو ما لم یُلغِهِ الشارع، والقنوت فی الفرض ممّا ألغاه. (المرعشی).

۲- ۲. ولِما یأتی فی المسأله التاسعه والخمسین من المدار فی الغیر فی باب قاعده التجاوز علی الغیر الشرعی، فلا یشمل ما وجب إلغاؤه، کالقنوت فی المقام. (الشریعتمداری). * علی أنّ القنوت هنا ممّا یجب إلغاؤه فلا یکون الدخول فیه دخولاً فی الغیر، کما تقدّم ویأتی. (زین الدین).

۳- ۳. بل هو فعلاً من الشکّ فی المحلّ بعد فرض کون القنوت واقعاً فی غیر محلّه، کما أشرنا إلیه آنفاً. (آل یاسین). * لا تجاوز بعد العلم بأنّ القنوت لم یقع فی محلّه؛ لأنّ السوره لم یُؤتَ بها. (الفانی). * بل لأ نّه شکّ فی المحلّ، حیث إ نّه لا یکفی الدخول فی مطلق الغیر فی جریان القاعده. (الخوئی). * بل قبله؛ لأنّ القنوت کالعدم، کما مرّ نظیره. (محمّد رضا الگلپایگانی). * قد مرّ الإشکال فی کون الدخول فی الموارد التی یجب رفع الید عنها من تجاوز المحلّ. (السبزواری).

۴- ۴. بل هو فعلاً قبل تجاوز المحلّ علی الأظهر. (حسن القمّی).

۵- ۵. لا یُترک الاحتیاط. (الحائری). * بل الأقوی. (صدرالدین الصدر). * تکفی إعاده الصلاه ، نعم، إذا کان فی محلّ السجده فیأتی بالسجده وتصحّ صلاته. (الفانی). * لا یُترک مع فوت المحلّ الذکری، ومع عدم فوته یأتی بالسجده ویعید الصلاه علی الأحوط. وما فی المتن من جریان الأصلَین غیر تامّ؛ لعدم جریان أصاله عدم السجده لإثبات القضاء وسجده السهو؛ لأنّ الموضوع للحکم لیس الترک المطلق، والترک عن سهوٍ لیس له الحاله السابقه. (الخمینی). * علی تقدیر الفراغ وإتیان المنافی، أو فوت المحلّ، وعلی تقدیر العدم فیؤتی بالسجده، وتُعاد الصلاه علی الأحوط. (المرعشی). * فیما إذا فات المحلّ الذِکری، ومع عدمه فیأتی بالسجده، ثمّ یُعید الصلاه. (اللنکرانی).

قضاء السجده(۱) وسجدتا السهو ثمّ إعاده الصلاه، ولكن لا يبعد(۲)

ص: ۲۶۶

۱- ۱. إن كان الشكّ بعد الفراغ وفعل المنافی، وكذا الفرعان بعده. (عبدالهادی الشیرازی). * الأظهر صحّه الصلاه والاكتفاء بقضاء السجده خاصّه. (الروحانی).

۲- ۲. إذا كان بعد الفراغ من الصلاه. (الكوه كَمَری). * بل الأقوی. (عبداللّه الشیرازی). * بل بعید؛ لما سبق فی المسأله الرابعه عشره من أ نّه فی جمیع موارد الشكّ فی فردیّه الفرد للمأمور به یكون الشكّ شكّاً فی سقوط الأمر الموضوع لقاعده الاشتغال، وفی حدوث أمر جدید بالقضاء أو سجدتَی السهو أو غیر ذلك، وهو موضوع لأصاله البراءه، فتجری قاعده الاشتغال بالنسبه إلی التكلیف الأوّل، وأصاله البراءه بالنسبه إلی التكلیف الجدید. (الفانی). * بل هو الأقرب؛ وذلك لعدم جریان التجاوز فی السجده علی تقدیرَی صحّه الصلاه وعدمها؛ لعدم امتثال أمرها الفعلی، فیجب تداركها: إمّا بالأداء علی تقدیر عدم فوت المحلّ الذكری، وإمّا بالقضاء علی تقدیر فوته. (المرعشی). * مع فوت محلّه الذكری. (الآملی). * بل یبعد. (السبزواری). * إذا تجاوز المحلّ السهویّ للسجده فالأظهر كفایه قضائها، وإن لم یتجاوزه فعلی المشهور من بطلان الصلاه بزیاده الركن سهواً یلزم تداركها، وتصحّ صلاته، وأمّا مع التوقّف فی ذلك _ كما بنینا علیه _ فاللازم إعاده الصلاه احتیاطاً. (السیستانی).

جواز(۱) الاكتفاء(۲) بالقضاء وسجدتا السهو(۳)، عملاً بأصاله(۴)

ص: ۲۶۷

۱- ۱. بل هو الأقوى؛ لانحلال العلم الإجمالی بأصاله عدم الإتیان بالسجده الجاریه بعد فقد حاکمها؛ لفقد بعض أرکانه، بخلاف أصاله عدم الإتیان بالسجده الواحده لتمام شرائطها بلا معارض لها، حتّی أصاله عدم الزیاده علی فرض جریانها وعدم سقوطها فی الرتبه السابقه علی رتبه جریان أصاله عدم الإتیان بالسجده؛ لعدم التنافی بین مقتضائهما، فیبنی علی صحّه الصلاه وعدم الإتیان بالسجده، حتّی علی القول بکفایه نفس العلم الإجمالی؛ لعدم شمول دلیل الاعتبار لمثل المقام، کما لا یخفی. (الشاهرودی). * وهو الأقرب ، وقد مرّ نظیره فی المسأله الرابعه عشره. (محمّد الشیرازی).

۲- ۲. مع فوت محلّه الذکری، وإلاّ فیجب الإتیان بها فعلاً؛ لقاعده الاشتغال، بلا احتیاج إلی إعاده الصلاه فی حصول الفراغ الفعلی. (آقا ضیاء). * إذا علم بذلک بعد الفراغ، أمّا لو کان فی الأثناء فیشکل ما أشار إلیه من الانحلال، وإن تجاوز محلّ السجود شکّاً وسهواً، فتدبّر. (آل یاسین). * بل هو الأقوی؛ لانحلال العلم الإجمالی الموجب للاحتیاط. (البجنوردی). * بل هو الأظهر، لا لما ذکر، بل لجریان قاعده التجاوز فی الشکّ فی زیاده الرکوع من دون معارض؛ لأنّ کلّ ما لا یترتّب علیه البطلان لا یعارض جریان القاعده فیه جریانها فیما یترتّب علیه البطلان؛ وعلیه فتجری أصاله عدم الإتیان بالسجده ویترتّب علیه أثره. (الخوئی).

۳- ۳. فإنّ العلم بعدم امتثال أمر السجده فی صلاه صحیحه یمنع من جریان قاعده التجاوز فی السجده، ویلزمه وجوب قضائها. (زین الدین).

۴- ۴. الظاهر عدم جریان الأصلَین، وعدم جواز الاعتماد بهما. (جمال الدین الگلپایگانی). * التعلیل بما ذکره لا یخلو من نظر، والأقرب ما ذکرناه فی الحاشیه السابقه؛ إذ لا مسرح لجریان أصاله العدم فی السجده؛ لأنّ القضاء والسجده أثران مترتّبان علی ترک السجده المستند إلی السهو، ولا حاله سابقه له، ولیسا بمترتّبین علی الترک المطلق حتّی تکون له سابقه(کذا فی الأصل، والظاهر هکذا: «له حاله سابقه».). (المرعشی).

عدم(۱) الإتیان بالسجده(۲)، وعدم زیاده الرکوع.

الحادیه والخمسون: حکم ما لو علم أنه: إما ترک سجده من الاولی، أو زاد فی الثانیه

الحادیه والخمسون: لو علم أ نّه إمّا ترک سجدهً من الاُولی، أو زاد سجده فی الثانیه وجب(۳) علیه(۴) . . . . .

۱- ۱. وعدم جریان قاعده التجاوز بالنسبه إلیها؛ لأنّها لا تجری لإثبات الفاسد، وجریانها لإحراز عدم زیاده الرکوع، ولا یجب سجده السهو. (حسن القمّی). * فیه تأمّل، فلا یُترک الاحتیاط. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۲- ۲. بعد عدم جریان قاعده التجاوز فی السجده: إمّا لبطلان الصلاه بزیاده الرکوع، أو لترک السجده علی تقدیر صحّه الصلاه، وتقدّم نظیره فی حاشیه بعض المسائل السابقه. (الشریعتمداری).

۳- ۳. إن عمّم وجوب سجده السهو لزیاده السجده الواحده ونقصانها فیجب سجود السهو بدون القضاء، وإلاّ فتجری [قاعده] التجاوز فی الاُولی، ولا شیء علیه من القضاء وسجود السهو. (المرعشی). * مقتضی الروایه عدم وجوب قضاء السجده، کما أنّ مقتضاها عدم وجوب قصد ما فی الذمّه، بل یکفی الإتیان بهما. (تقی القمّی).

۴- ۴. بل لا یجب علیه شیء. (الکوه کَمَری، اللنکرانی). * أمّا سجده السهو فلِلعلم بتحقّق موجبها، وأمّا قضاء السجده فلجریان أصاله العدم بعد عدم جریان قاعده التجاوز فی السجده؛ لمکان المعارضه مع أصاله عدم زیاده السجده فی الرکعه الثانیه، نعم، لازم ذلک تعیّن موجب السهو، فلا یحتاج إلی قصد ما فی الذمّه من کونها للنقیصه أو للزیاده، إلاّ أن یقال بسقوط العلم الإجمالی عن الاعتبار بنفس أصاله العدم فلا تتحقّق المعارضه بینها وبین قاعده الفراغ، لکنّه ممنوع؛ لمنافاته مع سقوط قاعده التجاوز؛ حیث إ نّه مع جریانها لا مجال لجریان أصاله العدم فی السجده من الرکعه الاُولی، ومن هنا یظهر الحال فی [المسأله] (أضفناه لیستقیم السیاق.) الثانیه والخمسین أیضاً، وهذا تمام فی تمام الصور، إلاّ إذا کان أحدهما فی المحلّ والآخر فی خارج المحلّ، فینحلّ العلم الإجمالی ویأتی بما هو فی المحلّ، ولیس علیه شیء بالنسبه إلی ما هو خارج عن المحلّ. (الشاهرودی). * إن قلنا بوجوب سجدتَی السهو لکلّ زیاده ونقیصه، وإلاّ فلا سجده علیه. (عبداللّه الشیرازی). * الأظهر عدم وجوب شیء علیه؛ لعدم ثبوت وجوب سجدتَی السهو لکلّ زیاده ونقیصه، فهو شکّ فی وجوب قضاء سجده لیس إلاّ، فلا یتشکّل العلم الإجمالی. (الفانی). * بناءً علی وجوب سجدتَی السهو لکلّ زیاده ونقیصه، وإلاّ فلا یجب علیه شیء. (الآملی).

قضاء(۱) السجده(۲) . . . .

ص: ۲۶۹

---

۱ – ۱. الظاهر عـدم وجوب ذلك. (الحكيم). * إن قلنا بوجوب سجدتَى السهو فى زياده سجده واحده ونقصانها فالظاهر جواز الاكتفاء بسجدتَى السهو، بلا حاجه إلى القضاء، وإن قلنا بعدم وجوبهما فى زياده السجده لم يجب عليه شىء. (الخوئى). * على الأحوط. (السبزوارى). * الظاهر عدم وجوب شىء عليه. (حسن القمّى).

۲ – ۲. على الأحوط، ولا يبعد الاكتفاء بسجود السهو فحسب. (عبدالهادى الشيرازى). * إن قيل بوجوب سجدتَى السهو لكلّ زياده ونقيصه، وإلاّ ـ فلا ـ يجب شىء.(البروجردى). * بناءً على وجوب سجده السهو لكلّ زياده ونقيصه، وإلاّ ـ لا ـ شىء عليه. (البجنوردى). * لا أثر للعلم الإجمالى بزياده سجده أو نقصها إذا قلنا بعدم وجوب السجده فى الزياده، فلا مانع من جريان قاعده التجاوز فى السجده الأُولى وإثبات إتيانها؛ فعليه لا يجب شىء. (الشريعتمدارى). * بل لا يجب عليه شىء. (الخمينى). * الأقوى عدم الوجوب، والأحوط الإتيان. (محمّد رضا الگلپايگانى). * على الأحوط فى قضاء السجده، أمّا سجود السهو فيجب الإتيان به؛ للعلم الإجمالى بأ نّه إمّا زاد، أو نقص فى صلاته، كما تقدّم، والأحوط الإتيان به مرّهً أُخرى؛ لاحتمال نقصان السجده. (زين الدين). * الأظهر عدم وجوب شىء عليه؛ بناءً على عدم وجوب سجده السهو لكلّ زياده، ووجوبها خاصّهً بناءً عليه. (الروحانى). * لا يجب قضاؤها، نعم، الأحوط الإتيان بسجدتَى السهو؛ للعلم الإجمالى بالزياده أو النقيصه. (السيستانى).

والإتیان[1] بسجدتَی[2] السهو مرّه واحده بقصد ما فی الذمّه، من کونهما للنقیصه أو للزیاده.

الثانیه والخمسون: لو علم أنه: إما ترک سجده أو تشهداً وجب الإتیان بقضائهما و سجدتا السهو مره

الثانیه والخمسون: لو علم أ نّه إمّا ترک سجدهً أو تشهّداً[3] وجب[4]

۱- ۱. الأقوی عدم وجوب شیء علیه، نعم، هو أحوط. (المیلانی).

۲- ۲. علی الأحوط. (الحکیم).

۳- ۳. لو کان ذلک من الرکعه الأخیره احتاط بالتشهّد والتسلیم بعد الإتیان بهما، وأمّا سجود السهو فوجوبه علی کلّ حالٍ مبنیّ علی الاحتیاط، ویقصد به ما فی الذمّه. (المیلانی). * یعنی بعد تجاوز المحلّ. (زین الدین).

۴- ۴. علی الأحوط. (الخمینی). * إطلاق الحکم مبنیّ علی الاحتیاط. (تقی القمی).

الإتیان(۱) بقضائهما(۲) وسجدتا السهو مرّه.

الثالثه والخمسون: الحکم فیما إذا شک فی أنه صلی المغرب والعشاء أم لا قبل أن ینتصف اللیل

الثالثه والخمسون: إذا شکّ فی أ نّه صلّی المغرب والعشاء أم لا قبل أن ینتصف(۳) اللیل ـ والمفروض أ نّه عالم بأ نّه لم یصلِّ فی ذلک الیوم إلاّ ثلاث صلوات من دون العلم بتعیینها ـ فیحتمل أن تکون الصلاتان الباقیتان المغرب والعشاء، ویحتمل أن یکون آتیاً بهما ونسی اثنتین من صلوات النهار وجب علیه الإتیان بالمغرب والعشاء فقط؛ لأنّ الشکّ بالنسبه إلی صلوات النهار بعد الوقت، وبالنسبه إلیهما فی وقتهما. ولو علم أ نّه لم یصلِّ فی ذلک الیوم إلاّ صلاتین أضاف إلی المغرب والعشاء قضاء ثنائیه ورباعیه(۴)، وکذا(۵) إن(۶) علم(۷)

۱- ۱. تقدّم أنّ وجوب قضاء التشهّد مبنیّ علی الاحتیاط. (الخوئی). * علی الأحوط فی قضاء التشهّد. (حسن القمّی).

۲- ۲. علی القول بوجوبها لترک السجده أو التشهّد. (الروحانی). * لا یجب قضاء التشهّد. (السیستانی).

۳- ۳. بمقدار أدائهما. (الخمینی).

۴- ۴. مردّده بین الظهرین، أمّا الفرض الأخیر فلابدّ من أن یأتی بالصلوات الخمس. (زین الدین).

۵- ۵. الظاهر من قوله: «وکذا ...» إلی آخره تنظیر هذا الفرع بالفرع السابق فی العمل علی طبق وظیفه عمله، لا فی الاکتفاء فیه أیضاً بقضاء رباعیّه واحده نهاریّه؛ کی یرد علیه الإشکال بلزوم الرباعیّتین زائداً عن عشائه، فتدبّر. (آقا ضیاء). * أی یضیف إلی العشاءین ثنائیه ورباعیّتین، فالتنظیر باعتبار لزوم أصل تفریغ الذمّه من الشغل، وإن کان التفریغ فی المشبّه أکثر من المشبّه به. (المرعشی).

۶- ۶. بل یأتی بالصلوات الخمس رعایهً للعلم الإجمالی. (تقی القمّی).

۷- ۷. یعنی یصلّی رباعیّتین وثنائیه. (الجواهری). * بل لیس مثله، فیضیف إلی المغرب والعشاء ثنائیه ورباعیّتین، ولا یکتفی برباعیّه؛ لاحتمال أن یکون المأتیّ بها صلاه الصبح، وعلیه الظهر والعصر. (الفیروزآبادی). * بل فی هذه الصوره لابدّ من إضافه رباعیّتین وثنائیّه، کما هو واضح. (آل یاسین). * إلاّ أ نّه یأتی هنا برباعیّتین مع الثنائیّه. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * بل یجب علیه مضافاً إلی العشاءین ثنائیه ورباعیّتان. (صدر الدین الصدر). * هنا یلزم الإتیان بالخمس؛ لاحتمال أنّ الفائت ثلاث رباعیّات. (کاشف الغطاء). * یعنی فی لزوم الإتیان بما یحصل معه الیقین بفراغ الذمّه، فاللازم فی هذه الصوره أن یضیف إلی العشاءین قضاء ثنائیه ورباعیّتین. (الإصطهباناتی). * هذه الصوره کالصوره السابقه إذا کان ما أتی بها منحصرهً فی الرباعیّه ولم یحتمل کونها صلاه الصبح، وإلاّ یلزم إضافه الرباعیّتین وثنائیه إلی العشاءین؛ لعدم العلم بإتیان الفائت فی هذه الصوره بإتیان ثنائیه ورباعیّه واحده. (الشاهرودی). * یجب الإتیان بالخمس فی هذا الفرض. (أحمد الخونساری). * بل یجب علیه خمس صلوات. (الفانی). * فی هذه الصوره لابدّ من الإتیان بالخمس. (اللنکرانی).

أنّه(۱) لم يصلّ(۲) إلّا(۳) صلاه(۴) . . . . . .

ص: ۲۷۲

۱- ۱. يجب حينئذٍ الإتيان بالخمس اليوميّه. (الحكيم). * أضاف إلى المغرب والعشاء حينئذٍ ثنائيّه ورباعيّتين. (عبداللّه الشيرازى).

۲- ۲. بل يجب الإتيان بالخمس اليوميّه. (حسن القمّى). * اللازم حينئذٍ الإتيان بخمس صلوات. (عبدالهادى الشيرازى).

۳- ۳. فى هذا الفرض يجب الإتيان بالخمس. (البروجردى). * يجب حينئذٍ الإتيان بخمس صلوات. (البجنوردى).

۴- ۴. أضاف إلى المغرب والعشاء حينئذٍ ثنائيّه ورباعيّتين. (الإصفهانى). * يلزمه حينئذٍ أن يضيف إلى العشاءين ثنائيّه ورباعيّتين. (جمال الدين الگلپايگانى).

واحده(۱).

الرابعه والخمسون: فیما إذا صلی الظهر والعصر ثم علم إجمالاً أنه شک فی إحداهما بین الاثنتین والثلاث ولا یدری أن الشک المذکور فی أیهما کان

الرابعه والخمسون: إذا صلّی الظهر والعصر ثمّ علم إجمالاً أ نّه شکّ فی

ص: ۲۷۳

۱- ۱. یلزمه حینئذٍ أن یضیف إلی العشاءین ثنائیّه ورباعیّتین. (النائینی). * إلاّ أ نّه فی المثال یأتی بثنائیّه ورباعیّ_تین. (الحائری). * بل یجب الإتیان حینئذٍ بالخمس؛ لاحتمال کون الفائِتَتَین الظهرین. (مهدی الشیرازی). * لعلّ المراد أ نّه لم یصلِّ إلاّ أحد الظهرین، وإلاّ فالواجب أن یضیف إلی العشاءین قضاء ثنائیّه ورباعیّتین. (المیلانی). * لکنّه لابدّ أن یضیف إلی العشاءین ثنائیّه ورباعیّتین؛ لاحتمال کون الثنتین المعلومتین غیر العشاءین هما الظهرین وأن یکون الصبح وإحدی الظهرین(کذا فی الأصل، والظاهر: (أو أن یکون الصبح وإحدی الظهرین).). (الشریعتمداری). * فی هذا الفرض یجب الإتیان بالخمس. (الخمینی). * بل یجب علیه حینئذٍ الإتیان بجمیع الصلوات الخمس. (الخوئی). * یجب حینئذٍ الإتیان بالخمس الیومیّه. (الآملی). * لکن فی هذا الفرض یضیف إلی العشاءین رباعیّتین وثنائیّه. (محمّد رضا الگلپایگانی). * مع العلم بکونها رباعیّه فی الجمله، وإلاّ فلا بدّ من الإتیان بخمس صلوات. (السبزواری). * فی هذه الصوره یأتی بالخمس. (محمّد الشیرازی). * الأظهر فی هذا المورد لزوم الإتیان بالخمس. (الروحانی). * بل یلزمه حینئذٍ الإتیان بالصلوات الخمس. (السیستانی).

إحداهما بين الاثنتين والثلاث، وبنى على الثلاث ولا يدرى أنّ الشكّ المذكور فى أيّهما كان يحتاط(۱) بإتيان(۲) صلاه الاحتياط(۳)،

۱- ۱. بل الأقوى الاكتفاء بصلاه الاحتياط بلا إعاده؛ للاجتزاء بها على أىّ تقدير، خصوصاً على المختار من عدم إجراء أحكام الجزئيّه عليها. (آقا ضياء). * مع الإتيان بالمنافى يأتى بصلاه واحده بقصد ما فى الذمّه، ومع عدمه فالأقوى الاكتفاء بصلاه الاحتياط، والأولى الأحوط قصد ما فى الذمّه بها، وأحوط منه إعاده الاُولى بعد الإتيان بصلاه الاحتياط. (الخمينى). * إذا فعل المنافى قبل صلاه الاحتياط أعاد صلاه واحده بقصد ما فى الذمّه، وإن لم يأتِ بالمنافى لا بين الصلاتين ولا بعدهما قبل صلاه الاحتياط أتى بصلاه الاحتياط بقصد ما فى الذمّه، ولا حاجه إلى الإعاده وإن كانت أحوط. (زين الدين).

۲- ۲. لعلّ ما أفاده من سهو القلم؛ لعدم تصوير مورد للجمع بين صلاه الاحتياط وإتيان صلاه واحده بقصد ما فى الذمّه؛ لأ نّه لو فصل بين الصلاتين بما يفسد الصلاه عمداً وسهواً، أو قلنا بأنّ فصل الصلاه بين صلاه الظهر والاحتياط مضرّ ولم يأتِ بالمنافى بعد صلاه العصر ــ كما هو المفروض ــ لكان اللازم إتيان صلاه الاحتياط وإعاده خصوص الظهر، كما أ نّه على تقدير عدم مضرّيّه الفصل بالصلاه فمع عدم تخلّل المنافى أصلًا لا يحتاج إلى الإعاده، بل يكتفى بصلاه الاحتياط؛ لأ نّه معها يعلم بصحّه كلتا الصلاتين، ومع تخلّل المنافى بعد صلاه العصر لا مجال لصلاه الاحتياط، ويكتفى بصلاه واحده بقصد ما فى الذمّه، فلم يُتصوّر مورد للجمع بين صلاه الاحتياط وإتيان صلاه واحده بقصد ما فى الذمّه. (الشاهرودى). * مع الإتيان بالمنافى يأتى بصلاه واحده بقصد ما فى الذمّه، ومع عدمه يجوز الاكتفاء بإتيان صلاه الاحتياط كذلك، والأولى إعاده صلاه واحده بقصد الظهر. (اللنكرانى).

۳- ۳. بقصد ما فى الذمّه، والاكتفاء بها غير بعيد. (عبدالهادى الشيرازى). * وإن كان الأظهر جواز الإتيان بالمنافى والاكتفاء بإعاده صلاه واحده. (الخوئى). * بقصد ما فى الذمّه من غير تعيين كونها جابرهً لأىّ الفرضين. (المرعشى). * بناءً على كون صلاه الاحتياط صلاهً مستقلّهً يكفى الإتيان بصلاه الاحتياط بقصد ما فى الذمّه، وأمّا بناءً على كونها بحكم أجزاء الصلاه: فإن أتى بالمنافى بعد الصلاتين لا مورد لها؛ فحينئذٍ إن كانتا متجانستَين يكفى إتيان صلاه واحده بقصد ما فى الذمّه، وإلّا وجب إعادتهما، وإن لم يأتِ به بعدهما يأتى بصلاه الاحتياط وتتمّ الثانيه بذلك ويعيد الاُخرى. (الروحانى). * يجوز له الإتيان بالمنافى والاقتصار على إعاده صلاه واحده، بل يتعيّن ذلك مع ضيق الوقت عن إعادتها لو أتى بصلاه الاحتياط.(السيستانى).

وإعاده(۱) صلاه(۲) واحده بقصد ما فی الذمّه(۳).

۱- ۱. لو لم یفصل بما ینافی الصلاه عمداً وسهواً یجزیه صلاه الاحتیاط، وإلّا یجزیه الإعاده، لکنّ الأحوط الجمع بینهما مطلقاً. (جمال الدین الگلپایگانی).

۲- ۲. الظاهر عدم وجوبها. (الجواهری). * الظاهر عدم الحاجه إلیها. (الحکیم). * والأظهر إتیانها بقصد الظهر بعد انجبار العصر برکعه الاحتیاط، ولا داعی للإتیان مجمله. ثمّ إنّ ما أفاده یستقیم؛ حیث تقع العصر مع جابرها فی الوقت المشترک، ویلتزم بسقوط الترتیب بین الظهرین حینئذٍ؛ إذ لو فرض وقوع الظهر قبل الوقت والعصر فی وقت الظهر، أو قیل بلزوم الترتیب وجب اعاده الفرضین، وکذا یبتنی علی عدم جواز إقحام الصلاه فی الصلاه، وإلّا فیکفی صلاه الاحتیاط بقصد ما فی الذمّه فقط. (المرعشی). * الأقوی کفایه صلاه الاحتیاط. (الآملی).

۳- ۳. لو لم یفصل بما ینافی الصلاه عمداً وسهواً یجزیه صلاه الاحتیاط، وإلّا یجزیه الإعاده، لکنّ الأحوط الجمع بینهما مطلقاً. (النائینی). * بل بقصد الظهر رجاءً. (الحائری). * یکفی إعاده الاُولی احتیاطاً. (الإصفهانی). * بل یتعیّن علیه إعاده الظهر احتیاطاً بعد أن یأتی بصلاه الاحتیاط بقصد ما فی الذمّه، ویحتمل صحّه الصلاتین لو جاء بالاحتیاط بهذا القصد ولم یتخلّل المنافی فی البین، کما لعلّه المفروض. (آل یاسین). * بل بقصد الظهر لو لم یأتِ بالمنافی. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * بل بقصد الظهر، ولو وقعت العصر فی وقتها المختصّ بها ألحقها برکعه الاحتیاط، ولم یلزم إعاده الظهر. (کاشف الغطاء). * بل بقصد الظهر احتیاطاً. (الإصطهباناتی). * إن کان تذکّره قبل فعل المنافی احتاط بإعاده الاُولی بعد صلاه الاحتیاط، وإن کان بعده کفاه إعاده صلاه واحده. (مهدی الشیرازی). * بعد أن یحتاط بجعل الثانیه هی الاُولی، ویمکن الاکتفاء بصلاه الاحتیاط بقصد ما فی الذمّه إذا لم یکن قد أتی بالمنافی بین الصلاتین. (المیلانی). * یکفی إعاده الظهر احتیاطاً، بل یکفی الإتیان بصلاه الاحتیاط فقط. (البجنوردی). * یکفی إعاده الاُولی احتیاطاً. (عبداللّه الشیرازی). * بل بقصد الظهر إن لم یأتِ بالمنافی. (الشریعتمداری). * بل بقصد الظهر. (الفانی). * بل بقصد الظهر إن أتی بالاحتیاط قبل المنافی. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بل یقصد الظهر مع عدم الإتیان بالمنافی أصلاً، ویقصد ما فی الذمّه إن حصل المنافی بین صلاه العصر وصلاه الاحتیاط. (السبزواری).

الخامسه والخمسون: إذا علم إجمالاً أنه إما زاد قراءه أو نقصها يكفيه سجدتا السهو مره

الخامسه والخمسون: إذا علم إجمالاً أ نّه إمّا زاد قراءه أو نقصها يكفيه(1) سجدتا . . . .

ص: ۲۷۶

---

۱ - ۱. لكـن لاـ يجـب فی الفرعيـن. (الخمينی، حسـن القمّی). * هـذا مبنیّ علی وجـوب سـجدتَی السـهو لكـلّ زيـاده ونقيصـه. (الخوئی). * تقدّم فی السادس من موجبات سـجود السـهو وجوب سـجود السهو للعلم الإجمالی بأ نّه إمّا زاد أو نقص فی صلاته إذا كانت الزياده والنقيصه غير مبطلتين. (زين الدين). * لكنّه غير واجب. (اللنكرانی).

السهو[(١)](#) مرّه[(٢)](#)، وكذا إذا علم أ نّه إمّا زاد التسبيحات الأربع أو نقصها.

السادسه والخمسون: فيما إذا شك بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الثلاث، ثم شك بين الثلاث البنائيه والأربع

السادسه والخمسون:[(٣)](#) إذا شكّ بين الإثنتين والثلاث فبنى على

١- ١. بناءً على ما هو الأحوط من وجوبهما لكلّ زياده ونقيصه. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى، الإصطهباناتى، الشاهرودى). * بناءً على وجوبهما لكلّ زيادهٍ ونقيصه. (الإصفهانى). * احتياطاً. (الحكيم). * على الأحوط لكلّ زياده ونقيصه فى أفعال الصلاه. (الرفيعى). * بناءً على وجوبهما فى كلّ زياده ونقيصه. (الميلانى). * بناءً على وجوبهما لكلّ زياده ونقيصه. (عبداللّه الشيرازى). * استحباباً. (الفانى). * مع مضىّ المحلّ وبناءً على لزومها لكلّ زياده ونقيصه، كما هو الأحوط. (المرعشى). * على الأحوط. (الآملى، محمّد الشيرازى). * بناءً على ما هو الأحوط من وجوبهما؛ للعلم الإجمالى بالزياده أو النقيصه. (السيستانى).

٢- ٢. بناءً على وجوبها لكلّ زياده ونقيصه. (الشريعتمدارى). * على الأحوط، وكذا فيما يليه. (السبزوارى). * إن كان محلّ القراءه الشكّىّ باقياً يأتى بها ولا شىء عليه، وإن كان ماضياً: فإن مضى محلّها الذكرىّ يكفيه سجدتا السهو؛ لنقص القراءه بناءً على وجوب السجده لكلّ زيادهٍ ونقيصه، وإلاّ فلا شىء عليه، وإن كان محلّها الذكرىّ باقياً يعود ويأتى بها ويتمّ صلاته ولا شىء عليه. (الروحانى).

٣- ٣. فى الطبع الأوّل للكتاب مسأله: إذا شكّ بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث، ثمّ شكّ بين الثلاث البنائيّه والأربع، بمعنى أ نّه شكّ فى الإتيان بالرابعه أم لا فهل يعمل عمل الشكّين أو عمل الشكّ بين الاثنتين والأربع؟ وجهان، أقواهما الثانى. أقول: وأمّا المسأله الاُخرى وهى: أ نّه لو علم أ نّه نقص سجدتين ولم يدرِ أيّهما من ركعه... إلى آخره فهى تكرار المسأله الرابعه عشره، فتدبّر. (الفيروزآبادى).

الثلاث، ثمّ شکّ بین الثلاث البنائیه والأربع، بمعنی أ نّه شکّ فی الإتیان بالرابعه أم لا فهل یعمل عمل الشکّین، أو عمل الشکّ بین الاثنتین والثلاث والأربع؟ وجهان(۱)، أقواهما الثانی(۲).

السابعه والخمسون: الحکم فیما لو علم أنه زاد سجدتین و لم یدر أنهما من رکعه أو رکعتین

السابعه والخمسون: لو علم أ نّه زاد سجدتین ولم یدرِ أ نّهما من رکعهٍ أو رکعتین فالأحوط قضاؤهما(۳) وسجدتا السهو مرّتین ثمّ إعاده الصلاه، والأقوی کفایه الإعاده(هاتان المسألتان (۵۶) و(۵۷) لا توجدان فی ما بأیدینا من النسخ المطبوعه، بل أثبتناهما من أصل النسخه الخطیّه للمؤلّف قدس سره ، فراجع. (لجنه التحقیق)).

الثامنه والخمسون: إذا شک بأنه هل ترک الجزء الفلانی عمداً أولا؟ فمع بقاء محل الشک لا إشکال فی وجوب الإتیان به

الثامنه والخمسون: إذا شکّ فی أ نّه هل ترک الجزء الفلانی عمداً، أم لا؟ فمع بقاء محلّ الشکّ(۴) لا إشکال فی . . . .

ص: ۲۷۸

۱- ۱. الأوجه هو الأوّل، وعلی الثانی فلا موجب للجمع بین الإتیان به وإعاده الصلاه؛ لأ نّه لو تجاوزه إلی ما لا یوجب البطلان علی تقدیر العمد کالذکر المستحبّ بعد السلام فلا وجه للإعاده، وإن تجاوزه إلی ما یوجب البطلان علی هذا التقدیر فلا وجه للإتیان بالمشکوک فیه؛ للعلم بعدم طلبه إمّا لفعله، أو لبطلان الصلاه. (السیستانی).

۲- ۲. بل الظاهر الأوّل. (الحائری).

۳- ۳. لا یُترک. (الحائری).

۴- ۴. فی صدق الترک مع بقاء المحلّ تأمّل ظاهر. (الشریعتمداری). * صدق الترک مع بقاء المحلّ منظور فیه إلّا علی تکلّف. (المرعشی).

وجوب(۱) الإتيان(۲) به، وأمّا مع تجاوزه فهل تجرى قاعده الشكّ بعد التجاوز، أم لا؛ لانصراف(۳) أخبارها عن هذه الصوره خصوصاً بملاحظه قوله: «كان حين العمل أذكر»؟ وجهان(۴)، والأحوط(۵) الإتيان(۶)

ص: ۲۷۹

۱- ۱. لعدم احتمال صدور شيءٍ عدا بنائه على الترك، وهو أيضاً لا يترتّب عليه شيء أصلًا، فلا محيص من العمل بالشكّ فى المحلّ. (الشاهرودى).

۲- ۲. بل عليه الإعاده فقط، ولا ملزم لإتيان المشكوك؛ لعدم كونه مأموراً به فعلًا: إمّا لبطلان الصلاه بالزياده العمديّه، وإمّا للإتيان به. (المرعشى).

۳- ۳. لا وجه للانصراف، لكنّ القاعده بنفسها مخدوشه عندنا. (تقى القمّى).

۴- ۴. أقواهما المضيّ، وعدم الإعاده. (الجواهرى). * أظهرهما الأوّل، ودعوى انصراف كافّه أخبار المسأله عن هذه الصوره فى محلّ المنع. (آل ياسين). * الأوجه هو الأوّل، وعلى الثانى لابدّ من إعاده الصلاه، ولا موجب للإتيان بالمشكوك فيه؛ للقطع بعدم الأمر به: إمّا للإتيان به، وإمّا لبطلان الصلاه بالزياده العمديه، والأولى إتمام الصلاه ثمّ إعادتها. (الخوئى). * للصحّه وجه قويّ، فيمضى فى صلاته، والأحوط أن يعيدها بعد الإتمام. (زين الدين).

۵- ۵. لو أتى بقصد ما فى الذمّه لا بقصد الجزئيّه لا يحتاج إلى الإعاده؛ لعدم صدق الزياده على المأتيّ به حينئذٍ، نعم، لو كانت سجده تجيء شبهه عموم التعليل فى أخبار(الوسائل: الباب (۴۰) من أبواب القراءه فى الصلاه، ح۱ و۴.) العزائم، ولكن فى العموم بعد كون الزياده زياده تعبّديّه نظر جدّاً. (آقا ضياء). * ولا يبعُد الأوّل. (محمد الشيرازى).

۶- ۶. مع إمكان الإتيان، وإلاّ كَفَتْهُ الإعاده. (مهدى الشيرازى). * الإتيان يعلم بأ نّه لا أثر له، فالاحتياط يكون بالإعاده لا غير، وإن كان الأظهر عدم وجوبها. (الحكيم). * قد يشكل عليه بأ نّه لو تخلّل فى البين ما يوجب فساد الصلاه لا وجه للحكم بالإتيان، كما أ نّه مع عدم تخلّل المنافى لا وجه للإعاده، فالجمع بينهما غير ممكن؛ ولذا نقول: إنّ عمده إشكال جريان القاعده هذا الإشكال؛ حيث إ نّه علىتقدير الإتيان بالجزء الآخر بعد الجزء المشكوك لا مجال للإتيان؛ لأ نّه علىتقدير الترك فالصلاه باطله؛ لمكان الزياده العمديّه، وعلى تقدير الإتيان فلا مجال لإتيانه ثانياً، فنقطع بعدم مطلوبيّته على كلّ تقدير، إمّا للبطلان، وإمّا للإتيان. (الشاهرودى). * لو أتى بقصد ما فى الذمّه فلا يحتاج إلى الإعاده. (الآملى).

ثمّ(۱) الإعاده(۲).

ص: ۲۸۰

۱- ۱. الأحوط إعاده الصلاه بعد إتمامها بدون الإتيان بالجزء المشکوک. (البجنوردی).

۲- ۲. لو تخلّل فی البین ما یوجب البطلان علی تقـدیر تعمّد الترک تجب الإعاده، وإلاّ فلا. (النائینی). * بل الإتمام بدون الإتیان ثمّ الإعـاده. (حسـین القمّی، المیلاـنی). * إن اسـتلزم الإتیـان الزیـاده المبطله. (الکـوه کَمَری). * لو تخلّـل فی الأثنـاء مـا یوجب البطلان علی تقـدیر تعمّـد الترک، تجب الإعاده، وإلاّ فلا. (جمال الـدین الگلپایگانی). * والصـحّه لا تخلو من قوه. (عبـدالهادی الشـیرازی). * إن أتی بقصـد الاحتیاط للجزء لا بقصـد الجزئیّه حتماً أمکن القول بعدم لزوم الإعاده. (الرفیعی). * تقدّم أنّ الجزء الواقع فی غیر محلّه لاـ یتحقّق به التجـاوز، فیجب الإتیـان بـالجزء المشـکوک. (البجنوردی). * إن کـانت الزیـاده موجبهً لبطلاـن الصـلاه ولو احتمالاًـ وإلاّـ فیکفیه الإتیان. (عبـداللّه الشـیرازی). * بل الظاهر وجوب الإتیان، وأنّ الغیر لا یشـمل ما یجب إلغاؤه، وکـان زیـادهً فی غیر المحـلّ. (الشـریعتمداری). * تکفی الإعـاده بلاـ حاجه إلی الإتیان. (الفانی). * إن اسـتلزم الإتیان به الزیاده المبطله. (محمد رضا الگلپایگانی). * لو أتی بالمشـکوک رجاءً ولم یکن من الزیاده المبطله لا یحتاج إلی الإعاده. (السبزواری). * الأظهر الصـحّه، وعدم لزوم الإعاده، لا لقاعده التجاوز فإنّها لا تجری؛ لما ذکر فی المتن، بل لأصاله الصحّه، ولا موجب لإتیان المشکوک فیه علی کلّ تقدیر؛ للعلم بعدم الأمر به إمّا للإتیان، أو لبطلان الصلاه. (الروحانی).

التاسعه والخمسون: حکم ما إذا توضأً و صلی، ثم علم أنه إما ترک جزءاً من وضوئه أو رکناً من صلاته

التاسعه والخمسون: إذا توضّأ وصلّی، ثمّ علم أ نّه إمّا ترک جزءاً من وضوئه، أو رکناً من صلاته فالأحوط(۱) إعاده الوضوء ثمّ الصلاه، ولکن لا یبعد(۲) جریان(۳) قاعده الشکّ(۴) بعد الفراغ فی الوضوء؛ لأنّها لا تجری

۱- ۱. بل الأقوی. (جمال الدین الگلپایگانی). * بل الأقوی إعاده الوضوء والصلاه معاً؛ لأنّ إجراء القاعده فی الوضوء یقلب الشکّ فی الصلاه بدویاً، وعلیه فیتعارض إجراء القاعده فی کلٍّ من الوضوء والصلاه. (الفانی).

۲- ۲. بل یبعد؛ لتأخّر مرتبه هذا العلم عن التعارض. (مهدی الشیرازی). * وهو الأقوی، فیعید الصلاه بلا تجدید وضوءٍ آخر. (الرفیعی). * بل الأقوی. (عبداللّه الشیرازی). * بل هو الأقوی. (المرعشی). * بل لا یخلو من قوّه. (الآملی).

۳- ۳. فیه بُعد. (الکوه کَمَری). * فیه تأمّل. (محمد الشیرازی).

۴- ۴. بل هذا هو الأظهر. (الروحانی).

فی الصلاه حتّی یحصل التعارض؛ وذلک للعلم ببطلان(۱) الصلاه علی کلّ حال.

الستون: فیما لو کان مضغولاً بالتشهد أو بعد الفراغ منه، و شک فی أنه صلی رکعتین أو ثلاثاً

السِتّون: لو کان مشغولاً بالتشهّد أو بعد الفراغ منه، وشکّ فی أ نّه صلّی رکعتین وأنّ التشهّد فی محلّه، أو ثلاث رکعات وأ نّه فی غیر محلّه؟ یجری(۲) حکم الشکّ(۳) بین الاثنتین والثلاث، ولیس علیه سجدتا السهو(۴) لزیاده التشهّد؛ لأنّها غیر معلومه(۵)،

ص: ۲۸۲

۱- ۱. العلم التفصیلی ببطلان الصلاه مع صحّه جریان [قاعده] الفراغ فی الوضوء ممنوع جدّاً. (جمال الدین الگلپایگانی).

۲- ۲. فی إجراء حکم الشکّ بین الاثنتین والثلاث إشکال، قد مرّ وجهه فی الفرع الحادی عشر. (آقا ضیاء).

۳- ۳. فیه إشکال. (الآملی).

۴- ۴. إلاّ إذا حصل الشکّ فی أثناء التشهّد، وقلنا بوجوب السجده لکلّ زیادهٍ ونقیصه. (الروحانی).

۵- ۵. لکنّها بعدلزوم البناء علی الثلاث بحکم المعلوم. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * بل هی بحکم المعلوم بعد البناء علی الثلاث. (آل یاسین). * فیه نظر. (الحکیم). * یمکن القول بأ نّها بحکم المعلومه، والأولی التعلیل بعدم وجوبهما فی مطلق الزیاده والنقیصه. (المیلانی). * إذا أتی ببقیّه التشهّد فی الأثناء بقصد القربه، وإلاّ یُعلم: إمّا بزیاده ما أتی، أو نقصان ما بقی، فیجب علیه سجدتا السهو بناءً علی وجوبهما لکلّ زیادهٍ ونقیصه. (عبداللّه الشیرازی). * هذا لو کان الشکّ بعد الفراغ، وأمّا فی الأثناء فیعلم إجمالاً ـ زیاده البقیّه أو النقصان، فیجب علیه سجده السهو علی الأحوط فی کلّ زیاده ونقیصه. (المرعشی). * إذا کان الشکّ فی أثناء التشهّد فهو عالم بزیاده ما أتی به، أو بنقصان ما بقی منه، فتجب علیه سجدتا السهو بناءً علی وجوبهما لکلّ زیاده ونقیصه. (الخوئی). * لکنّه بعد البناء علی الأکثر تکون زیاده التشهّد بحکم المعلوم. (الآملی). * فیه تأمّل، ولا یُترک الاحتیاط، بل لا یخلو من قوّه. (زین الدین).

وإن كان(١) الأحوط(٢) الإتيان بهما(٣) أيضاً بعد صلاه الاحتياط.

الحاديه والستون: حكم ما لو شك في شيء وقد دخل في غيره الذي وقع في غير محله

الحاديّه والستّون: لو شكّ في شيء وقد دخل في غيره الذي وقع في غير محلّه، كما لو شكّ في السجده من الركعه الاُولى أو الثالثه ودخل في التشهّد(۴)، أو شكّ في السجده من الركعه الثانيه وقد قام(۵) قبل أن يتشهّد فالظاهر(۶)

۱- ۱. هذا الاحتياط لا يُترک. (جمال الدين الگلپايگاني).

۲- ۲. لا يُترک. (محمد تقي الخونساري، الأراكي، تقي القمّي). * بل لا يخلو من قوّه. (المرعشي). * لا يُترک إذا كان الشکّ في الأثناء؛ للعلم بزياده ما أتى به، أو نقصان ما بقي منه. (السيستاني).

۳- ۳. لا يُترک الاحتياط. (الحائري).

۴- ۴. إذا كان دخوله في التشهّد محقّقاً للتجاوز بأن أتى به بعنوان الإتمام عن السجده. (الفاني).

۵- ۵. لا تجري القاعده في أمثال هذه الصوره؛ لأ نّه مأمور بهدم القيام، فيرجع إلى المحلّ، فلم يتحقّق الدخول في الغير شرعاً. (الفاني). * فإنّه لو هدم القيام وجلس لأجل التشهّد عاد شكّه شكّاً في المحلّ، كما مرّ الكلام فيه في نظيره في المسأله الخامسه والأربعين، فبَين كلاميه شبه تَدافُع، فالأحوط العود والإتيان بالمشكوک وإتمام الصلاه ثمّ الإعاده. (المرعشي).

۶- ۶. بل الظاهر عدم الاكتفاء خصوصاً في الثالث، والأحوط الإتيان والإتمام ثمّ الإعاده. (الشاهرودي). * وهناک وجهان آخران: أوّلهما ـ الّذي هو الأظهر ـ عدم البناء والحكم بإتيان المشكوک؛ نظراً إلى ما مرّ غير مرّه من أنّ الغير المعتبر دخول المصلّي فيه هو الغير الّذي كان من أفعال الصلاه، وغير ملغىً عند الشارع، فالشکّ بعد الدخول في الغير الملغى عنده كالشکّ في المحلّ فيعتدّ به، ولا أقلّ من الشکّ في شمول أدلّه التجاوز إيّاه، وهو كافٍ. وثانيهما: التفصيل بين سبق الشکّ في شيء على تذكّر ترک جزء آخر فلا يلزم الإتيان بالمشكوک، وعدم السبق فيلزم. (المرعشي).

البناء(۱) . . . .

---

۱ - ۱. الأقوی عدم الاکتفاء فی الدخـول فی الغیر علی مثل هـذه الاُمور، فیجب التدارک بلا إعاده، خصوصاً إذا أتی بقصد ما فی الذمّه، کلّ ذلک لانصراف الدلیل عن مثله. (آقا ضیاء). * بل الظاهر لزوم التدارک؛ لکونه شکّاً فی المحلّ. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * فیه إشکال، بل الظاهر عدمه. (الکوه کَمَری). * محلّ نظر، سیّما فی الصوره الثانیه؛ فإنّه بعد هدم القیام وجلوسه للتشهّد یرجع إلی الشکّ فی المحلّ، کما تقدّم منه الجزم بأوجهیّته فی نظیره فی الخامسه والأربعین، فبین کلامیه تَدافُع، وکیف کان فلا- یُترک الاحتیاط بإعاده الصلاه بعد الإتیان بالمشکوک. (الإصطهباناتی). * فیغیّر(کذا فی الأصل، والظاهر (فیعتبر).) مثل الفرض الثانی؛ لرجوع محلّ الشکّ بهدم القیام، کما تقدّم مثله منه رحمه الله (أی فی المسأله الخامسه والأربعین.). (مهدی الشیرازی). * محلّ إشکال، بل لا- یبعد وجوب الإتیان، فالأحوط الإتیان به والإتمام ثمّ الإعاده. (البروجردی). * بل الظاهر عدمه، کما تقدّم فی المسأله الخامسه والأربعین. (الحکیم). * الاکتفاء فی الدخول فی الغیر بمثله مشکل، مع اقتضاء الاستصحاب عدم الإتیان، فالوجه الإتیان به، ثمّ یحتاط بإعاده الصلاه. (الرفیعی). * بل الظاهر لزوم التدارک، وما وقع فی غیر محلّه وجوده کالعدم. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بل الظاهر لزوم العود؛ لأنّ الغیر خصوص الّذی وقع فی محلّه من غیر جهه نقصان المشکوک. (عبداللّه الشیرازی). * مشکل. (محمّد الشیرازی). * مشکل، بل الأقوی عدم الاکتفاء فی الدخول فی الغیر بمثل هذا. (الآملی). * مشکل، بل ممنوع؛ لأنّ وجوده کالعدم شرعاً وعرفاً. (السبزواری). * بل الظاهر عدمه، کما تقدّم. (حسن القمّی). * محلّ إشکال. (اللنکرانی).

على الإتيان(۱)، وأنّ الغير(۲) أعمّ(۳) من الذى وقع فى محلّه، أو كان زياده

---

۱ - ۱. مشكل، خصوصاً فى المثال الثانى؛ حيث إنّه بعد هدم القيام لتدارك التشهّد يصير الشكّ قبل تجاوز المحلّ (الإصفهانى). * بل الظاهر البناء على العدم، وأنّه يرجع إلى الشكّ فى المحلّ، كما مرّ فى المسأله الخامسه والأربعين. (آل ياسين). * بل يأتى بالمشكوك؛ لأنّه من الشكّ قبل التجاوز، كما تقدّم نظيره فى المسأله الخامسه والأربعين والمسأله السابعه عشره. (زين الدين). * بل الظاهر البناء على عدم الإتيان. (الروحانى). * بل الظاهر عدمه. (السيستانى).

۲- ۲. بل الظاهر أنّه الذى وقع فى محلّه، والأحوط الإتيان به والإتمام وإعاده الصلاه. (صدر الدين الصدر).

۳- ۳. الظاهر من الغير فى الأخبار هو الغير الّذى هو من أجزاء الصلاه، لا الّذى هو لغو وخارج عنها. (كاشف الغطاء).

فی غیر(۱) المحلّ(۲) ، ولکنّ الأحوط(۳) مع ذلک(۴) إعاده الصلاه أیضا .

الثانیه والستون: فیما لو بقی من الوقت أربع رکعات للعصر و علیه صلاه الاحتیاط من جهه الشک فی الظهر

الثانیه والستّون: لو بقی من الوقت أربع رکعاتٍ للعصر وعلیه صلاه الاحتیاط من جهه الشکّ فی الظهر فلا إشکال(۵) فی مزاحمتها(۶) للعصر(۷) ما دام یبقی لها من الوقت رکعه، بل وکذا(۸) لو کان علیه

۱- ۱. بل یرجع إلی الشکّ فی المحلّ، ویلزمه الإتیان بالمشکوک، کما اختاره فی المسأله الخامسه والأربعین. (جمال الدین الگلپایگانی).

۲- ۲. بل یرجع إلی الشکّ فی المحلّ، ویلزمه الإتیان بالمشکوک، کما اختاره فی المسأله الخامسه والأربعین. (النائینی). * لکنّ ذلک إذا کانت بحیث تقضی العاده بإتیانها بعد الإتیان بما یشکّ فیه، لا فی مثل المورد. (المیلانی). * مرّ الکلام فیه فی المسأله السابعه عشره. (الخمینی).

۳- ۳. لا یُترک. (تقی القمّی).

۴- ۴. لا یُترک الاحتیاط، إلاّ إذا کان المشکوک فیه من قبیل القراءه؛ فإنّه یأتی به بقصد القربه المطلقه، ولا یجب علیه إعاده الصلاه. (الحائری). * لا یُترک. (المیلانی).

۵- ۵. فیه إشکال. (أحمد الخونساری). * لابدّ من التفصیل بین صلاه الفجر وغیرها؛ إذ قاعده «مَن أدرکَ» مخصوصه بها. (تقی القمّی).

۶- ۶. فی مزاحمتها للعصر إشکال، وهکذا فی القضاء وسجدتَی السهو، ولکنّه ضعیف جدّاً، واللّه العالم. (آقا ضیاء). * لمکان المتمّمیّه والجابریّه للظهر. (المرعشی).

۷- ۷. مزاحمه صلاه الاحتیاط لصاحبه الوقت لا تخلو من الإشکال. (الرفیعی).

۸- ۸. لو قیل بفوریّه وجوبهما ومدخلیّتهما فی صحّه الظهر، وأمّا فی غیر هذه الصوره فالتخییر إن لم یحتمل أهمّیّه العصر، وإلاّ فالمتعیّن تقدیم العصر. (المرعشی).

قضاء السجده(١) أو التشهّد(٢)، وأمّا لو كان عليه سجدتا السهو فهل يكون كذلك، أو لا؟ وجهان(٣): من أ نّهما من متعلّقات الظهر(۴)، ومن أنّ وجوبهما استقلاليّ وليستا جزءاً أو شرطاً لصحّه الظهر، ومراعاه الوقت للعصر أهمّ، فتُقدَّم(۵) العصر(۶) ثمّ يوءتى بهما بعدها،

ص: ٢٨٧

١- ١. الأحوط فی هذه الصوره تقديم العصر، وكذا الحال فی مزاحمه العصر مع سجدتَی السهو للظهر. (الحائری). * فيه وفی قضاء التشهّد تأمّل، ويحتمل التخيير ها هنا أيضاً. (الخمينی).

٢- ٢. تلاحظ المسأله العشرون من فصل قضاء الأجزاء المنسيّه. (زين الدين). * تقدّم عدم وجوب قضاء التشهّد، وأمّا قضاء السجده وكذا سجود السهو فالأظهر تقدّم العصر عليهما. (السيستانی).

٣- ٣. ثانيهما أقواهما. (الميلانی). * أظهرهما الثانی، فتُقدَّم العصر. (البجنوردی). * الفرق بين سجدتَی السهو وما تقدّم مشكل. (عبداللّه الشيرازی). * الأوجه الأوّل. (المرعشی) * أوجههما الأوّل (الخوئی). * أوجههما الثانی. (محمّد الشيرازی). * الأوجه الأوّل على القول بأنّ وجوبها فوریّ. (الروحانی).

۴- ۴. لا يخفى ما فی التعليل من النظر. (الرفيعی).

۵- ۵. هذا هو الأقوى. (النائينی، جمال الدين الگلپايگانی).

۶- ۶. بل لا يخلو من قوّه حتّى فی السجده والتشهّد. (الجواهری). * وهو الأقوى. (الإصطهباناتی). * هذا هو المتعيّن. (عبدالهادی الشيرازی، الفانی). * هو المتعيّن. (الشاهرودی). * وهو المتعيّن الأقوى. (الشريعتمداری). * هذا هو الأقوى. (الآملی). * وهو المتعيّن، واحتمال التخيير ضعيف. (السبزواری). * وهو الأقوى، واحتمال التخيير ضعيف. (زين الدين).

ويُحتمل(۱) التخيير(۲).

الثالثه والستون: الحكم فيما لو قرأ فى الصلاه شيئاً بتخيل أنه ذكر أو دعاء أو قرآن ثم تبين أنه كلام الآدمی

الثالثه والسّتون: لو قرأ فى الصلاه شيئاً بتخيّل أ نّه ذِكر(۳) أو دعاء أو قرآن، ثمّ تبيّن أ نّه كلام الآدميّ فالأحوط(۴)

ص: ۲۸۸

۱- ۱. ولكنّه ضعيف غايته. (النائينى). * ولكنّه ضعيف. (اللنكرانى).

۲- ۲. ضعيف جدّاً، نعم، الأحوط الإيماء لسجدتَى السهو فى أثناء العصر، ثمّ يأتى بهما بعدها أيضاً، كما أنّ الأحوط قضاء السجده والتشهّد قبلها وبعدها أيضاً. (آل ياسين). * ولكنّه ضعيف غايه الضعف. (جمال الدين الگلپايگانى). * وهو ضعيف. (الحكيم). * لا يخلو من شوب الإشكال. (المرعشى). * لكنّه ضعيف. (الآملى).

۳- ۳. أى باعتقاد أ نّه كذلك فيما لم يكن من أجل عدم المبالاه فى التعلّم. (الميلانى).

۴- ۴. بل الأقوى. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * لا يُترك الاحتياط. (الحائرى). * لا يُترك، بل لا يخلو من قوّه. (الإصطهباناتى). * بل هو الأقوى. (الشاهرودى). * إن لم يكن الأقوى، وكذلك فى سبق اللسان إلى شىء من كلام الآدميّين. (الميلانى). * بل الأقوى، وكذلك الأحوط فى سبق اللسان إذا كان من كلام الآدميّين. (البجنوردى). * لا يُترك، كما أنّ الأحوط إتيانهما لسبق اللسان، وإن كان عدم الوجوب لا يخلو من قوّه. (الخمينى). * لا يُترك فى الشبهه الموضوعيّه، وفى صحّه الصلاه فى الحكميّه إشكال. (المرعشى). * لا يُترك. (محمّد رضا الگلپايگانى، تقى القمّى).

سجدتا(۱) السهو(۲)، لکنّ الظاهر(۳) عدم وجوبهما(۴)؛ لأ نّهما إنّما تجبان عند السـهو(۵)، ولیس المذکور من باب السـهو(۶)، کما أنّ

ص: ۲۸۹

۱- ۱. لا یُترک. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * لا یُترک فیه وفی سبق اللسان. (عبداللّه الشیرازی). * لا یُترک الاحتیاط فیه، وفی سبق اللسان أیضاً. (حسن القمّی).

۲- ۲. بل هو الأقوی إن صحّت الصلاه معه، لکنّها محلّ تأمّل. (البروجردی). * لا یُترک الاحتیاط فیه وفی سبق اللسان. (عبدالهادی الشیرازی). * بل الأقوی، لکن لو کان موجب التخیّل من قبیل الشبهه الحکمیّه فصحّه الصلاه معه مشکله. (الشریعتمداری). * بل الأظهر، کما تقدّم، والأحوط إن لم یکن أقوی وجوبهما فی سبق اللسان أیضاً. (الخوئی). * لا یُترک فی السبق إلی کلام الآدمی. (السبزواری).

۳- ۳. یراجع أوّل المسأله الاُولی من فصل موجبات سجود السهو، وکذا فی ما بعده. (زین الدین).

۴- ۴. لکنّ صحّه الصلاه معه مشکله، کما تقدّم. (مهدی الشیرازی). * لا یُترک الاحتیاط فی سبق اللسان إلی کلام الآدمی. (الشریعتمداری). * لا یبعد الوجوب فیه وفی الفرعین الآخرین. (محمّد الشیرازی).

۵- ۵. السهو فی الکلام، لا السهو فی العنوان. (الفانی).

۶- ۶. بل هو من باب السهو. (صدر الدین الصدر). * وإن لم یکن منه موضوعاً، ولعلّه ملحق به حکماً. (المرعشی).

الظاهر(۱) عـدم وجوبهما فی(۲) سبق اللسان(۳) إلی شیء(۴)، وکذا إذا قرأ شـیئاً غلطاً(۵) من جهه الإعراب أو المادّه ومخارج الحروف.

الرابعه والستون: عدم وجوب سجود السهو فیما لو عکس الترتیب الواجب سهواً، کتقدیم السوره علی الحمد و تذکر فی الرکوع

الرابعه والستّون: لا یجب سـجود السـهو فی ما لو عکس الترتیب الواجب(۶) سـهواً، کما إذا قـدّم السوره علی الحمد وتذکّر فی الرکوع، فإنّه لم یزد شیئاً ولم ینقص(۷)، وإن کان

۱- ۱. لا یُترک الاحتیاط بإتیانهما فی سبق اللسان بکلام الآدمی. (المرعشی).

۲- ۲. لو کان ما سبق إلی اللسان من غیر کلام الآدمیّین، وإلّا فلا یُترک الاحتیاط بإتیانهما. (الشاهرودی).

۳- ۳. لا یبعد الوجوب إن کان ما سـبق إلیه من کلام الآدمیّین. (البروجردی). * سـبق اللسان سـهو فی التلفّظ، کما أنّ السهو فی مقابله سهو فی المعنی، فلیس السبق مقابلاً للسهو، فلا تُترک سجدتا السهو. (الرفیعی).

۴- ۴. إن لم یکن من کلام آدمی. (السبزواری). * لا یُترک الاحتیاط بإتیانهما فیه. (السیستانی).

۵- ۵. الظاهر أنّ المراد ما لیس بواجب، وکان قراءته باعتقاد صحّته علی ما تقدّم، وحینئذٍ إن لم یصدق علیه عنوان الذکر ونحوه فالأحوط سـجدتا السـهو لأجله. (المیلانی). * إذا کان ذلک مع سـبق اللسان فالأظهر سـجدتا السـهو، وإن کان ذلک للجهل عن تقصیرٍ بطلت صلاته، وإن کان للجهل عن قصور صحّت صلاته وعلیه السجده. (الروحانی).

۶- ۶. لظهور النقیصه فی نقص الأجزاء المترتّبه، ولا یشمل مثل الترتیب. (الشریعتمداری).

۷- ۷. بـل نقص الترتیب، فیـأتی بسـجدتَی السـهو لنقصه. (محمّـد تقی الخونسـاری، الأراکی). * بـل زاد ونقص؛ إذ المأمور به السوره المتقیّده بکونها بعد الحمد، وعلیه فعلی القول بوجوب سـجده السـهو لکلّ زیاده ونقیصه تجب السجده فی المقام، ولکنّ الأظهر الاکتفاء بها مرّهً واحده؛ إذ الأصل هو تداخل المسبّبات، بمعنی الالتزام بوجوب الأکید. (الروحانی).

الأحوط(۱) الإتیان معه(۲)؛ لاحتمال(۳) کونه(۴) من باب نقص السوره، بل مرّه اُخری(۵). . . . .

ص: ۲۹۱

۱- ۱. بناءً علی وجوبه لکلّ زیادهٍ ونقیصه، فالظاهر وجوبه فی المقام لکلٍّ من زیادهِ السوره ونقیصتها. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * بل الأقوی وجوبهما للنقیصه، وفی وجوبهما للزیاده إشکال؛ لاحتمال وقوعه فی محلّه. (آقا ضیاء). * هذا الاحتیاط لا یُترک. (آل یاسین). * لا یُترک هذا الاحتیاط. (الإصطهباناتی). * لا تُترک المرّتان. (مهدی الشیرازی). * لا یُترک فی کلا الموردین احتمال النقیصه والزیاده؛ بناءً علی وجوبها لکلّ زیاده ونقیصه. (البجنوردی). * ضعیف. (عبداللّه الشیرازی). * لاحتمال صدق النقص والزیاده، ووجوبه لکلّ زیادهٍ ونقیصه. (المرعشی). * لا یُترک، بل الأحوط منه مرّه اُخری للزیاده، کلّ ذلک بناءً علی وجوبها لکلّ زیاده ونقیصه. (الآملی). * لا یُترک، بل یحتاط بإعاده الصلاه أیضاً. (تقی القمّی).

۲- ۲. بل الأوجه ذلک، وکذا مرّه اُخری، نعم، یبتنی وجوبه علی کونه واجباً لکلّ زیاده ونقیصه. (المیلانی).

۳- ۳. هذا الاحتمال وجیه، وکذا ما بعده، ولکن قد تقدّم عدم وجوب سجود السهو لکلّ زیادهٍ ونقیصه. (زین الدین).

۴- ۴. وهو الأقوی، وکذا ما بعده. (الحکیم).

۵- ۵. الظاهر تساوی الاحتمالین، فعلی القول بوجوبهما لکلّ زیاده ونقیصه لا یُترک الاحتیاط بالتکرار. (الشاهرودی). * قد مرّ عدم وجوب سجدتَی السهو لکلّ زیاده أو نقیصه فضلاً عن مثل المقام. (الفانی). * بناءً علی وجوبه لکلّ زیاده. (اللنکرانی).

لاحتمال(۱) کون السوره المتقدّمه علی الحمد من الزیاده.

الخامسه والستون: إذا وجب علیه قضاء السجده المنسیه أو التشهد ثم أبطل صلاته أو انکشف بطلانها سقط وجوبه

الخامسه والستّون: إذا(۲) وجب علیه قضاء السجده المنسیّه أو التشهّد المنسیّ ثمّ أبطل صلاته أو انکشف بطلانها سقط وجوبه؛ لأ نّه إنّما یجب فی الصلاه(۳) الصحیحه، وأمّا لو أوجد ما یوجب سجود السهو ثمّ أبطل صلاته فالأحوط(۴) إتیانه(۵)، وإن کان الأقوی سقوط وجوبه أیضاً، وکذا إذا انکشف بطلان صلاته؛ وعلی هذا فإذا صلّی ثمّ أعادها احتیاطاً وجوباً أو ندباً وعلم بعد ذلک وجود سبب سجدتَی السهو فی کلٍّ منهما یکفیه إتیانهما مرّه واحده، وکذا إذا کان علیه فائته مردّده بین صلاتین أو ثلاثٍ

۱- ۱. هذا قویّ علی القول بوجوبهما لکلّ زیاده ونقیصه. (البروجردی).

۲- ۲. إذا کان فی المحلّ، وإن تجاوزه فلا شیء علیه مطلقاً وإن لم یدخل فی الرکوع. (السیستانی).

۳- ۳. وإن شئت قلت: إ نّه لجبر نقص الصلاه، ولا معنی للجبر علی البطلان. (الرفیعی).

۴- ۴. لا یُترک، وکذا فی سبق اللسان إذا کان کلام الآدمیّ. (اللنکرانی).

۵- ۵. لا یُترک. (الحکیم). * لاحتمال کون السجدتَین بمنزله الکفّاره لا تسقط ببطلان الصلاه. وبعبارهٍ اُخری: وجوبهما نفسیّ، لا غیریّ حتّی یسقط ببطلان الصلاه، لکنّ الظاهر انصراف مطلق النصوص إلی خصوص صوره صحّه الصلاه. (الشریعتمداری). * رعایهً؛ لاحتمال نفسیّه وجوبهما، وعدم کونهما کفّارهً، وإن کان خلاف المنصرف إلیه من الأدلّه. (المرعشی).

مثلاً فاحتاط بإتيان صلاتين أو ثلاث صلوات، ثمّ علم تحقّق سبب السجود فی کلٍّ منها فإنّه یکفیه الإتیان به مرّه بقصد الفائته الواقعیه، وإن کان الأحوط(۱) التکرار(۲) بعدد الصلوات(۳).

السادسه والستون: الحکم فیما ذذا شک فی أنه هل سجد سجده واحدهً أو اثنتین أو ثلاثاً؟

السادسه والستّون: إذا شکّ فی أ نّه هل سجد سجده واحده أو اثنتین أو ثلاثاً؟ فإن لم یتجاوز محلّها بنی علی واحده وأتی بأُخری(۴)، وإن تجاوز بنی علی الاثنتین ولا شیء علیه؛ عملاً بأصاله عدم الزیاده، وأمّا إن علم(۵) أ نّه إمّا سجد واحده أو ثلاثاً وجب علیه(۶)

۱- ۱. ضعیف. (عبداللّه الشیرازی).

۲- ۲. هذا الاحتیاط ضعیف جدّاً. (الخوئی).

۳- ۳. هذا الاحتیاط فی غایه الضعف والوهن. (الروحانی).

۴- ۴. لکنّه لو صار عالماً بعد الإتیان بالواحده بأ نّه سجد ثلاث سجدات قبل ذلک بطلت صلاته؛ لزیاده السجدتین، فیعیدها فی الوقت ویقضیها خارجه، وهکذا کلّ رکن مشکوک فیه یأتی به لو صار عالماً بإتیانه من قبل. (الإصطهباناتی). * هذا لو بقی علی تلک الحال إلی إتمام الصلاه، وأمّا لو علم بعد الإتیان بواحده أ نّه کان آتیاً بثلاث سجداتٍ بطلت صلاته؛ لمکان زیاده الرکن، کما سیأتی. (المرعشی).

۵- ۵. مقتضی الصناعه بطلان الصلاه علی جمیع التقادیر، إلّا فیما یکون الشکّ عارضاً قبل الدخول فی جزءٍ آخر، ولکنّ مقتضی الاحتیاط العمل بما فی المتن مع إعاده الصلاه. (تقی القمّی).

۶- ۶. ولعدم الوجوب فی صوره حصول العلم قبل الرکوع وجه قویّ، وکذا لعدم القضاء لو کان بعد الدخول فیه، وأمّا وجوب سجدتَی السهو فمبنیّ علی لزومهما لکلّ زیادهٍ ونقیصهٍ، فیأتی بهما مرّه بعد الصلاه لو کان الملاک وحده السهو وتعدّده، ومرّاتٍ لو کان المعیار تعدّد المسهوّ ووحدته. (المرعشی). * إن کان صدورها عمدیّاً، وإلّا فیجب الجمع بین الإتیان بالسجدتین فی محلّها وسجدتا السهو لمحتمل الزیاده. (الآملی). * الظاهر عدم وجوب شیء علیه. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بل لا یجب علیه شیء. (اللنکرانی).

أُخرى(۱) . . . .

ص: ۲۹۴

۱- ۱. فی وجوب الاُخری تأمّل إذا حصل العلم بعد تجاوز المحلّ. (الجواهری). * إن کان صدورها عمدیّاً، وإلاّ فیجب الجمع بین الإتیان بالسجده فی محلّها بقصد ما فی الذمّه، وسجدتَی السهو لمحتمل الزیاده للعلم الإجمالی. (آقا ضیاء). * المسأله محلّ إشکال، ولو جاء بها فالأحوط له الإعاده بعد الإتیان بسجدتَی السهو؛ للقیام الزائد الّذی هو أحد طرفَی العلم الإجمالی الحادث بعد الإتیان بالسجده، فتدبّر جیّداً. (آل یاسین). * مع سجدتَی السهو؛ ولاحتمال الزیاده. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * بل یمضی فی صلاته ولا شیء علیه، لا قبل الرکوع، ولا بعده. (عبدالهادی الشیرازی). * إذا لم نقل بوجوب السجود للزیاده والنقیصه لم یجب علیه التدارک، وإن قلنا به وجب التدارک، وسجود السهو لزیاده القیام، وإن علم بعد الرکوع: فعلی الأوّل لا یجب القضاء، وعلی الثانی یجب سجود السهو لا غیر. (الحکیم). * إن کان فی المحلّ، وإلاّ فلا شیء علیه. (الشاهرودی). * هذا فی صوره العمد، وإلاّ فیأتی بالسجده وسجده السهو بعد الصلاه. (الرفیعی). * بناءً علی وجوب سجدتَی السهو لکلّ زیاده ونقیصه؛ للعلم الإجمالی بنقص السجده أو زیادتها، وإلاّ لا یجب علیه التدارک، ولا القضاء، ولکن تجب سجدتا السهو؛ لعدم الإتیان بالسجده بمقتضی الاستصحاب. (عبداللّه الشیرازی). * بناءً علی وجوب سجدتَی السهو لکلّ زیاده، وإلاّ فلا شیء علیه، وکذا فی ما یلیه. (الفانی). * بل لا یجب علیه التدارک، ولا القضاء والسجده. (الخمینی). * لا یبعد وجوب مضیّه إذا کان العلم المزبور حال القیام، وعدم وجوب القضاء علیه إذا کان بعد الدخول فی الرکوع، نعم، تجب علیه سجدتا السهو بناءً علی وجوبهما لکلّ زیاده ونقیصه. (الخوئی). * علی الأحوط. (السبزواری). * إذا کان فی المحلّ، ولا تجب علیه بعد التجاوز، ولا یجب علیه القضاء بعد الرکوع، نعم، علیه سجود السهو؛ للعلم الإجمالی بأ نّه إمّا زاد، أو نقص فی صلاته، کما تقدّم. (زین الدین). * إذا لم یتجاوز المحلّ یأتی بواحده اُخری ولا شیء علیه، وإن تجاوز فعلی القول بعدم وجوب سجده السهو لکلّ زیاده ونقیصه یمضی فی صلاته ویُتمّها ولا شیء علیه، وعلی القول بوجوبها لذلک یجب ترتیب أثر ترک السجده فقط من التدارک ما لم یدخل فی الرکوع، والقضاء إن دخل فیه. (الروحانی).

ما لم يدخل(۱) فی الركوع(۲)، وإلاّ قضاها بعد الصلاه وسجد للسهو(۳).

ص: ۲۹۵

۱- ۱. الأقوى عدم وجوب التدارک قبل الركوع، ولا القضاء بعد الصلاه إذا دخل فی الركوع، نعم، على القول بوجوب سجدتَی السهو لكلّ زياده ونقيصه يجب ذلک، لكن يجب حينئذٍ سجدتا السهو مرّاتٍ عديده. (البروجردی). * الأظهر عدم وجوب السجده الاُخرى قبل الركوع، ولا القضاء لو حصل العلم بعد الركوع؛ لعدم منجّزيّه ذلک العلم؛ بناءً على عدم وجوب سجدتَی السهو للزياده، فتجری قاعده التجاوز فی نقص السجده بلا معارض. (الشريعتمداری). * الظاهر عدم الوجوب إن كان فی حال القيام، ولا يجب القضاء عليه. (حسن القمی).

۲- ۲. بل ما لم يتجاوز المحلّ، وإلاّ فلا شیء عليه لا فی الصلاه ولا بعدها، من غير فرقٍ بين الدخول فی الركوع وعدمه. نعم، ذلک على ما هو الأقوى من عدم وجوب سجدتَی السهو لكلّ زياده. (الميلانی).

۳- ۳. راجع إلى الصورتين. (عبداللّه الشيرازی).

السابعه والستون: إذا ترک جزءاً من أجزاء الصلاه لجهله بوجوبه فالأفضل إعاده الصلاه و إن لم یکن من الأرکان

السابعه والستّون:(۱) إذا ترک جزءاً من أجزاء الصلاه من جهه الجهل بوجوبه أعاد(۲) الصلاه(۳) علی الأحوط(۴) وإن لم

ص: ۲۹۶

۱- ۱. فی الطبع الأوّل للکتاب انتهت المسائل إلی السبعه والستّین(أی بإضافه مسألتین عمّا فی الطبعات اللاحقه، ونحن قد انتقینا الطبعه الاُولی فی تدوین جمیع الحواشی، وهو ما نوّه عنه المُحشّی قدس سره . (لجنه التحقیق).). (الفیروزآبادی).

۲- ۲. إذا کان العلم حاصلاً بعد الصلاه، وکان الترک عن قصورٍ لا تجب الإعاده، وإلاّ تجب علی الأحوط. (تقی القمّی).

۳- ۳. إذا کان جهلاً عن تقصیر. (الفانی). * تقدّم التفصیل فیه فی المسأله الثالثه من أوّل الخلل. (السیستانی).

۴- ۴. بل علی الأقوی. (الجواهری، الإصطهباناتی، الشاهرودی، الرفیعی). * بل الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی، البروجردی، الآملی). * بل الأقوی، کما تقدّم فی أوّل بحث الخلل. (صدر الدین الصدر). * بل الأقوی إن کان مقصّراً. (مهدی الشیرازی). * إن کان الجهل عن تقصیر فالأقوی الإعاده، وإلاّ فلا، إلاّ فیما کان الجزء رکناً. (عبدالهادی الشیرازی). * بل علی الأقوی إن کان الجهل عن تقصیر، وإلاّ فلا تجب الإعاده فیما عدا الأرکان علی الأظهر. (المیلانی). * بل الأقوی إن کان الجهل عن تقصیر مطلقاً، سواء کان من الأرکان، أم لا. (البجنوردی). * وإن کان الأظهر عدم وجوب الإعاده فی غیر الأرکان إذا کان الجهل لا عن تقصیر. (الخوئی). * بل علی الأقوی فی الجهل الّذی لا یعذر صاحبه. (المرعشی). * إن کان ذلک الجزء من الأرکان أعاد الصلاه علی الأظهر، وإن کان من غیر الأرکان: فإن کان الجهل تقصیریاً فکذلک، وإن کان قصوریاً صحّت صلاته. (الروحانی).

يكن[(١)] من الأركان[(٢)]، نعم، لو كان الترك مع الجهل بوجوبه مستنداً إلى النسيان بأن كان بانياً على الإتيان به باعتقاد استحبابه فنَسِيَ وتركه فالظاهر عدم البطلان، وعدم وجوب الإعاده إذا لم يكن من الأركان.

* * *

ص: ٢٩٧

١- ١. بل الأقوى. (الإصفهانی).

٢- ٢. وإن كان الأقوى عدم وجوب الإعاده، كما تقدّم فی المسأله الثالثه من فصل أحكام الخلل، إلّا فی الجاهل المتردّد فی صحّه العمل وفساده فالظاهر وجوب الإعاده عليه. (زين الدين).

فصل فی صلاه العیدین: الفطر والأضحی

وجوب صلاه العیدین فی زمان حضور المعصوم علیه السلام، و استحبابها فی زمن الغیبه جماعه و فرادی

وهی کانت واجبه فی زمان حضور الإمام علیه السلام مع اجتماع شرائط وجوب الجمعه، وفی زمان الغیبه(۱) مستحبّه جماعهً(۲) وفرادی(۳)،

عدم اشتراطها ما یشترط فی الجمعه، و لا بعد فرسخ بین الجماعتین

ولا- یشترط فیها شرائط الجمعه وإن کانت بالجماعه، فلا یعتبر فیها العدد من الخمسه أو السبعه، ولا بُعد فرسخٍ بین الجماعتین ونحو ذلک.

وقتها من طلوع الشمس إلی الزوال، ولا قضاء لها لوفاتت

ووقتها من طلوع الشمس إلی الزوال، ولا قضاء لها لو فاتت(۴).

استحباب تأخیرها إلی ارتفاع الشمس، و یستحب فی عید الفطر تأخیرها أزید بمقدار الإفطار و إخراج الفطره

ویستحبّ تأخیرها إلی أن ترتفع الشمس، وفی عید الفطر یُستحبّ تأخیرها أزید بمقدار الإفطار وإخراج الفطره.

۱- ۱. الظاهر وجوبهما مع الفقیه العادل. (زین الدین).

۲- ۲. الأحوط إتیانها فرادی فی زمان الغیبه، فیسقط بعض الفروع المتفرّعه علی الجماعه، نعم، یجوز الإتیان بها جماعهً إذا کان المقیم لها فقیهاً. (الخمینی). * فی استحبابها جماعهً إشکال، بل منع. (تقی القمّی).

۳- ۳. الجماعه فیها فی زمن الغیبه محلّ إشکال. (حسن القمّی). * الأظهر أ نّها لا تستحبّ فی زمان الغَیبه جماعهً، بل تستحبّ فرادی فقط، فیسقط بعض الفروع المترتّب علی ذلک. (الروحانی).

۴- ۴. فی بعض النصوص: إذا ثبتت رؤیه الهلال بعد زوال الشمس أفطر الناس لیومهم وأخّروا الصلاه إلی الغد، فلا بأس بالإتیان بصلاه العید قضاءً فی مثل هذا الفرض برجاء المطلوبیه. (زین الدین). * نعم، لا بأس بالقضاء رجاءً. (مفتی الشیعه). * لا یبعد القول باستحبابه، لاسیّما فی زمان وجوبها، خصوصاً إذا لم یثبت العید إلاّ بعد فوات وقت الصلاه. (الروحانی).

فی عدد رکعاتها و کیفیتها

وهی رکعتان، یقرأ فی الاُولی منهما الحمد وسوره، ویکبّر خمس تکبیرات، عقیب کلّ تکبیره قنوت(۱)، ثمّ یکبّر للرکوع ویرکع ویسجد، ثمّ یقوم للثانیه، وفیها بعد الحمد وسوره یکبّر أربع تکبیرات، ویقنت بعد کلٍّ منها، ثمّ یکبّر للرکوع ویُتمّ الصلاه، فمجموع التکبیرات فیها اثنتا عشره: سبع تکبیرات فی الاُولی، وهی: تکبیره الإحرام، وخمس للقنوت، وواحده للرکوع، وفی الثانیه خمس تکبیرات: أربعه للقنوت، وواحده للرکوع. والأظهر(۲) وجوب القنوتات(۳) وتکبیراتها(۴)، ویجوز فی القنوتات کلّ ما جری علی اللسان من ذکر ودعاء کما فی سائر الصلوات، وإن کان الأفضل(۵) الدعاء المأثور، والأولی(۶) أن یقول(۷) فی کلٍّ منها: «اللهمّ أهلَ الکِبریاءِ والعظمهِ، وأهلَ الجُودِ والجَبَروتِ، وأهلَ العفوِ

---

۱ - ۱. بل بین کلّ تکبیرتین منها، وکذا الحال فی التکبیرات الأربع فی الرکعه الثانیه، ومنه یظهر النظر فیما ذکره بعده. (السیستانی).

۲- ۲. بل الأحوط. (الخمینی).

۳- ۳. یعنی بالوجوب: الوضعی، لا التکلیفی، فلا ینافی استحبابهما فی أمثال هذا الزمان. (الإصطهباناتی). * بل الأحوط. (عبداللّه الشیرازی). * أی لزومها وضعیّاً. (المرعشی) * الأحوط وجوباً. (مفتی الشیعه).

۴- ۴. بل الأحوط، ولا یبعد الاجتزاء بثلاث تکبیرات فی کلّ رکعه سوی تکبیرتَی الإحرام والرکوع. (السیستانی).

۵- ۵. بل لتعیّنه وجهٌ قویّ. (المرعشی).

۶- ۶. لا یختصّ هذا الدعاء عن سائر المأثور بالأولویه کما یظهر من العباره، وإنّما هو بعض ما ورد. (زین الدین).

۷- ۷. الأحوط أن یأتی به رجاءً. (الخمینی).

والرحمه، وأهلَ التقوى والمَغفِره، أسألکَ بحقِّ هـذا(۱) الیوم الـذی جَعَلتَهُ للمسـلمین عیـداً، ولمحمّدٍ صَـلّی اللّه ُعَلَیْهِ وَآلِه ذُخراً وَشَرَفاً(۲) وکرامَهً ومَزیداً، أن تصلّی علی(۳) محمّـدٍ وآل محمّـد، وأن تُدْخِلَنی فی کلِّ خیرٍ أدخلتَ فیه محمّداً وآل مُحمّد، وأنّ تُخرِجَنی مِن کـلِّ سُوءٍ أخرجت منه محمّـداً وآل محمّـد، صـلواتک علیه وعلیهم، اللهمّ إنّی أسألُـکَ خیْرَ مـا سألَـکَ به عبـادُک الصالحون، وأعوذُ بکَ ممّا استعاذَ منه عبادُکَ المُخلِصون»(۴).

ویأتی بخُطبَتَین بعد الصلاه(۵) مثل ما یوءتی بهما فی صـلاه الجمعه، ومحلّهما هنا بعـد الصـلاه، بخلاف الجمعه فإنّهما قبلها، ولا یجوز إتیانهما هنا قبل الصلاه، ویجوز(۶) ترکهما فی زمان الغیبه(۷)، وإن کانت الصلاه بجماعه، ولا یجب الحضور(۸) عندهما، ولا الإصغاء إلیهما. وینبغی أن یذکر فی خُطبه عید الفطر ما یتعلّق بزکاه الفطره من

۱- ۱. فی التهذیب(تهذیب الأحکام: ۳/۱۳۹، عنه الوسائل: الباب (۲۶) من أبواب صلاه العید، ح۲.) فی روایه ابن أبی منصور: « أسألک فی هذا الیوم ». (المرعشی)

۲- ۲. لفظه « کرامه » غیر مذکوره فی تلک الروایه. (المرعشی).

۳- ۳. فی تلک الروایه بعد الصلوات نقلت تتمّه، فلیراجع. (المرعشی).

۴- ۴. علی بناء اسم المفعول(أی: المخلَصُون.). (المرعشی).

۵- ۵. ویجلس بینهما قلیلًا. (السیستانی).

۶- ۶. تقدّم أنّ الظاهر وجوب هذه الصلاه مع الفقیه العادل فی زمان الغیبه، فلا بدّ فیها من الخُطبتین. (زین الدین).

۷- ۷. لا یُترک الاحتیاط بالإتیان بهما إذا اُقیمت جماعهً. (السیستانی).

۸- ۸. الوجوب المنفیّ وضعیّ، لا تکلیفی. (المرعشی).

الشروط والقدر والوقت لإخراجها، وفی خُطبه الأضحی ما یتعلّق بالأُضحیّه.

عدم اشتراط سوره مخصوصه فیها، بل یجزی کل سوره، والأفضل الشمس والغاشیه، أو (سبح اسم) والشمس

(مسأله ۱): لاـ یشـترط فی هـذه الصـلاه سوره مخصوصه، بـل یجزی کـلّ سوره، نعم، الأفضـل أن یقرأ فی الرکعه الاُولی سوره الشمس، وفی الثانیه سوره الغاشیه، أو یقرأ(۱) فی الاُولی سوره «سَبِّحِ اسمَ»، وفی الثانیه سوره الشمس.

الأمور المستحبه فی صلاه العیدین

(مسأله ۲): یستحبّ فیها اُمور(۲):

أحدها: الجهر بالقراءه للإمام والمنفرد

أحدها: الجهر بالقراءه للإمام والمنفرد.

الثانی: رفع الیدین حال التکبیرات

الثانی: رفع الیدین حال التکبیرات.

الثالث: الإصحاب بهار، إلا فی مکه فإنه یستحب الإتیان بها فی المسجد الحرام

الثالث: الإصحار بها، إلّا فی مکّه فإنّه یستحبّ الإتیان بها فی المسجد الحرام.

الرابع:السجود علی الأرض دون غیرها مما یصح السجود علیه

الرابع: أن یسجد علی الأرض دون غیرها ممّا یصحّ السجود علیه.

الخامس: الخروج إلیها راجلاً حافیاً مع السکینه الوقار

الخامس: أن یخرج(۳) إلیها راجلاً حافیاً مع السَکِینه والوَقار.

السادس: الغسل قبلها

السادس: الغُسل قبلها.

السابع: لبس العمامه البیضاء

السابع: أن یکون لابساً عِمامهً بیضاء.

الثامن: أن یشمر ثوبه إلی ساقه

الثامن: أن يُشَمِّر ثوبه إلى ساقه.

التاسع: الإفطار فی صباح عید الفطر بالتمر، والأكل من لحم الأضحیه فی الأضحی

التاسع: أن یفطر فی الفطر قبل الصلاه بالتمر(۴)، وأن یأكل من لحم الاُضحیه فی الأضحی بعدها.

ص: ۳۰۱

۱- ۱. وهو الأولی. (المرعشی).

۲- ۲. الأولی رعایه أكثرها رجاءً؛ لضعف المستند. (المرعشی).

۳- ۳. سواء فیه الإمام، أم المأموم. (المرعشی).

۴- ۴. بل كُلّ حُلْوٍ. (المرعشی).

العاشر: التكبيرات عقيب أربع صلوات فی عيد الفطر

العاشـر: التكبيرات عقيب أربع(۱) صـلوات فی عيـد الفطر(۲)، أوّلهـا المغرب من ليله العيـد، ورابعها صـلاه العيـد، وعقيب عشر صلوات فی الأضـحی إن لم يكن بمِنی، أوّلهـا ظهر يوم العيـد، وعاشـرها صـبح اليوم الثـانی عشـر، وإن كان بمِنی فعقيب خمس عشره صلاه، أوّلها ظهر يومِ العيد، وآخرها صبح اليوم الثالث عشر.

فی كيفيه التكبير فی يوم عيد الفطر

وكيفيّه التكـبير فی الفطر أن يقول: «اللّه ُ أكـبرُ، اللّه ُ أكـبرُ، لاـ إله إلاّـ اللّه، واللّه ُ أكـبر، اللّه ُ أكبرُ وللّه ِ الحمـد، اللّه ُ أكبرُ علی ما هدانا». وفی الأضـحی يزيد علی ذلك: «اللّه أكبر علی ما رزقنا من بهيمه الأنعام، والحمد للّه علی ما أبلانا»(كذا فی الأصل، وفی بعض الروايات: «أولانا».).

المور المكروهه فی صلاه العيدين

(مسأله ۳): يُكره فيها اُمور(۳):

الأول: الخروج مع السلاح، إلا فی حال الخوف

الأوّل: الخروج مع السلاح، إلاّ فی حال الخوف.

الثانی: النافله قبل صلاه العيد و بعدها إلی الزوال، إلا فی مدينه الرسول صلی الله عليه و آله

الثانی: النافله قبل صـلاه العيد وبعدها إلی الزوال، إلاّ فی مدينه الرسول فإنّه يستحبّ صلاه ركعتين فی مسجدها قبل الخروج إلی الصلاه.

الثالث: نقل المنبر إلی الصحراء

الثالث: أن ينقل المِنبَر إلی الصحراء، بل يستحبّ أن يُعمَلَ هناك مِنبَر من الطين.

الرابع: الصلاه تحت السقف

الرابع: أن يصلّی تحت السَقف.

الأفضل ترک النساء لهذه الصلاه إلا العجائز

(مسأله ۴): الأولی بل الأحوط(۴) ترك النساء لهذه الصلاه، إلاّ

١- ١. لا يبعد استحبابها عقيب الظهر والعصر من يوم العيد أيضاً، وفى صوره التكبيرات اختلاف، والأمر سهل. (الخمينى).

٢- ٢. بل عقيب ستّ صلواتٍ، أوّلها المغرب من ليله العيد، وسادسها صلاه العصر من ذلك اليوم. (الروحانى).

٣- ٣. الأولى رعايتها رجاءً؛ لضعف المدرک. (المرعشى).

٤- ٤. بمعنى أقلّيه التأكيد عليهنّ من الرجال. (محمّد الشيرازى).

العجائز.

عدم تحمل الإمام فی هذه الصلاه إلا القراءه والأذکار والتکبیرات والقنوتات

(مسأله ۵): لا یتحمّل الإمام فی هذه الصلاه ما عدا القراءه من الأذکار والتکبیرات والقنوتات، کما فی سائر الصلوات.

لو شک فی التکبیرات والقنوتات بنی علی الأقل

(مسأله ۶): إذا شکّ(۱) فی التکبیرات والقنوتات بنی علی الأقلّ(۲)،

ص: ۳۰۳

۱- ۱. إذا کـان فی المحـلّ أتی به، وإلاّ یمضـی فی صـلاته، ولا یلتفت إلیه علی الأقوی. (النائینی). * إذا کان فی المحلّ أتی به، وإلاّـ مضـی فی صـلاته، ولاـ یلتفت إلیه علی الأـقوی. (جمال الـدین الگلپایگانی) * مع کون الشکّ فی المحلّ یأتی به، کما إذا شـکّ فی القنوت بعـد التکبیره الاُولی أو غیرها قبل الـدخول فی التکبیره الاُخری، أو شکّ فی التکبیره قبل الـدخول فی القنوت بعدها، وإلاّ فلا یلتفت، ویمضـی فی صـلاته علی الأقوی. (الإصطهباناتی). * إذا کان فی المحلّ ولم یدخل فی الغیر أتی به، وإن تجاوز مضی فی صلاته. (المرعشی).
۲- ۲. إذا کـان فی المحلّ، وإلاّ لم یلتفت. (آل یاسـین). * بل یأتی به ما لم یتجاوز عن محلّه، وإلاّ فلا یلتفت. (الکوه کَمَری). * بل الظاهر أنّ حکمها حکم الصـلاه الیومیّه، یلاحظ فیها الشکّ فی المحلّ أو بعـد التجاوز عنه. (صـدر الدین الصدر). * إن کان لم یتجاوز محلّه، وإلاّ مضی. (کاشف الغطاء). * إن کان لم یتجاوز عنه. (البروجردی). * إلاّ أن یتجاوز المحلّ. (الحکیم). * إذا کان فی المحلّ یأتی بالمشـکوک، وإلاّ یمضـی فی صـلاته. (الشاهرودی). * ما لم یتجاوز المحلّ علی الأظهر. (المیلانی). * إذا کان المحلّ باقیاً، وإلاّ فیمضی. (البجنوردی). * إذا کان فی المحلّ ولم یتجاوز عنها، وإلاّ فلا یلتفت إلیها. (عبداللّه الشیرازی). * إن لم یتجاوز عن المحلّ. (الشریعتمداری). * یعنی إذا لم یرکع، وإلاّ لم یعتنِ بشکّه. (الفانی). * إذا کان فی المحلّ. (الخمینی). * بشـرط عـدم التجـاوز، کمـا مرّ. (المرعشـی) * إن لـم یتجـاوز المحـلّ. (السـبزواری). * إذا لم یتجـاوز المحـلّ، وإلاّـ بنی علی الصـحیح، سواء کـان الأقـلّ، أم الأکثر. (محمّـد الشـیرازی). * وأتی بالمشـکوک إذا کان فی المحلّ، فإذا تجاوز عنه ودخل فی غیره لم یلتفت إلی شکّه، ومضی فی صلاته. (زین الدین). * ما لم یتجاوز عنها، وإلاّ لا یلتفت إلیه. (الروحانی). * إذا لم یتجاوز المحلّ. (السیستانی). * مع عدم التجاوز عن محلّه، وإلاّ لا یلتفت. (اللنکرانی).

ولو تبيّن بعد ذلك أ نّه كان آتياً بها لا تبطل صلاته.

فيما لو أدرک مع الإمام بعض التكبيرات

(مسأله ۷): إذا أدرک مع الإمام بعض التكبيرات يتابعه فيه، ويأتی بالبقيّه بعد ذلک، ويلحقه فی الركوع، ويكفيه أن يقول بعد كلّ تكبير: «سبحان اللّه، والحمد للّه»، وإذا لم يمهله فالأحوط الانفراد(۱)، وإن كان يحتمل(۲) كفايه(۳) الإتيان بالتكبيرات ولاءً، وإن لم يُمهِلْهُ أيضاً أن يترک ويتابعه فی الركوع، كما يحتمل(۴)

---

۱ - ۱. لا يُترک. (الكوه كَمَرى، الشاهرودى). * إذا كانت الصلاه مستحبّه، وأمّا إذا كانت واجبهً فيُتِمّ التكبيرات والقنوتات مخفّفهً ويلحق بالإمام ولو فی السجود، وكذلک فی المستحبّه على الأقوى. (زين الدين).

۲- ۲. وهو قوىّ جدّاً. (آل ياسين).

۳- ۳. هذا الاحتمال أقرب حال وجوب هذه الصلاه. (محمّد الشيرازى).

۴- ۴. وهو الأقوى. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى، السبزوارى، السيستانى). * ولعلّه الأقرب؛ لقوّه احتمال السقوط فی حقّه. (المرعشى).

أن يجوز(۱) لحوقه(۲) إذا أدركه وهو راكع، لكنّه مشكل(۳)؛ لعدم الدليل(۴) على تحمّل الإمام(۵) لِما عدا القراءه.

لو سها عن القراءه أو التكبيرات أو القنوتات كلًا أو بعضاً لم تبطل، بعكس السهو عن الركوع والسجدتين

(مسأله ۸): لو سها(۶) عن القراءه أو التكبيرات أو القنوتات كُلاًّ ـ أو بعضاً لم تبطل صلاته(۷)، نعم، لو سها عن الركوع أو السجدتين أو تكبيره الإحرام بطلت.

الحكم فيما لو أتى بموجب سجود السهو فى صلاه العيدين

(مسأله ۹): إذا أتى بموجب سجود السهو فالأحوط(۸)

ص: ۳۰۵

۱- ۱. بل هو الأقوى. (البروجردى). * وهو الأقوى، لا لأ نّه يتحمّله الإمام؛ بل لأ نّه يسقط حينئذٍ. (الحكيم). * غير بعيد. (محمّد الشيرازى).

۲- ۲. هذا الاحتمال قريب جدّاً. (الخوئى).

۳- ۳. لولا ـ إطلاق أدلّه جواز اللحوق حتّى فى غير مورد تحمّل الإمام، كما إذا أدرك الإمام فى حال ركوع الأخيرتين، نعم، الإشكال فيما لا ـ يمهله الإمام للتكبيرات. (الشاهرودى). * بل لا يبعد، وليس من باب التحمّل، بل من باب السقوط. (عبداللّه الشيرازى). * لا إشكال فيه. (الفانى).

۴- ۴. يمكن أن يكون المقام من السقوط بإدراك الركوع مع الإمام. (السبزوارى).

۵- ۵. فيه نظر؛ لاختصاص ذلك بما قبل الركوع، فجواز اللحوق فيه هو الأظهر. (الميلانى).

۶- ۶. تقدّم أنّ حكم السهو والنسيان فيهما حكمهما فى اليوميّه، فى خصوص المحلّ وفواته. (صدر الدين الصدر).

۷- ۷. وإن وجب التدارك مع تذكّره قبل الركوع . (آل ياسين).

۸- ۸. فيه تأمّل. (صدر الدين الصدر). * لا ـ يُترك. (البروجردى، حسن القمّى). * رجاءً وكذا فى قضاء التشهّد والسجده. (الخمينى). * فيه إشكال. (المرعشى). * بل الأظهر، وكذا فى قضاء السجده المنسيّه. (السيستانى).

إتيانه(۱)، وإن كـان عـدم وجـوبه(۲) فی صـوره استحباب الصـلاه كمـا فی زمـان الغيبه لاـ يخلـو من قـوّه(۳)، وكـذا الحـال فی قضاءالتشهّد المنسیّ أو السجده(۴) المنسيّه.

ص: ۳۰۶

---

۱ – ۱. رجاءً. (الكوه كَمَری). * لا يُترک، وكـذا قضاء السـجده أو التشـهّد المنسـيّين. (عبـدالهادی الشـيرازی). * لا ينبغی تركه. (الشاهرودی). * لا يُترک. (البجنوردی، عبداللّه الشـيرازی). * استحباباً، وكذا قضاء الجزء المنسیّ. (مفتی الشيعه). * رجاءً وكذا فی قضاء التشهّد أو السجده. (اللنكرانی).

۲– ۲. بل فی مشـروعيّتها نظر، وكذا الكلام فی قضاء السجده والتشهّد؛ لاختصاص دليله بالصلاه الواجبه، خصوصاً مع ما ورد من نفی السـهو فی النافله(الوسائل: الباب (۱۸) من أبواب الخلل الواقع فی الصـلاه، ح۱.) ببعض معانيه (آقا ضـياء). * بل الكلام فی مشروعيّتها. (الرفيعی).

۳– ۳. فيه إشـكال، كمـا تقـدّم فی أحكـام النـافله، وكـذا فيما بعـد. (الحكيم). * بل الأحوط هو الإتيان به، كما هو كـذلک فی السـجده والتشـهّد، بل فيهما قویّ؛ لعدم منافاه الاسـتحباب بالعرض؛ لشـمول أدلّه السـهو. (الفانی). * يجب الإتيان بسـجود السهو وبقضاء الأجزاء المنسـيّه إذا حصل موجبهما فی صلاه العيد إذا كانت واجبه، ولا يُترک الاحتياط بالإتيان بهما إذا كانت مستحبّه. (زين الدين).

۴– ۴. لا يُترک الاحتياط بقضائهما. (الميلانی).

ليس فى صلاه العيدين أذان بموجب سجود السهو فى صلاه العيدين

(مسأله ١٠): ليس فى هذه الصلاه أذان ولا إقامه، نعم، يستحبّ أن يقول الموءذّن: «الصلاةَ» ثلاثاً.

فيما لو اتفق العيد و الجمعه فمن كان نائياً عن البلد اختار العود لأهله أو البقاء لحضور الجمعه

(مسأله ١١): إذا اتّفق العيد والجمعه فمن حضر العيد وكان نائياً(١) عن البلد(٢) كان بالخيار بين العود إلى أهله، والبقاء لحضور الجمعه.

* * *

ص: ٣٠٧

١- ١. بمقدارٍ تسقط عنه الجمعه. (صدر الدين الصدر). * بل له الخيار مطلقاً. (مفتى الشيعه). * اختصاص الحكم بالنائى مبنىّ على الاحتياط. (السيستانى). * بل الحاضر أيضاً كذلك. (اللنكرانى).

٢- ٢. بل له الخيار مطلقاً، وإن كان حاضراً على الأقوى. (الخمينى).

فصل فی صلاه لیله الدفن

فی عدد رکعات صلاه لیله الدفن و کیفیتها

وهی رکعتان(۱)، یقرأ فی الاُولی بعد الحمد آیه الکرسیّ إلی «هُمْ فیها خالِدُونَ»(۲)، وفی الثانیه بعد الحمد سوره القدر عشر مرّات، ویقول بعد السلام: «اللهمّ صلِّ علی محمّدٍ وآل محمّد، وابعَثْ ثوابها إلی قبر فلان»، ویسمّی المیّت(الوسائل: الباب (۴۴) من أبواب بقیه الصلوات المندوبه، ح۲). ففی مرسله الکفعمی وموجز ابن فهد: قال النبیّ صلی الله علیه و آله : «لا

۱- ۱. هذه الصلاه وردت بکیفیّات مختلفه، منها ما رواه الشریف ابن طاووس(فلاح السائل: ۸۶.)، وهی: الفاتحه فی کلٍّ منها، والمعوّذتان، وأصحّ الروایات سنداً وأشهرها عملاً هی ما فی المتن. (المرعشی).

۲- ۲. الظاهر أنّه یکفی إلی قوله تعالی: «وَهُوَ الْعَلِیُّ الْعَظِیم». (الحکیم). * علی الأحوط. (البجنوردی، عبداللّه الشیرازی، الخمینی، حسن القمّی). * علی الأحوط، بل لا یُترک. (الفانی). * علی الأحوط، سیّما فی الاستئجاریِّ من هذه الصلاه. (المرعشی). * لو قرأ من قوله تعالی: «اللّه ُوَلِیُّ الَّذینَ آمَنُوا...» الآیه رجاءً لکان أحسن وأولی؛ لما یظهر من بعض الأخبار(المصباح للکفعمی: ۱۹۳.) أنّ آیه الکرسی إلی قوله تعالی: «وَاللّه ُسَمیعٌ عَلیمٌ». (السبزواری). * علی الأحوط، وإن کان الأقوی إلی قوله تعالی: «وَهُوَ الْعَلِیُّ الْعَظیمُ»، کما تقدّم فی مستحبّات الدفن وما بعده. (زین الدین). * علی الأحوط. (السیستانی).

يـأتى على الميّت أشـدّ من أوّل ليله، فـارحموا موتـاكم بالصـدقه، فـإن لم تجـدوا فليصـلِّ أحـدكم، يقرأ فى الاُولى الحمـد وآيه الكرسىّ، وفى الثانيه الحمد والقدر عشراً، فإذا سلّم قال: اللهمّ صلِّ على محمّدٍ وآل محمّد،

وابعَثْ ثوابها إلى قبر فلان، فإنّه تعالى يبعث من ساعته ألف مَلَكٍ إلى قبره، مع كلّ مَلكٍ ثوب وحلّه»(المصباح للكفعمى: ۴۱۱، والرسائل العشر لابن فهد الحلّى: ۱۰۲، وفيهما قطعه منه، فلاح السائل: ۸۷). ومقتضى هذه الروايه أنّ الصلاه بعد عدم وجدان ما يتصـدّق به، فالأولى الجمع بين الأمرين مع الإمكان، وظاهرها أيضـاً(۱) كفايه صـلاه واحده، فينبغى أن لا يقصد الخصوصـيّه فى إتيان أربعين، بل يوءتى بقصد الرجاء، أو بقصد إهداء الثواب(۲).

لا بأس بالاستئجار لهذه الصلاه و إعطاء الاجره بعنوان التبرع والإحسان

(مسأله ۱): لا بأس بالاستئجار(۳) لهذه(۴) . . .

ص: ۳۰۹

۱- ۱. بل لا يجوز الأزيد بقصد الورود. (الشاهرودى).

۲- ۲. الأحوط ترک الزائد على الواحده إلّا بعنوان الرجاء، أو بقصد إهداء الثواب بإتيان الصلاه بداعى الأمر بالصلاه المطلقه، لا المقيّده بهذه القيود. (الروحانى).

۳- ۳. لمّا كان الأمر ولو كفايةً متوجّهاً إلى كلٍّ من المستأجِر والأجير فيمكن الاستئجار من باب الاستنابه عن المستأجِر، أو من باب العمل بوظيفه الأجير، ولا مانع من صـحّتهما بعد ما كان العمل قابلاً للنيابه، وكون الداعى على الداعى غير منافٍ للقربه، وإن كان الأحوط والأولى الإعطاء والعمل بالنحو المذكور فى المتن. (عبداللّه الشيرازى).

۴- ۴. ظاهر الروايه كون الص_لاه للمصلّى وهو يهـدى ثوابها إلى الميّت، فيكون الاستئجار لـذلک كلّه؛ ولأجل ذلک يشكل الاستئجار إلّا إذا كان الفعل بداعى استحقاق الاُجره وتحليلها. (الحكيم).

الصلاه(۱) وإعطاء الاُجره، وإن كان الأولى(۲) للمستأجِر الإعطاء بقصد التبرّع أو الصدقه(۳)، وللموءجَر الإتيان تبرّعاً وبقصد الإحسان إلى الميّت.

جواز إتيان شخص واحد أزيد من واحده بقصد إهداء الثواب متبرعاً أو بإذن المستأجر

(مسأله ۲): لا بأس(۴) بإتيان شخص واحدٍ(۵) أزيد من واحدهٍ بقصد إهداء الثواب(۶) إذا كان متبرّعاً، أو إذا أذن له المستأجِر، وأمّا إذا اُعطى

ص: ۳۱۰

۱- ۱. مع ذلك الدعاء الذى مفاده إهداء الثواب إلى الميّت. (الميلانى).

۲- ۲. يعنى للمعطى الإعطاء صدقه، والأولى أن يلتمس من المُعطى إليه أن يأتى بالصلاه رحمةً على الميّت وإحساناً إليه، وأمّا إذا كان المعطى فى مقام الاستئجار والاستنابه عن نفسه حقيقةً فلا تبرأ ذمّته عن الاُجره إلاّ بإعطاء الاُجره، كما لا تبرأ ذمّه المأجور إلاّ بإتيان الصلاه نيابةً عن المستأجِر، ومجرّد كون الداعى عليالاستنابه التبرّع والرحمه على الميّت لا يوجب خروج الإجاره عن حقيقتها إلاّ إذا كانت فاسده، أو لم يكن فى مقام الاستنابه حقيقةً. (جمال الدين الگلپايگانى). * ولكن يشكل ذلك لو كان المملّك فى مقام الاستئجار ولم تكن الاُجره ملكاً له، فإنّه لم تُبرأ ذمّته إلاّ بإعطاء الاُجره، كما أنّ الأجير لا تُبرأ ذمّته إلاّ بالصلاه الإجاريّه النيابيّه، وقصد الإحسان والصدقه والرحمه على الميّت لا يوجب خروج المورد عن حقيقه الإجاره. (المرعشى). * بل لا يُترك الاحتياط بذلك. (محمّد رضا الگلپايگانى). * بل الأحوط، ولا يُترك. (حسن القمّى). * لكنّه يخرج حينئذٍ عن حقيقه الإجاره والاستنابه. (اللنكرانى).

۳- ۳. أو الأمانه على نحوٍ يكون مأذوناً بالتصرّف فيها على تقدير الصلاه وإهداء الثواب. (الحكيم).

۴- ۴. فيه تأمّل. (صدر الدين الصدر).

۵- ۵. الأحوط اقتصار كلٍّ على صلاه واحده. (عبدالهادى الشيرازى). * بعنوان الرجاء، أو بقصد إهداء الثواب بالنحو المتقدِّم. (الروحانى).

۶- ۶. لا بقصد الورود مخصوصاً، بل يشكل إتيان أكثر من واحد بالقصد المذكور. (عبداللّه الشيرازى).

دراهم للأربعين فاللازم استئجار[(۱)] أربعين، إلاّ إذا أذن المستأجِر، ولا يلزم مع إعطاء الأُجره إجراء صيغه الإجاره، بل يكفى إعطاوءها بقصد أن يصلّى.

الحكم فيما لو صلى و نسى آيه الكرسى فى الاولى أو القدر فى الثانيه، أو قرأ القدر اقل من العشره نسياناً

(مسأله ۳): إذا صلّى ونسى آيه الكرسىّ فى الركعه الأُولى أو القدر فى الثانيه، أو قرأ القدر أقلّ من العشره نسياناً فصلاته صحيحه[(۲)]، لكن لا يجزى عن هذه الصلاه، فإن كان أجيراً وجب عليه الإعاده.

إذا أخذ الاجره ليصلى فنسى فتركها فى تلك الليله وجب عليه ردها إلى المعطى

(مسأله ۴): إذا أخذ الأُجره ليصلّى ثمّ نسى فتركها فى تلك الليله يجب عليه[(۳)] ردّها إلى المعطى، أو الاستئذان منه لأن يصلّى فى ما بعد ذلك بقصد إهداء الثواب، ولو لم يتمكّن[(۴)] من ذلك: فإن علم[(۵)] برضاه[(۶)]

۱- ۱. قد مرّ فى المسأله السابقه. (حسن القمّى).

۲- ۲. فيه نظر. (الحكيم). * لا يخلو من إشكال؛ لأنّ ما قصده لم يقع، وصلاه أُخرى لم تكن مقصوده. (البجنوردى). * إذا كان بقصد مطلق الإهداء، لا بخصوص صلاه ليله الدفن. (عبداللّه الشيرازى). * فيه إشكال. (المرعشى). * إذا لم يقيّد امتثاله بالأمر الخاصّ بها. (زين الدين).

۳- ۳. لو لم يكن دفعها إليه بعنوان الصدقه. (جمال الدين الگلپايگانى) * فى صوره الاستئجار، لا التبرّع. (اللنكرانى).

۴- ۴. رجع إلى الحاكم فى ذلك. (صدر الدين الصدر).

۵- ۵. فى كفايه مجرّد الرضا الباطنى فى براءه ذمّته بما ذكر عمّا اشتغلت به ذمّته به تأمّل. (جمال الدين الگلپايگانى)

۶- ۶. أى فى التصرّف على تقدير أن يصلّى هديه، أو يعمل عملاً آخر، وذلك فيما [لو [كانت الأُجره بعينها باقيه. (الميلانى). * الأحوط التصدّق بها مطلقاً. (زين الدين). * تقدّم ما يرتبط بالمقام فى فصل المستحبّات قبل الدفن وحينه وبعده . (السيستانى).

بأن يصلّى هديهً أو يعمل عملاً آخر أتى بها(۱)، وإلّا تصدّق بها(۲) عن صاحب المال(۳).

إذا لم يدفن الميت إلا بعد مده فالظاهر أن الصلاه تؤخر إلى ليله الدفن

(مسأله ۵): إذا لم يُدفَن الميّت إلّا بعد مدّه، كما إذا نُقِل إلى أحد المشاهد فالظاهر أنّ الصلاه تؤخَّر إلى ليله الدفن(۴)، وإن كان الأولى(۵) أن يؤتى(۶) بها فی أوّل ليله(۷) بعد الموت(۸).

ص: ۳۱۲

۱- ۱. فيه نظر. (الحكيم).

۲- ۲. بل يتصدّق مطلقاً. (الشاهرودی). * يجب التصدّق بها مطلقاً إن لم يمكن إيصالها إلى المستأجِر بعد عدم العمل بالإجاره. (البجنوردی).

۳- ۳. يجری عليه حكم مجهول المالك. (مفتی الشيعه). * مع اليأس عن الوصول إليه، ويستأذن الحاكم الشرعی فی ذلك على الأحوط. (السيستانی).

۴- ۴. بعد الفراغ من الدفن على الأحوط. (آل ياسين، زين الدين). * هذا فی الكيفيّه الأُولى المذكوره فی أوّل الفصل، وأمّا الكيفيه الثانيه الآتيه فيالمسأله اللاحقه فظاهر الروايه الوارده بها استحبابها فی أوّل ليلهٍ بعد الموت.(السيستانی).

۵- ۵. لم أعرف وجهاً لهذه الأولويّه. (صدر الدين الصدر). * يعنی: الأولى الإتيان بها فی أوّل ليلهٍ بعد الموت أيضاً. (الإصطهباناتی). * يعنی يأتی بها رجاءً ويعيدها ليله الدفن. (حسن القمّی). * أی ضمّ هذه أيضاً. (اللنكرانی).

۶- ۶. بل الأقرب. (محمّد الشيرازی).

۷- ۷. وليله الدفن أيضاً، فلا يُتوهّم. (آل ياسين). * والأولى الجمع، ولعلّه المراد. (عبدالهادی الشيرازی).

۸- ۸. ويؤتى بها فی ليله الدفن أيضاً كلاهما بقصد الاحتياط. (عبداللّه الشيرازی). * يعنی وليله الدفن أيضاً. (زين الدين).

ذكر روايه الكفعمى فى كيفيه صلاه ليله الدفن

(مسأله ۶): عن الكفعميّ(۱) أ نّه بعد أن ذكر فى كيفيّه هذه الصلاه ما ذكر قال: وفى روايه اُخرى(۲) بعد الحمد التوحيد مرّتين فى الاُولى، وفى الثانيه بعد الحمد «ألهيكم التكاثر» عشراً(المصباح للكفعمى: ۴۱۱.)، ثمّ الدعاء المذكور، وعلى هذا فلو جمع بين الصلاتين بأن يأتى اثنتين بالكيفيّتين كان أولى(۳).

جواز إتيان صلاه ليله الدفن فى أى وقت كان من الليل، والأفضل التعجيل بها بعد العشاءين

(مسأله ۷): الظاهر جواز الإتيان بهذه الصلاه فى أيّ وقت كان من الليل، لكنّ الأولى التعجيل بها بعد العشاءين، والأقوى جواز(۴) الإتيان بها بينهما، بل قبلهما(۵) أيضاً(۶)؛ بناءً على المختار(۷) من جواز التطوّع لمن عليه فريضه، هذا إذا لم يجب عليه بالنذر أو الإجاره أو نحوهما، وإلّا فلا إشكال(۸).

ص: ۳۱۳

۱- ۱. فى الاستناد إلى ما نقله قدس سره إشكال. (المرعشى).

۲- ۲. تقدّم ذكرها فى هامش الأمر الأربعين من فصل مستحبّات قبل الدفن وحينه وبعده. (الميلانى).

۳- ۳. وقد لا يستبعد بجمع الكيفيّتين فى صلاه واحده حصول العمل بالروايتين، نعم، لو استؤجر لهما لزم فصلهما للانصراف. (محمد الشيرازى).

۴- ۴. والأحوط العدم. (الإصطهباناتى).

۵- ۵. إذا لم يأتِ بالمغرب فى أوّل الوقت، وإلّا يلزم وقوعها قبل دخول الليل.(البجنوردى).

۶- ۶. الأحوط عدم الإتيان قبل صلاه المغرب. (الشاهرودى).

۷- ۷. وحيث إنّ المسأله لا تخلو من الإشكال فالأحوط تأخيرهما عن العشاءين. (آل ياسين).

۸- ۸. بل على إشكال فى المنذوره مطلقاً، كما مرّ فى محلّه. (آل ياسين). * الوجوب العرضى غير مفيدٍ لرفع الإشكال، فالرافع للإشكال هو ما ذكره أوّلاً. (الفانى).

فصل فی صلاه جعفر علیه السلام

فی أن صلاه جعفر من المستحبات الأکیده، و تسمی أیضاً: «صلاه التسبیح» و «صلاه الحبوه»

وتُسمّی «صلاه التسبیح» و«صلاه الحبوه»، وهی من المستحبّات الأکیده، ومشهوره بین العامّه(۱) والخاصّه،

تواتر الأخبار فی شهره صلاه جعفر بین العامه والخاصه

والأخبار متواتره فیها، فعن أبی بصیر عن الصادق علیه السلام أ نّه «قال رسول اللّه صلی الله علیه و آله لجعفر: ألا أمنحُکَ؟ ألا أُعطیک؟ ألا أحبُوکَ؟ فقال له جعفر: بلی یا رسول اللّه، قال: فظنّ الناس أ نّه یعطیه ذهباً وفضّه، فتشرّف الناس لذلک، فقال له: إنّی أُعطیک شیئاً إن أنت صنعته کلّ یوم کان خیراً لک من الدنیا وما فیها، فإن صنعته بین یومین غفر لک ما بینهما، أو کلّ جمعه أو کلّ شهر أو کلّ سنه غفر لک ما بینهما(الکافی: ۳/۴۶۵، من لا ـ یحضره الفقیه: ۱/۵۵۲، تهذیب الأحکام: ۳/۱۸۶، والوسائل: الباب (۱) من أبواب صلاه جعفر بن أبی طالب علیه السلام ، ح۱.).

ذکر الروایات الوارده فی استحباب الإتیان بصلاه جعفر علیه السلام

وفی خبر آخر قال: «ألا أمنحک؟ ألا أُعطیک؟ ألا أحبوک؟ ألا أُعلّمک صلاهً إذا أنت صلّیتها لو کنت فررت من الزحف وکان علیک مثل رمل عالج وزبد البحر ذنوباً غُفِرَت لک؟ قال: بلی یا رسول اللّه...»(من لا یحضره الفقیه: ۱/۵۵۲، عنه الوسائل: الباب (۱) من أبواب صلاه جعفر بن أبی طالب علیه السلام ، ح۵.). والظاهر أ نّه حباه إیّاها یوم قدومه من سفره، وقد بشّر ذلک الیوم بفتح خیبر فقال صلی الله علیه و آله : «واللّه ِ ما أدری بأیّهما أنا أشدّ سروراً، بقدوم جعفرٍ أو بفتح خیبر؟

۱- ۱. وممّن ذکرها: الحافظ أبوبکر أحمد بن الحسین البیهقی فی السنن الکبری(السنن الکبری للبیهقی: ۳/۵۲.). (المرعشی).

فی کیفیه صلاه جعفر بن أبی طالب علیهما السلام

فلم یلبث أن جاء جعفر، فوثب رسول اللّه صلی الله علیه و آله ، فالتزمه وقبّل ما بین عینیه، ثمّ قال: ألا ـ أمنحک...»(تهذیب الأحکام: ۳/۱۸۶، عنه الوسائل: الباب (۱) من أبواب صلاه جعفر علیه السلام ، ح۳.) إلی آخره.

وهی أربع رکعات بتسلیمتین، یقرأ فی کلٍّ منها الحمد وسوره، ثمّ یقول(۱): «سُبْحانَ اللّه ِ وَالْحَمْدُ للّه ِ وَ لا اِلهَ اِلَّا اللّه ُ وَ اَللّه ُ اَکْبَرُ» خمسَ عشرةَ مرّةً، وکذا یقول فی الرکوع عشر مرّات، وبعدرفع الرأس منه عشر مرّات، وفی السجده الاُولی عشر مرّات، وبعد الرفع منها عشر مرّات، کذا فی السجده الثانیه عشر مرّات، وبعد الرفع منها عشر مرّات، ففی کلّ رکعه خمسٌ وسبعون مرّةً، ومجموعها ثلاثمائه تسبیحه.

جواز أتیان هذه الصلاه لیلاً أو نهاراً، سفراً أو حضراً، و ذکر أفضل أوقاتها

(مسأله ۱): یجوز إتیان هذه الصلاه فی کلٍّ من الیوم واللیله، ولا فرق بین الحضر والسفر، وأفضل أوقاته یوم الجمعه حین ارتفاع الشمس(۲)، ویتأکّد إتیانها فی لیله النصف من شعبان.

عدم تعیین سوره مخصوصه فیها، و ذکر أفضل السور الوارده فیها

(مسأله ۲): لا یتعیّن فیها سوره مخصوصه، لکنّ الأفضل أن یقرأ(۳) فی الرکعه الاُولی «إذا زُلزِلَت»، وفی الثانیه «والعادیات»، وفی الثالثه «إذا جاء نصر اللّه»، وفی الرابعه «قل هو اللّه أحد».

جواز تأخیر التسبیحات إلی ما بعد الصلاه، و جواز التفریق لسبب ما

(مسأله ۳): یجوز تأخیر التسبیحات إلی ما بعد الصلاه إذا کان مستعجلاً، کما یجوز التفریق بین الصلاتین إذا کان له حاجه ضروریّه، بأن

۱- ۱. ویقول مثل ذلک کمّاً وکیفاً قبل القراءه أیضاً بقصد القربه المطلقه فی المقامین علی الأحوط. (آل یاسین).

۲- ۲. وهو المعبّر عنه بصدر النهار. (المرعشی).

۳- ۳. فی النصّ وردت أیضاً سوره القدر والجحد، وکونها أفضل من هاتین محلّ تأمّل، وإن أتی بغیر هذه السور المنصوصه فالأحوط أن یأتی [بها] رجاءً. (حسن القمّی).

یأتی برکعتین ثمّ بعد قضاء تلک الحاجه یأتی برکعتین اُخرَیَین.

جواز احتساب هذه الصلاه من نوافل اللیل أو النهار أداء وقضاء و ذکر روایه الإمام الصادق علیه السلام

(مسأله ۴): یجوز احتساب هذه الصلاه من نوافل اللیل أو النهار أداءً وقضاءً، فعن الصادق علیه السلام (من لا یحضره الفقیه: ۱/۵۵۴، عنه الوسائل: الباب (۵) من أبواب صلاه جعفر علیه السلام ، ح۵.): «صلِّ صلاه جعفرٍ أیّ وقتٍ شئت من لیلٍ أو نهار، وإن شئت حسبتها من نوافل اللیل، وإن شئت حسبتها من نوافل النهار حُسِبَ لک من نوافلک، وتُحسَب لک صلاه جعفر».

فی المراد من الاحتساب فی روایه الإمام الصادق علیه السلام

والمراد من الاحتساب: تداخلهما، فینوی بالصلاه کونها نافله وصلاه جعفر(۱)، ویحتمل(۲) أ نّه ینوی(۳) صلاه جعفر(۴) ویجتزئ بها عن النافله، ویحتمل(۵) أ نّه ینوی النافله ویأتی بها بکیفیّه صلاه جعفر، فیُثاب ثوابها أیضاً. وهل یجوز إتیان الفریضه(۶) بهذه الکیفّیه، أو لا؟ قولان(۷)، لا یبعد(۸)

۱- ۱. لعلّ هذا هو الأقرب من مفاد النصوص. (زین الدین).

۲- ۲. وهذا هو الظاهر من الاحتساب، فإذا قصد النافله وقصد أن یأتی بها بالکیفیّه الخاصّه، لا منطبقٌ علیها العنوانان فقصد النافله بالکیفیّه الخاصّه قصد لهما، ولیس قصد عنوان صلاه جعفر إلاّ قصد الإتیان بالصلاه بالکیفیّه المخصوصه. (جمال الدین الگلپایگانی)

۳- ۳. وهذا أظهر الوجوه فی الاحتساب. (المرعشی) * هذا هو الأظهر. (عبداللّه الشیرازی).

۴- ۴. وهو الأقرب إلی معنی الاحتساب. (المیلانی).

۵- ۵. ولعلّ أظهر الاحتمالات أحوطُها للنافله. (آل یاسین).

۶- ۶. کفریضه الصبح. (المرعشی).

۷- ۷. الأحوط الترک. (زین الدین).

۸- ۸. فی الصلاه الموافقه لها فی الکمّ، کصلاه الصبح، وأمّا المخالفه فبعید؛ لعدم الانطباق معها. (جمال الدین الگلپایگانی). * نفی البُعد بعیدٌ فی الغایه، والأحوط بل الأقوی ترکه. (المرعشی).

الجواز(۱) علی الاحتمال الأخیر(۲) دون الأوّلین(۳).

دفع دعوی تغییر هیئه الفریضه و توقیفیه العبادات

ودعوی أ نّه تغییر لهیئه الفریضه والعبادات توقیفیّه، مدفوعه بمنع ذلک بعد جواز(۴) کلّ ذکرٍ(۵) ودعاءٍ فی الفریضه، ومع ذلک الأحوط الترک.

استحباب القنوت فی هذه الصلاه فی الرکعه الثانیه من کل من الصلاتین؛ للعموماتو ...

(مسأله ۵): یُستحبّ القنوت فیها فی الرکعه الثانیه(۶) من کلٍّ من الصلاتین، للعمومات، وخصوص بعض النصوص(۷).

فیما لو سها المصلی عن بعض التسبیحات أو کلها فی محل فتذکر فی المحل الآخر

(مسأله ۶): لو سَها عن بعض التسبیحات أو کلّها فی محلٍّ فتذکّر فی المحلّ الآخر یأتی به(۸) مضافاً

۱- ۱. فی الصلاه الموافقه لها فی الکمّ، کالظهرین فی السفر. (الروحانی).

۲- ۲. علی الأحوط. (محمد الشیرازی).

۳- ۳. بالنسبه إلی أوّلهما فیه نظر. (الحکیم).

۴- ۴. مجرّد جواز الذکر لا بقصد الجزئیه لا یجدی فی الاجتزاء عن صلاه جعفر، وبقصدها لا یجوز فی الفریضه، ووجههما واضح. (آقا ضیاء). * التعلیل علیل. (المرعشی).

۵- ۵. فیه نظر علی إطلاقه. (الرفیعی).

۶- ۶. أی قبل الرکوع وبعد التسبیح، کما فی الحدیث، لکن عن الاحتجاج(الاحتجاج للطبرسی: ۲/۳۱۴، عنه الوسائل: الباب (۴) من أبواب صلاه جعفر علیه السلام ، ح۱.) فیما رواه أ نّه فی الرکعه الثانیه قبل الرکوع، وفی الرکعه الرابعه بعده. (المیلانی).

۷- ۷. وفی بعضها فی الثانیه قبل الرکوع، وفی الرابعه بعدها. (الکوه کَمَری). * وفی بعضها: أ نّه فی الثانیه قبل الرکوع، وفی الرابعه بعدها، والأولی رعایته. (المرعشی). * فی التوقیع الشریف فی الثانیه قبل الرکوع، وفی الرابعه بعده. (الروحانی).

۸- ۸. رجاءً بقصد ما فی الذمّه، لا بقصد الجزئیه، ونکتته ظاهره لا تحتاج إلی بیان. (آقا ضیاء). * رجاءً، ویقضیه بعد الصلاه رجاءً. (المرعشی). * رجاءً، وکذا فیما بعده. (السیستانی).

إلی(۱) وظیفته، وإن لم یتذکّر إلاّ بعد الصلاه قضاه بعدها(۲).

الأفضل عد الاکتفاء بالتسبیحات عن ذکر الرکوع والسجود، فیأتی به أیضاً قبلها أو بعدها

(مسأله ۷): الأحوط(۳) عدم(۴) الاکتفاء بالتسبیحات(۵) عن ذکر الرکوع والسجود، بل یأتی به أیضاً(۶) قبلها أو بعدها.

یستحب أن یقول فی السجده الثانیه من الرکعه الرابعه بعد التسبیحات: «یا من لبس العز والوقار...»

(مسأله ۸): یُستحبّ(۷) أن یقول فی السجده الثانیه من الرکعه الرابعه بعد التسبیحات(۸): «یا مَنْ لَبِسَ الْعِزَّ وَالْوَقارَ، یا مَنْ تَعَطَّفَ بِالْمَجْدِ وَتَکَرَّمَ بِهِ، یا مَنْ لایَنْبَغِی التَسْبیحُ إلاّ لَهُ، یا مَنْ أحْصی کُلَّ شَیْءٍ عِلْمُهُ، یا ذا الْمَنِّ وَالفَضْلِ، یا ذا الْقُدْرَهِ وَالْکَرَمِ، أسْأَلُکَ بِمَعاقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِکَ، وَبِمُنْتَهَی الرَّحْمَهِ مِنْ کِتابِکَ، وَبِاسْمِکَ الأعْظَمِ الأعلی، وَبِکَلِماتِکَ التامّاتِ أنْ تُصَلِّیَ عَلی مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَأنْ تَفْعَلْ بی کَذا وَکَذا»(الکافی: ۳/۴۶۷، عنه الوسائل: الباب (۳) من أبواب صلاه جعفر علیه السلام ، ح۲.)، ویذکر حاجاته.

* * *

ص: ۳۱۸

۱- ۱. الأولی أن یأتی بها بعد الصلاه. (جمال الدین الگلپایگانی).

۲- ۲. برجاء المشروعیه. (الحکیم). * لکن برجاء المطلوبیّه فی الإتیان بعنوان القضاء. (المیلانی). * الأولی والأحوط أن یأتی [به] رجاءً. (الخمینی). * الأحوط الإتیان به رجاءً. (زین الدین).

۳- ۳. الأظهر الاکتفاء. (السیستانی).

۴- ۴. بل الأولی. (محمد الشیرازی).

۵- ۵. وهو الأولی. (عبدالهادی الشیرازی). * بقصد القربه المطلقه. (زین الدین).

۶- ۶. بقصد القربه المطلقه. (آل یاسین).

۷- ۷. رواه ثقه الإسلام فی الکافی عن ابن محبوب مرفوعاً. (المرعشی).

۸- ۸. وفی بعض الأخبار اختلاف فی العباره، فیجوز کلٌّ منهما. (زین الدین).

فصل فی صلاه الغفیله

فی عدد رکعاتها و وقتها و کیفیتها

وهی رکعتان[1] بین المغرب والعشاء[2]، یقرأ فی الاُولی بعد الحمد: «وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغاضِباً فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَیْهِ فَنادی فِی الظُّلُماتِ أَنْ لا إِلهَ إِلاّ أَنْتَ سُبْحانَکَ إِنِّی کُنْتُ مِنَ الظّالِمینَ * فَاسْتَجَبْنا لَهُ وَنَجَّیْناهُ مِنَ الْغَمِّ وَکَذلِکَ نُنْجِی الْمُؤْمِنینَ»(الأنبیاء: ۸۷ _ ۸۸.)، وفی الثانیه بعد الحمد «وَعِنْدَهُ مَفاتِحُ الْغَیْبِ لا یَعْلَمُها إِلاّ هُوَ وَیَعْلَمُ ما فِی الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَهٍ إِلاّ یَعْلَمُها وَلا حَبَّهٍ فی ظُلُماتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا یابِسٍ إِلاّ فی کِتابٍ مُبینٍ»(الأنعام: ۵۹.) ثمّ یرفع یدیه[3] ویقول: «اللهمّ إنّی أسألک بمفاتح الغیب الّتی لا یعلمها إلاّ أنت، أن تصلّی علی محمّد وآل محمّد، وأن تفعل بی کذا وکذا» ویذکر حاجاته، ثمّ یقول: «اللهمّ أنت ولیّ نعمتی، والقادر علی طلبتی، تعلم حاجتی، وأسألک بحقّ محمّدٍ وآله[4] علیه وعلیهم السلام لمّا قضیتها لی» ویسأل حاجاته.

۱- ۱. خفیفتان. (المرعشی).

۲- ۲. الأحوط قبل ذهاب الحمره المغربیّه (مفتی الشیعه)

۳- ۳. أی للقنوت، ولیُعلَم أنّ الأحوط عدم الإتیان بها بعد المغرب وقبل صلاته وبعد العشاء وبعدهما، وإن کان الشفق باقیاً. (المرعشی).

۴- ۴. فی النسخه المصحّحه «فأسألک». (المیلانی).

الكلام فی جعل صلاه الغفیله نافله المغرب، أو لا

والظاهر(۱) أ نّها(۲) غیر نافله المغرب(۳)، ولا یجب جعلها(۴) منها؛ بناءً علی المختار من جواز النافله لمن علیه فریضه.

* * *

۱- ۱. بل هو الأظهر الأحوط. (المرعشی).

۲- ۲. قد مرّ ما یتعلّق بذلک فی فصل النوافل. (الإصطهباناتی).

۳- ۳. الأحوط الإتیان بها رجاءً، أو یجعلها من نافله المغرب، کما مرّ. (آل یاسین). * کما أنّ الظاهر أ نّها غیر مختصّه بما إذا صلّی العشاءین فی وقت فضیلتهما، وإن کان الأولی والأحوط أن یؤتی بها کذلک، وهکذا الأمر فیما یأتی من صلاه الوصیّه. (المیلانی). * مرّ ما یتعلّق به فی أوّل کتاب الصلاه، «فصل أعداد الفرائض ونوافلها». (السبزواری). * قد مرّ ما هو المختار عندنا فی فصل النوافل. (الروحانی).

۴- ۴. بل لا یجوز؛ لعدم صحّه التداخل بین الصلاتین، نعم، یجوز الإتیان بکیفیّه الغفیله فی نافله المغرب. (الفانی).

فصل فی صلاه أوّل الشهر

استحباب صلاه رکعتین فی الیوم الأول من کل شهر

یستحبّ فی الیوم الأوّل من کلّ شهرٍ أن یصلّیَ رکعتین، یقرأ فی الاُولی بعد الحمد «قُلْ هُوَ اللّه» ثلاثین مرّه(۱)،

فی کیفیه صلاه أو الشهر

وفی الثانیه بعد الحمد «إنّا أنزلناهُ» ثلاثینَ مرّه، ثمّ یتصدّق بما تیسّر، فیشتری سلامه تمام الشهر بهذا، ویستحبّ أن یقرأ بعد الصلاه هذه الآیات: بسم اللّه الرحمن الرحیم «وَما مِنْ دابَّهٍ فِی الْأَرْضِ إلاّ عَلَی اللّه ِ رِزْقُها وَیَعْلَمُ مُسْتَقَرَّها وَمُسْتَوْدَعَها کُلٌّ فی کِتابٍ مُبینٍ»(هود: ۶.)، بسم اللّه الرحمن الرّحیم «وَإِنْ یَمْسَسْکَ اللّه ُ بِضُرٍّ فَلا کاشِفَ لَهُ إلاّ هُوَ وَإِنْ یُرِدْکَ(۲) بِخَیْرٍ فَلا رادَّ لِفَضْلِهِ یُصیبُ بِهِ مَنْ یَشاءُ مِنْ عِبادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحیمُ»(۳)(یونس: ۱۰۷.)،

جواز الإتیان بهذه الصلاه فی تمام الیوم، و لیس لها وقت معین

بسم اللّه الرحمن الرحیم «سَیَجْعَلُ اللّه ُ بَعْدَ

ص: ۳۲۱

۱- ۱. وفی روایه اُخری أرسلها السیّد ابن طاووس: أ نّه یقرأ فی الاُولی الحمد و«قل هو اللّه أحد» مرّه، وفی الثانیه الحمد و«إنّا أنزلناه» مرّه. (المیلانی).

۲- ۲. فی بعض الروایات: وإن یمسسک، والمعتمد علیه هو ما فی المتن. (المرعشی).

۳- ۳. المذکور فی الروایه إضافه قوله تعالی: «وَإِنْ یَمْسَسْکَ اللّه ُ بِضُرٍّ فَلا کاشِفَ لَهُ إلاّ هُوَ وَإِنْ یَمْسَسْکَ بِخَیْرٍ فَهُوَ علی کُلِّ شیءٍ قَدیر» بعد قوله تعالی: «الرحیم» وقبل البسمله الثالثه، فتکون الآیات عشراً. (الحکیم). * قد سقط من قلمه الشریف هاهنا آیه اُخری، وهی: «وَإِنْ یَمْسَسْکَ اللّه ُ بِضُرٍّ فَلاکاشِفَ لَهُ إلاّ هُوَ وَإِنْ یَمْسَسْکَ بِخَیْرٍ فَهُوَ علی کُلِّ شیءٍ قَدیر». (المیلانی). * بِسْمِ اللّه ِ الرحمن الرحیم «وَإِنْ یَمْسَسْکَ اللّه ُ بِضُرٍّ فَلا کاشِفَ لَهُ إلاّ هُوَ وَإِنْ یَمْسَسْکَ بِخَیْرٍ فَهُوَ علی کُلِّ شیءٍ قَدیر» کذا ورد فی الروایه(وهی المطابقه لِما رواه السیّد ابن طاووس فی الدروع الواقیه، والآیه (۱۷) من سوره الأنعام، فلاحظ.) هنا. (زین الدین).

عُسْرٍ يُسْراً»(الطلاق: ٧.)، «ما شاءَ اللّه ُلا ـ قُوَّهَ إلاّ بِاللّه ِ»(الكهف: ٣٩.)، «حَسْبُنَا اللّه ُوَنِعْمَ الْوَكيلُ»(آل عمران: ١٧٣.)، «وَأُفَوِّضُ أَمْرى إِلَى اللّه ِ إِنَّ اللّه َبَصيرٌ بِالْعِبادِ»(غافر: ۴۴.)، «لا إِلهَ إِلاّ أَنْتَ سُبْحانَكَ إِنِّى كُنْتُ مِنَ الظّالِمينَ»(الأنبياء: ٨٧.)، «رَبِّ إِنِّى لِما أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقيرٌ»(القصص: ٢۴.)، «رَبِّ لا ـ تَذَرْنى فَرْداً وَأَنْتَ خَيْرُ الْوارِثينَ»(الأنبياء: ٨٩، وانظر الدروع الواقيه لا ـبن طاووس:۴۴.) ويجوز الإتيان بها فى تمام اليوم، وليس لها وقت معيّن.

* * *

ص: ٣٢٢

فصل فی صلاه الوصیّه

فی عدد رکعاتها، و کیفیتها

وهی رکعتان[1] بین العشاءین، یقرأ فی الاُولی الحمد و«إذا زُلزِلَتِ الأرضُ» ثلاثَ عشرةَ مرّه، وفی الثانیه الحمد و«قل هو اللّه أحد» خمس عشره مرّه، فعن الصادق علیه السلام ، عن رسول اللّه صلی الله علیه و آله قال: «اُوصیکم برکعتین بین العشاءین...»[2] إلی أن قال : «فإن فعل ذلک کلَّ شهر کان من الموءمنین، فإن فعل فی کلٍّ سنه کان من المحسنین، فإن فعل ذلک فی کلّ جمعه کان من المخلِصین[3]،

فی ثواب الإتیان بصلاه الوصیه فی کل جمعه أو کل لیله

فإن فعل ذلک فی کلّ لیله زاحمنی فی الجنّه، ولم یُحصِ ثوابَه إلاّ اللّه تعالی»(مصباح المتهجّد: ۱۰۷، فلاح السائل: ۲۴۶، وفیهما: عن الصادق علیه السلام ، عن أبیه، عن آبائه علیهم السلام ، عن علیّ علیه السلام ، عن النبی صلی الله علیه و آله .).

* * *

---

۱ - ۱. رواها جمال الزاهدین السیّد ابن طاووس فی فلاح السائل، عن مولانا علیّ علیه السلام ، عن النبیّ صلی الله علیه و آله . (المرعشی).

۲- ۲. ویأتی فیها أیضاً ما مرّ من الاحتیاط فی الغفیله. (آل یاسین).

۳- ۳. فی نسخه مصحّحه: «من المصلّین». (المرعشی).

فصل فی صلاه یوم الغدیر

ذکر وقتها، و عدد رکعاتها

وهو الثامن عشر من ذی الحجّه، وهی رکعتان(۱)، یقرأ فی کلِّ رکعهٍ(۲) سوره الحمد وعشر مرّاتٍ «قل هو اللّه أحد»، وعشر مرّات آیه الکرسیّ، وعشر مرّاتٍ «إنّا أنزلناه»،

فی کیفیتها، و ثواب صلاتها فی یوم الغدیر

ففی خبر علیّ بن الحسین العبدیّ، عن الصادق علیه السلام : «من صلّی فیه ـ أی فی یوم الغدیر ـ رکعتین، یغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف ساعه، یسأل اللّه عزّ وجلّ، یقرأ فی کلِّ رکعهٍ سوره الحمد مرّه وعشر مرّات «قل هو اللّه أحد»، وعشر مرّاتٍ آیه الکرسیّ، وعشر مرّات «إنّا أنزلناه» عدلت عند اللّه عزّ وجلّ مائه ألف حجّه ومائه ألف عمره، وما سأل اللّه عزّ وجلّ حاجهً من حوائج الدنیا وحوائج الآخره إلاّ قُضیت له کائنه ما کانت الحاجه، وإن فاتتک الرکعتان قضیتها بعد ذلک».

فی صحه دلیلها و مشروعیه الإتیان بها جماعه

وذکر بعض العلماء: أ نّه یخرج إلی خارج المصر، وأ نّه یوءتی بها جماعه، وأ نّه یخطب الإمام خطبه مقصوره علی حمد اللّه والثناء والصلاه علی محمّدٍ وآله، والتنبیه علی عظم حرمه هذا الیوم.

ص: ۳۲۴

۱- ۱. رواها الشیخ فی التهذیب والمصباح وابن طاووس فی الإقبال(تهذیب الأحکام: ۳/۱۴۳، ح۱، مصباح المتهجّد: ۷۴۷، إقبال الأعمال لابن طاووس: ۲/۳۷۱.). (المرعشی).

۲- ۲. ووردت بکیفیّات اُخر، والأشهر المعمول به ما فی المتن. (المرعشی).

لكن لا دليل على ما ذكره(١)، وقد مرّ الإشكال(٢) في إتيانها جماعه(٣) في باب صلاه الجماعه.

* * *

ص: ٣٢٥

١- ١. لا بأس به من باب التسامح رجاءً، وقد مرّ نفي البعد عن إتيانها جماعةً أيضاً. (محمد الشيرازي).

٢- ٢. قد مرّ أنّ الأظهر مشروعيّتها فيها. (الروحاني).

٣- ٣. وقد مرّ أنّ الأقوى الجواز. (عبدالهادي الشيرازي).

فصل فی صلاه قضاء الحاجات وکشف المُهمّات

ذکر ورودها فی کیفیات متعدده، و ذکر موضوعها

وقد وردت بکیفیّات(۱)، منها ما قیل: إ نّه مجرّب مراراً، وهو ما رواه زیاد القندیّ(۲)، عن عبد الرحیم القصیر،

فی عدد رکعاتها، و کیفیه الإتیان بها، و ذکر ثوابها

عن أبی عبداللّه علیه السلام : «إذا نزل بک أمر فافزع إلی رسول اللّه صلی الله علیه و آله ، وصلِّ رکعتین تُهدِیهما إلی رسول اللّه صلی الله علیه و آله »، قلت: ما أصنع؟ قال: «تغتسل وتصلّی رکعتین تستفتح بهما افتتاح الفریضه، وتشهّد تشهّد الفریضه، فإذا فرغت من التشهّد وسلّمت قلت: اللهمّ أنت السلام ومنک السلام، وإلیک یرجع السلام، اللهمّ صلِّ علی محمّدٍ وآل محمّد، وبلِّغ روح محمّدٍ منّی السلام، وبلّغ أرواح الأئمّه الصالحین سلامی، واردُد عَلَیَّ منهم السلام، والسلام علیهم ورحمه اللّه وبرکاته، اللهمّ إنّ هاتین الرکعتین هدیه منّی إلی رسول اللّه، فأثِبنِی علیهما ما أمّلتُ ورجوتُ فیک وفی رسولک، یا ولیَّ المومنین، ثمّ تَخِرُّ ساجداً وتقول: یاحیّ یا قیّوم، یا حیّاً لا یموت یا حیُّ لا إله إلاّ أنت، یا ذا الجلال والإکرام، یا أرحم الراحمین، أربعین مرّه، ثمّ ضع خدّک الأیمن فتقولها أربعین مرّه، ثمّ ضع خدّک الأیسر فتقولها أربعین مرّه، ثمّ ترفع رأسک وتمدّ یدک وتقول أربعین مرّه، ثمّ تردّ یدک إلی رقبتک وتلوذ بسبّابتک، وتقول

۱- ۱. وعلی تقدیرٍ هی قسمان: قسم وردت فی مطلق الحاجه، وقسم وردت فی حوائج خاصّه، وما نقله فی المتن هو من الأوّل. (المرعشی).

۲- ۲. أوردها الکلینی فی الکافی(الکافی: ۳/۴۷۶، ح۱). (المرعشی).

ذلك أربعين مرّه، ثمّ خُذ لحيتك بيدك اليسرى وابكِ أو تباكَ، وقل: يا محمّد، يا رسول اللّه، أشكو إلى اللّه وإليك حاجتى، وإلى أهل بيتك الراشدين حاجتى، وبِكُم أتوجّه إلى اللّه فى حاجتى، ثمّ تسجد وتقول: يا اللّه يا اللّه حتّى ينقطع نفسك، صلِّ على محمّدٍ وآل محمّد، وافعل بى كذا وكذا، قال أبو عبداللّه عليه السلام : فأنا الضامن على اللّه عزّ وجلّ أن لا يبرح حتّى تُقضى حاجته».

* * *

ص: ۳۲۷

فصل فی الصلوات المستحبّه

أقسام الصلوات المستحبه:

الصلوات المستحبّه کثیره، وهی أقسام:

منها: نوافل الفرائض الیومیه، و هی ثلاث و عشرون رکعه مع احتساب رکعتی الوتیره بواحده

منها: نوافل الفرائض الیومیه، ومجموعها ثلاث وعشرون رکعه، بناءً علی احتساب رکعتَی الوَتیره بواحده.

و منها: نافله اللیل، و هی إحدی عشره رکعه

ومنها: نافله اللیل، إحدی عشره رکعه.

و منها : الصلاه المستحبه فی أوقات مخصوصه

ومنها: الصلوات المستحبّه فی أوقات مخصوصه: کنوافل شهر رمضان، ونوافل شهر رجب وشهر شعبان ونحوها، وکصلاه الغدیر والغفیله والوصیّه، وأمثالها.

و منها: الصلوات التی لها أسباب

ومنها: الصلوات الّتی لها أسباب: کصلاه الزیاره، وتحیّه المسجد، وصلاه الشکر، ونحوها.

و منها: الصلوات المستحبه لغایات مخصوصه

ومنها: الصلوات المستحبّه لغایات مخصوصه: کصلاه الاستسقاء، وصلاه طلب قضاء الحاجه، وصلاه کشف المُهمّات، وصلاه طلب الرزق، وصلاه طلب الذکاء وجوده الذهن، ونحوها.

ومنها: الصلوات المخصوصه بدون سبب و غایه ووقت

ومنها: الصلوات المخصوصه بدون سبب وغایه ووقت: کصلاه جعفر، وصلاه رسول اللّه، وصلاه أمیر الموءمنین، وصلاه فاطمه، وصلاه سائر الأئمّه علیهم السلام .

و منها: النوافل المبتدأه

ومنها: النوافل المبتدَأه، فإنّ کلّ وقت وزمان یسع صلاه رکعتین یستحبّ إتیانها. وبعض المذکورات بل أغلبها لها کیفیّات مخصوصه مذکوره فی محلّها.

* * *

فصل فی جمیع الصلوات المندوبه

جواز إتیان جمیع الصلوات المندوبه جالساً اختیاراً، و ماشیاً و راکباً، و فی المحل و السفینه

جمیع الصلواتِ المنـدوبهِ یجوز إتیانها جالساً اختیاراً، وکذا ماشـیاً وراکباً، وفی المَحمِل والسـفینه، لکنّ إتیانها قائماً أفضل، حتّی الوتیره(۱)، وإن کان الأحوط(۲) الجلوس(۳) فیها(۴)،

حکم إتیانها نائماً مستلقیاً أو مضطجعاً حال الاختیار

وفی جواز إتیانها نائماً مستلقیاً أو مضطجعاً فی حال الاختیار(۵) إشکال(۶).

۱- ۱. تقـدّم أنّ المتعیَّن فیهـا الجلوس. (الخوئی). * بـل إلاّـ الوتیره فیتعیّن الجلوس فیهـا علی الأظهر. (المیلانی). * الأقوی تعیّن الجلوس فیها. (المرعشی).

۲- ۲. لا یُترک، کما مرّ. (البروجردی). * لا یُترک. (عبداللّه الشیرازی، اللنکرانی). * بل الأظهر. (تقی القمّی). * لا یُترک، کما تقدّم. (السیستانی).

۳- ۳. لا یُترک. (محمد الشیرازی). * قد مرّ أ نّه لا یُترک. (حسن القمّی).

۴- ۴. لا یُترک. (البجنوردی، الشریعتمداری).

۵- ۵. بل لا یبعد عدم الجواز. (عبداللّه الشیرازی).

۶ - ۶. أقـواه عـدم الجـواز. (النـائینی، جمـال الـدین الگلپایگـانی). * أقـواه المنـع. (آل یاسـین). * والأقـرب عـدم الجـواز. (الإصـطهباناتی). * الأقـوی العـدم. (الحکیـم). * الأقـرب عـدم جـواز إتیانهـا کـذلک فی تلـک الحـال، أی فی حـال الاختیـار. (البجنوردی). * یمکن المساعـده علی جوازه. (الفانی). * لا بأس بالإتیان بها رجاءً، بل الجواز لا یخلو من وجه. (الخمینی). * لا بـأس به. (محمـد الشـیرازی). * الأقـوی المنع. (زین الـدین). * لاـ یبعـد القول بالجواز. (الروحانی). * لا بأس بالإتیان بها برجاء المطلوبیّه. (السیستانی).

جواز إتيان النوافل ركعه قائماً و اخرى جالساً، بل بعض الركعه جالساً و بعضها قائماً

(مسأله ۱): يجوز في النوافل إتيان ركعهٍ قائماً وركعهٍ جالساً، بل يجوز إتيان بعض الركعه جالساً وبعضها قائماً.

إذا أتى بالنافله جالساً يستحب احتساب كل ركعتين بركعه واحده

(مسأله ۲): يستحبّ(۱) إذا أتى بالنـافله(۲) جالسـاً أن يحسب كـلّ ركعتين بركعه، مثلاًـ إذا جلس في نـافله الصبح يـأتي بـأربع ركعات بتسليمتين، وهكذا(۳).

فيما لو صلى جالساً و أبقى من السوره آيه أو آيتين فقام و أتمها و ركع عن قيام

(مسأله ۳): إذا صـلّى جالسـاً وأبقى من السوره آيهً أو آيـتين(۴) فقـام وأتمّهـا وركع عن قيام يُحسَب له صـلاه القائم، ولا يحتاج حينئذٍ إلى احتساب ركعتين بركعه.

لا فرق في الجلوس بين كيفياته، فهو مخير بين أنواعها حتى مد الرجلين

(مسأله ۴): لاـ فرق في الجلوس بين كيفيّـاته، فهو مخيّر بين أنواعهـا حـتّى مـدّ الرجلين، نعم، الأولى(۵) أن يجلس متربِّعـاً ويُثني رجليه حال

۱- ۱. فيه تأمّل، والأحوط الإتيان بها في المرّه الثانيه رجاءً. (السيستاني).

۲- ۲. في غير الوَتيره. (السبزواري).

۳- ۳. ويأتي بالوَتر بركعتين وتسليمتين. (صدر الدين الصدر).

۴- ۴. لاـ يبعد جريان ذلك في إبقاء آيهٍ أو آيـتين من الحمـد أيضـاً لمن أراد أن لاـ يقرأ السوره؛ لعدم وجوبهـا في النـافله. (السبزواري).

۵- ۵. بل الأحوط. (صدر الدين الصدر).

الركوع، وهو أن ينصب(۱) فخذيه(۲) وساقيه من غير إقعاء(۳)؛ إذ هو مكروه، وهو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض ويجلس على عقبيه، وكذا يكره الجلوس بمثل إقعاء الكلب.

حكم ما لو نذر النافله مطلقاً، أو نذرها جالساً

(مسأله ۵): إذا نـذر النـافله مطلقاً(۴) يجوز(۵) له الجلوس(۶) فيها(۷)، وإذا نـذرها جالساً فالظاهر انعقاد نـذره(۸)، وكون القيام أفضل لا يوجب فوات

ص: ۳۳۱

۱- ۱. ويحتمل، بل لا يبعد أن يُراد بالتربّع ما هو المفهوم منه عرفاً الآن. (محمد الشيرازی).

۲- ۲. هذا أحد المعانی التی فسّر التربّع به. (الميلانی).

۳- ۳. هذا التفسير محلّ تأمّل. (الخمينی).

۴- ۴. أی بحيث لا ينصرف فی العاده إلى نـذرها قائماً، وأمّا لو قيّـد نـذره بالجلوس فيشكل انعقاده، لكنّ الأحوط أن يعمل به. (الميلانی).

۵- ۵. الأقوى عـدم جوازه. (جمال الدين الگلپايگانی). * لو لم يدّعِ الانصـراف إلى القيام، وإلاّ فلا يجوز، وعدم الانصـراف: إمّا بأن يعلم لحاظ الإطلاق فی المنذور، أو كان المراد صرف الطبيعه من حيث هی هی. (المرعشی).

۶- ۶. الأقوى عـدم جوازه. (النـائينی). * فيه إشـكال، والأحوط لو لم يكن أقوى عـدم الجواز. (الإصـطهباناتی). * محلّ تأمّل. (البروجردی).

۷ - ۷. على إشـكال، أحوطه العـدم. (آل ياسـين). * إن لـم نقـل بانصـراف النـذر إلى الصـلاه قائمـاً، وإلاّ فيتعيّن القيـام. (الشريعتمداری). * إذا لم يكن فی ارتكازه حين النذر إتيانها قائماً. (حسن القمّی).

۸- ۸. محلّ تأمّل. (البروجردی، الخمينی). * لا يخلو من إشـكال. (البجنوردی). * إذا كان متعلّق النذر تخصيص الطبيعه به حين إراده الصـلاه فالظـاهر عـدم انعقـاده. (الخوئی). * فيه تأمّـل. (حسن القمّی). * إذا نـذر الطبيعه المتقيّـده، وأمّا لو نـذر تخصـيص الطبيعه به حين إراده إتيانها فالظاهر عـدم انعقاده؛ إذ متعلّق النـذر على الثانی ليس براجـح، بخلافه على الأوّل. (الروحانی). * إذا لم يرجع إلى نذر عدم الإتيان بها قائماً، وإلاّ فلا ينعقد. (السيستانی).

الرجحان فی الصلاه جالساً، غایته أ نّها أقلّ ثواباً، لکنّه لا یخلو من إشکال(۱).

النوافل کلها رکعتان، عدم جواز الزیاده علیهما ولا النقیصه، إلا فی صلاه الأعرابی والوتر

(مسأله ۶): النوافل کلّها رکعتان، لا یجوز الزیاده علیهما ولا النقیصه(۲)، إلاّ فی صلاه الأعرابیّ(۳)، والوَتر(۴).

الأحکام المختصه بالنوافل:

(مسأله ۷): تختصّ النوافل(۵) بأحکام:

ص: ۳۳۲

۱- ۱. والأحوط أن یصلّیها قائماً. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * لا إشکال فیه إن شاء اللّه. (صدر الدین الصدر). * ما استظهره أوّلاً هو الأظهر. (الإصطهباناتی). * لا إشکال فیه بعد ما بیّن وجه الصحّه. (الفانی). * الظاهر خُلُوّه من الإشکال، کما فی نذر الحجّ راکباً علی ما یأتی منه. (اللنکرانی).

۲- ۲. تقدّم أ نّه لا یبعد جواز الإتیان بالوتر متّصلهً بالشَفع. (السیستانی).

۳- ۳. إن ثبت استحبابها. (الفانی). * وکذا صلاه جعفر عند شیخنا الصدوق ومَن تبعه من کونها بتسلیمه واحده، ولکنّ المختار المنصور بالأدلّه فیها ما هو المشهور. (المرعشی). * بناءً علی مشروعیّتها. (السیستانی).

۴- ۴. بل وبعض صلواتٍ اُخَر. (محمد الشیرازی).

۵- ۵. وقد أنهاها بعض مشایخنا إلی ما یقرب من مائه فرق، وللّه درّ العلاّمه الآیه الحاج آقا منیرالدین البروجردی ـ سبط الفاضل القمّی ـ شیخ مشایخنا فی الروایه، حیث ألّف کتاباً فی الفروق بین الفرائض والنوافل، وهو أحسن ما رأیته فی الباب، وإن کان بعض ما أفاده فیه محلّ تأمّل. (المرعشی).

منها: جواز الجلوس و المشی اختیاراً

منها: جواز الجلوس والمشی فیها اختیاراً(۱)، کما مرّ.

و منها: عدم وجوب السوره فیها، إلا فی بعض الصلوات المخصوصه بکیفیات خاصه

ومنها: عدم وجوب(۲) السوره فیها(۳)، إلاّ بعض الصلوات المخصوصه بکیفیّات مخصوصه.

و منها: جواز الاکتفاء ببعض السوره فیها

ومنها: جواز الاکتفاء ببعض السوره فیها.

و منها جواز قراءه أزید من سوره من غیر إشکال

ومنها: جواز قراءه أزید من سوره من غیر إشکال.

و منها: جواز قراءه العزائم فیها

ومنها: جواز قراءه العزائم فیها.

و منها: جواز العدول فیها من سوره إلی اخری مطلقاً

ومنها: جواز العدول(۴) فیها(۵) من سوره إلی اُخری مطلقاً(۶).

و منها: عدم بطلانها بزیاده الرکن فیها سهواً

ومنها: عدم بطلانها بزیاده الرکن(۷) سهواً(۸).

۱- ۱. فیه تأمّل وإشکال؛ لعدم الظفر بدلیله. (آقا ضیاء). * جواز التنفّل فی حال کونه ماشیاً لا ریب فیه، وأمّا المشی فی النافله فلا یخلو من إشکال، نعم، لا بأس بإتمامها حینئذٍ رجاءً. (المیلانی).

۲- ۲. الوجوب المنفیّ وضعیّ. (المرعشی).

۳- ۳. کون هذا وتالیه من مختصّات النافله مبنیّ علی الاحتیاط، وقد مرّ أنّ الأظهر جواز الاکتفاء ببعض السوره فی الفریضه. (الروحانی).

۴- ۴. فی إطلاقه تأمّل. (صدر الدین الصدر). * لا یخلو من إشکال. (الخمینی).

۵- ۵. لا یُترک الاحتیاط بترک العدول فیها بعد بلوغ النصف، بل مطلقاً فی الجَحد والتوحید. (السیستانی).

۶- ۶. تراجع المسأله الثامنه عشره من فصل القراءه. (زین الدین).

٧- ٧. قد عرفت الإشكال فيه مراراً. (الإصطهباناتی).

٨- ٨. فيه إشكال، كما تقدّم فی السابع من فصل الشكوك التی لا اعتناء بها، فلا يُترك الاحتياط. (زين الدين).

و منها: عدم بطلانها بالشک بین الرکعات

ومنها: عدم بطلانها بالشکّ بین الرکعات(۱)، بل یتخیّر بین البناء علی الأقلّ أو علی الأکثر(۲).

و منها: عدم وجوب سجود السهو لها، و لا قضاء السجده المنسیه

ومنها: أ نّه لا یجب لها(۳) سجود السهو(۴)، ولا قضاء السجده والتشهّد(۵) المنسیّین(۶)، ولا صلاه الاحتیاط.

و منها: جواز إتیانها فی جوف الکعبه و سطحها

ومنها: لا إشکال فی جواز إتیانها فی جوف الکعبه أو سطحها.

و منها: عدم مشروعیه الجماعه فیها، إلا فی صلاه الاستسقاء، و صلاه الغدیر علی أقوال

ومنها: أ نّه لا یشرع فیها الجماعه(۷)، إلاّ فی صلاه الاستسقاء، وعلی قولٍ فی صلاه الغدیر(۸).

و منها: جواز قطعها اختیاراً

ومنها: جواز قطعها اختیاراً.

و منها: إتیانها فی البیت أفضل من إتیانها فی المسجد

ومنها: أنّ إتیانها فی البیت أفضل من إتیانها فی المسجد، إلاّ ما یختصّ به علی ما هو المشهور، وإن کان فی إطلاقه إشکال(۹).

* * *

۱- ۱. إلاّ فی الوَتر. (تقی القمّی).

۲- ۲. أی الذی لا یورث البطلان. (المیلانی).

۳- ۳. تقدّم أنّ الأحوط أ نّها کالفریضه فی سجود السهو وقضاء المنسیّ. (الحکیم).

۴- ۴. بل الأحوط أ نّها کالفریضه فی هذه. (عبداللّه الشیرازی).

۵- ۵. الأحوط أن یقضیهما. (المیلانی).

۶- ۶. لا یُترک الاحتیاط بقضائهما وبسجود السهو إذا عرض موجبه فی النافله، کما تقدّم فی ذلک الفصل. (زین الدین).

۷- ۷. علی إشکالٍ فی بعض المورد، کما تقدّم. (السیستانی).

۸- ۸. وقد مرّ نفی البعد عنه. (محمد الشیرازی).

۹- ۹. تقدّم أ نّه لا تبعد أفضلیّه المساجد مطلقاً، وإن کان مراعاه السرّ فی النوافل أفضل. (السیستانی).

فصل فی صلاه المسافر

وجوب القصر علی المسافر مع اجتماع الشرائط الآتیه بإسقاط الأخیرتین من الرباعیات

لا ـ إشکال فی وجوب القصـر علی المسـافر مع اجتمـاع الشـرائط الآـتیه بإسـقاط الرکعتین الأـخیرتین من الرباعیّات، وأمّا الصـبح والمغرب فلا قصر فیهما.

الامور التی یشترط فیها القصر:

وأمّا شروط القصر فاُمور:

الأول: المسافه، و هی ثمانیه فراسخ امتدادیه ذهاباً أو إیاباً، أو ملفقه منهما

الأوّل: المسافه(۱)، وهی ثمـانیه فراسـخ امتـدادیّه ذهابـاً أو إیابـاً،أو ملفّقـه مـن الـذهاب والإیـاب إذا کـان الـذهاب أربعه(۲) أو أزید(۳)، بل مطلقاً(۴)

ص: ۳۳۵

۱- ۱. الشـرط: قصـد قطع المسافه، لا قطعها، فلو قصـد قطعها وعـدل فی الأثناء صحّ ما صـلّاه قصـراً قبل إتمامها، فلا وجه لجعل المسافه شرطاً وقصدها شرطاً آخر. (کاشف الغطاء).

۲- ۲. یعتبر فی المسافه الملفّقه عدم کون کلٍّ من الذهاب والإیاب أقلَّ من أربعه فراسخ. (أحمد الخونساری).

۳- ۳. من أربعهٍ ذهاباً وأربعهٍ إیاباً. (مفتی الشیعه).

۴- ۴. یعتبر فی التلفیق أن یکون أربعه ذاهباً وأربعه جائیاً، أمّا إذا نقص الـذهاب أو الإیاب عن أربعه فوجوب الإتمام لا یخلو من قوّه. (الجواهری). * انحصـار التلفیق فیمـا لا ـ یکون کـلّ منهمـا أقـلّ من الأـربعه هو الأـقوی. (النـائینی). * فیه تأمّـل، فلا ـ یُـترک الاحتیاط فیما إذا کان الـذهاب أقلّ من أربعه. (صدرالدین الصدر). * یعتبر فی المسافه الملفّقه عدم کون الذهاب أقلّ من أربعه فراسـخ علی الأـقوی، نعم، لا ـ یعتبر ذلک فی الإیاب بعـد کون المجموع ثمانیه. (البروجردی). * انحصار التلفیق فیما إذا لم یکن کلّ منهما أقلّ من الأربعه، أو الذهاب خاصّهً هو الأقوی. (جمال الدین الگلپایگانی) * إذا کان المجموع شبه المسافه المستدیره، وإلّا فالأظهر اعتبار کون الـذهاب أربعه. (مهـدی الشـیرازی). * اشتراط عدم کون الذهاب أقلّ من أربعه دون الإیاب فی المسافه الملفّقه لا ـ یخلو من قوّه. (المرعشـی). * الأـقوی اعتبـار کون کلٍّ من الـذهاب والإیاب أربعه فراسـخ فی تحقّق التلفیق، وإن کان الأحوط فی غیر ذلک هو الجمع بین القصر والإتمام. (الخوئی).

على الأقوى(۱) وإن كان الذهاب . . . . .

---

۱ - ۱. الأقوى اعتبار كون الذهاب أربعه، ففى الفرض المذكور فى المتن يُتمّ، ووجهه قد مرّ. (الفيروزآبادى). * بل الأقوى اشتراط كون كلٍّ من الذهاب والإياب أربعه أو أزيد. (الحائرى). * بل الأقوى خلافه؛ لأنّ المتيقّن من رفع اليد عن ظهور الدليل فى الثمانيه الامتداديه(الوسائل: الباب (۱) من أبواب صلاه المسافر، ح۱ و۲ و۶.) هو الرفع عن حيثيه الثمانيه، فيبقى ظهورها فى جهه الامتداد بحاله، فيجب أن يكون حدّ السير بمقدار أربعه امتداديه. (آقا ضياء). * بل الأقوى عدم كون الذهاب أقلّ من أربعه. (الإصفهانى، الآملى). * فى قوّته منع، بل الأقوى الإتمام، والأحوط الجمع. (الكوه كَمَرى). * بل اعتبار كون الذهاب أربعه أو أزيد لا يخلو من القوّه، ولكنّ الاحتياط بالجمع فى الأقلّ لا ينبغى تركه. (الإصطهباناتى). * بل الأقوى فيما إذا كان الذهاب أقلّ من أربعه التمام. (عبدالهادى الشيرازى). * بل الأقوى اعتبار أن يكون كلّ من الذهاب والإياب أربعه فما زاد. (الحكيم). * والأقوى عدم كون الذهاب أقلّ من أربعه. (الرفيعى). * فيه نظر؛ فإنّ الأقوى اعتبار أن لا يكون الذهاب أقلّ من أربعه، والأحوط ذلك فى الإياب أيضاً، فلو بلغ المجموع ثمانيةً وكان الإياب أقلّ ــ كما لو سافر خمسه فراسخ مثلاً وهو يقصد العود إلى ثلاثه فراسخ والمقام فيها ــ جمع بين القصر والإتمام. (الميلانى). * بل الأقوى عدم كون الذهاب بل الإياب أقلّ من أربعه، نعم، فيما إذا كان الذهاب أو الإياب أقلّ من أربعٍ مع كون المجموع ثمانيةً الأحوط الجمع بين القصر والإتمام. (البجنوردى). * بل الأحوط عدم كون الإياب أقلّ من الأربع. (عبداللّه الشيرازى). * فيه منع ظاهر. (الفانى). * بل الأقوى اعتبار عدم كون الذهاب أقلّ من أربعه فراسخ، وأن لا يعتبر ذلك فى الإياب. (الخمينى). * بل الأقوى اعتبار كون كلٍّ من الذهاب والإياب أربعه أو أزيد. (محمّد رضا الگلپايگانى). * ويُستثنى من ذلك: ما إذا تردّد فى أقلّ من الأربعه فراسخ حتى بلغ الثمانيه، كما إذا تردّد فى فرسخين أربع مرّات، أو فى ثلاثه فراسخ ثلاث مرّاتٍ فإنّه ليس بمسافرٍ عرفاً، كما سيأتى. ويُستثنى: ما إذا قطع المسافه الممتدّه أو الملفّقه فى مدّه طويله جدّاً يخرج بها عن كونه مسافراً، كما إذا قطع المسافه فى مدّه سنهٍ مثلاً فإنّ عليه الإتمام. (زين الدين). * بل الأقوى أن لا يكون الذهاب ولا الإياب دون الأربعه. (حسن القمّى). * بل الأقوى كون الذهاب أربعةً، والإياب كذلك. (تقى القمّى). * الأظهر اعتبار كون كلٍّ من الذهاب والإياب أربعه فراسخ أو أزيد، فلا يقصِّر إذا كان أحدهما أقلّ منها وإن كان المجموع ثمانيه فراسخ. (الروحانى). * بل الأقوى اعتبار أن لا يكون الذهاب أقلّ من أربعه بعد كون المجموع ثمانيه. (اللنكرانى).

فرسخاً[(۱)] والإیاب سبعه، وإن کان . . . . .

ص: ۳۳۷

۱- ۱. الأقوی عدم کون الذهاب أقلّ من أربعه فراسخ. (السبزواری).

الأحوط(۱) فی صوره کون الذهاب(۲) أقلّ من أربعه مع کون المجموع ثمانیه الجمع، والأقوی عدم(۳) اعتبار کون الذهاب والإیاب فی یوم واحد أو لیله واحده أو فی الملفّق منهما مع اتّصال إیابه بذهابه وعدم قطعه بمبیت لیله فصاعداً فی الأثناء، بل إذا کان من قصده الذهاب والإیاب ولو بعد تسعه أیّام یجب علیه القصر، فالثمانیه الملفّقه کالممتدّه فی إیجاب القصر، إلّا إذا کان قاصداً للإقامه عشره أیّام فی المقصد أو غیره، أو حصل أحد القواطع الاُخر، فکما أ نّه إذا بات فی أثناء الممتدّه لیلةً أو لیالیَ لا یضرّ فی سفره فکذا فی الملفّقه فیقصّر ویفطر، ولکن مع ذلک الجمع بین القصر والتمام والصوم وقضائه فی صوره عدم الرجوع لیومه أو لیلته أحوط(۴)، ولو کان من قصده الذهاب والإیاب ولکن کان متردّداً فی الإقامه(۵) فی الأثناء عشره أیّام وعدمها لم

۱- ۱. بل الأحوط الجمع مع أقلّیه کلٍّ منهما من أربعه. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * هذا الاحتیاط لا یُترک. (جمال الدین الگلپایگانی، الشاهرودی). * لا یُترک. (عبداللّه الشیرازی، المرعشی).

۲- ۲. لا یُترک. (الشریعتمداری).

۳- ۳. فیه تأمّل. (المرعشی).

۴- ۴. لا محلّ للاحتیاط؛ لأنّ المسأله قطعیّه. (الجواهری). * احتیاطاً شدیداً. (الفیروزآبادی، الشاهرودی). * لا یُترک. (الإصطهباناتی، البروجردی، عبداللّه الشیرازی، الآملی). * لا ینبغی ترکه. (المرعشی).

۵- ۵. التردّد فی الإقامه فی الابتداء کالتردّد فی الأثناء غیر مانع من التقصیر؛ فإنّ المدار علی قصد المسافه مجرّداً عن العزم علی الإقامه فی ابتدائها، لا مقروناً بالعزم علی عدمها. (کاشف الغطاء).

يقصّر(۱)، كما أنّ الأمر فى الامتداديّه أيضاً كذلك.

الفرسخ ثلاثه أميال، و يساوى حالياً خمسه كيلومترات و نصف تقريباً

(مسأله ۱): الفرسخ ثلاثه أميال(۲)، والميل أربعه آلاف(۳) ذراع بذراع اليد(۴) الذى طوله أربعه وعشرون إصبعاً، كلّ إصبع عرض سبع شعيرات، كلّ شعيره عرض سبع شعرات من أوسط شعر البرذون.

المسافه مبنيه عن التحقيق، لا المسامحه العرفيه، فلو نقصت عن ثمانيه فراسخ لا يجوز القصر

(مسأله ۲): لو نقصت المسافه عن ثمانيه فراسخ ولو يسيراً لا يجوز القصر، فهى مبنيّه على التحقيق(۵)، لا المسامحه العرفيّه(۶)، نعم، لا يضرّ اختلاف الأذرع المتوسّطه(۷) فى

۱- ۱. وكذا لو احتمل البقاء فى الأثناء ثلاثين يوماً متردّداً على الأقوى. (آل ياسين).

۲- ۲. والفرسخ خمسه كيلومترات ونصف تقريباً، فتكون المسافه أربعةً وأربعين كيلومتراً تقريباً. (مفتى الشيعه).

۳- ۳. تحديده بما ذكر وإن كان يستفاد من بعض التواريخ وبعض القرائن وإمكان الجمع بين تفاسيره حتّى تفسيره بالإصبع، بل ومدّ البصر على ما جرّبناه ولكنّه بعدُ فى النفس شيء، وأحسن الطرق فى تشخيصه هو تعيين تشخيص ما بين المدينه المنوّره وذى خشب، وبين بغداد والنهروان على حسب حدود هذه الأمكنه فى زمان صدور الروايات، ومقدار بُعدٍ بين ظلّ عير وفيء وعير، ونحن إلى الآن ما وقفنا لذلك، لا مباشرةً ولا تسبيباً. (الشاهرودى).

۴- ۴. المعيار أقلّ المتعارف فيها وفيما يليها من الإصبع والشعيره والشَعره. (المرعشى).

۵- ۵. أى التحقيق العرفى، لا العقلى. (اللنكرانى). * إذا لم يكن حرجيّاً. (مفتى الشيعه).

۶- ۶. فيه تأمّل. (محمد الشيرازى).

۷ - ۷. فيكفى أقلّ مصاديق المتوسّطه. (الحائرى). * لكن مع كون الجميع متعارفه يكتفى فى التحديد بما هو الأقلّ منها. (الميلانى). * فيؤخذ بأقلّ الأذرع المتوسّطه. (زين الدين). * والعمل على أقلّ الأذرع المتوسّطه. (حسن القمّى). * هذا ينافى ما تقدّم منه من الضبط بالشعره. (الروحانى).

الجمله(۱)، کما هو الحال فی جمیع التحدیدات(۲) الشرعیّه(۳).

لو شک فی کون مقصده مسافه شرعیه أو لا بقی علی التمام، و کذا لو ظن کونها مسافهً

(مسأله ۳): لو شکّ فی کون مقصده مسافه شرعیّه أو لا بقی علی التمام علی الأقوی، بل وکذا لو ظنّ کونها مسافه.

تثبت المسافه بالعلم الحاصل من الاختیار و بالشیاع و البینه الشرعیه، و بالعدل الواحد إشکال

(مسأله ۴): تثبت المسافه بالعلم الحاصل من الاختبار وبالشیاع المفید للعلم(۴)، وبالبیّنه الشرعیّه، وفی ثبوتها بالعدل الواحد(۵) إشکال(۶)،

۱- ۱. فیکفی أقلّ مصادیقها. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۲- ۲. المیزان فیها هو الأخذ بأقلّ المتعارف. (الخوئی).

۳- ۳. بمعنی لزوم الأخذ بأقلّ المتعارف. (السیستانی).

۴- ۴. أو الاطمئنان. (عبدالهادی الشیرازی، المرعشی). * علی الأحوط فی لزوم کونه مفیداً للعلم الشخصی. (محمد الشیرازی).

۵- ۵. والأظهر عدم الثبوت. (عبداللّه الشیرازی).

۶- ۶. الأقوی عدم ثبوتها به، فیجب الإتمام. (الجواهری). * ثبوتها به لا یخلو من قوّه. (الفیروزآبادی). * إلّا إذا أفاد الاطمئنان. (صدر الدین الصدر، المرعشی). * الأقوی حجّیه قول العدل الواحد فی الموضوعات، بل مطلق الثقه. (کاشف الغطاء). * والأقوی عدم الثبوت. (الحکیم). * والأقوی عدم الثبوت به؛ لعدم حجّیّه قول العدل الواحد فی الموضوعات. (البجنوردی). * لا یبعد ثبوتها به، بل بإخبار مطلق الثقه وإن لم یکن عادلاً. (الخوئی). * لا إشکال فیه. (الفانی). * ولا یبعد الثبوت. (محمد الشیرازی). * الأقوی عدم الثبوت به. (زین الدین). * الأقوی ثبوتها به، بل یثبت بثقه وإن لم یکن عادلاً. (حسن القمّی). * لا إشکال فی ثبوته به، بل بالثقه الواحد. (تقی القمّی). * لا إشکال فی ثبوتها به. (الروحانی). * إذا لم یوجب الاطمئنان محلّ تأمّل، ولا یبعد ثبوتها به. (مفتی الشیعه). * بل منع، إلّا إذا أوجب الاطمئنان. (السیستانی). * والظاهر عدم الثبوت، فلا یجب الاحتیاط بالجمع. (اللنکرانی).

فلا يُترك الاحتياط بالجمع(۱).

الأفضل فی عدم الحرج عند الشک وجوب الاختبار أو السؤال لتحصل البینه أو الشیاع المفید للعلم

(مسأله ۵): الأقوی(۲) عند(۳) الشکّ(۴) . . . .

ص: ۳۴۱

۱- ۱. وکفایه التمام لا تخلو من قوّه. (عبدالهادی الشیرازی).

۲- ۲. علی الأحوط، وعدم الوجوب أقوی. (الجواهری). * محلّ تأمّل، والبقاء علی التمام حتّی یظهر الحال قویّ. (کاشف الغطاء). * بل الأحوط. (البروجردی، أحمد الخونساری، الخمینی، محمّد رضا الگلپایگانی، اللنکرانی). * بل الأحوط، ویجوز ترکه والجمع بین القصر والإتمام. (مهدی الشیرازی). * فیه نظر. (الحکیم). * بل الأحوط الراجح. (الفانی). * بل الأحوط الأولی. (المرعشی). * الأحوط وجوباً. (مفتی الشیعه).

۳- ۳. کونه أقوی محلّ منع، بل هو الأحوط، نعم، الأقوی وجوب السؤال من دون فحص فیما إذا حصل بمجرّد السؤال بدون فحص. (الشاهرودی).

۴- ۴. بل الأحوط. (الکوه کَمَری، الإصطهباناتی، عبدالله الشیرازی). * بل الأحوط، نعم، لو کان من مجرّد التوجّه والالتفات ونحوه فالظاهر وجوبه؛ فإنّه لیس من التفحّص والاختبار عرفاً، بل من التوجّه إلی موضوع الحکم فی الجمله. (السبزواری).

وجوب(۱) الاختبار(۲)، أو . . . .

ص: ۳۴۲

۱- ۱. الأقوی عدم وجوب الاختبار، نعم، لو کانت مقدّمات العلم بالمقدار حاصله بحیث لا یحتاج إلی أزید من السؤال فالأحوط وجوبه، بل لا یخلو من قوّه. (جمال الدین الگلپایگانی) * بل الأحوط، وکذا فی المسأله (۱۷). (عبدالهادی الشیرازی). * لا دلیل علیه ظاهراً، نعم، هو أحوط. (الرفیعی). * بل الأقوی عدم الوجوب. (حسن القمّی). * لا وجه للوجوب؛ فإنّ الشبهه موضوعیّه، فیعمل علی طبق الأصل الفقاهی. (تقی القمّی).

۲ - ۲. الأقوی عدم وجوب الاختبار، نعم، لو کانت مقدّمات العلم بالمقدار حاصله بحیث لا یحتاج إلی أزید من السوءال فالأحوط وجوبه، بل لا یخلو من قوّه. (النائینی). * فی وجوبه نظر جدّاً؛ لعدم الدلیل بعد کون الشبهه موضوعیّه، فالمرجع فیه سائر الاُصول، خصوصاً الاستصحاب بعد وهن شبهه بقاء الموضوع؛ لکون المدار فیه العرف بجعلهم مثل هذه العناوین من الجهات التعلیلیه للحکم الموجب شکّها للشکّ فی بقاء القضیه المتیقّنه بموضوعها وحکمها، کما هو ظاهر. (آقا ضیاء). * الأقوی عدم وجوب الاختبار، نعم، مع إمکان تحصیل العلم بمقدّمات سهله لا یبعد وجوبه. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * وجوباً شرطیّاً. (صدر الدین الصدر). * الأظهر عدم وجوبه؛ لعدم وجوب الفحص فی الشبهات الموضوعیّه، نعم، فیما إذا یحصل العلم بمجرّد السؤال لا یبعد وجوب السؤال؛ لعدم صدق الفحص علیه. (البجنوردی). * بل الأقوی عدمه، نعم، الاحتیاط أحوط. (الخوئی). * فیه إشکال، نعم، لو کانت مقدِّمات العلم بالمقدار حاصله بحیث لا یحتاج الی أزید من السؤال، فالأحوط وجوب السؤال. (الآملی). * لا یجب الفحص علی الأقوی إلاّ إذا کانت مقدّمات حصول العلم ظاهره تحتاج إلی تنبیه، لا إلی فحص. (زین الدین). * بل الأقوی عدم الوجوب، نعم، هو أحوط. (الروحانی). * بل الأقوی عدم وجوبه، نعم، هو أحوط. (السیستانی).

السوءال(۱) لتحصیل البیّنه، أو الشیاع المفید للعلم(۲)، إلّا إذا کان مستلزماً للحرج.

الحکم فیما لو تعارضت البینتان

(مسأله ۶): إذا تعارضت(۳) البیّنتان(۴) فالأقوی سقوطهما(۵) ووجوب(۶) التمام(۷)، وإن کان الأحوط الجمع.

فیما لو شک فی مقدار المسافه شرعاً

(مسأله ۷): إذا شکّ فی مقدار المسافه شرعاً(۸) وجب علیه(۹)

۱- ۱. الأقوی عدم وجوب الاختبار، وأمّا السؤال فهو الأحوط مع تیسّره. (المیلانی).

۲- ۲. أو الاطمئنان. (المرعشی).

۳- ۳. مع کونهما مستندتین إلی العلم والحسّ، لا الأصل، وإلّا ففیه إشکال. (الخمینی).

۴- ۴. أو ما بحکمهما. (مفتی الشیعه).

۵- ۵. لو کان مستندهما من نوعٍ واحدٍ کالحسّ والعلم، وإلّا فما کان مستنده طریقاً من الطرق مقدّم علی ما کان مستنده الأصل. (المرعشی). * إذا استندتا معاً إلی العلم، وأمّا إذا استندت إحداهما إلی العلم والاُخری إلی الأصل قُدِّمت الاُولی علی الثانیه. (زین الدین).

۶- ۶. بل الأحوط. (الفیروزآبادی).

۷- ۷. لا إشکال فی کفایه التمام ظاهراً، وإن کان فی سقوطهما إشکال حُقّق فی محلّه. (عبداللّه الشیرازی).

۸- ۸. بنحو الشبهه الحکمیّه. (زین الدین).

۹- ۹. مع کون الشبهه حکمیّه ولزوم الفحص فی تلک الشبهه من الواضحات، ولکنّه من وظائف المجتهد. (المرعشی).

الاحتياط بالجمع(۱)، إلّا إذا كان مجتهداً(۲) وكان ذلك بعد الفحص(۳) عن حكمه فإنّ الأصل هو التمام.

حكم ما لو كان شاكاً فی المسافه و مع ذلک قصر

(مسأله ۸): إذا كـان شاكّاً فی المسافه(۴) ومع ذلـك قصّر لم يجز، بـل وجب عليه الإعـاده تماماً، نعم، لو ظهر بعـد ذلك كونه مسافه أجزأ إذا حصل منه قصد القربه مع الشكّ المفروض، ومع ذلك الأحوط الإعاده أيضاً(۵).

فیما لو اعتقد کونه مسافه فقصر ثم ظهر عدمها، أو اعتقد عدم کونه مسافه فأتم ثم ظهر العکس

(مسأله ۹): لو اعتقـد كونه مسافه فقصّر ثمّ ظهر عـدمها وجبت الإعاده، وكـذا لو اعتقـد عـدم كونه مسافه فأتمّ(۶) ثمّ ظهر كـونه مسافه فإنّه يجب(۷) عليه الإعاده(۸).

۱- ۱. أو الرجوع إلى المجتهد. (عبداللّه الشيرازی).

۲- ۲. تعيين التكليف للمجتهـد كما يرى. (آل ياسين). * أو متمكّناً من تقليـد مجتهد. (الخمينی). * أو مقلّداً يمكن له الوصول فی هذه المسأله إلى فتوى مَن يجوز تقليده. (المرعشی).

۳- ۳. ولكنّ المجتهد إذا عجز عن الفحص وهكذا عجز المقلّد عن الرجوع إلى مجتهده فيحتاط بالجمع. (الفيروزآبادی).

۴- ۴. سواء كان بنحو الشبهه الموضوعيّه كما فی المسأله الثالثه، أم بنحو الشبهه الحكميّه كما فی المسأله السابعه. (زين الدين).

۵- ۵. لا بأس بترك هذا الاحتياط. (الفانی).

۶- ۶. يجب عليه الإعاده فی الوقت على الأقوى، ولو انكشف فی خارجه لا يجب القضاء على الأقوى. (حسن القمّی).

۷- ۷. هذا فيما إذا انكشف فی الوقت، وأمّا إذا كان الانكشاف خارجه فلا يجب القضاء. (تقی القمّی).

۸- ۸. فی الوقت على الأقوى، وفی خارجه على الأحوط. (الإصفهانی، الخمينی). * يعنی فی الوقت. (الرفيعی). * على الأقوى فی الوقت، وعلى الأحوط فی خارجه. (الميلانی). * عدم الوجوب فی خارج الوقت لا يخلو من قوّه؛ لإطلاق صحيح العيص(الوسائل: الباب (۱۷) من أبواب صلاه المسافر، ح۱.)، لكنّ الأحوط القضاء. (الفانی). * إذا كان الانكشاف فی الوقت. (الخوئی). * على الأحوط لو انكشف فی الوقت، وأمّا لو انكشف فی خارج الوقت فلا يبعد عدم الوجوب، كما سيأتی. (محمّد رضا الگلپايگانی). * فی الوقت، ولا يجب القضاء لو كان الانكشاف خارجه. (السيستانی).

لو شک فی کونه مسافه، أو اعتقد العدم ثم بان فی أثناء السیر کونه مسافه یقصر

(مسأله ۱۰): لو شکّ فی کونه مسافه(۱)، أو اعتقد العدم ثمّ بان فی أثناء السیر کونه مسافه یقصّر(۲) وإن لم یکن الباقی مسافه.

الحکم فیما لو قصد الصبی مسافه ثم بلغ، أو أراد التطوع بالصلاه مع عدم بلوغه

(مسأله ۱۱): إذا قصد الصبیّ مسافه ثمّ بلغ فی الأثناء وجب علیه القصر وإن لم یکن الباقی مسافه، وکذا یقصّر إذا أراد التطوّع بالصلاه مع عدم بلوغه، والمجنون الذی یحصل منه القصد إذا قصد مسافه ثمّ أفاق فی الأثناء یقصّر، وأمّا إذا کان بحیث لا یحصل منه القصد فالمدار بلوغ(۳) المسافه من حین(۴) إفاقته(۵).

۱- ۱. مع کون مقصده معیّناً. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۲- ۲. واستظهار لزوم قصد المسافه من الأدلّه ممنوع، ومثله فی المنع احتمال مدخلیّه العلم بالثمانیه فی لزوم القصر. (المرعشی).

* إن کان مقصده معیّناً، وإن کان لا یعلم مقدار المسافه إلیه. (السبزواری).

۳- ۳. یعنی قصد بلوغ. (الحکیم).

۴- ۴. یعنی قصد بلوغ المسافه. (حسن القمّی).

۵- ۵. یعنی قصد المسافه من حین الإفاقه. (السبزواری).

لو تردد فی أقل من أربعه فراسخ ذاهباً و جائیاً مرات حتی بلغ المجموع ثمانیه لم یقصر

(مسأله ۱۲): لو تردّد فی أقلّ من أربعه فراسخ ذاهباً وجائیاً مرّاتٍ حتّی بلغ المجموع ثمانیه لم یقصّر، ففی التلفیق لابدّ أن یکون المجموع من ذهاب واحد وإیاب واحد ثمانیه(۱).

حکم ما لو کان للبلد طریقان والأبعد منهما مسافه

(مسأله ۱۳): لو کان للبلد طریقان والأبعد منهما مسافه: فإن سلک الأبعد(۲) قصّر، وإن سلک الأقرب لم یقصّر، إلّا إذا کان(۳) أربعه(۴) أو أقلّ(۵)

ص: ۳۴۶

۱- ۱. مع کون الذهاب أربعه. (الفیروزآبادی).

۲- ۲. غیر لاهٍ به، بل کان بداعٍ عقلائی. (المرعشی).

۳- ۳. تقدّم أ نّه لا تلفیق فی الأقلّ. (جمال الدین الگلپایگانی)

۴- ۴. قد مرّ اعتبار الأربع الذهابیّ فی التلفیق علی الأحوط. (عبداللّه الشیرازی).

۵- ۵. مرّ عدم اعتبار الأقلّ. (الجواهری). * لا الأقلّ. (الفیروزآبادی). * تقدّم أ نّه لا تلفیق فی الأقلّ مطلقاً. (النائینی). * بل لم یقصّر فی صوره کونه أقلّ أیضاً. (الحائری). * قد مرّ الإشکال فی کفایه الأربعه التلفیقیّه مطلقاً. (آقا ضیاء). * بل إذا کان أربعه أو أزید. (الإصفهانی). * فی الأقلّ منع، کما تقدّم. (الکوه کَمَری). * مرّ الاحتیاط فی الأقلّ مطلقاً. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * قد تقدّم أنّ اعتبار عدم کونه أقلّ من أربعه لا یخلو من القوّه، وأنّ الاحتیاط بالجمع لا ینبغی ترکه فی الأقلّ. (الإصطهباناتی). * تقدّم عدم التلفیق فی الأقلّ. (البروجردی). * تقدّم التفصیل فیه. (مهدی الشیرازی). * تقدّم أنّ التلفیق لا یتحقّق إن کان الذهاب دون الأربعه. (عبدالهادی الشیرازی). * تقدّم الکلام فیها. (الشاهرودی). * قد عرفت عدم کفایه الأقلّ فی وجوب القصر ذهاباً. (الرفیعی). * تقدّم اعتبار عدم کون الذهاب أقلّ من أربعه. (البجنوردی). * قد مرّ أ نّه یعتبر فی المسافه الملفّقه عدم کون کلٍّ من الذهاب والإیاب أقلّ من أربعه فراسخ. (أحمد الخونساری). * بل أربعه لا أقلّ. (الشریعتمداری). * مرّ اعتبار الأربعه فی التلفیقیّه. (الخمینی). * قد مرّت قوّه اعتبار کون الذهاب أربعةً فی المسافه الملفّقه. (المرعشی). * تقدّم الإشکال فیه، بل إذا کان أربعه أو أزید، ویشترط أن یکون بُعدُه عن المحلّ بقدر أربع فراسخ، لا المشی بالاستداره فقط. (الآملی). * قد مرّ أنّ الأقوی اعتبار کون کلٍّ منهما أربعةً أو أزید. (محمّد رضا الگلپایگانی). * مرّ اعتبار عدم کونه أقلّ. (السبزواری). * قد مرّ أ نّه یعتبر فی المسافه الملفّقه عدم کون کلٍّ من الذهاب والإیاب أقلّ من أربعه. (الروحانی). * تقدّم اعتبار أن لا یکون الذهاب أقلّ من أربعه. (اللنکرانی).

وأراد(۱) الرجوع(۲) من الأبعد(۳).

الحکم فی المسافه المستدیره

(مسأله ۱۴): فی المسافه(۴) . . . . . .

ص: ۳۴۷

۱- ۱. تقدّم اعتبار الأربعه. (الحکیم).

۲- ۲. مرّ أنّ التلفیق لا یتحقّق فی الأقلّ، إلاّ أ نّه فی مفروض المسأله یجب القصر؛ لأنّ الرجوع بنفسه مسافه. (الخوئی).

۳- ۳. إن کان بنفسه مسافه، وإلاّ فالأقرب الذی سلکه لابدّ وأن یکون أربعه. (المیلانی). * أو أراد الرجوع من الأقرب وکان أربعهً لا أقلّ. (زین الدین). * تقدّم أنّ اللازم أن یکون کلّ من الذهاب والإیاب أربعهً أو أزید. (حسن القمّی).

۴- ۴. لو لم یکن فی البین مقصد فالظاهر لحوقها بالامتدادیه، ولو کان فی البَینِ مقصد خاصّ وکان الذهاب إلیه أو الإیاب منه أقلّ من الأربعه فالأحوط الجمع. (النائینی). * لو لم یکن له مقصد خاصّ فی نقطه لمسافهٍ کلّها امتدادیّه، وإلاّ فالأحوط اعتبار کون کلٍّ من الذهاب والإیاب أربعه. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * لو کان هناک مقصد، وإلاّ کان کالامتدادیّه. (صدر الدین الصدر). * لو لم یکن فی البین مقصد فالظاهر کون السیر إلی النقطه السابقه للنقطه التی هی مبدأ السیر ذهاباً ومنها إلی مبدأ السیر إیاباً، وهی مسافه(فی الأصل: (مسامته).) تلفیقیّه ملحقه بالامتدادیّه، ولو کان فی البین مقصد خاصّ وکان الذهاب إلیه أو الإیاب منه أقلّ من الأربعه فالأحوط الجمع. (جمال الدین الگلپایگانی)

المستديره(١) الذهابُ فيها الوصول إلى المقصد(٢) والإياب منه إلى البلد،

١- ١. فی بعض صورها إشكال. (الشاهرودی). * الأحوط أن يتباعد من البلد بمقدار أربعه امتداديّه: إمّا فی ابتداء السير، أو فی أثنائه ولو كان ذلک إلی غير مقصده، وله حينئذٍ أن يستدير فی سيره كيفما أراد ولو فی المسافه القريبه من البلد، وأمّا فيما عدا ذلک فيحتاط بالجمع بين القصر والتمام. (الميلانی). * مع صدق السفر. (المرعشی). * لا يكفی فی المشی بالاستداره تقدير أربعه فراسخ فی الذهاب فقط، بل يحتاج إلی البُعدِ عن المحلّ بقدر أربعهِ فراسخ. (الآملی). * لا إشكال فی أنّ هذه المسافه ملفّقه من الذهاب والإياب، كما لا إشكال فی أنّ منتهی الذهاب إذا لم يكن له مقصد فی البين النقطه المسامته لمبدأ الحركه، وأمّا إذا كان له مقصد فكون الذهاب الوصول إلی تلک النقطه لا المقصد وإن كان لا يخلو من قوّه إلّا أنّ الاحتياط بالجمع فيما إذا كان ما قبل المقصد أو ما بعده أقلّ من أربعهٍ لا يُترک. (الروحانی).

٢- ٢. بل إلی النقطه المسامته لمبدأ الحركه. (الفيروزآبادی). * بل الذهاب الوصول إلی النقطه المسامته والإياب منها إلی البلد، وقد مرّ اشتراط كون كلٍّ منهما أربعه. (الحائری). * هذا إذا كان المقصد فی منتصف الدائره أعنی النقطه المقابله لمبدأ السير أو بعده، وأمّا لو كان قبل الوصول إلی تلک النقطه ففيه إشكال، فعلی المختار من اعتبار عدم كون الذهاب أقلّ من أربعه لا يُترک الاحتياط بالجمع فيما إذا كان من البلد إليه أقلّ منها. (الإصفهانی). * إذا كان له مقصد فی وسط الدائره، وإن لم يكن له مقصد إلّا السير فی تمام الخطّ فالظاهر لحوقها بالامتداديّه دون التلفيقيّه. (الكوه كَمَری). * ولو تعدّدت المقاصد فالأخير، ولو لم يكن له مقصد فی الأثناء بل كانت كلّها مقصداً _ كما لو أراد اختبارها _ فهی امتداديه، لا ملفّقه. (كاشف الغطاء). * والمقصد الأخير مع تعدّده فی محيط الدائره. (جمال الدين الگلپايگانی) * بل إلی قطر الدائره، فلو كان المقصد علی فرسخين والقطر علی أربعهٍ لا يُعدّ السير من المقصد إلی القطر إياباً فی العرف، فعلی التلفيق يعتبر الذهاب إلی القطر. (مهدی الشيرازی). * بل الوصول إلی منتصف الدائره. (الحكيم). * إذا كان واحداً، وإلی الأخير إذا كان متعدّداً إذا لم يكن له مقصد علی محيط الدائره، أو كان المقصود نفس السير بأن كان الداعی تعيين المساحه أو التنزّه فالمسافه امتداديّه، وإن كان يحتمل فی الثانی كون السير من مبدئه إلی منتصف الدائره ذهاباً ومنه إليه إياباً، فيراعی الاحتياط بالتفصيل المتقدّم. (عبداللّه الشيرازی). * إذا فرض كون المقصد فی النقطه المقابله بمبدأ السير أو بعدها فلا إشكال فی الحكم، وأمّا لو كان قبلها ففيه إشكال، فلا يُترک الاحتياط فيما [لو] كان إلی المقصد أقلّ من أربعه. (الشريعتمداری). * الأقوی كون الذهاب هو السير إلی النقطه المقابله للبلد، فإذا كان إليها أربعه تحصل المسافه ويقصّر وإن كان مقصده ما قبلها. (الخمينی). * إذا كان مقصده مقابلاً لمبدأ سيره أو أبعد منه، وأمّا لو كان المقصد قبل النقطه المقابله لمبدأ السير وكان من المبدأ إليه أقلّ من أربعهٍ فلا يتوجّه الحكم بالقصر. (المرعشی). * بل إلی النقطه المسامته، والإياب منها إلی البلد، فيكفی كون المجموع ثمانيه. (محمّد رضا الگلپايگانی). * إن كان فی منتصف الدائره أو بعده، ويعتبر عدم كون الذهاب أقلّ من أربعه كما مرّ، ولو كان المقصد قبله وكانت المسافه إليه أقلّ من أربعه وكان المجموع مسافه فالأحوط الجمع. (السبزواری). * بل إلی منتصف الدائره، والظاهر عدم الفرق بين القولين، فيجب التقصير علی كِلا القولين، كما أ نّه كذلک إذا لم يكن مقصد فی البين، والاحتياط طريق النجاه. (حسن القمّی).

وعلى المختار يكفى(۱) كون المجموع(۲) مسافه مطلقاً(۳)، وإن لم يكن(۴) إلى المقصد أربعه(۵)، وعلى القول . . . . .

۱- ۱. بل يكفى على القول الآخر أيضاً فى وجهٍ قوىٍّ إلحاقاً لها بالامتداد به، كما لو لم يكن فى البين مقصد أصلًا. (آل ياسين).

۲- ۲. مع عدم بلوغ القطر فى الدائره عرفاً بمقدار الأربعه؛ كى يصحّ اعتبار نسبه الأربعه الامتداديه بين المخرج والمقصد كمال إشكال، والوجه فيه واضح، ومن هنا ظهر وجه التأمّل فى إطلاق قوله فى ذيل الشرط الثانى مع ضمّ العود مسافه، فتدبّر فيه. (آقا ضياء).

۳- ۳. فى إطلاق الحكم تأمّل. (تقى القمّى).

۴- ۴. قد تقدّم الكلام فيه. (الشاهرودى). * قد مرّ غير مرّه أنّ المعتبر أن لا يكون الذهاب أقلّ من أربعه. (المرعشى).

۵- ۵. يُستثنى من ذلك: ما إذا كانت المسافه مستديرةً حول البلد بحيث لا يصدق عليه أ نّه يبتعد عنه، فعليه الإتمام. (زين الدين).

الآخر(۱) یعتبر(۲) أن یکون من مبدأ(۳) السیر(۴) إلیه أربعه(۵) مع کون المجموع بقدر المسافه.

فی مبدأ حساب المسافه فی المدن الکبار و المتوسطات والصغار التی لا سور لها

(مسأله ۱۵): مبدأ حساب المسافه سور البلد(۶)، أو آخر البیوت

ص: ۳۵۱

۱- ۱. الظاهر تعیّن القصر فیه مطلقاً، حتّی علی القول الآخر، کما هو الأظهر؛ لعدّها فی العرف مسافه ثمانیه فراسخ، لا مسافه أربعه. (مهدی الشیرازی). * قد مرّ أ نّه الأحوط، ولا یبعد عدم لزوم مراعاه هذا الاحتیاط إذا کان المقصد قبل قطر الدائره، ولم یکن من مبدأ السیر إلیه أربعه فراسخ، ولکن کان إلی القطر هذا المقدار. (عبداللّه الشیرازی). * الأقوی اعتبار صدق الابتعاد عن مبدأ المسافره أربعه فراسخ فی المسافه الدوریّه. (الفانی). * مرّ أ نّه الأقوی. (اللنکرانی).

۲- ۲. تقدّم أ نّه الأقوی. (البروجردی).

۳- ۳. تقدّم اعتبار عدم کون الذهاب والإیاب أقلّ من أربعه، وفیما سوی ذلک الأحوط الجمع، الذهاب والإیاب فی المفروض یکون کما ذکره فی المتن. (البجنوردی).

۴- ۴. إلی النقطه المسامته. (الفیروزآبادی). * بل یعتبر عدم کون الإیاب مثل الذهاب أقلّ من أربعه فراسخ، کما مرّ. (أحمد الخونساری). * لا یعتبر ذلک؛ فإنّ الظاهر کفایه کون مجموع الدائره ثمانیه فراسخ فی وجوب القصر، سواء فی ذلک وجود المقصد فی البین، وعدمه، والأحوط فیما إذا کان ما قبل المقصد أو ما بعده أقلّ من الأربعه هو الجمع. (الخوئی).

۵- ۵. هذا إذا کان المقصد النقطه من الدائره المقابله لمبدأ السیر أو بعدها، وأمّا لو کان قبلها ففیه إشکال، أحوطه الجمع. (الإصطهباناتی).

۶- ۶. فی احتساب حدّ الترخّص من المسافه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط. (الحائری). * المناط آخر البلد وإن کان خارج السور. (الکوه کَمَری). * بل آخر البلد وإن کان خارجاً من السور. (محمّد رضا الگلپایگانی). * المدار علی آخر البلد، سواء کان له سور أم لا، وسواء کان آخر البلد آخر السور أم لا. (السبزواری). * بل آخر البلد وإن کان خارج السور. (زین الدین). * بل الموضع الذی یُعدّ الشخص بعد تجاوزه مسافراً عرفاً، وهو آخر البلد غالباً، وربّما یکون آخر الحیّ أو المحلّه فی بعض البلدان الکِبار. (السیستانی). * إذا کان آخر البلد، وإلّا فالمبدأ هو آخره وإن کان خارج السور. (اللنکرانی).

فیما لا سور فیه فی البلدان الصغار والمتوسّطات، وآخر المحلّه(۱)

ص: ۳۵۲

۱- ۱. بل آخر البلده فیها أیضاً علی الأقوی. (آل یاسین). * مشکل، ولا یبعد کون مبدأ المسافه من محلّه الذی یتوطّنه داراً أو بیتَ شَعَرٍ أو غیر ذلک، فإذا خرج من بیته بقصد السفر فهو مبدأ مسافته. (کاشف الغطاء). * بل آخر الموضع الذی لا یُعدّ الشخص فیه مسافراً، وإذا خرج عنه صدق علیه ذلک. (الحکیم). * إذا کانت منفصلهَ المحالّ کالقری المتقاربه، وإلّا فمحلّ إشکال. (الشاهرودی). * لا یخفی أنّ الشخص مادام فی البلد لا یصدق علیه مسافر عرفاً، فالأقوی کون المبدأ آخر البلد مطلقاً ولو کان کبیراً فی الغایه. (الرفیعی). * إذا کانت منفصله کقریه قریبه، وإلّا فلا یبعد لحاظ وحده البلد واعتبار المسافه بینه وبین المقصد، لکنّ ما ذکره من الاحتیاط لا یُترک. (المیلانی). * المدار علی صدق السفر، وربّما یصدق ذلک بالخروج عن آخر المحلّه، وربّما بالخروج عن آخر البلد. (الفانی). * لا یبعد القول بأنّ مبدأ الحساب فی مثلها من منزله، لکن لا یُترک الاحتیاط بالجمع إذا کانت المسافه مع اللحاظ من منزله. (الخمینی). * ما أفاده حقّ فی البلدان الکبیرهِ المنفصلهِ المحلّات بحیث یُعدّ الخروج من محلّه إلی اُخری سفراً فی نظر العرف، وأمّا الکِبار المتّصله المحلّات فالظاهر عَدُّ مبدأ السیر من سُور البلد المسوّر، أو آخر الدور والحیطان فی غیره، إلاّ- أن لا- یساعد العُرف، وهو الحَکَمُ فی الباب. (المرعشی). * إذا کانت فی الکِبَر بحیث عُدّ الخروج من محلّه إلی اُخری مسافره عند العرف. (محمّد رضا الگلپایگانی). * إن عُدّ الخارج منها مسافراً عرفاً، وإلّا فالأحوط أن یصلّی قبل الخروج، أو یصیر حتّی تتحقّق المسافه من آخر البلد، أو یجمع إن صلّی فیما بینهما، ویأتی تفصیل الصوم فی محلّه إن شاء اللّه تعالی. (السبزواری). * لا فرق بین البلد الکبیر والبلد الصغیر فی اعتبار آخر البلد. (محمد الشیرازی).

فی(۱) البلدان(۲) الکبار(۳) . . . .

۱- ۱. محلّ إشکال، بل منع، إلاّ إذا فرض فی الکِبَر بحیث یُعدّ الخارج من محلّهٍ منه إلی اُخری مسافراً فی العرف، وهو بعید. (البروجردی).

۲- ۲. بل الموضع الّذی یصدق علیه أ نّه خارج البلد وأ نّه مسافر، نعم، لا بأس بما ذکره لو کانت البلده منفصله المحلاّت بحیث لو خرج عن محلّته عُدَّ مسافراً. (البجنوردی). * إذا کانت البلده الکبیره متّصله المحلاّت فالظاهر اعتبار المبدأ من سور البلد، أو من آخر البیوت فیما لا سور له. (الخوئی). * بل آخر البلده فیها أیضاً علی الأقوی. (حسن القمّی). * الظاهر أ نّه لا فرق فی البلاد بین الصغیر والکبیر، وأنّ المیزان آخر البلد. (تقی القمّی).

۳- ۳. فیه إشکال، إلاّ إذا فرض عدّ المحلاّت بلاداً أو أمکنهً متعدّده. (الکوه کَمَری). * إذا کانت المحلاّت منفصله بعضها عن بعض، وإلاّ ففی ما ذکره ـ طاب ثراه ـ تأمّل، بل منع. (صدر الدین الصدر). * الظاهر أنّ العبره بالخروج من البلد مطلقاً، صغیراً کان أو کبیراً، ولا ینبغی ترک الاحتیاط. (عبدالهادی الشیرازی). * إذا کانت محالّه منفصلهً ولو بمثل البساتین أو المزارع. (عبداللّه الشیرازی). * المبدأ آخر البلد مطلقاً. (الروحانی). * آخر البلدان عرفاً. (مفتی الشیعه). * لا خصوصیّه للبلدان الکبار إذا لم یُعدّ الخروج من محلّهٍ إلی اُخری سفراً عند العرف، ومع العدّ کذلک یخرج عن البلد الواحد، بل یکون بلاداً متعدّده. (اللنکرانی).

الخارقه(۱) للعاده(۲)، والأحوط(۳) مع عدم بلوغ المسافه من آخر البلد الجمع وإن كانت مسافه إذا لوحظ آخر المحلّه.

الشرط الثانی: قصد قطع المسافه من حین الخروج

الشرط الثانی: قصد قطع المسافه(۴) من حین الخروج، فلو قصد أقلّ منها وبعد الوصول إلی المقصد قصد مقداراً آخر یکون

۱- ۱. إذا کانت منفصله المحالّ، کالقری المتقاربه، لا مثل إصفهان ونحوها. (جمال الدین الگلپایگانی)

۲- ۲. مع انفصال المحالّ واستقلال بعضها فی قبال بعض، وإلّا فلا یُترک الاحتیاط. (مهدی الشیرازی). * إذا کانت منفصله المحالّ، کالقری المتقاربه، لاـ مثل إصبهان ونحوه. (النائینی). * إذا فرض فی الکِبَر بحیث یُعدّ الخارج من محلّهٍ إلی اُخری مسافراً فی العرف، وإلّا فلا یُترک الاحتیاط بالجمع. (زین الدین).

۳- ۳. لا یُترک الاحتیاط. (الحائری). * هذا الاحتیاط لا یُترک فی البلدان الکبار الغیر المنفصله المحالّ. (الشاهرودی).

۴- ۴. یمکن أن یقال: إنّ المعتبر هو طَیّ المسافه بنحو وحده السیر إلی حدّ بلوغها، والقصد فی غالب العاده دخیل فی تحقّق ذلک، کما أ نّه طریق إلی إحراز موضوع الحکم، وهو کونه متلبّساً بالمسیر کذلک. (المیلانی). * بمعنی إحراز قطعها وإن لم یکن عن إراده ، فلو سُوفِرَ به وهو نائم أو مغمیً علیه من غیر سبق التفات أتمّ صلاته، نعم، لو رکب قطاراً مثلاً وعلم أ نّه یسیر به إلی تمام المسافه فنام أو اُغمی علیه قبل تحرّکه وجب علیه القصر وإن لم یتنبّه فی الطریق أصلاً. (السیستانی).

مع الأوّل مسافه لم يقصّر(۱)، نعم، لو كان(۲) ذلک(۳) المقدار(۴) مع ضمّ العَود(۵) مسافه(۶) قصّر(۷) . . . . .

۱- ۱. وجوب القصر لا یخلو من قوّه، والأحوط الجمع. (عبداللّه الشیرازی).

۲- ۲. بشرط أن لا یکون ذلک أقلّ من أربعه، کما مرّ مراراً. (المرعشی).

۳- ۳. بشرط کون ذلک المقدار أربعه. (الرفیعی).

۴- ۴. ولم یکن ذلک المقدار أقلّ من أربعه، وإلاّ فالأحوط الجمع، کما تقدّم. (الإصطهباناتی).

۵- ۵. علی التفصیل المتقدّم فیه وفی الفرع اللاحق. (مهدی الشیرازی). * ولم یکن ذلک المقدار أقلّ من أربعه. (المیلانی).

۶- ۶. ولم یکن شیء منهما أقلّ من الأربعه. (النائینی). * بشرط کون الذهاب أربعه فراسخ أو أزید، کالعود. (الحائری). * ولم یکن ما بقی منها أقلّ من الأربعه. (جمال الدین الگلپایگانی) * ولم یکن هو بنفسه أقلّ من أربعه. (البروجردی). * بشرط أن لا یکون ذلک المقدار أقلّ من أربعه، وکذلک العود. (البجنوردی). * ولم یکن ذلک المقدار أقلّ من أربعه. (الشریعتمداری). * بشرط عدم کونه أقلّ من أربعه فراسخ. (الخمینی). * مع ما ذکر من الشرط فی الملفّقه. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بشرط عدم کون الذهاب أقلّ من أربعه فراسخ. (السبزواری). * و لم یکن ذلک المقدار بنفسه أقلّ من أربعه. (الروحانی).

۷- ۷. ویکون المقدار أربعه. (الفیروزآبادی). * مع کون ذلک المقدار أربعهً أو أزید. (الإصفهانی، الآملی). * عرفت اعتبار الأربعه فی الذهاب وفی الإیاب. (الحکیم). * مع کون ذلک المقدار أربعه أو أزید علی الأحوط. (عبداللّه الشیرازی). * بشرط أن لا یکون الذهاب أقلّ من أربعه، کما مرّ. (اللنکرانی).

من ذلک(۱) الوقت(۲) بشرط أن یکون عازماً علی العود، وکذا لا یقصّر مَن لا یدری أیّ مقدارٍ یقطع، کما لو طلب عبداً آبقاً أو بعیراً شارداً أو قصد الصید ولم یدرِ أ نّه یقطع مسافه أو لا، نعم، یقصّر فی العود إذا کان مسافه، بل فی الذهاب(۳) إذا کان مع العود بقدر المسافه وإن لم یکن(۴) أربعه(۵)،

۱- ۱. إذا کان الذهاب بعد القصد أربعه فراسخ. (الکوه کَمَری).

۲- ۲. قد مرّ الکلام فیه. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * أی من وقت سَیره الثانی. (زین الدین).

۳- ۳. بالشرط المذکور فی الحاشیه السابقه. (الحائری).

۴- ۴. بل إذا کان أربعه أو أزید. (عبداللّه الشیرازی). * قد مرّ اشتراطها فیهما. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۵- ۵. بشرط أن یکون أربعه. (الفیروزآبادی). * قد مرّ الإشکال فیه أیضاً. (آقا ضیاء). * بل إذا کان أربعه أو أزید، کما مرّ. (الإصفهانی، الآملی). * قد عرفت الإشکال فیه. (الکوه کَمَری). * مرّ الکلام فیه. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * قد مرّ الاحتیاط فی هذه الصوره. (الإصطهباناتی). * تقدّم اعتبار ذلک. (البروجردی). * تقدّم اعتبار کون الذهاب أربعه، وکذا حکم المسأله السابقه. (عبدالهادی الشیرازی). * عرفت منعه. (الحکیم). * قد تقدّم الکلام فیه. (الشاهرودی). * فیه منع، علی ما عرفت من اعتبار أن لا یقلّ الذهاب من أربعه. (المیلانی). * تقدّم اعتبار الأربعه فی الذهاب والإیاب. (البجنوردی). * تقدّم اشتراط الأربعه. (الشریعتمداری). * مرّ اعتبارها. (الخمینی). * وقد مرّ اعتبارها. (المرعشی). * تقدّم اعتبار کون کلٍّ من الذهاب والإیاب أربعه. (الخوئی). * مرّ ما فیه. (السبزواری). * تقدّم منعه. (حسن القمّی). * قد مرّ الإشکال فیه. (تقی القمّی). * تقدّم الإشکال فیه. (الروحانی). * مرّ اعتبار کونه کذلک. (اللنکرانی).

کـأن یقصـد فی الأثناء أن یـذهب ثلاثه فراسـخ، والمفروض أنّ العود(۱) یکون خمسه(۲) أو أزید(۳)، وکذا لا یقصّـِر لو خرج ینتظر رفقه إن تیسّـِروا سـافر معهم، وإلاّ ـ فلاـ أو علّق سـفره علی حصول مطلب فی الأثناء قبل بلوغ الأربعه إن حصل یسافر، وإلاّ فلا، نعم، لو اطمأنّ(۴) بتیسّر الرفقه أو

۱- ۱. بل یبقی فیه، وفی عکسه أیضاً علی التمام علی الأقوی. (جمال الدین الگلپایگانی)

۲- ۲. بل یبقی فیه، وفی عکسه أیضاً علی التمام علی الأقوی. (النائینی).

۳- ۳. ومثله ما لو ذهب ستّهً بلا قصد، ثمّ قصد فرسخاً ثمّ الرجوع إلی بلده فیحصل من ضمّ الذهاب إلی الإیاب ثمانیه عن قصد، ولو بلغ مـا سـاره بلا قصـدٍ أقلّ من المسافه ثمّ قصـد الـذهاب لما دون المسافه والعود لا ینتظر فی التقصـیر شـروعه فی العود، بل یقصّر من حیث شروعه فی الذهاب عن قصد. (کاشف الغطاء).

۴- ۴. فی کفایه الاطمئنان فی تحقّق موضوع القصر نظر، لا من جهه دخله فی تمشّی القصد إلی المسافه، کیف وکثیراً ما یتمشّی القصـد من الجاهـل والشـاکّ بمحض رجاء المسافه، بل من جهه قوله فی النصّ ؟ لأ نّهم لم یشـکّوا فی مسـیرهم(الوسائل: الباب (۳) من أبواب صلاه المسافر، ح۱۱.) اعتبار الیقین علاوهً عن القصد المزبور فی موضوع القصـر، کاعتبار الیقین بمقام العشره فی إقامه العشـره؛ لقوله علیه السـلام : «أیقنتَ أنّ لک بها مقاماً»(الوسائل: الباب (۱۵) من أبواب صـلاه المسافر، ح۹.)، ومن المعلوم أنّ قیام شـیء آخر مقام هـذا الیقین فرع حجّیّته، وفی حجّیّه الاطمئنان فی الموضوعات نظر، وتوهّم أنّ المنصـرِف من الشکّ غیر الاطمئنان منظور فیه، وحینئذٍ فلا بدّ فی أمثال المقام من ملاحظه حصول الیقین، أو ما یقوم مقامه عند الشـرع أو العقلاء، مع عدم ردعهم بأصل أو أماره، وبدونهما لا مجال لإجراء أحکام القصر علیه، کما لا یخفی. (آقا ضیاء).

حصول المطلب بحيث يتحقّق معه العزم على المسافه قصّر بخروجه عن محلّ الترخّص.

عدم اعتبار اتصال السير مع قصد المسافه، فيقصر و إن كان قصده قطع ثمانيه فى أيام

(مسأله ۱۶): مع قصد المسافه لا يعتبر اتّصال السير، فيقصّر وإن كان من قصده أن يقطع الثمانيه فى أيّام، وإن كان ذلك اختياراً لا لضروره من عدوٍّ أو بردٍ أو انتظار رفيقٍ أو نحو ذلك، نعم، لو كان بحيث لا يصدق(۱) عليه اسم السفر لم يقصّر(۲)، كما إذا قطع فى كلّ يوم شيئاً يسيراً(۳) جدّاً(۴) للتنزّه

ص: ۳۵۸

۱- ۱. لكنّ الإشكال فى عدم الصدق. (تقى القمّى).

۲- ۲. بل يقصّر. (عبدالهادى الشيرازى). * وجوب القصر لا يخلو من قوّه، والأحوط الجمع. (عبداللّه الشيرازى).

۳- ۳. المثال محلّ إشكال، فلا يُترك الاحتياط فيه. (السيستانى).

۴- ۴. الظاهر صدق السفر فى هذا الفرض، وإن كان الأحوط الجمع، نعم، إذا طالت المدّه جدّاً حتّى خرج عن اسم السفر لم يقصّر. (زين الدين).

أو نحوه، والأحوط(۱) فی هذه(۲) الصوره(۳) أیضاً الجمع(۴).

لا یعتبر فی قصد المسافه أن یکون مستقلاً، بل یکفی ولو جهه التبعیه و الطاعه کالزوجه والعبد

(مسأله ۱۷): لا ـ یعتبر فی قصد المسافه أن یکون مستقلاًّ، بل یکفی ولو کان من جهه التبعیّه للغیر لوجوب الطاعه(۵) کالزوجه والعبد، أو قهراً(۶) کالأسیر والمُکْرَه(۷) ونحوهما، أو اختیاراً کالخادم ونحوه بشرط العلم بکون قصد المتبوع مسافه، فلو لم یعلم بذلک بقی علی التمام، ویجب(۸) الاستخبار(۹)

۱- ۱. لا یُترک؛ للتشکیک فی صدق أحد العنوانین علی مثله اجتهاداً. (آقا ضیاء).

۲- ۲. لا یُترک. (الحکیم).

۳- ۳. لا یُترک. (البجنوردی، الآملی).

۴- ۴. الاقتصار علی القصر لا یخلو من قوّه. (الجواهری). * وإن کان الأظهر القصر. (الروحانی).

۵- ۵. مع العزم علی الإطاعه. (آل یاسین، حسن القمّی).

۶- ۶. فالمراد بالقصد هنا لیس القصد المنبعث عن الإراده والاختیار، بل ما یعمّه، والجزم بقطعها ولو بقسر قاسر، ومثله قصد الإقامه. (کاشف الغطاء). * لو کان مسلوب الاختیار فالأقوی التمام. (الحائری).

۷- ۷. مقتضی حدیث الرفع عدم وجوب القصر علی مَن یکون مُکرَهاً علی السفر ونحوه، فلا مناصَ عن الاحتیاط بالجمع. (تقی القمّی).

۸- ۸. علی الأحوط. (النائینی). * لا أری وجهاً لوجوبه. (تقی القمّی).

۹- ۹. الأظهر عدم وجوبه. (الجواهری). * قد مرّ الإشکال فیه. (آقا ضیاء). * علی الأحوط، وفی العدم قوّه. (آل یاسین). * علی الأحوط. (الکوه کَمَری، جمال الدین الگلپایگانی، الإصطهباناتی، البروجردی، الشاهرودی، المیلانی، عبداللّه الشیرازی، المرعشی، الآملی، السبزواری، زین الدین، الروحانی، اللنکرانی). * الأقوی عدم الوجوب، بل یبقی علی التمام حین یتبیّن الحال. (کاشف الغطاء). * علی الأحوط، کما مرّ. (مهدی الشیرازی). * فیه نظر. (الحکیم). * بل لا یجب وإن کان أحوط. (الرفیعی). * فی وجوبه تأمّل، إلاّ أن یقال: إ نّه لیس بفحص، بل من قبیل النظر إلی الاُفُق لطلوع الفجر مثلاً. (البجنوردی). * علی الأحوط الراجح. (الفانی). * علی الأحوط، وإن کان الأقوی عدم الوجوب. (الخمینی). * الأقوی عدم وجوبه، کما مرّ. (حسن القمّی). * لا یجب، ولکنّه أحوط. (السیستانی).

مع الإمکان(۱)، نعم، فی وجوب الإخبار علی المتبوع إشکال، وإن کان الظاهر عدم الوجوب.

فیما لو علم التابع بمفارقه المتبوع قبل بلوغ المسافه و لو ملفقه

(مسأله ۱۸): إذا علم التابع بمفارقه المتبوع قبل بلوغ المسافه ولو ملفّقه بقی علی التمام، بل لو ظنّ(۲) ذلک فکذلک(۳)، نعم، لو

۱- ۱. علی الأحوط. (الفیروزآبادی، محمّد رضا الگلپایگانی). * بل الأقوی عدم وجوب الاستخبار. (الحائری). * علی الأحوط، والأظهر عدم الوجوب. (الخوئی). * والأحوط استحباباً الاستخبار. (مفتی الشیعه).

۲- ۲. فی حجّیه الظنّ نظر، بل الأصل بمنزله الیقین بالعدم، فیترتّب علیه آثار القصر، وإن کان الأحوط الجمع أیضاً، بل لا یُترک. (آقا ضیاء). * إذ لا ـ شأن للمتابعه من حیث نفسها، بل هی من الجهات التعلیلیّه للقصد، فحینئذٍ مع عدم الوثوق بِطَیّ المسافه یُحسب التمام مطلقاً. (الآملی).

۳- ۳. إذا کان بحیث لا ـ یتحقّق قصد المسافه مع الظنّ، بل ومع الشکّ. (الجواهری). * بل حتّی إذا شکّ، إلاّ أن یعزم علی استمراره فی السفر ولو مستقلاًّ. (زین الدین).

شکّ فی ذلک(۱) فالظاهر(۲) القصر(۳)، خصوصاً لو ظنّ العدم، لکنّ

۱- ۱. بل الأقوی التمام، إلّا إذا کان منشؤه احتمال حدوث المانع من التبعیّه. (الشریعتمداری). * بمعنی احتماله حدوث المانع، وإلّا کان مقتضی القاعده التمام؛ لأ نّه عازم ولو قهراً لقطع المسافه، وکذا فی المسأله التالیه. (محمد الشیرازی).

۲- ۲. بل الظاهر التمام. (صدر الدین الصدر).

۳- ۳. بل الظاهر وجوب التمام، مع عدم الوثوق بِطَیِّ المسافه مطلقاً. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * الأقوی التمام، إلّا مع العلم أو الاطمئنان بعدم المفارقه. (الحائری). * بل الظاهر التمام وإن ظنّ العدم ما لم یبلغ حدّ الاطمئنان، کما فی المسأله الآتیه. (آل یاسین). * بل الظاهر الإتمام. (الکوه کَمَری). * الأقوی التمام، إلّا مع الوثوق بعدم المفارقه. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * بل التمام إذا احتمل المفارقه احتمالاً معتدّاً به فلا یجب القصر، إلّا إذا علم بعدم المفارقه أو اطمأنّ بها. (کاشف الغطاء). * بل الظاهر هو الإتمام، إلّا إذا کان الشکّ ناشئاً من احتمال حدوث مانع یمنعه من التبعیّه، غیر معتدٍّ به عند العقلاء. (البروجردی). * إذا کان منشأ احتمالِه احتمالَ حدوث مانعٍ عن المتابعه، وإلّا فالظاهر التمام، وکذا فی المسأله التالیه. (مهدی الشیرازی). * بل الظاهر التمام. (عبدالهادی الشیرازی). * إذا حصل له العزم علی استمرار السفر. (الحکیم). * بل الظاهر وجوب التمام مع عدم الاطمئنان بِطَیِّ المسافه، نعم، لو کان الشکّ ناشئاً من احتمال طروء مانعٍ یمنعه عنه غیر معتدٍّ به عند العقلاء فالظاهر وجوب القصر. (الشاهرودی). * والأقوی هو التمام. (الرفیعی). * بل التمام، إلّا مع الاطمئنان بِطَیِّ المسافه بحیث لا یعتدّ العقلاء باحتمال خلافه. (المیلانی). * الظاهر هو الإتمام حتّی ولو ظنّ العدم؛ لعدم تحقّق قصد المسافه مع الشکّ، نعم، لو کان الشکّ ناشئاً من احتمال حدوث ما یمنعه عن التبعیّه غیر معتدٍّ به عند العقلاء فالظاهر هو القصر، کما ذکره فی المتن. (البجنوردی). * بل الظاهر التمام، إلّا فی صوره کون منشأ احتمال حدوث المانع القهریّ علی خلاف عزمه. (عبداللّه الشیرازی). * حکمه حکم العلم والظنّ، نعم، إذا قصد المتابعه وشکّ فی طروء مانعٍ یمنعه عنها یقصِّر. (الفانی). * بل التمام، إلّا إذا حصل له الاطمئنان بالسلوک إلی حدّ المسافه. (المرعشی). * بل الظاهر التمام ما لم یطمئنّ بِطَیّ المسافه. (الخوئی). * بل الظاهر التمام، إلّا مع الاطمئنان بالمتابعه. (محمّد رضا الگلپایگانی). * مع تحقّق قصد المسافه وکون منشأ المفارقه ممّا لا یعتنی به العقلاء، وإلّا فیبقی علی التمام. (السبزواری). * بل الظاهر التمام ما لم یحصل له العزم علی استمرار السفر. (حسن القمّی). * بل الظاهر التمام. (تقی القمّی). * بل الظاهر التمام ما لم یطمئنّ بِطَیِّ المسافه. (الروحانی). * فالظاهر فی حال تردّده الإتمام. (مفتی الشیعه). * بل الظاهر وجوب التمام ما لم یطمئنّ بِطَیِّ المسافه. (السیستانی). * بل الظاهر هو التمام، إلّا مع الوثوق بعدم المفارقه. (اللنکرانی).

الأحوط(۱) فی صوره الظنّ بالمفارقه والشکَ فیها الجمع.

الحکم فیما لو کان التابع عازماً علی المفارقه أمکنه، أو معلقاً لها علی حصول أمر کالعتق أو الطلاق

(مسأله ۱۹): إذا کـان التـابع عازماً علی المفارقه مهما أمکنه، أو معلّقاً لها علی حصول أمرٍ کالعتق أو الطلاق ونحوهما: فمع العلم بعدم الإمکان

ص: ۳۶۲

۱- ۱. لا بأس بترکه. (الفانی).

وعدم حصول المعلّق علیه یقصّر، وأمّا مع ظنّه(۱) فالأحوط الجمع، وإن کان الظاهر(۲) التمام(۳)، بل وکذا مع الاحتمال، إلّا إذا کان بعیداً(۴) غایته بحیث لا ینافی صدق قصد المسافه(۵)، ومع ذلک أیضاً

۱- ۱. إن کان اطمئنانیّاً فهو کالعلم، وإلّا فلا أثر له. (المرعشی).

۲- ۲. بل الظاهر القصر؛ لعین ما ذکرنا، ولا یُترک الاحتیاط خصوصاً فی الأخیر بتوهّم انصراف الشاکّ عن مثله، أو بدعوی حجّیّته لدی العقلاء مع عدم ردعه، وفی کلا الوجهین نظر جدّاً. (آقا ضیاء). * المدار علی تحقّق قصد السفر، فمعه یقصّر، ومع عدمه یُتمّ، ویختلف باختلاف أهمّیّه الدواعی الموجبه للسفر والموانع عنه. (الحکیم).

۳- ۳. إذا تحقّق قصد المسافه فالظاهر القصر، وکذا مع الاحتمال. (الجواهری). * یختلف باختلاف الموارد، ومن جهه منشأ المفارقه ومنشأ المصاحبه فی تحقّق قصد المسافه، فالمحبوس المأخوذ فی المصاحبه لا یتحقّق منه قصد المسافه إذا لم یعلم بعدم إمکان الفِرار، بخلاف الزوجه الظانّه للطلاق. (عبداللّه الشیرازی). * تقدّم أ نّه لا شأن للمتابعه من حیث نفسها، بل هی من الجهات التعلیلیّه للقصد، فحینئذٍ مرجع الظنّ أو احتمال المفارقه إلی التعلیق فی قصد المسافه، فیجب التمام؛ لعدم کفایه ذلک، نعم، لو کان قصر المسافه محقّقاً وکان مرجع الظنّ أو احتمال المفارقه إلی التعلیق فی وجود المانع فیجب القصد؛ لوجود القصد علی الغرض طولیّاً، کما هو الشأن فی قصد القاطع حیث لا یضرّ بقصد الصوم، ومع ذلک لا یُترک الاحتیاط بالجمع. (الآملی). * بل الظاهر اختلاف ذلک حسب اختلاف مراتب تحقّق القصد. (السبزواری). * بل ینظر فی حالته: فإن کان عازماً علی السفر معها قصّر، وإلّا أتمّ، وکذا مع الاحتمال. (زین الدین).

۴- ۴. بحیث لا یعتنی به العقلاء. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۵- ۵. مع صدقه لا یلزم الاحتیاط. (مهدی الشیرازی).

لا يُترک(۱) الاحتیاط(۲).

فیما لو اعتقد التابع أن متبوعه لم یقصد المسافه، أو شک فی ذلک و فی الأثناء علم أنه قاصد لها

(مسأله ۲۰): إذا اعتقد التابع(۳) أنّ متبوعه لم یقصد المسافه، أو شکّ فی ذلک وفی الأثناء علم أ نّه قاصد لها فالظاهر(۴) وجوب(۵) القصر(۶)

ص: ۳۶۴

۱- ۱. لا بأس بترکه. (الخمینی).

۲- ۲. بل لا بأس بترکه، فیقتصر علی التمام مع الاحتمال المعتدّ به، وعلی القصر فی غیره. (آل یاسین). * لا حاجه إلی الاحتیاط. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * حکمه حکم سابقه، فلا حاجه إلی الاحتیاط. (الفانی). * لا بأس بترکه. (الخوئی، تقی القمّی، الروحانی، السیستانی). * یجوز ترکه. (حسن القمّی). * وأمّا لو کان احتماله ضعیفاً عندهم یجب علیه القصر. (مفتی الشیعه).

۳- ۳. حکمه بالقصر إنّما هو إذا کان الباقی مسافهً لا مطلقاً. (الرفیعی).

۴- ۴. بل الظاهر خلافه، والمقایسه أیضاً ظاهر البطلان؛ وذلک لأنّ المناط فی وجوب القصر هو العلم بالمسافه المعیّنه الشخصیّه وإن جهل مقدار کَمّها، بخلاف مورد الکلام والمثال، فوجوب القصر فی مورد المثال لا یستلزم وجوبه فی مَحَطّ البحث، کما لا یخفی. (آقا ضیاء). * بل الظاهر التمام. (صدر الدین الصدر). * بل الظاهر وجوب الإتمام إذا لم یکن الباقی مسافه، وقیاسه بما ذکر فی المتن مع الفارق، نعم، لو کان المتبوع قاصداً بلداً معیّناً وشکّ التابع فی کونه مسافه، أو اعتقد عدمها وکان مسافه فالظاهر وجوب القصر علیه. (الخمینی).

۵- ۵. بل الظاهر وجوب الإتمام إن لم یکن الباقی مسافه. (الإصفهانی). * فیه نظر ومنع. (مهدی الشیرازی). * بل الظاهر وجوب الإتمام، والقیاس مع الفارق. (اللنکرانی).

۶- ۶. المسأله فی غایه الإشکال، والاحتیاط بالاستخبار أوّلاً وبالجمع مع عدمه حیث یتبیّن الحال لا یُترک. (آل یاسین). * مراده: ما إذا کان مقصد التابع حقیقهً ما قصده المتبوع وقصد السفر إلی المکان الذی قصده المتبوع، وإن لم یعلم به أو اعتقد عدم بلوغه المسافه، دون ما إذا لم یکن قصده إلّا المصاحبه والتبعیّه فإنّه یُتمّ؛ لعدم قصد المسافه، وإن استلزم قصد المصاحبه قصد ما قصده المتبوع بالتبع، ولکن لا یکفی ذلک، نظیر طالب الآبق، والفرق بین الصورتین واضح. (الکوه کَمَری). * الظاهر وجوب التمام إن لم یکن الباقی مسافهً ولو ملفّقاً. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * هذا إذا علم التابع بأنّ مقصد المتبوع ومنتهی سیره المکان المعیّن الکذائی، ولکنّه اعتقد کونه أقلّ من المسافه، أو شکّ فی کونه مسافه، ثمّ تبیّن کونه مسافه، وأمّا إذا اعتقد أنّ منتهی سیره المکان المعیّن الذی لم یکن مسافه واقعاً ثمّ بان أ نّه أزید من ذلک المکان ممّا یکون مسافه، أو شکّ فی منتهی سیره ثمّ بان کونه مسافه فلا یخلو من إشکال، فلا یُترک الاحتیاط بالجمع. (الإصطهباناتی). * إذا کان الجهل بالمقدار، لا بالمسافه، کالمثال الذی ذکره، أمّا إذا کان بالمسافه وجب التمام. (الحکیم). * بل الظاهر وجوب التمام إذا لم یکن الباقی مسافه، وفرق بین کون المقصد مجهولاً وبین کونه معیّناً، وإنّما لا یعلم أ نّه بقدر المسافه. (المیلانی). * إذا تحقّق منه القصد الفعلی بالمسافه ولو إجمالاً من جهه کون قصده تبعاً لقصد المتبوع، وإلّا یجب التمام. (عبداللّه الشیرازی). * بل الظاهر وجوب الإتمام

فی صوره عـدم کون الباقی مسافه علی الأحوط، نعم، یجب القصـر فی صوره کون المتبوع قاصـداً محلاًّ معیّناً وکان مسافه واقعاً، ولکنّ التابع لم یعلم کونه مسافه ما قصده المتبوع، بل قصد إجمالاً ما قصده المتبوع. (المرعشی). * بل الظاهر وجوب الإتمام إن لم یکن الباقی مسافه؛ للفرق بین التردید فی العنوان والمعنون، ولکن مع ذلک فی الذهن شـیء لا یُترک بالجمع. (الآملی). * إن کـان تـبیُّن الخلاف مـن بـاب الخطأ فی التطـبیق، وإلاّـ فیبقی علی التمـام، إلاّـ إذا کـان البـاقی مسـافه ولـو ملفّقـه بنحـو مـا مرّ. (السبزواری). * بـل الظاهر وجوب الإتمام إن لم یکن الباقی مسافه. (حسن القمّی). * بل الظاهر وجوب التمام إذا لم یکن الباقی مسـافه ولو بـالتلفیق، والمثـال المـذکور من قبیـل الجهـل بثبوت صـفه المسـافه مع قصـد ذاتها، بخلاف ما نحن فیه، نعم، إذا کان المقصد معلوماً لدی التابع وإن جهل کونه مسافه کان من قبیل ما ذکر. (السیستانی).

عليه(۱) وإن لم يكن(۲) الباقى(۳) . . . . . .

۱- ۱. إنّما يصحّ ذلك فيما إذا علم بمنتهى سير المتبوع معيّناً واعتقد كونه أقلّ من المسافه، أو شكّ فى ذلك، وأمّا إذا اعتقد بأنّ حدّ سيره المكان الكذائى ثمّ بان أ نّه أزيد أو شكّ فى حدّ السير فلا قصر للتابع. (الحائرى). * إن لم يكن الباقى مسافه فالظاهر وجوب التمام. (عبدالهادى الشيرازى). * وليس هو نظير طالب الآبق والضالّه مع كشف الخلاف، أو مع التردّد فى مكانه؛ لأنّ المفروض قصده ما قصده متبوعه، واعتقاد الخلاف مثل الخطأ فى التطبيق؛ وهو لا يضرّ، كما لا يخفى. (الشريعتمدارى). * بل الظاهر وجوب التمام، إلّا إذا كان الباقى مسافه ولو بالتلفيق. (الخوئى). * بل الظاهر وجوب التمام حينئذٍ ، وبينه وبين المثال فرق. (محمد الشيرازى). * إذا كان المقصد معلوماً عند التابع ولكنّه جهل كونه مسافةً، أمّا إذا كان المقصد مجهولاً لديه فالظاهر وجوب التمام. (زين الدين). * بل الظاهر التمام، إلّا إذا كان الباقى مسافه. (الروحانى).

۲- ۲. بل الظاهر وجوب الإتمام، إلاّ إذا كان الباقى مسافه. (البروجردى). * بل يعتبر كون الباقى مسافه، وقياس المقام بالمثال قياس مع الفارق، مع أنّ الاحتياط فى المقيس عليه أيضاً لا ينبغى تركه. (الشاهرودى).

۳- ۳. بل يبقى على التمام فى هذه الصوره، ويكون كمن قصد غريمه البعيد عنه قدر المسافه مع عدم علمه بمكانه، لا كمن علم مكانه وقصده وهو لا يعلم أنّ ما فى البين مسافه، كما ذكره قدس سره ، والفرق ظاهر. (جمال الدين الگلپايگانى)

مسافه[(۱)]؛ لأ نّه إذا قصـد ما قصده[(۲)] متبوعه فقد قصـد المسافه واقعاً، فهو كما لو قصـد بلداً معيّناً[(۳)] واعتقـد عدم بلوغه مسافةً فبان فی الأثناء أ نّه مسافه، ومع ذلک فالأحوط[(۴)] الجمع[(۵)].

الحکم فیما إذا کان مکرهاً علی السفر أو اجبر علیه، أو القی فی السفینه من دون اختیاره

(مسأله ۲۱): لا إشکال فی وجوب[(۶)] القصـر إذا كـان مُكْرَهاً على السـفر أو مجبوراً عليه، وأمّا إذا ركب على الـدابّه أو اُلقی فی السفینه من دون اختیاره بأن لم یکن[(۷)] له حرکه سیریّه ففی وجوب القصر ولو مع العلم

۱- ۱. بل یبقی علی التمام فی هـذه الصوره، ویکون کمن قصد غریمه البعید عنه قدر المسافه مع عدم علمه بمکانه، لا کمن علم مکانه وقصـده وهو لا یعلم أنّ ما فی البین مسافه، کما ذکره قـدس سره ، والفرق ظاهر. (النائینی). * بل یعتبر فی وجوب القصـر أن یکون البـاقی مسـافه، وإلاّـ یجب الإتمـام. (البجنوردی). * بـل إن كـان البـاقی مسـافه. (الفانی). * فإن کان الباقی مسافةً، ولو ملفّقه قصّر، وإلاّ بقی علی الإتمام. (مفتی الشیعه).

۲- ۲. التعلیل یَتمّ فی الصوره الاُولی دون الثانیه. (المرعشی).

۳- ۳. هذا إذا کان المقصد معلوماً عند التابع وجهل بکونه مسافه، وأمّا إذا کان أصل المقصد مجهولاً فالظاهر وجوب التمام علیه مالم یعلم بکونه مسافه. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۴- ۴. لا یُترک. (المرعشی).

۵- ۵. لا یُترک. (أحمد الخونساری).

۶- ۶. مرّ الکلام حوله. (تقی القمّی).

۷- ۷. بـل ولو کـانت له هـذه الحرکه ولکن لم یکن باختیاره، بل کان مجبوراً فیه ولو بجرّه قهراً علیه؛ إذ فی مثل هـذه الصور لا یصدق علیه قاصد المسافه ولو علم بصدور هذا المقدار من السـیر منه، وحینئذٍ ربّما یجیء التشکیک فی أنّ المأخوذ فی موضوع القصـر مجرّد العلم بصدور مثل هذا السـیر منه، نظیر مَن نام فی السـفینه الساکنه قهراً فیجری علی الماء علی وجه یعلم ببلوغ سیره إلی المسافه، أو المناط فیه کون سیره أیضاً عن اختیاره ولو بتوسـیط إجبار لازمه مع الالتفات بالملازمه، وأمّا احتمال دخل إراده نفسه فی وجوب القصـر علی وجهٍ لا یثمر إراده لازمه ولو مع العلم بالملازمه فلا أظنّ التزام أحـد به؛ إذ لازم ذلک عـدم وجوب القصـر علی من التفت بحرکه السـفینه بقدر المسافه وإجبار الجلوس فیه الملازم لسـیره بلا إرادته لسـیره؛ نظراً إلی أنّ إراده أحد المتلازمین غیر ملازم لإراده لازمه أو ملزومه، والالتزام بعـدم وجوب القصـر فیه کما تری، وحینئـذٍ یـدور الأمر بین الاحتمالین السـابقین، ولاـ یبعـد الاـلتزام بـدخل القصـد فی الحکم؛ للتعلیل فی بعض النصوص بأ نّهم لم یریـدوا کـذا، وإرجاع هـذا المعنی بمقتضـی الملاـزمه الغالبیّه إلی الیقین بصـدور السـیر منه ولو لا عن إراده بعیـد جـدّاً، ولعلّه إلی ذلک نظره فی المتن؛ حیث قوّی القصر، ولقد تأمّلنا فی تقویته أیضاً، فراجع. (آقا ضیاء).

بالإيصال إلى المسافه إشكال(١)، وإن كان(٢) لا يخلو من قوّه(٣).

١- ١. وأولى بالإشكال ما إذا لم يكن هناك قصد أصلاً، كما لو دخل سفينه بقصد التنزّه فأخذتها الريح وعلم أ نّها سوف تقطع المسافه. (كاشف الغطاء). * يجب القصر مع علمه ببلوغه المسافه الشرعيّه. (مفتى الشيعه). * ولاـ يُترك الاحتياط بالجمع. (اللنكرانى).

٢- ٢. بل هو الأقوى. (جمال الدين الگلپايگانى).

٣- ٣. بل الإتمام لا يخلو من قوّه. (الحائرى). * فيه نظر، ولا يُترك الاحتياط. (الكوه كَمَرى). * بل الأقوى؛ لأنّ المدار هو العلم ببلوغ المسافه، ولو لم يكن السير فعلاًـ مباشريّاً ولا مسبّباً توليديّاً له. (الشاهرودى). * فيه إشكال إن لم يسند إليه الحركه ولم يصدق عليه المسافر. (الرفيعى). * بل هو الأقوى. (الفانى، الروحانى). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالجمع. (الخمينى). * فيه إشكال. (الآملى). * فيه نظر، فلا يُترك الاحتياط. (زين الدين).

الشرط الثالث: استمرار قصد المسافه، فلو عدل عنه قبل بلوغ الأربعه أو تردد أتم

الثالث:(أی الشرط الثالث من شروط القصر.) استمرار قصد المسافه(۱)، فلو عدل عنه قبل بلوغ الأربعه أو تردّد أتمَّ(۲)، وکذا إذا کان بعـد بلوغ الأربعه، لکن کان عازماً علی عدم العود، أو کان متردّداً فی أصل العود وعدمه(۳)، أو کان عازماً علی العود لکن بعد نیّه الإقامه هناک عشـره أیّام، وأمّا إذا کان عازماً علی العود من غیر نیّه الإقامه(۴) عشره أیّام فیبقی علی القصر وإن لم یرجع لیومه(۵)، بل وإن بقی متردّداً إلی ثلاثین یوماً، نعم، بعد الثلاثین متردّداً یُتمّ.

ص: ۳۶۹

۱- ۱. یمکن أن یقال: إ نّه لولا ذلک فالموضوع مرتفع إن عـدل عن السـیر، أو غیر محرز إن تردّد فیه، علی ما تقدّم. (المیلانی). * من حین الخروج. (مفتی الشیعه). * ولو حکماً فلا ینافیه إلاّ العدول أو التردّد. (السیستانی).

۲- ۲. إذا لم یکن ما سبق منه قبل العدول مع ما یطویه فی الرجوع بمقدار المسافه. (السیستانی).

۳- ۳. مع التردّد أیضاً فی الإقامه فی هذا المحلّ، وأمّا إذا کان متردّداً بین العود والمضـیّ فی سـفره فیلزمه التقصـیر؛ لکفایه قصد المسافه النوعیه. (السیستانی).

۴- ۴. ولا یحتمل البقاء متردّداً ثلاثین یوماً، وإلاّ بقی علی التمام، فلا یتوهّم. (آل یاسین).

۵- ۵. قد تقدّم الکلام فیه. (الإصطهباناتی). * الأحوط فیه الجمع، کما تقدّم. (البروجردی، الآملی). * قد مرّ اعتباره. (المرعشی).

فی کفایه بقاء قصد النوع فی استمرار القصد و إن عدل عن الشخص

(مسأله ۲۲): یکفی(۱) فی استمرار القصد بقاء قصد النوع وإن عدل عن الشخص(۲)، کما لو قصد السفر إلی مکان مخصوص فعدل عنه إلی آخر یبلغ ما مضی وما بقی إلیه مسافه فإنّه یقصّر حینئذٍ علی الأصحّ، کما أ نّه یقصّر لو کان من أوّل سفره قاصداً للنوع دون الشخص، فلو قصد أحد المکانین المشترکین فی بعض الطریق ولم یعیّن من الأوّل أحدهما بل أوکَلَ التعیین إلی ما بعد الوصول إلی آخر الحدّ المشترک کفی فی وجوب القصر.

الحکم فیما لو تردد فی الأثناء ثم عاد إلی الجزم قبل قطع مسافه من الطریق أو بعده

(مسأله ۲۳): لو تردّد فی الأثناء ثمّ عاد إلی الجزم: فإمّا أن یکون قبل قطع شیء من الطریق، أو بعده، ففی الصوره الاُولی یبقی علی القصر(۳) إذا کان ما بقی مسافه(۴) ولو ملفّقه(۵)، وکذا إن لم یکن مسافه فی وجه(۶)،

ص: ۳۷۰

۱- ۱. فیه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط بالجمع. (المرعشی).

۲- ۲. حتّی فی الملفّقه، کما لو قصد ثمانیهً ثمّ عدل بعد بلوغ الأربعه قاصداً العود إلی محلّه. (کاشف الغطاء).

۳- ۳. هذا إذا شرع فی السفر، وکذا الحال فی ما بعده. (الخوئی).

۴- ۴. وشرع فی طیّ الباقی، أمّا قبل الشروع فی السیر یحتاط بالجمع، وکذلک فی الصوره الثانیه. (حسن القمّی).

۵- ۵. فی إطلاقه الشامل للأقلّ من الأربعه الامتدادیه نظر، کما أسلفنا وجهه، فیبقی علی التمام، إلّا إذا صدر منه أربعه امتدادیه، ومنه ظهر الحال فی بعض الکلمات الاُخری منه فی المقام المبتنیه علی هذه المسأله، فراجع. (آقا ضیاء). * علی النحو الذی تقدّم. (الحکیم). * بشرط کون ذهابه أربعه امتدادیّه. (الآملی).

۶- ۶. بل هو الأقوی. (الجواهری، محمّد رضا الگلپایگانی). * وهو الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی، الخمینی، اللنکرانی). * وجیه قویّ. (الإصفهانی). * قویّ جدّاً، ولا یلزم الجمع فی هذه الصوره. (آل یاسین). * لا یخلو من قوّه. (صدر الدین الصدر، عبدالهادی الشیرازی). * هو الأقوی. (مهدی الشیرازی). * هذا الوجه هو الأقوی. (البروجردی). * قویّ. (الحکیم، السیستانی). * قویّ جدّاً. (الشاهرودی، الآملی). * وهو الوجیه إذا کان ما بقی مع ما قطعه فی حال الجزم مسافه. (الرفیعی). * قویّ بغیر إشکال. (المیلانی). * بل هو الأوجه. (عبداللّه الشیرازی). * صحیح قویّ. (الشریعتمداری). * وهو الأقوی، فلا حاجه إلی الاحتیاط. (الفانی). * قویّ جدّاً، فلا بأس بترک الاحتیاط. (السبزواری). * وهو الأقوی، ولا ینبغی الإشکال فیه. (زین الدین). * وهو وجیه. (محمد الشیرازی). * وهو الأوجه. (تقی القمّی).

لكنّه مشكل(١)، فلا يُترك الاحتياط . . . . . .

ص: ٣٧١

١- ١. الأظهر البقاء على القصر. (الفيروزآبادى). * بل هو الأرجح. (الكوه كَمَرى). * الأقوى القصر إذا كان مجموع ما قطعه قبل التردّد وبعد زواله مسافه؛ فإنّ التردّد لا يسقط ما قطعه عن الاعتبار، بل يذهب حكمه ما دام التردّد، فإذا عاد إلى الجزم عاد. (كاشف الغطاء). *لا إشكال فيه، والأقوى بقاؤه على القصر، وإن كان مراعاه الاحتياط أولى. (البجنوردى). * لا إشكال فى لزوم القصر إذا كان التخلّل فى زمان التردّد يسيراً بحيث لم يرَ العرف انقطاع المسيرين المجزومين وانفصالهما، وفى غير هذا الفرض لا إشكال فى الإتمام. (المرعشى). * الأظهر كفايه التمام. (الخوئى). * هذا الوجه هو الأظهر، ولا إشكال فيه. (الروحانى).

بالجمع(۱)، وأمّا فی الصوره الثانیه: فإن کان ما بقی مسافه ولو ملفّقه(۲) یقصّر أیضاً، وإلّا فیبقی علی التمام(۳)، نعم، لو کان ما قطعه حال الجزم أوّلاً مع ما بقی بعد العود إلی الجزم بعد إسقاط(۴) ما تخلّل بینهما ممّا قطعه حال التردّد مسافه ففی العود إلی التقصیر (۵) وجه(۶)، لکنّه مشکل، فلا

۱- ۱. ومع الضیق یختار التمام علی الأوجه. (مهدی الشیرازی). * فالأحوط وجوباً الجمع، نعم، إذا شرع فالأحوط فی الإیاب وکان مسافهً قصّر. (مفتی الشیعه).

۲- ۲. علی النحو الّذی تقدّم. (عبداللّه الشیرازی). * بنحو ما مرّ. (السبزواری).

۳- ۳. الأحوط فیه الجمع بین القصر والتمام. (الحکیم). * فیه نظر، والأحوط الجمع. (المیلانی). * إذا لم یبلغ مجموع ما قطعه حال الجزم وما بقی بعد العود إلی الجزم مسافه، وأمّا إذا بلغ مجموع ذلک مسافه بعد إسقاط ما قطعه حال التردّد فحکمه التقصیر فیه، والأحوط الجمع. (زین الدین).

۴- ۴. لا یبعد اعتبار المتخلّل فی المسافه، فیقصِّر حینئذٍ مطلقاً. (الجواهری).

۵- ۵. الظاهر أ نّه لا وجه للتقصیر؛ فإنّ مقتضی حدیث عمار لزوم اقتران السیر بالقصد مستمرّاً، وقد فُرض عدمه. (تقی القمّی).

۶- ۶. فیما إذا لم یرَ العرف أنّ التخلّل المذکور یوجب الانقطاع بین المسافتین. (صدر الدین الصدر). * الأقوی القصر أیضاً، کالصوره السابقه، ولاحتساب ما قطعه حال التردّد وجه إذا وقع بعنوان الجزئیه من هذه المسافه، کما لو سلکه بقصد أن لا یتخلّف عن رفیقه عند استقرار عزمه علی المسیر، نعم، لو سلکه لغرض آخر کتحصیل ماء ونحوه فلا احتساب. (کاشف الغطاء). * خصوصاً إذا کان القطع حال التردّد یسیراً. (الخمینی). * وجیه، ولا إشکال فیه. (الروحانی). * لا یخلو من قوّه، وإن کان الاحتیاط لا ینبغی ترکه. (السیستانی).

یُترک الاحتیاط(۱) بالجمع(۲).

عدم وجوب إعاده ما صلاه قصراً فی وقته قبل العدول عن قصده فضلاً عن قضائه خارجه

(مسأله ۲۴): ما صلّاه قصراً قبل العدول عن قصده لا یجب(۳) إعادته(۴) فی الوقت(۵)، فضلاً عن قضائه خارجه.

الرابع: أن لا یکون من قصده فی أول السیر أو أثنائه إقامه عشره أیام قبل بلوغ الثمانیه

الرابع:(أی الشرط الرابع من شروط القصر.) أن لا یکون مِن قصده فی أوّل السیر أو فی أثنائه إقامه عشره

۱- ۱. الأظهر البقاء علی القصر إن لم یتخلّل العمل بالتمام فی البین. (الفیروزآبادی).

۲- ۲. الأظهر کفایه التمام. (الخوئی).

۳- ۳. بل یجب مطلقاً؛ لمعارضه حدیث أبی ولّاد(الوسائل: الباب (۱۸) من أبواب صلاه المسافر، ح۱.) مع روایه زراره(الوسائل: الباب (۱۱) من أبواب صلاه المسافر، ح۲.)، ولا مَیزَ للأحدث، فالمرجع خبر عمار(الوسائل: الباب (۸) من أبواب صلاه المسافر، ح۳.). (تقی القمّی).

۴- ۴. لا یُترک الاحتیاط بالإعاده أو القضاء. (الحائری). * ینبغی إعادته وقضاؤه تماماً، بل هو الأحوط. (المیلانی). * فیه إشکال، والاحتیاط لا یُترک. (حسن القمی). *والأحوط استحباباً أن یعیدها تماماً. (مفتی الشیعه). * لا یُترک الاحتیاط بالإعاده و القضاء. (السیستانی).

۵- ۵. فیه إشکال، والاحتیاط لا یُترک، وکذا الحال بالإضافه إلی القضاء فی خارج الوقت. (الخوئی).

أیّام قبل بلوغ الثمانیه، وأن لا یکون من قصده المرور علی وطنه(۱) کذلک، وإلاّ أتمّ؛ لأنّ الإقامه قاطعه(۲) لحکم السفر(۳)، والوصول إلی الوطن قاطع لنفسه، فلو کان مِن قصده ذلک من حین الشروع أو بعده لم یکن قاصداً للمسافه، وکذا یُتمّ لو کان متردّداً(۴) فی

ص: ۳۷۴

۱- ۱. وخصوصاً علی ما نختاره، کما سیأتی ـ إن شاء اللّه ـ من اعتبار کونه وطناً عرفیاً ثانیاً. (زین الدین). * و النزول فیه، و أمّا مجرّد المرور اجتیازاً من غیر نزولٍ ففیه إشکال، کما سیأتی. (السیستانی).

۲- ۲. فیه إشکال، بل لا یبعد أن تکون قاطعه لموضوعه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * بل قاطعه لموضوع السفر تنزیلاً، وإلاّ لم یعمَّ الحکم. (الآملی). * الظاهر أ نّه لا دلیل علی هذا المُدّعی؛ وعلیه فلا مناصَ عن الاحتیاط. (تقی القمّی).

۳- ۳. بل لنفسه شرعاً. (الحکیم). * سیأتی الکلام فیه. (الشاهرودی). * الأظهر أ نّها قاطعه للسفر نفسه. (المیلانی). * بل قاطعه لموضوعه، أی نفس السفر، لا ـ حکمه فقط مع بقاء موضوعه. (البجنوردی). * بل لموضوعه شرعاً. (المرعشی). * وفی قطعها لموضوعه وجه أیضاً. (السبزواری). * بل هی قاطع شرعی لنفس السفر. (زین الدین). * بل هی قاطعه لموضوعه. (الروحانی).

۴- ۴. أو یحتمل البقاء ثلاثین یوماً فی الأثناء من غیر قصد، کما مرّ. (آل یاسین). * سبق أنّ التردّد غیر مانع من التقصیر، حتّی بالنسبه إلی المرور بالوطن إذا کان خارجاً عن طریق مقصده، نعم، لو کان للمقصد طریقان یمرّ فی أحدهما بوطنه أو ینوی الإقامه فیه دون الآخر فسلک المشترک متردّداً فی اختیار أیّهما أتمّ، ولو قصد موضعاً یبلغ المسافه وهو یحتمل وقوع وطنه فی أثنائه ففیه إشکال. (کاشف الغطاء).

نیّه الإقامه أو المرور علی الوطن قبل بلوغ الثمانیه، نعم، لو لم یکن ذلک من قصده ولا متردّداً فیه إلّا أ نّه یحتمل(۱) عروض(۲)

۱- ۱. إذا کـان غیر معتنیً به عنـد العقلاء. (الحائری). * الظاهر أ نّه لا یکاد یتحقّق العزم إذا کان الاحتمال عقلائیاً فیه وفیما نظر به. (آل یاسین). * إذا لم یکن احتمالاً عقلائیّاً یوجب التردّد. (الشـاهرودی). * احتمالاً غیر عقلائی، وإلّا فهو فی حکم المتردّد فی النیّه، وحکمه حکمه، والمراد بالمقتضی هو المـانع، والتعبیر به لا یخلو من مساهله، ولکنّ الخطب سـهل بعـد وضوح المراد. (المرعشـی). * احتمالاً غیر معتنیً به عنـد العقلاء. (محمّد رضا الگلپایگانی). * احتمالاً غیر معتنیً به عرفاً. (السبزواری). * لابدّ فیه من التفصـیل بین کونه عقلائیـاً وغیره، ففی الأوّل یضـرّ، وفی الثـانی لا یضـرّ. (تقی القمّی). * احتمالاً لا یَعبَأُ به العقلاء، وإلّا کان من قبیل المتردّد، وکذا الحال فی نظائره. (السیستانی). * احتمالاً لا یعتدّ به العقلاء، فلا ینافی الوثوق. (اللنکرانی).

۲- ۲. احتمالا موهوماً جـدّاً. (عبدالهادی الشـیرازی). * أی ما یمنع عن العمل بعزمه، لا أ نّه کان یوجب تردّداً فی عزمه. (عبداللّه الشـیرازی). * مع کون الاحتمـال عقلائیّاً لا یکـاد یتحقّق العزم. (حسن القمّی). * احتمالاً لایعتنی به العقلاء، کاحتمال حـدوث مرض أو غیره ممّا هو مخـالف للاُصول العقلائیه، وأمّا مع احتمال عروض عارض ممّا یعتنی به العقلاء فهو من قبیل المتردّد فی النیّه، وکذا الحال فی أشباه ذلک. (الخمینی).

مقتضٍ(۱) لذلک(۲) فی الأثناء لم ینافِ عزمه علی المسافه(۳) فیقصّر، نظیر ما إذا کان عازماً علی المسافه، إلّا أ نّه لو عرض فی الأثناء مانع من لصٍّ أو عدوٍّ أو مرضٍ أو نحو ذلک یرجع، ویحتمل عروض ذلک فإنّه لا یضرّ بعزمه وقصده.

الحکم فیما لو کان حین الشروع فی السفر أو أثنائه قاصداً الإقامه أو متردداً فی ذلک و عدم عن تردیده

(مسأله ۲۵): لو کان حین الشروع فی السفر أو فی أثنائه(۴) قاصداً للإقامه أو المرور علی الوطن قبل بلوغ الثمانیه، لکن عدل بعد ذلک عن قصده، أو کان متردّداً فی ذلک وعدل عن تردیده إلی الجزم بعدم الأمرین: فإن کان ما بقی بعد العدول مسافه فی نفسه أو مع التلفیق بضمّ الإیاب قصّر، وإلّا فلا، فلو کان ما بقی بعد العدول إلی المقصد أربع فراسخ وکان عازماً علی العود ولو لغیر یومه(۵) قصّر فی الذهاب والمقصد

۱- ۱. علی وجهٍ لا ینافی الوثوق. (محمّد تقی الخونساری). * احتمالاً غیر معتنٍ به لدی العقلاء. (محمد الشیرازی). * احتمالاً غیر عقلائیّ غیر المنافی للوثوق، وإلّا فیُتمّ. (الروحانی).

۲- ۲. بمعنی أ نّه یحتمل عروض ما یمنعه من العمل بعزمه بحیث یضطرّ إلی أحدهما، وإلّا فالإتمام هو المتعیّن. (البروجردی). * یعنی احتمالاً ضعیفاً لا یوجب له التردّد فی قصده. (زین الدین).

۳- ۳. فیه نظر، إلّا إذا کان المحتمل ممّا یطمئنّ بعدم عروضه. (المیلانی). * بل ینافیه إذا کان الاحتمال عقلائیاً. (الخوئی).

۴- ۴. سیأتی حکم الأثناء فی المسأله التالیه مستقلاًّ، فلا وجه لذکره هنا. (السبزواری). * الظاهر أنّ کلمه «أو فی أثنائه» سهو من أقلام النُسّاخ؛ فإنّ هذا الفرض داخل فی المسأله الآتیه وقد تردّد قدس سره فی الحکم فیها. (زین الدین).

۵- ۵. قد مرّ الاحتیاط فیه. (الإصطهباناتی، المرعشی).

والإياب، بل وكذا(۱) لو كان(۲) أقلّ(۳) من أربعه(۴)، بل ولو كان فرسخاً فكذلك على الأقوى(۵) من وجوب(۶) القصر فى كلّ تلفيق(۷) من الذهاب والإياب، وعدم اعتبار(۸) كون(۹) الذهاب

ص: ۳۷۷

۱- ۱. قد مرّ غير مرّه ما هو المعتبر فى الباب. (المرعشى). * تقدّم اعتبار كون الذهاب أربعه فى التلفيق. (اللنكرانى).

۲- ۲. قد مرّ الإشكال فيه فى الحاشيه السابقه عليه. (آقا ضياء).

۳- ۳. قد مرّ ما عندى. (الفيروزآبادى). * تقدّم ما فيه. (عبدالهادى الشيرازى). * قد عرفت منعه. (الحكيم). * قد عرفت ما فيه. (الرفيعى). * تقدّم المنع عنه على الأقوى. (الميلانى).

۴- ۴. قد عرفت أ نّه ممنوع. (الكوه كَمَرى). * بل أربعه لا أقلّ، كما تقدّم مراراً. (الشريعتمدارى). * بشرط أن يكون أربعه مع ما قطعه أوّلاً. (الفانى).

۵- ۵. قد مرّ اعتبار عدم كون الذهاب أقلّ من الأربعه. (البجنوردى). * وقد مرّ أنّ الأحوط كون الذهاب أربعه فراسخ. (عبداللّه الشيرازى). * مرّ أنّ الأقوى اعتبار كلٍّ من الذهاب والإياب أربعه. (حسن القمّى).

۶- ۶. قد مرّ أنّ الأقوى اعتبار كون الذهاب أربعه أو أزيد، فلا يقصّر فيما إذا كان ما بقى بعد العدول أقلّ من أربعه. (الإصفهانى).

۷- ۷. تقدّم بيان ما يعتبر فى التلفيق. (البروجردى). * تقدّم التفصيل فيه. (مهدى الشيرازى).

۸- ۸. قد مرّ الكلام فيه. (المرعشى). * تقدّم اعتبار عدم كونهما أقلّ منها. (محمّد رضا الگلپايگانى).

۹- ۹. قد مرّ حكمه مراراً. (الإصطهباناتى).

أربعه(۱) أو أزيد، كما مرّ(۲).

فيما لو يكن ناوياً أول السفر الإقامه أو المرور على الوطن و قطع مقداراً من المسافه، ثم بدا له ذلک، ثم عدل

(مسأله ۲۶): لو لم يكن من نيّته فى أوّل السفر الإقامه أو المرور على الوطن وقطع مقداراً من المسافه ثمّ بدا له ذلك قبل بلوغ الثمانيه، ثمّ عدل عمّا بدا له وعزم على عدم الأمرين فهل يضمّ ما مضى إلى ما بقى إذا لم يكن ما بقى بعد العدول عمّا بدا له مسافه فيقصّر إذا كان المجموع(۳) مسافه ولو بعد إسقاط ما تخلّل بين العزم الأوّل والعزم الثانى إذا كان قطع بين العزمين شيئاً؟ إشكال(۴)،

۱- ۱. تقدّم أنّ الأقوى اعتبار كون الذهاب أربعه أو أزيد، فلا يقصّر فيما إذا كان بعد العدول أقلّ من أربعه. (الآملى).

۲- ۲. مرّ حكم التلفيق. (الجواهرى). * وقد مرّ مراراً أنّ الأقوى خلافه. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * وقد مرّ اعتبار كونهما أربعه أو أزيد. (الحائرى). * وقد مرّ ما فيه. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * قد مرّ ما فى مطلق التلفيق. (الشاهرودى). * مرّ اعتبار كون الذهاب أربعه فراسخ فما زاد. (الخمينى). * وقد مرّ أنّ الأقوى خلافه. (الخوئى). * ومرّ اعتبار عدم كون الذهاب أقلّ منها مراراً. (السبزوارى). * وقد مرّ الكلام حوله. (تقى القمّى). * وقد مرّ مراراً أنّ الأظهر خلافه. (الروحانى).

۳- ۳. بل يقصّر مطلقاً فى صوره بدائه عن قصد الإقامه قبل أن يصلّى تماماً، كما فى النصّ، فراجع. (آقا ضياء).

۴- ۴. الأظهر البقاء على القصر بتقريبٍ مرّ ذكره قريباً. (الفيروزآبادى). * أقواه القصر إذا لم يقطع بين العزمين شيئاً، كما مرّ نظيره. (آل ياسين). * أظهره فى الصوره الاُولى الضمّ. (الكوه كَمرى). * تقدّم عدم الإشكال مع عدم التخلّل. (البروجردى). * أقواه الأوّل فى صوره عدم التخلّل. (مهدى الشيرازى). * إذا كان قد عزم على الإقامه فعلاً ثمّ عدل عنه، أمّا لو عزم عليها فيما يأتى وعدل عنه قبل أن يقطع شيئاً فحكمه التقصير على الأقوى. (الميلانى). * الأقوى بقاؤه على التقصير إذا لم يقطع العزمَين شيئاً. (الشريعتمدارى). * لا إشكال فى القصر فى صوره عدم التخلّل. (الفانى). * والأقوى البقاء على التقصير مع عدم التخلّل، والأوجه بقاوءه عليه معه أيضاً، خصوصاً إذا كان ما تخلّل يسيراً، لكن لا ينبغى ترك الاحتياط بالجمع فى الثانى. (الخمينى). * الأقوى التقصير مع عدم التخلّل فى نظر العرف ولو للقلّه، والإتمام فى صوره تخلّله بنظرهم. (المرعشى). * بل يضم ما قطعه أوّلاً إلى ما بقى، ويسقط ما تخلّل بين العزمَين، فإذا بلغ المجموع مسافةً قصّر، كما تقدّم فى نظيره، والأحوط فى صوره التخلّل. (زين الدين). * الأظهر هو الضمّ فى الصورتين، كما مرّ، لاسيّما فى صوره عدم التخلّل. (الروحانى). * تقدّم أ نّه لا إشكال مع عدم القطع. (اللنكرانى).

خصوصاً(۱) فی صوره(۲) التخلّل(۳)، فلا یُترک . . .

۱- ۱. الأقوی الضمّ حتّی فی صوره التخلّل، فیقصّر. (کاشف الغطاء). * لا إشکال مع عدم التخلّل. (عبداللّه الشیرازی). * هو غیر وجیه، کما تقدّم. (محمد الشیرازی).

۲- ۲. لا ـ مزیّه لهـذه الصوره علی صوره عـدم التخلّل، ففی الضمّ مطلقـاً وجه وجیه، کمـا مرّ، وإن کـان الأحوط فی جمیع صور الترديد الجمع، خصوصاً فی المقام. (الشاهرودی).

۳- ۳. یختصّ الإشکال بهذه الصوره، ویقصّر مع عدم التخلّل علی الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * فی صوره عدم التخلّل لا یخلو القصر من قوّه، کما مرّ فی نظیره. (عبدالهادی الشیرازی). * أمّا مع عدم التخلّل فالأقوی فیه الضمّ، کما مرّ نظیره. (محمّد رضا الگلپایگانی).

الاحتیاط(۱) بالجمع(۲)، نظیر ما مرّ فی الشرط(۳) الثالث(۴).

الخامس من الشروط: أن لا یکون السفر حراماً، و إلا لم یقصر

الخامس من الشروط:(۵) أن لا ـ یکون السفر حراماً، وإلاّ ـ لم یقصّر، سواء کان نفسه حراماً(۶) ـ کالفرار من الزحف، وإ باق العبد، وسفر الزوجه(۷) بدون

۱- ۱. فیما إذا قطع بین العزمَین شیئاً، وأمّا فی غیره فالأقوی بقاوءه علی التقصیر. (الإصفهانی). * فی صوره التخلّل، أمّا مع عدمه فالظاهر لزوم القصر، کما تقدّم. (الحکیم). * الأظهر کفایه التمام. (الخوئی). * یختصّ الإشکال بصوره التخلّل، وأمّا فی غیره فالأقوی بقاؤه علی التقصیر. (الآملی). * فی صوره التخلّل دون غیرها. (السبزواری).

۲- ۲. فیما إذا قطع مقداراً من المسافه بین العزمَین، وإلاّ فقد تقدّم أنّ الأقوی بقاؤه علی القصر. (البجنوردی).

۳- ۳. مرّ الحکم فیه، وهذا مثله. (الجواهری).

۴- ۴. مرّ ما هو المختار فیه، وهذا مثله. (السیستانی).

۵- ۵. لا دلیل علی نحو الإطلاق یدلّ علی وجوب إطاعه الوالدین، وکذا علی حرمه مخالفتهما. (تقی القمّی).

۶- ۶. فی بعض ما ذکره مثالاً لکون نفسه حراماً مناقشه، وإن لا یبعد أن یکون الحکم کما ذکره. (الخمینی).

۷- ۷. عَدُّه بإطلاقه من سفر المعصیه لا یخلو من الإشکال. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی) * الأحوط فیما لو عصت، لکن لم یعدّ سفرها نشوزاً أن تجمع بین القصر والتمام، وکذلک فی سفر الولد لو عصی ولم یعدَّ سفره عقوقاً أو إیذاءً. (المیلانی). * إذا صدق علیه النشوز. (المرعشی). * فی إطلاقه تأمّل، و کذا فی سفر الولد. (الروحانی).

إذن(۱) الزوج(۲) فی غیر الواجب، وسفر الولد(۳) مع نهی(۴) الوالدین(۵) فی

ص: ۳۸۱

۱- ۱. المتیقّن فیها ما صارت الزوجه بالسفر ناشزه، وبالسفر آذی الولد أبویه، والسفر یکون مضرّاً بضرر یحرم إلقاء النفس فیه، وفی غیر ما ذکر فی هذه الثلاثه محلّ إشکال، فلا یُترک مقتضی الاحتیاط. (حسن القمّی).

۲ - ۲. هذا إذا انطبق علیه عنوان النشوز، وإلاّ فالحکم بحرمه السفر فی غایه الإشکال. (الخوئی). * إذا عُدَّ نشوزاً. (محمد الشیرازی). * بحیث یصدق النشوز. (مفتی الشیعه).

۳- ۳. إذا کان سفره إیذاءً لهما. (صدر الدین الصدر). * فی إطلاقه إشکال. (الإصطهباناتی). * إذا کان سفره إیذاءً أو عقوقاً لهما. (المرعشی).

۴- ۴. فی حرمه سفر الزوجه والولد فی المفروض بإطلاقه إشکال. (البجنوردی).

۵- ۵. إذا کان النهی عن شفقه علی الولد، لا لمصلحه الوالد. (الحکیم). * فی کونه من المعصیه علی إطلاقه تأمّل، بل منع. (الخوئی). * فیما کانت المخالفه إیذاءً لهما، وإلاّ فالأحوط الجمع. (عبدالهادی الشیرازی). * إطلاقه محلّ التأمّل. (عبداللّه الشیرازی). * فیما إذا عُدّ عقوقاً لا مطلقاً. (الشریعتمداری). * إذا کان فی ذلک إیذاءً لهما. (الفانی). * إن کان السفر موجباً لأذیّتهما بحیث یُعدّ عاقّاً لهما. (محمّد رضا الگلپایگانی). * إن کان النهی عن شفقهٍ، وکانت المخالفه إیذاءً لهما عرفاً. (السبزواری). * بشرطین: أحدهما: تأذّیهما بالمخالفه، وثانیهما: عدم تضرّر الولد بطاعتهما، وإلاّ فمشکل. (محمد الشیرازی). * إذا کان نهیهما له عن شفقه منهما لا مطلقاً، وکذلک یحرم سفره إذا کان فیه إیذاء لهما. (زین الدین). * لا دلیل علی نحو الإطلاق یدلّ علی وجوب إطاعه الوالدین، وکذا علی حرمه مخالفتهما. (تقی القمّی). * بل مع تأذّیهما بالخروج الناشئ من شفقتهما علیه. (السیستانی).

غیر الواجب، وكما إذا كان السفر(١) مضرّاً(٢) لبدنه(٣)، وكما إذا نذر عدم السفر مع رجحان تركه ونحو ذلک _ أم كان غايته أمراً محرّماً، كما إذا سافر لقتل نفس محترمه، أو للسرقه، أو للزنا، أو لإعانه ظالم(۴)، أو لأخذ مال الناس ظلماً ونحو ذلک، وأمّا إذا لم يكن لأجل المعصيه لكن تتّفق(۵) فی أثنائه مثل الغِيبه وشرب الخمر والزنا ونحو ذلک ممّا ليس غايه للسفر فلا يوجب التمام، بل يجب معه القصر والإفطار.

إذا كان السفر مستلزماً لترک واجب كالفرار من الدين و نحوه فهل يوجب التمام، أم لا؟

(مسأله ٢٧): إذا كان السفر مستلزماً لترک واجب، كما إذا كان

ص: ٣٨٢

١- ١. فی كون مثله مثالاً لِما إذا كان السفر حراماً إشكال؛ لأنّ المحرّم هو عنوان الإضرار، لا السفر، وكذا فی النذر لا يكون حرمه فی البين أصلاً، بل الثابت هو وجوب الوفاء بالنذر، ولكنّ الظاهر شمول الحكم لمثل هذه الموارد. (اللنكرانی).

٢- ٢. فی إطلاقه نظر، بل منع. (عبدالهادی الشيرازی).

٣- ٣. الحكم عليه بإطلاقه محلّ تأمّل. (الميلانی). * فی إطلاقه إشكال، بل منع. (الخوئی). * بل أو روحه ونفسه ضرراً بالغاً يحرم تحمّله لا ـ مطلقاً. (محمد الشيرازی). * حرمه الإضرار بالبدن على الإطلاق ممنوعه. (تقی القمّی). * ضرراً يبلغ حدّ الإتلاف، أو ما يلحقه، كفسادِ عضوٍ من الأعضاء. (السيستانی).

۴- ۴. فی ظلمه. (الحائری، الخمينی، المرعشی، محمّد رضا الگلپايگانی، السبزواری، السيستانی). * إذا كانت إعانته فی ظلمه، لا فی الاُمور الاُخر. (البجنوردی).

۵- ۵. صوره علمه بوقوع هذا المحذور فی السفر لا تخلو من شوب الإشكال. (المرعشی).

مـديوناً وسـافر مع مطالبه الـديّان وإمكـان الأداء فی الحضـر دون السـفر ونحو ذلـک فهـل یـوجب التمـام، أم لاـ؟ الأقوی(۱) التفصیل(۲) بین ما إذا کان لأجل التوصّل(۳) إلی(۴) ترک الواجب، أو لم یکن کذلک، ففی الأوّل یجب(۵) التمام(۶)

۱- ۱. لا یُترک الاحتیاط بالجمع إذا قصـد بسـفره التوصّل إلی ترک الواجب، بل إذا التفت إلی أنّ سـفره یسـتلزم ترک الواجب وإن لم یقصد التوصّل إلیه. (زین الدین).

۲- ۲. بل الظاهر القصر مطلقاً. (محمد الشیرازی). * بل الأظهر القصر فی الصورتین. (الروحانی).

۳- ۳. قصـد التوصّـل إلی ترک الواجب بالسـفر لاـ یجعل السـفر معصیه، وأمّا ترک الواجب فهو حاصل بعـدم الرغبه فی إتیانه. (الفانی).

۴- ۴. وکان السفر مقدّمه فی نظره. (المرعشی).

۵- ۵. هـذا التفصـیل تمام لو کان ترک الواجب متوقّفاً علی السـفر، کما إذا لم یتمکّن من ترکه إلّا به، وإلّا فلا یُترک الاحتیاط. (الشاهرودی).

۶- ۶. إذا کـان بحیث لاـ یتمکّن من ترکه عادهً إلّا بـذلک، وإلّا فالاحتیاط لا یُترک. (النائینی، جمال الـدین الگلپایگانی). * فیه تأمّل؛ للتشـکیک فی اسـتفاده هـذا المقـدار من الأخبار؛ إذ المقـدار المتیقّن منها هو صوره المقدّمیه للتوصّل به إلی الحرام، وأمّا صوره الملاـزمه المحضه فانـدراجها فی النصوص إشـکال، لاـیخلو الاحتیـاط بـالجمع حینئـذٍ من وجهٍ فلا یُترک. (آقا ضـیاء). * الظـاهر وجوب القصـر. (الحکیم). * فیه نظر، والأـحوط الجمع. (المیلاـنی). * إذا کـان السـفر علّه تـامّه لترک الواجب بحیث لا یتمکّـن مـن فعله معه. (البجنـوردی). * لکی لاـ ینبغی ترک الاحتیـاط بـالجمع فیه أیضـاً. (الخمینی). * فیه إشـکال، فلاـ یُـترک الاحتیاط بالجمع بین الوظیفتین. (الآملی). * فیه نظر، فلا یُترک مقتضی الاحتیاط. (حسن القمّی).

دون الثانی(۱)، لکنّ الأحوط الجمع فی الثانی.

حکم ما إذا کان السفر مباحاً لکن رکب دابه غصبیه، أو کان المشی فی أرض مغصوبه

(مسأله ۲۸): إذا کان السفر مباحاً لکن رکب دابّه غصبیه(۲)، أو کان المشی فی أرض مغصوبه فالأقوی(۳) فیه القصر(۴)، وإن کان الأحوط(۵)

۱- ۱. إلّا إذا کانت منحصره. (صدر الدین الصدر).

۲- ۲. فی صدق سفر المعصیه فی رکوب الدابّه الغصبیّه إشکال، وأشکل منه ما إذا استصحب مال الغیر بغیر إذنه، أو لبس ثوباً مغصوباً، بل لا یبعد سریان الإشکال إلی المشی فی الأرض المغصوبه أیضاً، فإنّ المدار علی کون السفر معصیه من حیث کونه سفراً، وهو غیر متحقّق فی تلک الصور کلّها، بل السفر فیها مقارن للمعصیه. (کاشف الغطاء).

۳- ۳. بل الأقوی فیه التمام. (الفیروز آبادی). * لا یُترک الاحتیاط بالجمع إذا انحصرت الوسیله بالدابّه المغصوبه، أو انحصر الطریق بالأرض المغصوبه وکان المسافر ملتفتاً إلی ذلک. (زین الدین).

۴- ۴. بل الأقوی فیه التمام. (الجواهری، الروحانی). * نعم، إذا سافر علی دابّه مغصوبه بقصد الفِرار بها عن المالک أثم. (مفتی الشیعه). * بل الأقوی فیه التمام فی الصوره الثانیه، بل وفی الاُولی إذا قصد الفِرار بها عن المالک. (السیستانی).

۵- ۵. لا یُترک. (الإصطهباناتی، الرفیعی، الآملی). * لا یُترک هذا الاحتیاط. (جمال الدین الگلپایگانی) * لا یُترک، خصوصاً فی الثانی، وخصوصاً مع الانحصار. (البروجردی). * لا ینبغی ترک الاحتیاط فی الثانی مطلقاً، وفی الأوّل فی صوره الانحصار. (الشاهرودی). * لا یُترک، خصوصاً فی الثانی. (عبداللّه الشیرازی). * احتیاطاً ضعیفاً فی الصورتین. (الفانی). * لا یُترک فی الأرض المغصوبه. (الخمینی). * لا یُترک، سیّما فی الثانی. (المرعشی). * لا یُترک فی الثانی. (اللنکرانی).

الجمع(۱).

االتابع للجائر المجبور أو المکره، أو کان قصده دفع مظلمه أو نحوها من الأعمال الراجحه قصر، و بعکسه یتم

(مسأله ۲۹): التابع للجائر إذا کان مجبوراً أو مکرَهاً علی ذلک، أو کان قصده(۲) دفع مظلمه أو نحوها من الأغراض الصحیحه المباحه أو الراجحه قصّر، وأمّا إذا لم یکن کذلک بأن کان مختاراً وکانت تبعیّته(۳) إعانه(۴) للجائر(۵) فی جوره(۶) وجب علیه التمام، وإن کان سفر الجائر

۱- ۱. لا یُترک. (مهدی الشیرازی، أحمد الخونساری، محمّد رضا الگلپایگانی). * لا ینبغی ترکه، بل لا یُترک. (المیلانی). * لا یُترک فی صوره الانحصار. (حسن القمّی).

۲- ۲. لا یبعد أن یکون المقام من صغریّات باب التزاحم، کما مرّ الکلام فی المکره. (تقی القمّی).

۳- ۳. یکفی أن تکون التبعیّه موجبه لنفوذ سلطانه وتقویه شوکته، ولا- یعتبر فی الحرمه ولا- فی وجوب التمام صدق الإعانه. (الحکیم).

۴- ۴. أو انطبق علی مسافرته معه عنوان آخر موجب للحرمه. (المیلانی).

۵- ۵. أو کان لزیاده شوکته. (عبداللّه الشیرازی). * أو موجبه لتقویه حکمه وشوکته، وکذلک فی المسأله الآتیه. (حسن القمّی).

۶- ۶. أو موجبه لأن یُعدّ التابع من أعوانه وجنده، أو یُعدّ سفره رکوناً إلیه. (الفیروزآبادی). * أو زیاده شوکته، أو کانت موجبهً لعدّه من أعوانه وجنده. (الإصطهباناتی). * أو کان موجباً لتقویه شوکته. (البجنوردی). * أو انطبق علیه عنوان قوه الجائر وشوکته عرفاً، وإن لم یکن معیناً له فی جوره. (السبزواری). * ولو بتقویه شوکته وسلطانه، وکذا فی المسأله التالیه. (محمد الشیرازی). * أو مقوّیه لأمره ومعظّمه لسلطانه، أو نحو ذلک. (زین الدین). * أو زیاده شوکته، أو کانت موجبهً لصیرورته من أعوانه. (الروحانی).

طاعه فإنّ التابع حينئذٍ يُتمّ، مع أنّ المتبوع يقصّر.

حكم ما لو كان التابع للجائر المعد نفسه لطاعته لو أمره بالسفر فسافر امتثالاً لأمره، سواء أعد إعانه له، أم لم يعد إعانه على الظلم

(مسأله ۳۰): التابع للجائر المعدّ نفسه لامتثال أوامره لو أمره بالسفر فسافر امتثالاً لأمره: فإن عُدّ سفره إعانه للظالم(۱) فی ظلمه كان حراماً، ووجب عليه التمام، وإن كان من حيث هو مع قطع النظر عن كونه إعانه مباحاً، والأحوط الجمع(۲)، وأمّا إذا لم يُعدّ إعانه(۳) على(۴) الظلم(۵)

ص: ۳۸۶

۱- ۱. أو كان فيه جهه تقويهٍ لشوكه الظالم فی جهات ظلمه، ولو فيما سيأتی من الزمان (الفانی). * تقدّم أ نّه يكفی فی التحريم وجود جهه محرّمه اُخرى فيه وإن لم يكن إعانه. (زين الدين).

۲- ۲. لم يظهر وجه الاحتياط بعد فرض حرمه السفر. (الخوئی). * بالنسبه إلى الصوم، وأمّا بالنسبه إلى الصلاه ففيه إشكال، لا يُترك الاحتياط بالجمع. (الخمينی).

۳- ۳. قد عرفت أ نّه يكفی فی الحرمه ووجوب التمام غير ذلك. (الحكيم). *ولم يكن محرّماً من جهه اُخرى، كما هو مفروض المتن. (الشاهرودی). * ولا محرّماً بعنوان آخر. (الميلانی). * ولم يكن محرّماً بجههٍ اُخرى. (الروحانی).

۴- ۴. ولم يكن محرّماً من جههٍ اُخرى، كأن يكون سفره موجباً لتقويه شوكته، كما تقدّم. (البجنوردی).

۵- ۵. ولا ـ محرّماً بجهه اُخرى. (البروجردی). * ولا ـ تقويه له، ولا زياده فی سلطانه وشوكته. (عبداللّه الشيرازی). * ولا محرّماً بعنوان آخر. (المرعشی).

فالواجب علیه القصر(۱).

الحکم فیما لو سافر للصید لقوت عیاله و التجاره، أو للهو کما عند أبناء الدنیا

(مسأله ۳۱): إذا سافر للصید: فإن کان لقوته وقوت عیاله قصّر(۲)، بل وکذا لو کان للتجاره(۳)، وإن کان الأحوط(۴)

۱- ۱. بل التمام لو حرم الامتثال لا یخلو من قوّه. (الجواهری). * فیه إشکال. (الکوه کَمَری). * إن لم یکن محرّماً من جهه اُخری. (السبزواری).

۲- ۲. إذا لم یکن الصید شغلاً له. (مفتی الشیعه).

۳- ۳. مع احتیاجه إلی ذلک للتعیّش، وإلاّ ففیه إشکال. (آل یاسین). * إذا کانت لمؤونته ومؤونه عیاله، وإلاّ قصّر فی الصوم واحتاط فی الصلاه. (مهدی الشیرازی). * لأجل تحصیل المؤونه لنفسه وعیاله ولم یکن ذلک حرفه له، وإلاّ فلا یُترک الاحتیاط بالجمع. (المیلانی). * فی خصوص الصوم، وأمّا بالنسبه إلی الصلاه فلا یُترک الاحتیاط بالجمع فیها. (المرعشی). * الّتی یتعیّش بها، وإذا کان لغیر الحاجه لذلک فلا یُترک الاحتیاط بالجمع فی الصلاه، أمّا فی الصوم فعلیه الإفطار. (زین الدین).

۴ - ۴. الظاهر عدم الفرق بین التوبه وعدمها، والأحوط الجمع مطلقاً، وإن کان الأظهر القصر. (الحائری). * لا یُترک. (الإصطهباناتی). * أو بعد عروض ما یخرج العود عن جزئیّه سفر المعصیه، کما إذا کان محرّکه للرجوع غایه اُخری مستقلّه، لا مجرّد الرجوع إلی وطنه. (الخمینی). * لا یُترک فی الصلاه، أمّا الصوم فیفطر فیه بلا إشکال. (محمّد رضا الگلپایگانی). * لا یُترک حتّی فی الصوم؛ إذ إثبات التفرقه بین الصوم والصلاه بما حکی مرسلاً مشکل. (الآملی). * لا یُترک فی الصلاه. (اللنکرانی).

فيه(۱) الجمع(۲)، وإن كان لهواً كما يستعمله أبناء الدنيا وجب عليه التمام(۳)، ولا ـ فرق بين صيد البرّ والبحر، كما لا فرق بعد فرض كونه سفراً بين كونه دائراً حول البلد وبين التباعد عنه وبين استمراره ثلاثه أيّام وعدمه على الأصحّ.

الراجع من سفر المعصيه إن كان بعد التوبه يقصر، و إن كان مع عدم التوبه فلا يبعد وجوب التمام عليه

(مسأله ۳۲): الراجع من سفر المعصيه إن كان بعد التوبه(۴) يقصّر(۵)،

ص: ۳۸۸

۱- ۱. لا يُترک. (عبداللّه الشيرازى، أحمد الخونسارى).

۲- ۲. لا يُترک. (الإصفهانى، الروحانى). * لا يُترک فى الصلاه، أمّا الصوم فيفطر فيه بلا إشكال. (حسن القمّى، البروجردى). * لا يُترک، أمّا فى الصوم فيفطر. (الحكيم). * فى الصلاه، أمّا الصوم فيفطر. (الشاهرودى). * لا يُترک فى الصلاه، وأمّا فى الصوم فالأقوى هو الإفطار. (البجنوردى). * احتياطاً ضعيفاً. (الفانى). * لا يُترک فى الصلاه، ويفطر فى الصوم، ولكنّ الظاهر أ نّه فيما إذا كان ذلک شغلاً له، وأمّا إن كان من باب الاتّفاق فالمتعيّن هو القصر مطلقاً. (السبزوارى). * وكذا يقصّر إذا كان سفره للتجاره والتوسعه فى المال. (مفتى الشيعه).

۳- ۳. فيكون ملحقاً بسفر المعصيه حكماً، والأحوط فى غيره من السفر الذى يُعدّ باطلاً ولو بلحاظ المقاصد العقلائيه الجمع بين القصر والإتمام. (السيستانى).

۴- ۴. أو لغايهٍ مباحهٍ كانت هى الباعثه على رجوعه من قصده دون العود إلى منزله ونحوه. (المرعشى). * لا دخل للتوبه وعدمها فى الحكم، بل الظاهر أنّ رجوعه موضوع لوجوب القصر. (تقى القمّى).

۵- ۵. الأحوط الجمع إذا كان مجرّد رجوعٍ عن سفر المعصيه من غير تجدّد عنوانٍ آخر مباحٍ على الرجوع، وإن لم يبعد التمام. (محمد الشيرازى).

وإن كان مع عدم التوبه فلا يبعد(۱) وجوب(۲) التمام(۳) عليه(۴)؛ لكون

ص: ۳۸۹

۱- ۱. بل يقصّر أيضاً، والتعليل كما ترى. (آل ياسين). * بل الأقوى وجوب القصر عليه إن كان مسافه. (صدر الدين الصدر). * لا يبعد التفصيل بين: ما إذا كان نفس السفر حراماً كسفر الزوجه بلا إذن الزوج وغيره فيتمّ، وبين ما كان لغايه محرّمه فيمكن القول بالقصر، إلّا إذا عُدّ جزءاً للسفر، والأحوط الجمع في الجميع. (عبداللّه الشيرازي).

۲ - ۲. بل وجوب القصر لا يخلو من قوّه. (الجواهري). * بل يبعد وجوب التمام، لكنّ الاحتياط بالجمع حسن جدّاً. (الشاهرودي).

۳- ۳. بل وجوب القصر، فإنّ الظاهر أنّ الحكم ما داميّ بالنسبه إلى أبعاض السفر، حتّى بالنسبه إلى أبعاضه ذهاباً، كما هو بناوءه في الفرع اللاحق. (الفيروزآبادي). * إذا عُدّ الرجوع في العرف جزءاً من هذا السفر. (الكوه كَمَري). * بل القصر أقرب. (عبدالهادي الشيرازي). * بل يجب القصر إذا كان العود بنفسه مسافه. (البجنوردي). * بل القصر هو الأظهر إذا كان العود مسافه. (الفاني). * بل يجب عليه القصر على الأقوى. (الآملي). * إذا كان لا يزال متلبّساً بالمعصيه، كما إذا سافر لشراء الخمر أو الآلات المحرّمه ورجع بها ليبيعها في بلده أو في غيره، أمّا الرجوع الذي لا يتلبّس فيه بمعصيه ولا بقصدها فالظاهر أنّ عليه فيه التقصير والإفطار. (زين الدين). * إذا عُد الرجوع جزءاً من سفره عرفاً، لا ملحوظاً مستقلّاً. (الروحاني).

۴ - ۴. بل يجب القصر عليه على الأقوى. (النائيني، جمال الدين الگلپايگاني). * الأقرب القصر، إلّا إذا قصد به المعصيه. (الحكيم). * في صوره عَدّ العَود جزءاً من السفر عرفاً. (الشريعتمداري). * بل هو بعيد. (الخوئي). * إن كان العود سفر المعصيه فالمتعيّن هو التمام، وإلّا القصر. (السبزواري). * بل يقصّر، والتعليل كما ترى. (حسن القمّي). * بل هو بعيد، والأظهر وجوب القصر عليه. (السيستاني).

العود(۱) جزءاً(۲) من سفر(۳) المعصيه(۴)، لكنّ الأحوط(۵) الجمع(۶) حينئذٍ.

إباحه السفر كما أنها شرط فى الابتداء فكذلك شرط فى الاستدامه

(مسأله ۳۳): إباحه السفر كما أ نّها شرط فى الابتداء شرط فى الاستدامه أيضاً، فلو كان ابتداء سفره مباحاً فقصد المعصيه فى الأثناء انقطع ترخّصه(۷) ووجب عليه الإتمام(۸)، وإن كان قد قطع مسافات(۹)،

۱- ۱. بشرط حكم العرف بجزئيّه العود من السفر. (المرعشى). * أى إذا عَدّ العرف الرجوع جزءاً من سفر المعصيه. (اللنكرانى).
۲- ۲. فيه نظر، ولا يبعد خلافه. (الميلانى).
۳- ۳. هذا إذا لم يكن العود سفراً مستقلاًّ عرفاً، وإلاّ فيقصّر فيه ولو قبل التوبه. (محمّد رضا الگلپايگانى).
۴- ۴. إلاّ أن يستقلّ رجوعه بالملاحظه، كما لو بقى مدّه طويله ثمّ رجع. (كاشف الغطاء).
۵- ۵. بل الأقوى القصر. (المرعشى).
۶- ۶. لا يُترك. (أحمد الخونسارى).
۷- ۷. فى انقطاع الترخّص بمجرّد قصد المعصيه قبل التلبّس بالسير إشكال، بل عدم الانقطاع أوجه، والأحوط الجمع ما دام فى المنزل، نعم، انقطع ترخّصه إذا تلبّس به مع قصدها. (الخمينى). * بمعنى أ نّه لو صلّى مع هذا القصد فعلاً وجب عليه التمام مع تلبّسه بالسفر فعلاً. (السبزوارى).
۸- ۸. فإذا كان ما قطعه أوّلاً قبل قصد المعصيه لا يبلغ المسافه وجب عليه الإتمام بمجرّد قصدها، وإذا كان مسافه فأكثر كان عليه الإتمام إذا تلبّس بالسير بذلك القصد، وعليه القصر إذا كان فى المنزل الذى عدل فيه قبل أن يتلبّس بالمسير. (زين الدين).
۹- ۹. بمجرّد قصد المعصيه إن لم يبلغ ما قطعه المسافه، وإلاّ اشترط تلبّسه بالسير بهذه الغايه، أى المعصيه، أمّا لو بقى فى منزله الذى وصله بالسفر المباح فهو على القصر. (كاشف الغطاء). * فيه تأمّل، والأحوط الجمع حينئذٍ. (الحكيم). * فيه نظر، والأحوط الجمع بين القصر والإتمام. (زين الدين).

ولو لم يقطع بقدر المسافه صحّ ما صلّاه(۱) قصراً(۲)، فهو كما لو عدل عن السفر(۳) وقد صلّى قبل عدوله قصراً حيث ذكرنا سابقاً أ نّه لا يجب إعادتها(۴). وأمّا لو كان ابتداء سفره معصيةً فعدل فى الأثناء إلى الطاعه: فإن كان الباقى مسافه فلا إشكال(۵) فى القصر(۶)، وإن كانت ملفّقه من الذهاب والإياب، بل وإن لم يكن(۷) الذهاب(۸)

۱- ۱. فيه إشكال، وإن قلنا بالصحّه فيما نظر به، والمناط غير منقّح. (آل ياسين).

۲- ۲. فيه إشكال. (السبزوارى). * فيه إشكال، وما ذكر سابقاً كان للنصّ ولا يشمل المورد، ولم يعلم تحقّق المناط فى المورد. (حسن القمّى).

۳- ۳. قد مرّ الإشكال فى خصوص المثال. (الحائرى). * وإن كان بينهما فرق؛ ولأجله كانت الصحّه هاهنا هى الأقوى. (الميلانى).

۴- ۴. وقد تقدّم الإشكال فيه. (الخوئى). * بل تجب الإعاده على الأحوط، كما مرّ. (السيستانى).

۵- ۵. بشرط تلبّسه بالسير لغايه محلّله. (كاشف الغطاء).

۶- ۶. يعنى إذا شرع فى السير المباح. (الحكيم).

۷- ۷. مرّ الكلام فيه. (مهدى الشيرازى). * بل بشرط أن يكون الذهاب أربعه ولو بضمّ ما قطعه أوّلاً بقصد المعصيه، ولابدّ وأن يكون السفر ثمانيه وما فوق من حين العدول. (الفانى). * قد مرّ ما هو المختار فيه. (المرعشى).

۸- ۸. وكان الذهاب أربعةً. (الفيروزآبادى). * قد عرفت منعه. (الحكيم). * قد مرّ لزوم الذهاب أربعه احتياطاً. (عبداللّه الشيرازى). * قد مرّ اعتبار الأربعه فى الذهاب والإياب. (محمّد رضا الگلپايگانى). * تقدّم اعتبار كون الذهاب أربعه. (اللنكرانى).

أربعةً(۱) على الأقوى(۲)، وأمّا إذا لم يكن مسافه ولو

ص: ۳۹۲

---

۱ - ۱. بل إذا كان الـذهاب أربعه أو أزيـد. (الإصـفهانی، الشـريعتمداری). * قد مرّ حكمه. (الإصـطهباناتی). * تقدّم اعتباره فيه. (الـبروجردی). * مرّ اعتبـار كـون الـذهاب أربعـه فصاعـداً. (عبـدالهادی الشـيرازی). * الأـقوی اعتبـار كـونه أربعـه، كمـا تقـدّم. (الميلاـنی). * تقـدّم أنّ الـذهاب والإيـاب لابـدّ وأن لاـ يكون أقـلّ من الأربعه. (البجنوردی). * تقـدّم اعتبار عـدم كون كلٍّ من الـذهاب والإيـاب أقلّ من أربعه فی السـفر الملفّق. (أحمـد الخونساری). * تقـدّم اعتبار كونه أربعه. (السبزواری). * تقـدّم منعه. (حسن القمّی).

۲ - ۲. مرّ الحكم فيه. (الجواهری). * تقـدّم مراراً أنّ الأـقوی خلاـفه. (النـائينی، جمـال الـدين الگلپايگانی). * لقـد مرّ الكلام فيه سابقـاً. (آقـا ضـياء). * مرّ مـا فيه. (محمّـد تقی الخونساری، الأراكی). * عرفت أ نّه ممنوع. (الكوه كَمری). * بل الأقوی خلافه، كما تقـدّم. (الشاهرودی). * مرّ اعتبارها. (الخمينی). * تقـدّم أنّ الأقوی خلافه. (الخوئی). * بل إذا كان الـذهاب أربعه أو أزيد. (الآملی). * تقدّم الإشكال فی الأقوائيه. (تقی القمّی). * وقد مرّ مراراً أنّ الأقوی خلافه. (الروحانی).

ملفّقه(۱) فالأحوط(۲) الجمع(۳) بين القصر والتمام، وإن كان الأقوى(۴)

۱- ۱. الصور لعلّها هنا كثيره، ولكنّ المهمّ منها ثلاث: الاُولى: أن يكون مجموع المسافه ملفّقةً من طاعه ومعصيه، بأن يكون قصد الطاعه أوّلاً ثمّ المعصيه، أو العكس، ولا ينبغى الإشكال فى أنّ حكمه التمام. الثانيه: أن يكون قد قصد الطاعه ثمّ قصد المعصيه، ثمّ رجع إلى الطاعه، والمجموع مسافه، وحكمها حكم الاُولى، ويظهر من المتن أنّ حكمه التلفيق، ففى وقت الطاعه يقصّر، وفى وقت المعصيه يُتمّ، فيختلف الحكم باختلاف العنوان، ويكفى فى تحقّق المسافه الموجبه للقصر ما هو الأعمّ، ولا يخلو من غرابه. الثالثه: أن يكون قصد الطاعه ثمّ المعصيه ثمّ عدل إلى الطاعه، ومجموع الطرفين مسافه بإسقاط المتخلّل، ولا ينبغى الإشكال فى أنّ حكمه القصر فيما عدا المتخلّل فإنّه يُتمّ فيه. الرابعه(لقد ذكر المحشّى رحمه الله فى بدايه كلامه: أنّ صور المسأله ثلاث، وفى الأخير جاء بصوره رابعه! (لجنه التحقيق).): أن يكون أحد الطرفين طاعه، وهو بنفسه مسافه، وهذا أولى بالحكم بالقصر من جميع الصور. (كاشف الغطاء).

۲- ۲. لا يُترك، وإن كان التمام لا يخلو من القوّه، والتعليل المزبور لا يخلو من العلّه، كما أنّ الأحوط الجمع أيضاً لو رجع إلى الطاعه بعد قصده المعصيه فى الأثناء، وإن بلغ مجموع الطرفين بعد إسقاط الحرام المتخلّل فى البين المسافه. (الإصطهباناتى). * لا يُترك. (محمّد رضا الگلپايگانى، السبزوارى).

۳- ۳. والأقوى التمام، ولا يُتمّ البيان الذى فى المتن. (الفيروزآبادى). * لا يُترك. (الكوه كَمَرى، الإصفهانى، مهدى الشيرازى، أحمد الخونسارى). * لا ينبغى تركه، وإن كان التمام هو الأقوى. (الميلانى).

۴- ۴. بل الأقوى هو التمام، إلّا إذا كان المباح وحده أو بضمّ العود مسافه، نعم، لو تخلّل الحرام فى البين وكان مجموع المباح فى الطرفين بإسقاط الحرام المتخلّل يبلغها فالأحوط الجمع. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى، الآملى) * بل الأقوى التمام. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * مشكل؛ لعدم الاطمئنان بما أفاده من الوجه، فيكون حال هذا الشرط كسائر الشروط الاُخر، فلا بدّ من تحقّق هذا القيد. (الشاهرودى). * بل الإتمام لا يخلو من قوّه، وما فى المتن ضعيف. (الخمينى).

القصر(۱) بعد كون مجموع . . . .

ص: ۳۹۴

---

۱ - ۱. بـل الأقوى التمام. (الجواهرى، الخوئى). * بل الأقوى التمام؛ لعـدم تحقّق موجب القصـر حينئـذٍ عنـد التحقيق، كما يظهر بالتـدبّر. (آل ياسـين). * بـل الأقوى هو الإتمـام. (البروجردى). * بـل التمـام هو الأقوى. (عبـدالهادى الشـيرازى). * بـل التمام. (الحكيم، عبداللّه الشيرازى، حسن القمّى). * بل الأقوى هو التمام. (البجنوردى). * فى القوّه منع، بل عدم الاحتساب لا يخلو من قوّه، ولاـ ينبغى ترك الاحتيـاط بالجمع، وإذا كان السـفر مباحاً ثمّ قصـد المعصـيه ثمّ عـدل إلى الطاعه، وكان ما قطعه أوّلاً وبعد العـدول إلى الطـاعه مسـافهً أمكن القول بإسـقاط المتخلّـل، بـل هو قوىّ جـدّاً. (الفانى). * بل الإتمام. (المرعشـى). * بل الأقوى الإتمام فى هذه الصوره، وإذا نوى السـفر المباح أوّلاً وقطع بعض المسافه، ثم عدل عنه إلى قصد المعصـيه، ثم عاد إلى نيّه السفر المبـاح، فـإن بلغ المجموع ممّا قطعه أولاً وأخيراً بنيّه الطاعه مقـدار المسافه ولم يتخلّل بينها شـىء قطعه حال قصـد المعصـيه كان عليه القصـر، وإن تخلّل بينها شـىء فالأحوط الجمع، وإن كان ما قطعه أولاً فى حال نيّه الطاعه وحـده مسافه تامّه أو أكثر فالظاهر وجوب التقصـير عليه بعد عوده إلى نيّه الطاعه، سواء بلغ الباقى وحده مسافهً أم لا، وسواء اتّصل بعضه ببعضٍ أم لا. (زين الدين). * بل الأقوى التمام؛ إذ المسـتفاد من النصوص التصرّف فى موضع القصر. (تقى القمّى). * بل الأقوى التمام، إلّا إذا كان مجموع المباح فى الطرفين المتخلّل بينهما الحرام بإسـقاط الحرام المتخلّل مسافه فإنّ الأقوى حينئذٍ القصـر. (الروحانى). * الأحوط الجمع بين القصر والتمام. (مفتى الشيعه). * والظاهر هو الإتمام. (اللنكرانى).

ما نواه(۱) بقدر المسافه ولو ملفّقه(۲)؛ فإنّ المدار على حال العصيان والطاعه، فما دام عاصياً يُتمّ، وما دام مطيعاً يقصّر، من غير نظرٍ إلى كون البقيّه مسافه، أوْ لا.

حكم ما لو كانت غايه السفر ملفقه من الطاعه و المعصيه

(مسأله ۳۴): لو كانت غايه السفر ملفّقه(۳) من الطاعه والمعصيه(۴) فمع استقلال داعى المعصيه لا إشكال فى وجوب

ص: ۳۹۵

۱- ۱. طاعه لا سفر، وإلاّ ففيه إشكال، والظاهر أنّ مراد المصنّف أيضاً هو الأوّل بقرينه ما بعده من كلامه، فراجع. (آقا ضياء).

۲ - ۲. لو استند السفر إلى أحدهما لحقه حكمه، ولو استند إليهما فالأظهر التمام مطلقاً، والأحوط الجمع. (جمال الدين الگلپايگانى)

۳ - ۳. الأقوى مع استقلال داعى المعصيه أو الطاعه بحيث ينسب إلى أحدهما وقوع حكمه من الإتمام والقصر، وأمّا مع اشتراكهما بحيث يكون كلّ واحد مستقلاًّ عند الانفراد فمحلّ إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الآملى).

۴- ۴. فمع استناد السفر إلى إحداهما فقط لا إشكال فى لحوق حكمها، وأمّا مع إسناده إلى كلتيهما مطلقاً سواء كان داعى كلٍّ منهما مستقلاًّ لا إشكال، والأحوط الجمع. (الإصطهباناتى). * الأظهر لزوم القصر فى جميع الصور، إلاّ إذا كان داعى الطاعه ضعيفاً جدّاً بحيث لا يستند السفر عرفاً إلاّ إلى المعصيه، وفى هذه الصوره يجب التمام، نعم، إذا كان داعى الطاعه تبعاً فالاحتياط بالجمع لا يُترك. (الروحانى).

التمام(۱)، سواء كـان داعی الطاعه أيضاً مسـتقلاًّ(۲) أم تبعـاً، وأمّا إذا كان داعی الطاعه مسـتقلاًّ وداعی المعصـيه تبعاً(۳) أو كان بالاشتراک ففی المسأله وجوه(۴)،

ص: ۳۹۶

۱- ۱. الأقوی القصر فی الصوره الاُولی، والتمام فی الثانيه. (كاشف الغطاء).

۲- ۲. بمعنی أ نّه لولاه لكان داعياً بنحو الاستقلال. (الشاهرودی). * لكنّه فرض غير واقع؛ لعدم تحقّق داعيَين مستقلّين فی عرض واحـد بحيث يكون كـلّ واحـد منهما علّه تامّه مسـتقلّه فعلاً، نعم، يصـحّ بنحو التبادل بحيث لو لم يكن أحـدهما لكفی الآخر فی الداعويه، ولعلّه المراد هنا. (السبزواری).

۳- ۳. إن كان المراد بالداعی التبعی ما لا مدخليه له فی السـفر أصـلا فالظاهر وجوب القصر. (عبدالهادی الشيرازی). * بحيث لا مدخليّه له عند العرف فی تحقّق السفر، ولا استناد إليه. (المرعشی).

۴- ۴. لو استـند السـفر إلی أحـدهما لحقه حكمه، ولو اسـتند إليهما فالأظهر التمام مطلقاً، والأحوط الجمع. (النائينی). * الملاک اسـتناد السـفر إلی أحدهما، ولو استند إليهما فالأظهر التمام. (صدر الدين الصدر). * المعيار هو الاسـتناد، فإن كان السفر مستنداً إلی الطـاعه قصّـر، وإن كان مسـتنداً إلی المعصـيه أتمّ، وإن كان مشتركاً بين الطاعه والمعصـيه أقواه التمام، والأحوط الجمع بين القصـر والتمـام. (الشـاهرودی). * الأـقوی أ نّه إن استـند السـفر إلی حـدّ الأـمرين فله حكمه، وإن اسـتند إليهمـا فالأـظهر التمـام. (الرفيعی). * أمّـا فی الصوره الثـانيه ــ أی الاشتراک ــ فالأقوی هو التمام، وأمّا الصوره الاُولی ــ أی صوره تبعيّه داعی المعصـيه ــ فإن كان السـفر مسـتنداً إلی كليهما فالأمر أيضاً كـذلک، وإلاّ إن كان مسـتنداً إلی داعی الطاعه ولا مـدخليّه لـداعی المعصـيه أصـلاً فالأقوی وجوب القصـر. (البجنوردی). * والأوجه وجوب القصـر فی الفرض الأوّل، ووجوب الإتمام فی صوره الاشتراک. (الشـريعتمداری). * الأقوی التفصـيل بين: ما إذا كان قصد المعصـيه تبعيّاً فيقصّـِر، وأمّا إذا كان مؤثّراً فی السفر فيتمّ. (الفانی). * أوجههـا وجوب القصـر فيما إذا كان داعی المعصـيه تبعاً، والتمام إذا اشتركا. (الخمينی). * الأقوی التفصـيل بين الاشتراک وبين التبعيّه، بوجوب الإتمـام فی الأوّل، والقصـر فی الثانی إن كانت التبعيّه بحيث لم يسـتند السـفر إليه أصـلاً. (المرعشـی). * أظهرها التفصـيل بين التبعيّه والاـشتراک، فيقصّـِر فی الأـوّل دون الثـانی؛ لأـ نّه ليس بمسـيرِ حـقّ. (الخوئی). * الأـقوی القصـر فی صوره اسـتقلال داعی الطـاعه، والتمـام فی صـوره اسـتقلال داعی المعصـيه، بل وفی صوره الاشتراک أيضاً. (السبزواری). * المـدار فی الحكم علی استناد السـفر إلی أیّ الغـايتَين، فـإذا استند سـفره إلی الطـاعه لزمه التقصـير، وإذا اسـتند إلی المعصـيه لزمه الإتمام، وكـذلک إذا اسـتند إليهمـا معاً، والأـحوط فی هـذه الصـوره الجمع. (زين الـدين). * الأـقوی التفصـيل بين التبعيّه والاـشتراک، بوجوب القصر فی الأوّل، والتمام فی الثانی. (تقی القمّی). * أوجهها التفصيل بين الصورتين، والحكم بوجوب القصر فی الاُولی، والإتمام فی الثانيه. (اللنكرانی).

والأحوط(۱) الجمع(۲)، وإن کان لا یبعد وجوب التمام، خصوصاً فی

ص: ۳۹۷

۱- ۱. مع استقلال داعی الطاعه فعلاً یقصّر، وفی غیره یتمّ. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی).

۲- ۲. لا یُترک فی الصوره الاُولی. (مهدی الشیرازی). * لکنّ الأقوی فیما کان تبعاً محضاً هو القصر، وفیما کان بالاشتراک هو التمام. (المیلانی). * لا یُترک. (أحمد الخونساری، حسن القمّی). * الأظهر القصر فی الاستقلال، والأحوط الجمع فی الاشتراک، وإن کان لا یبعد فیه التمام. (عبداللّه الشیرازی).

صوره(۱) الاشتراک(۲) بحیث لولا اجتماعهما لا یسافر.

فیما لو شک فی کون السفر معصیه أو لا مع کون الشبهه موضوعیه

(مسأله ۳۵): إذا شکّ فی کون السفر معصیه أو لا مع کون الشبهه موضوعیّه فالأصل الإباحه(۳)، إلّا إذا کانت الحاله السابقه هی الحرمه، أو کان هناک أصل موضوعیّ، کما إذا کانت الحلّیّه مشروطه بأمر وجودیٍّ، کإذن المولی وکان مسبوقاً بالعدم، أو کان الشکّ فی الإباحه والعدم من جهه الشکّ فی حرمه الغایه وعدمها وکان الأصل فیها الحرمه(۴).

هل المدار فی الحلیه و الحرمه علی الواقع، أو الاعتقاد، أو الظاهر من جهه الاصول إشکال؟

(مسأله ۳۶): هل المدار فی الحلّیّه والحرمه(۵) علی الواقع، أو الاعتقاد، أو الظاهر من جهه الاُصول(۶) . . . .

۱- ۱. وجوب القصر فی الصوره الاُولی والإتمام فی الثانیه لا یخلو من قوّه. (البروجردی).

۲- ۲. بل هو الأقوی فی هذه الصوره، کما أنّ الأقوی تعیّن القصر فی الصوره الاُولی. (السیستانی).

۳- ۳. فیقصّر. (الفیروزآبادی).

۴- ۴. فیتمّ فی هذه الصوره. (الفیروزآبادی).

۵- ۵. الظاهر أنّ المدار فی الحلّیّه علی الاعتقاد، والأصل عنه عدم القطع بهما، وفی الحرمه علی الاعتقاد إن قلنا بحرمه الفعل المتجرّی به، وإن کان علی خلاف الواقع وعلی الأصل عنه عدمه. (الرفیعی).

۶- ۶. المدار علی کونه مسیر حقٍّ وعدمه، أو الباطل بحسب الأخبار، ولا یختصّ بعنوان المعصیه والطاعه، ومن المعلوم صدق عدم الحقّ بل الباطل بتحقّق التجرّی ولو لم یکن حراماً، وأمّا وجوب القصر عند اعتقاد الحلّیّه أو اقتضائها الأصل فالظاهر أ نّه لا إشکال فیه، کما أ نّه لا إشکال فی التمام عند اقتضاء الأصل الحرمه. (عبداللّه الشیرازی). * الشرعیّه أو العقلیّه المعتبره التی یصحّ الاستناد إلیها عند عدم الاعتقاد. (المرعشی).

إشكال(۱)؟ فلو اعتقد كون السفر حراماً بتخيّل أنّ الغايه محرّمه

۱- ۱. والأقوى أنّ المـدار على الاعتقاد. (صدر الدين الصدر). * وجوب القصـر عند اعتقاد الحلّيّه أو اقتضاء الأصل لها مع كونه محرّماً فى الواقع لا إشـكال فيه أصـلًا، نعم، عكسه محلّ إشكال، لكنّ الأقوى فيه أيضاً أنّ المدار على الاعتقاد مع وجوده، وعلى الاُصول عنـد عدمه. (البروجردى). * لا إشـكال فى وجوب القصـر عند اعتقاد الحلّيّه أو اقتضاء دليل لها، وأمّا فى صوره العكس فالأحوط فيهما الجمع. (أحمـد الخونسارى). * الظاهر وجوب القصـر عنـد اعتقاد الحلّيّه ولو لأجل اقتضاء الأصل، وكون المـدار على الواقع عند اعتقاد الحرمه، وأمّا مع اقتضاء الأصل ففيه إشـكال، لا يُترك الاحتياط بالجمع، وإن كان ما فى المتن لا يخلو من وجه. (الخمينى). * الأـقوى إنـاطه وجوب القصـر باعتقـاد الحلّيّه حيث كـان، وبالأمـارات أو الاُصول عنـد عـدمه، وإناطه الإتمام بالحرمه الواقعيّه المنجّزه. (المرعشى). * المدار على فعليّه الوظيفه المعلّقه على قصد الطاعه أو المعصيه، سواء كانت الوظيفه مفاد الـدليل أو الأصل، ومع تبيّن الخلاف فالمدار على الواقع فى غير خوف الضـرر فليس فيه تبيّن الخلاف، بل يكون زواله من تبدّل الموضوع. (السبزوارى). * المدار على الواقع إذا كان منجّزاً، فلا يكفى وجود الحرمه واقعاً ما لم تتنجّز بعلم أو ما يقوم مقامه، ولا يكفى اعتقاد الحرمه أو اقتضاء الأصل لها إذا انكشـفت مخالفته للواقع. (زين الدين). * الظاهر أنّ المدار فى وجوب التمام تحقّق الحرمه الواقعيّه وتنجّزهـا فى حقّ المكلّف. (تقى القمّى). * الأـوجَه أنّ المـدار على ثبوت الحرمه الواقعيه وتنجّزهـا على المكلّف كى تصدق عليه المعصيه . (الروحانى).

فبان خلافه، كما إذا سافر لقتل شخص بتخيّل أ نّه محقون الدم فبان كونه مهدور الدم فهل يجب(۱) عليه إعاده ما صلّاه تماماً، أو لا؟ ولو لم يصلِّ وصارت قضاءً فهل يقضيها قصراً، أو تماماً؟ وجهان(۲)، والأحوط(۳) الجمع(۴)، وإن كان لا يبعد(۵) كون المدار

ص: ۴۰۰

۱- ۱. كون المدار على الاعتقاد لا يخلو من قوّه، نعم، لو انكشف الخلاف فى الوقت وجبت الإعاده دون القضاء خارج الوقت. (جمال الدين الگلپايگانى)

۲- ۲. المدار على الواقع، وليس الاعتقاد مغيّراً له؛ وعلى هذا فيجب عليه القضاء قصراً لو فاته فى الوقت، والإعاده فى الوقت لو تبيّن ذلك فى الوقت، نعم، لو صلّاها فى الوقت ولم يتبيّن حتّى خرج الوقت فلا يبعد القول بعدم وجوب القضاء؛ لإطلاق صحيح العيص، إلاّ أنّ الاحتياط لا ينبغى تركه؛ لعدم أخذ المشهور بهذا الإطلاق. (الفانى). * الأظهر إناطه التمام بالحرمه الواقعيّه المنجّزه، نعم، لا يضرّ فى وجوب التمام مع كون الغايه كذلك عدم تحقّقها فى الخارج. (السيستانى).

۳- ۳. هذا الاحتياط لا يُترك، لكنّ كون المدار على اعتقاده، وإلّا فعلى ما يقتضيه الأصل لا يخلو من وجه قوىّ. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * لا يُترك مطلقاً؛ للتشكيك فى شمول عنوان المعصيه للتجرّى وعدمه. (آقا ضياء). * إناطه التمام على اعتقاد الحرمه أو اقتضاء الأصل ذلك له وجه قوىّ؛ لحرمه التجرّى وسرايتها إلى الخارج، وأمّا مع اعتقاد الحلّيه أو اقتضاء الأصل ذلك فمع كون العمل حراماً واقعاً فيشكل الأمر، ومع ذلك فلا يُترك الاحتياط فى الصورتَين. (الآملى).

۴- ۴. لا يُترك فيه وفيما بعده. (حسن القمّى).

۵- ۵. هذا هو الأقوى. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل هو قريب. (الكوه كَمَرى). * الأقرب أنّ المدار على الحرام الواقعى المنجّز، ولا يكفى مع عدم التنجّز، كما لا يكفى التجرّى، وكذا الكلام فيما بعده. (الحكيم). * بل الظاهر كون المدار على الواقع، لكن مع ذلك لا ينبغى ترك الاحتياط لِما اخترناه فى التجرّى. (الشاهرودى).

على(۱) الواقع(۲) إذا لم نقل بحرمه التجرّی، وعلى الاعتقاد(۳) إن قلنا بها(۴). وكذا لو كان مقتضـى الأصل العملىّ الحرمه(۵) وكان الواقع خلافه أو

ص: ۴۰۱

۱- ۱. كون المدار عليه دون الاعتقاد أظهر. (الجواهرى).

۲- ۲. هـذا هو الأظهر، سواء قلنـا بحرمه التجرّی أم لم نقل بها، غايه الأمر بناءً على حرمه التجرّی يكون الفعل المتجرّی به حراماً واقعيّاً بعنوان ثانوى، سواء كان من جهه اعتقاد الحرمه أم من جهه قيام الأماره أو الأصل على الحرمه مع عدم كونه كذلك واقعاً، نعم، يحتمل أن يكون موضوع الحكم بالإتمام هى الحرمه بشرط الوصول إلى المكلّف وتنجّزها عليه. (البجنوردى). * الظاهر أنّ مناط الإتمام الحرمه المنجّزه، فيقصّر ما لم تتنجّز الحرمه، ولا تجب إعادتها عند انكشاف الحرمه، بخلاف ما لو صلّاها تماماً بزعم الحرمه فبان خلافها فإنّه تجب إعادتها فى الوقت، من غير فرقٍ بين إحراز الحرمه بالعلم والأمارات والاُصول. (محمّد رضا الگلپايگانى). * بل على الواقع المنجّز فى حقّ المكلّف بالأدلّه الظاهريّه. (محمّد الشيرازى).

۳- ۳. الأقوى أنّ المدار على الاعتقاد اجتهاداً أو تقليداً مع عدم كونه مقصّراً، وإلّا فعلى الواقع. (كاشف الغطاء).

۴- ۴. كما هو الأقوى. (الفيروزآبادى). * أى يكون التجرّی معصيه، كما هو الأوجه. (الميلانى).

۵- ۵. ليس الأصل مغيّراً للواقع، نعم، فى مورد جريان أصاله الإباحه حيث لا تنجّز للنهى، لا يصدق على السفر أنّه سفر معصيه، وكذا إذا اعتقد الحلّيه. (الفانى).

العكس(۱) فهل المناط ما هو فی الواقع، أو مقتضـی الأصل بعـد کشف الخلاف؟ وجهان(۲)، والأحوط(۳) الجمع، وإن کان لا یبعد(۴) کون المناط(۵) هو الظاهر(۶) الذی اقتضاه الأصل إباحهً أو حرمه(۷).

فیما لو کانت الغایه المحرمه فی أثناء الطریق لکن کان السفر إلیه مستلزماً لقطع مدار آخر من المسافه

(مسأله ۳۷): إذا کانت الغایه المحرّمه فی أثناء الطریق لکن کان السفر إلیه مستلزماً لقطع(۸) مقدار . . . . .

ص: ۴۰۲

۱- ۱. الأقوی وجوب القصر فی صوره العکس. (المیلانی).

۲- ۲. وأوجه منهمـا إناطه وجوب التمام بثبوت الحرمه فی الواقع وتنجّزها علی المکلّف، نعم، إذا کانت الغایه محرّمه ولم تتحقّق فی الخارج ولو بغیر اختیار المکلّف أتمّ صلاته بلا إشکال. (الخوئی).

۳- ۳. لا یُترک فی المقام أیضاً؛ لعین الوجه السابق. (آقا ضیاء).

۴- ۴. بعید؛ لِما فی بعض الروایات. (الشاهرودی).

۵- ۵. کون المـدار علی مـا یقتضـیه الأصـل هو الأقوی، کما أنّ الإعاده فی الوقت مع تبیّن الخلاف هو الأقوی أیضاً دون خارج الوقت. (جمال الدین الگلپایگانی)

۶- ۶. بنـاءً علی کون مخـالفه الحکم الظاهریّ معصـیه. (الکوه کَمَری). * فی غایه البعـد؛ لأنّ الأحکام الظاهریّه التی تؤدّی إلیها الأمارات والأُصول لا واقعیّه لها، وإنّما هی أحکام إثباتیّه وبعد انکشاف الخلاف لا شیء فی البین. (البجنوردی). * بل هو أقوی، بل کون المدار فی وجوب القصـر اعتقاد الحلّیّه أو کونها مقتضـی أماره أو أصل ممّا لا إشـکال فیه أصلاً. (الشریعتمداری). * لا إشکال فی أنّ المناط فی جانب القصر هو الاعتقاد بالحلّیّه، أو اقتضاء الأصل لها، وأمّا فی جانب الإتمام فمحلّ إشکال، وإن کان الظاهر فیه أیضاً هو الاعتقاد أو الأصل. (اللنکرانی).

۷- ۷. ولکنّه لو اقتضی الأصل الحرمه وصلّی تماماً ثمّ انکشف له الخطأ ولو بعد الوقت أعادها قصراً فی وجهٍ قویّ. (آل یاسین).

۸- ۸. إذا کـان الاسـتلزام بنحو التوقّف بحیث تکون المعصـیه غایهً للزائـد أیضاً، وأمثلته واضـحه. (الشاهرودی). * اسـتلزاماً بنحو التوقّف الوجودی عرفاً، لا لاستلزام الغائی فقط، وإلاّ فالأحوط الجمع. (السبزواری).

آخر(۱) من المسافه(۲) فالظاهر أنّ المجموع(۳) يُعدّ(۴) من سفر(۵) المعصيه(۶)، . . . .

ص: ۴۰۳

۱- ۱. إذا كان قطعه مقدّمهً للغايه، وإلاّ فلا أثر له. (الحكيم).

۲- ۲. بحيث كان ما تأخّر عن الغايه وما تقدّم عليها مجموعهما سفراً واحداً يتوقّف عليه حصولها. (الميلانی).

۳- ۳. بل لا- يجری على المقدار الآخر حكم سفر المعصيه. (حسن القمی). * فيه تأمّل. (الكوه كَمَری). * حيث كانت هناك مقدّميّه، وإلاّ فالمنع. (المرعشی).

۴- ۴. بل الظاهر خلافه، فلا يجری عليه حكم سفر المعصيه. (الخوئی).

۵- ۵. إطلاقه محلّ تأمّل، بل قد يُعدّ سفراً مستقلاًّ عند العرف فيقصّر فيه. (محمّد رضا الگلپايگانی).

۶- ۶. عَدُّ ذلك المقدار من سفر المعصيه بعيد، والأحوط الجمع فی المقدار المذكور. (الحائری). * فيه تأمّل، والأحوط الجمع فی المقدار المذكور. (الإصطهباناتی). * الظاهر أنّ قطع ذلك المقدار الذی بعد الغايه أيضاً يكون من مقدّمات الوصول إلى الغايه فی الفرض المذكور فی المتن، فيكون حاله حال القطعه التی قبل الغايه فی التوصّل به إلى الغايه المحرّمه. (البجنوردی). * إنّما يُعدّ من سفر المعصيه إذا كان قطعه يُعدّ مقدّمهً للغايه المحرّمه بحيث تكون المعصيه غايهً له، كما هی غايه أصل السفر. (زين الدين). * إذا كان من قصده من الأوّل أن يقطع مقداراً من المسافه الذی تكون الغايه المحرّمه فی أثنائه الأظهر تعيّن القصر، وإلاّ فيلحق كلّ قطعه منه حكمها، فيتمّ فی الاُولى، ويقصّر فی الثانيه إذا كانت مسافه. (الروحانی). * بل الظاهر خلافه، إلاّ إذا كان الزائد مقدّمهً للمعصيه. (السيستانی).

بخلاف(۱) ما إذا لم يستلزم.

السفر بقصد مجرد التنزه ليس بحرام، و لا يوجب التمام

(مسأله ۳۸): السفر بقصد مجرّد التنزّه ليس بحرام، ولا يوجب التمام.

فی حکم ما لو نذر أن یتم الصلاه فی السفر فی یوم معین أو یصوم یوماً معیناً

(مسأله ۳۹): إذا نذر أن يُتمّ(۲) الصلاه(۳) فى يومٍ معيّنٍ أو يصوم يوماً(۴) معيّناً وجب عليه(۵) الإقامه(۶)، ولو سافر وجب عليه

۱- ۱. الميزان فى وجوب التمام كون السفر مقدّمهً للمعصيه. (تقى القمّى).
۲ - ۲. إن كان مآل نذره الإتمام إلى نذر ترك السفر وكان راجحاً فى حقّه فيجب الإتمام؛ لكون السفر محرّماً بنفسه، لا بالاستلزام، وإن لم يكن المآل إلى ذلك كان انعقاد النذر محلّ إشكال. (المرعشى).
۳- ۳. انعقاده غير معلوم، إلاّ أن يرجع إلى نذر ترك السفر، ويكون تركه راجحاً فى حقّه؛ وعليه يكون السفر معصيهً بنفسه. (البروجردى). * إذا كان متعلّق النذر هو الإتمام بنفسه فالظاهر عدم انعقاد النذر؛ لعدم الرجحان بالإضافه إلى القصر، وإذا كان المتعلّق هو ترك السفر فانعقاده يتوقّف على ثبوت الرجحان فيه، وعلى تقديره يصير السفر سفرَ معصيهٍ بالمعنى العامّ المتقدّم، فيتمّ فيه. (اللنكرانى).
۴- ۴. الأرجح عدم وجوب الإقامه. (الكوه كَمَرى).
۵- ۵. وجوبها فى نذر الصوم ممنوع، فلا يكون نذر الصوم مثالاً للمسأله. (الخمينى).
۶- ۶. الأقوى جواز السفر وعدم وجوب الإقامه، نعم، لو انحلّ نذره بحسب قصده إلى الالتزام بعدم كونه مسافراً فى ذلك اليوم لا حدوثاً ولا بقاءً فمع رجحانه فى نفسه يلزمه، ولو حنث وسافر كان عاصياً بسفره، ويلزمه التمام على الأقوى. (النائينى). * فيه نظر، إلاّ أن يرجع إلى نذر الإقامه فتجب، ويكون السفر محرّماً حينئذٍ. (آل ياسين). * لا تجب، ولكنّها أحوط. (عبدالهادى الشيرازى). * إذا كان من قصده الإتمام أو الصوم فى حال الإقامه، وإلاّ لم تجب على الأقوى، بل لو لم تكن الإقامه فى نفسها راجحه اُشكِل القول بوجوبها وإن قيّد بها نذره. (الميلانى). * إذا كان نذره لإتمام الصلاه فى ذلك اليوم المعيّن يرجع إلى نذر الإقامه وترك السفر، وحينئذٍ لو سافر يكون سفره حراماً ويجب عليه التمام، وإلاّ لو لم يرجع إلى ذلك فوجوب الإقامه عليه لا يخلو من إشكال. (البجنوردى). * إن كان قصده من نذره مجرّد ترك السفر وكان راجحاً وجب تركه، ولو سافر وجب التمام، وإن كان قصده من نذره مطلق إتمام الصلاه ففى حرمه السفر ووجوب الإقامه إشكال، فالأحوط الجمع، خصوصاً إذا كان بقصد التوصّل إلى ترك التمام. (السبزوارى). * الظاهر عدم وجوب الإقامه، وإذا سافر يقصّر وإن كان بقصد التوصّل إلى الإفطار، وما ذكر سابقاً لا يرتبط بالمقام، مع أ نّه فى نفسه محلّ نظر، كما مرّ. (حسن القمّى). * فى وجوب الإقامه عليه نظر، بل هو ممنوع فى مثال الصوم، إلاّ أن يرجع نذره إلى نذر الإقامه وعدم السفر، فإذا أحرز رجحان ذلك انعقد نذره وحرم عليه السفر، فإذا سافر فيه كان عاصياً ــ كما تقدّم فى أول الشرط الخامس ــ ولزمه التمام. (زين الدين). * الأظهر عدم وجوبها فى صوره نذر الصوم، نعم، يجب قضاؤه لو سافر. (السيستانى).

القصر(١)، على ما . . . .

ص: ۴۰۵

١- ١. فيه تأمّل، بل منع. (صدر الدين الصدر). * والأقوى جواز السفر وعدم جواز الإقامه، نعم، لو انحلّ نذره بحسب قصده إلى الالتزام بعد كونه مسافراً فى ذلك اليوم لا حدوثاً ولا بقاء فمع رجحانه فى نفسه يلزمه، ولو حنث وسافر كان عاصياً لسفره، ويلزمه التمام على الأقوى. (جمال الدين الگلپايگانى) * لو كان مرجعه إلى نذر عدم السفر وكان ترك السفر راجحاً فى نفسه، فلو سافر يجب عليه الإتمام على الأقوى؛ لأن نفس السفر معصيه، وإلّا ففى وجوب الإقامه تأمّل، بل منع. (الشاهرودى). * عرفت أنّ نذره إذا رجع إلى نذر ترك السفر يكون حراماً، ويجب عليه الإتمام. (البجنوردى). * محلّ التأمّل والإشكال، فلا يُترك الاحتياط. (عبداللّه الشيرازى).

مرّ(۱) من أنّ السفر المستلزم(۲) لترک واجب لا یوجب التمام، إلّا إذا کان(۳) بقصد(۴) التوصّل(۵) إلی ترک الواجب،

۱- ۱. إنّما یجب علیه القصر فی الصلاه مع نذر الإتمام من جهه اُخری غیر ما مرّ، ولا ـ فرق فیها بین قصد التوصّل إلی ترک الواجب وعدمه. (السیستانی).

۲- ۲. قد عرفت أ نّه علی التقدیر الأوّل حرام بنفسه، لا بالاستلزام، وعلی الثانی لا انعقاد. (المرعشی).

۳- ۳. بل ولو قصد التوصّل إلی ترک الواجب هنا؛ لأنّ قصد التوصّل بالسفر إلی ترک التمام لا یوجب التمام. (الحائری). * وکان طریقه إلی ذلک منحصراً فی السفر، کما تقدّم. (صدر الدین الصدر). * بل وإن کان بهذا القصد فی المقام. (الفانی). * وجوب التمام فی هذه الصوره محلّ إشکال، فلا یُترک الاحتیاط. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۴- ۴. بل یجب القصر ولو کان بقصد التوصّل إلیه فی المقام. (الکوه کَمَری). * کون قصد التوسّل بالسفر إلی ترک مثل هذا الواجب الذی هو التمام موجباً للتمام محلّ نظر، بل منع، فلا یُترک الاحتیاط بالجمع. (الإصطهباناتی). * قد مرّ الکلام فی مسأله قصد التوسّل. (المرعشی).

۵- ۵. هذا إنّما یصحّ فی غیر مفروض المسأله، وأمّا فیه فالسفر ولو بقصد التوصّل إلی ترک المنذور لا یوجب التمام، ویظهر وجه ذلک بالتأمّل. هذا فی الصلاه، وأمّا فی الصوم فبما أ نّه یجوز السفر فیه اختیاراً فلا یکون معصیه. (الخوئی). * بل یجب القصر وإن کان بقصد التوصّل إلی ترک الواجب. (الروحانی). * فی کون قصد التوصّل فی المقام موجباً للتمام إشکال، ولا یُترک الاحتیاط بالجمع. (اللنکرانی).

والأحوط(۱) الجمع(۲).

فيما إذا كان سفره مباحاً لكن يقصد الغايه المحرمه فى حواشى الطريق فيخرج عنه لمحرم و يرجع إليه

(مسأله ۴۰): إذا كان سفره مباحاً لكن يقصد الغايه المحرَّمه فى حواشى الجادّه، فيخرج عنها لمحرّم ويرجع إلى الجادّه: فإن كان السفر لهذا الغرض كان محرّماً(۳) موجباً للتمام، وإن لم يكن لذلك وإنّما يعرض له قصد ذلك(۴) فى الأثناء فما دام

۱- ۱. لا يُترك، خصوصاً فى الأخير، كما أشرنا إليه. (آقا ضياء).

۲- ۲. لا ـ يُترك، وإن كان القول بجواز السفر فى مثال نذر الصوم لا ـ يخلو من وجه. (الحكيم). * لا ـ يُترك. (الرفيعى، أحمد الخونسارى). * مراعاته حسن جدّاً. (الفانى). * لا يُترك، وإن كان القول بجواز السفر فى مثال نذر الصوم له وجه وجيه؛ لروايه زراره وغيرها. (الآملى).

۳- ۳. إن كان المراد حرمته حتّى المقدار الذى كان بعد حصول الغايه إلى المقصد فمسلَّم لو كانت الغايه متوقّفه عليه، وإلاّ ففيه إشكال، بل منع، وإن كان المراد حرمه المقدار الذى كان قبل الغايه فالأمر كما أفاده قدس سره من حرمه السفر. (الشاهرودى). * أى فى المقدار الذى يكون مقدّمةً للغايه المحرّمه. (السيستانى).

۴- ۴. أى يعرض له إراده الخروج فيخرج، أمّا لو قصد أن يخرج بعد حينٍ لأتمّ وهو على الجادّه. (الميلانى).

خارجاً(۱) عن الجادّه یُتمّ(۲)، وما دام علیها(۳) . . . .

ص: ۴۰۸

۱- ۱. مع کون خروجه عن الجادّه معدوداً عُرفاً جزءاً من سفره، وکذا الفرع التالی. (محمّد الشیرازی).

۲- ۲. إن قصد مسافه، وإلّا قصّر، إلّا أن یُعدّ الخروج عن الجادّه جزءاً من سفره عرفاً، فینقطع ترخّصه وتعتبر المسافه فیما بعد. (الجواهری). * الظاهر أنّ حال الحواشی فی هذه الصوره هو حال بعض المسافه المقصوده بعینه، وتقدّم أ نّه لو قطع بعض المسافه لغرض محرّم ثمّ عاد إلی الطاعه: فإن کان الباقی وحده أو بضمّ العود مسافه رجع إلی القصر، ولو کان بانضمام ما قطعه قبل العصیان بالغاً مقدارها فالأحوط الجمع. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * إذا کان خروجه عن الجادّه معدوداً جزءاً من سفره. (الحکیم). * إن عُدّ الخروج عنها من السفر عرفاً، لا مثل ما إذا رأی مال الغیر فی خارجها وذهب إلیه لیسرقه ویعود إلی الجادّه، فإن اتّفق أ نّه صلّی حینئذٍ فی الخارج ففی وجوب التمام إشکال، بل منع. (السبزواری). * وإنّما یجب علیه الإتمام إذا کان الخروج من الجادّه یُعدّ جزءاً من السفر، فإذا کان موضع المعصیه قریباً بحیث لا یُعدّ الوصول إلیه سفراً عرفاً فهو علی حکم التقصیر. (زین الدین). * المیزان الکلّی فی وجوب التمام کون السفر الشرعی حراماً نفساً أو غایه، ومنه یظهر الحکم فی الفرع الثانی. (تقی القمّی). * بل فی خصوص حال الذهاب. (السیستانی).

۳- ۳. إذا لم یقطع شیئاً من مسافه سفره الأوّل خارج الجادّه أو قطع وکان ما بعده مسافه، وإلّا أتمّ إن لم یبلغها مجموع ما علی الجادّه، وقصّر إن بلغها علی الأقوی، وإن کان الأحوط الجمع. (مهدی الشیرازی). * لو کان الباقی وحده أو بضمّ العود مسافه، وإلّا یحتاط بالجمع. (الشاهرودی).

يقصّر(١)، كما أ نّه إذا كان . . . .

١- ١. الظاهر أنّ حال الحواشـی هنا حال المسافه المقصوده، وقد عرفت حكمها. (آل ياسـين). * إذا كان الباقی منها بعد الرجوع من الحاشيه إليها ولو بضمّ العود مسافه، وإلاّ فلا يُترک الاحتياط بالجمع. (الإصطهباناتی). * بل يُتمّ من حين القصد والشروع فی السـير إلی حصول الغايه، سواء كان علی الجادّه أم خارجها، وبعـده يقصّـِر إن كان الباقی مسافه، وإذا كان ما قبل القصد منضـمّاً إلی ما بعد الغايه مسافه يحتاط. (عبدالهادی الشـيرازی). * هذا إذا لم يكن قطع شيئاً من مسافه سفره الأوّل فی خارج الجادّه علی الوجه المحرّم، أو قطع وكـان مـا بعـده مسافه، وإلاّ أتمّ إن لم يبلغها المقـدار المباح، وجمع إن بلغها مجموع ما قبل العصـيان وما بعـده. (البروجردی). * إذا كـان البـاقی مسافه ولو ملفّقه، أو كان الخروج عن الجادّه ليس جزءاً من سـفره، وإلاّ فالأحوط الجمع، كمـا تقـدّم. (الحكيم). * علی الأقوی إن كان خروجه إلی جانبها أمراً زائـداً لا تتثلّم به وحـده مسـيره المباح، أو كان سـيره فيها بقـدر المسـافه، وإلاّ فالأحوط الجمع. (الميلانی). * إذا كـان الباقی بعـد إخراج مقـدار الحرام مسافه، كما هو ظاهر المفروض. (البجنوردی). * إذا كانت الجادّه بقـدر المسافه بنفسـها. (الفانی). * إذا رجع من خارج الجادّه إلی محلّ الخروج أو قبله أو بعده وكان من محلّ الرجوع فی الجادّه إلی المقصـد مسافه، وإلاّ فيتمّ إذا كان مجموع المباح والمحرّم بقـدر المسافه، وأمّا إذا كان ما قبـل المعصـيه ومـا بعـدها مع إسـقاط مـا تخلّـل مسـافه فالأحوط الجمع، وإن كان الأقوی القصـر. (الخمينی). * لا يخفی أنّ مثل الخارج عن الجادّه مثل مَن كان بعض سـيره لغايه محرّمه ثمّ كان عوده إلی غرض صحيح فی أ نّه: إن كان بقيّه الذهاب أو بضمّ الإيـاب بقـدر المسـافه قصّـِر، وإلاّ فيتمّ، وأمّـا ضمّ قطعه من السـفر قبـل الخروج عن الجادّه إلی ما يطويه بعـد الإياب إلی الجادّه فالكلام فيه هو الكلام فی تخلّل مقـدار من السـفر المقرون بقصد المعصيه بعينه؛ من حيث كونه يسيراً لا يری العرف تخلّلاً بين المنضـمّ والمنضمّ إليه، أو كـثيراً يراه، وقـد مرّ البحث عنه فی حاشـيه المسـأله (٢٣). (المرعشـی). * بشـرط أن يكون البـاقی بعد المحرّم مسـافه، كمـا تقـدّم. (الخوئی). * إن لم يُعـدَّ الخروج عنهـا جزءاً من السـفر عرفـاً، وإلاّ فلا بـدّ من كون الباقی مسافه ولو ملفّقه. (السبزواری). * إن كـان البـاقی بقـدر المسـافه ولو ملفّقه. (حسن القمّی). * وإنّما يجب عليه القصـر بعـد رجوعه إذا كان البـاقی وحـده يبلغ المسـافه ولو بـالتلفيق، وإلاّ كان عليه الجمع بين القصـر والإتمام. (زين الـدين). * إذا كان الباقی بعـد المحرّم وحـده أو بضـميمه ما قبله مسافه، كما تقـدّم. (الروحانی). * إذا كان ما بقی من الجادّه بعـد الرجوع إليها بقدر المسافه ولو ملفّقه مع الشـرط المتقـدّم، وإلاّ فلا يُترک الاحتيـاط بـالجمع إذا كـان مجموع الجـادّه الشامـل لمـا قبـل المعصـيه بقـدرها كـذلک. (اللنكرانی).

السفر(۱) لغايهٍ محرَّمهٍ وفى أثنائه يخرج عن الجادّه ويقطع المسافه أو أ قلّ(۲) لغرضٍ آخرَ . . . .

ص: ۴۱۰

۱- ۱. بشرط كون الباقى مع انضمام الإياب مسافه. (عبداللّه الشيرازى).

۲- ۲. فى الأقلّ تأمّل، لا يُترك الجمع بين الوظيفتين ما دام فى الخارج؛ لقوّه احتمال دخل قصد الطاعه فى تمام المسافه ولو ملفّقه من قطعات سفره. (آقا ضياء). * فى الأقلّ منع. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * فى الأقلّ إشكال. (الكوه كَمَرى). * بل يعتبر كونه مسافه. (البروجردى، الخمينى، اللنكرانى). * فى الأقلّ لا يُترك الاحتياط. (مهدى الشيرازى). * وإذا كان أقلّ يُتمّ. (عبدالهادى الشيرازى). * لا يكفى فى القصر. (الحكيم). * الأقوى عدم كفايه الأقلّ، على ما تقدّم. (الميلانى). * تقدّم فى نظيره أنّ التقصير فيما إذا لم يكن مقدار الحلال أقلّ من المسافه. (البجنوردى). * لابدّ وأن يكون بقدر المسافه. (الفانى). * قد مرّ أ نّه يعتبر فى وجوب القصر أن لا يكون المباح أقلّ من المسافه. (المرعشى). * تقدّم عدم التقصير فيما إذا كان الحلال أقلّ من المسافه. (الخوئى). * لا يكفى الأقلّ على الأقوى، فيجب التمام حينئذٍ. (السبزوارى). * بل يعتبر قطع المسافه، وإلاّ فيُتمّ. (الروحانى).

صحيحٍ(۱) يقصّر(۲) مادام(۳) خارجاً(۴)، . . . .

ص: ۴۱۱

۱- ۱. فی الأقلّ یُتمّ. (عبداللّه الشیرازی).

۲- ۲. إذا كان سیره فی الحاشیه بقدر المسافر ولو ملفّقه. (الرفیعی). * إذا لم یكن بقدر المسافه لا یقصّر. (حسن القمّی). * إذا كان خروجه عن الجادّه للغرض الصحیح یبلغ المسافه ولو ملفّقه، وإلاّ كان علیه التمام فیه. (زین الدین).

۳- ۳. بشرط قصد المسافه المعتبره. (الجواهری). * بشرط أن لا یكون ذهابه ولا إیابه أقلّ من الأربعه، وإلاّ یبقی علی التمام علی الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * إذا كان قاطعاً للمسافه. (الإصفهانی).

۴- ۴. إذا بلغ مسافه لا أقلّ وصدق علیه عنوان السفر المباح. (كاشف الغطاء). * إذا كان قاصداً للمسافه بأن كان كلّ من ذهابه وإیابه أربعه فراسخ أو أزید، وإلاّ فلا یُترک الاحتیاط. (الإصطهباناتی). * لو كان بین مقصده الثانی والجادّه بمقدار المسافه ولو تلفیقاً، وإلاّ فالأقرب بقاؤه علی التمام، وإن كان الاحتیاط بالجمع ممّا لا ینبغی أن یُترک. (الشاهرودی). * بشرط كونه قاطعاً للمسافه. (الآملی). * بل فی غیر حال الإیاب. (السیستانی).

والأحوط(۱) الجمع فی الصورتین.

الحکم فیما لو قصد مکاناً لغایه محرمه، و حاله لو تاب، أو لو لم یتب

(مسأله ۴۱): إذا قصد مکاناً لغایه محرّمه فبعد الوصول إلی المقصد قبل حصول الغرض یتمّ، وأمّا بعده(۲) فحاله حال(۳) العود(۴) عن سفر

ص: ۴۱۲

۱- ۱. الأولی. (المرعشی). * والأقوی فی الأقلّ التمام. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۲- ۲. المفروض أنّ سفره کان موضوعاً للتمام، والشیء لا ینقلب عمّا هو علیه، فما دام لم یشرع فی العود یجب علیه أن لا یقصّر. (تقی القمّی).

۳- ۳. الظاهر أن یکون أجنبیّاً عن العود بالکلّیّه، ویکون کمن یرید السفر وهو فی غیر وطنه ولمّا یضرب فی الأرض، وسواء تاب أو لم یتب عنها یجب علیه التمام مادام فی ذلک المکان، ویقصّر بعد الأخذ فی العود. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی)

۴- ۴. الأقوی وجوب التمام علیه ما لم یشرع فی العود وإن کان تائباً. (المیلانی). * قد مرّ منّا التفصیل. (عبداللّه الشیرازی). * بل یجب التمام إلی أن یشرع فی العود، فیقصّر وإن لم یَتُبْ، کما سبق. (الحکیم، الآملی). * بل یجب علیه الإتمام إلی أن یأخذ فی العود إذا کان العود مسافه، سواء تاب أم لم یتب. (زین الدین). * بل الظاهر وجوب التمام علیه ما لم یشرع فی العود، سواء تاب أم لم یتب. (الروحانی). * وقد مرّ وجوب التقصیر فی حال العود مطلقاً. (السیستانی).

المعصیه(۱)، فی أ نّه لو تاب یقصّر(۲)، ولو لم یَتُبْ(۳) یمکن القول(۴) بوجوب التمام(۵)؛ لِعَدِّ المجموع سفراً . . . .

۱- ۱. الأحوط الجمع بعد الوصول إلی المقصد فی حال الوقوف وفی حال العود، سواء تاب أم لم یتب، وإن کان الأظهر القصر. (الحائری). * الظاهر وجوب التمام علیه ما لم یشرع فی العود، سواء تاب أم لم یتب. (الخوئی). * بل حاله حال الذهاب إلیه. (عبدالهادی الشیرازی).

۲- ۲. مشکل مادام فی ذلک المکان، فلا یُترک الاحتیاط بالجمع. (الإصطهباناتی).

۳- ۳. بل الأحوط الجمع مطلقاً، وإن کان التمام مطلقاً غیر بعید. (محمّد الشیرازی).

۴- ۴. قد مرّ حکمه. (الفیروزآبادی). * بل هو المتعیّن مطلقاً، وإنْ عُدَّ مسافراً بعد أن کان سفره غیر موجب للقصر شرعاً، ولم یحدث منه سفر غیره. (آل یاسین). * قد مرّ الکلام فیه. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * بل هو الأقوی بلا إشکال. (البروجردی). * بل یتعیّن. (مهدی الشیرازی). * قد مرّ الکلام فی مسأله التوبه، وأنّها هل تؤثّر فی انقلاب السفر إلی الإباحه أم لا؟ واحتمال الإتمام فی حقّه قبل الشروع فی العود لا یخلو من قوّه. (المرعشی). * وهو الأقوی. (محمّد رضا الگلپایگانی). * وهو الأقوی، إلّا إذا عُدّ العود أجنبیّاً عن سفره الأوّل عرفاً. (السبزواری). * بل هو الأقوی. (اللنکرانی).

۵- ۵. بل هو المتعیَّن، سواء تاب أم لم یتب، نعم، لو شرع فی العود وکان بمقدار المسافه یقصّر. (البجنوردی). * بل هو المتعیّن. (الشریعتمداری).

واحداً(۱)، والأحوط الجمع(۲) هنا، وإن قلنا بوجوب القصر فی العود بدعوی(۳) عدم عدّه مسافراً قبل أن یشرع(۴) فی العود.

فیما لو کان السفر لغایه لکن عرض فی أثناء الطریق قطع مقدار من المسافه لغرض محرم منضماً إلی الفرض الأول

(مسأله ۴۲): إذا کـان السـفر لغـایه لکن عرض فی أثنـاء الطریق قطعُ مقـدارٍ من المسافه(۵) لغرضٍ محرّمٍ منضـمّاً(۶) إلی الغرض الأوّل فالظاهر(۷) وجوب(۸) التمام فی ذلک(۹) . . . .

ص: ۴۱۴

۱- ۱. إطلاقه ممنوع. (الکوه کَمَری).

۲- ۲. لا ـ یُترک. (الشاهرودی، أحمـد الخونساری). * وإن کان الأقوی التمام ما لم یشـرع فی العود، وبعـده یقصِّر وإن لم یَتُبْ. (الفانی). * بل الأقوی التمام ما لم یشرع فی العود، تاب أم لم یتب، وفی العود یقصّر. (حسن القمّی).

۳- ۳. هذه الدعوی ضعیفه، فالأقوی وجوب التمام علیه. (الخمینی).

۴- ۴. التقصیر مطلقاً لایخلو من قوّه، لکن بعد الشروع فی العود، ویُتمّ قبله. (الجواهری).

۵- ۵. وکذا فی المجموع إن لم یکن الباقی مسافه. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۶- ۶. أی بنحوٍ لا یکون داعی المعصیه تبعاً. (اللنکرانی).

۷- ۷. إذا لم یکن الفرض الأوّل مستقلاًّ، وما عرف فی الأثناء تبعاً، وإلاّ فالأقوی القصر. (صدرالدین الصدر).

۸- ۸. تقدّم الإشکال فی الغایه الملفّقه، فلا یُترک الاحتیاط بالجمع. (الإصطهباناتی).

۹- ۹. بل وغیره إذا لم یکن ما صدر منه مباحاً بقدر المسافه؛ لِمَا مرّ وجهُه. (آقا ضیاء). * لابدّ فیه من التفصیل بأن یقال: إذا کان الباقی مسافه یجب التمام، وإلاّ یجب القصـر. (تقی القمّی). * بل القصـر، إلاّ إذا کان ذلک الغرض الأوّل تبعاً فإنّ الأحوط حینئذٍ الجمع، من غیر فرقٍ بین کون الباقی مسافه وعدمه. (الروحانی).

المقدار(۱) من المسافه؛ لکون الغایه(۲) فی ذلک المقدار ملفّقهً من الطاعه والمعصیه، والأحوط(۳) الجمع(۴)، خصوصاً(۵) إذا لم

ص: ۴۱۵

۱- ۱. إن صلّی فی تلک المسافه، وإلّا: فإن کان الباقی وحده أو مع الإیاب مسافه وجب علیه القصر، وإلّا فالتمام. (صدر الدین الصدر). * بل فی الباقی إذا کان مجموع المباح والملفّق بمقدار المسافه، ویجب القصر إذا کان الباقی مسافه، أو ما قبل التلفیق وما بعده مسافه علی الأقوی، وإن کان الأحوط الجمع فی هذه الصوره. (الخمینی). * إذا لم یکن مع ضمّ ما صدر مباحاً بقدر المسافه، وإلّا لا یُترک الاحتیاط. بالجمع. (الآملی).

۲- ۲. تقدّم الإشکال فی الاشتراک فی الغایه، فلا یُترک الاحتیاط من هذه الجهه، وفی الباقی یقصّر إن کان مسافه، والجمع إن کان أقلّ. (عبداللّه الشیرازی).

۳- ۳. والظاهر هو الإتمام فی ذلک المقدار، والقصر فی الباقی إن کان بقدر المسافه، والاحتیاط بالجمع إذا کان المجموع ممّا قبل الغرض المحرّم وما بعده بقدرها، کما مرّ نظیرها. (اللنکرانی).

۴- ۴. لا وجه لهذا الاحتیاط، ولا خصوصیّه لِما ذکر فیه. (مهدی الشیرازی). * وأنت بعد ما دریت اختلاف صور التلفیق فی الحکم عرفت أن لا مساغ لإطلاق الاحتیاط، کما أ نّه لا وجه لخصوصیّه صوره کون الباقی أقلّ من المسافه بعد کون المعیار صدق المعصیه وعدمها. (المرعشی).

۵- ۵. هذه الخصوصیّه موءکّده للإتمام، فینافی ذکره لضمّ القصر احتیاطاً. (الفیروزآبادی). * لم یظهر لمزید اختصاصه بالاحتیاط وجه أصلاً. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * لم یظهر وجه لهذه الخصوصیّه. (الإصطهباناتی). * هذه الخصوصیّه غیر مربوطه بالاحتیاط فی المقدار الملفّق. (الخمینی). * بل الأحوط فی الباقی أیضاً الجمع إن لم یکن بنفسه بقدر المسافه. (حسن القمّی). * لا خصوصیه له فی حکم المقدار الملفّق، وأمّا الباقی فالأظهر وجوب القصر فیه ولو لم یکن مسافه. (السیستانی).

یکن(۱) الباقی(۲) مسافه(۳).

---

۱ - ۱. لا ـ خصوصیه لهذا فی الاحتیاط بالجمع فی ذلک المقدار، والأقوی هو الإتمام فی ذلک المقدار مع اشتراک الغایتین، والقصر فی الباقی إن بلغ بنفسه مسافه، والجمع فیه إن بلغها بضمّ ما قبل المحرّم إلیه. (البروجردی). * الظاهر وجوب التمام حینئذٍ. (الحکیم). * لا ـ مدخلیّه لهذا القید فی الاحتیاط المذکور أصلاً، نعم، یعتبر هذا القید لو قلنا بخروج هذه القطعه عن المسافه ولم نقل بانضمام القطعه السابقه علیها مع اللاحقه بها، والأقوی القصر فی الباقی إن کان بنفسه بمقدار المسافه، والأحوط الجمع إن لم یکن بنفسه بمقدارها. (الشاهرودی). * هذه الخصوصیّه لیست دخیله فی الاحتیاط المذکور، والأقوی التمام فیما إذا کان قصد المعصیه مؤثّراً فی السفر فی المقدار الذی یقطعه بهذا القصد، وأمّا القصر فی غیر المقدار المذکور فیظهر من المسأله (۳۳). (الفانی). * لم یظهر وجه الفرق بینه وبین ما إذا کان الباقی مسافه. (الخوئی).

۲ - ۲. مرّ أنّ الأقوی فی مثله التمام. (الجواهری). * لم یظهر وجه لهذه الخصوصیّه، ولعلّ المراد هو الاحتیاط فی نفس المقدار الباقی إذا لم یکن مسافه وکان یبلغها بضمّه إلی السیر المباح، وهذا الاحتیاط لا یُترک. (المیلانی).

۳ - ۳. أمّا إذا کان مسافه ومباحاً فلا إشکال فی القصر. (کاشف الغطاء). * وإذا لم یکن الباقی مع المقدار المباح مسافه فالقصر فی الباقی محلّ إشکال . (الکوه کَمَری). * إذا کانت القطعه التی تقع لأجل الغایه الملفّقه مسافه فلا شکّ فی وجوب الإتمام فیها، وأمّا لو لم یکن مسافه فالأقوی أیضاً وجوب الإتمام، وإن کان الأحوط الجمع، وأمّا القطعه التی هی بعد الغایه المحرّمه لو کانت فی البین إن کانت مسافه ولو ملفّقه _ بمعنی أن لا ـ یکون الذهاب إلی المقصد أقلّ من الأربعه _ فیجب القصر، وإلاّ فالأحوط الجمع فی ذلک المقدار. (البجنوردی). * أی مع المباح الذی کان قبل عروض قصد الحرام. (السبزواری). * إذا قطع فی أوّل سفره وقبل أن یعرض له القصد المحرّم مسافه تامّه کان علیه أن یقصِّر فی ما بقی من سفره بعد انتهاء القصد المحرّم، وإن لم یکن الباقی مسافه، وعلیه أن یقصّر کذلک إذا کان الباقی وحده مسافه تامه ولو بالتلفیق، وعلیه أن یُتمّ إذا کان مجموع ما قطعه أولاً وأخیراً حال قصد الغایه الصحیحه لا یبلغ المسافه بعد إسقاط ما قطعه للمقصد المحرّم، أمّا إذا بلغ المجموع المسافه بعد إسقاط المتخلّل فالأحوط الجمع، کما تقدّم جمیع ذلک. (زین الدین).

فی حکم ما لو کان السفر فی الابتداء معصیه فقصد الصوم، ثم عدل فی الأثناء إلی الطاعه

(مسأله ۴۳): إذا کـان السـفر فی الابتـداء معصـیه فقصـد الصوم، ثمّ عـدل فی الأثنـاء إلی الطـاعه: فـإن کـان العـدول قبل الزوال وجب(۱) الإفطار(۲)،

ص: ۴۱۷

۱- ۱. بشرط أن یتحقّق منه السفر الموضوع للقصر شرعاً بعده. (تقی القمّی).

۲- ۲. إن کان الباقی یبلغ المسافه. (الجواهری). * إذا کان الباقی مسافه ولو بضمّ العود. (الإصطهباناتی). * إن کان الباقی مسافه. (عبـدالهادی الشـیرازی، عبـداللّه الشـیرازی). * إن کـان البـاقی من سـفره مسافه ولو ملفّقه. (المیلانی). * إن کانت البقیّه مسافه. (الخمینی). * إن کان الباقی من المسـیر والإیاب بقدر المسافه، واُخذ فی السـیر بعد العدول عن سوء القصد. (المرعشـی). * هذا فیما إذا کان الباقی مسافه وقد شرع فی السیر. (الخوئی). * مع کون الباقی مسافه ولو ملفّقه. (السبزواری). * إن کانت البقیّه بقدر المسافه علی الأحوط، والأحوط أن یکون الإفطار بعد التلبّس بالسـیرفی البقیّه. (حسن القمّی). * إذا کان الباقی مسافه ولو ملفّقه، کما تقدّم. (زین الدین). * إذا کان الباقی مسافه وقد شرع فیه. (مفتی الشیعه). * إذا کان الباقی مسافه ولو ملفّقه. (اللنکرانی).

وإن كان بعده ففی صحّه الصوم ووجوب إتمامه إذا كان فی شهر رمضان مثلاً وجهان(۱)، . . . .

۱- ۱. أقواهما الصحّه والإتمام. (الجواهری). * أظهرهما وجوب الإتمام، والاحتیاط ضعیف. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * أوجهُهُما الصحّه، والعكس لا یخلو من الإشكال. (آل یاسین). * أقواهما الصحّه ووجوب الإتمام. (صدر الدین الصدر). * أوجهُهُما الصحّه ووجوب الإتمام. (البروجردی). * أقواهما الوجوب والصحّه. (مهدی الشیرازی). * أقواهما وجوب التمام وعدم القضاء. (عبدالهادی الشیرازی). * أقربهما ذلك. (الحكیم). * أظهرهما الإتمام وصحّه الصوم، والأحوط القضاء أیضاً. (الشاهرودی). * أقواهما ذلك، والاحتیاط لا ینبغی تركه. (المیلانی). * أوجهُهُما الإتمام، وإن كان الاحتیاط بالجمع بین القضاء والإتمام أولی، كما هو فی المتن. (البجنوردی). * الأقوی الصحّه. (الفانی). * لا یبعد الصحّه ووجوب التمام. (الخمینی). * أقربهما الصحّه. (المرعشی). * أظهرهما صحّه الصوم. (الآملی). * الأقرب الصحه، والأحوط القضاء أیضاً. (السبزواری). * الأقوی وجوب الإتمام. (زین الدین). * الأوجه هو الأوّل. (تقی القمّی). * أظهرهما لزوم الإتمام بلا حاجه إلی القضاء، نعم، هو أحوط. (الروحانی). * أوجهُهُما الصحّه ولزوم الإتمام. (اللنكرانی).

والأحوط[(۱)] الإتمام والقضاء[(۲)]. ولو انعکس بأن کان طاعهً فی الابتداء وعدل إلی المعصیه فی الأثناء: فإن لم یأتِ بالمُفطِر وکان قبل الزوال صحّ صومه[(۳)]، والأحوط[(۴)] قضاوءه[(۵)] أیضاً[(۶)]، وإن کان بعد الإتیان بالمفطر أو

ص: ۴۱۹

۱- ۱. والأقوی الإمساک لا بعنوان الصوم والقضاء. (الفیروزآبادی).

۲- ۲. بل الأقوی الإتمام بلا حاجه إلی القضاء. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * أوجهُهُما الصحّه ووجوب الإتمام. (عبداللّه الشیرازی). * القضاء احتیاط غیر لازم. (محمّد الشیرازی). * وجب إتمامه ولا یقضیه. (مفتی الشیعه).

۳- ۳. فیه إشکال، الأحوط الصوم والقضاء أیضاً. (الحائری). * فیه تأمّل، فلا یُترک الاحتیاط بالإتمام والقضاء. (الخمینی). * إن أحدث سفر الطاعه قبل الزوال وکان ما سافر بقصد الطاعه بقدر المسافه، ثمّ رجع إلی قصد المعصیه ففی صحّه صومه إشکال. (السبزواری). * لا یُترک الاحتیاط بالإتمام والقضاء. (السیستانی).

۴- ۴. لا یُترک الاحتیاط هنا أیضاً؛ لوحده المَناط. (آقا ضیاء). * لا یُترک. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۵- ۵. لزوماً، خصوصاً إذا لم یکن الباقی مسافه. (الشاهرودی). * لا بأس بترک هذا الاحتیاط. (الفانی). * لا یُترک. (الآملی، حسن القمّی).

۶- ۶. لا یُترک. (المیلانی). * فی صحّه صومه إشکال، والاحتیاط بالقضاء مع الصوم لا یجوز ترکه. (البجنوردی). * هذا الاحتیاط لا یُترک. هذا فیما إذا کان العدول إلی المعصیه بعد المسافه، وأمّا إذا کان قبلها فیتمّ صومه ولو کان بعد الزوال وبعد الإفطار، غایه الأمر إذا کان بعد الإفطار یجب علیه القضاء أیضاً، بل مطلقاً علی الأحوط. (الخوئی). * هذا الاحتیاط غیر لازم. (محمّد الشیرازی).

بعد الزوال بطل(۱)، والأحوط(۲) إمساک بقیّه النهار تأدُّباً إن کان من شهر رمضان.

جواز الإتیان بالصوم الندبی فی سفر المعصیه، ولا یسقط عنه الجمعه ولا نوافل النهار

(مسأله ۴۴): یجوز فی سفر المعصیه الإتیان(۳) بالصوم الندبی(۴)، ولا تسقط عنه الجمعه، ولا نوافل النهار والوتیره، فیجری علیه حکم الحاضر.

السادس من الشرائط: أن لا یکون ممن بیته معه، کأهل البوادی الذین لا مسکن لهم؛ لعدم صدق المسافر علیهم

السادس من الشرائط: أن لا یکون ممّن بیته معه(۵)، کأهل البوادی من العرب والعجم الذین لا مسکن(۶) لهم(۷)

۱- ۱. البطلان فی الصوره الثانیه محلّ تأمّل، فلا تُترک مراعاه مقتضی الاحتیاط فی النیّه. (السیستانی).

۲- ۲. بل الأحوط نیّه الصوم والقضاء إذا کان بعد الزوال ولم یتناول المفطر. (الجواهری).

۳- ۳. الأحوط أن یأتی بالمذکورات فی المتن رجاءً. (البجنوردی).

۴- ۴. بل یأتی بها رجاءً. (الحائری). * یأتی بها رجاءً. (محمّد رضا الگلپایگانی). * وکلّ أقسام الصوم. (محمّد الشیرازی).

۵- ۵. بحیث لا یصدق علیه المسافر. (المرعشی).

۶- ۶. هذا التقیید لا یخلو من إشکال. (المرعشی).

۷- ۷. اعتبار هذا القید بإطلاقه محتاج إلی التأمّل. (آل یاسین). * الظاهر عدم اعتبار ذلک، فأهل المواشی من أهل العراق إذا کانت لهم بیوت معموره علی جانبی الفرات ودجله یسکنونها فی أیّام الصیف، فإذا أقبل الشتاء خرجوا من بیوتهم إلی البادیه فینزلون مواضع العُشب، وینتقلون من موضع إلی آخر علی ما یتعارف عند سکّان البوادی، فإنّهم یتمّون الصوم والصلاه. (الحکیم). * المناط صدق أنّ بیتهم معهم عرفاً، سواء کان لهم مسکن معیّن فی الجمله أم لا. (السبزواری).

معیّناً(۱)، بل یـدورون فی البراری، وینزلون فی محلّ العُشب والکَلَاء ومواضع القَطر واجتماع الماء؛ لعـدم صـدق المسافر علیهم، نعم، لو سافروا لمقصدٍ آخر(۲) من حجّ أو زیاره(۳) أو نحوهما(۴) قصّروا(۵)، ولو سافر

۱- ۱. أو کـان لهم فی فصـل معیّن، کأهل الأغنام والمواشـی حیث یـدورون فی البراری إذا کان بیته معه، وإلّا فلا یبعـد وجوب القصر. (عبداللّه الشیرازی). * بل وإن کانت لهم مساکن معیّنه یسکنونها فی بعض السنه ویخرجون عنها فی البعض الآخر یطلبون منابت العُشب ومواضع القطر، فإذا خرجوا کـذلک کان حکمهم الإتمام. (زین الدین). * لا دخل لهذا فی الحکم، بل المیزان أن یصدق علیهم فی هذا الحال أن بیوتهم معهم. (السیستانی).

۲- ۲. الظاهر أنّ المراد ما إذا لم تکن بیوتهم معهم. (المیلانی).

۳- ۳. ولم تکن بیوتهم معهم، وإلّا فالأحوط الجمع. (حسن القمّی).

۴- ۴. وکانوا فی غیر بیوتهم، وإذا کانت بیوتهم معهم کان حکمهم الإتمام. (زین الدین).

۵- ۵. إن لم تکن بیوتهم معهم، وإلاّـ فالأحوط الجمع. (الحـائری). * إذا کـانوا فی غیر بیوتهم، أمّـا إذا کـانوا فی بیوتهم أتمّوا. (الحکیم). * هـذا إذا لم یصـدق علیهم أنّ بیوتهم معهم، ولعـلّ هـذا هو مراد الماتن. (الخوئی). * إذا لم تکن بیوتهم معهم، وإلاّ ففیه إشکال، لا یُترک الاحتیاط بالجمع. (الآملی). * ولم تکن بیوتهم معهم، وإلّا فالأحوط الجمع. (محمّد رضا الگلپایگانی). * إن لم یکن بیتهم معهم. (السبزواری). * إذا لم یصـدق العنوان المـذکور علیهم فی هـذا الحـال، وإلاّـ أتمّوا، وهکـذا الکلام فیما بعده. (السیستانی).

أحـدهم لاختيـار منزل أو لطلب محـلّ القَطر أو العُشب وكـان مسـافه ففی وجـوب القصـر أو التمـام عليه إشـكال(۱)، فلا ـ يُترك الاحتياط(۲)

ص: ۴۲۲

۱- ۱. إذا لم يكن بيته معه قصّر، وإلّا أتمّ على الأقوى. (النائينی، جمال الدين الگلپايگانی). * أقواه التمام إذا كان بيته معه، وإلّا فالقصـر، واللّه العالم. (آل ياسـين). * والأقوى وجوب القصر. (صدر الدين الصدر). * أقواه القصر، وأحوطه الجمع. (عبدالهادی الشـيرازی). * فيمـا إذا لـم يكن بيته معه، وإلاّ ـ فالأـقوى وجـوب الإتمـام. (الشـاهرودی). * الظـاهر أ نّه إذا لم يكن بيته معه حين الطلب يقصّر إذا كـان قاصـداً للمسافه، وإلّا فيتمّ. (البجنوردی). * الأقوى وجوب القصـر. (الفانی). * الأقوى الإتمام إن كان بيته معه، وإلّا فالقصـر. (المرعشـی). * والأظهر وجوب التمام عليه إذا كان بيته معه، وإلّا وجب عليه القصـر. (الخوئی). * إن لم يكن بيته معه، وإلّا فيتمّ بلا إشـكال. (محمّد رضا الگلپايگانی). * إن كان بيتهم معهم فالظاهر وجوب التمام، وإلّا فالمتعيّن هو القصر. (السبزواری). * أقواه التمام إن كان بيته معه، وإلّا فالقصـر. (حسن القمّی). * إذا كان معه بيته لزمه الإتمام، وإن لم يكن بيته معه لزمه القصـر. (زين الدين). * الأظهر لزوم التمام عليه إذا كان بيته معه، وإلّا فالقصر. (الروحانی). * فيما إذا لم يكن بيته معه، وإلّا فيتمّ بلا إشكال. (اللنكرانی).

۲- ۲. وإن كـان التمـام لا ـ يخلو من قوّه. (الجواهری). * وإن كـان الأـقوى القصـر إذا ترک بيته، أمّـا لو كـان فی بيته على النحو المعتاد فالظاهر التمام. (الحكيم). * وإلّا فلا يبعد وجوب القصر. (عبداللّه الشيرازی).

بالجمع[(۱)](#content_note_457_1).

السابع: أن لا يكون ممن اتخذ السفر عملاً له، كالمكاری و الملاح و السائق و الساعی و نحوهم

السابع:(أی الشرط السابع من شرائط القصر.) أن لا یکون ممّن اتّخذ السفر عملاً[(۲)](#content_note_457_2) وشغلاً له[(۳)](#content_note_457_3)، کالمُکاری والجمّال والملّاح[(۴)](#content_note_457_4) والساعی والراعی ونحوهم، فإنّ هؤلاء یُتمّون الصلاه والصوم فی سفرهم الذی هو عمل لهم، وإن استعملوه لأنفسهم کحمل المکاری متاعه أو أهله من مکان إلی مکان آخر، ولا فرق بین مَن کان عنده بعض الدوابّ یَکریها إلی الأماکن القریبه[(۵)](#content_note_457_5) من

ص: ۴۲۳

۱- ۱. التمام هو الأقوی. (کاشف الغطاء). * وإن کان الأظهر القصر إذا لم یکن بیته معه. (المیلانی). * الأحوط استحباباً الجمع. (مفتی الشیعه).

۲- ۲. الظاهر من الأدلّه بقرینه التعلیل المذکور فی بعضها وغیره من القرائن أنّ المراد به مَن یعتاد السفر ویتّخذه دَأباً له لغایه محلّله، فیشمل علی الأقوی مَن یدأب علی السفر للتعلّم أو للتعلیم أو للعمل فی موضع ونحوها، فمتی صدق علی التلمیذ أو المعلّم أو العامل أ نّه ممّن دَأبُه السفر لتلک الغایه التی یعمل فیها وجب علیه إتمام الصلاه والصیام. (زین الدین).

۳- ۳. عرفاً: إمّا باتخاذ عمل سفریّ مهنه له، أو یتکرّر السفر منه خارجاً، فالمعیار کثره السفر ولو تقدیراً، کما فی الأوّل. (السیستانی).

۴- ۴. الظاهر أنّ الملّاح وأصحاب السفن من القسم السادس غالباً؛ لأنّ بیوتهم معهم. (الخمینی).

۵- ۵. إذا کانت تبلغ المسافه. (الجواهری). * مع بلوغ الطریق بمقدار المسافه. (المرعشی).

بلاده(۱) فكراها إلى غير ذلك من البلدان البعيده وغيره، وكذا لا فرق بين مَن جَدّ فى سفره(۲) بأن جعل المنزلَين منزلاً واحداً(۳) وبين مَن لم يكن كذلك، والمدار على صدق اتّخاذ السفر عملاً(۴) له عرفاً، ولو كان فى سفره(۵) واحده(۶) لطولها وتكرُّر ذلك(۷) منه من مكان غير بلده إلى مكان

۱- ۱. بشرط أن تكون مسافه فأكثر. (زين الدين). * بشرط بلوغ المسافه. (السيستانى).

۲- ۲. وجوب القصر عليه غير بعيد. (الكوه كَمَرى). * اذا جدّ به السير بأن أتعبه واشتدّ عليه؛ لاشتماله على مشقّه زائده على المقدار الذى يوجبه السفر عادةً فلا يبعد ثبوت التقصير فى حقّه إذا كان ممّن اتّخذ العمل السفرى مهنه له، كالمكارى والجمّال. (السيستانى).

۳- ۳. الأحوط فيه الجمع. (مهدى الشيرازى). * هذا أحد مصاديق ما ورد من النصّ فى المكارى والجمّال إذا جدّ بهما السير، والظاهر أنّ المعنى: تجاوز السير عن المعتاد لهما بحسب المتعارف على نحو يورث مزيد التعب والجهد، وذلك كما يقال: جدّ به الأمر، أى اشتدّ، فالقول بالتقصير حينئذٍ غير بعيد. (الميلانى).

۴- ۴. أو شغلاً له قد اعتاده. (الميلانى).

۵- ۵. فيه إشكال، كما سيجىء. (الشاهرودى).

۶- ۶. وجوب القصر فى السفر الأوّل مطلقاً لا يخلو من قوّه. (البروجردى). * لا يبعد وجوب القصر فى السفر الأوّل مع صدق العناوين أيضاً. (الخمينى). * فيه تأمّل، والأحوط الجمع فى السفره الاُولى. (الآملى). * الصدق فى سفره واحده بعيد. (محمّد الشيرازى). * يجب التمام فى السفر الأوّل مطلقاً، كان طويلاً أم قصيراً. (الروحانى). * الظاهر اعتبار التعدّد ولزوم القصر فى السفر الأوّل. (اللنكرانى).

۷- ۷. فيكفى التعدّد فى الأثناء حسب ما يبدو له من تعدّد المقاصد. (الميلانى).

آخر، فلا يعتبر تحقّق الكثره بتعدّد(۱) السفر(۲) ثلاث مرّات أو مرّتين، فمع الصدق(۳) فی أثناء السفر(۴) الواحد أيضاً(۵) يلحق الحكم، وهو وجوب الإتمام، نعم، إذا لم يتحقّق الصدق إلّا بالتعدّد يعتبر ذلك.

إذا سافر المكاری و نحوه ممن شغله السفر لغير عمله كالحج أو الزياره فإنه يقصر، و بعكسه لا يقصر

(مسأله ۴۵): إذا سافر المُكاری ونحوه ممّن شغله السفر سفراً ليس من عمله، كما إذا سافر للحجّ أو الزياره(۶) يقصّر(۷)، نعم، لو حجّ أو زار لكن من حيث إ نّه عمله، كما إذا كری دابّته للحجّ أو الزياره وحجّ أو زار بالتَّبع(۸) أتمَّ.

إذا سافر المكاری و نحوه ممن شغله السفر لغير عمله كالحج أو الزياره فإنه يقصر، و بعكسه لا يقصر

(مسأله ۴۶): الظاهر وجوب القصر(۹) علی . . . .

ص: ۴۲۵

۱- ۱. لا يعتبر التعدّد. (الشاهرودی).

۲- ۲. الأقوی اعتباره، بل الأحوط الجمع فی الثانيه. (النائينی، جمال الدين الگلپايگانی).

۳- ۳. فيه تأمّل، بل لعلّ الأقوی القصر فی السفره الاُولی، وإن صدق معها العنوان عنها. (آل ياسين).

۴- ۴. وربّما يصدق إذا كان السفر طويلاً، لكنّ الحكم بالتمام من زمان الصدق. (الرفيعی).

۵- ۵. الأحوط فی السفره الواحده الجمع حتّی مع الصدق؛ لاحتمال اعتبار الاختلاف، كما هو فی ظاهر الروايه، نعم، فی السفره الثانيه إذا أنشأها من وطنه أو بلد إقامته بعد رجوعه إلی أحدهما فالأقوی وجوب الإتمام، ولا أثر لطول السفر وقصره. (البجنوردی).

۶- ۶. بل يُتمّ أيضاً. (الفيروزآبادی).

۷- ۷. لا يبعد وجوب التمام عليه حينئذٍ أيضاً مع تحقّق الكثره الفعليه ولو بذلك، ومنه يظهر الحال فيما بعده. (السيستانی).

۸- ۸. بل مطلقاً علی الأقوی، حتّی إذا كان الداعی الأصيل هو الحجّ أو الزياره. (الميلانی).

۹- ۹. فيه تفصيل، فمَن كان منهم يستعمل السفر فی كلّ سنهٍ اُسبوعين أو ثلاثه أسابيع مثلاً فقط فإنّه يقصّر، وأمّا مَن كان منهم يستعمل السفر عدّه شهورٍ فی كلّ سنهٍ يُتمّ، وحاله حال أمير البيدر، إلّا مَن يسافر فی أيّام البيدر فقط. (محمّد الشيرازی). * بل الظاهر وجوب التمام. (تقی القمّی).

الحکم بشأن الحملداریه الذین یتخذون السفر عملاً فی أشهر الحج و الزیاره لا علی طول السنه

الحَملَداریّه(۱) الذین یستعملون السفر فی خصوص أشهر

ص: ۴۲۶

۱- ۱. بناءً علی القصر فی السفره الاُولی وإن طالت، کما قوّیناه، وإلّا فالفرق بینهم وبین مَن اتّخذ المکاراه عملاً فی فصلٍ دون آخر محلّ تأمّل. (آل یاسین). * بل الظاهر وجوب التمام. (عبدالهادی الشیرازی). * یُتمّ إذا کانت مهنته السفر. (الفانی). * هو من باب المثال، ومحلّ البحث: حکم مَن لا یستوعب شغله تمام السنه. (المرعشی). * هذا فیما إذا کان زمان سفرهم قلیلاً، کما هو الغالب فیمن یسافر جوّاً، وإلاّ ففی وجوبه إشکال، والاحتیاط بالجمع لا یُترک. (الخوئی). * الظاهر أ نّه لا فرق بینهم إذا اتّخذوا ذلک شغلاً فی کلّ سنه وبین مَن کان شغله المکاراه فی الصیف والشتاء أو بالعکس، فلا مجال للبناء علی القصر فی الأوّل والتمام فی الثانی، والأقوی التمام فیهما، والأحوط الجمع. (الآملی). * إن کان شغله السفر فالظاهر وجوب التمام علیه، وإن لم یکن شغله السفر عرفاً بل یسافر للحملداریّه فی السنه أیّاماً معدوده فالأحوط له الجمع بین القصر والإتمام. (حسن القمّی). * بل یجب التمام علیهم إذا لم یکن سفرهم هذا بعد إقامه عشره أیّام کما هو الغالب، وإلّا فیقصّرون، کما هو الشأن فی کلّ مَن یکون السفر عملاً له. (الروحانی). * بل الظاهر وجوب التمام علیهم مع استغراق السفر لتمام أشهر الحجّ أو معظمها، نعم، إذا کان زمانه قصیراً کثلاثه أسابیع فالظاهر وجوب القصر علیهم. (السیستانی).

الحجّ(۱)، بخلاف مَن كان متّخذاً ذلك عملاً له فی تمام السنه(۲)، كالـذین یُكرون دوابّهم من الأمكنه البعیده ذهاباً وإیاباً علی وجه یستغرق ذلك تمام السنه أو معظمها فإنّه یُتمّ حینئذٍ(۳).

فیمن كان شغله المكاراه فی الصیف دون الشتاء، أو بالعكس

(مسأله ۴۷): مَن كـان شـغله المكاراه فی الصـیف دون الشـتاء أو بالعكس الظاهر(۴) وجوب التمام(۵) علیه(۶)، ولكنّ الأحوط الجمع(۷).

حكم من كان التردد إلی ما دون المسافه عملاً له، كالحطاب و نحوه

(مسأله ۴۸): مَن كان التردّد إلی ما دون(۸) المسافه عملاً له كالحَطّاب

---

۱ - ۱. أمّا الحَملَداریّه(الحَملَدار: كلمه فارسیّه، وهو المشـرف علی القافله، والمتصـدّی لشؤون الزوّار والحُجّاج فی السـفر ذهاباً وإیاباً.) الذین یستعملون السفر فی تمام السنه كالذین هم من أهل الهند أو الصین، الذین تكون إقامتهم فی بلادهم یسیره تناسب عملیه السفر لهم فعلیهم التمام فی سفرهم. (الحكیم). * بحیث لا یستغرق شغلهم عمده أشهر السنه. (عبداللّه الشیرازی).

۲- ۲. أی غیر مقتصر فی ذلك علی سنه واحده. (المیلانی).

۳- ۳. إذا كان عقیب السفرتین، كما تقدّم. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی).

۴- ۴. فیه إشكال، فلا یُترك الاحتیاط بالجمع. (الإصطهباناتی).

۵- ۵. فی السفر فی الصیف، دون السفر فی الشتاء. (الفیروزآبادی). * فی وقت اتّصافه بهذا الشغل. (الكوه كَمَری).

۶ - ۶. بـل الظـاهر وجـوب القصـر علیـه. (الجـواهری). * فی وقت اتّصـافه بهـذا الشـغل. (الشـریعتمداری). * فی زمـان اشـتغاله. (اللنكرانی).

۷- ۷. ضعیف. (الفانی).

۸- ۸. لا یبعد اعتبار كثره السفر إلی المسافه الشرعیّه لا مطلقاً فی الحكم بالتمام. (محمّد الشیرازی).

ونحوه قصّر إذا سافر ولو للاحتطاب(۱)، إلّا إذا كان يصدق عليه المسافر(۲) عرفاً(۳)، وإن لم يكن بحدّ(۴) المسافه(۵) الشرعيّه فإنّه يمكن(۶) أن(۷) . . . .

ص: ۴۲۸

۱- ۱. بل يجمع بين القصر والتمام احتياطاً. (تقى القمّى).

۲- ۲. المعيار أن يكون سفره إلى المسافه الشرعيّه شغلاً وعملاً له، لا صِرف المسافره بنظر العرف، فالأقوى فى مفروض المسأله القصر، ومنه ظهر ما فى دعواه من إمكان وجوب الإتمام. (المرعشى).

۳- ۳. الظاهر أنّ الميزان هو كون السفر إلى المسافه عملاً له، لا مطلق السفر عرفاً. (الخمينى).

۴- ۴. الظاهر اعتبار المسافه الشرعيه فى كون السفر عملاً. (الحكيم). * الظاهر أنّ المعتبر صيروره السفر إلى المسافه عملاً له، لا مجرّد صدق المسافر عليه عرفاً. (الإصفهانى).

۵- ۵. الأقوى اعتبار كونه بحدّ المسافه الشرعيّه. (مهدى الشيرازى). * والظاهر كون السفر الشرعى شغلاً له، وموضوع التمام كونه مسافراً شرعيّاً مع كونه بهذا العنوان شغلاً له. (الرفيعى). * الظاهر اعتبار المسافه الشرعيّه فى كون السفر عملاً. (الآملى). * الظاهر وجوب القصر عليه فى هذا الفرض؛ فإنّ اللازم صيروره السفر إلى المسافه عملاً له، لا مجرّد صدق المسافر عليه عرفاً. (حسن القمّى).

۶- ۶. لكنّ الأقوى وجوب القصر، إلّا إذا صار السفر إلى المسافه عملاً له. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * خصوصاً فى الثانيه، بل لا يُترك فيها. (الإصطهباناتى). * الظاهر اعتبار صيروره السفر الموجب للقصر عملاً له. (أحمد الخونسارى).

۷- ۷. لاحتمال كون السفر مطلق البعد العرفى عن الوطن، وأمّا لو لم نحتمل ذلك وكان المراد من السفر السفر إلى المسافه فالواجب عليه القصر، ولو سافر إلى حدّ المسافه فيما هو شغله من الاحتطاب مثلاً فضلاً عمّا إذا سافر فى غير شغله. (الشاهرودى).

يقال(۱) بوجوب التمام(۲) . . . .

---

۱ - ۱. لا ـ وجه له بعد أن لم يكن السفر الموجب للقصر الذى هو عنوان المخصّص عملاً له. (آل ياسين). * فيه منع واضح. (الكوه كَمَرى). * لكنّه محلّ إشكال، إلّا أن يصير السفر إلى المسافه عملاً له. (البروجردى). * بل الأقوى القصر. (عبدالهادى الشيرازى). * لكنّ الأظهر خلافه. (الميلانى). * فيه منع، فلا يُترك الاحتياط. (الشريعتمدارى). * المناط فى وجوب التمام هو صدق كون مهنته السفر إلى المسافه، فلا يؤثّر صدق المسافر فيها دونها. (الفانى). * لكنّه بعيد، والأظهر وجوب القصر عليه فى الفرض المزبور. (الخوئى). * لكنّ الأقوى خلافه؛ لاشتراط أن يكون السفر الشرعىّ عملاً له دون مطلق المسافره. (السبزوارى). * لكنّه ضعيف غايته. (تقى القمّى). * ولكنّه ضعيف، والأظهر وجوب القصر عليه. (السيستانى). * هذا بعيد، بل الظاهر وجوب القصر عليه، إلّا إذا كان السفر إلى المسافه عملاً له ولو للاحتطاب. (اللنكرانى).

۲ - ۲. القول بوجوب القصر عليه أقوى حتّى فيما هو شغله. (الجواهرى). * الأحوط الجمع. (الحائرى). * بل الأقوى وجوب القصر. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * محلّ الإشكال إذا لم يكن السفر إلى المسافه. (عبداللّه الشيرازى). * الأقوى وجوب القصر عليه حتّى يصير السفر إلى المسافه عملاً له. (محمّد رضا الگلپايگانى). * الأظهر وجوب القصر عليه فى هذا الفرض أيضاً. (الروحانى).

عليه(۱) إذا(۲) سافر بحدّ المسافه، خصوصاً(۳) فيما هو شُغله من الاحتطاب مثلاً.

فى اعتبار التمام على استمرار من شغله السفر عدم إقامته فى بلده أو غيره عشره أيام

(مسأله ۴۹): يعتبر(۴) فى استمرار مَن شُغله السفر على التمام أن لا يقيم فى بلده أو غيره(۵) عشره أيّام(۶)، وإلاّ ـ انقطع حكم عمليّه السفر(۷)

ص: ۴۳۰

۱- ۱. لكنّ الأقوى خلافه؛ فإنّ ظاهر النصوص والفتاوى أن يكون السفر الذى هو عمله موجباً للتقصير لولا اتّخاذه عملاً. (كاشف الغطاء). * لابدّ من المسافه الشرعيه فى صدق كون السفر عملاً له، فعليه القصر فى الفرض المذكور. (زين الدين).

۲- ۲. لا يجوز له التمام إلّا أن تصير المسافه الشرعيّه عملاً له، ولا اعتبار بما دون المسافه الشرعيّه ولو صدق عليه عنوان المسافر. (البجنوردى).

۳- ۳. الظاهر أنّ لفظه «خصوصاً» المسافه الشرعيّه. (مهدى الشيرازى).

۴- ۴. لا ـ يبعد عدم اعتباره، فيبقى على التمام فى السفر الأوّل، حتّى فى المكارى، وإن كان لا ينبغى له ترك الاحتياط بالجمع بين القصر والإتمام فى سفره الأوّل. (السيستانى).

۵- ۵. سيأتى حكمه. (السبزوارى).

۶- ۶. العشره القاطعه لعمليه السفر والمانعه عن تحقّقها هى التى يُتمّ صلاته فيها، لا مطلقاً على الأقوى. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * فى هذا الشرط عندى تأمّل وإشكال، والاحتياط لاسيّما فى المكارى ممّا لا ينبغى تركه، وإن كان الأظهر كفايه صدق عنوان عمليّه السفر فى الحكم بالتمام مطلقاً. (الفانى). * ناوياً مطلقاً على الأقوى. (المرعشى).

۷- ۷. إذا أقام مَن عمله السفر ــ والمكارى على الخصوص ــ فى بلده أو فى موضع آخر عشره أيّام، سواء كانت منويّةً أم لا، فالأحوط له الجمع بين القصر والتمام فى السفره الاُولى التى يسافرها بعد ذلك. (زين الدين).

وعاد إلى القصر(۱)، فی السفره الاُولی(۲) خاصّهً دون الثانیه(۳) فضلاً عن الثالثه، وإن کان الأحوط(۴) الجمع(۵) فیهما(۶)، ولا فرق فی الحکم المزبور بین المکاری والملّاح(۷) والساعی(۸) وغیرهم ممّن عمله السفر(۹)،أمّا إذا أقام أقلّ من عشره أیّام بقی علی التمام، وإن کان الأحوط(۱۰) مع إقامه

ص: ۴۳۱

۱- ۱. الأحوط الجمع. (تقی القمّی).

۲- ۲. أی فی مسیره إلی مقصده الأوّل، فإذا خرج منه إلی مقصد آخر کان علیه التمام. (المیلانی). * لو لم تکن طویلهً بحیث یصدق علیها العنوان، کما تقدّم. (عبداللّه الشیرازی). * هذا فی السفر القصیر، وأمّا ما کان طویلاً جدّاً فلا یبعد أن یکون المناط علی المنزل الأوّل. (السبزواری).

۳- ۳. الأظهر أ نّه یقصّر أیضاً حتّی یتیقّن الموضوع للإتمام، أی یصدق أنّ شغله السفر ثانیاً. (الفیروزآبادی). * بل یقصّر إن لم یصدق علیه أ نّه غیر مقیم. (الکوه کَمَری). * الأقوی فیها القصر. (المرعشی).

۴- ۴. فی الثانیه لا یُترک، کما تقدّم. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * لا یُترک فی الثانیه. (الآملی).

۵- ۵. هذا الاحتیاط لا یُترک. (الإصطهباناتی).

۶- ۶. لا یُترک الاحتیاط فی الثانیه، وفی الثالثه ضعیف. (البجنوردی).

۷- ۷. فی غیر المکاری الأحوط الجمع. (حسن القمّی).

۸- ۸. فی غیر مثل المکاری والجمّال إشکال. (الحائری). * الأظهر اختصاص الحکم بالمکاری دون غیره. (الخوئی).

۹- ۹. إلّا مَن کان بیته معه فلا یعمّه الحکم علی الأقوی، بل الحکم فیما عدا المکاری لا یخلو من تأمّل. (المیلانی).

۱۰- ۱۰. لا یُترک الاحتیاط فی هذه الصوره، وفیما أقام عشرهً فما فوقها متردّداً، وفیما أقام مع عدم النیّه فی الثلاثین متردّداً. (الفیروزآبادی).

الخمسه(۱) الجمع(۲)، ولا فرق(۳) فی الإقامه فی بلده عشرهً بین أن تکون منویّهً أو لا، بل وکذا(۴) فی غیر بلده(۵)

---

۱ – ۱. الأظهر أنّ ذلک یختصّ بالصلاه النهاریّه دون اللیلیّه، ودون الصوم، وینبغی أن لا یُترک هذا الاحتیاط، بل لا یترکه المکاری. (المیلانی). * هذا الاحتیاط فی خصوص الصلوات النهاریّه دون اللیلیّه، أمّا فیها فلا إشکال فی وجوب التمام. (البجنوردی).

۲ – ۲. فی خصوص صلاه النهار، فیصوم ویُتمّ صلاته باللیل بلا إشکال. (البروجردی). * فی خصوص صلاه النهار دون صلاه اللیل والصوم. (مهدی الشیرازی). * فی خصوص الصلوات النهاریه. (عبدالهادی الشیرازی). * فی صلاه النهار، وأمّا بالنسبه إلی صلاه اللیل والصوم فالاحتیاط ضعیف. (الخمینی). * لا یُترک فی الظهرین، وأمّا العِشاء والصوم فتامّان. (المرعشی). * مورد الاحتیاط هو الصلاه النهاریه، وأمّا اللیلیه فالحکم فیها وجوب التمام بلا إشکال. (الخوئی). * فی خصوص الصلاه النهاریه. (الروحانی). * فی خصوص صلاه النهار، وأمّا بالنسبه إلی صلاه اللیل والصوم فالاحتیاط ضعیف، بل یُتمّ. (اللنکرانی).

۳– ۳. قد مرّ النظر فیه. (المرعشی).

۴– ۴. إذا کانت منویّهً له من الأوّل. (الشاهرودی).

۵– ۵. الأقوی أ نّه لا أثر لِما فی غیر بلده إلاّ إذا کانت منویّه، أو بعد تردّد الثلاثین. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * الأقوی اعتبار النیّه فی غیر بلده؛ فإنّ المدار علی إقامه عشرهٍ فما زاد قد ترک فیها التلبّس بالسفر، وإقامتها بغیر نیّه کإقامتها أثناء الطریق لا تُخرجه عن کونه متلبّساً بسفره، ومنه یعلم عدم کفایه الثلاثین مردّداً، بل ولا عشره بعدها غیر منویّه. (کاشف الغطاء). * اعتبار النیّه إذا کانت فی غیر بلده لا یخلو من رُجحان، ولکن لا یُترک الاحتیاط مع الإمکان. (البروجردی). * فیه نظر، فلا یُترک الاحتیاط. (مهدی الشیرازی). * الظاهر اعتبار کونها منویّه. (الخوئی).

أيضاً(۱)، فمجرّد البقاء عشرةً يوجب العود إلى القصر، ولكنّ الأحوط(۲) مع الإقامه(۳) فی غیر بلده بلا نیّه(۴) الجمع فی السفر الأوّل(۵) بین القصر والتمام.

الحكم فیما إذا لم یكن عمله السفر لكن عرض له عارض فسافر أسفاراً عدیده

(مسأله ۵۰): إذا لم یكن شغله وعمله(۶) السفر، لكن عرض له عارض

ص: ۴۳۳

۱- ۱. لا یبعد اعتبار النیّه فی غیر بلده. (محمّد الشیرازی).

۲ - ۲. لا ـ یُترك الاحتیـاط. (الحـائری). * لا ـ یُترك جـدّاً لـو لـم نقـل بقـوّه اعتبـار نیّتهـا فی إقـامه غیر البلـد؛ إذ المســتفاد من النصّ(الوسائل: الباب (۱۲) من أبواب صلاه المسافر، ح۱.) اعتبار الفصل بالإقامه التمیّز، غایه الأمر فی البلد لا یحتاج إلی قصدها دون غیره، كمـا لا ـ یخفی علی مَن لاحظهـا. (آقا ضـیاء). * لا یُترك. (الإصـفهانی، محمّ ـد تقی الخونساری، عبـداللّه الشـیرازی، الآملی، السبزواری، الأراكی، اللنكرانی). * بعید، بل الظاهر وجوب القصـر علیه، إلّا إذا صار السـفر إلی المسافه عملًا وشـغلًا له. (الإصطهباناتی).

۳- ۳. لا یُترك. (الرفیعی، الشریعتمداری، محمّد رضا الگلپایگانی، حسن القمّی).

۴- ۴. لا یُترك هذا الاحتیاط. (البجنوردی).

۵- ۵. بل فی السفر الثانی أیضاً. (الفیروزآبادی).

۶- ۶. یستفاد من مجموع أخبـار البـاب أنّ هنـا عنـاوین ثلاـثهً كـلّ واحـد منهـا موضوع لمسـأله التمام: الأوّل: مَن كان بیته معه. والثانی: مَن اتّخذ السفر عملًا وشغلًا له، وقد طبّقه فی الأخبار علی المُكاری والملّاح والبرید والاشتقان(الاشتقان: بالألف والشین المعجمه والتاء المثنّاه من فوق والقاف: البریـد. مجمع البحرین: ۲/۵۳۱ (مادّه شقن). قال إبن إدریس فی سرائره: ۱/۳۳۷: وجدت فی كتـاب الحیوان للجاحـظ مـا یـدلّ علی أنّ الاشـتقان: الأمین الـذی یبعثه السـلطان علی حفاظ البیادر.). والثالث: مَن یـدور فی شغله، وقد طبّق فی الروایه بالجابی الذی یدور فی جبایته، والأمیر الذی یدور فی إمارته، والتاجر الذی یدور فی تجارته من سوق إلی سوق، والراعی الذی یتطلّب بناب(الناب الكبیره: العُشـبه بالتحریك. الصحاح: ۱/۲۳۰ (مادّه عشب). أی یطلب مواضع القَطر ومنبت الشجر.) الشجر، ولا وجه لانحصار موضوع مسأله التمام بالأوّلَین وإرجاع العنوان الثالث إلیهما، فعلی هذا یُتمّ مَن یدور فی القری والبسـاتین للمعـالجه وتنظیم الصـحّه بـأمر الحكومه. نعم، مَن كـان ساكنـاً فی محلٍّ ویمشـی إلی محلٍّ آخر فی كلّ یوم أو اُسـبوع للتحصـیل أو التدریس أو التجاره یكون خارجاً عن العناوین الثلاثه، فیقصّ ـر، إلّا إذا استُظهر من الروایه عنوان كثره السفر، أو كان سفره أكثر من حضره فیتمُّ، ولكن فیه ما عرفت أنّ الظاهر من الأخبار انحصار موضوع التمام بالعناوین الثلاثه. (الآملی).

فسافر أسفاراً عديدةً لا ـ يلحقه حكم وجوب التمام، سواء كان كلّ سفره بعد سابقها اتّفاقيّاً، أم كان من الأوّل قاصداً لأسفار عديده، فلو كان له طعام أو شيء آخر فى بعض مزارعه أو بعض القرى وأراد أن يجلبه إلى البلد فسافر ثلاث مرّات أو أزيد بدوابّه أو بدوابّ الغير لا ـ يجب عليه التمام، وكذا إذا أراد أن ينتقل من مكان إلى مكان فاحتاج إلى أسفارٍ متعدّدهٍ فى حمل أثقاله وأحماله.

فى عدم اعتبار فيمن شغله السفر اتحاد كيفيات و خصوصيات أسفاره من حيث الطول والقصر

(مسأله ۵۱): لا يعتبر فيمَن شغله السفر اتّحاد كيفيّات وخصوصيّات

أسفاره من حيث الطول والقصر(۱)، ومن حيث الحموله(۲)، ومن حيث نوع الشغل، فلو كان يسافر إلى الأمكنه القريبه فسافر إلى البعيده، أو كانت دوابّه الحمير فبدّل بالبغال أو الجمال، أو كان مكارياً(۳) فسار ملّاحاً(۴)، أو بالعكس يلحقه الحكم، وإن أعرض عن أحد النوعين إلى الآخر أو لفّق من النوعين، نعم، لو كان شغله المكاراه فاتّفق أ نّه ركب السفينه للزياره أو بالعكس قصّر(۵)؛ لأ نّه(۶) سفر(۷) فى غير عمله.

بخلاف ما ذكرنا أوّلاً فإنّه مشتغل بعمل السفر، غايه الأمر أ نّه تُبدَّل خصوصيّه الشغل إلى خصوصيّهٍ اُخرى، فالمناط هو الاشتغال بالسفر وإن اختلف نوعه.

السائح فى الأرض الذى لم يتخذ وطناً منها يتم، و الأفضل الجمع

(مسأله ۵۲): السائح(۸) فى الأرض الذى لم يتّخذ وطناً منها يُتمّ، والأحوط(۹) الجمع(۱۰).

ص: ۴۳۵

۱- ۱. بعد عدم كون السفر أقلّ من المسافه الشرعيه، كما مرّ. (السيستانى).

۲- ۲. ولو كانت جوّيّه كما فى زماننا. (المرعشى).

۳- ۳. فى الاختلاف النوعى إشكال. (الحائرى).

۴- ۴. بحيث تكون الملاحه شغلاً وحرفه جديده له، بمعنى أ نّه بدّل شغل المكاراه بالملاحه، لا أ نّه شغله المكاراه واشتغل سفره واحده أو أسفاراً بالملاحه من دون أن يأخذها حرفه له، وإلّا ففيه إشكال، والأحوط الجمع. (البجنوردى).

۵- ۵. مرّ الكلام فيه فى التعليق على المسأله الخامسه والأربعين. (السيستانى).

۶- ۶. بل أتمّ. (الفيروزآبادى).

۷- ۷. بل لغرض آخر. (المرعشى).

۸- ۸. وهو الذى لا حضر له. (المرعشى).

۹- ۹. لا يُترك. (تقى القمّى).

۱۰- ۱۰. هذا الاحتياط ضعيف. (محمّد الشيرازى). * لو كان مردّداً فالأحوط الجمع. (مفتى الشيعه).

الراعی الذی لیس له مکان مخصوص یتم

(مسأله ۵۳): الراعی الذی لیس له مکان(۱) مخصوص(۲) یُتمّ.

التاجر الذی یدور فی تجارته یتم

(مسأله ۵۴): التاجر الذی یدور فی تجارته یُتمّ.

المسافر المعرض عن وطنه و لم یتخد وطناً غیره یقصر

(مسأله ۵۵): مَن سافر مُعرِضاً عن وطنه لکنّه لم یتّخذ(۳) وطناً غیره(۴) یقصّر(۵).

۱- ۱. بل یُتمّ مطلقاً. (عبدالهادی الشیرازی).

۲- ۲. بل مطلقاً مادام السفر عمله. (المیلانی). * لا ـ إذا کانت له أمکنه متعدّده مخصوصه. (الفانی). * بل ولو کان له مکان مخصوص. (الخوئی). * بل ولو کان له ذلک، ولکن کان الرعی عمله. (الآملی). * المناط عملیّه السفر عرفاً، سواء کان له مکان مخصوص فی الجمله أم لا ـ (السبزواری). * إن لم یتّخذ السفر شغلاً. (حسن القمّی). * بل مطلقاً ما دام یُعدّ السفر عملاً له. (السیستانی).

۳- ۳. ولکن کان بانیاً علی اتّخاذه، وفی غیر هذا یُتمّ. (المرعشی).

۴- ۴. إن اتّخذ وطناً غیره، وإلّا فحکمه التمام، کمن لا وطن له. (کاشف الغطاء). * ولم یتّخذ السفر شغلاً لنفسه. (المیلانی)

۵- ۵. ولکن بشرط عدم صیرورته بتکثّر سیره ممّن دوره معه، کما لا یخفی وجهه. (آقا ضیاء). * إن کان عازماً علی اتّخاذه ولم یجعل السفر عمله. (البروجردی). * لو لم یتّخذ السفر عملاً له. (عبدالهادی الشیرازی). * إذا کان بانیاً علی اتّخاذ وطنٍ، أمّا إذا کان بانیاً علی عدم اتّخاذ وطنٍ فالظاهر أ نّه یُتمّ، ولو کان متردّداً فی ذلک ففیه إشکال. (الحکیم). * ما لم یعنون بأحد العناوین الموجبه للتمام. (الشاهرودی). * بمعنی أنّ صرف الإعراض عن الوطن مع عدم اتّخاذ وطن غیره لا یوجب التمام، إلّا أن یکون هناک ما یوجب التمام من العناوین الاُخَر، ککون بیته معه، أو کون السفر عملاً له. (البجنوردی). * إذا لم یقصد سفره عمله. (عبداللّه الشیرازی). * هذا فیما إذا لم یبنِ علی عدم اتّخاذ الوطن. (الخوئی). * إذا لم یتّخذ السفر عمله، ولم یکن عازماً علی عدم اتّخاذ الوطن، کالسائح الذی لم یتّخذ وطناً. (الخمینی). * إن لم یتّخذ السفر شغلاً. (محمّد رضا الگلپایگانی). * إن لم یصدق علیه عرفاً أ نّه ممّن شغله السفر. (السبزواری). * إذا کان عازماً علی اتّخاذ وطن آخر فی زمان قریب، وإلّا فإن تردّد فی اتّخاذ وطن جدید، أو جعل السفر عملاً ـ له، أو جعل بیته معه، ونحو ذلک من العناوین المذکوره فی الروایات فإنّهم یتمّون. (محمّد الشیرازی). * یعنی أ نّه لم یعیّن له وطناً خاصّاً بعد، أمّا إذا بنی علی عدم التوطّن فی موضع أصلاً فهو سائح، وقد تقدّم أنّ حکمه الإتمام. (زین الدین). * هذا فیما یکون بانیاً علی اتّخاذ الوطن، وأمّا غیره فیدخل تحت أحد الأقسام السابقه. (تقی القمّی). * إذا لم یجعل السفر عملاً ـ له. (الروحانی). * بشرط أن لا یصدق علیه أحد العناوین الموجبه للتمام، ککون بیته معه. (السیستانی). * إذا لم یتّخذ السفر عملاً وکان عازماً علی اتّخاذ الوطن. (اللنکرانی).

فیمن کان فی أرض واسعه اتخذها مقراً له، لکنه فی کل سنه فی مکان منها

(مسأله ۵۶): مَن کان فی أرض واسعه قد اتّخذها مقرّاً، إلاّ أ نّه کلّ سنهٍ مثلاً فی مکانٍ منها یقصّر إذا(۱) سافر(۲) عن مقرّ سنته.

ص: ۴۳۷

۱- ۱. فیه إشکال، والأحوط الجمع. (الحکیم).

۲- ۲. إذا صدق فی حقّه أ نّه ذو أوطان وذو منازل، ویصدق علی سفره من نقطه إلی اُخری السفر من منزله إلی منزله الآخر. (المرعشی). * إن لم یصدق علیه أ نّه ممّن بیته معه، وإلاّ یُتمّ. (محمّد الشیرازی).

إذا شک بأنه أقام فی منزله أو بلد آخر عشره أیام أو أقل بقی علی التمام

(مسأله ۵۷): إذا شکّ فی أ نّه أقام فی منزله أو بلدٍ آخر عشره أیّام أو أقلّ بقی علی التمام(۱).

الثامن: الوصول إلی حد الترخص، و هو المکان الذی تتواری عنه جدران البلد

الثامن:(أی الشرط الثامن من شرائط القصر.) الوصول إلی حدّ الترخّص، وهو: المکان الذی(۲) تتواری(۳) عنه(۴) جدران(۵) بیوت(۶) البلد(۷) ویخفی عنه

ص: ۴۳۸

۱- ۱. إذا لم یحرز بقاء العشره ولو بالأصل. (الشاهرودی). * مع عدم أماره معتبره یحرز بها الإقامه. (السبزواری).

۲- ۲. الأظهر أ نّه المکان الـذی یتواری فیه المسافر عن البیوت للبعد الحاصل بینه وبینها، ومعنی تواریه عنها: هو أن لا یراه أهلها. (المیلانی)

۳- ۳. بل یتواری هو عن أهل البلد. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی).

۴- ۴. بل یتواری هو عن جدران بیوت البلد. (الکوه کَمَری).

۵- ۵. الوارد فی حدیث ابن مسلم(الوسائل: الباب (۱۱) من أبواب صلاه المسافر، ح۴ و۸.): تواری الشخص عن البیوت، الملازم لتواری أهلها عن الشخص، فالمیزان فی حدّ الترخّص عدم رؤیه المسافر أهل البلد. (تقی القمّی).

۶- ۶. الموجود فی النصّ: أن یتواری المسافر عن البیوت، ومعناه: أن یصل فی ذهابه إلی حدٍّ لا یراه أهل البیوت، وهو قریب جداً أو متّحد مع خفاء الأذان، ولا اختلاف بینهما، وهما علامتان علی البعد الخاصّ الـذی إذا وصله المسافر فی خروجه وجب علیه القصر، وإذا بلغه فی عودته إلی وطنه وجب علیه التمام، وهو ملازم لتواری أهل البیوت عن المسافر. (زین الدین).

۷- ۷. بل المعیار هو تواری الشخص عن البیوت، لا تواری البیوت عنه وإن کان الاحتیاط حسناً. (الحائری). * بل یتواری الشخص عن أهل البیوت الملازم لتواری أهلها عنه، وبه یظهر الحال فی جمله من المسائل الآتیه. (الروحانی).

أذانه(۱)،

فی کفایه تحقق أحد فردی الترخص – تواری الجدران أو خفاء الأذان – مع عدم العلم بتحقق الآخر أو مع العلم

ویکفی تحقّق أحـدهما مع عـدم العلم بعـدم تحقّق الآـخر(۲)، وأمّـا مـع العلم بعـدم تحقّقه(۳) فالأحوط(۴) اجتماعهما(۵)، بل الأحوط(۶)

ص: ۴۳۹

---

۱ – ۱. لاـ یبعـد أنّ الحـدّ هو البعـد عن البلـد بحیث یوجب خفـاء الأـذان. (المیلاـنی) * لاـ یبعـد تلازم العلامتین عرفاً، فلا مجال لاختلافهما والترجیح بینهما، والتفصیل فی الفقه. (محمّد الشیرازی). * فی معرفیّه عدم سماع الأذان لحدّ الترخّص أو محدّدیّته له إشکال، بل منع، ومنه یظهر الحال فی جمله من الفروع الآتیه. (السیستانی).

۲– ۲. والأحوط وجوباً مراعاتهما معاً. (مفتی الشیعه).

۳– ۳. الظاهر أ نّه لا اختلاف بین الأمارتین، بل هما متطابقتان دائماً، وإنّما جُعِلَتا معاً تسهیلًا للمکلَّف. (الروحانی).

۴– ۴. القول بکفایه تحقّق أحـدهما مطلقاً لا یخلو من قوّه. (الجواهری). * الأولی. (الفیروزآبادی). * بل الأقوی کفایه أحـدهما؛ لاقتضاء الجمع بینهما رفع الید عن إطلاق الشرط الحاکی عن انحصاره. (آقا ضیاء).

۵– ۵. لاـ یُترک، بـل لا یخلو من قوّه، غیر أ نّه فی العود یتعیّن علیه الاحتیاط. (آل یاسـین). * الأقوی اعتبار اجتماعهما فی تحقّق وجوب القصـر. (الکوه کَمَری). * الأقوی کفایه خفاء أحـدهما. (مهدی الشـیرازی). * والأقوی أنّ الحدّ خفاء الأذان، وأمّا خفاء البیوت فهو أماره علی تحقّقه سابقاً علیه. (الحکیم).

۶– ۶. هـذا الاحتیـاط لاـ یُترک، بـل لا یخلو من قوّه. (النائینی، جمال الـدین الگلپایگانی). * بل هو الأقوی؛ فإنّه إذا کان یسـمع الأذان أو یری الجـدران فهو بَعـدُ فی البلـد فکیف یقصّـِر؟ ویلزمه أ نّه فی الإیاب یکون حاضـراً بظهور أحدهما، نعم، علی القول بکفایه خفاء أحـدهما فی الذهاب ففی الإیاب لابدّ من ظهورهما. (کاشف الغطاء). * هذا الاحتیاط لا یُترک. (البجنوردی). * لا یُترک هذا الاحتیاط. (الفانی). * لا یُترک. (الخمینی، اللنکرانی).

مراعاه[۱] اجتماعهما مطلقاً،

الحكم فيما لو تحقق أحد سببى الترخص دون الآخر

فلو تحقّق أحـدهما دون الآـخر: إمّا يجمع بين القصـر والتمام، وإمّا يوءخّر الصـلاه إلى أن يتحقّق الآخر، وفى العود[۲] عن السفر أيضاً ينقطع حكم القصر إذا وصل إلى[۳] حدّ الترخّص[۴] من وطنه[۵] أو محلِّ[۶] إقامته[۷]، وإن كان

۱- ۱. لاـ يُترك. (البروجردى، عبـداللّه الشـيرازى). بـل لا يخلو من قوّه، فمع عـدم التمكّن يحتاط بالجمع. (الشاهرودى). * هـذا الاحتياط لا يُترك، بل لا يخلو من قوّه. (الآملى).

۲- ۲. الأحوط فى العود مراعاه رفع الأمارتَين. (الخمينى).

۳- ۳. فى الرجوع لابـدّ من ملاحظه خفاء الأذان، والأحوط رعايه خفاء الجدران، فمع خفاء الأذان وعدم العلم بخفاء الجدران لا إشكال، أمّا مع العلم بخفاء الجدران وعدم العلم بخفاء الأذان فلا يُترك مقتضى الاحتياط. (حسن القمّى).

۴- ۴. الأظهر هاهنا هو خصوص ما إذا سمع فيه الأذان. (الميلانى)

۵- ۵. أى مقرّه ومحلّ سكناه، لا خصوص الوطن الاصطلاحى. (مهدى الشيرازى).

۶- ۶. سيجىء الكلام فيه. (آقا ضياء).

۷- ۷. فيه تأمّل، بل ربّما يقوى البقاء هنا على القصـر إلى أن يصل إلى محلّ إقامته عرفاً. (آل ياسـين). * فى انقطاع حكم القصر إذا وصل إلى حدّ الترخّص من محلّ إقامته إشـكال، والاحتياط لا يُترك. (البجنوردى). * يأتى الكلام فيه. (الخمينى). * الأقرب رعايه الاحتياط فيه ذهاباً وإياباً. (المرعشـى). * اعتبار حدّ الترخّص فى محلّ الإقامه ولا سيّما فى العود إليه محلّ إشكال، بل منع، والأولى رعايه الاحتياط فيه. (الخوئى). * سيجىء الكلام فيه. (الآملى). * اعتبار حدّ الترخّص فى محلّ الإقامه مشكل، فلا يُترك فيه الاحتيـاط. (زين الـدين). * فى اعتبار حـدّ الترخّص فى محلّ الإقامه نظر، فيُراعى مقتضـى الاحتياط. (حسن القمّى). * الظاهر التفصـيل بين الخروج عن محـلّ الإقـامه والوصول إليه بـأن نلتزم بترتّب الحكم فى الأـوّل دون الثانى. (تقى القمّى). * اعتبار حدّ الترخّص فى الموردين ولاـ سـيما فى العود إلى محـلّ الإقـامه محـلّ إشـكال، بل منع والاحتياط فى محله. (السيسـتانى). * يجىء حكم محلّ الإقامه إن شاء اللّه تعالى. (اللنكرانى).

الأحوط(۱) تأخیر الصلاه إلی الدخول فی منزله، أو الجمع بین القصر

---

۱ – ۱. لا ـ یُترک الاحتیـاط. (الحائری). * لا یُترک هـذا الاحتیاط فی محلّ الإقامه. (الکوه کَمَری). * لا یُترک هـذا الاحتیاط فی الثـانی. (الإصـطهباناتی). * أی بالنسـبه إلی محـلّ الإقـامه، ولا ـ یُـترک. (مهـدی الشـیرازی). * لا ـ یُـترک الاحتیـاط فی الإقـامه. (الشاهرودی). * لا یُترک فی محلّ الإقامه، فلا یکتفی بالإتمام إلاّ بعد أن یدخل المنزل وینوی المقام. (المیلانی) * لا یُترک فی محلّ الإقامه. (عبـداللّه الشـیرازی). * لا یُترک هذا الاحتیاط فی خصوص محلّ الإقامه. (الروحانی). * کما أنّ الأحوط فی العود رعایه رفع الأمارتَین. (اللنکرانی).

والتمام إذا صلّى قبله بعد الوصول إلى الحدّ.

المناط فى خفاء الجدران: خفاء جدران البيوت: لا خفاء الأعلام والقباب و المنارات

(مسأله ۵۸): المناط(۱) فى خفاء(۲) الجدران(۳): خفاء(۴) جدران(۵) البيوت(۶)، لا ـ خفـاء الأعلام والقِباب والمَنارات، بل ولا خفاء سور البلد إذا

ص: ۴۴۲

۱- ۱. قد مرّ الكلام. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى).

۲- ۲. تقدّم آنفاً أنّ المناط توارى المسافر عن البيوت. (الميلانى)

۳- ۳. بل المناط توارى الشـخص عن البيوت، كما فى النصّ، والـدليل على ذلك: توارى جـدران البيوت عنه. (حسن القمّى). * قد ظهر مما تقدّم عدم مدخليه خفاء الجدران. (تقى القمّى). * بل الأظهر أنّ المناط اسـتتار الشـخص عن أهل البيوت فى حدود معيشتهم فيها وفى مرافقها، ومنه يظهر الحال فى بعض الفروع الآتيه. (السيستانى).

۴- ۴. عرفت أنّ المعيـار توارى المسـافر عن البيوت، وهو يلازم توارى أهـل البيوت عنه، فلاـ اعتبار فى نفس البيوت فضـلًا عن الأعلام والقِباب والمنارات. (زين الدين).

۵- ۵. المناط خفاء الشخص نفسه عمّن فى البيوت بحيث لايرونه، وخفاء البيوت ملزومه. (الحكيم). * بل خفاء الشخص وتواريه عن أهل البيوت. (المرعشى).

۶- ۶. ولعـلّ جعله معيـاراً وضابطـاً لتحقّق توارى المسـافر وخفائه عن أهل البيوت الـذى هو ظاهر النصّ لمكان التلازم بين خفاء الجـدران وخفـاء الأهـل، الملازم لخفاء المسافر عن الأهل؛ لعـدم إمكان التفكيك مع فرض التساوى من جميع الجهات، كما لا يخفى، وكيف كان فالمعيار خفاء المسافر عن الأهل، وهو أيضاً يقرب من خفاء الأذان بالمعنى الـذى ذكروه، ولا فرق حينئذٍ بين القـول بـأنّ خفـاء الأـذان وخفـاء الجـدران دليـل عليـه وبيـن القـول بـالعكس وبين القـول بأصـاله كـلٍّ منهمـا، كمـا هـو واضـح. (الشـاهرودى). * المنـاط فى وجوب التقصـير هو توارى المسـافر عن الـبيوت، لا ـ خفـاء جـدران الـبيوت عنه، نعم، يمكن ادّعـاء الملاـزمه بينهمـا، فلاـ يبقى محـلّ لِمـا ذكره فى هـذا الفرع ولاـ الفرع الآتى. (البجنوردى). * بل المناط توارى أهل البيوت؛ فإنّه يستكشف بـه تـوارى المسـافر عن الـبيوت. (الخـوئى). * تقـدّم الكلاـم فيه. (الروحـانى). * المـدار فى السـماع وفى الرؤيه على المتعارف. (مفتى الشيعه).

كان له سور، ويكفى خفاء صورها وأشكالها وإن لم يخفَ(۱) أشباحها.

الحكم فيما لو كان البلد فى مكان مرتفع، أو مكان منخفض، أو مانع يمنع عن رؤيته، أو البيوت على خلاف المعتاد علواً و انخفاضاً

(مسأله ۵۹): إذا كان البلد فى مكان مرتفع بحيث يُرى من بعيد يقدّر كونه فى الموضع المستوى، كما أ نّه إذا كان فى موضع منخفض يخفى بيسير من السير، أو كان هناك حائل يمنع عن روءيته كذلك يقدّر فى الموضع(۲) المستوى(۳)، وكذا إذا كانت البيوت على خلاف المعتاد من حيث العلوّ والانخفاض فإنّها تُردّ إليه، لكنّ الأحوط(۴) خفاوءها مطلقاً، وكذا إذا كانت على مكان مرتفع فإنّ الأحوط خفاوءها مطلقاً.

إذا لم يكن هناك بيوت ولا جدران يعتبر التقدير، و فى بيوت الأعراب و نحوهم يكفى خفاءها بلا تقدير

(مسأله ۶۰): إذا لم يكن هناك بيوت ولا جدران يعتبر التقدير(۵)، نعم،

۱- ۱. الأحوط فيما بين الخفاءَين الجمع، أو تأخير الصلاه. (محمّد رضا الگلپايگانى).

۲- ۲. مع عدم الحائل. (اللنكرانى).

۳- ۳. وكذلك يقدّر البعد الخاصّ على القول المختار فى الموضع المستوى. (زين الدين).

۴- ۴. بل الأحوط فى هذه الموارد الجمع، نعم، مقتضى الأصل اعتبار الخفاء مطلقاً؛ للشكّ فى تبديل موضوع التمام بالقصر بدونه. (آقا ضياء). * لا يُترك فى الموردين، فيحتاط بمراعاه تقدير البعد عن البيوت فى الموضع المستوى وفعليّه تواريه عنها. (الميلانى)

۵- ۵. فى اعتبار الزائد عمّا يصدق عليه كونه من حدوده عرفاً نظر جدّاً، ووجهه التشكيك فى اندراجه تحت الدليل. (آقا ضياء). * مع خفاء الأذان إن كان، وإلّا قدّر أيضاً. (آل ياسين). * أى يقدّر لو كان هناك بيوت، أو هناك أذان بصوت مرتفع. (كاشف الغطاء). * المناط فى الجميع هو خفاء أهل البيوت عنه، وخفاء الأذان ولو تقديراً وإن لم تكن بيوت ولا جدران. (زين الدين). * يكفى خفاؤها من دون حاجه إلى تقدير. (مفتى الشيعه).

فی بیوت الأعراب ونحوهم ممّن لا جدران لبیوتهم یکفی(۱) خفاوءها(۲)، ولا یحتاج إلی تقدیر الجدران.

الظاهر فی خفاء الأذان کفایه عدم تمیز فصوله، و إن کان اعتبار خفاء مطلق الصوت أفضل

(مسأله ۶۱): الظاهر فی خفاء الأذان(۳) کفایه(۴) عدم(۵) تمیّز فصوله(۶)،

ص: ۴۴۴

۱- ۱. فیه تأمّل، والأحوط تقدیرها. (الخمینی).

۲- ۲. بل تواریه عنها علی ما تقدّم. (المیلانی)

۳- ۳. یعتبر فی صدق خفاء الأذان عدم تمیّز کونه أذاناً، ولا یکفی عدم تمیّز فصوله بعد تمیّز أصله، نعم، لا یعتبر خفاء الصوت. (الفانی). * بل الظاهر کفایه تمیّز کونه أذاناً ولو مع عدم تمیّز فصوله. (حسن القمّی).

۴- ۴. الأقوی اعتبار خفائه بحیث لا یتمیّز بین کونه أذاناً أو غیره. (الخمینی).

۵- ۵. الأقوی خفاؤه بمثابهٍ لا یتمیّز عن غیره لدی السامع، ولا یکفی صرف عدم تمیّز الفصول مع العلم بأ نّه أذان، والأحوط ما فی المتن من اعتبار خفاء مطلق الصوت. (المرعشی).

۶- ۶. بل الظاهر عدم تمیز الأذان من غیره. (الشاهرودی). * الاکتفاء بتمیّز کونه أذاناً ولو مع عدم تمیّز فصوله لا یخلو من وجه. (الخوئی). * بل الأقوی اعتبار عدم تمیّز کونه أذاناً. (محمّد رضا الگلپایگانی). * المیزان سماعه بحیث یمتاز الصوت الأذانی عن غیره، فلا یعتبر تمییز فصوله فضلاً عن حروفه، ولا یکفی سماع صوتٍ ما بحیث لا تمتاز أذانیّته. (الروحانی).

وإن كان الأحوط(۱) اعتبار(۲) خفاء مطلق الصوت(۳) حتّى المتردّد بين كونه أذاناً أو غيره، فضلاً عن المتميّز(۴) كونه

ص: ۴۴۵

---

۱ - ۱. بـل الأقوى. (الفيروزآبـادی). * لاـ يُترک. (الحـائری، محمّـد تقی الخونسـاری، أحمـد الخونسـاری، الآملی، السبزواری، الأراکی). * بـل هو الأقوی، بل يعتبر خفاء کلّ صوت رفيع، فالمـدار فی التقصـير إلی وصوله إلی موضع لا يسـمع فيه الأصوات المرتفعه فی البلـد وذکر الأذان، لاـ لخصوصـيه فيه، بل لکونه أرفعها عاده. (کاشف الغطاء). * بل لا يخلو من قوّه مع تميّز کونه أذانـاً. (البروجردی). * بل الأظهر. (مهـدی الشـيرازی، تقی القمّی). * إن لم يکن أقوی. (الميلانی) * لا يُترک فی المتميّز کونه أذاناً. (اللنکرانی).

۲- ۲. بل لا يخلو من قوّه. (الحکيم).

۳- ۳. لا يُترک، بل الظاهر عـدم صـدق خفاء الأذان عرفاً فی الصوره الثانيه. (آل ياسـين). * لا يخلو من القوّه مع التميّز. (عبداللّه الشيرازی). * بل هو الأقوی مع تميّز کونه أذاناً. (الشريعتمداری). * بل هو الظاهر. (زين الدين).

۴- ۴. لاـ يُترک الاحتيـاط بـالجمع مع عـدم خفاء کونه أذاناً، حتّی مع تميّز فصوله؛ للتشـکيک فی الاجتهاد، واسـتنباط مثل هـذا الفرض من الدليل. (آقا ضياء). * الظاهر عدم صدق الخفاء فی صوره تميّز کونه أذاناً وإن لم تتميّز الفصول. (البجنوردی).

أذاناً(۱) مع عدم تميّز فصوله.

عدم کون الأذان فی آخر البلد فی البلدان الصغیره و المتوسطه، بل المدار أذانها

(مسأله ۶۲): الظاهر عدم(۲) اعتبار(۳) کون الأذان فی آخر البلـد فی ناحیه المسافر فی البلاد الصـغیره والمتوسّـطه، بل المدار(۴) أذانها وإن کان

ص: ۴۴۶

۱- ۱. لا یُترک الاحتیاط فی هذ الصوره. (عبدالهادی الشیرازی).

۲- ۲. بل الظاهر اعتبار ذلک. (البروجردی، مهـدی الشیـرازی). * بل الظاهر تعلیق الحکم علی عـدم سـماع الأذان من البلد، فإن سَمِعَ أذانَ آخِرِ المحلّه دون وسط البلد یُتمّ. (الفانی).

۳- ۳. بـل الظـاهـر اعتبـار ذلـک. (الحکیم، الآملی). * اعتبـاره لاـ یخلو من وجه، لکنّ مقتضـی الاحتیاط لا یُترک. (المیلانی) * الأحوط ذلـک. (عبـداللّه الشیـرازی). * بـل الظاهر اعتبار ذلک؛ فإنّه مقتضـی إطلاق تقـدیر البعـد المفروض بین المسافر والبلد بـذلک؛ لأنّ إراده وسط البلـد یحتاج إلی القرینه. (الشـریعتمداری). * الأحوط اعتبار ذلک، بل لا یخلو من وجه. (الخمینی). * الظاهر اعتباره؛ عملاً بمقتضـی ظاهر دلیل تقـدیر البُعـد وحمله علی غیره، کوسط البلد یحتاج إلی مؤونه زائده مفقوده فی المقام. (المرعشـی). * الظاهر کفایه السـماع مطلقاً فی الإتمام، ولزوم الخفاء المطلق فی القصـر. (محمّـد رضا الگلپایگانی). * بل الظاهر اعتبـار آخر البلـد ونحوه. (محمّـد الشیـرازی). * مقتضـی إطلاق الأدله وورودها فی مقام تحدیـد البعـد الخاصّ أنّ المعیار عـدم سماع الأذان فی آخر البلد من ناحیه المسافر. (زین الدین). * بل الظاهر اعتباره. (الروحانی). * الظاهر اعتباره. (اللنکرانی).

۴- ۴. فیه تأمّل؛ لعدم استفاده الخصوصیه من النصّ(الوسائل: الباب (۶) من أبواب صلاه المسافر، ح۳). (آقا ضیاء).

فی وسط البلد علی مأذنه مرتفعه، نعم، فی البلاد الکبیره(۱) یعتبر کونه فی أواخر البلد(۲) من ناحیه المسافر.

فی اعتبار کون الأذان علی مرتفع معتاد فی أذان ذلک البلد، ولو مناره متعارفه فی العلو

(مسأله ۶۳): یعتبر کون الأذان علی مرتفع معتاد فی أذان ذلک البلد، ولو مناره غیر خارجه عن المتعارف فی العلوّ.

المدار فی عین الرائی و اذن السامع علی المتوسط فی الرؤیه و السماع فی الهواء الخالی من الغبار والریح

(مسأله ۶۴): المدار فی عین الرائی وأُذُن السامع علی المتوسّط فی الروءیه والسماع فی الهواء الخالی عن الغبار والریح ونحوهما من الموانع عن الروءیه أو السماع، فغیر المتوسّط یرجع إلیه، کما أنّ الصوت الخارق فی العلوّ یردّ إلی المعتاد المتوسّط.

الأفضل عدم اختصاص اعتبار حد الترخص بالوطن فیجری فی محل الإقامه أیضاً

(مسأله ۶۵): الأقوی عدم(۳) اختصاص(۴) . . .

۱- ۱. ما لم یخرج عن المعتاد، وإلاّ فیکتفی بخفاء أذان محلّه وجدرانها(کذا فی الأصل، والظاهر: (محلّه وجدرانه)، أو (محلّته وجدرانها)). (آقا ضیاء).

۲- ۲. علی الأحوط، وکذا فی غیرها. (الحائری).

۳- ۳. فی اعتبار حدّ الترخّص وعدمه فی غیر الوطن إشکال، فلا یُترک الاحتیاط بتأخیر القصر إلی الوصول إلی حدّ الترخّص، أو الجمع قبل الوصول إلیه إذا سافر عن محلّ الإقامه، وبتأخیر التمام إلی الوصول إلی المکان الذی عزم علی الإقامه فیه، أو الجمع قبل الوصول إلیه. (الإصطهباناتی). * فی إجراء حدّ الترخّص فی غیر الوطن إشکال، فلا یُترک الاحتیاط. (أحمد الخونساری).

۴- ۴. کونه أقوی ممنوع، فالاحتیاط بترک الصلاه حتّی یخرج عن حدّ الترخّص، أو بالجمع قبل الخروج ممّا لا ینبغی ترکه. (الشاهرودی). * اعتباره فی غیر الوطن محلّ إشکال، والأحوط بالنسبه إلی محلّ الإقامه فضلاً عن المکان المتردّد فیه: الجمع ذهاباً وإیاباً قبل العلم بتحتّم إحدی الوظیفتین. (المرعشی). * لا یُترک الاحتیاط فی غیر الوطن إمّا بالجمع، أو التأخیر. (السبزواری). * بل لا یبعد الاختصاص بالذهاب عن الوطن. (السیستانی).

اعتبار(۱) حدّ الترخّص بالوطن(۲)، فیجری(۳) فی محلّ(۴) الإقامه(۵)

۱- ۱. الأقوی عدم جریانه فی غیر الوطن. (الفیروزآبادی).

۲- ۲. اختصاصه بالوطن لا یخلو من قوّه. (الجواهری). * فی جریانه فی غیره إشکال، فلا تُترک مراعاه الاحتیاط فی محلّ الإقامه والتردّد ذهاباً وعوداً. (الخمینی). * بل الأقوی الاختصاص، وإن کانت رعایه الاحتیاط أولی. (الخوئی). * لا یبعد اختصاص ذلک بالوطن، فالمقیم یقصّر بمجرّد الخروج عن محلّ إقامته ناویاً لقطع مسافه جدیده، وکذا یلزمه التمام حین الوصول إلی المحلّ الذی عزم علی الإقامه فیه، نعم، حدود البلد حکمها حکمه، واعتبار محلّ الترخّص أحوط. (کاشف الغطاء).

۳- ۳. فی إجراء حدّ الترخّص فی غیر الوطن إشکال؛ لعدم الدلیل، مع تمامیّه عموم المنزله. (آقا ضیاء). * ینبغی رعایه الاحتیاط فیه. (البروجردی). * جریانه فی غیر الوطن محلّ إشکال، فلا یُترک الاحتیاط فیه خصوصاً فی الثانی، ولا یخفی أ نّه لا یتصوّر الابتداء فیه، کما أ نّه لا یتصوّر العود فی محلّ الإقامه. نعم، یتصوّر الأمران فی الصورتَین بالإضافه إلی بعض الأحکام الاُخر. (اللنکرانی).

۴- ۴. قد تقدّم الکلام حوله فی المسأله (۵۷). (تقی القمّی).

۵- ۵. لا یُترک الاحتیاط، سیّما فی الثانی. (الکوه کَمَری). * فی الوصول إلی محلّ الإقامه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط إمّا بالجمع، أو التأخیر إلی الوصول إلی المنزل. (الإصفهانی). * لا یُترک الاحتیاط فیه. (عبدالهادی الشیرازی). * فی جریانه فی غیر الوطن إشکال، فلا یُترک الاحتیاط بالجمع إلی زمان الیقین بالقصر أو التمام. (الحکیم). * الظاهر خروجه عن موضوع حکم حدّ الترخّص من حیث الأدلّه، فلا یُترک الاحتیاط جمعاً أو تأخیراً. (الرفیعی). * لا یُترک الاحتیاط، خصوصاً فی الثانی. (عبداللّه الشیرازی). * مشکل، خصوصاً فی الثانی، فلا یُترک الاحتیاط. (الشریعتمداری). * یشکل جریانه فی غیر الوطن، فلا یُترک الاحتیاط بالجمع إلی زمان الیقین بالقصر أو التمام. (الآملی). * یشکل اعتبار حدّ الترخّص فی محلّ الإقامه والمکان الذی یتردّد فیه ثلاثین یوماً، فلا یُترک الاحتیاط فیهما بالجمع إلی أن یدخل محلّ الإقامه، أو یتحقّق البعد عنه وعن موضع التردّد. (زین الدین).

أيضاً(۱)، بل(۲) وفی المکان الذی بقی فیه ثلاثین یوماً متردّداً،

کما أنه لا فرق فی الوطن بین ابتداء السفر والعود منه فی اعتبار الترخص کذلک فی محل الإقامه

وکما لا فرق فی الوطن بین ابتداء السفر والعود عنه فی اعتبار حدّ الترخّص کذلک فی محلّ الإقامه(۳)، فلو وصل فی سفره إلی حدّ الترخّص من مکان عزم علی الإقامه فیه ینقطع(۴) حکم السفر(۵)، ویجب علیه أن یُتمّ، وإن کان

ص: ۴۴۹

۱- ۱. علی الأحوط فیه بدواً وعوداً عنه، وکذا فی محلّ التردّد ثلاثین یوماً. (مهدی الشیرازی).

۲- ۲. قد مرّ الإشکال فی اعتبار حدّ الترخّص فی غیر الوطن، فیراعی مقتضی الاحتیاط. (حسن القمّی).

۳- ۳. قد مرّ الاحتیاط فی العود إلیه. (الحائری). * فی اعتباره بالنسبه إلی محلّ الإقامه دخولاً إشکال، ولا یُترک الاحتیاط فیه. (الروحانی).

۴- ۴. علی تأمّل، بل لا یخلو العدم من قوّه، کما مرّ. (آل یاسین).

۵- ۵. تقدّم الإشکال فیه، وأنّ الاحتیاط لا یجوز ترکه. (البجنوردی).

الأحوط(۱) التأخیر(۲) إلی الوصول إلی المنزل، کما فی الوطن، نعم، لا یعتبر حدّ الترخّص فی غیر الثلاثه، کما إذا ذهب لطلب الغریم أو الآبق بدون قصد المسافه، ثمّ فی الأثناء قصدها(۳) فإنّه یکفی فیه الضرب فی الأرض.

إذا شک فی البلوغ إلی حد الترخص بنی علی عدمه، فیبقی علی التمام فی الذهاب، و علی القصر بعکسه

(مسأله ۶۶): إذا شکّ فی البلوغ إلی حدّ الترخّص بنی علی عدمه(۴)، فیبقی(۵) . . . .

۱- ۱. لا یُترک. (الکوه کَمَری). * هذا الاحتیاط أشدّ من الاحتیاط قبل الخروج عن حدّ الترخّص. (الشاهرودی). * لا یُترک، کما تقدّم. (المیلانی) * لا یُترک فی العازم علی الإقامه. (الفانی).

۲- ۲. لا یُترک هنا. (عبدالهادی الشیرازی).

۳- ۳. وکذا العاصی فی سفره إذا عاد إلی قصد الطاعه ومن شُغله السفر إذا أقام فی غیر بلده عشره، فإنّه یقصّر فی السفره الاُولی بمجرّد الضرب فی الأرض. (کاشف الغطاء).

۴- ۴. إلاّ إذا لزم منه محذور، کمخالفه العلم الإجمالی أو التفصیلی، کمن صلّی الظهر تماماً فی الذهاب فی مکانٍ استصحاباً وأراد إتیان العصر فی الإیاب قصراً فی ذلک المکان. (الخمینی). * بعد الفحص علی الأحوط. (محمّد الشیرازی). * فیما لا ینجرّ الأمر إلی العلم الإجمالی بالخلاف، وإلاّ فیلزم الاحتیاط. (تقی القمّی). * إلاّ فی صوره لزوم محذور مخالفه العلم الإجمالی أو التفصیلی، کما فی بعض الموارد. (اللنکرانی).

۵- ۵. واللازم علیه مراعاه العلم الإجمالی إن حصل له. (الفانی). * مع مراعاه أن لا یصلّی فی مکان واحد فی الذهاب والإیاب؛ حذراً من حدوث العلم الإجمالی بفساد إحدی الصلاتَین. (حسن القمّی).

على التمام(۱) فى الذهاب، وعلى القصر فى الإياب(۲).

ص: ۴۵۱

---

۱ - ۱. ولكن إذا ابتُلى شخص واحد بالأمرين احتاط فى الثانيه؛ حتّى لا- يحصل له العلم الإجمالى ببطلان إحدى الصلاتَين. (البجنوردى). * بشرط عدم تولّد العلم بالمخالفه من إجراء الأصل فى الذهاب والإياب، كما يتّفق ذلك بالنسبه إلى شخص واحد يُبتلى به. (المرعشى).

۲ - ۲. إلاّ- إذا ابتُلى بالأمرين شخص واحد فيجب عليه الاحتياط. (عبدالهادى الشيرازى). * وإذا حصل علم إجمالى بالتكليف المنجّز وجب عليه الاحتياط. (الحكيم). * ولكنّه لا- يصلّى فى نقطه واحده؛ كى لا- يحصل له العلم الإجمالى ببطلان إحدى الصلاتَين، الغير المنحلّ بقاعده الحيلوله؛ لمعارضتها بقاعده الفراغ، بل يصلّى قبل الوصول إلى تلك النقطه قصراً. (الشاهرودى). * على الأقوى، وإن كان الأولى أن يحتاط لو كان فى ذهابه قد أتمّ هناك. (الميلانى) * ولكن لا يصلّى فى مكان واحد؛ كى لا يحصل له العلم الإجمالى ببطلان إحدى الصلاتَين، الغير المنحلّ بقاعده الحيلوله؛ لمعارضتها بقاعده الفراغ، فكلّما حصل(فى الأصل: (فكلّما إذا حصل)، والظاهر زياده (إذا) سهواً.) علم إجمالى بالتكليف المنجّز وجب عليه الاحتياط. (الآملى). * لكن إذا صلّى فى الإياب قصراً فى موضعٍ صلّى فى الذهاب تماماً يجب عليه الجمع بين قضاء ما صلّى فيه تماماً قصراً وإعاده ما صلّى فيه قصراً تماماً، وقضاوءهما مع عدم الإعاده للعلم الإجمالى. (محمّد رضا الگلپايگانى). * مع الاختلاف فى الجمله بين مكان الصلاه فى الذهاب والإياب على الأحوط. (السبزوارى). * ومع حصول العلم الإجمالى بالتكليف المنجّز فعليه الجمع بين القصر والتمام، أو عدم الإتيان بصلاتَين ذاهباً وراجعاً فى نقطه واحده على الأحوط. (محمّد الشيرازى). * قد مرّ المنع عن اعتبار حدّ الترخّص فى الإياب، وعلى القول باعتباره ففى المقام تفصيل. (السيستانى).

الحكم فيما إذا كان فى السفينه أو العربه فشرع بالصلاه قبل حد الترخص بنيه التمام ثم فى الأثناء و صل إليه

(مسأله ۶۷): إذا كان فى السفينه(۱) أو العربه فشرع فى الصلاه قبل حدّ الترخّص بنيّه التمام، ثمّ فى الأثناء وصل إليه: فإن كان قبل الدخول فى قيام الركعه الثالثه أ تمّها(۲) قصراً(۳) وصحّت(۴)، بل وكذا إذا دخل(۵) فيه(۶)

ص: ۴۵۲

۱- ۱. يعتبر فى الفرع المذكور عدم الترديد والتزلزل فى النيّه حين الصلاه، بأن كان بلوغه فى الأثناء إلى حدّ الترخّص مثلًا اتّفاقيّاً مع الجزم بعدم بلوغه حين النيّه، وهو واضح. (الرفيعى).

۲- ۲. لا يُترك الاحتياط بالجمع فى جميع فروض المسأله. (تقى القمّى).

۳- ۳. والأحوط عدم الاكتفاء بمثل ذلك فى جميع فروض المسأله ذهاباً وإياباً. (محمّد رضا الگلپايگانى).

۴- ۴. ولا يُترك الاحتياط بالإعاده قصراً. (عبداللّه الشيرازى). * والأحوط الجمع فيه وفى الفروع التاليه فى هذه المسأله. (محمّد الشيرازى).

۵- ۵. بتخيّل عدم الوصول قبل الإتمام، وإلّا فيشكل صحّتها. (الخمينى). * معتقداً عدم الوصول إلى الحدّ قبل الإتمام، وإلّا فالصحّه لا تخلو من إشكال. (المرعشى).

۶- ۶. باعتقاد أ نّه لا يَصِل إلى الحدّ قبل إتمامها، وإلّا فصحّتها أيضاً محلّ إشكال. (البروجردى). * وكان معتقداً أ نّه يتمّ صلاته قبل دخوله حدّ الترخّص، وإلّا أشكل الحكم بصحّتها. (زين الدين).

قبل(۱) الدخول فی الرکوع(۲)، وإن کان بعده فیحتمل وجوب الإتمام(۳)؛ لأنّ(۴) الصلاه(۵) علی ما افتتحت، لکنّه مشکل، فلا یُترک الاحتیاط(۶) بالإعاده(۷) قصراً(۸) أیضاً، وإذا شرع فی الصلاه فی حال العود قبل الوصول إلی الحدّ بنیّه القصر ثمّ فی الأثناء وصل إلیه أتمّها تماماً

۱- ۱. باعتقاد أ نّه لا یصل إلی الحدّ قبل إتمامها ولو کان مستنداً إلی الاستصحاب، وإلّا فتشکل صحّتها رأساً. (اللنکرانی).

۲- ۲. لکن فیما یعتقد أنّ وصوله إلی الحدّ یکون بعد الإتمام، وإلّا فیحتاط بالإعاده. (المیلانی)

۳- ۳. وهو الأقوی. (الفیروزآبادی). * هذا هو الأقوی، لا لأنّ «الصلاه علی ما افتتحت»؛ لعدم معلومیّه شموله لمثل المقام، وإلّا لَجری حتّی قبل الدخول فی رکوع الثالثه، بل لأ نّه بدخوله فی رکوع الثالثه یکون قد أتمّ، کما لو فرغ، فوصوله إلی محلّ الترخّص لا یوءثّر فی انقلاب حکمه، وقد سقط الأمر بالامتثال. (کاشف الغطاء).

۴- ۴. ولا یبعد ذلک؛ علی أنّ التعلیل علیل. (عبدالهادی الشیرازی).

۵- ۵. هذا التعلیل علیل، واللازم علیه مراعاه وظیفته الفعلیّه من الصلاه قصراً، کما تقدّم فی فصل النیّه المسأله (۲۹). (الفانی). * التعلیل محلّ تأمّل. (المرعشی).

۶- ۶. بل لا یُترک الاحتیاط فی جمیع صور المسأله ذهاباً وإیاباً. (الشاهرودی).

۷- ۷. الظاهر کفایه الإتمام، وعدم وجوب الإعاده قصراً. (الجواهری). * الظاهر جواز القطع والإتیان بها قصراً، کما مرّ فی المسأله (۲۹) من فصل النیّه. (السیستانی).

۸- ۸. الأقوی ذلک، فتبطل ما بیده. (الحکیم). * الظاهر أ نّها المتعیّن. (السبزواری). * بل هو الأقوی. (زین الدین).

وصحّت(۱)، والأحوط(۲) فی وجهٍ(۳) إتمامها قصراً(۴)، ثمّ إعادتها تماماً(۵).

فیما لو اعتقد الوصول إلی الحد فصلی قصراً، ثم بان أنه لم یصل إلیه

(مسأله ۶۸): إذا اعتقد الوصول إلی الحدّ فصلّی قصراً، ثمّ بان أ نّه لم یَصِلْ إلیه وجبت الإعاده(۶)، أو القضاء تماماً(۷)،

ص: ۴۵۴

۱- ۱. علی القول باعتبار حدّ الترخّص فی الإیاب، وإلّا فیصلّیها قصراً، وهو الأظهر. (السیستانی).

۲- ۲. لا یُترک الاحتیاط. (الفیروزآبادی).

۳- ۳. هذا الاحتیاط ضعیف، والإتمام فی بعض صور المسأله منصوص بخصوصه. (آل یاسین). * بعید إلی الغایه، وکان الأولی أن یقتصر علی الاحتیاط بالإعاده. (المیلانی) * غیر وجیه. (الفانی). * بل الأحوط إتمامها تماماً، ثمّ یعیدها تماماً. (حسن القمّی).

۴- ۴. بل إتمامها تماماً، ثمّ إعادتها تماماً. (الحکیم، الآملی). *بل لابدّ من إتمامها تماماً، فإذا أراد الاحتیاط أعادها تماماً أیضاً. (زین الدین). * لا وجه لهذا الاحتیاط، بل الأحوط إتمامها تماماً. (الروحانی).

۵- ۵. لا وجه لهذا الاحتیاط علی مسلکه قدس سره من الحکم بصحّه الصلاه تماماً وبحرمه إبطال الفریضه اختیاراً، بل الأحوط فیه إتمامها تماماً، ثمّ إعادتها کذلک. (الخوئی).

۶- ۶. هذا لو کانت الإبانه قبل الوصول إلی الحدّ وبعد تحقّق المنافی، وأمّا لو کان قبل الوصول وقبل تحقّق المنافی أتمّ ما بیده برکعتین موصولتین، وسجد سجدتَی السهو للسلام، ولا حاجه إلی الإعاده. (المرعشی). * یعنی أنّ الإعاده بحسب حاله الفعلی حین العمل، والقضاء بحسب ما فاتت منه، وکذا فی الفرع التالی. (السبزواری).

۷- ۷. إنّما تجب الإعاده تماماً إذا أعاد قبل الوصول إلی الحدّ، وإلّا أعاد قصراً، وکذا القضاء إنّما یجب تماماً إذا خرج الوقت قبل الوصول إلی الحدّ، وإلّاـ کان حکمه حکم مَن فاتته الصلاه وکان فی بعض الوقت حاضراً وفی بعضه مسافراً، وسیجیء حکمه، وکذا العود. (کاشف الغطاء). * لاـ وجه لتعیّن الإتمام، بل تجب الإعاده علی حسب حاله حین العمل، والقضاء علی حسب ما فاتته، وکذا فی الفروع الآتیه. (البروجردی). * أو قصراً علی حسب تکلیفه حال الإعاده وحال الفوات، وکذا فی الصور التالیه. (مهدی الشیرازی). * لو بان قبل الوصول وبعد وقوع المنافی أعادها إتماماً، وأمّا لو بان قبلهما أتمّها برکعتین متّصلتین، وسجد سجدتَی السهو للسلام، وأمّا لو بان بعد الوصول أعادها قصراً، وأمّا القضاء فتابع للأداء. (عبدالهادی الشیرازی). * وذلک فیما [لو] أراد أن یصلّی قبل وصوله إلی الحدّ، أو خرج الوقت کذلک، وإلّاـ فیراعی فی الإعاده حال الأداء، وفی القضاء حال الفوت، وهکذا الحکم فی الفرعین التالیین. (المیلانی) * الظاهر أنّ مراده الإعاده مع عدم خروج الوقت، والقضاء مع خروجه فی نفس ذلک المحلّ الذی انکشف [به] الخلاف، وإلّاـ ففی إطلاقه إشکال واضح، وهکذا الأمر فی سائر الصور التی ذکرها. (البجنوردی). * بل وجبت الإعاده بحسب حاله الفعلی من السفر والحضر، ووجب القضاء حسب ما فاتته فی آخر الوقت قصراً أو تماماً، وکذا فی الفروع التالیه. (الشریعتمداری). * یعنی یأتی بما هو وظیفته الفعلیّه. (الفانی). * إن کان تکلیفه التمام فعلاً أداءً أو قضاءً فالمیزان هو حاله الفعلی فی الأداء، وقضاء ما فات منه حسب ما فات فی جمیع الفروع. (الخمینی). * یرید بذلک الإعاده فی محلّ انکشاف الخلاف والقضاء خارج الوقت مع خروجه قبل وصوله إلی حدّ الترخّص، ومن ذلک یظهر مراده من وجوب الإعاده أو القضاء قصراً فی صوره العود، ولکن سیأتی عدم وجوب القضاء فیما إذا انکشف الخلاف فی خارج الوقت،

وبـذلك يظهر حكم القضـاء قصـراً فی مـا بعـد ذلك. (الخوئی). * لا وجه لتعيين التمام، بل تجب الإعاده علی حسب حاله حين العمل، والقضاء علی ما فاتته، وكذا فی الفروع الآتيه. (محمّد رضا الگلپايگانی). * بل وجبت الإعاده أو القضاء علی حسب حاله تماماً، أو قصـراً، وكـذا فی الفرع التالی. (محمّـد الشـيرازی). * أو قصـراً علی حسب تكليفه حال الإعاده وحال الفوت، وكذا فی الصور التـاليه. (حسن القمّی). * تجب عليه الإعـاده، أو القضـاء بحسب تكليفه الفعلی، فـإذا اسـتبان له أ نّه صـلّی قصـراً قبـل حدّ الترخّص أعادها تماماً إن كان لم يصل بَعْدُ، وأعادها قصـراً إن كان قد بلغه، وكذا فی القضاء بلحاظ الفوت، ومثله الفروع التاليه. (زين الـدين). * إذا كانت الإعاده فی محلّ انكشاف الخلاف والقضاء خارج الوقت مع خروجه قبل أن يصل إلی حـدّ الترخّص، وبـذلك يظهر الحـال فی بقيه المسـأله. (الروحـانی). * بـل يراعی فی الإعاده حاله حين العمل، وفی القضاء وظيفته حال الفوت، وكـذا الأمر فی عكسه إذا انكشف الخلاف فی الوقت، ولا قضاء لو انكشف خارجه، هـذا فی الـذهاب، ومثله الحال فی الإياب علی القول باعتبـار حـدّ الترخّص فيه، وأمّا علی المختار من عـدم اعتباره فلا محلّ لهـذا الفرع. (السيسـتانی). * المناط فی الأداء قصراً أو تماماً حاله الفعلی، وفی القضاء ملاحظه ما فات منه، وكذا فی الفروع الآتيه. (اللنكرانی).

وكذا(۱) فی العود إذا صلّی تماماً باعتقاد الوصول فبان عدمه وجبت

۱- ۱. لعلّ مراده قدس سره فیما إذا لم یصل بَعدُ إلی حدّ الترخّص، وإلاّ إذا انکشف الخلاف وقد تجاوز عن حدّ الترخّص یعید قصراً، وفی القضاء یُراعی حال الفوت، فإذا فاتت الصلاه قبل التجاوز عن حدّ الترخّص یجب القضاء تماماً، وأمّا إذا فاتت بعد التجاوز عن محلّ الترخّص یجب القضاء قصراً، وهذا التفصیل یجری بتمامه فی جمیع فروع المسأله، فتجب الإعاده بحسب حاله الفعلی، والقضاء بحسب حال فوت الصلاه. (الشاهرودی).

الإعاده، أو القضاء قصراً(۱)، وفی عکس الصورتین بأن اعتقد عدم الوصول فبان الخلاف ینعکس الحکم فتجب الإعاده قصراً فی الاُولی، وتماماً فی الثانیه.

الحکم فیما إذا سافر من وطنه و جاز حد الترص، ثم فی أثناء الطریق و صل إلی مادونه

(مسأله ۶۹): إذا سافر من وطنه وجاز عن حدّ الترخّص، ثمّ فی أثناء الطریق وصل إلی ما دونه: إمّا لاعوجاج الطریق، أو لأمرٍ آخر _ کما إذا رجع لقضاء حاجه أو نحو ذلک _ فما دام هناک یجب علیه التمام(۲)، وإذا جاز عنه بعد ذلک وجب علیه القصر إذا کان(۳) الباقی(۴) مسافه(۵).

إذا سافل من محل الإقامه وجاز عن الحد، ثم وصل إلی ما دونه أو رجع فی الأثناء لحاجه بقی علی التقصیر

وأمّا إذا سافر من محلّ الإقامه وجاز عن

۱- ۱. الأقوی عدم وجوب القضاء. (الحائری).

۲- ۲. لا یُترک الاحتیاط بالجمع فی غیر اعوجاج الطریق. (الحائری). * بل یجمع علی الأحوط، وکذا لو جازه وکان الباقی أقلّ من المسافه. (آل یاسین). * بل یحتاط بالجمع. (المیلانی). * لکن لا ینبغی ترک الاحتیاط بالجمع فی اعوجاج الطریق. (الخمینی). * لا یُترک الاحتیاط بالجمع بین الإتمام والقصر فی صوره اعوجاج الطریق، وما بحکمه من تقارب البیوت إلی الطریق مع استقامته. (السیستانی).

۳- ۳. بل وإن لم یکن الباقی مسافه. (تقی القمّی).

۴- ۴. بل وإن لم یکن الباقی مسافه. (أحمد الخونساری). * بل وإن لم یکن أیضاً؛ إذ الدخول الکذائی فی الحدّ مع عدم الرجوع عن قصد السفر غیر قاطع للسفر، والمحکّم العرف، فیعتبر المسافه من مبدأ السیر إلی منتهاه. (المرعشی). * بل وإن لم یکن کذلک إذا کان باقیاً علی قصده الأوّل، وکان المقصود هی المسافه، کما هو المفروض. (اللنکرانی).

۵- ۵. لا یلزم کونه مسافه، بل اللازم بقاء قصده قطع المسافه. (کاشف الغطاء). * بل وإن لم یکن مسافه أیضاً؛ لأنّ الدخول فی الحدّ علی وجه الاستطراق لاعوجاج الجادّه وشبهه لا یقطع سفره الأوّل المفروض کونه مسافهً من البلد. (البروجردی). * الظاهر احتساب سیره السابق من المسافه. (عبدالهادی الشیرازی). * بل وإن لم یکن الباقی مسافه، إلّا أن یکون قد رجع عن نیّه السفر. (الحکیم، الآملی). * وإذا لم یکن الباقی مسافه فالأحوط الجمع بین القصر والإتمام. (الشاهرودی). * بل مطلقاً علی الأقوی ما لم یعدل من السیر إلی مقصده، ولم ینتهِ فی رجوعه إلی وطنه. (المیلانی) * بل مطلقاً، إلّا إذا کان وصوله إلی ما دون حدّ الترخّص لأجل رجوعه عن نیّه السفر؛ وذلک من جهه أنّ صرف وصوله إلی ما دون حدّ الترخّص لا یوجب انقطاع سفره، خصوصاً إذا کان من جهه اعوجاج الطریق، فالمناط کونه مسافه من مبدأ سیره الأوّل. (البجنوردی). * لا یعتبر ذلک. (الفانی). * بل مطلقاً، مع عدم رجوعه عن قصده الأوّل. (الخمینی). * الظاهر کفایه کونه مسافه من مبدأ سفره إلی مقصده. (الخوئی). * بل وإن لم یکن مسافه مع بقائه علی قصد المسافه وعدم الإعراض عنه، ولکنّ الأحوط ما ذکره مطلقاً، خصوصاً إن لم یعدّ ما رجع جزءاً من المسافه عرفاً. (السبزواری). * ویحتمل کفایه کون المجموع مسافه، إلّا إذا رجع عن نیّه السفر، ثمّ نوی السفر من جدید.

(محمّد الشيرازى). * بل وإن لم يكن الباقى مسافه. (حسن القمّى). * يكفى كون سفره من مبدئه إلى مقصده مسافه وإن لم يكن الباقى مسافه، إلّا أن يكون قد رجع عن نيّه السفر. (زين الدين). * وإن لم يكن مسافه فالأحوط لزوماً الجمع. (الروحانى). * سواء كان الباقى مسافه أم لا. (مفتى الشيعه). * بل مطلقاً ما لم يعدل عن نيّه السير إلى المسافه، وفى صوره اعوجاج الطريق وما بحكمه يعتبر هذا المقدار جزءاً من ثمانيه فراسخ، بخلافه فى غيرها. (السيستانى).

الحدّ(۱) ثمّ وصل إلى ما دونه أو رجع فی الأثناء لقضاء حاجه(۲) بقی علی التقصیر(۳)، وإذا صلّی فی الصوره الاُولی بعد الخروج عن حدّ الترخّص قصراً ثمّ وصل إلی ما دونه: فإن کان بعد بلوغ المسافه فلا إشکال فی صحّه صلاته، وأمّا إن کان قبل ذلک فالأحوط(۴) وجوب(۵)

ص: ۴۵۹

۱- ۱. أو لم یجز؛ لِما مَرّ من عدم اعتبار حدّ الترخّص بالنسبه إلی محلّ الإقامه. (السیستانی).

۲- ۲. فی غیر صوره اعوجاج الطریق إشکال، فلا یُترک الاحتیاط. (الحائری).

۳- ۳. بل الأقوی التمام کالوطن. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * إذا کان لا یزال مستمرّاً فی سفره وکان مروره فی ما دون حدّ الترخّص منزلاً ـ من منازل سفره، ویأتی تفصیل القول فی ذلک فی المسأله الرابعه والعشرین من فصل قواطع السفر. (زین الدین).

۴- ۴. خصوصاً مع علمه بذلک قبل الصلاه، بل وجوب الإعاده فی هذه الصلاه أقوی. (الإصطهباناتی). * الأقوی وجوب الإعاده مع سبق علمه بذلک، وإلاّ فالأقوی صحّه ما صلاّه قصراً بلا احتیاج إلی الإعاده. (الشاهرودی). * لا یُترک. (أحمد الخونساری). * بل الأقوی. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۵- ۵. بل الأقوی مع سبق علمه بذلک، وإلاّ صحّت صلاته علی الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * مع سبق علمه(فی الأصل (عمله)، والظاهر اشتباه من سهو النسّاخ.) وبنائه علیه، ومع التردّد بحیث ینافی تحقّق قصد المسافه هو الأقوی. (السبزواری). * لا یُترک، بل هو الأقوی مع سبق علمه بالرجوع، کما فی صوره اعوجاج الطریق. (زین الدین).

الإعاده(۱)، وإن كان يحتمل(۲) الإجزاء(۳) . . . .

ص: ۴۶۰

---

۱ - ۱. هذا فيما إذا كان رجوعه إلى ما دون حدّ الترخّص لقضاء حاجه ونحوها، وأمّا إذا كان لاعوجاج الطريق فالأظهر هو الإجزاء. (الخوئی). * لكنّ الأقوى عدمه إذا كان قد بدا له فرجع لقضاء الحاجه. (الميلانی). * بل الأظهر ذلك مع سبق علمه بذلك. (الروحانی).

۲ - ۲. بل هو الأظهر. (تقی القمّی). * ويمكن الفرق بين صوره الاعوجاج وغيرها بالإجزاء فی الثانی، ولزوم الاحتياط فی الأوّل. (اللنكرانی).

۳ - ۳. بل لا يخلو من قوّه ما لم يكن قاصداً للطريق المعوجّ، وإلاّ فالإعاده لا تخلو من قوّه. (الجواهری). * وهو الأقوى. (الفيروزآبادی). * هذا الاحتمال محلّ نظر، والإلحاق غير متّجه؛ للفرق بين المقامين. (كاشف الغطاء). * وهو الأقوى، إلاّ أن يكون ناوياً ذلك من أوّل الأمر، كما فی فرض اعوجاج الطريق. (الحكيم). * فيما إذا لم يكن ناوياً للرجوع من أوّل الأمر ولا عالماً به، وإلاّ فالاحتياط بالإعاده لا يُترك. (البجنوردی). * هذا الاحتمال قویّ فی غير اعوجاج الطريق مع بقائه على قصده الأوّل، ولا يُترك الاحتياط فی صوره الاعوجاج. (الخمينی). * وهو غير بعيد. (محمّد الشيرازی).

إ لحاقاً(۱) له(۲) بما لو صلّى ثمّ بدا له فى السفر قبل بلوغ المسافه.

فى المسافه الدوريه حول البلد دون الترخص فى تمام الدور أو بعضه مما لم يبق قبله أو بعده مسافه يتم الصلاه

(مسأله ۷۰): فى المسافه الدوريّه(۳) حول البلد(۴) دون حدّ الترخّص فى تمام الدور أو بعضه(۵) ممّا لم يكن الباقى قبله أو بعده مسافه

۱- ۱. الاحتمال ضعيف، وبينهما فرق. (البروجردى). * بل على القاعده. (السيستانى).

۲- ۲. بل لكون الحكم على وفق القاعده فالأقوى الإجزاء. (الفانى). * فى وجه قوىّ. (عبدالهادى الشيرازى).

۳- ۳. قد عرفت فى المسافه التلفيقيّه اعتبار كون الابتعاد عن مبدأ المسافره أربعه فراسخ، فالمسأله الدوريّه حول البلد إذا كانت على نحو لا ـ يصدق ذلك لا يكون مسافراً، وأمّا إذا كانت بحيث يصدق الابتعاد أربعه فراسخ بأن كانت على نحو التوريب(لم يُعثَر على معنىً واضح لتلك الكلمه من مظانّها، والظاهر: الاعوجاج والدوران والتعرّجات. وفى لسان العرب: ۱۵/۲۶۶ (مادّه وَرَبَ) عن التهذيب قال: التَوريب: أن تُوَرّى عن الشىء بالمعارَضات والمُباحات.) مثلاً ـ فيكفى فى القصر فى ما فوق حدّ الترخّص كون مجموع ما قبل حدّ الترخّص وما بعده بقدر المسافه. (الفانى).

۴- ۴. إن كان بقدر المسافه [و] أزيد منها. (الفيروزآبادى).

۵- ۵. بأن يسير خارجاً عن حدّ الترخّص فى أوّل المسير والدور، ثمّ يقرب إلى البلد ويدخل فيما دون الترخّص، فإن لم يكن ما قبل المكان الذى دخل فى حدّ الترخّص مسافه وهكذا ما بعد هذا المكان الذى هو داخل فى الحدّ ويريد أن يخرج عنه إليه مسافه وبمقدار الموجب للقصر حكمه التمام، وإلّا بأن كان أوّل الشروع خارجاً عن حدّ الترخّص إلى حدّ يريد أن يدخل فى مكان قريب عن البلد داخل فى حدّ الترخّص بقدر المسافه يقصّر، أو كان المقدار الذى يريد أن يسير بعد خروجه عن حدّ الترخّص فى الأثناء إلى آخر الدور مسافه يقصّر أيضاً. (الفيروزآبادى). * فى الخارج بعضه عن حدّ الترخّص إشكال، فالأحوط الجمع. (الحائرى). * الأحوط فى هذه الصوره الجمع فى البعض الذى هو خارج عن حدّ الترخّص. (البجنوردى). * فى وجوب التمام عليه فى فرض كون بعض الدور دون حدّ الترخّص إشكال، والأحوط الجمع. (الخوئى). * إذا كان بعض الدور فوق حدّ الترخّص فوجوب التمام محلّ إشكال، فيراعى مقتضى الاحتياط. (حسن القمّى). * إذا كانت المسافه مستديره حول البلد بحيث لا يصدق عليه أ نّه يبتعد عنه فعليه الإتمام، كما تقدّم فى المسأله الرابعه عشره. (زين الدين). * لا يُترك الاحتياط بالجمع. (تقى القمّى). * إذا كان بعض الدور دون حدّ الترخّص الأحوط هو الجمع. (الروحانى). * الأظهر لزوم القصر فى الصوره الثانيه مع صدق السفر عرفاً، وكون الدخول فى حدّ الترخّص لاعوجاج الطريق أو ما بحكمه ولو فرض تكرّره. (السيستانى).

يُتمّ(۱) الصلاه(۲).

* * *

۱- ۱. فی إطلاق الحکم لجمیع صور المسأله إشکال. (عبدالهادی الشیرازی).

۲- ۲. إطلاقه لجمیع صورها إذا کان بعضه دون الحدّ محلّ إشکال. (المیلانی) * قد مرّ الکلام بالنسبه إلی هذه المسافه فی المسأله (۱۴) وتعلیقنا علیها، ومن التأمّل فیهما یظهر أنّ إطلاق کلامه قدس سره بالنسبه إلی جمیع الصور والفروض مشکل، بل محلّ منع. (المرعشی).

فصل فى قواطع السفر

الامور التى تقطع السفر:

وهى اُمور:

أحدها: الوطن فإن المرور عليه قاطع للسفر و موجب للتمام مادام فيه

أحدها: الوطن(١) فإنّ المرور عليه قاطع للسفر(٢) وموجب للتمام ما دام فيه، أو فيما دون حدّ الترخّص منه، ويحتاج فى العود إلى القصر بعدها إلى قصد مسافه جديده ولو ملفّقه مع التجاوز عن حدّ الترخّص،

المراد بالوطن: المكان الذى اتخذه مسكناً و مقراً له دائماً، بلداً كان أو قريه

والمراد به: المكان الذى اتّخذه مسكناً(٣) ومقرّاً له(۴) دائماً(۵)،

١- ١. لا يعتبر فى التمام صدق الوطنيّه، فالبدوىّ الذى بيته معه إذا سافر من منزله الذى وضع بيته فيه ثمّ عاد إليه يُتمّ وإن لم ينوِ إقامه عشرهٍ، ولا يصدق عليه الوطن، فالمدار على خروجه عن كونه مسافراً وإن لم يكن فى وطن. (كاشف الغطاء).

٢- ٢. إذا نزل فيه، وأمّا المرور عليه اجتيازاً من غير نزول ففى كونه قاطعاً تأمّل. (السيستانى).

٣- ٣. أى بحسب الارتكاز، ولا يلزم الالتفات، بل فى الأصلى لا يضرّ العزم على عدم الدوام ما لم يعرض. (عبداللّه الشيرازى). * الظاهر عدم اعتبار شىء من القيود فى الوطن الأصلى، بل المكان الذى هو مسقط رأسه ووطن أبويه وطنه ولو قصد الإعراض عنه، ولا يخرج عن الوطنيّه إلّا بالإعراض العملى. (الخمينى).

۴- ۴. بأن لا يقصد التوقيت. (الشاهرودى).

۵- ۵. الظاهر عدم اعتبار الالتفات إلى الدوام والعزم عليه فى صدقه خصوصاً فى الأصلى، نعم، يضرّ التوقيت فى المستجَدّ منه. (البروجردى). * الأقوى عدم اعتبار قصد الدوام حتّى فيما استجدّه ما لم يكن مؤقّتاً بحيث يمنع عن صدق كونه مقرّاً له غير مسافر فيه. (الميلانى) * هذا فى الوطن الاتّخاذى فى أوّل الأمر، وأمّا الوطن الأصلى فالظاهر عدم اعتبار العزم على ذلك، بل يترتّب عليه أحكام الوطن ما لم يعرض عنه وإن كان متردّداً فى البقاء فيه. (البجنوردى). * لا يعتبر الالتفات إلى الدوام والعزم عليه فى صدقه فى الأصلى، نعم، فى المستجَدّ منه يضرّ التوقيت. (أحمد الخونسارى). * لا يعتبر قصد الدوام فى الأصلى، نعم، لا يبعد اعتباره فى المستجدّ منه. (الشريعتمدارى). * فى اعتبار الدوام منع، بل المعتبر صدق الوطن عرفاً. (الفانى). * وهو المعبّر عنه بالوطن العرفى والأصلى فى مقابل المستجَدّ، والأظهر أ نّه لا يعتبر فى هذا شىء من الالتفات والعزم على الإقامه، سيّما الدائمه منها، ولا الملك، ولا الاستيطان ستّه أشهر، بل المعيار فيه ما كان بنظر العرف وطن أبويه بحيث لا يقال عندهم له: المسافر، بل يُطلق عليه: الحاضر، ولا يزول بصرف قصد الإعراض زواله بالإعراض عملًا وخارجاً، هذا فى الأصلى، وأمّا فى المستجَدّ فبانتفاء بعض تلك القيود يزول. (المرعشى). * لا يعتبر الدوام فيه، بل يعتبر أن لا يصدق على المقيم فيه عنوان المسافر عرفاً. (الخوئى). * لا يبعد عدم اعتبار قصد الدوام خصوصاً فى الأصلى، نعم، يضرّ التوقيت فى المستجَدّ. (محمّد رضا الگلپايگانى). * فى اعتبار

الدوام منع، وسيأتى منه رحمه الله الإشكال فى المسأله (٧)، نعم، يضرّ بعض أقسام التوقيت، والظاهر أنّ اعتبار الاتّحاد فى الوطن لاـ دليل عليه، بل المناط صدق كونه الأصلى عرفاً، اتّحد أو تعدّد. (السبزوارى). * الصدق عرفاً لا يتوقّف على قصد الدوام. (محمّد الشيرازى). * لا يبعد عدم اعتبار قصد الدوام فيه، نعم، قد يتردّد فى صدق الوطن على الوطن المستَجَدّ إذا قصد فيه التوقيت، وعلى أىّ حالٍ فالظاهر أنّ له حكم الوطن إذا خرج المقيم فيه عن اسم المسافر عرفاً. (زين الدين). * الظاهر عدم اعتبار قصد الدوام، بل حصوله بأن يقال عرفاً: هذا مقرّ فلان ومحلّه، ولم يصدق اسم المسافر عليه فى مدّه إقامته هناك. (حسن القمّى). * الميزان صدق عنوان الاستيطان المستفاد من النصّ. (تقى القمّى). * لا يعتبر قصد البقاء فيه مادام العمر، بل لو كان من قصده البقاء فيه مدّه طويله بحيث لا يصدق على المقيم فيه عنوان المسافر وجب عليه التمام فيه. (الروحانى). * لا يعتبر الدوام ولا قصده فيه. (مفتى الشيعه). * لا يعتبر قصد الدوام فى الوطن ولو كان مستَجَدّاً، بل يكفى عَدُّه مقرّاً ومسكناً له عرفاً بحيث لا يزول عنه هذا العنوان بمجرّد اتّخاذ مسكن مؤقّت فى مكان آخر عشره أيام أو نحوها، والضابط عدم عدّه مسافراً فيه، وهذا هو المساوق لمفهوم الوطن لغةً، ولا عبره بمفهومه العرفى المستحدَث، ومنه يظهر الحال فيما ذكره بعده. (السيستانى).

بلداً كان أو قريهً أو غيرهما، سواء كان مسكناً لأبيه

وأُمّه(۱) ومسقط رأسه، أم غيره ممّا استجدّه، ولا يعتبر فيه بعد الاتّخاذ المزبور حصول مِلكٍ له فيه، نعم، يعتبر فيه(۲)

۱- ۱. الظاهر أ نّه لا يعتبر فی الوطن الأصلی شیء، بل هو وطنه مطلقاً مادام فيه، وإن كان قصده الإعراض عنه ما لم يتحقّق الإعراض العملی. نعم، يعتبر فی المستجَدّ الالتفات إلی الدوام واتّخاذه مقرّاً له كذلك، كما أ نّه تُعتبر الإقامه بالمقدار المذكور فی المتن. (اللنكرانی).

۲- ۲. اعتبار ذلك فيما اتّخذه مقرّاً أبديّاً له غير معلوم، نعم، فی المستجدّ منه ربّما يعتبر إقامته فيه مقداراً معتدّاً به عرفاً؛ فإنّ ذلك يختلف حسب اختلاف العلائق والشوءون، فقد يتّخذ محلاًّ للاستراحه والاستجمام أو النزهه، أو مباشره مزارعه وأملاكه ويجعل فيه أثاثاً وإداره، بل وقد يجعل فيه زوجه وخادماً، فيكون وطناً ثانياً له بعد تكرّر تردّده إليه مرّتين أو ثلاث، فيتمّ بمجرّد الوصول إليه وإن لم ينوِ الإقامه، ومنه ما لو اتّخذ له مَصيفاً أيّام الحَرّ فی روءوس الجبال، فيتمّ إذا وصل إليه صيفاً بعد التكرّر، ويُقصّر إذا اتّفق له المرور به شتاءً، وهكذا كلّ ما هو من هذا القبيل. (كاشف الغطاء).

الإقامه(١) فيه(٢) بمقدار(٣) يصدق عليه عرفاً أ نّه وطنه، والظاهر أنّ الصدق المذكور(۴) يختلف بحسب الأشخاص والخصوصيّات، فربّما يصدق بالإقامه فيه بعد القصد المزبور(۵) شهراً أو أقلّ، فلا تُشترط الإقامه ستّه أشهر(۶) وإن كان أحوط(٧)، فقبله(٨) يجمع(٩) بين القصر والتمام إذا لم ينوِ

---

١ – ١. فيه تأمّل، فلا يُترك الاحتياط بالجمع فى أوان الإقامه. (الآملى). * الظاهر أ نّه لا دخل للإقامه وعدمها، بل المدار صدق عنوان المقرّ والوطن. (تقى القمّى).

٢ – ٢. فيه تأمّل، فلا يُترك الاحتياط بالجمع فى أوّل الإقامه. (الحكيم). * لا يُترك الاحتياط فى أوّل الإقامه بالجمع إذا لم ينوِ إقامه العشره. (زين الدين).

٣– ٣. يكفى فى صدق الوطن الموضوع لحكم التمام مجرّد الإقامه فيه بقصد التوطّن. (الفانى).

۴– ۴. بل الظاهر كفايه التلبّس مع قصد التوطّن. (عبدالهادى الشيرازى).

۵– ۵. يكفى العلم أيضاً، كما فى قصد الإقامه. (السبزوارى).

۶– ۶. فى صدقه بأقلّ من الإقامه ستّه أشهر إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالجمع قبلها. (أحمد الخونسارى).

٧ – ٧. هذا الاحتياط ضعيف. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * هذا الاحتياط لا ينبغى تركه. (الشاهرودى). * لا تعتبر مراعاته. (زين الدين).

٨– ٨. لا بأس بترك هذا الاحتياط. (محمّد الشيرازى).

٩– ٩. لا بأس بترك هذا الاحتياط. (الفانى).

إقامهَ عشرهِ أيّام.

فیما لو أعرض عن وطنه الأصلی أو المستجد و توطن فی غیره و لم یکن له فیه ملک

(مسأله ۱): إذا أعرض(۱) عن وطنه الأصلیّ أو المستجَدّ وتوطّن فی غیره: فإن لم یکن له فیه مِلکٌ أصلًا أو کان ولم یکن قابلًا للسکنی کما إذا کان له فیه نخله أو نحوها، أو کان قابلًا له ولکن لم یسکن فیه ستّه أشهر بقصد التوطّن الأبدیّ یزول عنه حکم الوطنیّه، فلا یوجب المرور علیه قطع حکم السفر،

فی إعراضه عن وطنه الأصلی و توطنه فی غیره وله فی ملک سکن فیه و اتخذه وطناً له دائماً

وأمّا إذا کان له فیه مِلک قد سکن فیه بعد اتّخاذه وطناً له دائماً ستّه أشهر فالمشهور(۲) علی أ نّه(۳) بحکم الوطن العرفیّ وإن أعرض عنه(۴) إلی غیره،

فی بیان الوطن العرفی و الوطن الشرعی

ویسمّونه بالوطن الشرعی(۵)، ویُوجِبون علیه التمام إذا

ص: ۴۶۷

۱- ۱. إعراضاً عملیّاً لا صرف القصد. (المرعشی). * الظاهر أنّ الإعراض وبقیه القیود التی تعرّض لها فی المتن لا دخل لها فی بقاء عنوان الوطنیّه وزواله، ولا تعرّضَ لها فی النصوص، بل المستفاد منها ترتّب وجوب التمام علی صدق عنوان الوطن، فعلیه یدور الحکم بالتمام مداره. (تقی القمّی).

۲- ۲. وهو الأقوی. (الفیروزآبادی).

۳- ۳. ما قاله المشهور من تحقّق الوطن الشرعی هو الأقوی ، وهو المکان الذی له فیه منزل سکن فیه مع القصد ستّه أشهر متّصله، فمادام ذلک المنزل ملکاً له یکون ذاک المحلّ وطناً شرعیّاً له، فمتی دخله یُتمّ الصلاه، والأولی أن یجمع ما لم ینوِ الإقامه. (حسن القمّی).

۴- ۴. إذا عدل عنه فالأحوط الجمع، کما فی المتن. (الفیروزآبادی). * ما ذکره المشهور من ثبوت الوطن الشرعیّ هو الصحیح، وإنّما یتحقّق بوجود منزل مملوک له فی محلّ قد سکنه ستّه أشهر متّصله عن قصد ونیّه، فإذا تحقّق ذلک أتمّ المسافر صلاته کلّما دخله، إلّا أن یزول ملکه. (الخوئی).

۵- ۵. المستفاد من حدیث ابن بزیع أنّ الوطن الشرعیّ عباره عن کون المکلّف مقیماً فی منزل مملوک له ستّه أشهر، وبعد تحقّق الموضوع بهذه الکیفیه یجب علیه التمام کلّما دخل ذلک المکان. (تقی القمّی).

مرّ علیه مادام(۱) بقاء ملکه فیه، لکنّ الأقوی عـدم جریان حکم الوطن علیه بعـد الإعراض، فالوطن الشـرعیّ غیر ثابت، وإن کان الأحوط الجمع(۲) بین إجراء حکم الوطن وغیره علیه، فیجمع فیه بین القصـر والتمـام إذا مرّ علیه ، ولم ینوِ إقـامه عشـره أیّام، بل الأ ـحوط الجمع إذا کـان له نخله أو نحوهـا ممّا هو غیر قابل للسـکنی وبقی فیه بقصـد التوطّن سـتّه أشـهر، بل وکـذا إذا لم یکن سکناه بقصد التوطّن بل بقصد التجاره(۳) مثلاً(۴).

فی إمکان تعدد الوطن العرفی

(مسأله ۲): قد عرفت عدم ثبوت الوطن(۵) الشرعیّ(۶)، وأ نّه منحصر فی العرفیّ.

فنقول: یمکن تعدّد الوطن العرفیّ، بأن یکون له منزلان فی بَلَدَینْ أو

۱- ۱. لا یشترط فی وجوب التمام بقاء الملک. (تقی القمّی).

۲ - ۲. هـذا الاحتیـاط لا ـ یُترک. (جمال الـدین الگلپایگانی) * لا یُترک. (مهـدی الشـیرازی). * هـذا الاحتیاط وما بعـده لا بأس بترکهما. (محمّد الشیرازی).

۳ - ۳. بل الأقوی حکم الوطن الحقیقیّ علی مثله؛ لقوّه ثبوت الوطن الشـرعی أیضاً. ولقـد تعرّضـنا فی کتاب «الصـلاه» دفع جمیع شبهاته، فراجع(شرح تبصره المتعلّمین للمؤلّف: ۲/۲۶۷.) إلیها. (آقا ضیاء).

۴- ۴. إجراء حکم الوطن علیه لا یخلو من قوّه. (الرفیعی).

۵- ۵. بل عرفت أنّ الوطن الشرعیّ مقابل الوطن العرفیّ بمقتضی النصّ. (تقی القمّی).

۶- ۶. بالمعنی الذی کان مشهوراً، لا بمعنی اعتبار ستّه أشهر فی الوطن الاتّخاذیّ العرفی. (الشاهرودی).

قريتين من قصده السكنى فيهما أبداً(۱) فى كلٍّ منهما مقداراً من السنه، بأن تكون له زوجتان(۲) مثلًا كلّ واحده فى بلده، يكون عند كلٍّ واحده ستّه أشهر(۳) أو بالاختلاف(۴)، بل يمكن الثلاثه(۵) أيضاً(۶)، بل لا يبعد الأزيد(۷) أيضاً.

لا يبعد كون الولد تابعاً لأبويه أو أحدهما فى الوطن ما لم يعرض بعد بلوغه عن مقرهما

(مسأله ۳): لا يبعد أن يكون الولد(۸) تابعاً(۹) . . . .

ص: ۴۶۹

۱- ۱. يكفى قصد السكنى من غير توقيت. (الميلانى). * بل لا مؤقّتاً. (الفانى). * لا يشترط قصده أبداً، بل يكفى قصد السكنى من غير توقيت. (حسن القمّى). * قد مرّ عدم اعتباره. (مفتى الشيعه). * قد عرفت عدم اعتبار التأبيد. (السيستانى).

۲- ۲. بل يمكن اتّخاذ وطنَين، أحدهما للإقامه، وثانيهما للتجاره وإن لم يبقَ فى الليالى فيها. (الآملى).

۳- ۳. أو نحو ذلك، وما عدا هذه الصوره لا يخلو من إشكال. (آل ياسين).

۴- ۴. الأحوط الاقتصار فى تعدّد الوطن على الستّه أشهر دون ما كان أقلّ منها. (الميلانى)

۵- ۵. لا يخلو من إشكال، والأزيد أشدّ إشكالاً. (اللنكرانى).

۶- ۶. لا يخلو من الإشكال. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * فيه نظر وإشكال. (الروحانى).

۷- ۷. مشكل. (الخمينى). * إلى حدٍّ يخرج عن صدق الوطن. (المرعشى).

۸- ۸. الولـد والزوجه والخـادم تـابعون مـا لم يُعرِضوا عن الوطن، ولا فرق فى ذلك بين ما قبل البلوغ وما بعـده، فإذا كان الصبىّ مميّزاً وأعرض عن الوطن فحكمه حكم غيره، ومنه ظهر أنّ البالغ فى الوطن المستجَدّ قصده للتَبعيّه قصد للتوطّن. (الفانى).

۹ - ۹. المعيـار التبعيّه العرفيّه، وهى لاـ تـدور مـدار البلـوغ والبنوّه والزوجيّه والملـك، بـل تختلف بالنسـبه إلى الأـمكنه والأـزمنه والأشخاص ممّن لا استقلال فى معايشهم وشؤونهم. (المرعشى).

لأبويه(۱) أو أحدهما فی الوطن ما لم یعرض(۲) بعد بلوغه عن مقرِّهما(۳)، وإن لم یلتفت بعد بلوغه إلی التوطّن فیه أبداً، فیعدّ وطنهما وطناً له أیضاً،

---

۱ - ۱. فی عدم تأثیر قصد الخلاف والتردید قبل البلوغ مطلقاً، والاحتیاج إلی القصد بعده تأمّل. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * لا ینحصر الحکم بالولد، بل یشکل کلّ تابع بالتبعیّه عرفاً. نعم، فی الولد الصغیر غیر الممیّز محلّ تأمّل وإن کان الظاهر فیه أیضاً التبعیّه عرفاً. (مفتی الشیعه).

۲ - ۲. عملاً لا قصداً مجرّداً. (المرعشی). * تقدّم أنّ صدق الوطنیّه یدور مدار الصدق العرفی، وبما ذکرنا یظهر الحال فی جمله من الفروع. (تقی القمّی).

۳ - ۳. فی تبعیّه الممیّز القاصد للخلاف إشکال، بل وکذا المردّد، وکذا فی نفی التبعیّه عن البالغ ما لم یقصد الخلاف ولم یتردّد. (الحائری). * أو قبله فی حال التمییز لو کان مستقلّاً. (عبدالهادی الشیرازی). * لیس المناط بالتابعیّه فی ذلک کونه ولداً، ولا غیر بالغ شرعاً، بل المناط هو التبعیّه العرفیّه وعدم الاستقلال فی التعیّش والإراده، فربّما کان الولد الصغیر الممیّز مستقلّاً فیهما غیر تابع عرفاً، وربّما یکون بعض الکبار غیر مستقلّ، کالبنات فی أوائل بلوغهنّ، بل ربّما یکون التابع غیر الولد، فتحقّق التبعیّه بالنسبه إلی الأجنبی أیضاً فضلاً عن القریب. هذا کلّه فی الوطن المستجَدّ، وأمّا الوطن الأصلیّ فقد مرّ الکلام فیه. (الخمینی). * التبعیّه فی الوطن لا تُناط بالبلوغ وعدمه، فالقصد الارتکازیّ الإجمالیّ للولد بأنّ وطنه هو وطن أبیه مثلاً یحقّق له موضوع الوطن بالتبعیّه، سواء کان طفلاً ممیّزاً أم کان کبیراً بالغاً، وإذا أعرض عن تبعیّه أبیه وانفرد عنه لحقه حکم وطنه المستقلّ وإن لم یکن بالغاً، وکذا العبد والزوجه وغیرهما من الأتباع. (زین الدین).

إلّا إذا قصد(۱) الإعراض(۲) عنه(۳)، سواء کان وطناً أصـلیّاً لهما ومحلاًّ لتولّده أم وطناً مستجدّاً لهما، کما إذا أعرضا عن وطنهما الأصـلیِّ واتّخذا مکاناً آخر وطناً لهما وهو معهما قبل بلوغه ثمّ صار بالغاً(۴)، وأمّا إذا أتیا بلـده أو قریه وتوطّنا فیها وهو معهما مع کونه بالغاً(۵) فلا یصدق

ص: ۴۷۱

۱- ۱. وأعرض بالعمل لا صرف القصد. (المرعشی). * وتحقّق الإعراض عملاً. (اللنکرانی).

۲- ۲. وأعرض فعلاًـ (البروجردی). * وأعرض فعلاًـ وخرج. (محمّـد رضـا الگلپایگـانی). * لا اعتبار بقصـده، بل المناط تحقّقه فعلاًـ (السـبزواری). * وأعرض فعلاًـ کمـا أ نّه فی الـوطن الجدیـد یلزم الصـدق العرفیّ وإن لم یکن بالغـاً، کمـا تقـدّم. (محمّد الشیرازی). * أی خرج عنه مُعرِضاً. (السیستانی).

۳- ۳. أی خرج عنه بهذا القصد. (المیلانی) * وأعرض. (عبداللّه الشیرازی).

۴- ۴. قد مرّ أ نّه لیس بمعیار. (المرعشـی). * الحکم بالتابعیّه بمجرّد عدم البلوغ الشـرعیّ مشـکل، بل الظاهر أنّ الممیّز المسـتقلّ القاصـد للخلاف لیس بتابع عرفاً، والبالغ المقهور الغیر القاصد للخلاف تابع، فالمناط الصدق العرفی. (محمّد رضا الگلپایگانی). * لا عِبره بالبلوغ وعـدمه، وإنّما العِبره بفعلیّه التوطّن عرفاً ، وعـدمها. (محمّـد الشـیرازی). * المعیار عَـدّه عرفاً تبعاً لهما ، وعدمه، فربما یُعدّ مع البلوغ تابعاً، وربّما لا یُعدّ قبله. (السیستانی).

۵- ۵. الظاهر أ نّه لا مدخلیّه للبلوغ الشرعیّ وعدمه فی ذلک، بل المدار علی عَدّه فی العرف تبعاً لهما وعدمه، فربّما یُعدّ تابعاً مع البلوغ، ولاـ یُعـدّ مع عـدمه. (البروجردی). * المـدار علی کونه تبعاً لهما فی ذلک وعـدمه، لا علی البلوغ وعـدمه، نعم، غیر البالغ تـابع نوعاً. (مهـدی الشـیرازی). * الظاهر أ نّه لابـدّ من القصـد الإجمالیّ الحاصل بالبناء علی التبعیّه، ولا فرق فی ذلک بین الولد البالغ وغیره، والزوجه الدائمه والعبد وغیرهم ممّن هو تابع. (الحکیم). * لا اعتبار بالبلوغ فی هذا المورد، بل المدار علی بقائه فی التبعیّه عرفـاً. (الشـریعتمداری). * المنـاط تحقّق التبعیّه الفعلیّه، سواء کـان بالغـاً أم لا، کما أنّ المناط علی صـدق الإعراض فعلاً، سواء کـان المُعرِض بالغـاً أم لا. (السبزواری). * لا فرق بین البالغ وغیره فی هـذا الحکم، والمـدار علی عَـدِّه فی العرف تبعاً لهما وعـدمه. (الروحـانی). * لیس المنـاط فی تبعیّه الولـد وعـدمها البلوغ وعـدمه، بل المـدار علی عَـدِّه فی العرف تبعاً، وهو یختلف باختلاف الموارد. (اللنکرانی).

وطناً[1] له، إلّا مع قصده بنفسه[2].

زوال حکم الوطنیه بالإعراض والخروج و إن لم یتخذ بعد وطناً آخر

(مسأله ۴): یزول حکم الوطنیّه بالإعراض والخروج، وإن لم یتّخذ بَعدُ وطناً آخر، فیمکن أن یکون بلا وطنٍ مدّةً مدیده.

عدم اشتراط إباحه المکان الذی فیه فی الوطن، فالدار المغصوبه المسکونه فی البلد یعتبر ذلک البلد وطناً له

(مسأله ۵): لا یشترط فی الوطن إباحه المکان الذی فیه، فلو غصب

---

۱ - ۱. لا مدخلیّه للبلوغ، بل المدار علی صدق التبعیّه، وعدم الاستقلال وعدمها. (عبداللّه الشیرازی). * المدار علی قصد الاستیطان ولو تبعاً، کما تقدّم. (زین الدین).

۲ - ۲. أو قصده التبعیّه. (الجواهری). * ولو تبعاً، وکذا الممیّز. (عبدالهادی الشیرازی). * وإن کان قصداً إجمالیّاً بعنوان التبعیّه، وکذلک الأمر فی کلِّ مَن هو تابع له فی الاستیطان. (البجنوردی).

داراً فی بلد وأراد السکنی(۱) فیها أبداً(۲) یکون وطناً له، وکذا إذا کان بقاوءه فی بلد حراماً علیه من جهه(۳) کونه قاصداً لارتکاب حرام(۴) أو کان منهیّاً عنه من أحد والدیه أو نحو ذلک.

الحکم فیما إذا تردد بعد العزم علی الوطن أبداً

(مسأله ۶): إذا تردّد بعد العزم علی التوطّن أبداً: فإن کان قبل أن یصدق علیه الوطن عرفاً بأن لم یبقَ فی ذلک المکان بمقدار الصدق(۵) فلا إشکال(۶) فی زوال الحکم(۷) وإن لم یتحقّق الخروج والإعراض، بل وکذا إن کان بعد الصدق(۸) فی الوطن

۱- ۱. وتلبّس بالسُکنی. (المرعشی).

۲- ۲. بل لا مؤقّتاً. (الفانی). * مرّ الکلام فیه. (السیستانی).

۳- ۳. فی المثالَین مناقشه. (الخمینی).

۴- ۴. لو قلنا: إنّه یوجب حرمه البقاء، وکذا الحال فی المثال الثانی. (السیستانی).

۵- ۵. قد عرفت صدق الوطن علی مجرّد الإقامه فی محلٍّ بقصد التوطّن فیه، وإذا تردّد بعد ذلک فی الإعراض وعدمه یبقی علی التمام ما لم یُعرِض تنجیزاً. (الفانی).

۶- ۶. أقواه عدم خروجه عن الوطنیّه بذلک، بل لا یبعد أن یکون المستجَدّ أیضاً کذلک. (جمال الدین الگلپایگانی) * أقواه عدم خروجه عن الوطنیّه بذلک، نعم، فی المستجَدّ إشکال، لا یُترک الاحتیاط فیه. (الآملی).

۷- ۷. أی لعدم شمول دلیل الإتمام إیّاه. (المرعشی). * بل لم یثبت حتّی یزول. (السبزواری). * التعبیر لایخلو من مسامحه؛ إذ لم یتحقّق الحکم؛ لعدم تحقّق موضوعه. (السیستانی).

۸- ۸. الأقوی خلافه، فلا یزول حکم الوطن بمجرّد التردّد، کما أنّ الأمر کذلک فی الوطن الأصلی. (المیلانی)

المستجدّ(۱)، وأمّا فی الوطن الأصلیّ إذا تردّد فی البقاء فیه وعدمه ففی زوال حکمه قبل الخروج والإعراض إشکال(۲)؛

---

۱ - ۱. الظاهر أنّ الوطن المستجَدّ کالأصلیّ فی الإشکال فی التردّد. (الحکیم). * فیه إشکال، ولا یبعد کونه کالوطن الأصلی. (الشاهرودی). * لا یوجب التردّد بعد العزم علی التوطّن أبداً والصدق العرفیّ زوال حکم الوطن، ولا فرق فی ذلک بین الوطن الأصلیّ والمستجَدّ، وفی کلیهما الوطنیّه باقیه ما لم یُعرِض عنه. (البجنوردی). * الأقوی بقاوءه فیه فضلاً عن الوطن الأصلی، والاحتمال المذکور فی غایه الضعف. (الخمینی). * بل بعد الصدق لم یدفعه مجرّد العزم عن الخروج، بل یحتاج إلی الفعلیّه _ کما عرفت _ فکیف بالتردّد؟! وأمّا الوطن الأصلیّ فبطریق أولی. (محمّد الشیرازی). * بل الأظهر خلافه، فلا یزول الحکم بمجرّد التردّد، وکذا الأمر فی الوطن الأصلی. (السیستانی).

۲ - ۲. أقواه عدم خروجه عن الوطنیّه بذلک، بل لا یبعد أن یکون المستجَدّ أیضاً کذلک. (النائینی). * الأقوی العدم. (الفیروزآبادی). * الأقوی عدم زواله بمجرّد التردّد. (الکوه کَمَری). * والأقوی عدم خروجه بذلک عن الوطن. (صدر الدین الصدر). * والأظهر عدم الزوال حتّی یتحقّق الخروج والإعراض. (کاشف الغطاء). * أقواه بقاوءه علی الوطنیّه إلی الإعراض والخروج فعلاً بل لا یبعد ذلک فی المستجَدّ منه أیضاً. (البروجردی). * أقواه بقاء الوطنیّه إلی الإعراض والخروج، وکذا فی المستجَدّ علی الأحوط. (مهدی الشیرازی). * لا فرق ظاهراً بینه وبین المستجَدّ، والجمع أحوط. (عبدالهادی الشیرازی). * أقواه عدم الخروج عن الوطنیّه. (الشاهرودی). * بل الأقوی عدم الزوال ما لم یخرج ولو عزم، بل لا یبعد فی المستجَدّ منه أیضاً. (عبداللّه الشیرازی). * الأقوی بقاء حکم الإتمام فیه إلی تحقّق الإعراض العملی، ولعلّ الأمر فی المستجَدّ هکذا. (المرعشی). * والأظهر عدم الزوال، بل الحال کذلک فی المستجَدّ. (الخوئی). * الأقوی بقاء الوطنیّه ما لم یتحقّق الإعراض والخروج، کما لا یبعد ذلک فی المستجَدّ بعد الصدق. (محمّد رضا الگلپایگانی). * الأقوی عدم الزوال فی الأصلی، بل وکذا فی المستجَدّ، لکن لا ینبغی ترک الاحتیاط خصوصاً فی الأخیر. (السبزواری). * أقواه عدم الزوال، وکذا فی المستجَدّ. (حسن القمّی). * لا یُترک الاحتیاط بالجمع حتّی یتحقّق الإعراض، وکذا فی الوطن المستجَدّ. (زین الدین). * لا إشکال فی عدم الزوال فیه وفی المستجَدّ. (الروحانی). * لا فرق بین الوطن الأصلیّ ولا بین الوطن المستجَدّ. (مفتی الشیعه). *أقربه عدم الزوال قبل الإعراض العملی، بل فی المستجَدّ لایبعد ذلک أیضاً.(اللنکرانی).

لاحتمال(۱) صدق(۲) الوطنّيه(۳) ما لم يعزم(۴) على

۱- ۱. هذا الاحتمال وإن كان قريباً حتّى فى المستجَدّ لكنّ الاحتياط بالجمع لا يُترک فيه وفى المستجَدّ أيضاً. (الإصطهباناتى).

۲- ۲. هذا الاحتمال قوىّ جدّاً، بل لا يبعد ذلک فى المستجَدّ أيضاً، لكنّ الاحتياط بالجمع فيه لا يُترک. (الإصفهانى).

۳- ۳. هـذا هو الأقوى فى المسـتجَدّ وفى الأصـلى، ولكن لا يُترک الاحتياط بالجمع فيهما. (أحمد الخونسارى). * هذا الاحتمال أقوى فى الأصلى، بل وفى المستجَدّ. (الشريعتمدارى).

۴- ۴. فى كفايه العزم على العدم مع بقائه فيه إشكال؛ لعدم صدق زواله بمجرّد ذلک، ولا أقلّ من الشکّ فيه، فيستصحب العدم. (آقا ضياء).

العدم(۱)، فالأحوط الجمع بين الحكمين(۲).

فی اعتبار قصد التوطن أبداً فی صدق الوطن العرفی فی کلمات العلماء رحمه الله

(مسأله ۷): ظاهر کلمات العلماء(۳) _ رضوان اللّه علیهم _ اعتبار(۴) قصد(۵) التوطّن(۶) أبداً(۷) فی صدق الوطن العرفیّ(۸)، فلا یکفی العزم علی

۱- ۱. بل بقاء حکم الوطنیّه ما لم یعزم علی عدمها لا یخلو من قوّه، بل فی المستجدّ أیضاً. (الجواهری).

۲- ۲. هذا الاحتیاط ضعیف. (محمّد الشیرازی).

۳- ۳. وهو الأظهر. (آل یاسین). * نعم، ولکنّ بلوغها حدّ الإجماع مشکل، وعلی فرضه فکونه کاشفاً عن رأی المعصوم أشکل، والظاهر أنّ الوطن من المبیّنات العرفیّه، ولیس من الموضوعات الشرعیّه، ولا المستنبطه، فلا بدّ من مراجعه العرف، وظاهرهم عدم اعتبار قصد التأبید فیه، بل ولا التفات إلیه، نعم، یضرّ بصدقه لدیهم بعض أقسام التوقیت، کما لا یخفی. (السبزواری).

۴- ۴. وهو المختار، وعلیه العرف. (صدرالدین الصدر).

۵- ۵. وهو الأقوی. (جمال الدین الگلپایگانی)

۶- ۶. وهو الأقوی. (النائینی). * وهو الأقوی، فإذا رجع فی الأثناء إلی وطنه الأصلیّ أتمّ. (الحکیم).

۷- ۷. ولا یخلو من قوّه. (عبدالهادی الشیرازی). * وهو الأقوی. (البجنوردی). * فی اعتبار قصد الدوام فی صدق الوطن منع، وإنّما یضرّه قصد التوقیت، نعم، لا یبعد أن لا یضرّ التوقیت بمدّه طویله یصدق معها التوطّن عرفاً، لکنّ الاحتیاط ممّا لا ینبغی ترکه. (الفانی).

۸- ۸. عرفت أنّ المدار لیس علی صدق الوطن وعدمه، بل علی صدق کونه مسافراً وعدمه، ولا ریب أنّ من اتّخذ لنفسه مقرّاً عشر سنین بل سنتین أو ثلاث مثلاً لتجاره أو طلب علم ونحوه کالطلّاب المهاجرین إلی النجف الأشرف لتحصیل العلم لا یُعدّون مسافرین وإن لم یتّخذوا النجف وطناً، وهم عازمون أبداً علی العود إلی بلادهم، فلو خرج أحدهم لزیاره الحسین علیه السلام مثلاً یری أنّ سفره من النجف وإلیها کسفره من الوطن، فمثل هوءلاء إذا سافروا ورجعوا لا یحتاجون إلی نیّه إقامه، ویُتِمّون وإن لم یمکثوا عشرهً فی مهجرهم؛ لأ نّهم لا یصدق علیهم أ نّهم مسافرون، وفی بعض الأخبار:(راجع إرشاد الأذهان للعلّامه الحلّی: ۱/۲۷۶.) وصل إلی منزله وبیت أهله. (کاشف الغطاء). * تقدّم أ نّه لا یبعد عدم اعتبار قصد الدوام فی صدق الوطن العرفی، نعم، قد یتردّد فی صدق الوطن عن الوطن المستجدّ إذا قصد فیه التوقیت، ولکن للوطن المؤقّت حکم الوطن الدائم إذا خرج المقیم فیه عن اسم المسافر عرفاً. (زین الدین).

السکنی إلی مدّه مدیده کثلاثین سنه أو أزید(۱)، لکنّه مشکل(۲)، فلا

۱- ۱. لا- یبعـد الصـدق أو إجراء حکم الـوطن بالأقـلّ من ذلـک، کـأربع وخمس سـنوات، کالطلاّـب فی النجف وکربلاـء وقمّ وخراسان وغیرها ونحوهم. (محمّد الشیرازی).

۲- ۲. ظاهر کلماتهم هو الأقوی. (الجواهری). * لا یُترک الاحتیاط إذا عدّ محلّ إقامته ومسکنه. (الکوه کَمَری). * صدق الوطن مشکل، والأخذ بإحدی الوظیفتین أشکل، فلا یُترک الاحتیاط بالجمع. (المرعشی). * الإشکال فی صدق التوطّن عرفاً لا یضرّ بوجوب التمام إذا لم یصـدق علیه عنوان المسافر مع کونه منزلاً له ومحلاًّ لأهله. (الخوئی). * قـد مرّ عـدم اعتبار قصـد الدوام فی الوطن العرفی، بـل یکفی صـدق أ نّه محلّه ومقرّه، وسلب عنوان المسافر عنه فی مـدّه إقامته هناک. (حسن القمّی). * قـد مرّ أنّ المـدار فی وجوب التمام علی کونه منزلاً له ومحلّه، ولا یعتبر فی ذلک قصـد التوطّن أبداً. (الروحانی). * الاستیطان المذکور فی الروایات لیس إلاّ بمعنی أخذ المکان مقرّاً علی النحو الذی سبق ذکره، فلا وجه لاعتبار قصد التأبید مطلقاً. (السیستانی).

يبعد(۱) الصدق(۲) العرفیّ(۳) بمثل ذلک(۴)، والأحوط(۵) فی مثله(۶) إجراء الحکمین بمراعاه الاحتیاط.

الثانی من قواطع السفر: العزم علی إقامه عشره أیام متوالیات فی مکان واحد من بلد أو قریه

الثانی من قواطع السفر: العزم علی إقامه عشره(۷) أیّام متوالیاتٍ فی مکان واحد من بلد أو قریه، أو مثل بیوت الأعراب، أو فلاه من الأرض، أو العلم بذلک وإن کان لا عن اختیار(۸)، ولا یکفی الظنّ(۹) بالبقاء فضلاً عن الشکّ، واللیالی المتوسّطه داخله، بخلاف اللیله الاُولی(۱۰) والأخیره،

---

۱ - ۱. فیه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط، وإن کان عدم إجراء حکم الوطنیّه خصوصاً فی بعض الموارد لا یخلو من قرب. (الخمینی). قد مرّ أنّ التوقیت مضرّ فی المستجَدّ منه، نعم، لا یبعد صدق الوطن عرفاً إذا کان الوقت کثیراً جدّاً بحیث یُعِدّ له مسکناً دائمیاً عندهم. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۲- ۲. بل هو بعید، نعم، هو بحکم الوطن وتجری علیه أحکامه. (الحکیم).

۳- ۳. ولو فرض عدم صدقه فلا یبعد أ نّه فی حکمه؛ لعدم صدق عنوان المسافر علیه. (المیلانی).

۴- ۴. وکذا إن بقی فی بلد سنین متطاوله من غیر قصد التوطّن أبداً، فالملاک الصدق العرفی. (الفیروزآبادی).

۵- ۵. لا یُترک. (الحائری، الشاهرودی، اللنکرانی).

۶- ۶. لا یُترک. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی).

۷- ۷. بیوم الصوم الّذی ابتداوءه من طلوع الفجر، لا یوم الأجیر الذی هو من طلوع الشمس ویعتبر تمامه، فلا یجزی الناقص ولو یسیراً. (کاشف الغطاء).

۸- ۸. فیه أیضاً التأمّل السابق الجاری فیه فی المسافه الموجبه للقصر من کفایه مطلق الیقین فی المقام أیضاً، أم یحتاج إلی الاختیار ولو بتوسیط اختیار لازمه أو ملزومه مع الالتفات بالملازمه، واللّه العالم. (آقا ضیاء).

۹- ۹. إلّا إذا کان اطمئنانیّاً. (المرعشی).

۱۰- ۱۰. ویلزم دخول اللیله العاشره، فلا یکفی عشره أیّام بتسع لیال. (کاشف الغطاء).

فیکفی عشره أیّام(۱) وتسع لیالٍ، ویکفی تلفیق الیوم المنکسر من یوم آخر علی الأصحّ، فلو نوی المقام عند الزوال من الیوم الأوّل إلی الزوال من الیوم الحادی عشر کفی، ویجب علیه الإتمام،

یشترط فی الإقامه: وحده محل الإقامه، فلو قصد الإقامه فی أمکنه متعدده لم ینقطع حکم السفر

وإن کان الأحوط(۲) الجمع، ویشترط وحده محلّ(۳) الإقامه(۴)، فلو قصد الإقامه فی أمکنه متعدّده عشره أیّام لم ینقطع حکم السفر، کأن عزم علی الإقامه فی النجف والکوفه أو فی الکاظمین وبغداد، أو عزم علی الإقامه فی رستاق من قریه إلی قریه من غیر عزم علی الإقامه فی واحده منها عشره أیّام، ولا یضرّ بوحده المحلّ فَصْلٌ مثل الشَطّ بعد کون المجموع بلداً واحداً، کجانبیَ الحلّه وبغداد ونحوهما، ولو کان البلد خارجاً عن المتعارف فی الکبر فاللازم قصد الإقامه(۵) فی المحلّه منه(۶) إذا کانت المحلّات منفصله(۷)، بخلاف ما إذا کانت متّصله، إلّا إذا کان کبیراً(۸)

۱- ۱. أی أیّام کامله. (المیلانی).

۲- ۲. لا یُترک. (تقی القمی).

۳- ۳. والملاک وحده الإقامه بحیث لا یُعَدّ الانتقال من مکان إلی آخر إقامهً اُخری، والمحکّم فیها نظر العرف، من غیر فرق بین البلد والفلاه وغیرها. (المرعشی).

۴- ۴. فی إطلاقه نظر. (المیلانی).

۵- ۵. فیه نظر، لکنّه أحوط. (المیلانی).

۶- ۶. فیه نظر. (السیستانی).

۷- ۷. بحیث تُعدّ عرفاً أمکنه متعدّده. (صدر الدین الصدر). * بحیث تعدّ أمکنه متعدّده. (المرعشی).

۸- ۸. بحیث یکون الانتقال من موضع منه إلی آخر ارتحالاً عنه، وهذا هو المدار فی وحده المحلّ. (الحکیم). * فیه إشکال. (الرفیعی). * المدار علی صدق السفر علی الخروج عن آخر المحلّه أو آخر البلد، کما تقدّم. (الفانی). * بحیث یکون الامتثال من موضع منه إلی موضع آخر ارتحالاً والمراد بوحده المحلّ هو أن لا یکون کذلک. (الآملی). * المیزان وحده المکان، ولا عبره بکبره وصغره. (تقی القمّی). * مرّ حکم البلاد الکبیره. (اللنکرانی).

جدّاً(۱) بحیث لا یصدق وحده المحلّ(۲)، وکان کتّیه الإقامه فی رستاق

۱- ۱. مع الانفصال، کما تقدّم. (صدر الدین الصدر). * الاستثناء محلّ تأمّل. (البروجردی). * الظاهر أنّ العبره بوحده البلد مهما بلغ من الکبر، والاحتیاط لا ینبغی ترکه. (عبدالهادی الشیرازی). * الأقوی أنّ ذلک لا ینافی صدق الإقامه. (المیلانی). * لا یخلو من إشکال إذا کانت المحلاّت متّصله، کما هو المفروض. (البجنوردی). * محل تأمّل، بل لا یبعد عدم الاستثناء. (عبداللّه الشیرازی). * المعیار صدق الارتحال والانتقال من محلٍّ إلی آخر، ولا اعتبار بالکبر والصغر. (المرعشی). * الاعتبار إنّما هو بوحده البلد وکبره لا ینافیها، کما تقدّم. (الخوئی). * الکبر لا یضرّ مع الاتّصال، إلاّ إذا کان خلاف العاده، کأن یکون بین المحلاّت مثلاً فراسخ. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بحیث یُعَدّ الانتقال من محلّه إلی محلّه اُخری منه ارتحالاً. (زین الدین). * المناط وحده البلد، ولا ینافی الوحده کبر البلده بلغ ما بلغ، مع اتّصال المحلاّت والبیوت والشوارع. (حسن القمّی). * لا وجه لهذا الاستثناء. (الروحانی).

۲- ۲. تقدّم وحده الحکم فی البلدان الکبیره والصغیره. (محمّد الشیرازی). * بل بحیث یُعَدّ الانتقال من موضع منه إلی آخر إدامهً لعملیه السفر، أو إنشاءً لسفر جدید. (السیستانی).

مشتمل على القرى مثل قسطنطنيّه[(۱)] ونحوها[(۲)].

لا یعتبر فی نیه الإقامه قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد

(مسأله ۸): لا یعتبر[(۳)] فی نیّه الإقامه[(۴)] قصـد عـدم الخروج عن خطّه سور البلد على الأصحّ، بل لو قصد حال نیّتها الخروج إلى بعض بساتینها ومزارعها ونحوها من حـدودها ممّا لا ینافی صـدق اسم الإقامه فی البلـد عرفاً جرى علیه حکم المقیم، حتّى إذا کان[(۵)] من

۱- ۱. بالنسبه إلى جانبیها، وأمّا محلّاتهما فلم یتحقّق أ نّها کذلک. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی).

۲- ۲. فاللازم قصد الإقامه فی واحده منها. (الفیروزآبادی).

۳- ۳. بل یعتبر. (تقی القمّی).

۴- ۴. کلّما یقدح فی الإقامه فی الابتداء یقدح إذا بدا له فی الأثناء قبل أن یصلّی صلاه تامّه. (کاشف الغطاء).

۵- ۵. فیه تأمّل، والأقرب عدم صـحّه الإقامه مع هذه النیّه. (الجواهری). * فیه إشـکال، بل منع إذا کان فی ضمیره من الأوّل، کما لا یخفی وجهه. (آقا ضیاء). * المناط فی عدم قدح الخروج أحد أمرین: المکان: یعنی بحیث یکون المکان الذی یخرج منه غیر خارج عن حـدود البلـد وتوابعها حتّى یصدق أ نّه أقام فی بلد واحد. والزمان: یعنی الزمان الیسـیر الذی بخروجه فیه لا یخرج عن کونه مقیماً فی بلـد واحـد، فلا یضـرّ خروجه إلى بعض البساتین أو إلى الکوفه من النجف بزمان یسیر یزور فیه ویعود، وکـذا لا یقدح خروجه لتشییع جنازه أو حیازه ماء أو حطب خارج البلد أو نحو ذلک، نعم، لو کان من قصده کلّ یوم أو أکثر أیّام العشره أن یخرج نهـاراً إلى بلـد اُخرى کـالکوفه أو بغـداد للمقیم بالنجف أو الکاظمیه ویعود لیلاً إلیهما أشـکل صـدق الإقامه فی بلـد، ولازمه أن یقصّر والأحوط الجمع. (کاشف الغطاء).

نيّته(۱) الخروج عن حدّ الترخّص(۲)، بل إلى ما دون الأربعه إذا كان قاصـداً(۳) للعود عن قريب(۴) بحيث لا يخرج عن صدق الإقامه فى ذلك المكان عرفاً، كما إذا كان من نيّته(۵)

۱- ۱. فيه نظر واضـح، بـل لاـ بـدّ فى تحقّق الإقـامه من قصـد إقامه العشـره بتمامها فى البلـد وما بحكمه عرفاً. (الكوه كَمَرى). * الأـقوى قـدح نيّـه الخروج عـن حـدود البلـد فضـلاً عمّـا فوقهـا. (الحكيم). * فيه إشـكال، فلاـ يُـترك الاحتيـاط بـالجمع. (أحمد الخونسارى).

۲- ۲. الأحوط عدم نيّه الخروج عن حدّ الترخّص فضلاً عن نيّه الخروج إلى ما دون الأربعه عند نيّه الإقامه، خصوصاً إذا كان من قصـده الخروج المزبور نهـاراً كاملاـً أو أغلبه. (الإصـطهباناتى). * الأـظهر عـدم جريان حكم المقيم على مثله، بل هو الأقوى فى فرض الخروج نهـاراً ونحوه. (مهـدى الشـيرازى). * إذا كـانت المـدّه قليلهً كالسـاعه والساعتين، وأمّا إذا كان من نيّته الخروج فى تمـام النهار ففيه إشـكال، فلا يُترك الاحتياط. (الآملى). * يشـكل ذلك، فلا يُترك الاحتياط فيه. (زين الـدين). * الأظهر اعتبار قصد عدم الخروج عن حدّ الترخّص. (الروحانى).

۳- ۳. أو كـان المراد من الإقـامه فى مكـان هو اتّخاذ ذلك المكان مقرّاً لنفسه وتابعيه، وأمّا لو كان عباره عن المكث فيه وعـدم الخروج منه فلاـ فعلى الأـوّل يمكن أن يقال: إنّه لا وجه للتحديـد بساعه أو ساعتين كما قيل، بل لا يضـرّ مبيت ليله أيضاً، وعلى الثـانى تضـرّ دقيقه، ولمّـا كـان الأـوّل أظهر فلا يضـرّ الخروج إلى مادون المسافه وإن كان من قصـده ذلك من الأوّل، ولكن مع ذلك الأحوط الوجوبىّ عدم المبيت.(الشاهرودى).

۴- ۴. كالساعتين والثلاث، وفى الزائد إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالجمع ما لم ينتهِ إلى الليل، وإلاّ فيتعيّن القصر، وكذا المسأله الآتيه. (عبدالهادى الشيرازى).

۵- ۵. الأحوط أن لا يستغرق خروجه تمام النهار، أو تمام الليل. (محمّد الشـيرازى). * فيه إشـكال، خصوصاً مع تكرّر ذلك فى أيّـام الإقـامه، وكون زمـان الخروج فى كلّ يوم أكثر من زمان الإقامه فيه، فالأحوط لو لم يكن أقوى عـدم تحقّق الإقامه بـذلك. نعم، لا يقدح نيّه الخروج ساعه أو ساعتين ولو مع التكرّر. (اللنكرانى).

الخروج(۱) نهاراً(۲) والرجوع(۳) . . . . . .

ص: ۴۸۳

۱- ۱. إذا كان من نيّته الخروج فى تمام النهار فلا يخلو من إشكال، فلا ينبغى ترك الاحتياط. (الإصفهانى). * مشكل، بل لابدّ من نيّه إقامه العشره بتمامها فى البلد وما بحكمه. (محمّد رضا الگلپايگانى).

۲- ۲. فيه نظر. (الرفيعى). * فى تمام النهار إشكال، نعم، فى أقلّ من نصف النهار لا يبعد عدم الإشكال. (عبداللّه الشيرازى). * إذا كان من قصده الخروج فى تمام النهار فلا يخلو من إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الشريعتمدارى). * فيه إشكال، بل منع إذا أراد صدور ذلك فى خلال الإقامه مكرّراً، نعم، لا بأس بنحو ساعه وساعتين ممّا لا يضرّ عرفاً بإقامه عشره أيّام فى البلد. (الخمينى). * صدق الإقامه مع قصد الخروج كلّ يوم نهاراً لا يخلو من إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالجمع. (المرعشى). * فيه إشكال جدّاً، نعم، إذا كان من نيّته الخروج والعود فى ساعه أو ساعتين لا يضرّ، وفيما زاد على ذلك يراعى مقتضى الاحتياط. (حسن القمّى). * إذا لم يكن الخروج مستوعباً للنهار أو كالمستوعب له فلا يضرّ قصد الخروج بعض النهار والرجوع ولو ساعه بعد دخول الليل، بشرط عدم التكرّر بحدٍّ تصدق الإقامه فى أزيد من مكان واحد. (السيستانى).

۳- ۳. الأقوى عدم جريان حكم المقيم على مثله؛ لأنّ إقامه المسافر فى منزل يوماً أو أيّاماً عباره فى العرف عن بقائه فيه متعطّلاً عمّا هو شغل المسافرين فى كلّ يوم من طىّ مرحله قصيره أو طويله، لا جعله ذاك المنزل محلّ استراحه ونومه عند فراغه من شغل المسافره فى يومه. (البروجردى). * إذا كان من نيّته الخروج عن حدّ الترخّص فى تمام النهار فالأحوط الجمع. (البجنوردى).

قبل الليل(۱).

المدار فی محل الإقامه علی صدق الوحده عرفاً، فلا یجب التضییق لو کان محل الإقامه بریه قفراء

(مسأله ۹): إذا کان محلّ الإقامه برّیّهً قفراءَ لا یجب التضـییق فی دائره المقام، کما لا یجوز التوسیع کثیراً بحیث یخرج عن صدق وحده المحلّ، فالمدار علی صدق الوحده(۲) عرفاً، وبعد ذلک لا ینافی(۳) الخروج(۴) عن ذلک المحلِّ إلی أطرافه بقصد العود إلیه، وإن کان إلی الخارج عن حدّ(۵) الترخّص، بل إلی ما دون الأربعه کما ذکرنا فی البلد(۶)، فجواز نیّه

ص: ۴۸۴

۱- ۱. بـل وإن کـان ناویاً مبیت لیله علی الأظهر. (النائینی). * بل أو بعـده علی الأقوی، لکنّ الأحوط أن لا یَعُـدَّه من أیّام الإقامه عشـرهً فی البلـد، فیکملها فیه بعد رجوعه. (المیلانی). * تحقّق قصد الإقامه إذا کان من نیّته الخروج فی تمام النهار من أوّل الأمر لا یخلو من إشـکال، والقدر المتیقّن من الخروج الذی لا یضـرّ بالإقامه ما کان یسـیراً کالساعه والساعتین مثلاً ، وفی غیر ذلک لا یُترک الاحتیاط بالجمع. (الخوئی).

۲- ۲. بل علی صدق کونه مقیماً غیر مرتحل. (المیلانی).

۳- ۳. قد تقدّم التنافی. (تقی القمّی).

۴- ۴. قد عرفت منافاته. (الحکیم).

۵- ۵. تقدّم الإشکال فیه، فلا یُترک الاحتیاط. (زین الدین).

۶- ۶. قـد تقـدّم أقربیـه عـدمه. (الجـواهری). * ذکرنـا مـا فیـه. (الکـوه کَمَری، الروحـانی). * کمـا ذکرنـا مـا یتعلّـق بـه آنفـاً. (الإصطهباناتی). * بالتفصیل المتقدّم. (عبداللّه الشیرازی). * قد مرّ حکمه. (اللنکرانی).

الخروج[1] إلى ما دون الأربعه لا يوجب جواز توسيع محلّ الإقامه كثيراً، فلا يجوز جعل محلّها مجموع ما دون الأربعه، بل يوءخذ على المتعارف وإن كان يجوز[2] التردّد إلى ما دون الأربعه على وجهٍ لا يضرّ بصدق الإقامه فيه.

الحكم فيما لو علق الإقامه على إمر مشكوک الحصول، بل و كذا على مظنون الحصول

(مسأله ١٠): إذا علّق الإقامه على أمرٍ مشكوكِ الحصولِ لا يكفى، بل وكذا لو كان مظنون[3] الحصول فإنّه ينافى العزم على البقاء المعتبر فيها، نعم، لو كان عازماً على البقاء لكن احتمل[4] حدوث[5] المانع[6] لا

ص: ۴۸۵

١- ١. قد مرّ الإشكال فى نيّه الخروج. (محمّد رضا الگلپايگانى).

٢- ٢. الظاهر لزوم تقدير محلّ إقامته من البريّه بلده بما يساعد عليه العرف، ومراعاه حدّ الترخّص بالقياس بالنسبه إليها مراعاه الاحتياط. (صدر الدين الصدر).

٣- ٣. فى عدم كفايه الاطمئنانىّ منه إشكال. (المرعشى).

۴- ۴. احتمالاً يعتنى به العقلاء. (الخمينى). * احتمالاً موهوماً لا يعتدّ به عند العقلاء بحيث لا يكون مانعاً من عزم الإقامه. (المرعشى). * احتمالاً غير معتنىً به عند العقلاء. (محمّد رضا الگلپايگانى). * احتمالاً موهوماً. (الروحانى). * احتمالاً لا يعبأ به العقلاء حتّى لا ينافى العزم. (السيستانى). * احتمالاً غير معتدًّ به عند العقلاء. (اللنكرانى).

۵- ۵. احتمالاً غير عقلائىٍّ بحيث لم يكن منافياً للجزم بالعزم. (الشاهرودى).

۶- ۶. احتمالاً موهوماً. (عبدالهادى الشيرازى). * إذا كان الاحتمال موهوماً بحيث لا يكون مانعاً من العزم. (عبداللّه الشيرازى). * احتمالاً موهوماً لا يُعتنى به عند العقلاء. (زين الدين). * احتمالاً لا يعتنى العقلاء بمثله بحيث لا ينافى العزم على الإقامه عرفاً. (محمّد الشيرازى).

یضرّ(۱).

المجبور علی الإقامه عشراً و المکره علیها یجب علیه التمام و إن کان من نیته الخروج

(مسأله ۱۱): المجبور علی الإقامه عشراً والمُکرَه علیها یجب علیه التمام، وإن کان من نیّته الخروج علی فرض رفع الجبر والإکراه، لکن بشرط أن یکون عالماً بعدم(۲) ارتفاعهما وبقائه عشره أیّام کذلک.

عدم صحه نیه الإقامه فی بیوت الأعراب و نحوها ما لم یطمئن بعدم الرحیل عشره أیام

(مسأله ۱۲): لا تصحّ نیّه الإقامه(۳) فی بیوت الأعراب ونحوها ما لم

۱- ۱. إذا کان احتمال حدوثه موهوناً بحسب العاده. (آل یاسین). * إن کان الاحتمال ممّا لا یُعتنی به فی العاده. (المیلانی). * بشرط أن لا ـ یکون موجباً لعدم بقاء عزمه بأن یکون احتمالاً ـ لا ـ یعتنی به العقلاء. (البجنوردی). * بشرط أن یکون الاحتمال موهوماً، وإلّا فلا یتحقّق معه قصد الإقامه علی الأظهر. (الخوئی). * إن لم یُعتنَ به عرفاً. (السبزواری). * إذا کان احتمال حدوثه موهوناً عادهً. (حسن القمّی).

۲- ۲. بل ومع الشکّ فیه أیضاً إذا کان قاصداً رجاءً؛ استصحاب(فی نسخه اُخری: (رجاءً؛ لمجیء استصحاب).) بقائه القائم مقام یقینه به، نعم، لو لم یکن ذلک من نیّته وقصده أصلاً ربّما یشکل الأمر فی مجیء حکم التمام بلا نیّته(فی نسخه اُخری: (حکم التمام بمحض یقینه بالمقام بلا نیّه).)، کبعض أنحاء المجبور، وتقدّم وجه الإشکال فی المسأله السابقه، فراجع. (آقا ضیاء).

۳- ۳. لا یلزم الاطمئنان، ویکفی مجرّد احتمال البقاء إذا تحقّق العزم. (الرفیعی).

یطمئنّ(۱) بعدم(۲) الرحیل عشره أیّام، إلّا إذا عزم علی المکث بعد رحلتهم إلی تمام العشره.

الزوجه والعبد إذا قصداً المقام بمقدار ما قصده الزوج والسید لا یبعد کفایته فی تحقق الإقامه لهما

(مسأله ۱۳): الزوجه والعبد إذا قصدا المقام بمقدار ما قصده الزوج والسیّد _ والمفروض أ نّهما قصدا العشره _ لا یبعد(۳) کفایته(۴) فی تحقّق

---

۱ – ۱. لا بأس به ما دام یحتمل بقاءه ولو ضعیفاً؛ لمجال جریان الاستصحاب المزبور بعد عدم الدلیل علی حجّیه مطلق الاطمئنان خصوصاً فی الموضوعات، وبناء العقلاء علی العمل علی فرض تمامیّته مردوعه بعموم اعتبار البیّنه فی الموضوعات، وظهور دلیلها فی حصرها، إلّا ما خرج بالدلیل من سیره أو غیرها، کما لا یخفی علی مَن لاحظ ذیل روایه مسعده بن صدقه(فروع الکافی: ۵/۳۱۳، کتاب المعیشه، ح ۴۰.). (آقا ضیاء).

۲– ۲. أو یظنّ بذلک إذا تحقّقت منه النیّه. (الحکیم).

۳ – ۳. بل الأقوی عدم الکفایه، وتعیّن القصر علیهما، وکذا الکلام فی المسأله الثانیه. (الحائری). * بل یبعد. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * الظاهر عدم کفایته فی تحقّقها، وکذا فی التابع لرفقائه. (البروجردی). * الأقوی عدم الکفایه فیه وفی الفرع الآتی. (الخمینی). * بل هو بعید جدّاً؛ وعلیه فلا تجب إعاده ما صلّیاه قصراً، وکذا الحال فی قصد المقام بمقدار ما قصده رفقاؤه. (الخوئی). * بل یبعد، ولابدّ من قصد العشره تفصیلاً. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بل یبعد، فلا تجب إعاده ما صلّیاه قصراً، وکذا الحکم فیما قصد ما قصده رفقاؤه. (تقی القمّی).

۴ – ۴. بل بعید جدّاً، وکذا فی الصوره الثانیه فالقصد الإجمالی غیر کافٍ. (الإصفهانی). * بل هو بعید، فلا بدّ من قصد العشره بعنوانها. (الکوه کَمَری). * الأقوی عدم الکفایه، والبقاء علی حکم القصر، إلّا إذا قصدا الإقامه بنفسهما، وکفایه القصد الإجمالی صحیح، ولکن فی غیر هذا المورد، کما یأتی. (صدر الدین الصدر). * الأصحّ أ نّه لا یکفی، ویقصّران إلی أن یعلما، وکذا فی الرفقاء. (کاشف الغطاء). * الأقرب عدم کفایته، وکذا فی القاصد ما قصده رفقاؤه. (مهدی الشیرازی). * الأظهر خلافه، وکذا الحال فی التابع لرفقائه. (المیلانی). * بحیث لا یوجد تردیداً فی أصل الزمان وذاته، مثل أن یکون غافلاً عن قصد الزوج والمولی. وبالجمله: یکون القصد فی المقام کالقصد إلی المسافه، فمن یقول بکفایته هناک لابدّ من القول بها فی المقام، ومع ذلک لا ینبغی ترک الاحتیاط فی المقامَین. (عبداللّه الشیرازی). * الأقوی عدم الکفایه فیها وفی الصوره الثانیه، فالقصد الإجمالی فی المقام حیث یرجع إلی التردّد فی الزمان غیر کافٍ. (الآملی). * یشکل ذلک، بل یمنع، إلّا إذا کان زمان الإقامه محدّداً ولکنّهما تردّدا فیه لاُمورٍ خارجه، کما إذا علما أنّ یوم السبت مثلاً آخر الإقامه، ولکنّهما تردّدا فی بدایه قصد الإقامه متی کان؟ فإذا علما بعد ذلک أ نّها عشره أیام تامه کان علیهما الإتمام فی ما بقی منها، وقضاء ما صلّیاه قصراً قبل ذلک، وکذلک فی مثال الرفقاء، أمّا إذا کان الزمان مردّداً فعلیهما القصر، وإن کان الأحوط الجمع. (زین الدین). * بل بعیده، إلّا إذا علما تفصیلاً أنّ الزوج والمولی قصدا المقام عشره أیّام، وهما قصداها أیضاً. (محمّد الشیرازی). * الأقرب عدم کفایته، وکذا فی القاصد ما قصده رفقاؤه. (حسن القمّی). * الظاهر عدم کفایته، وکذا فی التابع لرفقائه. (الروحانی). * الظاهر عدم کفایته، وکذا الحال فی التابع لرفقائه. (السیستانی). * بل بعید، والظاهر عدم الکفایه. (اللنکرانی).

الإقامه(۱) بالنسبه إليهما(۲)، وإن لم يعلما حين القصد أنّ مقصد الزوج والسيّد هو العشره، نعم، قبل العلم بذلک عليهما التقصير، ويجب عليهما(۳) التمام(۴) بعد الاطّلاع، وإن لم يبقَ إلّا يومين أو ثلاثه فالظاهر وجوب الإعاده أو القضاء عليهما بالنسبه إلى ما مضى ممّا صلّيا قصراً، وكذا الحال إذا قصد المقام بمقدار ما قصده رفقاوءه وكان مقصدهم العشره، فالقصد الإجماليّ كافٍ(۵) فی تحقّق الإقامه، لكنّ

۱- ۱. الظاهر أ نّه لا يكفی، وكذا فی الصوره الآتيه، والاحتياط لا ينبغی تركه. (عبدالهادی الشيرازی). * فی تحقّق الإقامه مع عدم العلم بقصدهما إشكال، بل الأقرب عدم تحقّقها، وكذلک الأمر فيما إذا قصد ما قصده رفقاؤه، ولكنّ الاحتياط فی الصورتَين أولی. (البجنوردی).

۲- ۲. بل هو بعيد جدّاً؛ وعليه فلا يجب إعاده ما صلّياه قصراً، وكذا الحال فی قصد المقام بمقدار ما قصده رفقاؤه. (الخوئی).

۳- ۳. بل يبقيان علی القصر، إلّا إذا نويا الإقامه بعد الاطّلاع ومضی ما صلّياه قصراً قبل ذلک مطلقاً، وكذا التابع لرفقائه. (النائينی، جمال الدين الگلپايگانی).

۴- ۴. بل يبقيان علی القصر، إلّا إذا نويا الإقامه بعد الاطّلاع ومضی ما صلّياه قصراً قبل ذلک مطلقاً، وكذا التابع لرفقائه ، بل وكذا الفرع الآتی أيضاً لوحده المناط ، نعم، يبقی سؤال الفرق بين المقام وبين ما تقدّم فی قصد المسافه لو كان قاصداً لمكان معيّن مع الجهل بأ نّه مسافه، ولعلّ الفارق هو ما ذكروه هناک دون ما ذكر فی المقام، وتقدّم أنّ الاحتياط بالجمع لاينبغی تركه حتّی فی غيرالمقام.(الشاهرودی). * قد ظهر ممّا ذكرنا فی الحاشيه السابقه عدم وجوب التمام عليهما فی المفروض، وأيضاً لا يجب عليهما الإعاده والقضاء بالنسبه إلی ما مضی ممّا صلّيا قصراً. (البجنوردی).

۵- ۵. علی الأقوی، والاحتياط حسن، لكنّه لا يجب هنا. (الجواهری). * الأقوی عدم كفايته. (محمّد تقی الخونساری، الأراكی). * إذا لم يكن تردّد فی ذات الزمان. (الحكيم). * الظاهر عدم كفايته، نعم، فی مثال الزوجه يمكن عدّها تابعاً. (الشريعتمداری). * لا يكفی القصد الإجمالی. (الفانی). * القصد الإجمالی علی قسمين: الأوّل: أن يكون الإجمال فی نفس إقامه العشره من حيث هی كميه خاصّه من الزمان، والظاهر عدم كفايه الإجمال فيها فی تحقّق الإقامه عرفاً. الثانی: أن تكون إقامه العشره معلومه مفصّلاً وكان الإجمال فی الخصوصيّات الخارجيّه، والظاهر كفايه مثل هذا القصد، وبهذا يمكن الجمع بين كلمات الفقهاء، فمن قال بعدم الكفايه أراد الأوّل، ومن قال بها أراد الثانی، ويجری هذا التفصيل فی المسأله التاليه أيضاً، ومع هذا التفصيل لا وجه لإيجاب الاحتياط بالجمع فيهما. (السبزواری).

الأحوط(۱) الجمع(۲) فی الصورتین، بل لا یُترک الاحتیاط.

فیما إذا قصد المقام إلی آخر الشهر مثلاً و کان عشرظ أیام و إن کان عالماً أو غیر عالم

(مسأله ۱۴): إذا قصد المقام إلی آخر الشهر مثلاً وکان عشرهً کفی(۳)،

ص: ۴۹۰

۱- ۱. بل الأقوی فیهما بل وفی الفرع الآتی عدم خروجه عن حکم القصر؛ لعدم الیقین بالمقام فی حقّهم الذی هو جزء المناط أیضاً فی وجوب القصر. (آقا ضیاء).

۲- ۲. هذا الاحتیاط لا بأس بترکه. (محمّد الشیرازی).

۳- ۳. بعید جدّاً. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * لا یکفی، کما عرفت. (الکوه کَمَری). * الأقرب عدم کفایته. (مهدی الشیرازی). * مشکل. (الرفیعی). * إذا کان جازماً علی إقامته إلی السبت مثلاً ولم یعلم انطباق عنوان العشره علیه کفی، أمّا إذا قصد الإقامه إلی آخر الشهر ولم یعلم أ نّها الجمعه حتّی تکون تسعه أو السبت فتکون عشره وکان هو السبت فی الواقع لم یکفِ. (الشریعتمداری). * الظاهر عدم الکفایه. (الخمینی). * یشکل، بل یمنع، کما تقدّم إذا کان تردّداً فی الزمان، نعم، إذا قصد المقام إلی یوم السبت مثلاً وهو یبلغ العشره وکان یعتقد أ نّه آخر الشهر لزمه التمام، أمّا إذا قصد المقام إلی آخر الشهر وهو یبلغ العشره إذا کان الشهر تاماً وینقص عنها إذا کان ناقصاً فإنّ حکمه القصر. (زین الدین). * لا یکفی إلّا مع إحرازه کونها عشره أیّام. (محمّد الشیرازی). * قد ظهر ممّا تقدّم الوجه فی عدم الکفایه. (تقی القمّی). * إن کان منشأ جهله الجهل بکون هذا الیوم یوم الواحد والعشرین مثلاً ـ أم یوم الخامس والعشرین، وأمّا إذا کان منشؤه الجهل بنقصان الشهر یوماً وعدمه فالأظهر عدم الکفایه. (الروحانی). * فی الکفایه تأمّل ، بل منع. (السیستانی). * الظاهر عدم الکفایه، کما عرفت. (اللنکرانی).

وإن لم يكن(۱) عالماً(۲) به حين القصد(۳)، بل وإن كان عالماً بالخلاف(۴)، لكنّ الأحوط(۵) فى هذه المسأله أيضاً الجمع بين القصر والتمام بعد العلم

۱- ۱. فى الكفايه تأمّل، بل منع. (الفانى). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الآملى).

۲- ۲. عدم الكفايه مع عدم العلم لا يخلو من قوّه. (البروجردى). * ولم يكن عدم علمه مسبّباً من ترديده بأنّ الشهر تامّ أو ناقص. (حسن القمّى).

۳- ۳. فإنّه قاصد لواقع المقام عشره أيّام وإن لم يقصد عنوانه، نعم، إذا قصد الإقامه من يوم الواحد والعشرين إلى آخر الشهر واحتمل نقصانه بيوم وصادف أ نّه لم ينقص لم يكفِ ذلك فى الحكم بالتمام، والفرق بين الصورتين لا يكاد يخفى. (الخوئى).

۴- ۴. لا ـ يخلو من الإشكال، ولا ـ يُترك الاحتياط. (جمال الدين الگلپايگانى). * الأظهر عدم الكفايه حينئذٍ، بل وفى الصوره الاُولى أيضاً؛ لِما ذكره فى المتن. (البجنوردى).

۵- ۵. هذا الاحتياط غير لازم. (الجواهرى). * الأحوط اللازم. (الفيروزآبادى). * قد تقدّم ما هو المختار فى المسأله المتقدّمه. (الشاهرودى). * لا يُترك. (أحمد الخونسارى). * لا ينبغى ترك الاحتياط أيضاً. (عبداللّه الشيرازى). * إن آلَ إلى قصد إقامه العشره والتحديد إلى آخر الشهر كان معرّفاً له بعنوان الانطباق؛ فإنّه حينئذٍ قاصد للعشره واقعاً. (المرعشى). * هذا الاحتياط لا يُترك. (محمّد رضا الگلپايگانى).

بالحال؛ لاحتمال اعتبار العلم(۱) حین(۲) القصد.

حکم ما إذا عزم علی إقامه عشره أیام ثم عدل عن قصده

(مسأله ۱۵): إذا عزم علی إقامه العشره ثمّ عدل من قصده: فإن کان صلّی مع العزم المذکور رباعیّهً بتمامٍ بقی علی التمام ما دام فی ذلک المکان وإن لم یصلِّ أصلًا، أو صلّی مثل الصبح والمغرب أو شرع فی الرباعیّه لکن لم یُتِمّها، وإن دخل(۳) فی رکوع(۴) الرکعه(۵) الثالثه(۶) رجع

۱- ۱. بل الظاهر أ نّه کذلک. (الحائری). * کما لا یخلو من قوّه، فلا یُترک الاحتیاط. (المیلانی).

۲- ۲. ولا یخلو من قوّه. (عبدالهادی الشیرازی).

۳- ۳. محلّ إشکال، والأحوط فی هذه الصوره الجمع. (اللنکرانی).

۴- ۴. محلّ إشکال، فلا یُترک فیه الاحتیاط. (البروجردی). * لا یُترک الاحتیاط فی هذه الصوره. (الشاهرودی).

۵- ۵. بل الأحوط فی هذه الصوره الجمع. (الإصطهباناتی). * فیه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط. (السبزواری).

۶- ۶. لا یُترک الاحتیاط بالجمع فی هذه الصوره. (الإصفهانی). * أمّا هی فیتمّها تماماً، بلا إشکال بل الأقوی فیما عداها أ نّه یبقی علی التمام إلی أن یخرج، والأحوط الجمع. (کاشف الغطاء). * لا یُترک الاحتیاط بالجمع فیها. (الشریعتمداری). * فیه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط. (الآملی). * والأقرب بطلان الصلاه، ووجوب إعادتها قصراً. (محمّد الشیرازی).

إلى القصر، وكذا لو أتى بغير الفريضه الرباعيّه ممّا لا يجوز فعله للمسافر كالنوافل والصوم ونحوهما فإنّه يرجع إلى القصر مع العدول. نعم، الأولى الاحتياط(۱) مع الصوم إذا كان العدول عن قصده بعد الزوال، وكذا لو كان العدول فى أثناء الرباعيّه بعد الدخول فى ركوع الركعه الثالثه، بل بعد القيام إليها وإن لم يركع بَعدُ(۲).

فيما لو صلى رباعيه، بتمام بعد العزم على الإقامه، ثم عدل غافلاً عن إقامته

(مسأله ۱۶): إذا صلّى رباعيّةً بتمام بعد العزم على الإقامه لكن مع الغفله(۳) عن إقامته ثمّ عدل فالظاهر كفايته(۴) فى البقاء على التمام(۵)، وكذا لو صلّاها(۶) تماماً لشرف البقعه(۷) كمواطن التخيير ولو مع الغفله(۸)

ص: ۴۹۳

---

۱ - ۱. بل لا يُترك. (الجواهرى). * هذا الاحتياط لا يُترك فى الجميع. (النائينى). * لا يُترك الاحتياط فى الصوم والصلاه. (المرعشى). * لا يُترك. (الآملى).

۲- ۲. بل يلزم القيام، ويسلّم، وتصحّ صلاته. (محمّد الشيرازى).

۳- ۳. لا يتصوّر الفرض مع الالتفات، ولا يُترك. (الآملى).

۴- ۴. لا يُترك الاحتياط فى الفرعين. (مهدى الشيرازى).

۵- ۵. يشكل ذلك، فلا يُترك الاحتياط بالجمع، وهو فى الفرض الثانى أشدّ إشكالاً. (زين الدين).

۶- ۶. لا يبعد الفرق بين الصورتين، فيبقى على التمام فى الاُولى دون الثانيه؛ لأنّ التمام فيها وقع لخصوصيه المكان، لا للإقامه. (كاشف الغطاء).

۷- ۷. مشكل غايته. (آل ياسين).

۸- ۸. عدم الكفايه والرجوع إلى القصر فى هذه الصوره لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * هذا الفرض لا يتصوّر وقوعه بدون الغفله عنها، ولا يُترك الاحتياط فيه. (البروجردى). * لا يُتصوّر الفرض مع الالتفات. (الحكيم). * لعلّه لبيان الفرد المعيّن، وإلّا لا يُتصوّر مع غير الغفله، ولا يُترك فيها الاحتياط. (عبداللّه الشيرازى). * لا يُتصوّر الإتمام بقصد شرف البقعه مع الالتفات إلى قصد الإقامه. (الفانى). * الفرض مخصوص بحال الغفله، ولا مساغ له فى حال الالتفات. (المرعشى). * الظاهر أنّ كلمه «ولو» هنا زائده. (محمّد رضا الگلپايگانى). * لعلّ كلمه «ولو» زائده؛ إذ لا يُتصوّر الإتمام لشرف البقعه مع الالتفات إلى الإقامه. (السيستانى).

عن الإقامه(۱)، وإن کان الأحوط(۲) . . . .

ص: ۴۹۴

۱- ۱. الصلاه تماماً لأجل شرف البقعه لا یمکن إلّا مع الغفله عن الإقامه، إلّا أن لا یعلم أنّ حکم المقیم هو التمام، ویُتخیّل أنّ کلّ مسافر أقام أم لم یقم علیه التقصیر، إلاّ ـ فی مواضع التخییر فیجوز له التمام، والاحتیاط بالجمع فی هذه الصوره لا یُترک. (البجنوردی).

۲- ۲. هذا الاحتیاط لا ـ یُترک. (النائینی). * لا یُترک الاحتیاط فی المسألتین. (الحائری). * لا یُترک فی الجمیع. (جمال الدین الگلپایگانی) * لا یُترک فی خصوص هذه الصوره مع الغفله دون الصوره الاُولی وإن کان حسناً فیها أیضاً. (الشاهرودی). * لا یُترک؛ حیث لم یکن إتمامه لصلاته من أجل إقامته. (المیلانی). * لا یُترک فی الصورتین، وإن کان تعیّن القصر لا یخلو من وجه. (الخمینی). * لا یُترک. (المرعشی). * لا یُترک فی الصوره الثانیه، والظاهر أنّ کلمه «ولو» من سهو القلم. (السبزواری). * لا یُترک فی الصوره الثانیه، وکذا فی الاُولی؛ إذ لم یکن الإتمام مستنداً إلی نیّه الإقامه الارتکازیّه. (السیستانی). * لا یُترک فی الصورتین، ولا تُتصوّر الثانیه بدون فرض الغفله. (اللنکرانی).

الجمع(۱) بعد العدول(۲) حینئذٍ، وکذا فی الصوره الاُولی.

عدم الاشتراط فی تحقق الإقامه کونه مکلفاً بالصلاه، فلو نوی الإقامه و هو غیر بالغ ثم بلغ فی أثناء العشره وجب علیه التمام

(مسأله ۱۷): لا ـ یشترط فی تحقّق الإقامه کونه مکلَّفاً بالصلاه، فلو نوی الإقامه وهو غیر بالغ ثمّ بلغ فی أثناء العشره وجب علیه التمام فی بقیّه الأیّام، وإذا أراد التطوّع(۳) بالصلاه قبل البلوغ یصلّی تماماً، وکذا إذا نواها وهو مجنون إذا کان ممّن یتحقّق منه القصد، أو نواها حال الإفاقه ثمّ جُنَّ ثمّ أفاق، وکذا إذا کانت حائضاً حال النیّه فإنّها تصلّی ما بقی بعد الطهر من العشره تماماً، بل إذا کانت حائضاً تمام العشره یجب علیها التمام ما لم تُنشئ سَفَراً(۴).

الحکم فیما إذا فاتته الرباعیه بعد العزم علی الإقامه ثم عدل عنها بعد الوقت

(مسأله ۱۸): إذا فاتته الرباعیّه بعد العزم علی الإقامه ثمّ عدل عنها بعد الوقت: فإن کانت ممّا یجب قضاوءها وأتی بالقضاء تماماً ثمّ عدل فالظاهر(۵) کفایته(۶) فی البقاء علی

۱- ۱. هذا الاحتیاط لا یُترک، خصوصاً فی الصوره الثانیه. (الإصطهباناتی).

۲- ۲. ولکنّ التقصیر لا یخلو من قوّه. (عبدالهادی الشیرازی).

۳- ۳. بناءً علی شرعیّه عباداته. (المرعشی).

۴- ۴. أو تَعدُل عن القصد قبل إتیان رباعیه تامّه. (الحائری). * أو تَعدُل عن القصد قبل أن تصلّی رباعیه. (کاشف الغطاء).

۵- ۵. فیه إشکال. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۶- ۶. فیه وفیما بعده منع. (الکوه کَمَری). * لا یخلو من شوب الإشکال؛ لإمکان القول بأنّ الظاهر من الدلیل کون التمام مستنداً إلی نیّه الإقامه حالها، ولیس حال القضاء کذلک، فلا یُترک الاحتیاط. (عبداللّه الشیرازی). * فیه إشکال. (المرعشی). * فیه تأمّل، والاحتیاط لا یُترک. (الروحانی). * بل الظاهر عدم کفایته. (السیستانی).

التمام(۱)، وأمّا إن عدل قبل إتيان قضائها أيضاً فالظاهر العود إلى القصر وعدم كفايه استقرار القضاء عليه تماماً، وإن كان الأحوط(۲) الجمع(۳)

حينئذٍ ما دام لم يخرج، وإن كانت ممّا لا يجب قضاوءه، كما إذا فاتت لأجل الحيض أو النفاس ثمّ عدلت عن النيّه قبل إتيان صلاه تامّه رجعت إلى القصر، فلا يكفى مضىّ وقت الصلاه فى البقاء على التمام.

العدول عن الإقامه قبل الصلاه تماماً قاطع لها من حينه، وليس كاشفاً عن عدم تحققها من الأول

(مسأله ۱۹): العدول عن الإقامه قبل الصلاه تماماً قاطع لها من حينه، وليس كاشفاً عن عدم(۴) تحقّقها من الأوّل، فلو فاتته حال العزم عليها صلاه أو صلوات أيّام ثمّ عدل قبل أن يصلّى صلاه واحده بتمامٍ يجب عليه قضاوءها تماماً(۵)، وكذا إذا صام يوماً أو أيّاماً حال العزم عليها ثمّ عدل قبل

---

۱ – ۱. فيه إشكال. (الحائرى). * لعموم النصّ، وانصرافه إلى الأداء بدوىّ لو سُلِّم. (كاشف الغطاء). * فيه إشكال، بل منع؛ فإنّ الظاهر من الروايه استناد إتمام الصلاه إلى نيّه الإقامه حالها بحيث لو كان العدول قبله لزم عليه القصر، والمفروض أنّ لزوم التمام فى القضاء ليس كذلك. (الخوئى).

۲– ۲. لا يُترك. (الآملى).

۳– ۳. هذا الاحتياط لا يُترك. (النائينى). * لا يُترك. (جمال الدين الگلپايگانى)

۴– ۴. فيه تأمّل. (محمّد الشيرازى).

۵– ۵. الأحوط الجمع بين القصر والتمام، وكذا فى الصوم. (محمّد الشيرازى).

أن يصلّی صلاه واحده بتمام فصیامه صحیح، نعم، لا یجوز(۱) له الصوم بعد العدول؛ لأنّ المفروض انقطاع(۲) الإقامه بعده.

لا فرق فی العدول عن قصد الإقامه بین أن یعزم علی عدمها أو یتردد فیها

(مسأله ۲۰): لا فرق فی العدول عن قصد الإقامه بین أن یعزم علی عدمها، أو یتردّد فیها فی أ نّه لو کان بعد الصلاه تماماً بقی علی التمام(۳)، ولو کان قبله رجع إلی القصر.

لو عزم الإقامه فنوی الصوم، ثم عدل بعد الزوال قبل الصلاه رجع إلی القصر فی صلاته وصومه صحیح

(مسأله ۲۱): إذا عزم علی الإقامه فنوی الصوم ثمّ عدل بعد الزوال قبل الصلاه تماماً رجع إلی القصر(۴) فی صلاته، لکنّ صوم ذلک الیوم صحیح(۵)؛ لِما . . . .

ص: ۴۹۷

۱- ۱. تقدّم الإشکال فیه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی)

۲- ۲. الظاهر بقاء حکم الإقامه مع صوم الیوم. (الجواهری).

۳- ۳. وکذا یبقی علی التمام مع صوم الیوم، کما تقدّم. (الجواهری).

۴- ۴. بل الأحوط الجمع، کما تقدّم، وإن کان القول بالتمام لا یخلو من قوّه. (الجواهری). * تقدّم الإشکال فیه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی).

۵- ۵. لا یُترک الاحتیاط بالإتمام والقضاء. (الحائری). * الأحوط الإتمام ثمّ القضاء. (الکوه کَمَری). * لا تخلو صحّه صومه من الإشکال، ولا یُترک الاحتیاط بإتیانه ثمّ قضائه إن کان له قضاء. (جمال الدین الگلپایگانی) * لا یخلو من إشکال. (المرعشی). * فیه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط بالإتمام والقضاء. (محمّد رضا الگلپایگانی، السیستانی). * فیه تأمّل، والأحوط الجمع بین إتمام ذلک الصوم وقضائه، کما عرفت . (محمّد الشیرازی). * فیه إشکال، والأحوط الإتمام ثمّ القضاء. (تقی القمّی).

عرفت(۱) من أنّ العدول قاطع من حینه، لا کاشف، فهو کمن صام ثمّ سافر(۲) بعد الزوال(۳).

إذا تمت العشره یبقی علی التمام ما لم ینشیء سفراً جدیداً، ولا حاجه إلی إقامه جدیده

(مسأله ۲۲): إذا تمّت العشره(۴) لا یحتاج فی البقاء علی التمام إلی إقامه جدیده، بل إذا تحقّقت(۵) بإتیان رباعیّه تامّه کذلک، فما دام لم یُنشئ سفراً جدیداً یبقی علی التمام(۶).

ص: ۴۹۸

۱- ۱. فیه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط بالإتمام والقضاء. (عبداللّه الشیرازی).

۲- ۲. ولازمه صحّته ولو تلبّس بسفر جدید وخرج عن محلّ الإقامه، کما لو وقع ذلک منه بعد تمام الإقامه أو بعد استقرارها بفعل الصلاه تماماً، ولکن ربّما یشکل بأنّ العدول وإن کان قاطعاً من حینه لا کاشفاً لکنّ نیّه الإقامه بمجرّدها لا تقطع السفر؛ ولذا یعود إلی القصر بمجرّد العدول، فیکون نظیر ما إذا کان سفره معصیه فصام ثمّ عاد بعد الزوال إلی قصد الطاعه فإنّه لا یصحّ صومه، ولا یکون بمنزله الحاضر إذا سافر بعد الزوال؛ إذ لیس هو بحاضر، ولا بمنزلته، بل مسافر وجب علیه التمام، وإنّما یکون المقیم بمنزله الحاضر بعد استقرار إقامته لا قبلها، وفرق واضح بینه وبین مَن صام ثمّ سافر بعد الزوال فإنّه ذو وطن أو بحکمه، وهو المقیم بعد استقرار إقامته. (کاشف الغطاء).

۳- ۳. هذا بناءً علی أنّ الإقامه قاطعه للموضوع، وأنّ العدول قاطع من حینه واضح، وإلّا مع عدم الأمرین أو أحدهما فللإشکال مجال. (البجنوردی).

۴- ۴. أو أتی بفریضه رباعیّه حال قصد الإقامه وإن لم یُتمّ العشره. (الشریعتمداری). * وأتی برباعیّه تامّه. (المرعشی).

۵- ۵. بمعنی استقرار حکم التمام بذلک ولو قبل إکمال العشره، وهو المراد من العباره فی صدر المسأله الرابعه والعشرین وما بعده. (السیستانی).

۶- ۶. وإن خرج لِما دون المسافه علی التفصیل الآتی قریباً. (آل یاسین). * ولا یضرّ الخروج إلی ما دون المسافه ولو لم یکن من قصده الإقامه الجدیده، بل کان من قصدِه العود إلی محلّ إقامته الفعلی، فعلی هذا لا یبقی مجال للتفاصیل المذکوره فی الفرع الآتی أیضاً، نعم، فی صوره الإعراض وقصد الارتحال قد تقع بعض صوره محلّاً للإشکال؛ من حیث إنّه متی یتحقّق إنشاء السفر والخروج عن محلّ الإقامه؟ هذا کلّه لو قلنا بأنّ الظاهر من قوله علیه السلام: « ما لم یخرج » هو إنشاء السفر، أی ما لم یسافر، وأمّا لو کان المراد منه «ما لم یخرج عن محلّ الإقامه» فلا یبقی مجال للتفاصیل الآتیه أصلاً، إلّا أن یقوم دلیل علی أنّ مَن أقام فی مکان عشره أیّام یبقی علی التمام ما لم یسافر، وهو أیضاً مفقود، فمقتضی القاعده حینئذٍ التقصیر بمجرّد الخروج عن محلّ الإقامه، کما هو قضیّه عدم کون الإقامه قاطعه لموضوع السفر، وأنّ المقیم مسافر عرفاً، غایه الأمر قد خصّص حکمه فلا محیص إلّا من الاقتصار علی القدر المتیقّن، وهو صوره عدم العدول وصدق المقیم عرفاً، ولا ینافی ما تقدّم من جواز الخروج إلی ما دون المسافه والعود إلیه سریعاً، کما لا یخفی. (الشاهرودی).

كما أن الإقامه موجبه للصلاه تماماً ولوجوب أو جواز الصوم كذلك موجبه لاستحباب النوافل

(مسأله ۲۳): كما أنّ الإقامه موجبه للصـلاه تماماً ولوجوب أو جواز الصوم كذلك موجبه لاستحباب النوافل الساقطه حال السفر، ولوجوب الجمعه(۱) ونحو ذلك من أحكام الحاضر.

الصور المتمثله فيما لو تحققت الإقامه و تمت العضره أولاً و بدا للمقيم الخروج ما دون المسافه ولو ملفقه

(مسأله ۲۴): إذا تحقّقت(۲) الإقامه(۳) وتمّت . . .

ص: ۴۹۹

۱- ۱. على الأحوط فيه، وعلى تأمّل فى إطلاق ما بعده. (السيستانى).

۲- ۲. الملاک استقرار حكم التمام فى حقّه ولو بصلاه أربع ركعات. (صدر الدين الصدر).

۳- ۳. الأولى أن يعبّر هكذا: إذا تحقّقت الإقامه: إمّا بتمام العشره أو بإتيان فريضه رباعيّه بتمام حال قصد الإقامه ولو لم تتمّ العشره. (الإصطهباناتى). * أى استقرّ حكم التمام بالعزم على الإقامه، وإتيان صلاه تامّه من غير مدخليّه لبقاء العشره. (الخمينى). * أى تحقّقت نيّه الإقامه واستقرّ حكم التمام بها، وبالإتيان بالصلاه الرباعيّه. (اللنكرانى).

العشره(۱) أوّلاً(۲) وبدا(۳) للمقیم الخروج(۴) إلی ما دون المسافه(۵) ولو ملفّقه(۶)

الصوره الاولی: أن یکون عازماً علی العود إلی محل الإقامه واستأنف إقامه عشره اخری

فللمسأله صور:

ص: ۵۰۰

۱- ۱. المدار علی استقرار الإقامه: إمّا بصلاه تامّه بعد نیّتها وإن لم تکمل العشره، أو تمام العشره وإن لم یصلِّ. (کاشف الغطاء). * واقعاً أو حکماً بإتیان صلاه رباعیّه. (الرفیعی). * وأتی برباعیّه. (المرعشی). * وکذا الحکم لو صلّی رباعیّهً تامّهً ثمّ بدا له الخروج قبل تمام العشره. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۲- ۲. لکن مع الإتیان برباعیّه تامّه. (السبزواری). * أو صلّی رباعیّه بتمام، أو تمّت الثلاثون یوماً متردّداً فی الإقامه. (محمّد الشیرازی). * ولکن صلّی رباعیّه بتمام. (حسن القمّی). * مع الإتیان بصلاه رباعیّه تامّه. (الروحانی).

۳- ۳. ولکن صلّی رباعیّهً بتمام. (الإصفهانی).

۴- ۴. ولکن صلّی رباعیّه بعد نیّه الإقامه. (عبداللّه الشیرازی).

۵- ۵. لمّا کانت الصور المذکوره مختلفه من حیث فرض الخروج فی بعضها إلی ما دون المسافه، وفی بعضها الآخر إلی المسافه ولو ملفّقه فحقّ العباره أن یقال: «وبدا للمقیم الخروج إلی ما دون المسافه أو إلیها ولو ملفّقه» حتّی یکون جامعاً لتمام الصور المذکوره. (الإصطهباناتی). * لا وجه لهذا التقیید مع تعرّضه لحکم غیره أیضاً فی بعض الصور. (السیستانی).

۶- ۶. وبحکمه ما إذا قصد الإقامه فی موضع واحد عشره أیّام وصلّی فیه بعد قصده صلاه فریضه رباعیّه بتمام، ثمّ بدا له الخروج إلی ما دون المسافه. (زین الدین). * وحقّ العباره أن یقال: «أو إلیها ولو ملفّقه»؛ لاشتمال بعض الصور علی المسافه التلفیقیّه. (اللنکرانی).

الأُولی(۱): أن یکون عازماً علی العود إلی محلّ الإقامه واستئناف(کذا فی الأصل، والظاهر (واستأنف).) إقامه عشرٍ اُخری، وحکمه وجوب التمام فی الذهاب والمقصد(۲) والإیاب ومحلّ الإقامه الأُولی، وکذا إذا کان عازماً علی الإقامه فی غیر محلّ الإقامه الاُولی مع عدم کون ما بینهما مسافه.

الثانیه: أن یکون عازماً علی عدم العود إلی محل الإقامه، و حکمه وجوب القصر

الثانیه(۳): أن یکون(۴) عازماً علی عدم العود إلی محلّ الإقامه،

۱- ۱. وأوضح منها ما إذا کان الباقی بین محلّ الإقامه ووطنه دون المسافه؛ فإنّه إذا خرج من محلّ الإقامه قاصداً وطنه کان حکمه التمام، کما لو سافر النجفی إلی کربلاء ورجع حتّی وصل الکوفه فنوی الإقامه فیها ثمّ خرج راجعاً إلی النجف، وکذا عزمه علی الإقامـه فی غیر محلّ الإقامـه الأُولی، سواء علّق إقامتها علی وصوله لذلک المکان، أو بعد تردّده إلیه، أو إلی غیره ممّا دون المسافه مرّهً أو مراراً. (کاشف الغطاء).

۲- ۲. لا یُترک الاحتیاط بالجمع فی الذهاب والمقصد، إلّا إذا کان إنشاء السفر من حین الذهاب ولم یکن من محلّ الإقامه إلی المقصد أقلّ من أربع. (الشریعتمداری).

۳- ۳. فی هذه الصوره إذا کان خارجاً عن محلّ إقامته إلی ما دون المسافه، فإن کان من أوّل الأمر عازماً علی مقصدٍ یکون بینه وبین محلّ الإقامه مسافه فلا إشکال فی القصر، لکنّه لیس من الصور المفروضه فی صدر المسأله. وإن بدا له بعد الخروج إلی ما دون المسافه الذهاب إلی مسافه فحکمه التمام قبل العزم علی طیّ المسافه والقصر بعد التلبّس بالسیر، والأحوط الجمع بعد العزم قبل التلبّس، وإن کان الأقرب هو القصر. (الخمینی).

۴- ۴. وملخّص الکلام فی هذه الصور کلّها: أنّ الإقامه لمّا کانت قاطعه للسفر احتاج العود إلی التقصیر إلی استئناف سفر جدید جامع لشرائط التقصیر، ولابدّ من تلبّسه بما یُعدّ عرفاً من أجزاء ذلک السفر، ولیس الخروج إلی ما دون المسافه لا بتیّه الرحیل، بل لقضاء وَطَرٍ له والعود إلی محلّ إقامته علی أن یرتحل منه معدوداً جزءاً من سفره، بل هو کذهابه للسوق لشراء شیء، سواء نافی صدق الإقامه فی البلد أم لا؛ إذ المنافاه مانعه من تحقّق الإقامه فی الابتداء، لا أ نّها موجبه لسفرٍ جدید، والصدق العرفیّ مختلف، ففی بعض الصور یتحقّق من حین الخروج، وفی بعضها من حین الإیاب، وفی بعضها من محلّ الإقامه بعد العود، لکنّ هذا کلّه إذا کان حین خروجه عازماً علی الرجوع إلی بلده أو بلد آخر یبلغ المسافه بغیر قصد إقامه مستأنفه فی محلّ إقامته، أو محلّ آخر فی أثناء المسافه. أمّا لو کان متردّداً فی أصل الرحیل من بلد الإقامه أو الاستیطان فیه بعد رجوعه، أو معلّقاً علی قصد غیره الذی لا یعلم قصده أصلاً کالزوجه ونحوها، أو ذاهلاً عن أصل السفر، أو غیر ذلک من الصور التی لا یتحقّق معها قصد المسافه فالحکم التمام. (کاشف الغطاء).

وحكمه وجوب القصر(۱) إذا كان(۲) ما بقى(۳) من محلّ إقامته إلى مقصده

۱- ۱. فى الإياب ومحلّ الإقامه، وأمّا فى الذهاب والمقصد فالأظهر أنّ حكمه التمام. (الروحانى). * المراد: وجوب القصر مع كون المقصود هى المسافه من محلّ الإقامه، سواء أراد العود إلى بلده أو بلد آخر، ولا مجال للتلفيق هنا مع عدم إراده العود إلى محلّ الإقامه، ولا إشكال فى وجوب القصر مع الشروع فى السير بعد العزم، وأمّا قبله فالاحتياط بالجمع لا يُترك. (اللنكرانى).

۲- ۲. لا يخفى ما فى العباره من الغلق والغموض، ولعلّ المراد تعميم الحكم بوجوب القصر لِما إذا كان ناوياً مسافه امتداديه أو تلفيقيه. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى).

۳- ۳. عباره المقام لاـ تخلو من تشويش، ولعلّ المراد منها غير خفى. (آل ياسين). * العباره قاصره عن تأديه المراد، والخطب سهلٌ بعد وضوحه. (المرعشى).

مسافه، أو كان مجموع ما بقی مع العود إلی بلده أو بلد آخر مسافه(۱)، ولو كان ما بقی أقلّ(۲) من أربعه(۳) علی الأقوی(۴) من(۵) كفایه التلفیق(۶)، ولو

ص: ۵۰۳

۱- ۱. ولم یقصد إقامه جدیده فیما دون المسافه. (كاشف الغطاء).

۲- ۲. بل إذا كان أربعه أو أزید. (الإصفهانی). * فی مورد التلفیق، ولكنّ الظاهر عدم كون المقام من التلفیق؛ لفرض العزم علی عدم العود. (السبزواری).

۳- ۳. بل الأقوی عدم التلفیق فی أقلّ من الأربعه والذهابیّه والإیابیّه. (الحائری). * تقدّم الإشكال فیه. (صدر الدین الصدر). * بل وعلی القول بعدم كفایه ذلك أیضاً؛ إذ لا تلفیق هنا من الذهاب والإیاب بعد فرض عدم عوده إلی محلّ الإقامه. (الشاهرودی). * قد مرّ اشتراط الأربعه فی كلٍّ من الذهاب والإیاب. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۴- ۴. تقدّم مراراً أنّ الأقوی خلافه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی) * مرّ ما فیه. (محمّد تقی الخونساری، الأراكی). * قد عرفت أنّ الأقوی خلافه. (المرعشی).

۵- ۵. مرّ ما فیه لو كان الذهاب أقلّ من أربعه. (عبدالهادی الشیرازی).

۶- ۶. عرفت منعه، لكنّ الحكم بالقصر لا یتوقّف علی ذلك إذا كان رجوعه إلی غیر بلده. (الحكیم). * لیس ذلك من التلفیق بعد فرض عدم عوده إلی محلّ الإقامه. (الفانی). * هذا لیس من صور التلفیق؛ لعدم الرجوع إلی ما ذهب منه، بل هو من المسافه الامتدادیه، ففیها القصر علی أیّ حال. (الخمینی). * إن عُدّت منه، ولا یخلو من إشكال؛ لاحتمال اندراجه فی الامتدادیّه. (المرعشی). * تقدّم أنّ الأقوی خلافه. (الخوئی). * قد عرفت منعه، لكنّ الحكم بالقصر لا یتوقّف علی ذلك إذا كان رجوعه إلی غیر بلده. (الآملی). * بل وعلی القول بعدم كفایته أیضاً؛ إذ لا تلفیق هنا حقیقةً، بل هو سیر ممتدّ غیر مستقیم. (الروحانی). * فی الابتناء علیها نظر، بل منع، وإن كان المبنی صحیحاً، كما مرّ. (السیستانی).

كان(۱) الذهاب(۲) أقلّ(۳) من أربعه(۴).

الثالثه: أن يكون عازماً على عدم العود إلى محل الإقامه من دون إقامهٍ مستأنفه

الثالثه(۵): أن يكون عازماً على العود إلى محلّ الإقامه من دون قصد إقامه مستأنفه(۶)، لكن من حيث إ نّه منزل من منازله في سفره

ص: ۵۰۴

۱- ۱. تقدّم أنّ الأقوى خلافه، ولابدّ في المسافه الملفّقه أن لا يكون الذهاب ولا الإياب أقلّ من أربعه، ولكن في كون هذا من التلفيق إشكال، خصوصاً إذا لم يرجع إلى بلده. (البجنوردي).

۲- ۲. قد مرّ عدم الكفايه. (الفيروزآبادي). * تقدّم الإشكال فيه. (تقي القمّي).

۳- ۳. مرّ أنّ الأقوى خلافه. (الجواهري). * بل وعلى القول بعدم كفايه ذلك أيضاً؛ إذ لا تلفيق هنا من الذهاب والإياب بعد ما فرض من عدم عوده إليه. (البروجردي). * قد مرّ مراراً عدم صحّه ذلك. (الرفيعي). * تقدّم أنّ الأقوى عدم كفايته. (الميلاني). * قد مرّ سابقاً اعتبار عدم كون كلٍّ من الذهاب والإياب أقلّ من أربعهٍ في المسافه الملفّقه. (أحمد الخونساري). * عرفت أنّ الأقوى منعه. (حسن القمّي).

۴- ۴. قد مرّ الإشكال فيه. (آقا ضياء). * قد تقدّم الإشكال في هذه الصوره. (الإصطهباناتي).

۵- ۵. وجوب القصر في الذهاب والمقصد محلّ تأمّل، فلا يُترك الاحتياط بالجمع، وإن كان وجوب التمام فيهما لا يخلو من وجه. (الخميني).

۶- ۶. لا فيه ولا في غيره ممّا هو دون المسافه. (كاشف الغطاء).

الجدید، وحکمه وجوب(۱) القصر(۲) أیضاً(۳) فی الذهاب(۴)

ص: ۵۰۵

۱- ۱. بل الأظهر وجوب التمام فی المواضع الثلاثه، وبما ذکرنا یظهر الحال فیما أفاده فی جمله من الفروع الآتیه. (تقی القمّی).

۲- ۲. إذا لم یکن ما بقی أقلّ من أربعه. (مهدی الشیرازی). * إن کان الإیاب من المقصد مسافه. (عبدالهادی الشیرازی). * الأقوی هو التمام فی الذهاب والمقصد، ثمّ یحتاط بالجمع من حین أخذِهِ فی العود إلی أن ینشأ السفر من محلّ الإقامه. (المیلانی). * وجوبه سیّما فی الذهاب والمقصد لا یخلو من إشکال، فلا یُترک الاحتیاط بالجمع. (المرعشی). * بل له وجوب التمام، ولا فرق فی ذلک بین کون الإقامه قاطعاً لموضوع السفر أو حکمه، ومع ذلک لا یُترک الاحتیاط. (الآملی). * إذا لم یکن الذهاب إلی أربعه فراسخ أو أزید، ففی وجوب القصر فی الذهاب والمقصد إشکال، ولا یُترک الاحتیاط بالجمع. (اللنکرانی).

۳- ۳. فیه إشکال، أحوطه الجمع فی الجمیع. (آل یاسین). * بشروطه التی ذکرت. (الرفیعی). * هذا فی خصوص إیابه عن المقصد، وأمّا فیه وفی الذهاب إلیه فحکمه التمام علی الأظهر. (الخوئی).

۴- ۴. وجوب التمام فی الذهاب والمقصد هو الأقوی. (الجواهری). * بل بعد الأخذ فی العود، ویُتمّ فیما قبله علی الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * وجوب القصر فی الذهاب والمقصد مشروط بکون الذهاب فی أربعه فراسخ، وکذا الإیاب. (الحائری). * إذا کان أربعه امتدادیه، وإلّا فیقصِّر فی الإیاب إذا کان مستقلاًّ بقدر المسافه، ولقد تقدّم وجه المسأله، فراجع. (آقا ضیاء). * إذا کان الذهاب إلی أربعه فراسخ أو أزید، وإلّا ففی وجوب القصر فیه وفی المقصد إشکال، أحوطه الجمع فیهما. (الإصطهباناتی). * هذا بناءً علی أ نّه أنشأ سفره من حین الخروج عن محلّ الإقامه، وبه یفرّق عن الصوره الرابعه؛ حیث إنّ فیها یکون إنشاء السفر بعد عوده وبقائه یوماً أو أکثر، ولکنّ الاحتیاط بالجمع لا یُترک فی الذهاب والمقصد، بل الأقوی الإتمام؛ لأنّ إنشاء السفر من المقصد، لا من حین الخروج من بلد الإقامه. (البجنوردی). * إن لم یکن الذهاب أقلّ من أربعه، وإلّا فیحتاط فیه وفی المقصد. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بشرط أن لا یکون أقلّ من أربعه إن کان إنشاء السفر من حین الخروج من محلّ الإقامه، وأمّا إن کان إنشاؤه من حین الأخذ فی العود فلا یعتبر ذلک. (السبزواری). * بل یُتمّ فی الذهاب والمقصد، وأمّا فی الإیاب یقصّر إن کان بقدر المسافه. (حسن القمّی).

والمقصد(۱) ومحلّ(۲) الإقامه.

الرابعه: أن یکون عازماً علی العود إلیه بأن لا یکون حین الخروج معرضاً عنه

الرابعه: أن یکون عازماً علی العود إلیه ـ من حیث إ نّه محلّ إقامته ـ بأن لا ـ یکون حین الخروج مُعرِضاً عنه، بل أراد قضاء حاجه فی خارجه والعود إلیه ثمّ إنشاء السفر منه ولو بعد یومین أو یوم، بل أو أقلّ، والأقوی(۳) فی هذه(۴) الصوره البقاء علی التمام(۵) فی الذهاب والمقصد

ص: ۵۰۶

۱- ۱. بل بعد الأخذ فی العود، وأمّا قبله فالأقوی البقاء علی التمام. (صدر الدین الصدر). * الظاهر أنّ حکمه التمام فی الجمیع. (الحکیم).

۲- ۲. لکن ینبغی الاحتیاط فی الذهاب والمقصد. (البروجردی).

۳- ۳. فیه إشکال. (المرعشی).

۴- ۴. بل کونها کالثالثه هو الأقوی. (البروجردی).

۵- ۵. بشرط عدم البیتوته فی الخارج أزید من لیله واحده مع التوالی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * الأقوی کونها کالثالثه، لکنّ الأحوط الجمع ما لم یُنشئ السفر من محلّ إقامته. (محمّد رضا الگلپایگانی). * بشرط عدم التوقّف فی الخارج أزید من ساعه أو ساعتین. (الآملی).

والإیاب ومحلّ الإقامه ما لم ینشئ سفراً، وإن کان الأحوط(۱) الجمع فی الجمیع(۲)، خصوصاً فی الإیاب و(۳)محلّ الإقامه.

الخامسه: أن یکون عازماً علی العود إلی محل الإقامه لکن مع التردد فی الإقامه بعد العود و عدمها

الخامسه: أن یکون عازماً علی العود إلی محلّ الإقامه لکن مع التردّد فی الإقامه بعد العود وعدمها، وحکمه أیضاً وجوب التمام، والأحوط الجمع کالصوره الرابعه.

السادسه: أن یکون عازماً علی العود مع الذهول عن الإقامه و عدمها

السادسه: أن یکون عازماً علی العود مع الذهول عن الإقامه وعدمها(۴)، وحکمه أیضاً وجوب

ص: ۵۰۷

۱- ۱. لا یُترک الاحتیاط بالجمع فیما إذا کان محلّ الإقامه فی طریقه، إلاّ إذا کان السیر سریعاً. (الحائری).

۲- ۲. لا یُترک، وکذا فی السادسه. (مهدی الشیرازی).

۳- ۳. لا یُترک الاحتیاط بالجمع فیهما. (البجنوردی).

۴- ۴. هذه الصوره وما بعدها إن فرض فیهما العود إلی محلّ الإقامه علی أن یُنشئ سفراً منه رجعتا إلی الصوره الرابعه، وإن فرض قصده للسفر حین خروجه کان حکمه القصر، ولا یمنع من ذلک التردّد فی الإقامه الجدیده أو الذهول عنها علی ما هو الأقوی من عدم مانعیّته، کما مرّ. وقوله قدس سره فی السابعه: «ولا ـ یُترک الاحتیاط» لکنّ الأقوی أ نّه: إن کان حین خروجه قاصداً للسفر لا ـ متردّداً فی العود إلیمحلّ الإقامه وعدمه، أو ذاهلاً عن ذلک فحکمه القصر، وإن کان حین خروجه غیر قاصدٍ للسفر وإنّما قصد الخروج إلی ما دون المسافه متردّداً فی أن یُنشئ السفر منه أو یعود إلی محلّ الإقامه فینشئ السفر منه فحکمه التمام إلی أن یُنشئ السفر ویتلبّس به. وقوله: «بعد تحقّق الإقامه» أی بأن یصلّی صلاه تامّه بعد نیّه الإقامه. (کاشف الغطاء). * وکذا عن المسافره بعد العود. (المیلانی). * وکذا عن السفر بعد العود. (السیستانی).

التمام(۱)، والأحوط الجمع كالسابقه(۲).

السابعه: أن يكون متردداً فی العود و عدمه، أو ذاهلاً عنه

السابعه(۳): أن يكون متردّداً(۴) فی العود(۵) وعدمه(۶)، أو

ص: ۵۰۸

---

۱ – ۱. إن كـان مع ذهـوله عـن الإقـامه ذاهلاًـ عـن المسـافره منـه بعـد العـود أيضـاً، وإلاّـ فالأـقوی هـو القصـر، كمـا فی الثـالثه. (البروجردی). * إن كـان ذاهلاًـ عن السـفر منه أيضاً، وأمّا مع الالتفات إلی عزم السـفر منه فالأقوی كونها كالثالثه. (محمّـد رضـا الگلپايگانی).

۲ – ۲. لكنّه فی كلتيهما ضـعيف. (النائينی، جمال الدين الگلپايگانی). * لا يُترك الاحتياط فيها. (الحائری). * لا يُترك فيها وفی سابقتيها. (الإصطهباناتی).

۳– ۳. الأقوی هو البقاء علی الإتمام فی هذه الصوره بشقّيها حتّی ينشئ سفراً جديداً. (الخمينی).

۴ – ۴. الأـقوی البقـاء علی التمـام فيه. (صـدر الـدين الصـدر). * فی السـفر وعـدمه، أو ذاهلاًـ عنه، والأـظهر فيه الإتمام، ولا ملزم للاحتياط. (المرعشی).

۵– ۵. بقاؤه علی التمام لا يخلو من قوّه. (الرفيعی).

۶– ۶. لهـذه الصوره احتمالاـت، ويختلف حكمهـا، ولكنّ الظـاهر منها أ نّه متردّد بين السـفر من المقصـد وعـدم العود إلی محلّ الإقامه وبين العود إليه وعـدم نيّه السـفر، وحكمها الإتمام فی الـذهاب والمقصد والإياب ومحلّ الإقامه. (البجنوردی). * إذا كان تردّده أو غفلته تردّداً فی السـفر، أو غفله عنه فالظـاهر وجوب التمـام عليه فی جميع المواضع الأربعه. (الخوئی). * إن كان تردّده فيه أو غفلته عنه تردّداً فی السـفر الموجب للقصـر ــ أی غير المنقطع بالمقـام فی محلّ الإقامه من حيث إنّه محلّ إقامته، أو غفلته عنه ــ فالظاهر أنّ حكمه التمام، وإلاّ فالقصر. (الروحانی).

ذاهلاً(۱) عنه(۲)، ولا يُترک الاحتياط(۳) . . . .

ص: ۵۰۹

۱- ۱. لابدّ أن يريد بالاحتياط بعد الالتفات إلى ذهوله. (صدرالدين الصدر). * لو كان متردّداً مع ذلک فى السفر والإقامه أيضاً فلا أثر لتردّده فى العود، ويُتمّ مطلقاً على الأقوى، وإن كان مع عزمه على السفر متردّداً فيه فالاحتياط فى الذهاب والمقصد لا يُترک، ويقصّر بعد أخذه فى الرجوع وإن عاد إلى محلّ إقامته على الأقوى. (جمال الدين الگلپايگانى). * إذا كان تردّده فى العود وعدمه أو غفلته عنه أوجب له تردّداً فى السفر أو غفله عنه كان حكمه التمام إلى أن يعزم على السفر، وإذا لم يوجب ذلک له تردّداً فى السفر _ كما إذا تردّد بين العود من مقصده إلى محلّ إقامته والسفر من هنالک إلى وطنه، ولكنّه على فرض الرجوع إلى محلّ إقامته يمرّ به على أ نّه منزل من منازل سفره كما تقدم فى الصوره الثالثه، ومعنى ذلک: أ نّه فى خروجه عازم على السفر على أيّ حال _ وحكمه القصر(كذا فى الأصل، وظاهر العباره فيها خلل وغير تامّه المعنى.). (زين الدين).

۲- ۲. لو كان متردّداً مع ذلک فى السفر والإقامه أيضاً فلا أثر لتردّده فى العود، ويُتمُّ مطلقاً على الأقوى، وإن كان مع عزمه على السفر متردّداً فيه فالاحتياط فى الذهاب والمقصد لا يُترک، ويقصّر بعد أخذه فى الرجوع وإن عاد إلى محلّ إقامته على الأقوى. (النائينى). * الأقوى كفايه التمام فى جميع الصور ما لم ينشئ السفر. (السيستانى).

۳- ۳. التمام فى المواضع الأربعه لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * مع فرض عدم إنشاء السفر يُتمّ. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل حكمه التمام مع عدم قصد المسافه. (الكوه كَمَرى). * بل الأقوى فيه هو الإتمام. (الشاهرودى). * مقتضى الأصل والإطلاق كفايه التمام، إلاّ إذا صدق إنشاء السفر عرفاً. (السبزوارى). * والأظهر التمام ما لم ينشئ سفراً. (حسن القمّى). * مع عدم قصد مسافه جديده يُتمّ. (اللنكرانى).

بالجمع(۱) فیه(۲) فی الذهاب والمقصد والإیاب ومحلّ الإقامه إذا عاد إلیه إلی أن یعزم علی الإقامه، أو ینشئ السفر، ولا فرق فی الصور التی قلنا فیها بوجوب التمام بین أن یرجع إلی محلّ الإقامه فی یومه أو لیلته(۳) أو بعد أیّام(۴). هذا کلّه إذا بدا له الخروج إلی ما دون المسافه(۵) بعد العشره أو

۱- ۱. وله الاقتصار علی التمام فی وجه قویّ. (آل یاسین). * لکنّ الأقوی هو البقاء علی الإتمام، إلّا أن یکون مع ذهوله أو تردّده فی العود عازماً علی السفر إلی مسافه القصر بلا إقامه عشره، فیقصّر حینئذٍ. (البروجردی). * والأقوی هو التمام. (عبدالهادی الشیرازی). * والأظهر التمام. (الحکیم). * الأقوی کفایه التمام ما لم یکن من عزمه السفر. (المیلانی). * الأقوی التمام ما لم ینشئ سفراً جدیداً، والاحتیاط حسن. (الفانی). * وإن کان لا یبعد التمام. (محمّد الشیرازی). * بل یکفی التمام. (تقی القمّی).

۲- ۲. بل الأقوی التمام مع عدم قصد الإقامه. (الشریعتمداری). * بل یُتمّ ما لم ینشئ السفر. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۳- ۳. قد تقدّم الکلام فی هذا الشرط. (المرعشی).

۴- ۴. الأحوط الجمع فی هذه الصوره. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * الأحوط فی هذه الصوره الجمع. (الآملی).

۵- ۵. أو إلیها ولو ملفّقه، کما عرفت. (اللنکرانی).

فی أثنائها(۱) بعد تحقّق(۲) الإقامه(۳)، وأمّا إذا کان من عزمه الخروج فی حال نیّه الإقامه(۴) فقد(۵) مرّ(۶) أ نّه(۷): إن

۱- ۱. بعد الإتیان برباعیّه. (المرعشی).

۲- ۲. أی بعد تحقّق الإقامه بأن صلّی رباعیّه تامّه؛ إذ تحقّق نفس الإقامه فی الأثناء غیر معقول. (البجنوردی).

۳- ۳. والصلاه تماماً، أمّا قبلها فیلحقه حکم مَن نوی الخروج من أوّل الأمر. (آل یاسین). * أو صلاه تامّه. (الکوه کَمَری). * أی بعد أن صلّی فریضه بتمام. (المیلانی). * بأن صلّی بعد نیّه إقامته صلاه رباعیه بتمام. (زین الدین). * والإتیان بصلاه رباعیّه. (حسن القمّی). * والإتیان بصلاه رباعیه تامّه. (الروحانی).

۴- ۴. وفی حکم ذلک عزمه علی الخروج بعد نیّه الإقامه وقبل الإتیان بصلاه أربع رکعات، وقد مرّ حکمه. (الخوئی).

۵- ۵. تقدّم ما هو الحقّ عندنا. (تقی القمّی).

۶- ۶. وقد مرّ الإشکال فیه. (الإصطهباناتی). * ومرّ الإشکال فیه. (البروجردی). * وقد مرّ أنّ الأقرب عدم جریان حکم المقیم علی مثله، بل هو الأقوی فی بعض فروضه. (مهدی الشیرازی). * قد مرّ ما هو الأقوی. (الخمینی). * ومرّ ما فیه. (السبزواری). * وقد عرفت اعتبار قصد عدم الخروج عن حدّ الترخّص. (الروحانی). * ومرّ ما هو الحقّ فیه. (اللنکرانی).

۷- ۷. مرّ خلافه. (الحکیم).

كان(۱) من قصده(۲) الخروج والعود عمّا قريب(۳) وفی ذلک الیوم من غیر أن یبیت خارجاً عن محلّ الإقامه فلا یضرّ(۴) بقصد إقامته(۵) ویتحقّق معه، فیکون حاله بعد ذلک حال مَن بدا له، وأمّا إن کان من قصده الخروج(۶) إلی ما دون المسافه فی ابتداء نیّته مع البیتوته(۷) هناک لیله أو أزید فیشکل(۸) معه(۹)

۱- ۱. ومرّ أنّ فی الخروج فی تمام النهار إشکالاً، والأحوط الجمع. (البجنوردی). * قد مرّ الإشکال فی ذلک، وأ نّه لا یُترک الاحتیاط بالجمع فیه. (أحمد الخونساری).

۲- ۲. قد مرّ الإشکال فیه بملاحظه إخلال هذا المقدار فی جهه استمرارها به، المستفاد من فحوی الدلیل، وإن یضرّ بمقام العشره عرفاً لولا اعتبار الاستمرار فیه، وإلیه أیضاً نظر المصنّف قدس سره . (آقا ضیاء).

۳- ۳. وقد عرفت أنّ الأحوط أن لا یستغرق خروجه تمام النهار، ولا تمام اللیل. (محمّد الشیرازی).

۴- ۴. مرّ الحکم فیه. (الجواهری). * تقدّم التفصیل عمّا قریب. (عبدالهادی الشیرازی). * قد مرّ الإشکال فیه. (محمّد رضا الگلپایگانی). * یشکل ذلک، فلا یُترک الاحتیاط، وهو مع المبیت أشدّ إشکالاً. (زین الدین).

۵- ۵. عرفت أ نّه ممنوع. (الکوه کَمَری).

۶- ۶. لم یکن مقیماً. (الفیروزآبادی).

۷- ۷. بل ومع عدمها؛ إذ لا تکون العَشره المنویّه حینئذٍ تامّه مع لزوم اعتبارها تامّه. (المرعشی).

۸- ۸. تقدّم أ نّه لا بأس بمبیت لیله وإن کان ناویاً له فی أوّل الإقامه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی).

۹- ۹. بل لا إشکال فیه مع قصد البیتوته، بل ومع قصده الخروج فی تمام النهار، فیقصّر من الأوّل، نعم، إذا کان من نیّته الخروج أکثر من ساعتین مثلاً نصف الیوم فلا یُترک الاحتیاط بالجمع. (حسن القمّی).

تحقّق(۱) الإقامه(۲)، والأحوط الجمع(۳) من الأوّل إلى الآخر، إلاّ إذا نوى الإقامه بدون القصد المذكور جديداً، أو يخرج مسافراً.

الحكم فيما إذا بدا للمقيم السفر، ثم بدا له العود إلى محل الإقامه والبقاء عشره أيام

(مسأله ۲۵): إذا بدا للمقيم السفر، ثمّ بدا له العود إلى محلّ الإقامه والبقاء عشره أيّام: فإن كان ذلك بعد بلوغ أربعه فراسخ قصّر(۴) فى الذهاب والمقصد والعود، وإن كان قبله(۵) فيقصّر حال الخروج بعد التجاوز عن حدّ الترخّص(۶) إلى حال العزم على العود، ويُتمّ عند العزم عليه(۷)، ولا يجب(۸) عليه قضاء ما صلّى(۹) قصراً(۱۰)، وأمّا إذا بدا له العود

۱- ۱. بل الظاهر عدم تحقّقها، فيتعيّن عليه القصر، والأحوط الجمع. (الخمينى).

۲- ۲. تقدّم ما هو الأقوى. (الميلانى). * الأظهر عدم التحقّق، فيتعيّن عليه التقصير، وكذا فى صوره الشكّ فى كون خروجه على نحوٍ يضرّ بالإقامه فى محلّ واحد وعدمه. (السيستانى).

۳- ۳. والأقوى القصر. (عبدالهادى الشيرازى).

۴- ۴. وكذا إذا كان قبل بلوغه أربعه فراسخ، وكان مجموع ذهابه إلى المقصد وإيابه منه إلى محلّ الإقامه يبلغ مسافه ملفّقه بإحدى صور التلفيق. (زين الدين).

۵- ۵. ولم يكن المجموع من ذهابه وإيابه يبلغ مسافه ملفّقه. (زين الدين).

۶- ۶. تقدّم عدم اعتباره فى محلّ الإقامه. (السيستانى).

۷- ۷. الأحوط الجمع. (الإصطهباناتى).

۸- ۸. بل يجب عليه قضاء ما صلّى تماماً. (تقى القمّى).

۹- ۹. لا يُترك الاحتياط بالإعاده أو القضاء. (الحائرى). * تقدّم الاحتياط فيه. (الميلانى). * فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (الخوئى، حسن القمّى).

۱۰- ۱۰. مرّ الاحتياط فيه. (السيستانى).

بدون إقامه جديده بقى على القصر(۱) حتّى(۲) فى محلّ الإقامه(۳)؛ لأنّ المفروض الإعراض عنه(۴)، وكذا لو ردّته الريح أو رجع لقضاء حاجه، كما مرّ سابقاً.

---

۱ - ۱. فيه إشكال، أحوطه الجمع. (الإصطهباناتى). * إن كان رجوعه إليه بعنوان أ نّه أحد منازله فى مسيره، وأمّا إذا لم يكن فالرجوع إلى التمام لا يخلو من قوّه، فلا يُترك الاحتياط بالجمع. (المرعشى). * إن كان ما بقى من الذهاب أربعه أو أزيد، وإلاّ فالأحوط الجمع فى الذهاب، وكذلك فى المقصد ومحلّ الإقامه ما لم ينشئ سفراً جديداً. (محمّد رضا الگلپايگانى). * إذا كان عوده إليه من حيث إنّه منزل من منازله فى سفره الجديد، وإلاّ فالأحوط الجمع. (الروحانى). * مع عدم بلوغ أربعه فراسخ لا يُترك الاحتياط بالجمع. (اللنكرانى).

۲ - ۲. مع كون محلّ الإقامه فى وسط طريقه، أمّا إذا أراد العود من محلّ الإقامه إلى هذا الطريق ففيه إشكال، يراعى مقتضى الاحتياط. (حسن القمّى).

۳ - ۳. فيما إذا تردّد قبل بلوغ الأربعه يُتمّ على الأقوى، إلاّ إذا أنشأ السفر عند العود بأن كان محلّ الإقامه فى طريقه، أو عند خروجه عن محلّ الإقامه إذا لم يكن فى طريقه. (الحائرى). * هذا إذا كان رجوعه إليه من حيث إ نّه أحد منازله فى سفره، وأمّا فى غيره كمن قصد المقام فى النجف ثمّ خرج إلى الكوفه قاصداً للمسافه فبدا له ورجع للزياره ناوياً للعود إلى سفره من طريق الكوفه فالبقاء على القصر فيه مشكل، فلا يُترك الاحتياط بالجمع. (الخوئى). * إذا كان عوده إلى محلّ إقامته على أ نّه منزل من منازل سفره، وإذا كان لغير ذلك احتاط بالجمع إلى أن يسافر. (زين الدين).

۴- ۴. وكون العود إليه من حيث كونه منزلاً له فى سفره الجديد، كما سيأتى التصريح به فى المسأله (۴۱). (السيستانى).

فیما لو دخل فی الصلاه بنیه القصر ثم بدا له الإقامه، أو لو نوی الإقامه و دخل فی الصلاه بنیه التمام فبدا له السفر

(مسأله ۲۶): لو دخل(۱) فی الصلاه بنیّه القصر ثمّ بدا له الإقامه فی أثنائها أتمّها وأجزأت(۲)، ولو نوی الإقامه ودخل فی الصلاه بنیّه التمام فبدا له السفر: فإن کان قبل الدخول فی الرکعه الثالثه(۳) أتمّها قصراً(۴) واجتزأ(۵) بها، وإن کان بعده(۶) بطلت(۷)

۱- ۱. الظاهر أ نّها تکرار. (الفیروزآبادی).

۲- ۲. وأثّرت فی استقرار الإقامه، فلو عدل بعدها بقی علی التمام إلی أن ینشئ سفراً جدیداً؛ لأ نّه صلّی صلاه تامّه، وانصراف النصّ عنها لو کان فبدویّ. (کاشف الغطاء). * عندی فی العدول من القصر إلی التمام ومن التمام إلی القصر ولو مع بقاء المحلّ إشکال، فلا یُترک الاحتیاط فی جمیع موارده. (عبداللّه الشیرازی).

۳- ۳. أی رکوعها. (مهدی الشیرازی). * أی رکوع الرکعه الثالثه. (الشاهرودی). * أی قبل الدخول فی رکوعها، فیهدمها ویسلّم علی الرکعه الثانیه. (الفانی).

۴- ۴. وکذا إذا کان فی الثالثه قبل الرکوع فیها، ویختصّ البطلان بما إذا کان بعد الرکوع للثالثه. (زین الدین).

۵- ۵. ویعیدها قصراً علی الأحوط. (عبداللّه الشیرازی).

۶- ۶. أی بعد رکوع الرکعه الثالثه. (الإصطهباناتی).

۷- ۷. فی البطلان قبل الوصول إلی حدّ الرکوع نظر؛ لإمکان جعلها قصراً برجوعه، فیکون حاله حال ما لو کان فی الاُولَیَین. (آقا ضیاء). * إذا لم یصل إلی حدّ الرکوع یرجع ویُتمّ قصراً، وإذا وصل فالأحوط الإتمام ثمّ الإعاده قصراً. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * قد مرّ أنّ الأقوی صحّتها ووجوب إتمامها تماماً، ویکفی فی لزوم التمام إلی أن یسافر. (کاشف الغطاء). * إن رکع للثالثه، وإلاّ یهدم القیام ویُتمّها قصراً. (عبدالهادی الشیرازی). * إذا کان بعد الرکوع، وإن کان قبله أتمّها قصراً. (الحکیم). * بمجرّد الهویّ قبل بلوغه إلی حدّ الرکوع إشکال، ولعلّه مراد الماتن قدس سره . (الرفیعی). * إن کان بعد الدخول فی الرکوع، وإلاّ فحکمه هدم القیام والقصر وسجود السهو علی الأقوی. (المرعشی). * إذا کان بعد الدخول فی رکوع الثالثه، وأمّا إذا کان قبل الدخول فی رکوعها فالصلاه صحیحه، کما تقدّم . (محمّد الشیرازی). * إن کان بعد الدخول فی الرکوع، وإلاّ أتمّها قصراً. (حسن القمّی). * بشرط الدخول فی الرکوع الثالث. (تقی القمّی). * إلاّ إذا کان قبل الدخول فی رکوع الرکعه الثالثه. (الروحانی). * إن کان قبل الدخول فی الرکوع صحّت، وإلاّ فیجوز له قطعها، ویتعیّن حینئذٍ الإتیان بها قصراً. (السیستانی).

ورجع(۱) إلى القصر(۲) ما دام لم يخرج(۳)، وإن كان(۴)

۱- ۱. إلاّـ إذا كان قبل ركوع الثالثه. (الكوه كَمَرى). * أى كان بعد الركوع من الركعه الثالثه، فمراده من الركعه: الركوع؛ إذ لو كان قبل الركوع وكان فى حال القيام يجب هدمه وإتمامها قصراً وصحّت. (البجنوردى).

۲- ۲. هذا إذا دخل فى ركوع الركعه الثالثه، وإلاّ فحكمه حكم مَن عدل قبل الدخول فى الثالثه. (الخوئى).

۳- ۳. وإن خرج فبطريقٍ أولى، فذكر هذا القيد لاـ فائده فيه، ولعلّه سهو من النُسّاخ. (البجنوردى). * فى العباره مساهله. (المرعشى). * هذه الجمله من غلط النسّاخ أو سهو القلم. (الخوئى). * لعلّ العباره: «وإن لم يخرج». (زين الدين). * لعلّه فى الأصل: «وإن لم يخرج». (السيستانى).

۴- ۴. لا يُترك الاحتياط. (جمال الدين الگلپايگانى)

الأحوط(۱) إتمامها(۲) تماماً وإعادتها قصراً، والجمع بین القصر والإتمام ما لم یسافر، کما مرّ(۳).

عدم الفرق إیجاب الإقامه لقطع حکم السفر و إتمام الصلاه بین أن تکون محلله أو محرمه

(مسأله ۲۷): لا فرق فی إیجاب الإقامه لقطع حکم السفر وإتمام الصلاه بین أن تکون محلّله أو محرّمه، کما(۴) إذا قصد الإقامه لغایه محرّمه(۵) من قتل موءمن أو سرقه ماله أو نحو ذلک، کما إذا نهاه عنها والده أو سیّده، أو لم یرضَ بها زوجها.

إذا کان علیه صوم واجب غیر رمضان کالنذر أو الاستئجار وجب علیه الإقامه مع الإمکان

(مسأله ۲۸): إذا کان علیه صوم واجب معیّن غیر رمضان کالنذر(۶) أو

۱- ۱. هذا الاحتیاط لا یُترک. (النائینی). * لا یُترک فیما إذا دخل فی الرکوع منها، کما مرّ. (البروجردی). * لا یُترک فیما إذا دخل فی الرکوع منها. (الشاهرودی، الآملی). * لا یُترک. (المیلانی، السبزواری). * لا یُترک فیما إذا دخل فی رکوع الرکعه الثالثه. (اللنکرانی).

۲- ۲. إتمامها تماماً وعدم وجوب إعادتها قصراً والقصر فی غیرها من الفرائض لا یخلو من قوّه. (الجواهری). * لا یُترک. (الشریعتمداری).

۳- ۳. وقد مرّ أ نّه لا یُترک إذا کان بعد الدخول فی رکوع الرکعه الثالثه. (الإصطهباناتی).

۴- ۴. فی حرمه الإقامه بالنسبه إلی بعض المذکورات إشکال، بل منع. (تقی القمّی).

۵- ۵. لو قلنا: إ نّه یوجب حرمه الإقامه حینئذٍ، وکذا الحال فی نهی الوالد عنها. (السیستانی).

۶- ۶. یشکل الوجوب فی النذر. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * تقدّم الکلام فی النذر. (الشاهرودی). * تقدّم ما یتعلّق به فی المسأله (۳۹). (السبزواری). * لا تجب الإقامه للصوم الواجب المعیّن، کما تقدّم، نعم، تجب فی الاستئجار. (زین الدین). * یشکل الحکم بالوجوب فی النذر. (الروحانی). * لا تجب الإقامه فی النذر المعیّن، ولکن یجب علیه القضاء، کما مرّ. (السیستانی). * الظاهر عدم وجوب الإقامه فی النذر ونحوه. (اللنکرانی).

الاستئجار(۱) أو نحوهما وجب(۲) علیه(۳) الإقامه(۴)

ص: ۵۱۸

۱- ۱. الأظهر عدم وجوب الإقامه لذلک. (الکوه کَمَری). * علی الأقوی الاستئجار، وعلی إشکالٍ فی النذر. (الشریعتمداری). * هذا إذا کان القصد فی النذر إلی نذر الإقامه والصوم معاً، وإلاّ جاز السفر وقضاء النذر بعد ذلک. (محمّد الشیرازی).

۲- ۲. لا تجب الإقامه فی النـذر المعیّن. (الخمینی). * فی الاستئجار وفی النـذر علی تقـدیر أوّل تعلّقه بالصوم والإقامه معاً، وهذا بخلاف صوم رمضان فإنّه واجب إن اتّفقت الإقامه. (المرعشی). * هذا فی غیر النذر، وأمّا فیه فیجوز السفر. (تقی القمّی).

۳- ۳. عدم وجوبها فی غیر الاستئجار لا یخلو من قوّه. (الجواهری). * فی الاستئجار یقوی وجوبها دون النذر ونحوه علی الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * فی الاستئجار ونحوه، أمّا فی النذر ونحوه فلا یجب. (حسن القمّی).

۴- ۴. علی الأحوط فی النذر ونحوه. (آل یاسین). * علی الأقوی فی الاستئجار، وعلی الأحوط فی النذر ونحوه. (الإصطهباناتی). * لاـ تجب الإقـامه فی غیر الاستئجـار علی الأـظهر. (عبـدالهادی الشـیرازی). * فیه منع، کما تقـدّم. (الحکیم). * علی الأقوی فی الاستئجار، وعلی الأحوط فی غیره. (المیلانی). * علی الأحوط فی النذر. (عبداللّه الشـیرازی). * هذا فیما إذا کان وجوب الصوم فی یوم معیّن بالاستئجار، وأمّا إذا کان بالنذر فیجوز السفر فیه، ولا تجب الإقامه علیه. (الخوئی).

مع(۱) الإمكان.

إشكاليه جواز الإقامه فيما إذا بقى من الوقت أربع ركعات و عليه الظهران؛ لتفويت الظهر و صيرورتها قضاء

(مسأله ۲۹): إذا بقى من الوقت أربع ركعات وعليه الظهران ففى جواز(۲) الإقامه(۳) إذا كان مسافراً وعدمه من حيث استلزامه تفويت الظهر(۴) وصيرورتها قضاءً الإشكال(۵)، فالأحوط(۶)

ص: ۵۱۹

۱- ۱. فى غير الاستئجار لا يخلو من إشكال، وفيه وفى النذر إن رجع إلى الإجاره إلى الإقامه والصوم ونذر الإقامه والصوم يجب. (البجنوردى).

۲- ۲. هذا إذا كان متردّداً فى الإقامه، وأمّا إذا علم بالبقاء وكان بانياً عليه فلا معنى لتأخير عزمه، فحاله كحال من حضر وبقى من الوقت مقدار أربع ركعات. (جمال الدين الگلپايگانى)

۳- ۳. إذا كان متردّداً فى الإقامه، وأمّا عند العلم بالبقاء فلا ملزم للعدول، فيأتى بالعصر ويقضى الظهر. (عبداللّه الشيرازى).

۴- ۴. فى كون المقام من باب تفويت الوقت نظر، بل هو من باب إدخال نفسه فى موضوع: مَن فات عنه الوقت قهراً. (آقا ضياء).

۵- ۵. جواز الإقامه لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * أظهره الجواز. (الكوه كَمَرى، اللنكرانى). * ضعيف. (الحكيم). * لا إشكال فيه؛ لعدم استلزامه التفويت؛ لأنّه انقلاب للوظيفه بتبديل الموضوع فلا تفويت. (الفانى). * الأقوى الجواز. (المرعشى). * لا إشكال فيه؛ إذ لعلّ هذا تفويت الوقت. (الآملى). * هذا الإشكال غير قوىّ، والاحتياط استحبابى. (محمّد الشيرازى). * لعلّ الأقرب الجواز، ولا ينبغى ترك الاحتياط. (زين الدين).

۶- ۶. إن لم يكن الأقوى. (الشاهرودى). * إن لم يكن أظهر. (تقى القمّى).

عدم(۱) نیّه(۲) الإقامه(۳) مع عدم الضروره(۴)، نعم، لو کان حاضراً وکان الحال کذلک لا یجب علیه(۵) السفر(۶)؛ لإدراک الصلاتین فی الوقت(۷).

إذا نوی الإقامه ثم عدل عنها و شک فی عدوله فیرجع إلی القصر

(مسأله ۳۰): إذا نوی الإقامه ثمّ عدل عنها وشکّ فی أنّ عدوله کان بعد الصلاه تماماً حتّی یبقی علی التمام، أم لا بنی علی عدمها، فیرجع إلی القصر(۸).

فیما لو علم بعد نیه الإقامه بصلاه أربع رکعات والعدول عن الإقامه، ولکن شک فی المتقدم منهما مع الجهر بتاریخهما

(مسأله ۳۱): إذا علم بعد نیّه الإقامه بصلاه أربع رکعات والعدول عن الإقامه، ولکن شکّ فی المتقدّم منهما مع الجهل بتاریخهما(۹)

ص: ۵۲۰

۱- ۱. وإن کان الجواز لا یخلو من قوّه. (کاشف الغطاء).

۲- ۲. الأولی. (الفیروزآبادی).

۳- ۳. لو لم یکن أظهر. (الروحانی).

۴- ۴. بل الأظهر ذلک. (الخوئی).

۵- ۵. الأقوی الوجوب فیما یقیّد قصد السفر. (محمّد تقی الخونساری). * الأحوط الوجوب فیما یقیّد قصد السفر. (الأراکی).

۶- ۶. الأحوط السفر، إلّا إذا کان حرجیاً. (الحائری).

۷- ۷. إلّا إذا کان التأخّر عن عصیان فیجب عقلاً؛ فراراً من العقوبه. (السیستانی).

۸- ۸. بل یُتمّ. (الحائری). * بل یرجع إلی التمام؛ لاستصحاب وجوب التمام، وتعلیل المتن مخدوش، وما ذکره من البناء علی صحّه الصلاه والرجوع إلی القصر مخالفه قطعیّه للتکلیف المعلوم بالإجمال. (الشریعتمداری). * فیه إشکال، واحتمال الرجوع إلی وجوب الإتمام قویّ، والأصل الجاری فی حقّه موضوعیّ بالنسبه إلی الجاری لإثبات وجوب القصر. (المرعشی). * بل یُتمّ علی الظاهر. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۹- ۹. بل وکذا مع العلم بتاریخ أحدهما دون الآخر، وقد یقال: إنّ الأقوی الرجوع إلی التمام؛ فإنّه کما أنّ موجب التمام مشکوک کذلک موجب الرجوع إلی التقصیر، فیرجع إلی استصحاب وجوب التمام المتحقّق بالإقامه أوّلاً، وفیه: أنّ نیّه الإقامه وحدها لا تکفی فی وجوب البقاء علی التمام حتّی یصلّی صلاه تامّه قبل العدول، والفرض أنّه مشکوک، فلا مجال للاستصحاب، فتدبّره. (کاشف الغطاء).

رجع(۱) إلى القصر(۲)، . . . .

ص: ۵۲۱

۱- ۱. بل يبقى على التمام؛ فإنّ الاستصحاب يقتضى عدم عدوله إلى زمان تحقّق الصلاه التامّه، فموضوع وجوب التمام يتحقّق بعضه بالوجدان وهو الإتيان بصلاه تامّه، وبعضه الآخر بالأصل وهو عدم عدوله إلى الزمان المذكور، ولا معارض لهذا الأصل إلّا على القول بالإثبات، ولكنّ الاحتياط لا يُترك. (تقى القمّى).

۲- ۲. بل الأقوى التمام. (الحائرى). * بل يجمع احتياطاً، ويعيد ما صلّاه قصراً، وكذا مع العلم بتاريخ أحدهما أيضاً على الأحوط. (آل ياسين). * بل يُتمّ. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * فيه نظر، بل يحتاط بالجمع، وإن كان وجوب التمام لا يخلو من وجه. (الكوه كَمَرى). * بل يبقى على التمام على الأقوى. (صدر الدين الصدر). * مشكل؛ فإنّ موجب الرجوع إلى القصر أيضاً مشكوك، والتمسّك بعموم وجوب القصر على المسافر تمسّك به فى الشبهه المصداقيّه، بل لا يبعد البقاء على التمام؛ لاستصحاب وجوب التمام الثابت بالإقامه أوّلاً ولكنّ الاحتياط بالجمع لا يُترك، إلّا أن ينوى إقامه جديده، أو ينشئ سفراً جديداً. (الإصطهباناتى). * فيه نظر، فلا بدّ من تجديد نيّه الإقامه، أو الجمع. (مهدى الشيرازى). * بل يُتمّ الصلاه، والجمع أحوط. (عبدالهادى الشيرازى). * لا يبعد البقاء على التمام، والتعليل عليل. (الحكيم). * فيه نظر. (الرفيعى). * فيه إشكال، فالأحوط الجمع. (الخمينى). * فيه تأمّل، بل للرجوع إلى وجوب الإتمام بعد عدم جريان الأصل الموضوعى بالنسبه إلى طرفَى الشبهه ومحذور مخالفه العلم وجه قوىّ، فلا يُترك الاحتياط، والتعليل المذكور فى المتن لا يخلو من إشكال. (المرعشى). * بل يُتمّ، والظاهر أنّ العزم على الإقامه موضوع لوجوب التمام، والرجوع قبل الصلاه التامّه رافع له، وهو مشكوك. (محمّد رضا الگلپايگانى). * بل يجمع، ويُعيد ما صلّاه قصراً على الأحوط، وكذلك مع العلم بتاريخ أحدهما. (حسن القمّى). * للحكم بالإتمام وجه، ولكن لا يُترك الاحتياط بإعاده ما صلّاه بالتمام قصراً، والجمع بين القصر والتمام فى بقيه صلواته حتّى إذا علم تاريخ أحدهما على الأحوط. (زين الدين). * فيه إشكال، فالأحوط الجمع، وإن كان التمام غير بعيد. (اللنكرانى).

مع(۱) البناء(۲) على صحّه الصلاه(۳)؛ لأنّ الشرط فى البقاء على التمام

۱- ۱. البقاء على التمام أصحّ، وإن كان الاحتياط بالجمع ممّا لا ينبغى تركه. (محمّد الشيرازى).

۲- ۲. لكنّه موجب للعلم الإجمالى ببطلان إحدى الصلاتين؛ لأنّ العدول لو كان قبل ما صلّى تماماً _ الذى هو مناط الرجوع إلى القصر _ فالصلاه الاُولى باطله، وإن كان بعده فالرجوع إلى القصر لا معنى له، ويجب عليه الإتمام، فالصلوات القصريه باطله، فمراعاه الاحتياط بإعاده ما صلّاه قصراً، والجمع فيما سيأتى إلى أن يسافر لا يُترك، وإن كان الرجوع إلى التمام لا يخلو من وجه. (البجنوردى). * هذا موجب للمخالفه القطعيه للتكليف، فيجب عليه الإعاده قصراً فى الوقت، أو القضاء خارجه كذلك. (أحمد الخونسارى).

۳- ۳. فيه تأمّل، والأقرب قضاوءها. (الجواهرى). * الأحوط إعادتها قصراً، والجمع بين القصر والتمام فى بقيه صلواته. (النائينى، جمال الدين الگلپايگانى). * لا يمكن المصير إليها؛ للعلم إجمالاً بمخالفه الواقع، فاللازم أن يحتاط بإعاده تلك الصلاه قصراً، وبالجمع فى بقيّه الصلوات. (الميلانى). * لا تجرى أصاله الصحّه فى مورد الشكّ فى سنخ الأمر، فيعيدها قصراً. (الفانى). * هذا منافٍ للعلم الإجمالى، بل للعلم التفصيلىّ ببطلان العصر إذا صلّى الظهر تماماً، ولا يبعد الحكم بالبقاء على التمام، لكنّ الاحتياط بإعاده ما صلّاه قصراً وبالجمع بين القصر والتمام فى بقيّه صلاته لا ينبغى تركه. ولا فرق فى ذلك بين صوره الجهل بتاريخهما أو العلم بتاريخ أحدهما. (الخوئى). * الأحوط إعادتها قصراً، والجمع بين القصر والإتمام فى بقيّه الصلاه. (الآملى). * الأحوط إعادتها قصراً، وفى الصلوات الآتيه: إمّا أن يجمع بين القصر والتمام، أو يجدّد نيّه الإقامه فيُتمّ. (السبزوارى). * الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام فى الصلوات الآتيه، وإعاده ما صلّاه قصراً لا يُترك. (الروحانى). * بل يُعيدها قصراً، ويبنى على القصر فى غيرها من الصلوات. (السيستانى).

وقوع الصلاه تماماً حال العزم(۱) على الإقامه، وهو مشكوك(۲).

۱- ۱. هذا على مبنى أنّ ذلک أحد سبَبَى الإتمام، والسبب الآخر كونه متلبّساً بنيّه الإقامه، وحيث إنّ الثانى مرتفع وجداناً والأوّل مشكوك فيه يتوجّه القول بالرجوع إلى القصر، وأمّا على سائر المبانى: فإمّا أنّ عليه التمام، أو عليه أن يحتاط بالجمع. (الميلانى).

۲- ۲. بخلاف شرط القصر، وهو عدم إتيان صلاه تامّه قبل العدول بمقتضى صحيحه أبى ولّاد(الوسائل: الباب (۱۸) من أبواب صلاه المسافر، ح۱.)، وهو مقتضى الأصل، فلا يُتوهّم مشكوكيّه موجب الرجوع إلى القصر، والتمسّک بعموم دليل القصرتمسّک بالعامّ فى الشبهه المصداقيّه، وتوهّم أنّ حكم القصر ينافى العلم الإجمالى بل العلم التفصيلى ببطلان العصر إذا صلّى الظهر تماماً مدفوع: بأنّ الأصل المذكور لا يعارضه قاعده الفراغ فى الظهر؛ لأنّه منقّح لموضوع الدليل الاجتهادى، والأصل العمليّ لا يعارضه، نعم، مقتضاه عدم صحّه الظهر فيعيدها قصراً، ومع ذلک كلّه يحتاط بإعادته قصراً، والجمع بعد ذلک. (عبداللّه الشيرازى).

إذا صلى تماماً ثم عدل ولكن تبين بطلان صلاته رجع إلى القصر، وكان كمن لم يصل

(مسأله ٣٢): إذا صلّى تماماً ثمّ عدل(١)، ولكن تبيّن بطلان صلاته رجع إلى القصر، وكان كمن لم يصلِّ، نعم، إذا صلّى بنيّه التمام وبعد السلام شكّ فى أ نّه سلّم على الأربع أو على الاثنتين أو الثلاث بنى على أ نّه سلّم على الأربع، ويكفيه(٢) فى البقاء على حكم التمام إذا عدل عن الإقامه بعدها.

الحكم فيما إذا نوى الإقامه ثم عدل عنها بعد خروج وقت الصلاه و شك بأنه صلى أو لا؟

(مسأله ٣٣): إذا نوى الإقامه ثمّ عدل عنها بعد خروج وقت الصلاه، وشكّ فى أ نّه هل صلّى فى الوقت حال العزم على الإقامه، أم لا؟ بنى عليأ نّه صلّى، لكن فى كفايته فى البقاء على حكم التمام إشكال(٣)، وإن كان(۴) لا يخلو من قوّه(۵)،

١- ١. عن الإقامه. (الفيروزآبادى).

٢- ٢. فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الخمينى).

٣- ٣. فلا يُترك الاحتياط بالجمع. (الإصطهباناتى). * لا إشكال فيه لو كانت القاعده شامله لغير الإعاده باستظهار العموم من دليلها، ولا يخلو من قوّه، وعلى فرض عدم الشمول كان عدم الكفايه موجّهاً، ومنه يظهر التأمّل فى الخصوصيّه التى أفادها فى ذيل كلامه. (المرعشى). * ولا يُترك الاحتياط بالجمع. (اللنكرانى).

۴- ۴. فلا يُترك الاحتياط. (عبداللّه الشيرازى).

۵- ۵. بل لا يخلو من ضعف، والمبنى الذى أشار إليه كما ترى. (آل ياسين). * لا قوّه فيه. (الكوه كَمَرى، الشاهرودى، الشريعتمدارى). *القوّه ممنوعه، بل الأقوى عدم الكفايه. (صدر الدين الصدر). * القوّه ممنوعه، والاحتياط حسن، والأظهر الحكم بالقصر. (الفانى). * فى القوّه إشكال، والأحوط الجمع. (الخمينى). * فى القوّه إشكال. (حسن القمّى). * فيه نظر، فلا يُترك الاحتياط. (زين الدين). * بل هو الأقوى، وإن كانت القاعده من الاُصول. (الروحانى).

خصوصاً(۱) إذا(۲) بنينا(۳) علی أنّ قاعده الشکّ بعد الفراغ أو بعد الوقت إنّما هی من باب الأمارات(۴)، لا الاُصول العملیّه.

الظاهر الکفایه فی البقاء علی التمام فیما لو عدل عن الإقامه بعد الإتیان بالسلام الواجب قبل السلام الأخیر

(مسأله ۳۴): إذا عدل عن الإقامه بعد الإتیان بالسلام الواجب وقبل الإتیان بالسلام الأخیر الذی هو مستحبّ(۵) فالظاهر کفایته فی البقاء علی

۱- ۱. احتمال الأماریّه فی الشکّ بعد الوقت ضعیف جدّاً. (الشاهرودی). * لا أثر لکون القاعده من باب الأمارات أو من باب الاُصول فی المقام. (الخوئی).

۲- ۲. لا یظهر وجه الخصوصیه. (الحکیم). * لا فرق فیما هو المهمّ فی المقام بین کونها أمارهً أو أصلًا. (الآملی).

۳- ۳. فیه نظر من حیث البناء والمبنی، ولو قال: « إذا بنینا علی أنّ السبب الوحید للإتمام هی نیّه الإقامه حدوثاً، وإنّ العدول لا أثر له إلاّ إذا ثبت کونه فیما [لو] لم یصلِّ بتمام، وذلک لا یثبت مع الشکّ بعد الوقت» کان له وجه. (المیلانی). * هذا المبنی فی الشکّ بعد الوقت ضعیف، لکنّ الرافع لحکم التمام ــ وهو الرجوع قبل الصلاه ــ مشکوک، فیحکم ببقائه. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۴- ۴. لکنّه فی الشکّ بعد الوقت ضعیف، ومع هذا فلا أثر له فی المقام.(النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * مرّ فی بعض الحواشی أنّه لا کلّیّه فیه، خصوصاً فی مثل الشکّ بعد الوقت. (السبزواری).

۵- ۵. تقدّم أنّ الأحوط عدم ترکه، وإن أتی بالسلام الأوّل، فیشکل ما ذکره من الکفایه. (السیستانی).

حکم التمام وفی تحقّق الإقامه، وکذا لو کان(۱) عدوله قبل الإتیان بسجدتَی السهو إذا کانتا علیه، بل وکذا لو کان قبل(۲) الإتیان بقضاء(۳) الأجزاء(۴) المنسیه(۵) کالسجده والتشهّد المنسیّین، بل وکذا لو کان قبل(۶) الإتیان بصلاه الاحتیاط(۷) أو

۱- ۱. فیه إشکال، والاحتیاط لا یُترک. (محمّد تقی الخونساری، جمال الدین الگلپایگانی، الأراکی).

۲- ۲. فیه إشکال، والاحتیاط لا یُترک. (النائینی).

۳- ۳. فیه نظر إن لم یکن الأوجه خلافه. (المیلانی).

۴- ۴. إذا عدل فی أثناء صلاه الاحتیاط أو قبلها رجع إلی القصر، أمّا قبل الأجزاء المنسیّه فلا یُترک الاحتیاط بالجمع. (زین الدین).

۵- ۵. لو لم نقل بکون جزئیّتها للفریضه من باب التوسّع فی ظرفها وترتیبها، وإلّا فما أفاده محلّ تأمّل. (المرعشی).

۶- ۶. الرجوع إلی القصر فیما إذا کان أحد طرفَی الشکّ أو أطرافه هی الاثنتین لا یخلو من قوّه، وفی غیره لا یُترک الاحتیاط بالجمع. (اللنکرانی).

۷- ۷. الرجوع إلی القصر فیما لو کان العدول قبل صلاه الاحتیاط أو فی أثنائها لا یخلو من قوّه، ویجب علیه صلاه الاحتیاط، إلّا فیما إذا کان شکّه بین الاثنتین والأربع. (الجواهری). * فیه إشکال، بل العود إلی القصر هنا لا یخلو من قوّه. (آل یاسین). * الرجوع إلی القصر فیما إذا کان الشکّ بین الاثنتین والأزید لا یخلو من قوّه، وفی غیره لا یُترک الاحتیاط بالجمع. (البروجردی). * الأظهر فیه عدم الکفایه. (مهدی الشیرازی). * الظاهر الرجوع إلی القصر حینئذٍ. (الحکیم). * فیه بل وفی الأجزاء المنسیّه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط فیهما. (الشاهرودی). * فی غیر ما یبنی علی الأربع محلّ التأمّل. (الرفیعی). * العدول قبل صلاه الاحتیاط أو فی أثنائها موجب للرجوع إلی القصر، والاحتیاط حسن. (الفانی). * الظاهر الرجوع إلی القصر فی هذا الفرض. (الخمینی). *الأظهر الرجوع إلی القصر لو بدا العدول فی أثناء الاحتیاط أو قبله. (المرعشی). * إذا عدل فی أثناء صلاه الاحتیاط أو قبلها رجع إلی القصر علی الأظهر. (الخوئی). * الظاهر الرجوع إلی القصر قبل إتمام صلاه الاحتیاط، أمّا قبل إتمام الأجزاء المنسیّه لا یُترک الاحتیاط. (حسن القمّی). * فیه إشکال، فلا یُترک الاحتیاط فیه. (السیستانی).

فی(۱) أثنائها إذا شکّ فی الرکعات(۲)، وإن کان الأحوط(۳) فیه(۴) الجمع(۵)،

ص: ۵۲۷

۱- ۱. الظاهر فی الصورتین الرجوع إلی القصر؛ لاحتمال کون صلاه الاحتیاط علی تقدیر النقص جزءاً من الصلاه. (البجنوردی).

۲- ۲. الأقوی أن یرجع إلی القصر إن کانت الثنتان طرفاً لشکّه، وإلّا فیحتاط بالجمع فی باقی صلواته، وأمّا ما صلّاه فیعیده قصراً علی کلّ تقدیر. (المیلانی).

۳- ۳. لا یُترک سیّما، بالنسبه إلی الأجزاء المنسیّه. (المرعشی). * لا یُترک. (محمّد رضا الگلپایگانی، الآملی). * لا یُترک الاحتیاط. (تقی القمّی).

۴- ۴. لا یُترک. (عبداللّه الشیرازی، السبزواری). * هذا الاحتیاط لا یُترک. (الإصطهباناتی). * لا یُترک فیه وفی الأجزاء المنسیّه. (أحمد الخونساری). * لا یُترک هذا الاحتیاط، بل یمکن القول بعدم وجوب صلاه الاحتیاط فی بعض الصور، کما لو کان الشکّ بین الاثنتین والأربع فیبنی علی الاثنتین قصراً ویبقی علیه. (کاشف الغطاء).

۵- ۵. لا یُترک فی صلاه الاحتیاط. (الکوه کَمَری). * لا یُترک. (عبدالهادی الشیرازی). لا یُترک فی صلاه الاحتیاط، بل یمکن القول بعدم وجوب صلاه الاحتیاط، ولزوم استئنافه قصراً. (الشریعتمداری). * لا یُترک فیه وفی الأجزاء المنسیّه. (محمّد الشیرازی). * بل الأظهر الرجوع إلی القصر إذا عدل فی أثناء صلاه الاحتیاط أو قبلها. (الروحانی).

بل وفى الأجزاء المنسيّه(۱).

صورتا المسأله فيما لو اعتقد أن رفقاءه قصدوا الإقامه فقصدها، ثم تبين أنهم لم يقصدوا فهل يبقى على التمام، أو لا؟

(مسأله ۳۵): إذا اعتقد أنّ رفقاءه قصدوا الإقامه فقصدها، ثمّ تبيّن أ نّهم لم يقصدوا فهل يبقى على التمام، أو لا؟ فيه صورتان(۲):

ص: ۵۲۸

۱- ۱. لا يُترك الاحتياط إذا عدل قبل الإتيان بها. (الخوئى).

۲- ۲. بل صوره واحده؛ إذ لا معنى للتقييد فيما ذكر من الفرض.(البروجردى). * بل صوره واحده على ما هو مفروض المسأله من تحقّق القصد، ولا معنى لتقييده إلاّ بتمحّل لا يرتبط بالمقام، فالأقوى بقاؤه على التمام. (الميلانى). * ظاهر المورد هى الصوره الثانيه، وأمّا الصوره الاُولى ــ بمعنى تعليق القصد على قصدهم ــ فصرف فرض وخلاف المفروض، وهو ثبوت قصده باعتقاد قصدهم. (البجنوردى). * بل صوره واحده. (أحمد الخونسارى). * ليس فى المفروض صورتان، ولا معنى للتقييد، فيبنى على التمام مطلقاً، إلاّ أن يرجع إلى الترديد. (عبداللّه الشيرازى). * الصوره الاُولى ليست من المفروض؛ لأنّ الظاهر من التقييد أ نّه قصد البقاء بقدر ما قصدوا، وهو غير ما فى الفرض، وأمّا إن كان المراد من التقييد أ نّه قصد بقاء العشره التى تبقى فيها الرفقه باعتقاد قصدهم فالظاهر البقاء على التمام؛ لأ نّه قصد العشره وقيّدها بقيدٍ توهّماً، وإن رجع قصده إلى التعليق فحكمه القصر وإن كان خارجاً عن المفروض أيضاً. (الخمينى). * بل صوره واحده، ومرجع الاُولى إلى الثانيه. (السيستانى). * بل لا يتصوّر فيه إلاّ صوره واحده، ولا مجال للتقييد، سواء كان المراد منه هو تقييد العشره المنويّه بكونها منويه للرفقاء، أم كان المراد هو تعليق نيّه إقامتها على نيّه إقامتهم للعشره، فإنّ الأوّل لا يرجع إلاّ إلى قيد وهمىّ، والثانى خارج عن الفرض، وإن كان حكمه القصر. (اللنكرانى).

إحداهما(۱): أن يكون قصده(۲) مقيّداً بقصدهم(۳).

الثانيه: أن يكون اعتقاده داعياً له إلى القصد من غير أن يكون مقيّداً بقصدهم(۴).

ففى الُاولى(۵) يرجع(۶) إلى التقصير(۷)، وفى الثانيه يبقى على

ص: ۵۲۹

۱- ۱. الظاهر رجوع الُاولى إلى الثانيه أيضاً. (السبزوارى).

۲- ۲. الأحقّ فى العباره أن يقال: أن يكون قصده معلّقاً، والوجه فيه: أ نّه لا يعقل التقييد فى الجزئىّ الخارجى، وفى صوره التعليق لا يتحقّق قصد الإقامه؛ إذ العزم التقديرى يستلزم الترديد فيجب القصر من أوّل الأمر. (تقى القمّى).

۳- ۳. بأن يكون متعلّق قصده متعلّق قصدهم، ولم يكن له قصد بالاستقلال، غايه الأمر أ نّه أخطأ فى منويّهم ومقصودهم. (المرعشى).

۴- ۴. يشكل تصوير تقييد القصد وتمييزه من الفرض الثانى، ويمكن أن يكون مقصود المصنّف: ما لم يكن له قصد مستقلّ، ولم يقصد إلاّ ما قصده رفقاؤه، فزعم كونها عشره من باب الخطأ فى التطبيق، فيصحّ إرجاعه إلى التقصير فى هذا الفرض. (الشريعتمدارى).

۵- ۵. بل الظاهر عدم الفرق بين الصورتين بعد فرض تحقّق القصد منه.(آل ياسين).

۶- ۶. لا وجه للرجوع المذكور مع الإتيان بصلاه رباعيه؛ إذ على تقدير تحقّقها يجب البقاء على التمام؛ لحديث الحنّاط. (تقى القمّى).

۷- ۷. بل يُتمّ. (الحائرى). * بل يبقى على التمام. (صدر الدين الصدر). * بل يبقى على التمام، وقد تقدّم نظيره فى قصد المسافه، ولا أثر للتقييد فى أمثال المقام. (الخوئى). * بل يبقى على التمام فى الصورتين إذا صلّى أربع ركعات، إلاّ إذا كان معنى تقييد قصده بقصدهم عدم تنجز القصد له، وحينئذٍ لا أثر لقصده؛ لتردّده حسب الفرض. (الفانى). * بل يُتمّ، ولا أثر للتقييد هنا. (محمّد رضا الگلپايگانى). * فإنّ مرجع الصوره الُاولى إلى أ نّه يقصد ما قصده رفقاؤه، أو أ نّه يقصد العشره إذا كانوا قصدوها، ومعنى ذلك: أ نّه لم يقصد إقامه العشره، فيجب عليه التقصير. (زين الدين). * بل يبقى على التمام؛ فإنّه مع العلم بأنّ رفقاءه قصدوا الإقامه وهو أيضاً قصد لا أثر للتقييد أصلاً. (حسن القمّى).

التمام(۱)، والأحوط الجمع فی الصورتین(۲).

الثالث من القواطع: التردد فی البقاء و عدمه ثلاثین یوماً إذا کان بعد بلوغ المسافه

الثالث من القواطع: التردّد فی البقاء وعـدمه ثلاثین یوماً إذا کان بعد بلوغ المسافه، وأمّا إذا کان(۳) قبل بلوغها فحکمه التمام(۴) حین التردّد؛ لرجوعه إلی التردّد(۵) فی

ص: ۵۳۰

۱- ۱. بل یبقی علی التمام مطلقاً، ولا تقیید فی نظائر المقام. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی).

۲- ۲. خصوصاً فی الأوّل، بل لا یُترک فیها. (الإصطهباناتی).

۳- ۳. هـذا إذا کان الترديـد بین العود والسـفر، أمّا إذا کان الترديـد بین البقاء فی المنزل بما دون العشـره والمسافره لا العود إلی الوطن فحکمه القصر قبل ثلاثین یوماً. (حسن القمّی).

۴- ۴. فی إطلاقه نظر، فـإذا قطع بعض المسـافه وهـو عـازم علی المضـیّ فیهـا ولکنّه تردّد بین أن یُقیم فی ذلـک الموضع دون العشره، أو یمضی فی سفره وجب علیه القصر إلی ثلاثین یوماً. (زین الدین).

۵- ۵. وأمّا مع العزم علی المسافره والتردّد فی یوم الخروج فیقصّر إلی ثلاثین یوماً. (الجواهری).

المسافره(۱) وعـدمها، ففی الصوره الأُولی إذا بقی فی مکانٍ متردّداً فی البقاء والـذهاب أو فی البقاء والعود إلی محلّه یقصّـِر إلی ثلاـثین یومـاً، ثمّ بعـده یُتمّ ما دام فی ذلک المکان، ویکون بمنزله مَن نوی الإقامه عشـره أیّام، سواء أقام فیه قلیلًا أم کثیراً، حتّی إذا کان بمقدار صلاه واحده.

یلحق بالتردد: ما إا عزم علی الخروج غداً أو بعد غد ثم لم یخرج إلی مضی ثلاثین یوماً

(مسأله ۳۶): یلحق بالتردّد: ما إذا عزم علی الخروج غداً أو بعد غدٍ ثمّ لم یخرج، وهکذا إلی أن مضی ثلاثون یوماً، حتّی إذا عزم علی الإقامه تسـعه أیّام مثلًا ثمّ بعدها عزم علی إقامه تسعه اُخری وهکذا فیقصّر(۲) إلی ثلاثین یوماً، ثمّ یُتمّ ولو لـم یبقَ إلّا مقدار صلاه واحده.

وجه إلحافظ الشهر الهلالی إذا کان ناقصاً بثلاثین یوماً لو تردد فی أول الشهر

(مسأله ۳۷): فی إلحـاق الشـهر الهلاـلیّ إذا کـان ناقصـاً بثلاثین یوماً إذا کان تردّده فی أوّل الشـهر وجه لا یخلو من قوّه(۳)، وإن کان

۱- ۱. هذا ممنوع إذا کان التردّد بین البقاء دون العشره فی المنزل والمسافره. (الحکیم).

۲- ۲. لو کان تردّده بعد بلوغ المسافه، ولعلّه المراد. (الجواهری).

۳- ۳. الأقوی عدم الإلحاق. (الفیروزآبادی). * بل لا یخلو من الإشکال، والاحتیاط بعدم الاکتفاء کما تری، والأحوط الجمع فی الیوم الأـخیر. (آل یاسـین). * بـل لاـ یخلو من ضـعف. (الکوه کَمَری). * القوّه ممنوعه. (عبـدالهادی الشـیرازی). * بل ضـعیف. (الحکیم). * بـل خـالٍ من القوّه، والأـحوط الجمع فی الیوم المتمّم للثلاـثین. (البجنوردی). * فی القوّه تأمّـل. (الفانی). * ما قوّاه ضعیف فی الغـایه، فلا یُترک الاحتیاط بالجمع فی مسـتهلّ الشـهر الثانی عنـد نقصان الأوّل. (المرعشـی). * فیه إشـکال، بل منع، والأحوط الجمع فی الیوم الواحـد بعده. (الخوئی). * بل ضـعیف جدّاً. (الآملی). * الأقوی عدم الإلحاق، فلابدّ من إکماله ثلاثین یومـاً، والأـحوط الجمع فی الیوم المکمّـِل للثلاثین. (زین الـدین). * فی القوّه إشـکال، بل فیه ضـعف، ولکن مع ذلک لا یُترک الاحتیاط بالجمع فی الیوم الأخیر. (حسن القمّی). * لا قوه فیه، ولا یُترک الاحتیاط. (تقی القمّی). * الأظهر أنّ المـدار علی إقامه ثلاـثین یومـاً. (الروحـانی). * بـل [لا یخلو] من ضـعف. (السیسـتانی). * لا قوّه فیه، ولا یُترک الاحتیاط، لا بعـدم الاکتفاء به، بل بالجمع فی یوم الثلاثین. (اللنکرانی).

الأحوط(۱) عدم(۲) . . . .

ص: ۵۳۲

۱- ۱. الاحتياط فی الجمع، لا فی عدم الاکتفاء. (الکوه کَمَری). * لا يُترک الاحتياط. (جمال الدين الگلپايگانی). * بل الأحوط هو الجمع فی يوم الثلاثين. (البروجردی). * بل الأحوط الجمع فی ليله الثلاثين ويومها. (مهدی الشيرازی). * فلا يُترک الاحتياط بـالجمع فی اليوم المتمّم للثلاـثين. (الشـاهرودی). * لاـ يُترک، فيجمع بين القصـر والتمـام فی ليله الثلاـثين ونهارهـا، ثمّ يُتمّ بعد ذلک. (الميلانی). * بل الأحوط الجمع فی يوم الثلاثين. (أحمـد الخونساری). * بل الأحوط هو العدم فی يوم الثلاثين. (عبداللّه الشيرازی). * بل الأحوط فی الثلاثين الجمع. (محمّد رضا الگلپايگانی).

۲- ۲. بـل هو الأقوی، فلو کان ابتـداء تردّده من أوّل يومٍ من الهلالی إلی هلال الآخر واتّفق نقصانه لم يتمّ صـلاته، إلاّ إذا أکمله من الآخر. (کاشف الغطاء). * بل الأحوط فی يوم الثلاثين الجمع. (السبزواری).

الاكتفاء(۱) به(۲).

یکفی فی الثلاثین التلفیق إذا کان تردده فی أثناء الیوم

(مسأله ۳۸): یکفی(۳) فی الثلاثین التلفیق إذا کان تردّده فی أثناء الیوم، کما مرّ فی إقامه العشره، وإن کان الأحوط عدم الاکتفاء ومراعاه الاحتیاط.

عدم الفرق فی مکانه التردد بین کونه بلداً أو قریه أو مفازه

(مسأله ۳۹): لا فرق فی مکان التردّد بین أن یکون بلداً أو قریهً أو مفازه.

اشتراط وحده مکان التردد، فلو کان بعض الثلاثین فی مکان و بعضه فی مکان آخر لم یقطع حکم التردد

(مسأله ۴۰): یشترط اتّحاد مکان التردّد، فلو کان بعض الثلاثین فی مکان وبعضه فی مکانٍ(۴) آخر لم یقطع حکم السفر، وکذا لو کان مشتغلاً بالسیر وهو متردّد فإنّه یبقی علی القصر إذا قطع المسافه، ولا یضرّ(۵) بوحده(۶) المکان(۷) إذا خرج عن محلّ تردّده إلی مکان آخر ولو ما دون

۱- ۱. ویحتاط فی الیوم الثلاثین إذا کان الشهر ناقصاً بالجمع بین التمام والقصر. (صدر الدین الصدر).

۲- ۲. الأحوط الجمع یوم الثلاثین. (الشریعتمداری). * بالجمع بین القصر والتمام. (محمّد الشیرازی).

۳- ۳. محلّ إشکال، کما مرّ فی الإقامه. (البروجردی).

۴- ۴. وکان بینهما مقدار المسافه. (المیلانی).

۵- ۵. فیه نظر. (مهدی الشیرازی). * بل یضرّ ذلک. (تقی القمّی).

۶- ۶. فیه نظر، ووجهه ظاهر. (آقا ضیاء). * قد عرفت الإشکال فیه فی محلّ الإقامه. (الکوه کَمَری، الروحانی). * بل الظاهر أ نّه یضرّ. (الحکیم).

۷- ۷. حکمه حکم الإقامه. (الفیروزآبادی). * فیه إشکال، کما مرّ فی الإقامه، فلا یُترک الاحتیاط. (الإصطهباناتی). * قد مرّ الإشکال فیه، وأ نّه لا یُترک الاحتیاط فیه بالجمع. (أحمد الخونساری). * لا یبعد کونه مثل محلّ الإقامه. (عبداللّه الشیرازی). * وهو مشکل، کما تقدّم فی محلّ الإقامه، فلا یخرج، ولا یُترک الاحتیاط إذا خرج. (زین الدین).

المسافه(۱) بقصـد العود إليه عمّا قريب إذا كان بحيث يصـدق عرفاً أ نّه كان متردّداً فی ذلک المكان ثلاثين يوماً، كما إذا كان مـتردّداً فی النجف وخرج منه إلی الكوفه لزيـاره مسـلم، أو لصـلاه ركعـتين فی مسـجد الكوفه والعود إليه فی ذلـک اليوم أو فی ليلته(۲)، بل أو بعد(۳) ذلک(۴) اليوم(۵).

ص: ۵۳۴

۱- ۱. الظاهر عـدم جريـان حكم المتردّد عليه إذا خرج وتجاوز عن محـلّ الترخّص إلی مكانٍ آخر، ولو كان من نيّته العود من ساعته. (الجواهری).

۲- ۲. راجع المسأله (۸) . (عبدالهادی الشـيرازی). * إذا كان الخروج فی أوّل اليوم والعود فی الليل فلا يخلو من إشـكال، فضلاً عمّا إذا كان العود بعد المبيت، بل هو ممنوع إذا كان مكرّراً. (الخمينی). * فيه إشكال قوی. (حسن القمّی).

۳- ۳. صدق البقاء ثلاثين متردّداً فی مكان واحد فی هذا الفرض مشكل، فلا يُترک الاحتياط بالجمع بعده. (المرعشی).

۴- ۴. لا يخلو من إشـكال. (الشاهرودی). * تقدّم أنّ الخروج عن حدّ الترخّص نهاراً كاملاً مضـرّ بتحقّق الإقامه فضـلاً عن مبيت ليلته، والأـمر هاهنـا أيضـاً كـذلک، فكونه خارجـاً عن محـلّ التردّد نهاراً كاملاً فما زاد مضـرّ بكونه متردّداً ثلاثين يوماً فی ذلک المحلّ. (البجنوردی).

۵- ۵. فيما إذا بات الليله أو عاد بعد الغد إشـكال. (الحائری). * علی إشكال، كما مرّ فی المقيم. (آل ياسين). * هذا لا يخلو من إشـكال. (البروجردی). * فيه تأمّـل، وإن كـان له وجه قویّ، والأـحوط الجمع فی آخر الأيّـام فيمـا يحصل به إكمال الثلاثين فی المحـلّ، ثمّ يُتمّ بعـده. (الميلانـی). * فيه تأمّل وإشـكال. (الشـريعتمداری). * الاعتبار إنّما هو بصـدق البقاء ثلاثين يوماً فی محلّ واحـد، وفی صـدقه فيمـا إذا خرج تمـام اليـوم إشـكال، بـل منـع. (الخوئی). * فيه إشـكال، فلاـ يُترک الاحتيـاط. (محمّـد رضـا الگلپايگانی). * فيه إشـكال، تقـدّم نظيره فی الإقامه. (الآملی). * فيه إشـكال، كما تقدّم . (محمّد الشـيرازی). * فيه إشـكال، بل منع، وقـد تقـدّم فی الخروج عن محـلّ الإقـامه مـا يظهر منه الحـال فی المقـام. (السيسـتانی). * فيه إشـكال، بل منع، خصوصاً مع التكرار، بل فيما إذا خرج أوّل النهار وعاد فی الليل أيضاً إشكال. (اللنكرانی).

فی حکم المتردد بعد الثلاثین یوماً فی مسأله الخروج إلی ما دون المسافه مع قصد العود إلیه

(مسأله ۴۱): حکم المتردّد(۱) بعد الثلاثین کحکم المقیم(۲) فی مسأله الخروج إلی ما دون المسافه مع قصد العود إلیه فی أ نّه یُتمّ(۳) ذهاباً(۴)

ص: ۵۳۵

۱- ۱. قد مرّ التفصیل فیه فی الحواشی السابقه. (الحائری). * تقدّم الکلام فی حکم المقیم. (مهدی الشیرازی). * مرّ حکمه. (الخمینی). * فی انقطاع سفره بذلک إشکال، فإذا کان الباقی لا ـ یبلغ المسافه فالأحوط له أن یجمع بین القصر والتمام بعد خروجه من محلّ التردد، کما لا یُترک الاحتیاط فی جمیع فروض هذه المسأله. (زین الدین). * مع ما تقدّم من التفصیل فیه. (حسن القمّی).۱. وقد مرّ الکلام فیه. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۲- ۲. وقد مرّ الکلام فیه. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۳- ۳. مع قصد العود إلیه من غیر تأخیر یخلّ بصدق التردّد ثلاثین یوماً فیه. (آل یاسین).

۴- ۴. مرّ ما هو الحقّ عندنا. (الروحانی). * قد مرّ حکم المقیم، والمقام مثله. (اللنکرانی).

وفی المقصد والإیاب ومحلّ التردّد إذا کان قاصداً للعود إلیه من حیث إ نّه محلّ تردّده، وفی القصر بالخروج إذا أعرض(۱) عنه وکان العود إلیه من حیث کونه منزلاً له فی سفره الجدید، وغیر ذلک من الصور الّتی ذکرناها(۲).

الحکم فما إذا تردد فی مکان تسعه و عشرین یوماً أو أقل ثم سار إلی مکان آخر و تردد فیه کذلک

(مسأله ۴۲): إذا تردّد فی مکانٍ تسعةً وعشرین یوماً أو أقلّ ثمّ سار إلی مکان آخر(۳) وتردّد فیه کذلک وهکذا بقی علی القصر ما دام کذلک، إلّا إذا نوی الإقامه فی مکانٍ، أو بقی(۴) متردّداً ثلاثین یوماً فی مکان واحد.

حکم المتردد ثلاثین یوماً لو أنشأ سفراً بقدر المسافه

(مسأله ۴۳): المتردّد ثلاثین إذا أنشأ سفراً بقدر المسافه لا یقصّر(۵) إلّا بعد الخروج(۶) عن حدّ الترخّص(۷)، کالمقیم، کما

۱- ۱. تقدّم الکلام حوله. (تقی القمّی).

۲- ۲. علی ما مرّ فی حکم المقیم من أ نّه لا یقصّر إلّا إذا أنشأ السفر بشرائطه. (الجواهری). * الکلام فی المقام مثل ما تقدّم فی محلّ الإقامه. (الإصطهباناتی). * علی ما تقدّم بعض الکلام فیها. (المیلانی).

۳- ۳. وکان سیره بمقدار المسافه. (المیلانی).

۴- ۴. أو مرّ علی وطنه. (اللنکرانی).

۵- ۵. علی الأحوط، کما مرّ. (مهدی الشیرازی). * بل یقصِّر. (تقی القمّی).

۶- ۶. لا یعتبر حدّ الترخّص فی غیر الوطن، کما مرّ. (الفیروزآبادی). * علی ما تقدّم فی الثامن من الشروط. (المیلانی).

۷- ۷. فی اعتبار حدّ الترخّص فی المقام أیضاً نظر؛ لعدم الدلیل، وعدم مساعده عموم التنزیل. (آقا ضیاء). * لا یُترک الاحتیاط فیه. (الکوه کَمَری). * فیه إشکال. (الحکیم). * وأمّا قبله فیحتاط بالجمع. (أحمد الخونساری). * بل یقصّر قبله أیضاً، کما مرّ. (الخوئی). * یشکل اعتبار حدّ الترخّص فیه، کما تقدّم، فلا یُترک الاحتیاط بالجمع إذا صلّی فی خروجه قبل حدّ الترخّص. (زین الدین). * قد مرّ الإشکال فیه. (حسن القمّی). * فیه إشکال، بل منع. (السیستانی).

عرفت(۱) سابقاً(۲).

* * *

---

۱ - ۱. قـد عرفت الحكم فى المقيم. (الجواهرى). * قـد مرّ أنّ إلحـاق المقيم بـالمتوطّن محـلّ الإشـكال، فلاـ يُترك هناك وفى المقام الاحتياط. (عبداللّه الشيرازى). * وعرفت الإشكال فيه. (الخمينى).

۲- ۲. وقد عرفت سابقاً الإشكال فى اعتبار حدّ الترخّص فى غير الوطن، فلا يُترك الاحتياط بالجمع أو بترك التمام، وكذا القصر قبل الوصول إلى حدّ الترخّص فيقصّر بعده. (الإصطهباناتى).

فصل فی أ حکام صلاه المسافر

وجوب القصر فی الصلوات الرباعیه فیما عدا الأماکن الأربعه

مضافاً إلی ما مرّ فی طیّ المسائل السابقه _ قد عرفت _ أ نّه یسقط بعد تحقّق الشرائط المذکوره من الرباعیّات رکعتان، کما أ نّه تسقط النوافل النهاریه، أی نافله الظهرین، بل ونافله العشاء(۱) وهی(۲) الوتیره(۳) أیضاً علی الأقوی(۴)، وکذا یسقط الصوم الواجب عزیمهً، بل

۱- ۱. الأقوی عدم سقوطها. (الإصفهانی). * الأظهر عدم سقوطها، کما تقدّم. (مهدی الشیرازی). * فیه إشکال. (الحکیم، الآملی). * الأحوط الإتیان بها رجاءً واحتیاطاً. (الخمینی). * فی سقوطها إشکال، والأحوط الإتیان بها رجاءً. (محمّد رضا الگلپایگانی). * الأحوط الإتیان بها برجاء المطلوبیه. (اللنکرانی).

۲- ۲. فیه إشکال، والأحوط إتیانها رجاءً. (حسن القمّی).

۳- ۳. لا یبعد عدم سقوطهما وإن أتی بهما بقصد القربه المطلقه. (صدر الدین الصدر). * تقدّم عدم سقوطها. (المیلانی). * والأحوط أن یأتی بها برجاء المطلوبیّه. (البجنوردی). * لا تسقط الوتیره فی السفر. (الفانی). * مرّ أنّ الأحوط الإتیان بها رجاءً. (الخوئی). * لا یسقط استحباب الوتیره فی السفر، والأحوط أن یؤتی بها برجاء المطلوبیه. (زین الدین). * قد مرّ أنّ الأظهر عدم سقوطها. (الروحانی).

۴- ۴. مرّ أنّ عدم السقوط أظهر. (الجواهری). * بل الأقوی عدم السقوط، ولکن یأتی بها رجاءً، وهکذا صوم المستحبّ. (الفیروزآبادی). * قد مرّ أ نّه لو أتی بها برجاء المطلوبیه کان حسناً. (الحائری). * فیه إشکال، کما مرّ سابقاً، فراجع. (آقا ضیاء). * فی قوّته نظر، وفعلها رجاءً خالٍ من الإشکال. (آل یاسین). * الأولی الإتیان بقصد الرجاء. (الکوه کَمَری). * بل الأقوی عدم سقوطها، ولکنّ الأحوط إتیانها برجاء المطلوبیّه.(الإصطهباناتی). * مرّ أنّ الأقوی عدم السقوط، والأحوط قصد الرجاء. (عبدالهادی الشیرازی). * لا قوّه فیه. (الرفیعی). * بل علی الأحوط. (عبداللّه الشیرازی). * تقدّم القول فی ذلک. (الشریعتمداری). * احتمال عدم السقوط لا یخلو من قوّه، فالأحوط إتیانها بقصد الرجاء. (المرعشی). * الأحوط قصد الرجاء. (السبزواری). * فیه تأمّل، بل یأتی بها رجاءً، کما سیصرّح الماتن قدس سره به. (محمّد الشیرازی). * فی الأقوائیه إشکال، والأحوط الإتیان بها رجاءً. (تقی القمّی). * لا بأس بالإتیان بها برجاء المطلوبیّه. (مفتی الشیعه).

المستحبّ(۱) أيضاً، إلّا فى بعض المواضع(۲) المستثناه فيجب عليه القصر فى الرباعيّات فيما عدا الأماكن الأربعه، ولا يجوز له الإتيان بالنوافل النهاريه بل ولا الوتيره(۳) إلّا بعنوان الرجاء واحتمال المطلوبيّه لمكان

ص: ۵۳۹

۱- ۱. مشروعيه الصوم المستحبّ فى السفر لا تخلو من قوّه. (الجواهرى).

۲- ۲. استثناء عن كلا الحكمين؛ لوجوب مثل صوم بدل الهدى فى سفر الحجّ. (محمّد الشيرازى).

۳- ۳. الأقوى عدم سقوطها. (كاشف الغطاء). * تقدّم حكمها. (زين الدين).

عدم سقوط نافله الصبح و المغرب و لا صلاه اللیل فی السفر

الخلاف فی سقوطها وعدمه، ولا تسقط نافله الصبح والمغرب ولا صلاه اللیل، کما لا إشکال فی أ نّه یجوز الإتیان بغیر الرواتب من الصلوات المستحبّه.

إذا دخل علیه الوقت و هو حاضر ثم سافر قبل الإتیان بالظهرین یجوز له الإتیان بنافلتهما سفراً

(مسأله ۱): إذا دخل علیه الوقت وهو حاضر ثمّ سافر قبل الإتیان بالظهرین یجوز(۱) له الإتیان(۲) بنافلتهما(۳) سفراً(۴) وإن کان یصلّیهما

ص: ۵۴۰

۱- ۱. فیه تأمّل، بل منع. (المرعشی). * الأولی الإتیان بها رجاءً. (الخمینی).

۲- ۲. علی تأمّل، والأحوط الترک والإتیان بها رجاءً وکذا فی المسأله الآتیه. (آل یاسین). * فیه تأمّل، بل منع. (صدر الدین الصدر). * الجواز هنا وفی فرض المسأله التالیه لا یخلو من الإشکال، بل لا یبعد السقوط عن القوّه. (عبداللّه الشیرازی). * بل لا یجوز. (الفانی). * فیه نظر. (حسن القمّی). * الأحوط الإتیان بها رجاءً. (اللنکرانی).

۳- ۳. عدم مشروعیه نافلتهما لا یخلو من قوّه. (الجواهری). * الاحتیاط إتیانها رجاءً، وکذا فی المسأله الآتیه بجمیع صورها. (محمّد تقی الخونساری). * الأحوط إتیانها رجاءً، وکذا فی المسأله الآتیه بجمیع صورها. (الأراکی). * لیس علی إطلاقه، ولا بأس بالإتیان بها رجاءً. (المیلانی). * مقتضی النصوص سقوط نافله الظهرین فی السفر. (تقی القمّی). * فیه إشکال، نعم، لا بأس بالإتیان بها رجاءً. (السیستانی).

۴ - ۴. الأحوط إتیانها رجاءً، وکذا فی صور المسأله الآتیه. (الحائری). * رجاءً، وکذا فی المسأله الآتیه بجمیع صورها. (عبدالهادی الشیرازی). * والأحوط أن یأتی بهما برجاء المطلوبیّه، وکذلک فی جمیع الصور فی المسأله الآتیه. (البجنوردی). * فیه إشکال، بل منع. (الخوئی). * فیه تأمّل، والأحوط الترک، وکذا فی المسأله الثانیه. (زین الدین). * فیه منع. (الروحانی).

قصراً، وإن تركها فی الوقت یجوز له قضاوءها.

عدم بعد جواز الإتیان بنافله الظهر فی حال السفر إذا دخل علیه الوقت و هو مسافر

(مسأله ۲): لا یبعد(۱) جواز(۲) الإتیان(۳) بنافله الظهر فی حال

ص: ۵۴۱

۱- ۱. لا یخلو من الإشكال. (جمال الدین الگلپایگانی) * بل هو بعید، وكذا ما یلیه. (الفانی). * الظاهر سقوط النافله فی الفرض. (الخمینی). * نفی البعد بعید، والأظهر سقوط النافلتین فی الفرض. (المرعشی). * بل یبعد، وكذا ما ذكره بعده. (حسن القمّی). * بل بعید فیه، ونهی ما بعده. (تقی القمّی).

۲- ۲. فیه تأمّل. (الفیروزآبادی). * بل هو بعید. (الكوه كَمَری). * فیه وفی تعلیله نظر. (مهدی الشیرازی). * بل بعید. (الحكیم). * الأحوط فی الجمیع الإتیان برجاء المطلوبیّه. (الشاهرودی). * لو قصد الرجاء فی فروض هذه المسأله لَسَلِمَ من الإشكال. (السبزواری). * الظاهر هو السقوط فی جمیع صور المسأله. (اللنكرانی).

۳- ۳. الأظهر خلافه، وكذا فی الفرع التالی، نعم، لا بأس بالإتیان بقصد الرجاء. (المیلانی). * لا یخلو من تأمّل وإشكال. (الشریعتمداری). * فی جمیع هذه الفروع إشكال، والأحوط الإتیان بها برجاء المطلوبیّه. (محمّد الشیرازی). * بل هو بعید. (الروحانی).

السفر(۱) إذا دخـل عليه الوقت وهو مسـافر وترک الإتيان بالظهر حتّى يـدخل المنزل من الوطن أو محلِّ الإقامه، وكـذا إذا صـلّى الظهر فی السـفر ركعتين وترک العصـر إلی أن يدخل المنزل لا يبعد جواز الإتيان بنافلتها فی حال السـفر، وكذا لا يبعد(۲) جواز الإتيان بالوتيره فی حال السفر إذا صلّى العشاء أربعاً فی الحضر ثمّ سافر؛ فإنّه إذا(۳) تمّت الفريضه(۴) صلحت(۵)

ص: ۵۴۲

۱- ۱. عـدم مشـروعيه نافله الظهر حينئـذٍ لا يخلو من قوّه. (الجواهری). * بل هو و ما ذكر بعده بعيد، والتعليل عليل، نعم، لا بأس بالإتيان بها رجاءً. (الخوئی).

۲- ۲. بل بعيد، وهكذا فی نافله العصر والعشاء. (صدر الدين الصدر). * بل بعيد. (المرعشی).

۳- ۳. التعليل ضعيف، وصلاحيّه النافله فيما نحن فيه مشكوكه، فلا مساغ للتمسّک بالنصّ. (المرعشی).

۴- ۴. فی دلالتها وشـمولها لـذلک النوع من الفروض نظر يظهر بالتأمّل. (كاشف الغطاء). * لفظ الحديث «لو صـلحت النافله فی السـفر لتمّت الفريضه»، وعكس نقيضه يقتضـی خلاف المدّعی. (الحكيم). * الأقوی سـقوط النافله فی الفرض المذكور. (أحمد الخونساری). * قول أبی عبداللّه عليه السلام فی صحيح الحنّاط بعكس ذلک، حيث قال عليه السلام : « يا بُنيَّ، لو صلحت النافله فی السفر تمّت الفريضه »(الوسائل: الباب (۲۱) من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها، ح۴.). (السبزواری).

۵- ۵. هذا التعليل ضـعيف؛ إذ قولهم عليهم السـلام : «لو صلحت النافله لتمّت الفريضه» إنّما يدلّ على أنّ صلاحيّه النافله مستلزمه لتمام الفريضه، لا العكس، والأقرب السقوط فی الفروض المذكوره. (البروجردی).

نافلتها(۱).

حکم صلاه المسافر لو صلی تماماً بعد تحقق شرائط القصر و کان عالماً بالحکم والموضوع، أو جاهلاً بهما، أو بأحدهما، أو ناسیاً

(مسأله ۳): لو صلّی المسافر بعد تحقّق شرائط القصر تماماً: فإمّا أن یکون عالماً بالحکم والموضوع، أو جاهلاً بهما أو بأحدهما، أو ناسیاً، فإن کان عالماً بالحکم والموضوع عامداً فی غیر الأماکن الأربعه بطلت صلاته، ووجب علیه الإعاده(۲) فی الوقت والقضاء فی خارجه، وإن کان جاهلاً بأصل(۳) الحکم(۴) وأنّ حکم المسافر التقصیر لم یجب علیه(۵)

۱- ۱. الأحوط فی الجمیع أن یصلّیها برجاء المطلوبیه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی، الآملی). * الأحوط فی الجمیع فعلها رجاءً. (الإصطهباناتی). * الوارد فی الحدیث هو قوله علیه السلام : «لو صلحت النافله فی السفر تمّت الفریضه». (المیلانی). * بل المستفاد من النصّ عکس ذلک، وهو: أ نّه لو صلحت النافله لتمّت الفریضه، والسقوط فی الفروض المذکوره أقرب. (محمّد رضا الگلپایگانی). * لنصّ الحدیث الشریف: «یا بُنیَّ، لو صلحت النافله فی السفر تمّت الفریضه »، ولعلّ ظاهره الشأنیّه، لا الفعلیّه. (محمّد الشیرازی). * التعلیل ضعیف، والأظهر سقوط النوافل فی جمیع الصور المذکوره، ولکن لا بأس بالإتیان بها رجاءً. (السیستانی).

۲- ۲. إلّا إذا علم به فی الأثناء بعد أن تجاوز محلّ العدول، ولو لم یتجاوز یعدل إلی القصر وتصحّ صلاته فی وجه قویّ، وإن کان الأحوط الإعاده. (النائینی).

۳- ۳. عن تقصیر. (المرعشی).

۴- ۴. ولو للجهل بکون القصر عزیمه، فمَن أتمّ بزعم جوازه فلا إعاده ولا قضاء. (کاشف الغطاء).

۵- ۵. إلّا إذا علم به فی الأثناء بعد أن تجاوز محلّ العدول، ولو لم یتجاوز یعدل إلی القصر، وتصحّ صلاته فی وجهٍ قویّ، وإن کان الأحوط الإعاده. (جمال الدین الگلپایگانی)

الإعاده(۱) فضلًا عن القضاء(۲)، وأمّا إن كان عالماً بأصل الحكم(۳) وجاهلًا ببعض الخصوصيات ـ مثل أنّ السفر إلى أربعه فراسخ مع قصد الرجوع يوجب القصر، أو أنّ المسافه(۴) ثمانيه، أو أنّ كثير السفر إذا أقام فى بلده أو غيره عشره أيّام يقصّر فى السفر الأوّل(۵)، أو أنّ العاصى بسفره إذا رجع إلى الطاعه(۶) يقصّر ونحو ذلك ـ وأتمّ وجب عليه(۷)

۱- ۱. إلّا إذا علم بالحكم فى الأثناء بعد تجاوز محلّ العدول، وإلّا فيعدل إلى القصر ويتمّها، ثمّ يعيدها احتياطاً. (الإصطهباناتى). * إلّا ـ إذا ارتفع الجهل فى الأثناء بعد تجاوز محلّ العدول، بل قبله على الأحوط، فيعيد الصلاه بعد العدول والإتمام قصراً. (عبداللّه الشيرازى). * نعم، لو علم فى الأثناء بالحكم قبل فوات محلّ العدول وجب عليه العدول، وإن علم بالحكم بعد الدخول فى ركوع الركعه الثالثه يُتمّ الصلاه رجاءً ثمّ يعيدها قصراً، والأحوط وجوب القضاء على ناسى الحكم. (الآملى).

۲- ۲. سواء كان عالماً بالموضوع، أم جاهلًا به، أم ناسياً له، أم متردّداً فيه. (زين الدين).

۳- ۳. الأقوى فى غير العامد والجاهل بأصل الحكم وجوب الإعاده، وعدم وجوب القضاء، إلّا إذا التفت فى الوقت ولم يعد. (الحائرى).

۴- ۴. الأقوى أنّ الجهل بالمسافه أو بحدّها، أو بأنّ الرجوع ليومه موجب للقصر ملحق للجهل بالحكم فى صحّه صلاته فى عدم لزوم القضاء والإعاده. (جمال الدين الگلپايگانى)

۵- ۵. مرّ أ نّه لا يبعد البقاء فيه على التمام. (السيستانى).

۶- ۶. على الأحوط، والأقوى عدم وجوب القضاء إذا التفت بعد الوقت. (حسن القمّى).

۷- ۷. عدم وجوب الإعاده فى الوقت وخارجه لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * يحتمل عدم الوجوب، ولكن لا يُترك الاحتياط. (الكوه كَمَرى). * على الأحوط، وإن كان الأقوى مساواته للجهل بأصل الحكم، وكذا فى الجهل بالموضوع. (كاشف الغطاء).

الإعاده(۱) فی(۲) الوقت والقضاء فی خارجه(۳)، وکذا(۴) إذا کان عالماً بالحکم جاهلاً بالموضوع(۵)، کما إذا تخیّل عدم کون مقصده مسافه مع کونه مسافه فإنّه لو أتمّ وجب(۶) علیه الإعاده أو(۷) القضاء(۸)، وأمّا إذا کان

۱- ۱. علی الأحوط، وکذا فی قضاء الصوم فی المسأله الآتیه. (عبدالهادی الشیرازی).

۲- ۲. علی الأحوط، وإن کان لا یبعد الصحّه خصوصاً بالنسبه للقضاء خارج الوقت. (محمّد الشیرازی).

۳- ۳. علی الأحوط، لکن لا یبعد عدم وجوب القضاء علی غیر العامد مطلقاً إن لم یلتفت فی الوقت. (محمّد رضا الگلپایگانی). * مقتضی النصّ التفصیل فی انکشاف الخلاف بین کونه فی الوقت وخارجه بوجوب الإعاده فی الأوّل، وعدم وجوب القضاء فی الثانی، وکذا الحکم فیما بعده. (تقی القمّی). * علی الأحوط فیهما، والأظهر عدم وجوب القضاء فیه وفی الجاهل بالموضوع إذا کان الانکشاف بعد مضیّ الوقت. (السیستانی).

۴- ۴. الحکم فی کلا الفرعین مبنیّ علی الاحتیاط، لاسیّما بالنسبه إلی القضاء. (المیلانی). * ولا یبعد عدم وجوب القضاء إذا علم بالحال فی خارج الوقت. (الخوئی). * علی الأحوط، وکذا فی الجهل بالموضوع وفی الفرع الأخیر فی المتن. (الخمینی).

۵- ۵. لا یبعد إلحاقه بالجاهل بالحکم، ولا یُترک الاحتیاط. (الکوه کَمَری).

۶- ۶. فیه تأمّل، بل منع. (صدر الدین الصدر).

۷- ۷. علی الأحوط، والأقوی عدم وجوب القضاء لو تذکّر بعد الوقت. (حسن القمّی).

۸- ۸. عدم وجوب القضاء فیما إذا ارتفع جهله خارج الوقت غیر بعید. (الخوئی). * علی الأحوط، خصوصاً فی الجاهل التارک للفحص مع قدرته علیه. (محمّد الشیرازی). * الأحوط وجوب القضاء فی الناسی للحکم. (اللنکرانی).

ناسياً لسفره(۱)، أو أنّ حکم(۲) السفر(۳) القصر(۴) فأتمّ: فإن تذکّر فی الوقت وجب علیه الإعاده، وإن لم یعد وجب علیه القضاء فی خارج الوقت، وإن تذکّر بعد(۵) خروج الوقت لا یجب علیه القضاء(۶)، وأمّا إذا لم یکن ناسیاً

۱- ۱. ولکن علیه قضاء الصوم. (کاشف الغطاء).

۲- ۲. الناسی للحکم یجب علیه القضاء، کالعامد علی الأقوی. (البروجردی).

۳- ۳. تقدّم أنّ ناسی الحکم یجب علیه القضاء. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * لا یُترک الاحتیاط فی ناسی الحکم بالقضاء. (الکوه کَمَری). * فی ناسی الحکم إشکال، أحوطه القضاء، بل لا یخلو من قوّه. (الإصطهباناتی). * الأحوط إن لم یکن الأقوی وجوب القضاء علی ناسی الحکم کالعامد، وکذا فی الصوم. (مهدی الشیرازی). *فی نسیان الحکم الأحوط القضاء. (الشاهرودی). * فی ناسی الحکم إشکال، فلا یُترک الاحتیاط بالقضاء. (عبداللّه الشیرازی). * فی نسیان الحکم إشکال، أحوطه وجوب القضاء علیه أیضاً. (الخمینی).

۴- ۴. وجوب القضاء فی ناسی الحکم لا یخلو من وجه، فلا یُترک الاحتیاط. (الشریعتمداری). * الأحوط وجوب القضاء علی ناسی الحکم. (الآملی). * الأحوط بل الأقوی أنّ ناسی الحکم کالعامد. (السبزواری).

۵- ۵. بل علیه القضاء علی الأقوی. (صدر الدین الصدر).

۶- ۶. إطلاقه بالإضافه إلی الناسی لحکم السفر وإن کان قویّاً لکن لا یُترک الاحتیاط. (المیلانی). * ناسی الحکم یحتاط بالقضاء. (محمّد الشیرازی).

للسفر ولا لحكمه ومع ذلک أتمّ(۱) صلاته ناسیاً(۲) وجب(۳) علیه الإعاده والقضاء.

حکم الصوم فیما ذکر حکم الصلاه، فیبطل مع العلم و العمد، ویصح مع الجهل بأصل الحکم دون الجهل بالخصوصیات والموضوع

(مسأله ۴): حکم الصوم(۴) فیما ذکر(۵) حکم الصلاه(۶)، فیبطل(۷) مع العلم والعمد، ویصحّ مع الجهل بأصل الحکم دون الجهل(۸)

۱- ۱. بأن ذهل عن عدد الرکعات فصلّی التی بیده أربعاً. (المرعشی).

۲- ۲. الأنسب بالمقام ونظائره أن یعبّر بالسهو، لا النسیان، ولکن بعد تساویهما فی الحکم فالخطب هَیِّن. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * أی جاریاً علی عادته فی التمام، ولا یبعد مساواته لناسی السفر. (کاشف الغطاء). * الظاهر أنّ مراده من النسیان السهو. (الخوئی). * لعلّ المراد: غافلاً ـ (زین الدین). * أی ساهیاً، ووجوب القضاء فیه ـ لو لم یتنبّه حتّی خرج الوقت ـ مبنیّ علی الاحتیاط. (السیستانی). * أی ساهیاً. (اللنکرانی).

۳- ۳. علی الأحوط. (محمّد الشیرازی).

۴- ۴. ولکن یجب قضاؤه علی ناسی الحکم والموضوع. (الشریعتمداری). * إلّا فی اُمور، منها: وجوب قضائه فی صوره النسیان فی الوقت والتذکّر فی خارجه. (المرعشی). * إلّا الناسی فیجب علیه قضاء الصوم. (الآملی).

۵- ۵. فی الجهل، لا فی النسیان؛ فإنّ الناسی یجب علیه القضاء. (الخمینی).

۶- ۶. إلاّ ـ أنّ الناسی یجب علیه قضاء الصوم. (البروجردی). * إلاّ ـ فی الناسی فیجب علیه القضاء علی الأ ـحوط. (عبداللّه الشیرازی).

۷- ۷. وقد ذکرنا آنفاً موارد الصحّه وموارد الاحتیاط، ثمّ الظاهر وجوب القضاء علی الناسی فی الصوم. (محمّد الشیرازی).

۸- ۸. القول بمساواه الجهل بالخصوصیات والجهل بالموضوع للجهل بأصل الحکم أقوی هنا منه بالنسبه إلی الصلاه؛ لإطلاق الأخبار هنا. (کاشف الغطاء).

بالخصوصيّات(۱)، ودون الجهل(۲) بالموضوع(۳).

إذا قصر من وظيفته التمام بطلت صلاته فی جمیع الموارد،

(مسأله ۵): إذا قصّر مَن وظیفته التمام بطلت صلاته فی جمیع الموارد، إلّا فی المقیم(۴) . . . .

۱- ۱. مرّ الحکم فی الجهل بالخصوصیات والصوم مثله. (الجواهری). * بل مطلقاً علی الأقوی. (الحائری). * نفی الصحّه مع الجهل بها وبالموضوع مبنیّ علی الاحتیاط، وأولی بذلک ما إذا کان الصوم مع نسیان الحکم أو الموضوع. (المیلانی). * بل مع الجهل بالخصوصیّات، وأمّا فی الجهل بالموضوع ونسیان الحکم یجب القضاء علی الأحوط، بل لا یخلو من قوّه. (حسن القمّی). * بل یصحّ حتّی فی صوره الجهل بالخصوصیات. (تقی القمّی).

۲- ۲. لا یبعد الصحّه فی مطلق الجهل، نعم، لا یصحّ مع النسیان. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۳- ۳. الأقوی عدم وجوب القضاء مع الجهل مطلقاً. (الخوئی). * ودون النسیان حکماً وموضوعاً. (السبزواری). * أمّا ناسی الحکم أو الموضوع فیجب علیه القضاء. (زین الدین). * الأظهر عدم وجوب القضاء مع الجهل مطلقاً، والأحوط وجوب القضاء مع النسیان کذلک. (السیستانی).

۴- ۴. الأقوی عدم المعذوریّه. (النائینی، الآملی). * الأحوط الإعاده أو القضاء. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * للنصّ، ولا یُترک الاحتیاط. (الکوه کَمَری). * الأقوی عدم المعذوریّه، ویجب علیه الإعاده والقضاء. (جمال الدین الگلپایگانی). * لصحیحه ابن حازم(الوسائل: الباب (۱۷) من أبواب صلاه المسافر، ح۳.)، ولکنّ الأحوط إلحاقه بغیره؛ لعدم عمل المشهور علی وفقها. (الشاهرودی). * الأولی أن یُعید ما صلّاه. (المیلانی). * لا یُترک الاحتیاط بالإعاده فی المقام. (أحمد الخونساری). * حتّی فیه أیضاً. (الخمینی). * الأقوی فیه أیضاً عدم الصحّه، والنصّ الوارد فیه مُعرَض عنه علی الظاهر.(محمّد رضا الگلپایگانی). * فی الاستثناء نظر، بل منع. (اللنکرانی).

المقصّر(۱)؛ للجهل(۲) بأنّ حكمه التمام(۳).

ص: ۵۴۹

۱- ۱. عدم الاستثناء، وطرد الحكم أقرب. (الجواهری). * لا ـ یُترک الاحتیاط. (الفیروزآبادی). * لا یُترک الاحتیاط بالإعاده أو القضاء. (الحائری). * هذا أیضاً یجب علیه الإعاده علی الأقوی. (الإصفهانی). * بل وفیه أیضاً علی الأحوط إن لم یکن أقوی. (آل یاسین). * ولکنّ الروایه فیه شاذّه، والاحتیاط لا ـ یُترک. (کاشف الغطاء). * بل الأقوی فیه أیضاً عدم المعذوریّه. (الإصطهباناتی). * فیه نظر. (مهدی الشیرازی). * فی الاستثناء إشکال. (الرفیعی). * فیه نظر، والاحتیاط لا ـ یُترک. (محمّد الشیرازی).

۲- ۲. الأقوی عدم معذوریّه الجاهل هناک. (البروجردی). * وفیه أیضاً الأحوط القضاء. (البجنوردی). * لا یُترک فیه الاحتیاط. (عبدالهادی الشیرازی). * والأحوط فیه البطلان. (عبداللّه الشیرازی).

۳- ۳. لا ـ یُترک الاحتیاط بالإعاده أو القضاء تماماً. (السبزواری). * وإذا نسی إقامته فقصّر بطلت صلاته، وکان علیه الإعاده أو القضاء. (زین الدین). * هذا الاستثناء محلّ نظر. (السیستانی).

الحکم فیما لو کان المسافر جاهلاً بأصل الحکم ولکن لم یصل فی الوقت، أو کان ناسیاً للسفر أو لحکمه

(مسأله ۶): إذا کان جاهلاً بأصل الحکم ولکن لم یصلِّ فی الوقت وجب علیه القصر(۱) فی القضاء بعد العلم به(۲)، وإن کان لو أتمّ فی الوقت کان صحیحاً، فصحّه(۳) التمام منه لیس لأجل(۴) أ نّه تکلیفه، بل من باب الاغتفار(۵)، فلا- ینافی ما ذکرنا [من] (أضفناه لیستقیم السیاق.) قوله: «اقضِ ما فات کما فات»، ففی الحقیقه الفائت منه هو القصر لا التمام، وکذا الکلام فی الناسی للسفر أو لحکمه؛ فإنّه لو لم یصلِّ أصلاً عصیاناً أو لعذر وجب علیه القضاء قصراً.

فیما لو تذکر الناسی للسفر أو لحکمه فی أثناء الصلاه، أو تذکر بعد الصلاه تماماً و بقی من الوقت مقدار رکعه

(مسأله ۷): إذا تذکّر الناسی للسفر أو لحکمه فی أثناء الصلاه: فإن کان قبل الدخول فی رکوع الرکعه الثالثه أتمّ الصلاه قصراً واجتزأ(۶) بها، ولا یضرّ کونه ناویاً من الأوّل للتمام(۷)؛ لأ نّه من باب الداعی(۸) والاشتباه

ص: ۵۵۰

۱- ۱. بل یجمع بین القصر والتمام علی الأحوط، وکونه من الاغتفار غیر ظاهر. (آل یاسین).

۲- ۲. لکن لو أتمّ القضاء قبل العلم به لا یبعد إجزاوءه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * ولو أ نّه قضاها تماماً قبل العلم بالحکم أجزأ. (زین الدین).

۳- ۳. التعلیل علیل، ولکنّ أصل الحکم صحیح. (اللنکرانی).

۴- ۴. فی التعلیل نظر، وإن کان أصل الحکم صحیحاً. (الکوه کَمَری).

۵- ۵. لا انقلاب الحکم من القصر إلی الإتمام. (المرعشی).

۶- ۶. فیه إشکال، ولا یُترک الاحتیاط بالإعاده، وکذا فی نظائره فیما یأتی. (تقی القمّی).

۷- ۷. لو نوی المسافر بعد علمه بوجوب القصر فی السفر أربعاً، أو الحاضر رکعتین لاشتباهٍ ونحوه _ کما هو المفروض فی هذه الصوره _ بطلت صلاته، ولا یجدیه العدول لو تنبّه فی الأثناء، وکان أجنبیّاً عمّا یکون من الاشتباه فی التطبیق مجدیاً فی صحّه العباده، کما تحرّر فی مباحث النیّه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی).

۸- ۸. کونه من باب الخطأ فی التطبیق محلّ التأمّل، وجواز العدول من القصر إلی التمام أو العکس محلّ الإشکال، فلا یُترک الاحتیاط فی جمیع صور المسأله. (عبداللّه الشیرازی). * بل لعدم اعتبار قصد التمام والقصر فی حقیقه الصلاه، فبعد فرض قصد التعبّد بالصلاه وکونها مأموراً بها فی الواقع تصحّ الصلاه، وکون قصد التمام مخلّاً بالصلاه لا دلیل علیه. (الفانی).

فى المصداق(۱)، لا التقييد، فيكفى قصد الصلاه والقربه بها، وإن تذكّر بعد ذلک بطلت(۲)، ووجب عليه الإعاده مع سعه الوقت(۳) ولو بإدراک رکعه(۴) من الوقت، بل وکذا لو تذکّر بعد الصلاه تماماً وقد بقى من الوقت مقدار رکعه(۵) فإنّه يجب عليه إعادتها قصراً(۶)، وکذا الحال فى الجاهل بأنّ مقصده مسافه إذا شرع فى الصلاه بنيّه التمام ثمّ علم بذلک، أو الجاهل بخصوصيات الحکم إذا نوى التمام ثمّ علم فى الأثناء أنّ حکمه القصر، بل الظاهر أنّ حکم مَن کان وظيفته التمام إذا شرع فى الصلاه بنيّه القصر جهلًا ثمّ تذکّر فى الأثناء العدول إلى التمام، ولا يضرّه أ نّه نوى من الأوّل رکعتين مع أنّ الواجب عليه أربع رکعات؛ لما ذکر من کفايه قصد الصلاه متقرِّباً وإن تخيّل أنّ الواجب هو القصر؛ لأ نّه من باب الاشتباه فى

۱- ۱. تصحيح الصلاه بذلک فى مثل القصر والإتمام مشکل، وقد مرّ فى باب النيّه ما يوضّحه، فلا يُترک الاحتياط. (محمّد رضا الگلپايگانى).

۲- ۲. وإن لم تلزم زياده رکعه على الأحوط وجوباً. (السيستانى).

۳- ۳. ومع الضيق يقضيها قصراً. (محمّد رضا الگلپايگانى). * وأمّا مع الضيق فيقضيها قصراً. (السيستانى).

۴- ۴. فى کلّيّه قاعده «من أدرک» إشکال، ومقتضى الاحتياط الإتيان بعنوان ما فى الذمّه. (تقى القمّى).

۵- ۵. على الأحوط. (الکوه کَمَرى).

۶- ۶. ومع الضيق عن مقدار رکعه يقضيها قصراً على الأحوط. (زين الدين).

التطبيق والمصـداق، لا التقييـد، فالمقيم الجاهل بأنّ وظيفته التمام إذا قصد القصـر ثمّ علم فی الأثناء يعدل إلى التمام ويجتزئ به، لكنّ الأحوط(۱) الإتمام والإعاده، بل الأحوط فی الفرض الأوّل أيضاً الإعاده قصراً بعد الإتمام قصراً.

الظاهر صحه المسافر لو قصر اتفاقاً لا عن قصد، أو لو كان جاهلاً للقصر فنوى التمام

(مسأله ۸): لو قصّر المسافر(۲) اتّفاقاً(۳) لا عن قصـد(۴) فالظاهر(۵) صحّه(۶) صلاته(۷)، وإن كـان الأحوط(۸) الإعاده(۹)، بل وكذا لو كان

---

۱ - ۱. هذا الاحتياط لا يُترك، وكذا ما بعده. (آل ياسين). * لا يُترك الاحتياط. (جمال الدين الگلپايگانی). * لا حاجه إلى هذا الاحتياط، وكذا ما يليه. (الفانی). * لا يُترك فی الصورتين؛ لِمَا مَرّ. (محمّد رضا الگلپايگانی).

۲ - ۲. بأن سلّم بعـد إتمام الركعه الثانيه سـهواً معتقـداً أنّ وظيفته الإتمام، وكان تسـليمه باعتقاد كون ما بيده هی الرابعه مع أ نّها ثانيه فی الواقع. (المرعشی).

۳ - ۳. أی اتّفـق أ نّه سـلّم فی الركعه الثـانيه باعتقـاد أ نّهـا الرابعه، وكـان قـد نـوى التمـام فی صـلاته لعـذر من النسـيان والغفله. (الميلانی).

۴- ۴. إذا تمشّى منه قصد القربه صحّت صلاته بلا وجوب الاحتياط. (الرفيعی).

۵- ۵. المسأله محلّ إشكال بشقّيها، فلا يُترك الاحتياط فيهما. (المرعشی).

۶- ۶. لا يخلو من إشكال، وكذا ما بعده. (الحكيم).

۷- ۷. فيه وفی الفرع الآتی إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الآملی). * يشكل ذلک، وكذا فی الفرض اللاحق. (زين الدين).

۸- ۸. لا يُترک فيها وفی تاليتها. (الإصـطهباناتی). * لا يُترک فيه وفيما بعده. (عبداللّه الشـيرازی). * لا حاجه إلى هذا الاحتياط، وكذا ما يليه. (الفانی).

۹ - ۹. هـذا الاحتيـاط لاـ يُترک. (النـائينی) * بـل لابـدّ منها فی هـذا الفرض فضـلاً عمّا يليه. (آل ياسـين). * لا يُترک الاحتياط. (جمال الدين الگلپايگانی)

جاهلًا بأنّ وظيفته القصر فنوى التمام لكنّه قصّر سهواً، والاحتياط(۱) بالإعاده(۲) فی هذه الصوره آکد(۳) وأشدّ(۴).

الحکم فیما لو دخل علیه الوقت و هو حاضر متمکن من الصلاه و لم یصل ثم سافر

(مسأله ۹): إذا دخل علیه الوقت وهو حاضر متمکّن من الصلاه ولم یصلّ ثمّ سافر وجب علیه القصر(۵)، ولو دخل علیه الوقت وهو مسافر فلم یصلّ حتّی دخل المنزل من الوطن أو محلّ الإقامه أو حدّ الترخّص(۶) منهما(۷)

۱- ۱. لا یُترک. (تقی القمّی).

۲- ۲. لا یُترک. (الحائری). * بل لا یُترک فیها. (محمّد رضا الگلپایگانی).

۳- ۳. بل هو الأقوی. (جمال الدین الگلپایگانی)

۴- ۴. بل هو الأقوی. (النائینی). * کونه آکد غیر ظاهر الوجه. (محمّد الشیرازی).

۵- ۵. علی الأحوط وجوباً، ویحتمل التخییر، وکذا الحال فی التمام فی الصوره الثانیه. (السیستانی).

۶- ۶. لا ـ یُترک الاحتیاط فی حدّ الترخّص من محلّ الإقامه. (الإصطهباناتی). * تقدّم الاحتیاط فی حدّ الترخّص لبلد الإقامه. (مهدی الشیرازی).

۷- ۷. بل من خصوص الوطن، وأمّا فی محلّ الإقامه فالأحوط أن یؤخّر الصلاه حتّی یدخله. (المیلانی). * لا اعتبار بحدّ الترخّص فی محلّ الإقامه، کما مرّ. (الخوئی). * مرّ ما یتعلّق بحدّ ترخّصهما. (السبزواری). * تقدّم الاحتیاط فی حدّ الترخّص لبلد الإقامه. (حسن القمّی). * هذا بالنسبه إلی الوطن، وأمّا بالنسبه إلی محلّ الإقامه فقد تقدّم الإشکال فیه. (تقی القمّی). * قد تقدّم أنّ اعتبار حدّ الترخّص بالنسبه إلی محلّ الإقامه دخولاً ـ محلّ إشکال فلا یُترک الاحتیاط فیه. (الروحانی). * مرّ عدم اعتبار حدّ الترخّص فی الإیاب مطلقاً. (السیستانی).

أتمّ(۱)، فالمدار على حال الأداء، لا حال الوجوب والتعلّق، لكنّ الأحوط(۲) فی المقامین(۳) الجمع.

فیما إذا فاتت من المسافر الصلاه و کان فی أول الوقت حاضراً و فی آخره مسافراً، أو بالعکس

(مسأله ۱۰): إذا فاتت(۴) منه الصلاه(۵) وکان فی أوّل الوقت حاضراً وفی آخره مسافراً أو بالعکس فالأقوی(۶) أ نّه(۷) مخیّر(۸) بین

۱- ۱. الإتمام فی حدّ الترخّص من محلّ الإقامه فی الفرض محلّ إشکال، فلا یُترک الاحتیاط. (عبدالهادی الشیرازی).

۲- ۲. فی المقام الأوّل أشدّ. (الشاهرودی).

۳- ۳. لا یُترک فی الأوّل منهما. (البروجردی). * لا حاجه إلی هذا الاحتیاط. (الفانی).

۴- ۴. وأمّا إذا فاتت فی مواضع التخییر فقد مرّ حکمه فی مباحث القضاء. (کاشف الغطاء).

۵- ۵. أنّ الفوت لا یتحقّق إلّا بترک الصلاه فی آخر الوقت، فما ذکره من التخییر لا وجه له ظاهراً. (الرفیعی).

۶- ۶. بل الأحوط مراعاه ما وجب علیه أوّلاً. (الحائری). * بل الأقوی کون المدار علی حال فوت الفریضه، کما تقدّم وجهه مفصّلاً، وإن کان الأحوط الجمع، واللّه العالم. (آقا ضیاء). * بل الأقوی مراعاه آخر الوقت الذی هو وقت فوت الصلاه، ولا وجه للتخییر، وما ذکره من الوجه غیر وجیه. (الإصفهانی). بل الأقوی کون المدار علی حال الفوت وهو آخر الوقت، لکن لا ینبغی ترک الاحتیاط بالجمع. (الخمینی).

۷- ۷. بل الأقوی رعایه حال الفوت وهو فی آخر الوقت. (الفیروزآبادی).

۸- ۸. بل الأقوی مراعاه حال الفوت، والأحوط الجمع. (الکوه کَمَری). * بل الأقوی مراعاه آخر الوقت. (الحکیم). * بل الأقوی أ نّه یتعیّن علیه مراعاه الفوت فی آخر الوقت. (المیلانی). * لا معنی للتخییر بعد کون الفائت منه أحدهما بعینه. (الفانی). * بل الأقوی مراعاه وقت الفوت وهو آخر الوقت. (المرعشی). * بل الأقوی مراعاه آخر الوقت. (حسن القمّی).

القضاء(۱) قصراً أو تماماً(۲)؛ لأ نّه فاتت منه الصـلاه فی مجموع الوقت، والمفروض أ نّه کان مکلّفاً فی بعضه بالقصـر وفی بعضه بالتمام، ولکنّ الأحوط(۳) مراعاه(۴) حال(۵) الفوت(۶) وهو آخر

۱- ۱. بل الأقوی مراعاه آخر الوقت، أعنی وقت الفوت. (الشریعتمداری). * بل الاعتبار بآخر الوقت. (محمّد الشیرازی).

۲- ۲. لابدّ فی القضاء رعایه حال الفوت، فیقضی فی الأوّل قصراً، وفی العکس تماماً. (مفتی الشیعه).

۳ - ۳. وهو الأقوی. (الجواهری). * بـل الأقوی. (النـائینی، محمّـد تقی الخونسـاری، جمال الـدین الگلپایگانی، الإصـطهباناتی، الأراکی، الآملی). * بل لا یخلو من قوّه. (صدرالـدین الصدر). * بل الأقوی. (الشاهرودی). * بل هو الأقوی. (زین الدین). * إن لم یکن أظهر. (تقی القمی). * لا یُترک، بل لا یخلو من قوّه، کما مرّ. (السیسـتانی). * بل الأقوی، لکن لا ینبغی ترک الاحتیاط بالجمع. (اللنکرانی).

۴- ۴. بل الأقوی. (السبزواری).

۵- ۵. بل ذلک هو الأظهر، والاحتیاط بالجمع أولی. (البجنوردی).

۶- ۶. هـذا هو الأقوی. (مهـدی الشـیرازی). * بل الأقوی. (عبـدالهادی الشـیرازی). * بل هو الأظهر. (الخوئی). * لا یبعـد کونه أظهر، والاحتیاط بالجمع لا یُترک. (الروحانی).

الوقت(۱)، وأحوط منه(۲) الجمع(۳) بین القصر والتمام.

فی تخییر المسافر الصلاه قصراً أو تماماً فی الأماکن الأربعه: المسجد الحرام و مسجد النبی صلی الله علیه و آله و مسجد الکوفه و الحائر الحسینی

(مسأله ۱۱): الأقوی کون(۴) المسافر مخیّراً بین القصر والتمام فی الأماکن الأربعه، وهی: المسجد الحرام، ومسجد النبیّ صلی الله علیه و آله ، ومسجد الکوفه، والحائر الحسینی علیه السلام (۵)، بل التمام هو الأفضل، وإن کان الأحوط هو القصر، وما ذکرنا هو القدر المتیقّن، وإلّا فلا یبعد(۶) کون(۷) المدار علی البلدان(۸)

۱- ۱. بعد أن کان آخر الوقت هو حال الفوت، کما اعترف به قدس سره ، فمراعاته هو الأقوی. (آل یاسین).

۲- ۲. لا یُترک. (البروجردی، الگلپایگانی).

۳- ۳. لا یُترک. (عبداللّه الشیرازی).

۴- ۴. لکن لو لم یبقَ من الوقت إلّا مقدار أربع رکعات وجب قصر الصلاتَین، ولیس له إتمام العصر وقضاء الظهر؛ فإنّ التخییر الذاتی لا ینافی التعیّن العرضی، وکذا لو لم یبقَ إلّا قدر خمس رکعات، فإنّ من أدرک لا یدلّ علی جوازه عمداً. (کاشف الغطاء).

۵- ۵. القدر المتیقّن تحت القبّه الشریفه. (تقی القمّی).

۶- ۶. لکنّ الأقوی خلافه. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی، الآملی) * وهو الأقوی فی مکّه والمدینه. (الکوه کَمَری). * فیه نظر. (مهدی الشیرازی). * نفی البعد بالنسبه إلی البلدین الشریفَین مکّه والمدینه غیر بعید. (المرعشی).

۷- ۷. بل هو الأقرب. (محمّد الشیرازی).

۸- ۸. عدم إلحاق البلدان الأربعه بالمساجد والحائر لا یخلو من قوّه. (الجواهری). * بل هو بعید بالإضافه إلی کربلاء، ولا یُترک الاحتیاط بالنسبه إلی الکوفه. (الخوئی). * الأظهر أنّ المدار فی مکّه والمدینه علی البلدین، وفی الکوفه علی المسجد، وفی کربلاء علی ما یُسمّی الآن حرماً، أی الحضره الشریفه. (الروحانی).

الأربعه(۱)، وهی: مکّه والمـدینه والکوفه(۲) وکربلاء(۳)، لکن لا ینبغی(۴) ترک الاحتیاط(۵)، خصوصاً فی الأخیرتین(۶)، ولا یلحق بها سائر

۱- ۱. بـل خصوص مکّه المعظّمه والمـدینه المنوّره، کمـا هو الأظهر. (المیلانی). * الظاهر عـدم ثبوت التخییر فی غیر المساجد والحـائر الحسـینی علیه السـلام . (البجنوردی). * فیه إشـکال، لا یُترک الاحتیاط. (الخمینی). * بل فی خصوص مکّه والمـدینه. (حسن القمّی). * الظـاهر شـمول الحکم لجمیع البلـد فی مکّه والمـدینه، واختصـاصه بالمسـجد فی الکوفه وبالحـائر فی کربلاء، والمتیقّن ما صدق أ نّه صلّی عند قبر الحسین علیه السلام . (زین الدین).

۲- ۲. ولعلّها الشامل للنجف الأشرف ، وإن کان الاحتیاط لا یُترک بالتقصیر فیها. (محمّد الشیرازی).

۳- ۳. فیهما إشکال. (الحکیم).

۴- ۴. بل لا یُترک. (صدر الدین الصدر، البروجردی).

۵- ۵. بل لا یُترک. (آل یاسین، الإصطهباناتی، أحمد الخونساری). * بل لا یُترک فی المساجد الثلاثه. (محمّد تقی الخونساری، الأـراکی). * لا یُترک التقصـیر. (الشـاهرودی). * لا یُترک. (عبـداللّه الشـیرازی، السـبزواری). * لا یُترک الاحتیـاط. (الشریعتمداری). * لا یُترک الاحتیاط فی الأخیرتَین. (اللنکرانی).

۶- ۶. بل وجوب القصر فیهما هو الأقوی. (الفانی). * بل لا یُترک فیهما. (محمّـد رضا الگلپایگانی). * بل لا یُترک فی الأخیره. (السیستانی).

المشاهد، والأحوط فی المساجد(۱) الثلاثه الاقتصار علی الأصلیّ(۲) منها دون الزیادات الحادثه(۳) فی بعضها، نعم، لا فرق فیها بین السطوح والصحن والمواضع المنخفضه منها، کما أنّ الأحوط(۴) فی الحائر(۵) الاقتصار(۶) علی ما حول الضریح(۷)

ص: ۵۵۸

---

۱ – ۱. بل عدم التخییر هو المتعیّن فی الزیادات الحادثه بعد عصر الأئمّه علیهم السلام وبعد زمان صدور الروایات، کزیادات الملوک الغَوریّه والعثمانیّه والجراکسه والممالیک والسعودیّه، وأمّا الزیادات الحادثه بعد عصر النبیّ صلی الله علیه و آله کمزادات الولید طاغیه آل اُمیّه ومزادات السفّاح والمنصور فلا إشکال فی ثبوت التخییر فیها، وإن کانت مزادهً بعد عصر النبیّ صلی الله علیه و آله . (المرعشی). * والأولی. (السبزواری).

۲- ۲. بل لا یخلو من قوّه. (الجواهری).

۳- ۳. الاحتیاط فی الحادثه منها بعد صدور الروایات. (البجنوردی).

۴- ۴. لا یُترک الاحتیاط هنا، وفی الاقتصار علی المسجد الأصلیّ فی الکوفه. (الحائری). * بل الأقوی التخییر فی تمام الروضه المقدّسه. (محمّد تقی الخونساری، الأراکی). * لا یُترک. (صدر الدین الصدر). * وإن کان لا یبعد الشمول لتمام الروضه الشریفه الجامع للرواق والمسجد أیضاً. (اللنکرانی).

۵- ۵. وحَدّه: أربعه وعشرون ذراعاً بذراع الید من کلّ جانب من نفس القبر الشریف، لا من ضریح الفضّه، والاحتیاط یقتضی الاقتصار علی ما حول القبر مرّتین أو ثلاث. (کاشف الغطاء). * عرفت أنّ المتیقّن ما صدق أ نّه عند قبر الحسین علیه السلام . (زین الدین).

۶- ۶. لا بأس بالأخذ بالروایه التی تحدّد بخمسه وعشرین ذراعاً من کلّ ناحیه. (البجنوردی). * والأظهر التخییر فی جمیع الحرم الشریف. (الخوئی).

۷- ۷. فی عشر خطوات. (الفیروزآبادی). * وإن کان الأقوی دخول تمام الروضه الشریفه فی الحائر، فیمتدّ من طرف الرأس إلی الشُبّاک المتّصله بالرواق، ومن طرف الرِجل إلی الباب والشبّاک المتّصلَین بالرواق، ومن الخلف إلی حدّ المسجد، وإن کان دخول المسجد والرواق فیه أیضاً لا یخلو من قوّه، لکنّ الاحتیاط بالقصر لا ینبغی ترکه. (الخمینی). * یحتمل اشتقاق الحائر من الحور وهو المکان المنخفض الّذی یجتمع فیه الماء کالغدران، لا من الحیره والتحیّر، وعلیه إلحاق الأروقه المبارکه والمقتل المقدّس کما هو المشهور لا یخلو من قوّه، إذ المستفاد من الکلمات أ نّه کان کلّها محلاًّ منخفضاً مجمعاً للماء فی فیضان الفرات. (المرعشی).

المبارک(۱).

عدم الجواز للمسافر الصلاه تماماً إذا کان بعض بدنه داخلاً فی أماکن التخییر و بعضه خارجاً

(مسأله ۱۲): إذا کان بعض بدن المصلّی داخلاً ـ فی أماکن التخییر وبعضه خارجاً لا یجوز له التمام، نعم، لا بأس(۲) بالوقوف منتهی أحدها(۳) إذا کان یتأخّر حال الرکوع والسجود بحیث یکون تمام بدنه

ص: ۵۵۹

۱- ۱. إلی خمسه وعشرین ذراعاً بذراع الید من کلّ جانب علی الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * أی القبر الشریف إلی خمسه وعشرین ذراعاً بذراع الید، واللّه العالم. (مهدی الشیرازی). * إلی خمسه وعشرین ذراعاً بذراع الید من القبر المطهّر. (المیلانی). * والأقوی شمول الحکم لمجموع الروضه المطهّره حتّی المسجد الخلفی. (الفانی). * أی القبر الشریف إلی خمسه وعشرین ذراعاً. (حسن القمّی). * وإن کان الظاهر ثبوت التخییر فیه فیما یُحیط بالقبر الشریف بمقدار خمسه وعشرین ذراعاً، أی ما یقارب ۲۱ ۱۱ متراً من کلّ جانب، فیدخل بعض الأروقه فی الحدّ المذکور ویخرج عنه بعض المسجد الخلفی. (السیستانی).

۲- ۲. فیه تأمّل. (الفیروزآبادی). * التوسعه فی التخییر بهذه المثابه لا تخلو من إشکال. (المرعشی).

۳- ۳. یعنی فی جهه القبله. (الحکیم، الآملی).

داخلًا حالهما.

عدم إلحاق الصوم بالصلاه فی التخییر المذکور، فلا یصح له الصوم فیها إلا إذا نوی الإقامه أو بقی متردداً ثلاثین یوماً

(مسأله ١٣): لا یلحق(١) الصوم بالصلاه فی التخییر المزبور، فلاـ یصحّ له الصوم فیها إلّا إذا نوی الإقامه، أو بقی متردّداً ثلاثین یوماً.

التخییر فی هذه الأماکن استمراری، فیجوز له التمام مع شروعه فی الصلاه بقصد القصر، و بالعکس

(مسأله ١۴): التخییر فی هذه(٢) الأماکن استمراریّ، فیجوز له التمام مع شروعه فی الصلاه بقصد القصر وبالعکس ما لم یتجاوز محلّ العدول، بل لا بأس بأن ینوی الصلاه من غیر تعیین أحد الأمرین من الأوّل، بل لو نوی القصر فأتمّ غفله أو بالعکس فالظاهر الصحّه(٣).

یستحب للمسافر عقیب کل صلاه قصر أن یقول ثلاثین مره: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أکبر»

(مسأله ١۵): یستحبّ أن یقول عقیب کلّ صلاه مقصوره ثلاثین مرّه: «سبحان اللّه، والحمد للّه، ولا إله إلّا اللّه، واللّه أکبر»، وهذا وإن کان یستحبّ من حیث التعقیب عقیب کلّ فریضه حتّی غیر المقصوره إلّا أ نّه یتأکّد عقیب المقصورات، بل الأولی تکرارها مرّتین: مرّهً من باب التعقیب، ومرّهً من حیث بدلیّتها عن الرکعتین الساقطتین.

* * *

تمّ کتاب الصلاه، ویلیه کتاب الصوم والاعتکاف

ص: ۵۶٠

---

١ - ١. وهل تسقط نافله الظهرین، أو تدور مدار إتمامها؟ وجهان، ومقتضی «إذا تمّت الفریضه صلحت نافلتها» هو الثانی، والأحوط مع الإتیان عدم قصد الوظیفه. (کاشف الغطاء).

٢- ٢. جواز العدول من القصر إلی التمام أو العکس وعدم التعیین من أوّل الأمر محلّ الإشکال. (عبداللّه الشیرازی).

٣- ٣. والأحوط الإعاده. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی، الإصطهباناتی، الآملی). * بل لا یخلو من الإشکال، وقد مرّ الکلام علی هذه المسأله فی مبحث النیّه، فراجع. (آل یاسین). * بل لا یُترک الاحتیاط بالإعاده. (محمّد رضا الگلپایگانی). * والأحوط استحباباً الإعاده. (زین الدین).

فهرست محتويات الجزء التاسع من كتاب

العروه الوثقى والتعليقات عليها

فصل: فى كيفيّه صلاه الاحتياط

(۹ _ ۳۶)

ص: ۵۶۱

ص: ۵۶۴

ص: ۵۶۵

ص: ۵۶۸

ص: ۵۶۹

ص: ٥٧٦

فصل: فی صلاه جعفر علیه السلام

(۳۱۴ _ ۳۱۸)

ص: ۵۸۱

ص: ۵۸۸

ص: ۵۸۹

ص: ۵۹۳

فهرست الاصدارات العلميه لمؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه

باللغه العربيه

١ _ فقه الإمام جعفر الصادق عليه السلام : تأليف العلاّمه محمّد جواد مغنيه رحمه الله ، (دوره فقهيه كامله محققه فى ست مجلّدات).

٢ _ قصص القرآن الكريم دلالياً و جمالياً: تأليف الاستاذ الدكتور محمود البستانى (فى مجلّدين).

٣ _ محاضرات الإمام الخوئى رحمه الله فى المواريث: بقلم السيّد محمّد على الخرسان. تقديم و مراجعه مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۴ _ المولى فى الغدير، نظره جديده فى كتاب الغدير للعلاّمه الأمينى: لجنه التأليف و البحوث العلميه _ القسم العربى.

۵ _ أدب الشريعه الاسلاميه: تأليف الاستاذ الدكتور محمود البستانى.

۶ _ عقيله قريش آمنه بنت الحسين عليهماالسلام الملقبه بسكينه: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

٧ _ أنصار الحسين عليه السلام .. الثوره والثوار: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

٨ _ التحريف والمحرّفون: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

ص: ۵۹۴

۹ _ الحسن بن على عليهماالسلام (رجل الحرب والسلام): تأليف السيّد محمّد على الحلو.

مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۱۰ _ بضعه المصطفى صلى الله عليه و آله : تأليف السيد المرتضى الرضوى، تحقيق وتنظيم مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه، يشتمل على حياه فاطمه عليهاالسلام من ولادتها إلى شهادتها عليهاالسلام .

۱۱ _ الحتميّات من علائم الظهور: تأليف السيّد فاروق البياتى الموسوى، تحقيق و تنظيم مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۱۲ _ معالم العقى_ده الإسلاميه: لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم العربى.

۱۳ _ هويّه التشيّع: للدكتور الشيخ أحمد الوائلى رحمه الله ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۱۴ _ نحن الشيعه الإماميّه وهذه عقائدنا: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه (طبعه منقحه مع اضافات).

۱۵ _ لماذا اخترنا مذهب الشيعه الإماميّه: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۱۶ _ المثل الأعلى: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۱۷ _ الشيعه و فنون الإسلام: تأليف آيت اللّه السيد حسن الصدر قدس سره ، مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۱۸ _ بحوث عقائديه فى ضوء مدرسه أهل البيت عليهم السلام : نصوص مختاره من مؤلفات الإمام السيّد الخوئى قدس سره . إعداد الشيخ ابراهيم الخزرجى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

ص: ۵۹۵

۱۹ _ عصر الغيبه، الوظائف والواجبات. تأليف الشيخ على العبادى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۲۰ _ العروه الوثقى للفقيه الأعظم الطباطبائى اليزدى والتعليقات عليها: (صدر منها إلى الآن تسعه أجزاء) . تضم ۴۱ تعليقه لكبار المراجع والعلماء الأعلام . إعداد وتحقيق مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۲۱ _ الإمام الجواد عليه السلام الإمامه المبكِّره... وتداعيات الصراع العباسى: تأليف السيد محمد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۲۲ _ مع السنه أتباع المذاهب الأربعه: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۲۳ _ فاطمه بنت اسد، حجر النبوّه والإمامه:لجنه التأليف والبحوث العلميه لمؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۲۴ _ لكل شىء علامه يعرف بها:تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۲۵ _ أفضل كل شىء وأحسنه: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۲۶ _ تفسير القرآن الكريم: للسيد المرتضى علم الهدى قدس سره . إعداد وسام الخطاوى، خزعل غازى، إشراف وتحقيق مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۲۷ _ البيان فى حوادث آخر الزمان: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۲۸ _ الأمير الشفيق: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۲۹ _ الإمام الحنون: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

ص: ۵۹۶

۳۰ _ بيعه الغدير: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۳۱ _ السيده الكريمه: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۳۲ _ نبى الرحمه: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۳۳ _ التعازى: تأليف محمد بن على المعروف ب_ «ابن الشجرى». مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۳۴ _ فتح الباب للوقوف على علم عمر بن الخطاب: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۳۵ _ اتّقوا الظلم: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

باللغه الفارسيه

۳۶ _ هديه الزائرين وبهجه الناظرين (فارسى): تأليف ثقه المحدثين الشيخ عبّاس القمّى رحمه الله ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه.

۳۷ _ قطره اى از درياى غدير (فارسى): لجنه التأليف والبحوث العلميّه _ القسم الفارسى.

۳۸ _ مهربانترين نامه (شرح الخطبه ۳۱ لنهج البلاغه) (فارسى): تأليف السيّد علاء الدين الموسوى الإصفهانى.

۳۹ _ پرسش ها و پاسخ هاى اعتقادى: لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسى.

۴۰ _ روزشمار تاريخ اسلام: لجنه التأليف والبحوث العلميّه _ القسم الفارسى.

۴۱ _ غربت ياس: لجنه التأليف والبحوث العلميّه _ القسم الفارسى.

۴۲ _ حجاب حريم پاكى ها: لجنه التأليف والبحوث العلميّه _ القسم الفارسى.

ص: ۵۹۷

۴۳ _ سکینه؛ پرده نشین قریش: قسم الترجمه.

۴۴ _ أطیب البیان فی تفسیر القرآن: الجزء (الأول _ الحادی والعشرون): تألیف آیت اللّه سید عبدالحسین الطیب قدس سره ، تحقیق مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه. (ستصدر هذه الدوره التفسیریه فی ثلاثه وعشرین جزءاً).

۴۵ _ شبهای پیشاور (لیالی بیشاور): باللغه الفارسیه: تألیف سلطان الواعظین شیرازی، تحقیق مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه.

۴۶ _ گلستان حدیث: لجنه التألیف والبحوث العلمیّه _ القسم الفارسی.

۴۷ _ اصالت مهدویت: لجنه التألیف والبحوث العلمیّه _ القسم الفارسی.

۴۸ _ امیر یتیم نواز: قسم الناشئین والأشبال، مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه.

۴۹ _ امام مهربان: قسم الناشئین والأشبال، مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه.

۵۰ _ بیعت غدیر: قسم الناشئین والأشبال، مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه.

۵۱ _ پیامبر رحمت: قسم الناشئین والأشبال، مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه.

۵۲ _ دردانه نبی: قسم الناشئین والأشبال، مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه.

۵۳ _ ریحانه نبی: قسم الناشئین والأشبال، مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه.

باللغه الانجلیزیه

۵۴ _ عقیله قریش آمنه بنت الحسین علیهماالسلام الملقبه بسکینه: قسم الترجمه.

۵۵ _ شهاده فاطمه الزهراء علیهاالسلام حقیقه تاریخیه: قسم الترجمه.

۵۶ _ بحوث حول الإمامه: قسم الترجمه.

۵۷ _ بحوث حول النبوه: قسم الترجمه.

۵۸ _ علوم قرآنیه: قسم الترجمه.

۵۹ _ مفاهیم قرآنیه: قسم الترجمه.

باللغه الاُردویه

۶۰ _ شهاده فاطمه الزهراء علیهاالسلام حقیقه تاریخیه: قسم الترجمه.

۶۱ _ قطره ای از دریای غدیر: قسم الترجمه.

۶۲ _ مشفقانه وصیت نامه (شرح الخطبه ۳۱ لنهج البلاغه): قسم الترجمه.

باللغه الفرنسیه

۶۳ _ مؤتمر علماء بغداد: تألیف مقاتل بن عطیّه، قسم الترجمه.

قید التحقیق

---

۱ _ الجزء العاشر من العروه الوثقی والتعلیقات علیها. (کتاب الصوم والاعتکاف).

۲ _ الجزء الثالث والعشرون (الجزء الأخیر) من أطیب البیان فی تفسیر القرآن. (باللغه الفارسیه).

۳ _ الجزء الثالث من تفسیر القرآن الکریم للشریف المرتضی قدس سره .

۴ _ معالم التشریع الاسلامی: تألیف مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه.

۵ _ مجمع البیان فی تفسیر القرآن: تحقیق واضافات مؤسسه السبطین علیهماالسلام العالمیه.

ص: ۵۹۹

مركز نشر و توزيع مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه

ايران ـ قم ـ شارع انقلاب (چهارمردان) ـ الزقاق ۲۶ ـ

رقم ۴۷ و ۴۹

تلفن: ۳۷۷۰۳۳۳۰ ـ ۰۲۵

فاكس: ۳۷۷۰۶۲۳۸ ـ ۰۲۵

URL: www.sibtayn.com

E_mail: sibtayn@sibtayn.com

ص: ۶۰۰

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية فی أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامی عام ۱۴۲۶ الهجری فی المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً علی النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين فی الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر فی العلوم الإسلامية وتبعثرها فی أنحاء البلاد وصعوبة الحصول علی مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية فی أصفهان إلی التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلی الباحثين فی العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهی منظمة فی برامج إلكترونية وجاهزة فی مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة علی النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلی أساس خطة تنوی تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبیّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب علی دراسة أدقّ فی المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة فی الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين فی الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب علی تقديم آثارهم لتنظيمها فی ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمی البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولیة العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الکتب والملزمات والدوریات

إقامة المسابقات فى مطالعة الکتب

إقامة المعارض الالکترونیة: المعارض الثلاثیة الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمکنة الدینیة والسیاحیة

إنتاج الأفلام الکرتونیة والألعاب الکمبیوتریة

افتتاح موقع القائمیة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافیة وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمی لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدینیة والأخلاقیة والاعتقادیة والردّ علیها

تصمیم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ویب کیوسک kiosk، الرسالة القصیرة ((sms

إقامة الدورات التعلیمیة الالکترونیة لعموم الناس

إقامة الدورات الالکترونیة لتدریب المعلمین

إنتاج آلاف برامج فی البحث والدراسة وتطبیقها فی أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ویمکن تحمیلها علی ۸ أنظمة؛

۱.JAVA

۲.ANDROID

۳.EPUB

۴.CHM

۵.PDF

۶.HTML

۷.CHM

۸.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلکترونیة للکتاب علی موقع القائمیة ویمکن تحمیلها علی الأنظمة التالیة

۱.ANDROID

۲.IOS

۳.WINDOWS PHONE

۴.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فی الموقع بثلاث اللغات منها العربیة والانجلیزیة والفارسیة

الکلمة الأخیرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقیق أهدافنا وعرض المعلومات علینا.
عنوان المکتب المرکزی
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهید محمد حسن التوکلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir
البرید الالکترونی : Info@ghbook.ir
هاتف المکتب المرکزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵
هاتف المکتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱
قسم البیع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمین ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.